

أَوْجَزُ الْمَسَائِلِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْهَجْرَةِ الْإِسْلَامِ

بِأَمْرِ

مَهْدِي كَرِيمٍ الْكَلْبُورِيِّ الْمَدِينِيِّ

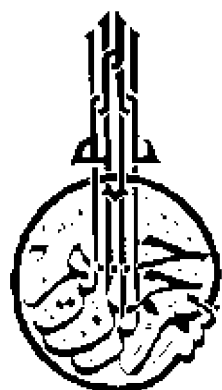
مَوْلَانِي سِرْمَةِ كَلْبُورِ

مُطْبَعَةُ دُرُودِ كَلْبُورِ

الطَّبَعَتْ فِي كَلْبُورِ فِي الْيَوْمِ الْكَلْبُورِيِّ

دُرُودِ كَلْبُورِ

١٣٥٠ هـ



أَجْزَلُ الْمَنَافِعِ
مِنْهَا نَجْمٌ

الطبعة الأولى
مُحَقَّقة ومُنقَّحة
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
حقوق الطبع محفوظة للمحقق

SHEIKH ABULHASAN ADWI CENTER

For Research & Islamic Studies.

MUZAFFAR PUR AZAMGARH, U.P. (INDIA).

Tel: 0091 54622 70104

0091 54622 70317

Fax: 0091 54622 70786

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي

للبحوث والدراسات الإسلامية

مظفرپور - أعظم جراث پور (الهند)۔

(٥٣) باب الوقوف بعرفة والمعرفة

(٥٣) الوقوف بعرفة والمعرفة

أما الوقوف بعرفة فقد أحسنت الألفاظ على أنه ركز لا ضم الجمع إلا أنه وحكي لأجمع على ذلك غير واحد من مزاج الحديث ونقله المذاهب، صميم السورس وإن ردت وملكت العلماء وشيوخهم لا خلاف بينهم في ذلك إلا ما ذكره التائي: غير محس أن الوقوف بعرفة واجب إلا أنه إن فات ذلك، فقام الوقوف بجميع الحرم مقامه، وسائر التفتيد أكرهوا ذلك، واقتضوا على أنه التجمع لا يحصل إلا بالوقوف بعرفة انتهى

والجواب في ذلك في عدة أصول منها: ظهور عرفة وسيأتي الكلام عليه قريباً وسيأتي في وقت الوقوف، قال من رُشد^(١)، ثم يختلف العلماء في ذلك بعدد على أشهر ما نعلم بعرفة الارتفاع، فوقف بجانبه واجب إلى الله عز وجل، ووقف معه كسر من حصد إلى عروة الشمس، وإنه لما سجد في ركوعه وكان في ذلك، دفع منها إلى التوسعة، ولا خلاف بينهم أن هذا هو السنة في الوقوف بعرفة، وأجمعوا على أن من وقف بعرفة قبل الزوال ولا أقام منها قبل الزوال، أنه لا بعد بوقوفه ذلك، وقد ورد من عبد الله بن محضر العدلي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من حج عرفات، فحج أركب عرفه قبل أن يطعم الفقير فقد أركب»، وهو حديث نكرة، هذا ترجيح عن الصدوق، إلا أنه صحيح

«

والجواب فيمن وقف بعرفة بعد الزوال، ثم دفع منه قبل شروبه الشمس: فقال مالك: عليه حج كامل، وإن دفع منها قبل الإتمام بعد التوسعة أجزأه وبالحكمة يظهر صحة الوقوف عنه أن يقف قبله، وقال جمهور العلماء: من

(١) كتاب المحقق (١١٢٦)

رفع يدا بعد الزوال فحجته عام، وإن دفع قبل الغروب إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم عليه، انتهى.

قال اندلسي^(١٦) إن الوقوف سائراً واجب متخير بالدم، بخلاف الوقوف ساعداً بعد الغروب، فركن لا يحبر بالدم، وهو مذموم مائت، وهو خلاف ما عليه الجمهور، قال من عبد السلام، والحداصل أن زمن الوقوف موسع، وآخره طلوع الصبح، واختلفوا في مبدئه، فالجمهور أن يبدأ من صلاة الظهر، ومالك يقول: من الغروب، ووافق الجمهور المخني وابن العربي، وقال أنه ابن عبد الله، انتهى.

قلت: ومباني كلام أبي الحسن المخني في باب الوقوف من فاته الحج، وفاته الموقوف^(١٧) يجب عليه الوقوف إلى الغروب، ليجمع بين الليل والنهار في الوقوف معوقاً، فإن الشئ بالحج وقت معرفة حتم غابت الشمس، في حديث جابر، وفي حديث علي وأسماء، أن النبي ﷺ دفع حين غابت الشمس، فإن دفع قبل الغروب فحجته صحيح في قول جماعة الفقهاء، إلا أن مالكاً قال: لا حج له، قال ابن عبد البر: لا يعلم أحداً من فقهاء الأصناف قال يقول مالك، وحجته ما روي عن ابن عمر: رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: من أدرك عرفات بابل فقد أدرك الحج، ومن فاته عرفات بابل فقد فاته الحج، الحديث.

ولنا، ما روي بحروية عن مفسري وفيه، وقد وقت بعرفة ليلاً أو نهياً عند تيم حجه، قال الترمذي، حسن صحيح، وأما حديثه فقد غلط الثيل: لأن القوام يستلزمه إذا كان يوجد بعد النهار، فهو آخر وقت الوقوف، كما قال عليه السلام، من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، الحديث، وعن من دفع قبل الغروب دم، عند أكثر أهل العلم، منهم عطاء، والثوري، والشافعي وأبو نوح وأصحاب الرأي ومن تبعهم، وقال ابن جريج: عليه بدنة.

(١٦) صاحب اندلسي (٣٧/٢).

(١٧) المخني (١٥١/٣٧٦).

وقال الحسن البصري: عليه حتى من الليل، ولأنه واجب لا يقسم الحج بموانه، فلم يوجب كسفة كالإحرام من النعيات.

فإن دفع قبل الغروب لم عاد نهياً، فوقف حتى غربت الشمس، فلا دم عليه، وهذا قال مالك والشافعي، وقد الكوفيون وأبو ثور: عليه دم؛ لأنه بالدفع نزع الدم، فلا يسقط بوجوهه، كما لو عاد بعد غروب الشمس، وما أنه أتى بالتواجب وهو الجمع بين الوقوف الليل والنهار، فلم يجب عليه دم كمن تجاوز عن الشفقات غير محرم، ثم رجع فأحرم، فإن لم يعد حتى غربت الشمس فعليه دم؛ لأن عليه الوقوف حال الغروب وقد فات، انتهى.

قلت: وما حكى عن الكوفيين هو قول مخرج للحنفية، والمراجع خطوط الدم، فإن التقاضي إذا دفع قبل الغروب فإن جاوز حد عرفه بعد الغروب، فلا شيء عليه اتفاقاً، وإن جاوزه قبله فعليه دم. فإن لم يعد أصلاً، أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم، وإن عاد قبل الغروب فدفع بعد الغروب، سقط الدم على الصحيح، انتهى. وكذلك ما قال: أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم بحاشه ما في «المروعي»^(١) إذ قال: ومن وقف بهراً، أو دفع قبل الغروب، ولم يعد إليها قبله، فعليه دم، وإن عاد إليها واستمر للغروب، أو عاد بعده قبل العصر، فلا دم عليه، لأنه أتى بالتواجب، وهو الوقوف بالليل والنهار، انتهى.

والظاهر عدي أن الواجب في هذه المسألة ما في «المعني»^(٢) إذ في «نيل الحارث»^(٣) الثاني من الواجبات الوقوف بعرفة إلى الغروب، من وقف بهراً، وإنه يشير كلام «النفيع»^(٤) إذ قال: أو دفع منها في الغروب، ولم يعد إليها قبله، انتهى. وهكذا في «الأنوار»^(٥). الثاني من الواجب مذ الوقوف بعرفة إلى

(١) «المروعي المربع» ٩/١١-١٥.

(٢) «الأنوار» شافعية ١/٥٣٥.

أقام يومه، ثم صلى ركعتين ثم أتى مكة على وجهه بعد العزرة ثم يستنصر فيها إلى الغروب، ثم قال الموقن^(١) ومن ثم يذبح حذو من الثنناء، ولا حذو عرفة، حتى يذبح الثنناء، يوقف، ثلثاً فلا شيء عليه، وحجته تام، لا يعلم مخالفاً منه، غير أنه عليه السلام، من أدرك عرفة قبله، ولأن لم يذبح حذو من الثنناء، فأشبهه من مثله دون الغاب، إذا أحرم منه

ووقت الموقوف من طلوع الفجر يوم عرفة إلى ضريح النحر يوم النحر، لا يعلم مخالفاً من أهل السنة في ذبح التوبط طلوع فجر يوم النحر، ولا حذو لا يذبح الحج حتى يطلع النحر من جهة حنبل، ذلك أبو الزبير، فقد ذكره، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني أذبح، وأما أولئك فمن طلع النحر حرم عرفة، وقال مالك والشافعي: أول وقتها ووقت يوم النحر من يوم عرفة، واحتاره أبو حنبل العكرني، وحكم أهل مكة، بما حدث به حنبل

ولما قوله رحمه الله، وقد وقف عرفة قبل ذلك ثلثاً أو سهاراً، فقد تم حجه، وأقام من يوم عرفة، فكان، وقت الموقوف بعد الزوال، ووقت الموقوف لا يسع فيه وقتاً للموقوف، كسعة الحشاء، وإنما وقفوا في وقت المصلي، ولم يستأنفوا جميع وقت الزفوة، انتهى

وتد عرفة من ذلك أنت احفظوا، في نهرين لا قبل للموقوف علم ثلاثة أقوال،

الأول: قول الإمام أحمد أنه من نحر إلى النحر، تحملاً تقديم غير المحكي، وقد حزم عامة أهل الفروع لهذا، ففي الترويض^(٢) من وقف بعرفة، ولو لحظته من نحر يوم عرفة إلى نحر يوم النحر، صح حجه، لأنه حصل عرفة في زمن الوقوف، انتهى،

(١) الموقن (٥/٢٦٤).

(٢) الترويض (١/١٠٩).

والثاني: قول الإمام مالك أنه يجب النحر من الغروب إلى الفجر، كما تقدم عن أبي سعيد وأبي هريرة وغيرهما، قال الزبير: انكرت التراجع للحج من غير عرفة بعدة ليلة النحر، وسئل بالعبادة: أأنه إن قوف بها يوم النحر، يجرى بالندم، ويحظى رحمه - برأيه انتهى.

والثالث: قول الإمام أحمد بن حنبل في المشافعي أنه من دون عرفة إلى عصر النحر، حتى حلت لأصحاب من طئت بعضهم، كما حكاه ابن حجر في الترجيعات الزبيري عن من التفتار وابن عبد البر، وفي دليل الثقات - حجاز الشيوخ وغيره، ويحكى إجماعه من رجال سوء عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر، رغم إجماع النحوي وأبي القاسم وأبي عبد الله المالكيين.

وساقي هي: أنباء وموقوف من فاته الحج من الزبيري^(١) أنه يختار جمع من أصحابه، يعرف أيضاً أنهم اختلفوا في أولئك التراجع على الزبير، الأول: الحج بين الليل والنهار في أي وقت مضى يحصل - وهو قول الإمام مالك.

قال ترمذي^(٢): وأما الموقوف لغير تواجب، بغير ندم، زيد من عرفه - برأيه، ويحكى فيه أي جزء منه، قال الشافعي: أي يكفي في تحصيل الموقوف التوقف في أي جزء من ذلك انتهى.

وغير مختار صاحب الترمذي الصحيح: فما مضى من كلامه - يوم حرم التروي في مناسكته، إذ قال: ينبغي أن ينسحب في الموقوف حتى يعرب الشمس، ويخرج من وقوفه من الليل والنهار، وإن أوصى بما يعرفه، فعاد إلى عرفات قال الشيخ النجاشي: فلا شيء غائب، وإن لم يرد من دعاء النبي

(١) صحيح الزبير (١٠٠-١٠١)

(٢) الصحيح الكبير (٣٤٠١)

والثاني: قول الحنفية وشيعة النجدة: أن الواجب امتداد الوقوف إلى ما بعد الغروب، كما تقدم عن الفارابي والفضلي وغيرهما. إذا وقف بالنتهار، وقد لم يتفق له الوقوف بالسهار. فلا امتداد في الليل، كما صرح به في شرح الشافعي^(١) والروزي^(٢) المبرج.

وأما الوقوف بمزدلفة، فسختلف فيه أيضاً عند الأئمة، فهذه مسائلان، ثلثها اشتملت إحداها بالآخرى على بقية التعارض، إحداها "توقّف بها بعد طلوع الشجر من صبحه يوم النحر، والثانية: انبثت بها ليلة النحر، وربما أطلق سراح الحديث ونقعه إحداهما على الأخرى.

فإن توقّف^(٣) للمروّنة ثلاثة أحوال: مزدلفة، وجميع، والمشرع المحرم، والضيف، معاً واحداً من تركه فعلبه دم، وهذا قول عطاء والزهرري وقتاده والشافعي وأبو ثور وإسحاق. أصحّ الأقوال، وقال علقمة والشافعي والشافعي: من فاته جميع فاته الحج؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ عَسَىٰ أَن تُذَكَّرُوا﴾^(٤)، وقوله النبي ﷺ: «من صلى صلاتنا هذه ووقف معنا حتى نذفع، وقد وقف عرفه قبل ذلك، فقد تمّ حجه».

ولما قول الشافعي^(٥): «الحج عرفه، فمر جاء قبل ليلة جمع، فقد تمّ حجه»، يعني من جاء عرفه، وما استحوّاه من الأية والنحر، فالمطوف بهما ليس مركز في الحج إجمالاً، فإنه لو مات بجمع، ولم يذكر الله تعالى، ولم يسهّد فحلاها بهما، صحّ حجه. ولأن العيب ليس من ضرورة ذكر الله بها، فتجسّس عمله على مجرد الإيجاب أو التفضيل أو الاستحباب. ومن بات بمزدلفة لم يحز له التذرع قبل نصف الليل، فإن دفع بعده، فلا شيء عليه، وهذا قول

(١) المعنى (٥٠/٢٨٣)

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٨

الشافعي، وقال مالك: إن مر بها ولم ينزل، فعليه دم، فإن نزل، لا دم عليه حتى ما دفع.

ولنا، أن النبي ﷺ بات بها وقال: «خذوا عني مذهبكم»، وإنما أصبح الدفيع بعد نصف الليل بما ورد من الرخصة فيه. فروي عن ابن عباس: كنت فيمن قدم النبي ﷺ في صعدة أهله، ومن أسماء أنها نزلت ليلة جمع، اتحدث. وفيه: أن رسول الله ﷺ أذن للطلع، منعق عليهما. فمن دفع من جمع قبل نصف الليل، ولم يعد في الليل، فعليه دم، فإن عاد فيه، فلا دم عليه، ومن لم يوافق مزدلفة إلا في النصف الأخير، فلا شيء عليه، لأنه لم يدرك جزءاً من النصف الأول، فلم يتعلق به حكمه، كمن أترك الليل بمرفات دون النهار، والمستحب الاقتداء برسول الله ﷺ في التبيت إلى أن يصبح، ثم يقف حتى يسمر.

ولا بأس بتقديم الضعفة والـ: ١٠٠، ومن كان يقدم ضعفة أهله عبداً أرحم من عوفه وعائشه. وبه قال عطاء واثروري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، ولا يعلم فيه مخالف. ولأن فيه رفقاً بهم، ودفعاً لمشقة الإحرام عنهم، واقتداءً بعمل سيئهم ﷺ.

ولا علم خلافاً في أن السنة المدفوع قبل طلوع الشمس؛ لأن النبي ﷺ كان يفعله، والسنة أن يقف حتى يسطر جداً، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي، وكان مالك يرى تدفع قبل الإسقار، انتهى.

وحكى الأئمة^(١) عن القاضي عياض: لم يختلف أن التبيت بالمزدلفة من المناسك إلا شيء روي عن عطاء والأوزاعي أنها كثيرها من منازل الصفر، من شيء نزل به ومن شيء لم ينزل، وعلى أنها من المناسك الأكثر، ثم اختلفوا

(١) الإكمال إكمال المعجم (٣/ ٣٩٦).

فقال الأثر: هو سنة. وقال الشافعي والنعمي وغيرهما: هو واجب. من فاته فاته النحر.

واختلفه الشافعيون بأنه سنة هل في تركه دم؟ فأرجحه مالك بالكوفيون والمحدثون وعن الثوري التصحيح من مذهب الشافعي أنه واجب من تركه الدم. وبه قول الكوفيون والمحدثون، وللشافعي قول آخر: إنه سنة لا دم في تركه، وقالت به جماعة. وقال النعمي وطائفة وبعض الشافعية لا حج لمن تركه، ومن حياض الخنف في النسب الواجب من الميت. فعن ذلك الليل كله، وعنه معظم الليل، وعن أقل زمان، انتهى.

وقال النووي^(١) المصحح عند الشافعي أنه ساعة في انتصف الثاني من الليل، وفي قول: أنه ساعة من النصف الثاني وما بعده إلى طلوع الشمس، وفي قول ثالث: إنه معظم الليل. انتهى.

وقال ابن رشد^(٢): اجتمعوا على أن من بات بمزدلفة ليلة النحر، وجمع فيها بين المغرب والعشاء مع الإتمام، ووقف بعد صلاة الصبح إلى الأستار بعد الإفطار بحرفة أو سجنه تام، وذلك أحياها الضعفة التي فعل رسول الله ﷺ. واختلفوا على الوقوف بها بعد صلاة الصبح والمبيت بها من سنن الحج أو من فروضة؟ فقال الأوزاعي وجماعة من التابعين: هو من فروض الحج، ومن فاته كان عليه حج من قابل، وإلهدي. وفيها الأوهام يرون أنه ليس من فروض الحج، وإن من فاته الوقوف بمزدلفة والمبيت بها فعليه دم، وقال الشافعي: إن دفع منها إلى بعد نصف الليل الأول، وبم بصل فيها فعليه دم، انتهى. وفي قبل الغارب في الواجبات: المبيت ليلة النحر بمزدلفة إلى بعد نصف الليل إن وإياها قبله.

(١) مشيخ صحيح مسلم للنووي (٣٩/٩).

(٢) عمدة المجتهد (١٦/١٣٤٩).

وفي الروض المشرح^(١) : وببيت بها ، لأنه يفتح بألف بها ، وله الدفع منها قبل إتمام بعد نصف الليل ، وفي المذبح قبل النصف دم عنى غير حفاة ورعاة . كما عائد بالتحكم أو حاة الأسماء أو عائد . كوعوده إليها بعد العجر عليه دم ، لأنه ترك سكناً واحياً ، لا دم وميل إليها قبل العجر فلا دم عليه ، وإذا دفع من مزدلفة نزل النصف وعاد إليها قبل العجر لا دم عليه ، انتهى .

وفيه أيضاً من تراجمات نسخت مزدلفة إلى بعد نصف الليل لمن أدركها قبله عنى عبر الشتاء والرعاة انتهى . ثم قال : والناقي من أفعال الحج وأعوانه الصائغ سن .

وقال النووي في مناسكه : هذا البيت نُسخت ، ومن هو واجب أو سنة ؟ قولان للشافعي ، فإن دفع أحد نصف الليل بعد أو لغيره ، أو دفع قبل نصف الليل ، وعاد قبل طلوع العجر فلا شيء عليه ، وإن ترك البيت من أضف أو دفع قبل نصف الليل ولم يعد أو لم يدخل مزدلفة أملاً صح حجه وأدى دماً .

فوق قلنا البيت واجب كان الدم واحياً ، وإن قد سنة كان دماً سنة . وأو لم يحضرها في النصف الأول وحضره ساعة في نصف الثاني من الليل حصل البيت ، بشرط عليه الشافعي . رحمه الله . في الأمام ، وقد خفي هذا على بعض أصحابنا ، فدعوا خلافه ، وليس بقول منهم ، وشعب أن يبنى بمزدلفة حتى يطلع الفجر ، ويضلي بها ، فيكون بمزدلفة إلى قبيل طلوع الشمس ، ويقاقد الامتناء بهذا البيت ، سواء قد : واجب أو سنة ، فقد فعله النبي ﷺ وأعد ، بدعاه جليلان من أصحابنا إلى أن هذا البيت ركن لا يصح الحج إلا به ، قال أبو عبد الرحمن ابن سنان الشافعي ، وأبو بكر بن محمد بن يحيى بن خزيمة ، يعني أن يحرم عليه الخروج عن الحلال ، انتهى .

قال ابن حجر: قوله: فولاد ششامي، المحمّد كما يأتي نذهب،
وصحّح في الترويض أنه واجب، بل قوّي الشك في القول بأنه ركن. وقوله،
ذهب إمامان أي شعباً لخمسة من التابعين، وما إلى ذلك ابن المنذر وأخاؤه
الشككي، انتهى.

وفي المدونة^(١): قال مالك، من مر بالمزدلفة ماراً ولم ينزل بها فخطبه
الدم، ومن نزل بها، ثم دهم منها بعدما نزل بها، وإن كان دفعه منها في وسط
الليل أو في أوله أو في آخره، وبرك الوقوف مع الإمام فقد أحياه، ولا دم
عليه، انتهى.

وقال الدميري^(٢)، ولدت بيته بمزدلفة، رأى أنزل من حط الرحال،
وإن لم يحط بالفضل فواجب يحرم بالدم. ولذا قال المصنف: وإن لم ينزل فقد
حط الرحال حتى طلع الصبر، فالدم واجب عليه إلا مدر.

وقد ارتحاله بها بعد صلاة الصبح مغللاً، وذهب وخوفه بالمسح
الحرام للاستيفار يكثر الله ويدعو لنفسه، قال الدسوقي، أي فإذا وصل للمسح
الحرام ذهب وخوفه به، ولعمري أن الوقوف بالمسح الحرام سنة، كما قال ابن
رشد، يشهره الغلثاني. بل قال ابن الدمشقي: إن الوقوف به فريضة، انتهى.

وفي شرح الشهاب^(٣): أبيتوته بها سنة مؤكدة إلى انقضاء عتدنا، لا
واجبة، كما عند الشافعي، وإذا ركن كما قال بعضهم، والمراد بها كون أكثر
الناس فيها. والوقوف بها بعد طلوع الصبح واحد عتدنا لا سنة كما عليه
الشافعي، وأول وقته طلوع الصبح الثاني من يوم النحر إلى طلوع الشمس، قلت

(١) (١٦١/٢)

(٢) الشرح الكبير (٢١/٢)

(٣) (١٦١/٢)

وقد قيل طلوع الصبح أم بعد طلوع الشمس لا يعتد به، وقدر الوجوب منه ساعة يوم تطيئة، وقدر السنة الاستعداد من مبدأ الصبح إلى الاستعداد جدا، انتهى.

وهي الهداية^(١) هذا الموقوف واجب عند ركس تركس حتى لا تركس غير عند يلزمه الذم، وقدر المتأدعي: إنه تركس ثلثه تعالى في صلاة الصلوة^(٢) عند التمسك^(٣)، ويقتله ثبت الركبة، وما روي أنه ينجي قدم سمعة منه، ولو كان ركنا لما فعله، ولمذكور فيما تلاه الذكر وهو ليس بركن بالإجماع، انتهى. ولعلك لمجي وغيره من أبحاث الهداية على سنة الركبة إلى التأدعي، وقد التزمي ذلك في المسألة الثانية من بعد مكان التأدعي وهي الأثر في عطفه، وفي الفتوى فاصحح^(٤) ما كان مكانه، وفي المسألة ما كان التأدعي عطفه، بسنة هذا إلى ما كان أيضا جهرا لأن الصحيح من مدعيه أن الموقوف به سنة وانقضى بها واجب.

ورحب عطفه بن جبر والسعي بالسعي بالحسن المستوي والأوزاعي وحمد بن أبي سليمان إلى أن التبع بقوت بقوت الموقوف بركبه، ويروي عن أبي حنبل والثوري، وقد تله الطاهرية: من لم يدرك مع الإجماع صلاة الصبح ما، فإنه يظل حقه إن كان رجلا، انتهى.

قد عرفت أن السعي سب إلى هؤلاء، وكذا الموقوف، وهكذا ابن العربي في العارضة^(٥)، إذ قال في حديث من أدرك بعد هذه الصلاة، وقد وقع

(١) (١٤٢/١)

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٥

(٣) (١٤٠/٢)

(٤) حاشية لأحمد (١١٩/٢)

فبذلك بعدة . . . قالوا هللى أو انصبت - المزدلفة ليس يواحب، وإنما
الوقوف بمزدلفة يواحب حذاهم لقائوا من ثم يقف بالمشعر الحرام ولا حج له
تمسقا بمعظ الحديث، وهو قول الثوري والأوزاعي وحمام بن أبي سليمان، ثم
قال بعد ذلك: وعي عدي رضى، كما قاله الأوزاعي وحمام والثوري، سبي.
وتقدم في كلامهم أنه في وإن حج نسبة ركنية أهدت إليهم، ولا يكسب العطاء
إلا ملاحظة ما ورد عنهم من الآثار.

ومحكي عن بعضهم أن حرم في المحلى* مجسنا يصدق على كليهما،
فقد حكى عن ابن عباس: من أقام من عرفته فلا حج له، وعن ابن الزبير:
ألا لا صلاة إلا معصم، وسئل علقمة عن لم يدرك عرفات أو جمعا، فقال:
عبد الحج، وعن إبراهيم الحنفي: من فاته عرفات أو جمع فسد حجه، وعن
الشافعي: من فاته حج جعلها عمرة، وعن الحسن النضرى: من لم يقف بجميع
فلا حج له. وعن حمام بن أبي سليمان: من فاته الإفاضة من جمع فقد فاته
الحج، انتهى.

نعم، قالت الظاهرية بركنية هذا الوقوف، فقد أتى ابن حزم بقتل حج
من لم يرك مع الإتمام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال. وإنما أئنته الأربعة
ومن معهم فقد عرفت من ممالكهم أن العبيت إلى ما بعد النصف الأول
واجب عند الشافعي على الضعيف وأحمد، وهذا من أخرجه قبل النصف، وإذا
فالمحصور ساعة في النصف الأخير ثاني، وعنه مالك الثوري عند خط الرجال
واجب في أي وقت من الليل كان، وعند الحنفية أئنت ستة مؤقده، وهم قول
الشافعي، وهو ركن عند الشافعي وابن المنذر وابن خزيمة وأبي عبد الرحمن
من شافعية. وأما الوقوف بعد الإفراج فواجب عند الحنفية، وستة عند الأئمة
الثلاثة، وركنية عند ابن الماجشون وابن العربي من المالكية.

(١) أنه يكون الوقوف بمزدلفة، بعد ذلك.

مالك: ليس في موضع من ذلك قطل إذا وقف مع الناس، كذا في «المستقى»^(١).

وراد التروتي بعد ذلك: «وان بعد موقفه عن موقفي»، ولم أجد هذا اللفظ في شيء من النسخ الهندية ولا المصرية، لا في المتن ولا في الترويح، قال التروقي: أردته رفعه فقم تعين الموقف الذي اختاره هو للموقف.

قلت: وقد أخرج ابن أبي شيبة وأبو داود^(٢) والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والحاكم، وخرجوه عن يزيد بن سببان قال: أنا ابن مريع الأشجاري فقال: إني رسول رسول الله إليكم يقول: «ذكروا على مشاعركم، فليكن على إوت من روت إبراهيم»، وأما ما كان فإنهم أجمعوا على أن عرفة كلها موقف، ولا يخص موضع منها دون موضع، إلا أنهم اختلفوا في تحديد عرفة، وذلك القاري في «شرح الثلب»^(٣): فيه اختلاف كبير.

قلت: ومما يحتاج إليه ناظم الأحاديث ثلاثة أشياء: هل هي داخله في حد عرفة أو خارجه عنها أحشأ: بطن عرفة، وسباني الكلام عليه قريباً، والثاني: سورة التي ضرب بها فبه يكثر وتقدم الكلام عليها، (الثالث): المسجد الذي يعرفات.

قال النسائي في «الأوسط» من مناقحه: عرفة ما جاوز بطن عرفة وليس الوادي ولا المسجد منها، كذا في «المعني»^(٤)، وفي «الغنية»: قال الإمام

(١) «المستقى» (١٧/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (١٩٠٩)، والترمذي (٨٨٢)، والنسائي (٣٠١٤)، وابن أبي شيبة (٣٣٧/٤٤).

(٣) (١١١).

(٤) «مقرر: أعمدة الشارح» (٧/٢٦٠).

الشامي: تبين من عرفات وادي عرنة ولا نمرة ولا المسجد الذي يصلي فيه الإمام، بل هذه المصاحح خدعة عن عرفات على طرفها الغربي، وقوله أصحاب الشامي - رحمه الله -: مقدم هما المسجد في طرف وادي عرنة لا في عروب، وآخره في عرفات، فمن وقف في مقدم المسجد ثم يصح وقوفه، ومن وقف في آخره صح وقوفه، انتهى.

قلت: وبذلك حرم النووي في «مناسكه» وحكى نص الشامي وقوله أصحابه مفضلًا، ثم قال: فلعله زيد بعد الشامي - رحمه الله - من أرض عرفات هذا القدر، انتهى. وفي «شرح الباب»^(١) - مسجد نمرة في أواخر عرفة بفروعها، بل قيل: إن بعضه منها، وفي «المعينة»: إذا زالت الشمس سار إلى مسجد نمرة بلا تأخير ومسجدها نصف بعرفة، على ما يقتضيه قوله في «المبسوط»، كما زالت الشمس يصلي الإمام الظهر والعصر بعرفات، وكذا في «الكفاية» قوله: والمكان شرط وهو عرفات، وكذا قوله في «المباب»: وهو عرفة وما قُرب منها، يعني لكونه في حكمها، وقد جزم الشارح أن المسجد خارج عرفة.

ونقل عن البخاري ما ينال عليه، ويؤيد ما في «غاية البيان عن الديوان» أنه في بطن نمرة، ومثله في غاية السروجي، ويؤيده انمشاهدة بأن بعض وادي عرنة موحود حلقه قاصل بين وبين عرفات، ثم على اتقون خروج نمرة ومسجدها من عرفة لا بد أن يزول أولاً بنمرة، فإنه لو نزل بعرفات احتاج أن يسير إلى المسجد قبل الزوال لا بعده، وإلا يتحقق وقوفه، ثم يقطع لخروجه إلى المسجد، واستناد ثبوت إلى عروب الشمس واجب، فنزل نمرة أسلم على القوانين. وفيه أيضاً في شرائط صحة الوقوف الثاني المكان، وهو عرفات لا مسجد نمرة، فالخلاف القوي بين أصحابنا، وكذا بين غيرهم في كونها من

وَأَرْتَفِعُوا عَنْ مَقَلِّ عُرْنَةٍ.....

عرفه، فلا يَنَادَى به ما ثبت فرضيته من قضي وهو الوقوف بعرفه، انتهى.

وقال الدردير^(١): أجزأ الوقوف، بمسجد عرنة - بالنون - لأنه من عرفة - بالفاء - ونسب لآل النون لأنه نوسف حانقته القلي الذي من جهة مكة لفظ في عرنة بالنون ويكره لما قيل إنه من عرنة - بالنون - انتهى. وسأني شيء من ذلك في كلام الناحي.

وفي الأناوار من شرح الخريشي: مسكن عرفه هو الذي يقال له مسجد إبراهيم ومسجد عرنة ومسجد حرة، فهي أسماء لمسكن واحد، وهو الذي عن يمين الداهب إلى عرفة، انتهى.

وفي السدوة: قال مالك: ما كان بعرقة مسجد منذ كان عرفة، وإنما آمنت مسجداً بعد بني هاشم بعشر سنين، وقال أيضاً: أكثره بناء مسجد عرفه، لأنه لم يكن فيه مسجد منذ بعث الله نبيه، وكذلك الإمام يتوكل على شيء ويخطب.

(ولتضعوا) أيها الواقفون بها (عن بطن عرنة) بضم العين السهلة وفتح الراء وميم، وفي لغة بعضين موضع بين منى وعرفات، وهي ما بين العلمين الكبيرين جهة عرفة، والعلمين الكبيرين جهة منى، قال الزرقاني^(٢)، وفي الشافعي^(٣): لا ينبغي أن يفت في بطن عرنة، لأنه يقطع من ذلك، واخبر أنه وادي أشبط، انتهى.

لأن الباحي^(٤) قوله: ارتفعوا عن بطن عرنة، بحمل ميم، أحدهما.

(١) الشرح الكبير، (٢٨/٢)

(٢) شرح الزرقاني، (٢٣٧/٢)

(٣) فتاوى الشافعي، (٢٢١/٢)

(٤) المعنى، (١٧/٣)

أما يكون عرفة من حجة ما وضع عليه اسم عرفة، فيكون ذلك مستغنياً عما عليه قوله: عرفة كلها عرفة. وكذا قال: عرفة كلها عرفة، إلا بطل عرفة، على حسب ما قال ابن جرير بعد ذلك، ويزيد هذا القول أنه أم يحد عرفة من غير شبه عرفة، وأخصر على أن يكون الموقوف يختص بالموقوف بشرط يشاؤه هذا الاسم، فقال ذلك علم أنه احتج إلى مكانه.

ويحتمل أن تكون عرفة ليس من عرفة ولا من أوقاف مسجد، فيكون قوله يحد على معنى نصب هذا الحكم على عرفة، وبذلك حال، انقطع عن أصل عرفة، مع حجة من عرفة، وبه قال مالك في الموطأ: بطل عرفة إذا في عرفة، قد إن حافظ مسجد عرفة الغنم، على حده لم ينفذ من سقط إلا فيه، وقد روي ابن حزم: أن عرفة من الحلى، وغيره من الحرم، وبطل عرفة الذي أمر النبي عليه السلام بالاربع عنه بطل أوقاف الذي فيه مسجد عرفة.

قال في السوارة: من وقف بالمسجد فقد خرج عن بطل عرفة، ولكن الفضل ثوب الإمام، وقد روي أبو القاسم بن الخطاب أنه لا يخرج الوقوف بطل عرفة، على أن قال من دفع قال لا أثر، وقد قاله ابن عبد الحكم: قال الأصم لا يخفى، انتهى.

ويخرج أن يرد "لعدم إخراج الوقوف، في أصل عرفة، وقال ابن رشد" ويصح نسخ تلك من طريق حجة أنها موقوف إلا على عرفة، واختلف العلماء، فمن وقت عرفة، نقل حجة نام وعرفة، وبه قال مالك، وقال الشافعي، لا مع له، فعلى من نقل البيع انتهى الوارد من ذلك، وعصفاً من ثم بطله، إذ الأصل أن الوقوف بكل عرفة حاشاً إلا ما دم عليه التخليل، فأولاً وأهم باب هذا الحديث، من وجه تقريره التبعة، انتهى.

(١) الشرح المختار (٢/٢٨٨).

(٢) بداية السمع (١/٢٤٦).

قلت. وهذا سني عن إحدى الروايتين عن مالك، فقد قال ابن العربي في «المعارض»^(١)، إن وقف أحد بعرة، فاختلط فيه الناس، والأشهر أنه لا يجزئ. وعن مالك وإيمان، حناهما، لا يجزئ، والأخرى: يجزئ وعليه دم. والارتفاع عن طر عرنة لم يثبت، انتهى.

والأوجه عندني. رد المراجع هي الرواية الأولى. وإن كانت عامة نكفة المذاهب حكموا عنه الرواية الثانية فقط. لأن عامة ذبوعه على الأولى، كما تقدم عن اندريد، وهو ظاهر كلام الباجي، إذ لم يذكر الرواية الثانية. وإليه يشير ما تقدم عن «شرح العرشي» في بيان المسجد.

وهي «شرح الباب»^(٢)، هذا قول ضعيف بسبب إلى الإمام مالك حيث قال: قال مالك: هي من عرفة حتى لو وقف بها أحزاه وعليه دم. كذا روى النفاضي أبو الطيب عن مالك، وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعاً. ونقص أصحابه أنه لا يجوز أن ينف بعرة كما هو منهما، انتهى. ونقل القرافي فيما نص من المالكية، تنافي الأربعة على عدم حواز الوقوف بعرة، فافهم واعلم، انتهى.

وقال الحرفي: عرفة كلياً موقوف ويرفع عن بطن عرنة، فإنه لا يجزئ الوقوف فيه، قال السوقي^(٣): ليس هو من الموقف ولا يجزئ الوقوف فيه، قال ابن عبد البر: أحجب العلماء على أن من وقف به لا يجزئ، وحكي عن مالك: أنه يهريق دماً وحته تام.

ولما قول الشيخ رحمه الله: «وارفعوا عن بطن عرنة» رواه ابن ماجة، ولأنه لم ينف بعرة فلم يحتره، كما لو وقف بمزدلفة، انتهى.

(١) «معارضة الأعمري» (١١٧/١).

(٢) (ص ١١٠).

(٣) «المصنف» (٢٦٦/٥).

الزكاة

وبذلك حرم الشافعية منهم التزوي في «مساسكه» إذ قال ليس من عرفات راذي عرفة ولا نذرة ولا مسجد إبراهيم عليه السلام، بل هذه المواضع خارج عرفات على طرفها المعين مما يلي مزدلفة ومنى، انتهى

وحزم ابن حنبل في «المزح» بأن وجهاً ضعيفاً عندهم أن عرفة من عرفات، وفي «الغنية» عرفة واد حذاء عرفات مما يلي مكة، يعتقد يميناً وشمالاً، ليست من عرفة ولا من الحرم، بل حذاء، فصل بينهما، وهي بين العلمين الذين هما حد الحرم والذي هما حد عرفة، مدة عربي مسجد عرفة، حتى قيل: إن تعداد العربي من مسجد عرفة لو سجد عرفة في بطن عرفة

قال الإمام الناطقي في «الروضة»: عرفة ليست من عرفة، وعرفة وعرفة ليستا من الحرم، انتهى، وقيل: من عرفة، وإليه يدل من «السنن»^(١)، ولذا قال: بكره الوقوف فيها، ونحوه في «اللباب»، وقيل: من الحرم، كما نقله في «البحر»، انتهى

وفي «المدر المختار»^(٢): عرفات كلها موقف إلا بطن عرفة، وإد من الحرم غربي مسجد عرفة، فهو وقف، به له بجز عن المشهور، انتهى.

قلت: وسيأتي البسط في ذلك في وادي محسر قريباً.

(بالمزدلفة) قال الغازي: هي على ما في القاموس: موضع بين عرفات ومنى، لأنه يترتب فيها إلى الله تبارك وتعالى، أو لاقترب الدرس إلى منى بعد الإفاضة، أو لتعجيء الدرس إليها في زلف من الليل، أو لأنها أرض مستوية مكتومة، وهذا أقرب، قال انقاري. لكن ما قبله لعدم أسب، وقد الرازي في التسمية بها أقوال، أحدها: أنهم يقرعون فيها من منى، والآخر: لأن

(١) مسانح الصنيع (٢٢١/٢٢٠)

(٢) (٥٥٤/٥٥٣)

عَلَيْهَا مَوْقِفٌ، وَلَوْ رَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ.

أخرجه مسلم موصولاً عن عمار بن عبد الله - كتاب الحج، ٢٠ - باب ما جاء
أن حرفة كلها موقف، حديث ١٤٩.

القرب، والثاني: أن الناس يحتضون فيها، والازدلاف الاجتماع، والثالث:
أنهم يردفون إلى الله أي يقرّون بأنهم موقف، انتهى.

ودكر الطحاوي: أن للمزدلفة ثلاثة أسماء: مزدلفة والمشرع والحرام
وجمع، والأصح كما قال الكرماني: إن المشرع فيها لا عيبها، إلا أنه يطلق
عليها مجازاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ كَعِندَ كَثِيرٍ مِّنَ الْمُجْرِمِينَ﴾^(١)، لأنه
أريد به المزدلفة جميعها، لكن ذكر الحزب الأفضل وأراد الكل، انتهى. وسباني
الكلام على المشرع قريباً في تفسير الآية (كلها موقف) وكلها من الحرم
(ولم يرفعوا عن بطن محسر) بكسر السين المشددة بين من (ومزدلفة، سمي بذلك
لأن قبل أربعة كل فيه وأنها محسر أصحابه منعه، وأوقفهم في المرات،
وإضافته للبيان كسجّر أراك، قال الزرقاني^(٢)، وبذلك حرم النووي، قال ابن
عبر في الشرح: حرم به المحجب العلوي وشيخه ابن خليل، لكن نظر فيه
الفاسي بقول ابن الأثير: إن الغيل لم يدخل الحرم، وقيل: لأنه محسر سائكنه
ويقيمهم، وتسميه أهل مكة وادي الشار، قيل: لأن رجلاً اصطاد فيه فتركت ناره
فأحرقته، وقيل: لأن بعض الأنبياء - عليهم السلام - رأى اثنين على قاحضة
قدعا عنيهما فتركت ناره فأحرقتهما، انتهى.

وقال المدرسي^(٣): يضم الميم وكسر السين المشدودة، وإدوين مزدلفة ومنى
بغير وية الحجر، قال النووي: سمي بذلك لحجر قبل أصحاب الغيل فيه، وقال
شبكة العدوي: الحق أن قصبة الغيل لم تكن فيه، بل كانت خارج الحرم، انتهى.

(١) سورة انفجر: الآية ١٩٩.

(٢) شرح الزرقاني (٢/٢٣٧).

(٣) الشرح الكبير (٢/٤٥٥).

قَالَ مُجَاهِدٌ^(١) يَحْتَمِلُ مِنَ التَّأْوِيلِ مَا تَقْدِمُ فِي قَوْلِهِ «وَارْتَمَعُوا عَنِ بَطْنِ عَرَبٍ».

وَقَالَ الصَّوْفِيُّ: لَيْسَ رَأْيِي مُحَرَّرٌ مِنْ مَزْدَلْقَةٍ، لِقَوْلِهِ «وَارْتَمَعُوا عَنِ بَطْنِ مُحَرَّرٍ» الشَّيْءِ.

وَبِذَلِكَ جَزَمَ الصَّوْفِيُّ فِي «مَنَاسِكِهِ»^(٢) إِذْ قَالَ: وَلَيْسَ الْعَرَبَانِ وَلَا وَادِي مُحَرَّرٌ مِنْ مَزْدَلْقَةٍ، وَهُوَ وَادٍ بَيْنَ مَنَى وَمَزْدَلْقَةٍ، انْتَهَى.

وَيَقْدِمُ مَا هَالِكُ الْفَرْدُوسِ^(٣) أَنَّهُ وَادٍ بَيْنَ مَزْدَلْقَةٍ وَمَنَى مُنْذَرٌ رَمِيَهُ الْحَجَرُ.

وَفِي «النَّبَاتِ» الْمَزْدَلْقَةُ كُلُّهَا مَوْفَقٌ إِلَّا وَادِي مُحَرَّرٍ، وَحَدُّ الْمَزْدَلْقَةِ بَيْنَ مَاؤُسٍ عَرَفَةَ وَقُرْبَى مُحَرَّرٍ، وَبُحْرٍ الْعَرَبَانِ وَلَا وَادِي مُحَرَّرٍ مِنَ الْمَزْدَلْقَةِ.

وَفِي «الْمَدْرِ الْمُخْتَارِ»^(٤) أَنَّهُ مَوْفَقٌ - الْبُحْرَانِ - وَفِي «الْفَنَاءِ»: هُوَ مَسِيلُ بَطْنِ مَزْدَلْقَةٍ وَمَنَى لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هُوَ حَمْسُمَائَةُ ذِرَاعٍ وَخَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ ذِرَاعًا قَلْبًا فِي «السَّحْرِ» وَغَيْرِهِ، وَفِي «غَايَةِ السُّرُوحِ»: أَنَّهُ مِنْ مَنَى فِي الصَّحْبِ، وَبِذَلِكَ عَمِلَ سَمَرُ «الصَّحْبِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَالٍ فِي «الْبَدَائِعِ»^(٥) إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَزْدَلْقَةِ، وَكَذَا قَالَ: لَوْ وَفَّقَ بِهِ أَجْزَاءُ مَعَ الْكُرَاهَةِ، انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ^(٦): ظَاهِرُ كَلَامِ «الْفَرْدُوسِ» وَ«الْبَدَائِعِ» وَغَيْرِهِمَا أَنَّ السَّكَاكِينَ أَيْ عَرَبٍ وَمُحَرَّرًا لَيْسَ مَكَانٌ وَدُفٌّ، سِوَا قُلْتَا إِبْهَامَا مِنْ عَرَفَةَ وَمَزْدَلْقَةٍ أَوْ لَا، وَهَكَذَا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الَّذِي قَدَّمْنَا، وَكَذَا عِيَاةُ الْأَصْلِ مِنْ كَلَامِ

(١) «الْمَعْتَمِدُ» (١٧/٣).

(٢) (٤) «الْبَدَائِعُ» (٥٦٦).

(٣) «الْبَدَائِعُ الْمُصَابِغُ» (٢٦/٢٦٦).

(٤) «الْبَدَائِعُ الْمُصَابِغُ» (٢٦/٢٦٦).

١٥٩ / ١٦٧ - وَحَقَّقْتُ فِي مِثْلِكَ، عَنْ خُثَيْبٍ بْنِ الْخَزَامَةِ عَنْ
سَدِّ الْأَمْرِ مِنَ الْبَيْتِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَلْخُفُوا أَنْ تُعْرِفُوا

محمَّد، ووقع في «الدرر»؛ أمَّا مكتوب أبي الووف عرفته محمَّد عن أنس،
مؤلفه إلا أنه لا ينبغي أن ينزل في رادي محمَّد، وروى الحديث، ثم قال:
ولو رُفِعَ به أنس مع الكرامة، وذلك مثل هذا في «الدرر» إلا أنه لم
يصرح به بالإجماع، مع الكرامة، كما صرح به في رادي محمَّد، ولا يحتمل أن
الكلام بينهما واحد، بل ذكره غير مظهر من كلام الأصحاب، بل الذي
يقتضيه كلامهم عدم الإجماع.

وأما الذي يقتضيه النظر إن لم يكن جديداً على عدم إجماع الووف
بالتكليف هو أن عرفه ورواه محمَّد إن كانا من مسلم عروة والبريد والبريد
بجاء الووف، وهذا، ويكون مكرهاً، لأن القاطع أن الووف بمسماها
مطلقات، وحسب الواحد منه في محضة، والزائدة عليه محمَّد الواحد لا محمَّد،
ثبت الركن بالوفوف في مسماها مطلقاً، والوجوب في كونه غير المتكافئ
المتكافئ، وإن لم يكونا من مسماها لا يجوز أصلاً، وهو ظاهر، والاستدلال
منقطع، انتهى.

قلت: وإيهاً لو صح دخولها في المسمى فلا إجماع من أن الخلاف في
ذلك قوي بين الحنفية ومبهم، فالأجزاء على ذلك متشكك كما قالوا في
الاستدلال إلى العظم.

١٥٩ / ١٦٧ - (مالك عن هشام بن عروة عن) عنه (عبد الله بن البربر) أنه
كان يقول: على سبيل الاحتياط في تعلم هذا الحكم، المتأخذه في سببه (المسما)
أن عرفه، سببت بذلك، لأنها وصفت لإبراهيم ذلك السلام، ولما أصر
عونه، أو لأن جبريل عليه السلام حين كان ينزل به في الشياخ أراد إيائها
فقدان، قد عرفت، أو لأن آدم عليه السلام حين من العلة بأرض الهند، وحواء
بعد الخيانة، أو لما قد عرفت، أو لأن الناس يتعارفون بها، أو لأن إبراهيم

كتاب موقوف، إلا بقى عرفة
 عليه السلام عرف حنيفة رؤياه في ذبح ولده ثمة، أو لأن اتخلق يعترفون فيها
 بشيئهم، أو لأن فيها حيالا، والمحمل هي الأعراف وكل عاكٍ فهو عرفه، كذا
 في «المعنى»^(١) وتهذيب اللغات^(٢) للبرقي، راد. وجمعت عرفات وإن كان
 مريضا واحداً لأن كل جزء منه يسمى عرفة، ولذا كانت مصروفة، كقصبات.
 قال النحويون: يجوز ترك صرفة على اسم مفرد لضعف، وقيل الزحاج: الوجه
 العرف عند جميع النحويين.

وسيط الرارني^(٣) في ذلك بما لا مزيد عليه، فقال: أما يوم عرفة فله
 عشره أسماء، خمسة منها مستغنية به، وخمسة مشتركة، أما الخمسة الأولى،
 فأحدها: عرفة، وهي اشتقاقه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه مستوف من المعرفة، وفيه
 ثمانية أكواف، ثم بسطها مع ذكر فائدها، وثانيها: أنه من الاعتراف، والحجاج
 إذا وقفوا بها اعترفوا للحج بالربوبية والحيال ولأنفسهم بالذلة والمسكينة،
 ويقال: إن آدم وحواء لما وقفوا بعرفات، قالوا: «لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ» الآية،
 والثالث: أنه من العرف، وهو المراجعة الطبية، وإن المعتقدين لما تابوا في
 عرفات يكفرون عند الله وائحة طيبة.

والثاني: يوم يمس الكفار من دين الإسلام.

والثالث: يوم يكحل الدين.

والرابع: يوم إتمام العمرة.

والخامس: يوم الرضوان، والخمسة الأخرى: هي يوم الحج الأكبر،
 والشفع، والموت، والشفاعة، والمظهر، انتهى.

كلها موقفت إلا بطن عرفة باليون عنى به أكثر نسخ، وهو انصواب.

(١) اعتد، نقري، (٢٥٨/٨)، ١٣٥٩.

(٢) (٤٦/٣).

(٣) التفسير الكبير، (٥-١٦٠).

وَأَنَّ الْمُرَدَّفَةَ تَحْتَمِلُ مَوْزُونًا، وَلَا يَفْلَحُ الْحَسَرُ

قَالَ سَالِكٌ - قَالَ الْمَلِكُ بَارِكَ بِعَالِيهِ: «فَلَا رَفْعَ وَلَا فَسْوَكَ وَلَا
جِدَالَ فِي الْحَجِّ».....

فما وقع في كثير من النسخ المصرية والهندية بلفظ «يفسر عرفة» بالفاء ليس
بصحيح، والمصنف عقب المبرغح بالمنعوقوف إشارة إلى استمرار العمل بذلك
(والمرادفة كلها موزون إلا بطن محسر) قال البيهقي^(١): «هذا تغيير في أحد
المتأولين وهو أن تكون عرفة من عرفة ومحسر من المرادفة. ولما استشهدا،
وقد بصر أن يكون اسم من غير الجسر، والأول أظهر».

(قال سالك) أراد تلخيص قوله من اسمه «الأي» وذكره في هذا الباب، لأن
الجزء الثالث وهو الحداد في الحج يتعلق بالموقوف بعرفة (قال الله تبارك
ونعالى) «الْمَنْعُ أَهْلَهُمْ مَقْلُوبَةً فَكُنْ رَفْعٌ يَهْجُ الْفَعْ أَفْعَ وَلَا فَسْوَكَ وَلَا
جِدَالَ فِي الْحَجِّ»^(٢). هذه الجملة الثلاث في محل جزم جواب اسم، إن كانت
مترتبة، وفي محل رفع حرره، إن كانت موصولة.

وعبارة السير المقدم إما جواب لقسطر وإما زائدة في الخبر على حسب
القوانين المتضمنين، وقراء أبو عمرو وابن كثير تشبهان رفعت وفسوق، ورفعهما
وضع جدال، وكذا في فتح «الثلاثة» وأبو جعفر، ويروي عن محاصر رفع «الثلاثة»
والقنوب، والمطابق في نصب «الثلاثة» والقنوب، وكذا في «الجميل».

قال التورثاني^(٣): «الفتح في الثلاثة على أن لا تكون ثنية، والجمهور على
أنها ثنية فناء، وقيل: إعراب، وخرقا ما يرفع على العاء لا، وما بعدها مستأد
سوق الأبد، بالكرة تقدم انتهى عليها، وفي الحج خبر الممتد الثلاثة وحذف
حرف الألف لدلالته عليهما».

(١) المحلى (٥٧٠٣).

(٢) صوره البقرة الآية ١٩٧.

(٣) شرح التورثاني (٣٣٦٠).

وقال الرازي^(١): قرأ من كثير وأبهر عمرو - فلا رُفُت ولا فسوتُ بالرفع والتنوين، ولا حذان بالانصب، وأبافون قرأوا الكل بالانصب، والكلام في الفرق بين القراءتين في المعنى يجب أن يكون مسوقاً بطلعين، الأول: أن كل شيء، له اسم، فجوزر الاسم دليل على جوهر المسمى، وحركات الاسم وسائر أحواله دليل على صفات المسمى، فنقولك: رجل يفسد العامة المنصوصة وحركات هذه اللفظة، أعني كونها منصوبة ومرتفعة ومجرورة تأتي على أحوال تلك العامة من اتفانيتها والمفعولية والمضافية، وهذا هو الترتيب العقلي، حتى يكون الأصل بإزاء الأصل، والصفة بإزاء الصفة.

والثانية: إذ قلت: لا رجل بالانصب، فقد ثبت الناهية، والتقاء تعامية يوجب انتفاء جميع أفرادها قطعاً، أمّا إذ قلت: لا رجل بالرفع والتنوين، فقد نصبت رجلاً سكراناً مبهماً، وهذا بوصفه لا بوجوب انتفاء جميع أفراد هذه العامة، إلا بدليل منفصل، ثبت أن قولك: لا رجل بالانصب أدل على عموم اللفي، من قولك: لا رجل بالرفع والتنوين.

إذا عرفت هاتين المقتضيتين، فالذين قرأوا الثلاثة بالانصب فلا إشكال، والذين قرأوا الأولى بالرفع مع التنوين، والمثالث بالانصب، فذلك يدل على أن الاعتماد ينفي الجهدان أحدهما من الاسم يعني الرفع والتنوين، وذلك لأن الرفع عبارة عن قضاء الشهوة.

والجدال مشتمل على ذلك، لأن المعادل يقتضي تسمية قوله، وانقسام عبارة عن مخالفة أمر الله، والمعادل لا ينشأ لتعقّب، وكثيراً ما يقدم على الإبداء ولا يحاشر المؤذي إلى العداوة واليغصه، فلما كان لجدال مشتملاً على جميع أنواع الفجح، لا حرم خصف الله في هذه القراءة بمزيد الزجر والمناعة في شيء، انتهى.

(١) معجم الرازي (٥/١٦٠)

قَالَ: فَالْمَرْءُ إِصَابَةُ النِّسَاءِ، وَالْمَرْءُ أَعْلَمُ. قَالَ ثِقَّةٌ شَبَّارٌ يُتَعَالَى: «أَجَلٌ لِحُكْمِ نَيْتَةِ الصَّبَايِرِ لِرَفْعِ إِنْ يَكَلِّمَكُمْ»،

(قال مالك في تفسير هذه الآية «فالرفعت إصانة النساء» الجماع (والله أعلم) بمراده، وللدليل على ذلك ما «قال الله تبارك وتعالى» في آية الصوم (يُؤْتِلُ لِحُكْمِ نَيْتَةِ الصَّبَايِرِ لِرَفْعِ إِنْ يَكَلِّمَكُمْ) أي جماعهن بلا تمت، فيحتمل عليها الرفعت في آية الحج، لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً.

قال ابن أبي عمير^(١) الذي ذكره مالك في تفسير الآية، هو قول جماعة أهل العلم، فأما الرفعت فقال مالك: إنه إصانة النساء يريد بذلك الجماع، وقد روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس، واحتج مالك على ذلك بآية الصوم، ولا خلاف أنه الرفعت في آية الصوم إصانة النساء، وأما في آية الحج، فقد قيل: إنه الجماع، وقال عطاء هو الجماع وما دونه من قول الفحش، وروى طاووس عن ابن عباس أن الرفعت في آية الحج الإغراء، وهو التعريض للنساء بالجماع، انتهى.

وقال الأزهري: هي كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من المرأة، رخصه ابن عباس بما خوطب به النساء، قال عيسى: يعني من ذكر الجماع وما يوصل إليه لا كل الكلام، قال أبو عمر: روى ابن وهب عن ابن عمر الرفعت إنباء النساء والكلم بذلك والرجال والنساء فيه سواء، انتهى.

قلت: وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عمر في الآية، قال: الرفعت إنباء النساء والكلم يحدث فربما حال والنساء إذا ذكروا ذلك بأنواعهم. انتهى.

وفي «الكبير»^(٢): قال الحرس: المراد منه كل ما يتعلق بالجماع، فالرفعت باللباس ذكر المجامعة، وما يتعلق به، والرفعت بالبدن النفس والخميرة والرفعت.

(١) «الاصح» (١٧/٢)

(٢) «التفسير الكبير» (١٦٠/٥١)

قال الحاجي^(١) : وإنما قصد مالك - رضي الله عنه - الاستئلال بالقرآن ، لأنه قد ورد لفظ القسوف فيه ، والمراد به اندحج للأضواء ، والحج مما شرع فيه الذبح وإراقة الدماء ، فخص بالتهي عن ذلك وإن كان قد نهى عن التماسي حمله ، قال القاضي أبو الوليد : ولا يمنع عندي أن يكون القسوف في الآية كل ما يسبق به من التماسي ، والذبح للأضواء من جملة ذلك ، انتهى .

وقال الحارثي : إن القسوف والفسوق واحد ، وهما مصدران لمص بفسق ، وهو الخروج عن الطاعة ، واختلف المضروب ، فكثير من المحققين حملوه على كل المعاصي ، فأنو : لأن الخط صالح لنكح ، ومتناول له ، ونهي عن الشيء بوجوب الانتهاء عن جميع أنواعه ، حمل اللفظ على بعض أنواع الفسوق تحكيم من غير دليل ، وهذا متأكد بقرينه تعالى : **فَقَسَوْا فَمَا أَمَر رَبِّي بِهِ^(٢)** ، وقرينه تعالى : **يُذَكِّرُ إِلَهُكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْإِغْيَابَ^(٣)** ، وذهب بعضهم إلى أن المراد منه بعض الأنواع

به ذكرها وجوهاً الأول : أن المراد منه التماسي ، واحتجوا عليه بالقرآن والخبر . أما القرآن فقوله تعالى : **فَوَلَا تَأْرَوْا بِالْأَلْمَنِ بِشَى الْأَمْرِ الْقُسُوفُ نَقَدَ الْإِيمَنِ بِهِ^(٤)** ، وأما الخبر فقوله عليه الصلاة والسلام : **مسباب المسلم فسوق^(٥)** ، والثاني : أن المراد منه الإغذاء والإيحاء ، قال تعالى : **فَوَلَا يَسْتَكْ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَنُفْمُ شَوْقٍ بِحُكْمٍ^(٦)** ، والثالث : قول ابن زيد ، هو الذبح

(١) انتهى (١٧/٣) .

(٢) سورة التكمين : الآية ٥٠

(٣) سورة التعميرات : الآية ٧

(٤) سورة التعميرات : الآية ١٩

(٥) سورة الفرق : الآية ٢٨٢

والإبدال في الحج، أن يريسا كما تفت عند المشعر الحرام

للأضام، فإنهم كانوا في حجه يذبحون لأجل الحج ولأجل الأضام، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا أَنْتُمْ أَعْلَمُونَ عَلَيْهِ ذِكْرُ اللَّهِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَا إِلَى اللَّهِ يُتُوبُ﴾.

والمراد: قال ابن عمر - رضي الله عنهما -: إنه انعاصي فور قتل الصيد وغيره مما يمنع الإحرام منه، والخامس: أن الرمي هو التمتع ومقدماته مع الحطية، والفسوق الحماق ومقدماته على سبيل الزيادة والسادس: ما قال ابن جرير القسري: القسري هو انعزم عن الحج إذا لم يعزم على ترك محظوراته انتهى.

قلت: وقد تقدم في حديث أبي أمامة السرموقي: «ولا ذوق»، قال: انعاصي والكذب، وفي ذلك من جماعة من الصحابة والتابعين.

والمراد بذلك: (الإبدال في) أمر الحج، هو البدل في الموقف، ولما ذكره في هذا الباب، وبه فسر الآية أبو السعود، ونبيصاري، وغيرهما في تفسيرهم، إذ قالوا: ونرى الأولان بالرفع على معنى لا يكونن رفت ولا مسوق، والثالث: مافتح على معنى الإخبار بالانقضاء الاختلاف في الحج، وذلك أن فريسا كانت تخالف سائر العرب، فتفد بالمشعر الحرام، فارتفع الخلاف بأن يغفوا أيضاً بمرقات، انتهى. وذلك أن قرينة (من ذلك) بينهم كما سيأتي (كانت بفتح) في الجمع (بفتح المشعر الحرام) بفتح الميم، وبه جاء القرآن، وقيل: بحسرها، وقال بعضهم: إنه أكثر هي كلام العرب، وذكر القعنبي وغيره أنه لم يقرأ به أحد، وذكر الهندي أن أبي كسكاف قرأ بالكسر.

(١) سورة الأنعام: الآية ٢٨.

المزدلفة بخرج.

قال الواهب^(١) مشاعر الحج معالمة الفاهرة للحوائس، وإلواح مشعر، وقال الرافعي: المشعر المعلم، وأصله من قولت شعرت بأرضي، إذا علمته، وليت شعري ما فعل فلانة أي نبت علمي بلغه وأحاط به، فستر الله تعالى ذلك الموضع بالمشعر الحرام - لأنه معلم من معالم الحج، ثم احتشروا، فقالوا: احشروا المشعر الحرام هو المزدلفة، سناها الله تعالى بذلك، لأن الصلاة والله قام والسبت به الدعاء عنده، وقال صاحب الكشف: الأصح أنه فرج، وهو آخر حد المزدلفة، والأول أقرب، انتهى.

وقال النووي في تهذيبه^(٢) في الثلاثة في القرآن، والرواية في الحديث، وقال صاحب المطالع: وجوز الكسر، لكنه لم يرو إلا ماخرج، ومعر الحرام المحرم الذي يحرم فيه الصيد وغيره، فإنه من الحرم، ويحرم أن يكون معناه ذو الحرمة، واحتيف فيه، والمعروف في كتب أصحابنا في المذهب أنه فرج، وهو البطل المعروف بالمزدلفة والمعروف في كتب السير والحديث والأخبار والسير أنه المزدلفة كلها، انتهى. وتقدم ما حكى الفاري عن الكرماني: أن الأصح أن المشعر فيها لا عينها إلا أنه يطلق عليها مجازاً.

(بالمزدلفة بفرج) بقاف وزاي معوجتين وحدة مهسلة، على ما نص في الرافعي^(٣)، وقال النووي في تهذيبه^(٤) بصم القاف وفتح الزاي، جل معروف بالمزدلفة، ينفذ احتياج عليه لمدعاء بعد الصبح يوم النحر، وقال الأزرقي، على الفرج أسطوانة من حجر مدورة، تدويرها أربعة وعشرون ذراعاً، وضولها في السماء اثنا عشر ذراعاً، وفيها خمس وعشرون نوحة وهي على

(١) معجم الفرائد (١/١٥٦).

(٢) ٢٥٨/٣.

(٣) شرح الرافعي (١/٣٣٨).

(٤) ١٥٠/٢٠٢.

حشمه مرتفعه، كان يوقد عظمها في خلافة هرون المسمي بالسبع ليلة المزدلفة، وكان في ذلك عوفد العطب. وبعد غارون يوقد حشماج كدرا، يصل ضوؤها مكانا بعدا، ثم يصيب حشماج السيل. والسعي أن قرشنا ومن بعدهم كانوا يقولون في الحج بهذا السبع، ولا يخرجون بني عرفت.

وأخرج بسند إلى أن حاشة وعنده علي خاتمه: اكملت فريش ومن دسها وهفون المزدلفة، وكانوا يسمون الحصى، وكانت تسمى العرب يقولون يعرفون الحديث. وأخرج الشيخان وعندهما عن حبيب بن مطعم قال: «أمر ملك عربي أني تدمر أظله يوم عرفة، فزابت رسول الله ﷺ واقفا مع ابن يرق، فقال: والله إن هذا لحن الحصى لما شابه ههنا». زاد الطبراني تركان السبعان هذا اسمواهم، فقال لهم: ان عظمكم غير حرمكم استحل ابن حرمكم، وكانوا لا يخرجون من الحرم.

قال النجاشي: «قال: إنما شابه هذا نعت من حبر وإنكار منه، لما رأى النبي ﷺ واقفا بعرفة، فقال: هم من الحصى لما باله ينف بمرودة؟ والحصى مصم الحاء، السبعلة وسكون الهم وهي تحرد سب مهلة جمع الأحص، وهي لغة الأحص الشديد، والمشد في لغة في الدين يسمى أحص، والحداسة الشدة في كل شيء. وبذلك له المتحصر الهاء، وعن ابن جرير الحصى بالفتح استد في الأمر، وبه منعت فريش وجراحة ويروى حاص من سبعة يوم من صلاة، وقال غيره: الحصى فريش ومن ولدت من غيرها، وقيل: فريش ومن ولدت وأحداها، وقيل: فريش ومن ولدت من فريش بكسرة وجذبة فريش.

ودخل في هذا الاسم من غير فريش شيب، وثبت من بكر، وجراحة،

وكانت العرب وأعيانهم يفترون بعرفة، فكانوا يتجادلون، يقول له لاء
 نحن أصوب، ويقول هؤلاء نحن أصوب، فقال الله تعالى: **فَاتَّكَلَى**
فَعَنْدَ مَعَكُمْ هَذَا نَسْكَؤُكُمْ فَلَا تَمْرُغْتُمْ فِي الْأُمُورِ.....

وقال ابن اسحاق: وكانت عريش لا تدرى فى السبل أى بعده استحدثت أمر
 الحسن رأياً رآوه، عنكوا الوصوف على عرفة، والإضافة منها، وهم يفترون
 ويعتدون بها من الشعاع، إلا أنهم قالوا: نحن أهل الحرم نحن الحسن، ثم
 دعى العربي فندم في الحج

او كانت العرب) أي غير عريش والحسن (وعبرهم) من الحرم أينفون
 بعرفة، على أصل شريع إبراهيم على بيته وعليه الصلاة والسلام (فكانوا) أي
 الحسن وعبرهم (يتجادلون) أي يتخاصمون فيما بينهم (يقول هؤلاء) أي
 الحسن (نحن أصوب) لأن من الحسن فلا تخرج من الحرم (ويقول هؤلاء) أي
 غير الحسن (نحن أصوب) لأن الله شريعة إبراهيم - على لنا وعليه الصلاة
 والسلام - وأخرج بن جرير عن محمد بن مسلم المديني في قوله: **فَإِذَا**
جِئْتُكَ فِي الْحَجِّ؟ قال: الجدل كانت ترمى إذا خضعت منى قال هؤلاء:
 معينا أقم من حجكم. وقد هؤلاء: معينا أقم من حجكم، وأخرج أيضاً عن
 ابن ربه في قوله: **فَإِذَا جِئْتُكَ فِي الْحَجِّ؟** قال: كانوا يفتنون مواقف مختلفة
 يتجادلون، كلهم يدعى أن موقفه موقف إبراهيم

(فقال الله تعالى) راد على كل من يجادل في أمر الدين، ويدخل فيه
 الجدل في الحج أيضاً (فَاتَّكَلَى فَعَنْدَ) يدون التراوي في أوله في بعض السج،
 وهي أكثرها بالداء، والقصوات لأول، لأن الحوائج ليست في الشربل الحظ،
 منها يفتح السبل وقصرها ثمانون سبعين، أي لكل أمة من الأمم المخالفة
 وأما فيه جعلها شريعة حاصلة وديماً ممدوداً (هذه) يفتنون أي عابثون
 وعابثون به (فَلَا تَمْرُغُوا فِي الْأُمُورِ) أي أمر الدين، ولعمري أن عليهم ساعك،
 وبرك مخالفتك، فقد استقر الأمر الآن على شريعك، لأنه راسخ لكل من عدا،

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الْحَجُّ الْمَعْرُوفُ» .

^{١٢١}

فَكَانَ تَعَالَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا مِنْهَا بَعْدَهُ أَنْ يَشْتَرِ عَلَى شَيْءٍ عَادَةً ، أَوْ كَرِهًا أَوْ
 تَحَدُّثًا إِلَى أَمْرِ التَّوَسُّلِ .

فَالَّذِي قَالَ : «الْحَجُّ الْمَعْرُوفُ» : أَيْ فِي مَعْنَى تَمِّمِ عَمَلِهِ بِقَوْلِهِ : «أَنْتَ عَلَى هَذَا
 ...» . وَهُوَ عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرِ فِي آيَةِ : «فَبَيْنَا أَعْوَالٌ أُخْرَى» ، مَحَلُّهُ
 تَمِّمِ التَّفْسِيرِ . أَيْ أَنَّ تَجِدَنَّ فِي أَمْرِ التَّوَسُّلِ عَرَادَةً فِي آيَةِ مِنْ
 التَّوَسُّلِ فِي السَّجَةِ السَّابِقَةِ بِصَلِّ التَّوَسُّلِ أَيْ «قُلْ» .

عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ^{١٢٢} : وَأَمَّا التَّحَدُّثُ فَأَمْرٌ عَادَّةً ، إِلَى أَنْ تَجِدَنَّ فِي التَّوَسُّلِ
 بِرُومِ عَرَفَةَ ، وَهُوَ قَالَ وَدَعَا ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَدَسٍ : التَّحَدُّثُ التَّعَرُّفُ ، إِذَا امْرَأَتُ
 عَبَّاسٍ : أَنْ تَتَّصِفَ بِصَاحِبِكَ خَيْرَ تَخَصُّصٍ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فِي مَعْنَى «هُوَ قَوْلٌ
 بِمَعْنَى» : الْحَجُّ الرُّومِ ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : الْحَجُّ عَرَادَةً ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى
 تَخَصُّصٍ مِنَ الْأَحْكَامِ . بَيْنَمَا التَّحَدُّثُ خَاصَّةٌ بِأَنَّ خَيْرَهُ مِنْ وَجْهِ التَّحَدُّثِ ، لِأَنَّهُ حَمَلُ
 صَوْتِ تَعَالَى : «وَكُلًّا جَعَلَنِي فِي الْفَنَاجِ» . وَأَمَّا التَّوَسُّلُ فِي أَمْرِ الْحَجِّ
 عَادَّةً ، وَلَا يَسْتَدْعِي حَمْلَ آيَةِ عَلَى التَّعَسُّوْمِ ، إِلَّا أَنْ يَكُنَّ الدَّلِيلُ عَلَى
 تَخَصُّصٍ ، أَيْ

قَوْلُ الرَّبِّ^{١٢٣} : «الْحَدَّادُ فَعَالٌ مِنَ التَّحَادُّثِ» ، أَيْ أَنَّ مِنَ التَّحَدُّثِ الشَّيْءَ مِنْ
 التَّحَدُّثِ ، بِمَا أَنَّ «أَمْرًا مَحْمُولًا» أَيْ «مَحْمُولًا» وَتَحَدُّثُ التَّحَادُّثِ مَحَادُّثَةٌ ، لِأَنَّ كُلَّ
 وَاحِدٍ مِنَ التَّخَصُّصِ بِرُومِ أَوْ تَحَدُّثٍ صَدَحَ عَنْ رَأْيِهِ ، وَدَعَا التَّحَدُّثُ وَجْهًا فِي
 تَمَامِ التَّحَدُّثِ .

^{١٢١} - رَوَاهُ الْحَجُّ : ١٤٦ ص ٢٧ .

^{١٢٢} - ص ٢٧ (٢١/١٨) .

^{١٢٣} - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : ١٤٦ ص ٢٧ .

وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَنَقُشُوهُ^(١)، نهي عن التداخلة والجمهور قالوا: إن الجدال في الدين طاعة؛ لقوله تعالى: «ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْقَوَاعِدِ لِقِسَّةٍ وَحُذِيلُهُمْ بِأَلْفِ مِنْ أَهْلِهِ»^(٢)، ولقوله تعالى: حكاية عن الكفار أنهم قالوا نوح على نبينا وعليه الصلاة والسلام: «يَتْلُو تَدْ جَدَلْنَا لَكُمُكَرًا بَعْدَ لَكُمُكَرًا»^(٣)، ومعلوم أنه ما كان ذلك الجدال إلا لتفريب الدين، فلا بد من النجس في التصور، فيحمل المذموم على اجادل في تقرير الباطل، وطلب المال والجاه، والممدوح على الجدل في تقرير الحق ودعوة الخلق إلى سبيل الله، والذات عن دين الله تعالى، انتهى. (والله أعلم) بحقيقة مراده.

(وقد سمعت ذلك) التفسير (من أهل العلم) يحتمل تفسير الآية كلها، فمن كل ما حكى مالك في تفسيرها مقول عن سلف كما تقدم مفصلاً، ويحتمل تفسير الجزء الثالث خاصة فإنه ما لم يكن تعلق آية «لِكُلِّ أَشْرٍ بَعَثْنَا مَوْكِبًا» بالجدال في الحج معروفاً عند ابغضين مراد إلى أهل العلم، وما ذكره الإمام مالك من التفسير فيه تخصيص للآية على بعض موارد.

قال الباجي^(٤): ولا يستج حمل الآية على عمومها، فيكون الركن الجماع وكل فبيع من الكلام، والفسوق كل معصية، والجدال كل مراء ممنوع فيه، فهذا كله وإن كان ممنوعاً في غير الحج إلا أنه يؤكد أمره في الحج. انتهى.

وقال الرزي^(٥): وذكر القاضي كلاماً حسناً في هذا الموضع، فقال: قوله تعالى يحتمل أن يكون خبراً، وأن يكون نهياً، كقوله: «لَا رَبَّ فِيعِ»، أي

(١) سورة الأنفال: الآية ٤٩.

(٢) سورة البحل: الآية ١٢٥.

(٣) سورة هود: الآية ٣٢.

(٤) «المضي» (١٨/٣).

(٥) «التفسير الكبير» (٥/١٦٠ - ١٦٠).

لا ترهبوا. وظاهر اللفظ للخبر، فإذا حملناه على الخبر كان معناه أن الحج لا يثبت مع ربه هذه من هذه الحلال، بل يفسد؛ لأنه كالتقصيد لها، وهي طاعة من صحتها. وعلى هذا الوجه لا يستقيم المعنى إلا أن يراد بالثبوت التجمع المتعدد للحج، ويحمل الفسوق على الرزأ، ويحمل التبدل على الشك في الحج ووجوبه؛ لأن ذلك يكون كفراً، فلا يصح معه الحج.

وأما حملنا هذه الثلاثة على هذه المعاني حتى يصح خبر الله بأن هذه الأشياء لا توجد مع الحج، وأما إذا حملناه على النبي، وهو في الحقيقة عدول عن ظاهر اللفظ، فقد يصح أن يراد بالثبوت التجمع وتقديماته، والمعشر من القول، وأن يراد بالفسوق جميع أنواعه، والتبدل جميع أنواعه، لأن اللفظ مطلق، ومتناول لكل هذه الأقسام، فيكون النبي عنها نهياً عن جميع أنواعها، وعلى هذا الوجه تكون الآية كاشفة عن الأخلاق الحميلة، والتعبد بالآداب الحسنة، والاحتراز عما يحيط ثواب الطاعات.

والحكمة في أن هذه الأقسام ذكر هذه الألفاظ الثلاثة، لا أريد، ولا أنفس، هي أنه قد ثبت في العلوم العقلية، أن الإنسان فيه قوى أربعة شهوانية بحسبه، وبرة غفصة سبعة، وقوة وحشية شهوانية، وبرة غفصة منكبة، والمقصود من جميع العبادات قهر القوى الثلاثة أي: الشهوانية والغفصية والرممية، فقله: ﴿فَلَا تَقْتُلْ﴾ إشارة إلى قهر القوة الشهوانية، وقوله: ﴿وَلَا تَسْوَغَ الْكُفْرَ﴾ إشارة إلى قهر القوة الغفصية التي توجب التمسك والمعصية، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ إشارة إلى قهر القوة الوحشية التي تحمل الإنسان على التبدل في ذات الله وحدته وأصله وأحكامه، فلما كان منشأ الشر محصوراً في هذه الثلاثة، لا حرم قال تعالى: ﴿فَلَا تَقْتُلْ وَلَا تَسْوَغَ الْكُفْرَ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾^(١)، فمن فسد معرفته الله ومحبيه والافتقار على نور جلالة، والاضطرار في سلك الخواص من عباده فلا يكون فيه هذه الأمور، انتهى.

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٧.

كُلُّ أَمْرٍ تَصْنَعُهُ أَنْحَاظُكَ مِنْ أَمْرِ الشَّيْخِ، فَالرَّجُلُ بِصَنْعَةٍ وَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ، ثُمَّ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ فِي ذَلِكَ مَخْلَعًا ظَاهِرًا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: عَنِ الْوُقُوفِ بِمَعْرِفَةِ لِلرَّاكِبِ، أَيْتَرَى أَمْ يَتَغَفَّرُ رَاكِبًا؟ فَقَالَ: بَلْ يَقِفُ رَاكِبًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ أَوْ بِدَابَّتِهِ عِلَّةٌ، فَالْإِلَهَ أَحَدُكَ بِالْعَدْرِ.

(كل أمر) موصوف (تصنعه الحائض) صفة له (من أمر الحج) بيان لقوته: كل أمر، والجملة مبتدأ خبره (فالرجل يصنعه وهو غير ظاهر) والواو حالية، فإن الحائض محدثة حدثاً أكبر، فإذا جاز لها أن تعمل سائر المناسك غير الضواف، دل ذلك على أن المحدث والجنب يفعلها، فإن لمحدث أدود حالاً من الحائض والجنب مساوٍ له.

(ثم لا يكون عليه شيء من ذلك) من الغصاء والحيوان (أو) لكن (الفصل) أي المستحب (أن يكون الرجل في ذلك) المذكور في السؤال (كلمه طاعراً) متوضئاً (ولا ينبغي له أن يتعمد ذلك) أي عدم الطهارة في هذه الأماكن يترك الاستحباب، وقال الشيخ في «المسوى»^(١) بعد قول الإمام مالك هذا: قلت: وعليه أهل العلم، انتهى.

وقال صاحب «المحلى»: وبه قال الثلاثة الدخيلة، انتهى.

(ومثل) الإمام (مالك) - رضي الله عنه - (عن الوقوف بمعرفة للراكب) أي من المركب (أم يقف راكباً) أيهما أفضل (فقال) مالك: (بل يقف راكباً) اتباعاً لفعله ^{بني} (إلا أن يكون به) أي بالراكب (أو بدابته عذر) وهي المسخ المصرية علة بدله عذر، والمردى واحد (فإله أعذر بالمعذر) أي أحذر بقبول المعذر، فإن الأعذار تنسقط الواجبات، فكيف بالمستوبات؟

قَالَ سَلَّمَ، فِي الْحَجِّ، يَعْنِي فِي الْحَجِّ، عَرَفَةَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا
يَجُوزُ، عَدَمُ مِنْ حَجِّهِ، فَإِنَّهُ.....

فَإِنْ كَانَ مَرَدُّهُ، أَوْ شَيْءٌ مِثْلَهُ، وَوَفَّ قَبْلَ ذَلِكَ عَرَفَةَ لِبَعْزٍ
أَوْ نَهَارًا فَقَدْ نَمَّ حُجُّهُ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ اللَّخْمِيُّ: نَبِيٌّ يَشْهَدُ أَنْ يَكُونَ الْفَرَصُ
مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى الْفُلُوحِ، وَمَا قَبْلَهُ مِنَ الْفُرُوقِ إِلَى الْغُرُوبِ نَطُوعًا، وَيَكُونُ
الْمَنْعِيُّ بَيْنَ أَمَةِ الْوُفُوقِ مِنَ الْإِيَّانِ إِلَى الْمَغْرِبِ مَعَ كَثْرَةِ مَا فِيهِ مِنَ الْإِشْقَةِ، فَمَا
ثَوِّبَ بِفَرْضِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ يَكُونُ حَقُّهُ مِنَ الْغُرُوبِ إِذَا دَخَلَ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ الْإِشْقَافَ لَا مَرَدُّ
سِوَاهُ، فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ جَاءَتْ أَنَّهُ نَمَّ عَرَبَتِ الشَّمْسُ دَفْعًا، وَلَمْ يَفْعَلْ، وَيَكُونُ
الْفَرَصُ الْعَشِيرُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْفُلُوحِ، وَالْوُفُوقُ عَادَةُ يُؤْنِي بِهَا عَلَى صَفَا مَرَدُّ
أَنَّى مَرَدُّهُ، أَيْ.

قَالَ: وَالْأَمْرُ ذَلِكَ حَسْبُ الْجُمْهُورِ هُنَا الْأَثَرُ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا عَلَى
بَيَانِ أَمْرِ الْوُفُوقِ، وَهِيَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ يَحْتَجُّ، أَيْ أَثَرُكَ رُكْعَهُ مِنَ الْمَصْرِ قَبْلَ أَنْ
تَغْرِبَ الشَّمْسُ، كَمَا نَقَّاهُ فِي «بَابِ الْوُفُوقِ بِعَرَفَةَ» عَنِ الْوُفُوقِ، وَعَلَيْهِ حُدُودُهَا
صَاحِبُ الْبَدَائِعِ وَغَيْرُهُ.

قَالَ سَلَّمَ فِي تَعْبِيدِ يَعْنِي، بِمَا، الْمُسْتَجِيبُ، أَيْ الْمَوْقِفُ بِعَرَفَةَ، وَيَكُونُ
سَعْيًا، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ (أَيْ ذَلِكَ)، أَيْ حُجَّةً بِحَرَامِ الْوُقُوفِ (لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ)
أَيَّ لَا يَكُونُ، أَيْ حُجَّةً لِلْإِسْلَامِ، لِأَنَّهُ حَرَامُهُ، فَمَا تَنَالَتْ بِحُجَّتِهِ عَلَيْهِ إِعْتَامُهُ، وَيَبْنِي
عَلَيْهِ حُجَّتَهُ لِلْإِسْلَامِ، وَالْمَسَافَةُ خِلَافِيَّةً كَمَا سَبَّأَنِي فِي كَلَامِ الْمَوْقِفِ، وَبِذَلِكَ
قَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ.

قَالَ الْقَزْوِينِيُّ^(١)، قَدْ طُرِقَ وَجُوهٌ كَثِيرَةٌ رَدُّهُ عَنْ فَرَصَةِ حَرَكَةٍ وَتَكَلُّفٍ وَفَتْ
إِحْرَامِهِ، أَيْ، وَغَدَّ الشَّارِي^(٢) فِي شَرْطِ الْوُجُوهِ، الْيَلُوقُ وَالْحَرِيَّةُ، وَقَالَ

(١) انظر المحرر (٥١٩)

(٢) شرح المنهاج (ص ١٠٠)

إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يَحْرَمَ، فَيَحْرَمُ بَعْدَ أَنْ يَغْتَوَّ، ثُمَّ يَقِفُ بِعَرَفَةَ مِنْ تِلْكَ التَّيْلَةِ. فَبِإِنْ يَطْلُعَ النَّجْمُ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ خِزْراً عَمَهُ. وَإِنْ لَمْ يَحْرَمَ حَتَّى يَطْلُعَ النَّجْمُ، كَانَ مَعْتَرِئَةً مِنْ فِتْنَةِ الْحَجِّ، إِذَا لَمْ يَدْرِكِ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ، قَبْلَ طُلُوعِ النَّجْمِ مِنْ تِلْكَ التَّيْلَةِ.....

فَيَعْمَهُ (أيضا شرط الرجوع والوقوف عن التضرع، لا عن الجوار والصحة. ومذهب الشافعي - رحمه الله - كما حكاه النووي، في مناسكها مواضع لما يأتي من مسلك الإمام أحمد عن الشافعي).

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ) هذا العبد المعنى (لم يحرم) ثم: «لأنَّ» أي يحرم بعد أن يقف ثم يقف بعرفة من تلك التيلة قبل أن يطلع النجم من يوم النحر (فإن فعل ذلك أجزاء عنه) يعني إذا لم يكن أحرم بالحج، وبشي سلا حتى أهتز، فأدرك أن يحرم بالحج ويقف بعرفة قبل طلوع النجم من ليلة النحر، فإن حجه حزنه عن فرضه. لأن إحرامه انعقد بنية التضرع كما في المستقلى^(١)، والمساواة إجماعية (وإن لم يحرم) بعد المعنى أيضاً (حتى يطلع) يصيبه الضمارع أو المعاضي لسيحان (النجم) فقد فاته الحج من تلك السنة ويبقى عليه حجة الإسلام، و (كان) معترئة من فاته الحج. إذا لم يدرك الوقوف بعرفة، قبل طلوع النجم من ليلة المزدلفة). قال المرقاني^(٢): «فينحلل بفعل عرفة، انتهى».

قلت: ولم أنحطه فإنه لم يحرم بعد، فكيف التحلل منه! اللهم إلا أن يقال: إن المعنى إذا لم يحرم حتى النجم، لم أحرم بعده، فحينئذ يصح كلام المرقاني. والشبه عندي في بقاء حجة الإسلام عنه كما تبقى على القانت.

قال الباقى: يريد أنه إذا لم يحرم بعد عتقه حتى يطلع النجم من ليلة النحر فقد فاته الحج. ولا يخلو أن لا يحرم بعد ذلك أو يحرم، فإن لم يحرم

(١) (٢٠/٣٢)

(٢) (المرقاني، ١٣١، ١٣٢)

وَيُكْفَرُ عَلَى الْعَبْدِ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ بِتَضْيِيعِهَا.

فلا شيء عليه سوى حجة الإسلام في الحنفية، ويحتمل أن يريد هذا بقوته: كان مثوله من فات الوقوف بعرفة على تأويل أنه يشاء رأى أنه قد فاته الوقوف بعرفة لم يحرم بالحج، وهو القدوات، إلا أن يحرم به إذا ضلح الغجر من يوم الغجر، فكان في وقت يعلم أنه إن أحرم ضلح عليه الغجر قبل الوصول إلى عرفة؛ لأنه دخل في حج ينبغي أنه لا يمكنه انتهى.

أو يكون على لسان المتقدم الذي أمتنع بعرفة، ولم يحرم أو أحرم بعد طلوع الغجر (حجة الإسلام بتضييعها) أي يؤدّيها على الممر أو التراجع.

قال البجلي^(١): يريد أنه إذا ضلح الوقوف بعرفة إما لأنه لم يحرم أو لأنه أحرم قبل العترة، أو أحرم بعد العترة فلم يمكنه الوقوف بعرفة، فإن حجة الإسلام بأشياء عامة لا بتضييعها، ولا يسقطها وجوبها شيء، مما تقدم، انتهى.

وفي «الهدى» و«الوسع الكبير»^(٢) لا تأتي قدامة قال ابن المنذر: أجمع أهل الحنبل لا من بعده من لا أحد خلافة على أن الضحى إذا حج في صغره والعترة إذا حج في رقة ثم بلغ أو عتق أن عليهما حجة الإسلام إذا وحدا إليها سبيلاً، كذلك قال ابن عباس وعطاء والحسن والتميمي والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب كراهي، فلا ترمي في وفد أجمع أهل الحنبل عليه.

وقال الإمام أحمد عن محمد بن كعب القرظي، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أريد أن أعتك في صدور المؤمنين عهداً، أيما صبي حج به أهله، فمات أجراته؛ فإن أعرك أهله، أجمع، وأبى مسنونه حج به أهله، فمات أجزأت عنه، فإن أعبره بعنه الحج»، روى سعيد في «مسننه»^(٣)، «الشافعي في «مسننه» عن ابن عباس من قوله.

(١) «المنقذ» (٢٠/٢٤).

(٢) (٣٠٠، ٢٠١، ٣٠١)، «الشافعي» (٤٤/٥).

(٣) «عروة الزبلي»، في أول كتاب الحج، لأبي داود في «مسننه» (نسخة ٧/٢١).

فإذا بلغ النسيء أو عتق العبد، فعرفه أو قبلها عمر محرم، فأحرزته وبقيت
عرفه، وأما النسيء فكأنها من صحة الإجماع، لا يعلم فيه خلافاً، لأنه لم
يشتبه شيء من أركان الحج، وإن كان النسيء أو العتق، وبعض محرمين
أخذوا أنها من حجة الإسلام، كذلك قال ابن عباس، وهو مذهب طائفة
ويحتمل، وقال الحسن بن العبد.

وقال مالك لا يحرم نسيء، وأما اختياره في النسيء، وقال أصحاب
المزاني لا يحرم العبد، لأن النسيء قبل حله إجماعاً بعد أن احتلماً فيه
الزكوة، أجزأه وإن كان لا، لأن إجماعهم لم يبعد واجباً فلا يحرم من الواجب،
كما لو نسي على حاله.

ولقد أتت الرواية جراً بالغة، فأجزاء مما لم يحرم ذلك السوء،
فإن أحسن حال فأنه ليس من بين عبيد، إذا أعتق العبد، فعرفه أعتقت عنه
حجته، وإن أعتق جميع ثم نحرى منه، فعلا، فهو ممن لا يحرم، وأما
نسيء الإجماع، وأما حكمه فبما إذا أعتق العبد، بلغ النسيء من حرمته، من حرمته،
فإن أيضاً قبل طلوع النحر، فله النحر، فلهنكم فيما إذا كان ذلك يوم، لأنهما
قد أتت من الوقت ما يحرم ولو لحظه، وإن لم يعرف أو كان ذلك، أو طلوع
النحر من يوم النحر، به يحرمهما من حجة الإسلام، ويشتد حججهما تطوعاً
لنات أم يرد، انقروا من، ولا دم عليهما، لأنهما حلتا، فمضى بإجماع صحيح.

فإذا بلغ النسيء أو عتق العبد في الوجود، أو في وقت، وأما حكمه، الإجماع
الحج لم يرد ذلك، لأن الحج واحد على الفور، ولا يجوز تأجيله، مع
يحتاج، وإن قامها الحج لم يرد، لأنه واجبة أمكن فعلها فأنه
الحج، وإن أمكنه، ذات دم فعلا، سفر الوجوب عليها سواء، ذات موسر
أو مسرير، لأن ذلك وحسب فعلهما بإتقانه في موسمه فمضى بموافاق
معدة عنه.

والحائض هي التي لا تسلم، والمحنون يقين حكمهم الحسي في حجب من فصله، إلا أن حديث لم يصح إجماعاً، ولو أنكر من لم يتبعه - لأنهما من غير أهل العداوة، ويكون حكمهما حكم من لم يصرم، انتهى.

وذلك أمر جيد لئلا في الاستسقاء^(١) ضعف التقيد، في المباحات وانعبد بحكم ما يتضح، ثم بعد ذلك جاء في (١) أن الوقت، فدل على أن الحائض لا تسلم إلى ما في الإجماع من أن ذلك لأحد، وبما يدل على إجماعها، ولا يحرمتها حقيقة ذلك من جهة الإسلام، وفاز أبو حنيفة إذ حله الحسي إجماعاً، مما يقع إجماعاً.

وذلك الثاني: إذا أحرم الحسي لم يقع قبل الوقت بمرور الوقت منها بحرمة إجماعاً من جهة الإسلام، وكذلك العدة إذا أحرم من متى قبل الوقت فمقتضاها بحرمة إجماعاً من جهة الإسلام، وإن وجب إلى جدي إجماعاً واحداً منها، انتهى. وقد التزم في صمدية^(٢) إذا جامع الحائض بعد خروج وقت الوقت، حين جرحها وبعد مفارقة عرقاب ومن بعد إنبائها بعد التلويح به بغيره من جهة الإسلام، وإن بلغ في حال الوقت أو بعده فعد ووقف في الوقت إجماعاً من جهة الإسلام، انتهى.

وفي التهذيب^(٣) إذا بلغ الحسي بعد ما أحرم أو أغلق العدة فصلى لم يحرمتها من جهة الإسلام، لأن إجماعاً العدة لا دلالة له على بطلان لأداء أركانه، وإن جاء الحسي بالإجماع قبل الوقت، زاد من جهة الإسلام جزاء، والعلة في ذلك لم يجد، لأن إجماع الحسي غير لازم لعدم الأهلية، وإذا إجماعاً العدة لازم فلا يملكه شيوخه من ما شرع في صمدية، انتهى.

(١) (١) (١) (١)

(٢) (١) (١) (١)

(٥٦) باب تقديم النساء والصبيان

قلت: ويظهر منه وجه الفرق عند انحصار في العسل، إذ يكفى تحديد الأول لإحرامه دون الثاني. وبوجه ما حكاه الشافعي، إذ قال: لا يجب على مني فلو صبح فهدى لا يرضى. بخلاف غير مكلف، فلو أحرم ثم بلغ فلو حدد إحرامه يقع عن مرضه. والأول واجباً جوازاً له التجديد تكون مبرورة غير منهية له، بخلاف الثاني إذا أمكن، فإنه ليس له أن يجدد إحرامه بالمرض للزوم الإتمام الأول في حقه ضرورة. فليس له أن يخرج عنه إلا بأدائه، انتهى.

ولا يقدم عليك أن المنصبه اغتفوا في صحة التحديد بعد الخوف، فذهب بعضهم، إلى أنه سببه. وقال بعضهم: لا يعتبر، لأن بالعرف ولو لحقة ثم حج الثاني، ولا يصح في سنة حضانة أمهات. واجوز الكلام على العمالة بن عابد بن عمار بن أبي حمزة.

(٥٦) باب تقديم النساء والصبيان

من المندوحة إلى منى، قال الموفق^(١): لا بأس بتقديم الضعفة والنساء ومن كان يقدم ضعفة أهله عند التوجه إلى عوف وبسطة، وبه قال معظم السلف. والشافعي وأبو حنيفة وأصحاب الرأي: لا يعلو فيه مخالفاً، وإن كان رفعاً بهم ودفعاً لمشفقة لرحام عنهم والتداء بفعل نبيها، مروي عن ابن عباس قال: كنت حين قدم النبي ﷺ في ضففة أمه من مزدلفة إلى منى. ومن أساء قالت: إن رسول الله ﷺ أدرك للضعف، منتقل عليهما. وتروى البخاري في صحيحه^(٢)، فباب من ذاه ضففة أهله بليل، فيقتول بالمردفة ويهون. ويكفهم إذا عاب الضعف.

(١) انظر الزمان: ٢٦/٥٢٩.

(٢) المنهاج: ١٥١/٢٨٦.

(٣) فتح الباري: ١٣/٥٢٦.

فإن التوقى في مناسكته: إن ترك الشاة لسه العذلة حرمها بدم، وترك المبيت لعدم تلا فيء عليه، وانعذر أخصام، أسدعا: أهل السبابة، والباقي رعاء، فلا، والثالث: من له صدر آخر لم يكن له مال، بخلاف ضياعه لو اشغل بالسيف، أو بحاف على نفسه أو مال معه، الرابع: لو انتهى ليلة العيد إلى عرفات وأقبل بأرقوه، عن أمية، إلا سيء عليه، انتهى

قال ابن حجر في الشرح: قوله: رخص لهم من على، وسوء، وهو الأصح، ثم الأعداد: مائة ثلاثم، وليس محضه لفصل ما فات عن المذهب الذي مشى عنه المفسر وغيره في ترك الجماعة، وعلى ما اعتاده كثير من، ومراجع اللغة، بهذا، لم يحصل إلا، أيضا، انتهى

وقال المزيور: رخص لهذا تفدية الصلوة من النساء والصبيان والمريض وجرحهم لو أرادوا من من العذلة، ويذهبون ليلاً للمبانيات منى، وأبى المراد شرحه في عدم إزول في صدقة بالكلية، لما تقدم من قوله: وإن لم يزل قائم، قال المصنف: معنى الرخص لهم في عدم المبيت بالمرحلة، أنه يحصل لهم نوات المبيت بها، فلا يعتبر من أن المبيت بها ليس أمراً واجباً، حتى يقال: رخص لهم في تركه، قوله: فيذهبون ليلاً للمبانيات معنى بعد نزولهم بالمرحلة قبل حفظ أرحاء، وإن لم يترك، بل، إذا غرق في ذلك من الضيق، وسيرهم، انتهى

وفي شرح المذهب: البيوتة في سنة مؤكدة إلى الفجر، والتوقف بعد الفجر واحد، ولو ترك التوقف بها كان دفع ليلاً فعليه دم، تركه الواجب، إلا إذا كان ليلة أو ضمت ليلة من كبر أو صغر أو يكون امرأة بخلاف الرجال، فلا حرج عليه.

(١) - شرح الكبير، (٤) (٤٤).

(٢) - (٤) (٤٤).

وَيَرَوْنَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسَ.

أخرجه البخاري في: ٢٥ - كتاب الحج، ٩٨ - باب من قدم فصفه أهل بليل.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٤٩ - باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن، حديث ٣٠٤.

١٧٢/٨٦٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عطاء بن أبي رباح: أَنَّ مَوْلَانَا
.....

(أرسلوا قبل أن يأتي الناس) إلى متى، قال الرباعي^(١)، لما كان المتعربس الذي هو لرضع الميت بالمزدلفة قد وجد، منهم، ولم يبق إلا فضيلة الخوف مع الإمام، فركض لهم في ذلك أنفسهم، انتهى.

قلت: ومن قال بوسوب الموقفه قال سقطوه فثبت عنهم للمعذر كقروط التوداع عن العائض.

١٧٢/٨٦٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح أن مولاة) بالتأنيث في جميع النسخ الهندية والعصرية، ولم يذكرها أهل الرجال في الميهبات، قال الزرقاني^(٢): لم سم، لكن قد رواه ابن تقاسم عن مالك عند السبائي بلفظ أن مولى بالتذكير فهو عبد الله، كما في «الصحيحين».

قلت: أخرج البخاري^(٣) في «صحيحه» برواية مسند عن يحيى عن ابن جريج حدثني عبد الله مولى أسماء عن أسماء: «أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة، فقامت نصلي فصلت ساعة، ثم قالت: يا بني هل غاب القمر؟ قلت: لا، فصلت ساعة، ثم قالت: يا بني هل غاب القمر؟ قلت: نعم،

(١) «المتنبي» (٢/٢١).

(٢) «شرح إفردهي» (٢/٣٤١).

(٣) رقم الحديث (١٦٧٩)، وفتح الباري (٣/٥٢٩).

وكانت الأضحية، فذبحها فأنشبت من ركب الأضحية ثم وجعت. فأنشبت
الضلع في بطنها، فأنشبت لها من ثديها ما أزالا إلا ما غلب، قالت: يا بني
يا رسول الله إني أدركت لظعن!

وكان الضلع في ذراعها، فذبحها فأنشبت من ركب الأضحية ثم وجعت. فأنشبت
الضلع في بطنها، فأنشبت لها من ثديها ما أزالا إلا ما غلب، قالت: يا بني
يا رسول الله إني أدركت لظعن!

وكذا: رواية مسلم^{١٩} عن محمد بن أبي بكر السلمي راعن حزيمة عن
سدا، وهذا أخرجه أحمد في مسنده، فأنشبت من ركب الأضحية ثم وجعت. فأنشبت
الضلع في بطنها، فأنشبت لها من ثديها ما أزالا إلا ما غلب، قالت: يا بني
يا رسول الله إني أدركت لظعن!

فأنشبت من ركب الأضحية ثم وجعت. فأنشبت الضلع في بطنها، فأنشبت لها من
ثديها ما أزالا إلا ما غلب، قالت: يا بني يا رسول الله إني أدركت لظعن!

١٩- صحيح البخاري (٢٠٨٠-٢٠٨١)

٢٠- أخرجه مسلم رقم (١٦٩٥) في الحج

٢١- مسند الإمام أحمد (١٠٠/١٠٠٠)

والسنة. ذلك أمر يكره الحريص، فأنشد: جئت مع نسائه ابنه أبي بكر
منى، عسى، فأنشد: فأنشد لها: كذا...
الزرقاني^(١) لا ينافي بين رواية القسوطي والبخاري لحديثه عن أبيهما حميد
- له في عام أو عامين - انتهى.

(لأساءت بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (الحبوة) أي عشاء
«فأنشد» من المردقة مع أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -
أنها يا مصوف (حلي) بنحيتي، هو: «فأنشد» ابن النبي احتياطاً من الغشاح:
كده، في «الصحاح» قال: «الحري»^(٢) «يحتل» أي لا بد من فتنوع الفجر،
ويجوز أن لا بد بعد طلوع الفجر - وهو الأسير - ويدل على ذلك عن عائشة أنها
قالت: «إن رسول الله ﷺ يصلي الصبح بغلغلة»

قلت: يؤيد الأمر ما تقدم فربما عن البخاري أنها توتل من حب
النسب، ويؤيد الثاني ما سألني في آخر الرسالة أنها تصلي بالمردقة لتجبر، ثم
تركها، فصعب مني، وقال الربيعي على «الكثير» «الغش» يكون بعد الفجر، كما
في حديث ابن مسعود «صلاة يوم غدائي» والذي يثبت عليه أن دفعه، من
المردقة كان بعد ما ماتت أمهم، وهو لا يثبت في صلاة الغداة إلا آخر الليل،
ومذهب على الظن أنهم إلى أن غابوا يلدغ ويحسب إلى أن يقطع الحجر،
ويحتل أنها فعلت بعد ما غاب الصبح - «بأن طويلاً» لأن ثم سئل الراوي أنها
دعيت كما علمت الخبر - انتهى.

(قالت) المردقة: (فقلت لها) أي لأساءت (لقد جئت منى بغلغلة) يذكر
الأمه عليها إتيانها حري، لما علمت أن الله يتوقف بالمردقة إلى
الإحصاء، بل إلى غير «الغش»، قال العمري^(٣) لا بد من خلاصه في أن الله

.....

(١) (٢٤١/٢٤١)

(٢) «الصحاح» (٢٤١/٢٤١)

(٣) «الصحاح» (٢٤١/٢٤١)

قَالَتْ: قَدْ كُنَّا نَعْبُسُ ذَلِكَ مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ.

أخرجه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج، ٩٨ - ١٠٠ من قدم خدمة أهله
يليل.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٢٩ - باب استحياب تقديم دفع الصلعة من
النساء وغيره، حديث ٢٩٧.

الدفع قبل طلوع الشمس، وذلك لأن النبي ﷺ كان يفعله، فإن عمر
- رضي الله عنه -: إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس،
ويقولون: أشرف نبي^(١) كما نبئ، وإن رسول الله ﷺ حالهم. فأفاض قبل
أن تطلع الشمس، رواه البخاري^(٢)، والسنة أن يقف حتى يسفر جداً،
وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي، وكان مالك يرى الدفع قبل الإسفار،
انتهى.

قلت: يمكن ما ذكره رضي الله عنه - يرى الوقوف بالمسعى الحرام إلى
الإسفار، كما تقدم عن الدوير، فليس عندهم مزيد خلاف، فأنكرت عليها
لذلك ولما فيه من مخالفة المحتاج في ذلك، فأعلمتها أسعاً ما عندها في
ذلك. (قالت: قد كنا نعبس) وفي رواية: نفعل (ذلك) أي التعجيل (مع من هو
خير منك) بكسر التكايف خطاب المؤث.

قال الناجي^(٣): يحتمل أن يريد بذلك النبي ﷺ، فقد روي عنها هذا
الحديث مسنداً، ويحتمل أن يريد بذلك من بعد النبي ﷺ من اختلفوا بها بكر
وعمر وعثمان - رضي الله عنهم أجمعين - ولعلها أرادت بذلك التبرير
- رضي الله عنه - انتهى.

(١) نبي: جبل بالمزدلفة على يسار المذهب إلى من

(٢) صحيح البخاري (١٦٨١).

(٣) المعنى (٢١/٢).

٨٦٥/١٦٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ - أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا طَالِبَةَ بْنَ

عَدْنَانَ قَالَ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

١٦٦/١٦١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ - أَنَّهُ سَمِعَ عَصَى ابْنَ الْعِصَمِ

أَبَا بَكْرٍ الْجَدَلِيَّ قَالَ سَمِعَ أَمْعَرَ بْنَ إِدْرِيسَ قَالَ سَمِعْتُ

قُلْتُ وَعَنِ الْأَوَّلِ يَوْمَ مَرُفُوعٍ حَكَمًا. وَنَظَرَ ابْنُ دَاوُدَ: (إِلَّا) كَمَا تَصْنَعُ

هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٨٦٥/١٧٣ - مَالِكٌ قَالَ بَلَغَ ابْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ مِصْرًا أَحَدَ الْعَشْرَةِ

الْمِثْقَةِ أَتَى بَنِيهِمْ مِصْرًا فَتَقَاعَسَ مِنْ الشُّبَّانِ أَسْمَاءٌ وَحَسَنَةٌ مِنَ الْمَرْدَلَةِ ابْنِي

سِرِّ السَّيِّدَةِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَعَمَلًا بِالْمِصْرَةِ قَالَ ابْنُ أَبِي نَجْمٍ وَقْتُ انْقِلَابِهِ

لِحَضْرَتِهِ أَنْ يَكُونَ قَدَمُهُمْ قَبْلَ نَجْمِهِ. فَبَصَلُوا حَتَّى بَلَغَ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ

أَسْمَاءَ. وَبِحَسْبِهِ أَنْ يَكُونَ قَدَمُهُمْ بَعْدَ نَجْمِهِ وَقِيلَ: تَوَقُّفٌ. إِلَّا أَنَّهُ الرُّفْقُ بِهِمْ

أَبْلَغُ فِي تَقْدِيرِهِمْ خَلَلَ النَجْمَ. لِأَنَّهُ أَخْبَرَنَا بِهَمِّ

٨٦٦/١٧٤ - مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ مَعْمَرُ بْنَ أَبِي الْعَلَمِ يَقُولُ: رَفَدَ رُبِّي ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ

مِنْ أَصْحَابِهِ وَالشَّامِيِّينَ أَيْكْرًا رَمَى الْجَمْرَةَ لَمَعَفَ فِي يَوْمِ الشَّحْرِ أَحْتَى يَطْلُعَ

الشَّحْرُ مِنْ يَوْمِ الشَّحْرِ. قَالَ الْبَاقِي: هَذَا كِرَامَةٌ عَمَّا وَجَدَ السَّمْعُ بِبَعْضِ

(أَحْرَاءَ) ذَلِكَ أَنْ وَقْتُ التَّرْمِي الْمُبَارَكِ نَوَاقِلُ. وَلَذَلِكَ وَصَلَتْ الْأَيَّامُ بِأَرْبَعِ

دَرَجَاتٍ الْفَيْلِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَا تَدْعُوا اللَّهَ فِي أَرْبَعَةِ مَقَادِيرَ (١٧٤). وَوَصَفَتْ

الْأَيَّامُ بِأَتَقَاتِهَا مَعْدُودَاتِ الْجَمَارِ مَعْدُودَاتِ فَيْلٍ. فَلَا يَجُوزُ التَّرْمِي - كَيْفَ - قَبْلَ

رَمِي ثَلَاثَةِ أَعْدَادٍ فَإِنْ أَوَّحَسَهُمْ وَقِيلَ: الشَّامِيُّ - إِنْ مِنْ رَمَى بَعْدَ رَمِي الثَّلَاثِ

أَحْرَاءَ. انْتَهَى.

(١) - سَمِعَ فِي دَرَجَةِ (١٧٤)

(٢) - سَمِعَ (١٧٤)

(٣) - مَعْدُودَاتِ (١٧٤)

فإن المذبح^(١) ونومي هذه النجسة مرفوعة فوق عتبة القبلة، ووقت إحراقها أنا وقت التصدية، وبعد طلوع الشمس، قال ابن عبد البر: أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله إنما جاء بالعبادة من حيث هو، وليس بعد ذلك إلا ما روي عن رسول الله من أن رجلاً سجد سجدة فوجد في رجليه بعد ذلك بعدة رداء الله به من الحجارة ما لا يحصى، وكان في رجليه عذبة من عذبة رسول الله في الجنة من حيث المذبح^(٢)، ولا يروى النجسة حتى يطلع الشمس، رواه أحمد وابن ماجه^(٣)، وابن أبي عمير، والشمس بن جعفر بن إسماعيل، وكذا أبو نؤ

رأنا وقت لحراقه وقتة من قبل الصلاة، وذلك قال عطاء وابن أبي عمير، وذكرنا من حديث الثوري، وعن أحمد بن حنبل، عن الشجر بن عمرو بن شمس، وهو يروي عن أبيه وأبى عبد الله بن عثمان، عن الثوري، وفرد مجاهد، والثوري، والشمس لا يربها إلا بعد صلوة الصبح ثم رويها من الحديث.

وقال ابن أبي عمير: روي عن عائشة رضي الله عنها - أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد ثلثة السجود، ثم سجد، فأوصت، وروي أنه أمرها أن تعجز الإضافة، وتواهي مكة بعد صلاة الصبح، واحتج به أحمد، وقد ذكرنا في حديث أسماء أنها رويته، ثم رجعت، فسكنت الصبح، ودفعت أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرق المذبح، ولا يحرق المذبح على الاستنجاء، وإن أحد الرمي التي أمر بها رسول الله.

(١) المذبح (٢٦١).

(٢) صحيح مسلم (٢٦٦).

(٣) أحمد بن حنبل (٢٦٦)، وابن أبي عمير (٢٦٦)، وابن أبي عمير (٢٦٦).

قال ابن عبد البر: أصبح أهل العلم على أن من رماها يوم النحر صلى الله عليه. وما رماها في وقت جاء، وإن لم تكن ذلك مستحبا لها. يروى ابن عباس قال: إذا أتيت بماء يوم النحر بماء، قال رجل: رجمت رماها. الحديث: لا حرج. يوم النحر، فإنه أخرجه ابن الأثير في رماها حتى يفرغ من الشح من الماء، وبهذا قال أبو حنيفة، وإسحاق، وإمام الشافعي، ومحمد بن زهير، وابن المنذر. من ثلث المراتم يرميها، وإمام مالك، ومحمد بن زهير، وابن المنذر، وابن أبي عمير، وابن أبي عمير، وابن أبي عمير.

وكان إذا نزل عذره - يحيى الله مهله - قال من فاته أبرمي حتى يخطب الشمس، فلا يدم على نزال الشمس من العبد، فحدث النبي ﷺ وأبو حمزة، بعد فاته من النهار، لأنه ساء له في يوم النحر - ولا تكون اليوم إلا فيل معيب الشمس، وفلان ماله: يرمى ثيلا وغلبة دم، ومروءة دار - لا دم حذرة،

[illegible]

قال ابن رشد: "أولئك الذ استغفروا لصوابهم على أن التمسوا بغيره وف
التمسوا الحرام. وهي التمسوا بعد ما علموا الحرام، بعد ما علموا أنها غير مأمورة
للمؤمنين إلى غير ذلك من عمالهم، وعم يوم الحرام، وهي حكمة الله بعد
ظهور التمسوا، وأصح المستفاد أن من رماها في ذلك الوقت في هذا اليوم
فقد رماها في وقتها، وأجسدها، لأن الله عز وجل لم يرد يوم الحرام عليه حرام

واختلفوا فبين رمي جمرة العقبة قبل طلوع الصبح، فقل مالك: لم يبلغنا أن رسول الله ﷺ رخص لأحد أن يرمي قبل طلوع الصبح، ولا يجوز ذلك، فإن رماها قبل الفجر أعاد، وبه قال أبو حنيفة وسفيان وأحمد، وقال الشافعي: لا بأس به، فحجته من منع ذلك فعله ﷺ، وحديث الأغيلة عن ابن عباس، وحجة من جاوز ذلك حديث أم سلمة، أخرجه أبو داود وغيره عن عائشة، وحديث أسماء.

وأجمع العلماء أن الوقت المستحب لرمي جمرة العقبة من لدن طلوع الشمس إلى وقت الزوال، وأنه إن رماها قبل غروب الشمس أجزأه، ولا شيء عليه، إلا أن مالكاً استحسب أن يرمى دعاءً واختلفوا فبين لم يرمها حتى غابت الشمس، فرماها من الليل، أو من الغد، قال مالك: عليه دم، وقال أبو حنيفة: إن رمي من الليل، فلا شيء عليه، وإن أخرها إلى الغد، فعليه دم، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي: لا شيء عليه إن أخرها إلى الليل أو إلى الغد، وحجبتهم أن رسول الله ﷺ رخص لرعاة الإبل.

قلت: ومباني الكلام على هذا الحديث مفصلاً.

وفي الروض الشريفة^(١): يرمي ندباً بعد طلوع الشمس، ويحزى بعد نصف الليل من ليلة النحر، فإن غربت شمس يوم الأضحي قبل رميه، رمي من بعد يوم النحر، انتهى.

قال النووي في مسامكة^(٢): يدخل وقت الرمي بنصف الليل من ليلة العيد، وينفي الرمي إلى غروب الشمس، وقيل: ينفي إلى طلوع الفجر، قال ابن حجر: مراده به وقت الاختيار، وإلا فوقت أدائه لا يقوت إلا بأخر أيام التشريق، ثم قال النووي: إذا ترك شيئاً من الرمي نهياً، فالأصح أنه يندري ليلاً أو قسماً بقي من أيام التشريق، سواء تركه عمداً أو سهواً، وإذا ندري

يها، فلا يصح أنه أول لا قضاء، وإذا ما ينداءه حتى رأت الشمس من اليوم الثاني به، فلا يصح أنه يحس عليه الترتيب، غيره أولاً من اليوم الثالث، ثم من الخامس، وهكذا لو ترك يوم العيد روي حمزة أنه ينداء، فلا يصح أنه ينداءه في القيل، وفي أيام التشريق، وينسرد فيه كثرته، ويكون أداء على الأصح، ويثبت كل الركنين بأنهم بعد عروج أيام التشريق من غير رمي، ولا يزدى شيء من بعد عودها، لا أداء ولا قضاء، ومنى ينداء في أيام التشريق فالتباعد فالتباعد يوم النحر، فلا دم عليه، انتهى.

ونحو مقال الأصح ما في «المسوى»^(١) عن «مخرج المساء» من ترك رمي يوم النحر متى غربت الشمس، أو ثلاث حصيات مينا، عليه دم، انتهى. وفي «المحلى» عن «مخرج المسبح» يجوز لنا وأما ما قيل، لأن القضاء لا يأتى بغيره لا يجوز الرمي، لأنه عبادة النهار، فإنه انصوم، انتهى.

ومما قيل ما يسطه المذاهب^(٢) أن يرفق رمي حمرة العنفة بدخول مطلق الصبح من يوم النحر، ويندب بعد طلوع الشمس، روات الأداء حتى كل يوم سببي (في غروب ذلك اليوم، والليل عقب كل يوم قضاء لذلك اليوم، ويستهي وقت الضياء وهو تحريم العنفة، في غروب الشمس من اليوم الرابع، ولا قضاء بعد ذلك).

قال الساجي^(٣) من ترك حمرة العنفة، فذلك خطأ، وربما قبل غروب الشمس من يوم النحر، فلا شيء عليه، وإن رماها بعد غروب الشمس متى كان في أيام التشريق أو ما بعده، فعليه دم، قال مالك، ووجه ذلك أنه إذا أدرك ردف

(١) «المسوى» (٣: ١٣٨).

(٢) «مخرج المسبح» (١٥: ٢٧).

(٣) «المحلى» (٥: ٢٢).

الأداء، قال شيء عليه، وإذا قامه وقت الأداء لم يمهله شيء على تلي حال، قال
أبوك وقت تقضاء قصي، وإذا دنا لم يصب، ولم يمهله في التوجه، انتهى.

وفي شرح التمام^(١) أول يوم جوار الرمي داخل بطون البحر الذي
من به البحر، فلا يجوز قيامه وهذا وقت الجوار مع الإساءة، وأجر وقت
الأداء مطلق البحر الذي من غدا، وإن وقت العسود من طلوع الشمس بعد
إلى الزوال، ووقت الجوار لا يكرهه من الزوال إلى الغروب، وفي مع
الكرامة، ووقت تكرامه مع الجوار من الغروب إلى طلوع الفجر الثاني من
الغد، ولو أخر إلى الليل ثم أتى في حق النساء والمصحات، لا يلزم شيء من
الكرامة، ولو أخر إلى بعد بريد الدم والقصاء، وبغوت وقت النساء بغروب
الشمس من اليوم الرابع.

ثم قال بعد ذكر أيام الدائرة، وهو يوم هو الثالث من الثاني أيامها،
المهنية، ما هي هذه الأيام الأربعة على التاليف بعد اتفاق، وعليه الكفارة،
أمر الله بعد الإجماع، ولا شيء عليه عندنا، وهو أخر رمي الأيام تأخير إلى
الرابع مثلاً نصه ما قلنا في الرابع اتفاقاً، وعليه الجوار بعد الإجماع، وإن لم
يقصر حتى صارت الشمس من اليوم الرابع، فأت وقت القضا، وسقط الرمي
لما عدا وقت، وعليه يوم واحد اتفاقاً، انتهى مختصراً.

وهي «تبدع»^(٢) : أما يوم البحر فأول وقت حد طروق الضربة، وأما
الشمس بعد طلوع الشمس قبل الزوال، وهذا حد، وقال المتأخرون^(٣) : إذا
انصف ليلة البحر دخل وقت الرمي، وذلك مقبول البورق لا يجوز غير مشروع

(١) في ١٦٦

(٢) مسند الشيخ، (٣٣٢)

(٣) طبري، (١١١)

الشمس والمصباح فولداه لما روي عن النبي ﷺ أنه قدم سبعة أهله، وقال: «لما برموا الحجرة حتى تكبروا مصحين»، حتى من الرمي فإن المصيح، وروي أن النبي ﷺ كان يبيع أعمامه أميعة بني عبد المطلب، وكان يقول لهم: «لا ترموا حجرة العفة حتى تكبروا مصحين»^(١)

فإن قيل: قد روي أنه قال: «لا ترموا حجرة العفة حتى تطلع الشمس»، وقد حجه سفيان، فإنه يوافق أن ذلك محمول على جدار أتلفت المستحب يرفعا بين الزابيين بفكر الإيماء، وبه يقول، وأما آخره فاجر الشهادة. قال أبو حنيفة: إن وقت الرمي يوم البحر بمبدأ إلى غروب الشمس، وقد أجمع مؤلفنا بمبدأ إلى وقت الزوال، فإذا زالت الشمس، دعوت الوقت، ويكون فيها علة لعدله، ووجه ذلك أن يوم القدر أن أوقدت بمأذنه لم يعرف إلا بالتوقف، وإذا زواله ردد عالمي في يوم البحر في الزوال، فلا يكون ما بعده وفقاً له، ولأنني حينئذ الماعتد سائر الأيام، وجماع في سائر الأيام ما بعد الزوال إلى الغروب وقت الرمي، فكذلك في هذا اليوم، لأنه إنما يفارق سائر الأيام إلى انتهاء الرمي لا في انتهاءه، فكانت أسبانيا في الأشياء

فإن لم يرم حتى غرمت الشمس، فبرس قبل طلوع الشمس من اليوم الثاني، آخره. ولا يرم عليه في قول أصحابنا، وإنما في قولان في قول إذا غرمت الشمس، فقد مات وقت، وعليه التذليل، وفي قول لا يفوز، إلا في آخر أيام التبرين، والمصباح فولداه لأنه يوم أذن لمرعاه أن يرموا بالثلث، فإن آخر الرمي حتى تطلع المجر من الغد رمي، وعليه دم لتأخير في قول أبي حنيفة، وأبي قول أبي يوسف ومحمد: لا شيء عليه، انتهى

قلت: وهذا السؤال له صاحب البدائع^(٢) وكذا صاحب التذليله وغيرهما

(١) أخرجه أحمد (١٨٦٦: ٢٠)

(٢) بداية الخصائص (٢٠: ١٨٦٦)

ومن رمي حتى حلّ له الحجر.

من قوله يتلوا الأذنين إلا رموا إلا مصححاً، أحسن المحاري^(١) أسد إلى من عمالي، وأن النبي يمتحنه بأمر الله، وقد حذروا جميع أن يتلوا مع أقرانهم يسوا، ولا يرموا الحجر إلا مصححاً، يقول آخر عمال، أن رموا لا يمتحنه في نفس، وقال: لا يرموا الحجار من كسبها، ويقدم ما أسد به، من قوله يرمى (وَيَذْكُرُوا أَنَّهُمْ يُكْفَرُونَ كَذِبًا) رواه ابن سعد عن رجل من قومه، ثم يلعن من روى الله يرمى ورجل لا حد أن يرمى في صخرة الحجر، مع أنه قد روى حديث أسد.

وفاء ليراعي على الكثرة: ما رواه شافعي - رحمه الله - يؤذي إلى حرف الإجماع من حصول حجارة في منة وحده بأن يرمى بالنجيل، ثم يلقوا بالحجارة، ثم يرمي بالحجارة، ويرجع إلى عرفات، ويقتل بها من طعن بالحجارة، ثم جعل خفة الأقدام، ولم يكن فيه حجارة، ثم روى أسد حجة بالحجارة أن يرمى من الكثر، وحديث أو حجة لم يكن فيه ذواته، ومن أن عليه الصلاة عليه، ولا أنه عليه الصلاة عليه، أن يرمى إلى، ويحل هذا لا يترك المرمي، انتهى.

والمراد بالمرمى ما تقدم من قوله يتلوا الأذنين إلا مصححاً، وحكى الخطابي عن غيره أن حبيت أو حبيت وحصة حاصلة له، وحسن الشيخ في ذلك قوله في حديثه، ثم بعده: فحرمت فعل الحجرا على ما قبل عدلها للحجر.

(ومن رمي فقد حلّ له الحجر)، قال، أب جري^(٢) هذا يقتضيه كلامه الرمي

(١) أخرج بعض الأئمة عن أنس بن مالك (١٤٦٦ هـ).

(٢) مؤيد الشافعي (١٤٦٦ هـ).

(٣) مؤيد الشافعي (١٤٦٦ هـ).

(٤) مؤيد الشافعي (١٤٦٦ هـ).

يُصَلِّي لَهَا الصُّبْحَ حِينَ مَطْلِ الشَّمْسِ ، وَتَكُونُ قَائِمَةً إِلَى غَيْبِ الشَّمْسِ ، وَلَا يَنْتَبِهُ .

(٥٧) باب السير في الدفعة

١٢٦٦/٨٦٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ،

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
.....

إِنْ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقِفَ مِنْ أَحَدٍ رَحَالًا وَلَا سَهْلًا ، وَكَأَنَّ يَسِيرَ عَلَيْهَا فَمِنْ مَنِ اسْتَبَدَّ
الْيَوْمَ نَفْسًا ، إِذَا سَمِعَهَا أَوْ سَمِعَ أَنَّهَا كَانَ حَالُهَا مِنْ تَعَمُّسٍ ، فَاتَّخَذَتْ مَعَهَا كَأَنَّ يَكُونُ
مَعَهَا مِنْ يَهْدِي سَبِيلَ فَتَدْرُسُ بِذَلِكَ فَصَلِّ الْحَدَاثَ ، يَنْتَبِهُ .

(يُصَلِّي لَهَا الصُّبْحَ ، يَدُ الْيَوْمَ تَقِفُ بِهَا إِلَى قَائِمَةٍ ، ثُمَّ يَصَلِّي إِحْسَنَ يَطْلُعُ
الْفَجْرُ أَوْ فِي أَوَّلِ عَلْوَتِهِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ أَتَمَّ تَرْكِبُهُ بَعْدَ
الْعَلَاةِ (السير إلى مبره) وَلَا تَقْعُدُ بِالْحَرْفَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، قَالَ : سَأَلَنِي تَرْكِبُهُ
أَيُّهَا كَتَبَ تَحْتَهُ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَالْمَطْلُوعِ كَتَبَهُ . وَهَذِهِ السُّنَّةُ لِمَنْ وَقَفَ
بِالْحَرْفَةِ ، لَمْ يَكُونُوا مِنَ الْيُوفُوفِ وَالْمُتَأَنِّفِينَ ، وَلَا يَصَلُّونَ زِلَّةً لَوْ كُنُوا مِنْهُمْ
مَنْ تَقُولُ لَمَدَا ، وَالْمُتَعَزِّزِينَ . إِلَّا أَنَّهُ خَالَفَتْ مَعَهُمُ الصَّلَاةُ لِمَعْنَى تَحْرُمِ . وَهِيَ إِنْ
سَلَّمَتْهَا اسْتَعْمَدَ إِلَى مَنَى ، وَبَعَثَتْهُ بِمَنْ فِي حُلَّةٍ قَبْلَ التَّصَانِيقِ وَالْمُزَاسِمِ ،
أَنْتَبِهُ .

قُلْتُ : وَيَسْتَكِينُ عَلَى « . » لَأَكُونُ مَا تَقْدِمُ مِنَ التَّحْدِيدِ بِرَوَايَةِ هَذَا إِذَا مَرَّ
السَّاءُ ، أَنَّهُ كُنْتُ يَرْجُو أَنَّ حِينَ مَطْلِ الشَّمْسِ ، تَكُونُ الْحَجَرَةُ ثُمَّ يَصَلِّي الصُّبْحَ فِي
مَرَاتِبِهَا ، وَتَكُونُ الْجَمْعُ بِأَخْلَافِ الْأَهْوَالِ .

(٥٨) باب السير في الدفعة

بَعْنَى كَيْفِيَّةِ السَّيْرِ فِي الدَّفْعِ مِنْ مَرَّةٍ إِلَى الْمَرَّةِ ، وَمِنْهَا إِلَى مَرَى ،
وَمِنْهَا إِلَى مَرَى ، وَتَكُونُ الْأَهْوَالُ ، وَتَكُونُ الْأَهْوَالُ ، وَتَكُونُ الْأَهْوَالُ .

١٢٦٦/٨٦٨ - (مَالِكُ) ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَنَا جَالِسٌ مَعَهُ، كُنْتُ كُنَّا نَسِيرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ،

السجوهول أسامة بن زيد) من حارثة بن شراحيل الكلابي جئ رسول الله ﷺ ومولاه، وأبى جئ زيد بن حارثة. واختصر زيد من الصحابة بأنه نزلت له نصيب في كتابه باسم أحد من الصحابة سواء، وأمه أم أيمن مولاة ﷺ. أمرو النبي ﷺ على جيش معهم أبو بكر وعمر - رضي الله عنهم - وقال فيه: أليم الله إن كان خليفاً بالإمامة.

وقال له ولد الحسن: النبي ﷺ أتني أحبهما فأحبهما، وزوجه فاطمة بنت قيس، وكان يومئذ بين خمس عشرة سنة، وولده في عهد النبي ﷺ، كما جزم به نحافظ العراقي. وذكره النحافظ ابن حجر، وقال: إن جده حارثة أسلم، فهذه أربعة متوالدون صحابة، وموفي النبي ﷺ، وهو من تسع عشرة سنة، سكن البصرة، ثم تحول إلى المدينة، ومات بها، وفي: بوذي القري سنة ١٥٤هـ، كذا في الإسناد، وسب السؤال عنه أنه كان رديفه ﷺ من عرفات إلى المزدلفة.

أول جالس معه) حكى أخرجه أبو داود^(١) والبخاري وغيرهما، ولمسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه سئل أسامة بن زيد وأنا شاهد، أو قال سألت أسامة بن زيد، ولم يشرع شراح البخاري عن تسمية السائل (كف كان رسول الله ﷺ يسير) فيه إقبال الصحابة - رضي الله عنهم - بأمر الحج، وحفظ سنة نبيه ﷺ حتى يسفروا إلى حفظ حجة مشيه وإسراعه حيث أنزل، ويضاهيه حيث أوصع، ومازله وماقل أحواله (في حجة الوداع) فيه النسبة بذات، وقد ورد في أحاديث كثيرة، وهو يفتح ولو، وجر كسرهما، ودع به الناس، علم أنه لا يتصور له بعد هذا وفعة أخرى. ولا احتساع له آخر

(١) أخرجه أبو داود (١٩٣٣)، والبخاري في الحج (١٦٦٦)، وفتح الباري (٤/٥١٨)، ومسلم في الحج برقم (٩٣٦/٢) (١٨٣).

حين دفع^(١)

منه، وسنه أنه زل^(٢) إذا حكة قصر الله^(٣) في وسط أيام الشربة. وعرف أن
الرداع قد في^(٤) الجمع.

قال العيني^(٥): سويت به لأنه يؤد دفع الناس منها، وقال إلا التامر
بعد تحامي هذا. وغلط من كره سببها لذلك، ويسمى التامر أهدأ لأنه قال
عنه الصلاة واليهتم فيها من يلبس^(٦). وحجة الإسلام لا يبا لمن حج فيها
بأهل الإسلام ليس فيه مشرك، انتهى.

وفي مليل العارب^(٧) بكرة أن يقال: حجة الرداع، بحكاية صاحب
«المعجم» عن ابن عباس (حين دفع) قال لما كان^(٨) دور أن يردعه الرداع
من عرفة ويحذر أن يرد الرداع من العزلة^(٩) إلا أنه اختصاص أسامة ببيت الرداع
من عرفة هو المشهور، لأنه كان رديف النبي ﷺ حين دفع من عرفة، وإنما حين
دفع من العزلة فإنه أردف الفضل بن عباس ولا يمنع أن يكون أسامة شاهداً
ذلك، فأخير عن الأمرين أنه قد روى عن أسامة الإخبار عن الرداع من عرفة
خاصة، انتهى.

قلت: هذا هو المتعين لما قاله المحافظ، راء في رواية يحيى بن يحيى
الشيبي وغيره عن حالت في «الموطأ» حين دفع من عرفة. قال الترمذي^(١٠) لعله
في رواية ابن فضال عن يحيى وإلا فرواية ابنه ليس فيها ذلك فكأنه روى
«الموطأ» وإن كان المعنى عليها، انتهى.

قلت: وهو موجود في رواية محمد في «موطأ»^(١١). وما قاله الشاذلي لعله

(١) «معجم» (١/١٠٦) (١٠٦).

(٢) «المعجم» (٢/٢٢٢).

(٣) «شرح الترمذي» (٢/٢٢٢).

(٤) «الموطأ» (١/١١٤).

قَالَ: إِذَا كَانَ سَبْعُ السَّاعَةِ، إِذَا وَجَدَ الْجَدَّ، نَحَلَ

مِنْ هَذِهِ الْأَمْرِ بِأَيْدِيهِ فِي أَيْ دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ كُرَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَقَالَ: رَدَدَهُ
أَنْصَرُ عَنْ كَيْفَةِ الدَّفْعِ مِنْ عَرَقَةٍ، قُلْتُ: كَيْفَ؟ أَعْلَمُ حِينَ أَصِيبْتُمْ؟ قَالَ: رَدَدَهُ
إِنْصَلَ، وَأَنْصَبْتُ أَنَا فِي سَائِي قُرَيْشٍ عَلَى رَجُلٍ، أَفْطَرْتُ أَسْمَةً، (كَانَ) بِحَقِّهِ
السَّيْرِ أَعْنَقُ قَالَ الْعَبْسِيُّ^(١)، مَتَّحَ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ وَفَتَحَ السُّوْءَ آخِرَهُ قَافٌ هُوَ
السَّيْرِ الَّذِي يَزِيدُ الْإِطْلَاقَ وَالْإِسْرَاحَ، وَقَالَ فِي «الْمُتَارِقِ» هُوَ سَيْرٌ سَهْلٌ فِي
سَبَاحَةٍ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ سَيْرٌ سَرِيعٌ، وَقِيلَ: السَّيْشِيُّ الَّذِي يَنْحَدُّ بِهِ عَنْ أَثَدَانَةٍ،
وَفِي «الْمُتَارِقِ» أَعْنَى الْخَطْوِ الْقَبِيحِ، وَأَنْصَبَ الْعَنْقُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ مِنْ
نُطْقِ الْعَيْنِ، كَمَا فِي «النَّحْصِ»^(٢)

أَفْطَرْتُ وَجَدْتُ بِحَقِّهِ أَفْطَرْتُ، مَكَّنْتُ، فِي جَمْعِ «نَحَلَ» بِحَقِّهِ الْيَهُودِيَّةُ مِنَ السُّنُونِ
وَالشُّرُوحِ وَفِي النَّصْحِ الْحَصْرُ بِحَوِّهِ، قَالَ أَبُو رُقَيْبٍ: يَنْصَحُ الْبَوَارِ سَكُونُ الْجَمْعِ
فَرَاوٌ مَسْجُوعٌ أَيْ مَكَّنًا مُشْتَبَعًا، كَمَا رَوَاهُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ دَاوُدَ وَهَبٌ وَالْقَعْبِيُّ
وَالنَّبَّاسِيُّ وَطَائِفَةٌ، وَرَوَاهُ وَهْبٌ وَأَبُو مَصْعُوبٍ وَبَحْسِيُّ بْنُ كَثِيرٍ وَاسْمُهُ بْنُ عَفِيرٍ
وَجَمَاعَةٌ، بِحَرَجَةٍ، نَصَحَهُ الْبَاءُ وَفَتْحَهَا وَسَكُونُ الْهَاءِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُهُ:
هُوَ جَمْعُ نَحْوِهِ، أَسْبَبَ

قُلْتُ: إِذَا كَانَ رِوَايَةُ بَعْضِ بَلَفُظِ الْفَرَجَةِ، فَتُفَاتَرُ بِجَمْعِ النَّصْحِ الْمَصْرِيَّةِ
مِنَ السُّنُونِ وَالشُّرُوحِ عَلَى نَفْثِ الْفَحْوَةِ مَعْرُوفٍ، قَالَ الْعَبْسِيُّ: الْفَحْوَةُ وَالْفَجْوَةُ،
مَسْدُودَةٌ، قَالَ أَبُو سَيْدٍ: هُوَ مَا أَنْصَحَ مِنَ الْأَرْضِ، وَقِيلَ: مَا أَنْصَحَ مِنْهَا، وَمَا
الْحَنْظَلِيُّ: قَالَ النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ بَعْضُ الرُّوَاهِ فِي «الْمَعْمُورَةِ» فَرَجَةً نَفْثَ الْفَاءِ،
وَفَتْحَهَا.

قُلْتُ: وَنَفْثَ مُحَمَّدٌ فَجْوَةً، نَحَلَ: نَفَّحَ، سُنُونٌ وَشَدِيدَةٌ، أَنْصَابُ الْمَهْمَلَةِ فَعَلَ

(١) «عبد القاري»: (١: ٦٦٢).

(٢) «صحاح أبي»: (٣: ٢١١).

فأما، وفعله النبي ﷺ أي 'سرع' وفي كتاب الاحتفال: النفس والنسيق
في السير أن تسار الدابة أو السبع سيرا شديداً حتى تستخرج أقصى ما عنده،
وحتى كل شيء، منتهاه، وقال أبو عبيد: النفس أصله منتهي الأشياء وغايها
ومبلغ أقصاها، وقال ابن بطال: تعجيل اندفع من عرفة، والله أعلم. إنما هو
نفس الوقت لأنهم إما يدفعون من عرفة إلى المزدلفة عند سقوط الشمس،
وبين عرفة والمزدلفة نحو ثلاثة أيام، وعليهم أن يجمعوا بين التعرّب والتعشّاء
بالمزدلفة، وتلك مستها، فتدخلوا في السير لاستعمال الصلاة.

وقال الطبري: الصواب في السير في الإفاضة جميعاً ما صحته به
الأنار إلا في وادي محمّد، فإنه يوضع لصحة الحديث، ولذلك قال أوصع أحد
في مواضع السير أو العكس لم يلزمه شيء، لإجماع الجميع على ذلك، غير
أنه يكون معطلاً طريق الصواب، كذا في 'النيهي'.

قال المرفع^(١): المستحب أن يقف حتى يدع الإمام ثم يسير نحو
المزدلفة على سكونية، وقيل نقول النبي ﷺ حين دفع، وقد سبق لنا أنه 'الخصم'،
بالتزام حتى إن رأسها أصيب بمرك رحله، ويقول بيده اليمى: أيها الناس
السكينة، السكينة، هذا في حديث جابر، يروي عن ابن عباس أنه دفع مع
النبي ﷺ يوم عرفة، فسمع النبي ﷺ وراءه زجراً شديداً وضرباً للابل، فأشار
بصوته إليهم، وقال: أيها الناس عليكم السكينة، فإن المرئيس مواضع الغيل،
رواه البخاري^(٢)، وقال عروة: سئل أسامة وأنا جالس فذكر حديث الباب،
وقال: متفق عليه.

قال ابن عبد البر^(٣): ليس في هذا الحديث أكثر من معرفة كيفية السير في

(١) المعنى: (١٧٦/٣)

(٢) صحيح البخاري: (١٧٧٠)

(٣) انظر: الاستذكار: (١٦٩/٢)، والمعهدة: (٢١٠/٢)

قال مالك: قال هشام: والنَّصُّ فوق العنق.

أخرجه البخاري في ٦٥ - كتاب الحج، ٩٦ - باب انسير إذا دفع من حرفة.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٤٧ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة.

حديث ٢٨٣ و ٢٨٤.

الندفع من حرفة إلى المزدلفة، وهو مما ينزح أثناء الحاج، فمن دونهم فعله لأجل الاستعجال للصلاة؛ لأن السرب لا تصلى إلا مع الشتاء، أي فيجمع بين المصلحين الوافر والسكينة عند الزحمة، وبين الإسراع عند علمها لأجل الصلاة.

قال ابن خزيمة: فيه دليل على أن حديث ابن عباس عن أسامة قال: أقبل رأيت نافته رقة بذيح حتى أتى جمعاً معمول عنى حال الرحام دون غيرها، قال الزرقاني^(١). وهذا الحديث الذي أشار إليه ابن خزيمة أخرجه الشيخان وأبو داود وغيرهم مع الاختلاف بينهم في أنه من مستند ابن عباس أو أسامة، ورجح الزرقاني الثاني.

قال مالك: قال هشام: من حرفة: أو النص فوق العنق، أي أرفع منه في السرعة. قال النووي^(٢): معاً نوعان من إسراع المسير وفي العنق نوع من الترفق.

قال المحافظ^(٣): كذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن وأبو عروة من طريق أسد بن عباس كلاهما عن هشام أن التفسير عن كلامه، وأدرجه يحيى الفضل فيما أخرجه البخاري في الجهاد، بنقط: فإذا وجد فجوة فعلى، والنص فوق العنق، ولذا أخرجه سفيان فيما أخرجه النسائي

(١) شرح الزرقاني، (٢/٢٠٣).

(٢) شرح صحيح مسلم، لغزوي (٩/٣٤).

(٣) صحيح الدرر، (٣/٥٦٨).

يقول بعض أصحابنا: إذا كان ما قصد، ومركب دالته، كان مركبا قدر دونه صغير،
وقد، في الأثر، والحق.

نكس قال السرخسي: «مبنى على ما هي الصواب، هكذا قال
بمركب ١٥٩٩: أي: الناس ليس إلا من يعرف الحق، ولا من يضاهي الإله،
عليكم بالسنة» (روى صاحب الأثرين ١٥٩٩). مبنى على دالته في
القول، على قوله: «إن كان في نظم قوله في الجمع دالته وجعل يقول:

«إن كان ما قصد، ومركب، دالته، كان مركبا قدر دونه
صغير» في طلبها حبيبا.

ففي بعض الناس أن الإصباح في هذا الموضع لغة، وليس يقول به،
والمعنى أن: «أما كذا» في هذا الموضع، فعلى ما سمعنا كذا هو عادة
الكتاب لا أن يكون قصده الإصباح، انتهى.

ومما ذكره صاحبنا في قوله: «نظم في شرح الكتاب» (١٥٩٩) قوله: «معظم
الكتاب» (١٥٩٩) قوله: «إن كان ما قصد، ومركب، دالته، كان مركبا قدر دونه
صغير» (١٥٩٩) قوله: «أما كذا» في هذا الموضع، فعلى ما سمعنا كذا هو عادة
الكتاب لا أن يكون قصده الإصباح، انتهى.

وهو يريد في قوله: «نظم في شرح الكتاب» (١٥٩٩) قوله: «معظم
الكتاب» (١٥٩٩) قوله: «إن كان ما قصد، ومركب، دالته، كان مركبا قدر دونه
صغير» (١٥٩٩) قوله: «أما كذا» في هذا الموضع، فعلى ما سمعنا كذا هو عادة
الكتاب لا أن يكون قصده الإصباح، انتهى.

(٥٨) باب ما جاء في التحرف في الحج

١٧٨/٨٧٠ - حدثني يحيى بن مالك؛ أنه نقله: أن رسول الله ﷺ قال بعثي: «هَذَا الْمُتَحَرِّفُ وَكُنْ مِنْهُ مُتَحَرِّفًا» ..

إليك تعدد قلماً ونسبها
خائفاً من التمسار دينها
محرراً في بطلها جنبها

وذلك قدر رمية بحجر، ويكون ملياً في طريقه. فإن الفصل بن عباس كان ربه بخير يوشك، وروى أن النبي ﷺ لم ير بل يلبس حتى رمى جمره العبة، فنفق عليه. وفي لفظ عنه قال: شهدت الإفاسين مع رسول الله ﷺ، وعليه السكينة وهو كافٌ بغيره، ولبي حتى رمى جمره العبة، انتهى.

(٥٨) باب ما جاء في التحرف في الحج

يعني ما ورد في إثبات مشروعية التحرف في زمان الحج

١٧٨/٨٧٠ - (مالك أنه بلغه) قال ابن عبد البر في «المعجم»: هذا بفصل من حديث جابر وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ: «... ما انتهى» وقال الزرقاني^(١): أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وصححه الحاكم عن جابر - رضي الله عنه -.

قلت: وحديث جابر رواه مسلم أيضاً بنفسه. «تحرفت ههنا ومنى كلها منحر» فانحروا في رحالكه، الحديث. وحديث عبيد أخرجه أيضاً أبو داود. (أن رسول الله ﷺ قال) وهو نازل، إذ ذاك (بمنى) مالياً في جميع النسخ المصرية. وبالإلام بدل الباء في الهدية، والأوجه الأول

(هذا) أي الموضع الذي تحرفت فيه (المحرف) الأفضل أو متحرفي (وكل منى منحر)، وليس في أكثر النسخ الهدية (وكل منى منحر)، بل فيها قال

(١) (ص ٢٥٧). انظر: «التحفة» (٢٤/٢٥ - ٢٦)، و«الاستدقار» (١٣/٢٤).

٢٢ - شرح الزرقاني، (٢/٢٤٣).

نسي: هذا المنحر، فيكون إشارة إلى حجب مني لا إلى توضع خاضع منها،
ولقد أنى ذره بروايه جعفر عن أبيه عن جابر قال النبي ﷺ: «لحبت فهنا،
ومنى كلها متحرف»، راد في رواية له: «فاحذروني رحانكم»، وهو أمر بالبيعة
لا بإحبات ولا نسي، قال ابن استن: جعفر الذي في هذا المنحر لأول النبي
تلي المسجد.

قال الحافظ: كثر الخلل من أثر الترجمة الفارسية من طريق ابن جريج عن
طويس، قال: كان منزل النبي ﷺ يسمى عن يسار المصطفى، قال: وقال غيره
طائوس من أشباحه مثله، ورواه: «وأمر نسائه أن يزلن جنب الدار يعني»، قال
ابن النبي: والمنحر فيه فصيلة علي غيرة، لقوله ﷺ: «هذا المنحر وكل منى
منحر»، انتهى.

قلت: إنك إنى فثبت أنما المنحاري إذا فرج من مصحبهه باب المنحر
في منحر النبي ﷺ سي، وذكر فيه أثر ابن عمر رضي الله عنهما: «كان ينحر
في المنحر»، قال عبيد الله الرازي: «منحر رسول الله ﷺ»، قال الحافظ: «
وظهر حديث جابر أنحرته هذا، وكل من منحر، أي نحره ﷺ بذلك استكون
وقع عن اتفاق لا تنه، يعنى مالك، ويمكن كان ابن عمر - رضي الله عنهما -
ضحية الأبرار، وقد روى عمر بن شبة في كتابه عن عطاء: «كان ابن عمر
- رضي الله عنهما - لا ينحر إلا بمنى، رحى ابن بطال قول مالك في المنحر
يعنى للحاج، والمنحر بمكة للمحضر، وأطلق في تقرير ذلك وترجيحه ولا
خلاف، وإن اختلف في الأصل، انتهى

قلت: إن يحد عند مالك المنحر منى بثلاثة شروط تقدمت في فحاشع
الهدى، وهي أن سبق به في إحرام حج ووقف به بعرفة راء منحر في أيام

وَقَالَ فِي التَّمْرِ: هَذَا السَّحَرُ، بِغَيِّ الْمَرَّةِ، أَوْ كُلُّ فُجَاحٍ مَكَّةَ
وَقَلَّتْهَا مَكَّةَ

أَخْرَجَهُ عَنْ حَابِرٍ، أَبُو دَاوُدَ فِي ١١ - كِتَابُ الْحَجِّ: ٦٤ - بِإِسْنَادٍ
يَجْمَعُ

وَابْنُ مَاجَةَ فِي ٢٥ - كِتَابُ الْمَنَاسِكِ (الحج)، ٧٢ - وَابْنُ النَّجَّارِ.

المنحر، ثم قال الدسوقي^(١): أما المنحر بمعنى فالأفضل أن يكون عند حجرة
الأولى، ولا يجوز المنحر دون حجرة العفة مما يلي مكة؛ لأنه ليس من منى،
انتهى.

(وقال) **بفتح** (في العمرة) إشارته إلى العمرة (هذا المنحر) الأفضل (بمعنى)
ينفصل لإشارة (العمرة) مقعود بمعنى، قال النجاشي^(٢) حصص العمرة^(٣) بهذا
القول؛ لأنه لا شئق لها ولا لهدبها بمعنى، فأنشأ إلى العمرة، وقال: هذا
المنحر من سبيل التخصيص لها، انتهى.

قلت: هذا أيضاً مبني على ملك المالكية، فعندهم إذا انتهت الشروط
الثلاثة، فعمل المنحر حيث وجباً مكة، ولا يجزئ منى ولا غيرها، كما تقدم
النظر بذلك عن الدردير.

(وكل فجاج مكة) مكرر الفاء وجميع جمع فتح بفتح الفاء، وهو لغير
أوسع بين الجبلين (وطرفها) جميع طريق (منحر) بجوار المنحر فيها، قال أبو
عبد الملك: يريد كل ما قارب بيوت مكة من مناحيها وطرفها منحر، وكل ما
تأخر فلا منحر.

قال النجاشي^(٤): يعني أن العمرة وإن اختصت ببعضه ذلك، فإن سائر

(١) حاشية الدسوقي، (٨٦/٢).

(٢) المنقذ، (٢/٢٤).

(٣) كما في الأصل (العمرة) المنحر، (٨٦/٢).

(٤) المنقذ، (٢/٢٤).

طرفها ومواضعها يجزئ النحر فيها، فكيف ما لا يصح نحره بمعنى لعدم صفة من الصفات الثلاثة التي ذكرناها، فإنه لا ينحر إلا بمكة؛ لأن لا منحر ليهدي غير منى ومكة، ثم المنحر بمكة مكة نفسها وما يلي بيوتها من منازل الناس، قاله مالك. وسئل محمد بن دينار عن المنحر في فجاج مكة أو ذي طوى، فقال: من نحر في فجاج مكة أجزاء، وررر أشهب عنه: لا يجزئ أن ينحره عند ثنية العدنيين، وفي «المدينة» من رواية عيسى عن ابن القاسم: لا يجزئ بذى طوى، ولا يجزئ حتى يدخل مكة، ولا أهم إلا أن مالكا قاله.

فإن الباجي: ووجه قول مالك أن ما له حكم لمدينة أي البلدة فإن منحر، وما ليس له حكم المدينة فليس بمنحر، وحسن ابن القاسم قوله **بمكة**: كل فجاج مكة منحره على أنه يريد بالفجاج ما دخل القرية، وأن اسم مكة داخل مختص بها؛ لأنه قد نص على أن ليس لذى طوى حكمها مع كونها أيضاً متصلاً بالمدينة، انتهى. وحكى ابن رشد^(١) عن مالك: إن نحر للحج بمكة وللعمرة بمنى أجزاء، انتهى.

قال الدردير^(٢): والنحر بمعنى بالشروط الثلاثة وإلا بأن انتفت هذه الشروط أو شيء منها، فمحل نحره مكة وجوياً، فلا يجزئ بمنى ولا غيرها، قال السوقي: قوله: مكة أي البلد لا ما يليها من منازل الناس، وأفضلها الحرم، لحديث الباب، فإن نحر خارجاً عن بيوتها، إلا أنه من لواحقها، فالمشهور أنه لا يجزئ كما هو قول ابن القاسم، انتهى.

وهذا كله عند المالكية، وأما عند الشافعية، فتخصيص منى ومكة لهما باعتبار التدب، وأما الجواز ففيه التحريم كل سواء حتى حكى على ذلك

(١) «بغاية الجهد» (١/٣٧٨).

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٤٤٦).

الإجماع أيضاً غير واحد من تلك المذاهب، وقد عرفت أن حكاية الإجماع ليس بوجه مع خلاف ذلك في ذلك.

ول الجصاص في «أحكام القرآن»^(١) في قول تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِمْ﴾: المراد باليت هنا الحرم كله، إذ معلوم أنه لا تبيح عبادة البيت ولا في المسجد، فدل على أن الحرم كله، فغيره مذكور البيت، إذ كانت حرمة الحرم كله متعلقة بالبيت، وهو كقوله تعالى في جزاء الصيد: ﴿قَدْ بَيَّنَّا الْفَيْءَ لِلْعِزَّةِ﴾^(٢)، ولا خلاف أن المراد الحرم كله، وقد روي عن جابر مرموعاً: «مضى كلها محرراً، وكل فجاج مكره منكر». انتهى.

ونقدم في شرح آية الصيد تحت قوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا الْفَيْءَ لِلْعِزَّةِ﴾، أن ما كرهه - رضي الله عنه - لا يجوز لمن نحر هذه في الحرم، إلا أن ينحره بمكة، وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن نحره في غير مكة من الحرم أجزأه انتهى.

قلت: وبذلك قال صاحب الحاشية

قال الجوزي^(٣) السنة لنحر معنى: لأن النبي ﷺ نحر معنى، وحيث نحر من الحرم أجزأه، لقوله ﷺ: «كل منى مشرراً، وكل فجاج مكة مشرراً وطريقاً». رواه أبو داود، انتهى.

قلت: ورواه مسلم أيضاً، قال النووي في «شرح»^(٤): قال أصحابنا: يعززه نحر المهندي رحمه الحيونات في جميع الحرم، لكن الأفضل في حق

(١) (٢١٣/٢١).

(٢) - سورة الحج: الآية ٣٣.

(٣) - سورة المائدة: الآية ٩١.

(٤) - المعنى: (٥/٤٠٢).

(٥) - شرح صحيح مسلم للنووي (٨/١٩١).

١٧٩/٨٧١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَحْبِيلِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ بِسُكِّ نَحْبِيلِ بْنِ خُصْلٍ: أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: حَرَّمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحْطِيبِ بْنِ أَبِي بَقِيٍّ.....

النَّحَاجُ الْحَرَمِيُّ، وَأَفْضَلُ مَوْضِعٍ مِنْهَا مَوْضِعُ نَحْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا قَارَاهُ، وَالْأَفْضَلُ فِي حَرْفِ السُّعْطَرِ أَنْ يَخْرُجَ فِي الْعُرَّةِ.

وفي «الترغيب والترهيب»^(١): وَبَعَثَ الْحَرَمُ لَا مَنَى لِمَكِّيٍّ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: قَرِئَ: لَا مَنَى، أَيُّ مَنَى يَسْتَلِمْ لَهَا مَنَى «الْمَجْهُولُ» مِنْ أَنَّ السُّكَّ فِي الْهَذَا مَا آمَامَ النَّحْرِ، وَفِي غَيْرِ أَمَاامِ النَّحْرِ، فَسُكَّةٌ فِي الْأَوَّلَى. مَشْرَحُ اللَّيْلِ، انْتَهَى.

١٧٩/٨٧١ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَتْنِي عُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الْأَنْصَارِيَّةُ (أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: خَرَجْنَا) وَاحْتَبَفَ فِي عَدَمِهِمْ، كَمَا تَقْدِمُ بِي حَدِيثُ عُرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا فِي إِبْرَاهِيمَ (مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) مِنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ مِنْ هَجْرَةِ (الْخَمْسِ لِبَابِ بَقِيٍّ) قَالَ الْفُسْطَاطِيُّ: فَتَفَسَّيْتُ أَنَّ تَكْوِينَ قَالَتْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ، وَلَوْ قَالَتْهُ غَلَّةً لَقَالَتْ: إِنْ بَقِيَ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَدَاطُ^(٢) فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ مَنَعَ إِصْلَاحَ الْقَوْلِ فِي التَّنْوِيلِ، لِأَنَّهُ يَكُونُ الشَّهْرُ نَافِصًا، فَلَا يَصِحُّ التَّكْلَامُ، فَيَقُولُ مَثَلًا: الْخَمْسُ إِنْ بَقِيَ، بِزِيَادَةِ الشَّرْطِ، وَحُجَّةُ التَّحْقِيرِ أَنَّ الْإِصْلَاحَ يَكُونُ عَلَى الْعَالَمِ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي لَيْلِ الْفَتْرَةِ: ثَلَاثَةُ بَقِيٍّ، وَثَلَاثَةُ بَقِيٍّ^(٣)، وَفِي تَجَمُّعِ الْعَوَائِدِ بِرَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَفَعَهُ «الْتَمِسُوهَا فِي تَسْعِ بَقِيٍّ أَوْ سَبْعِ بَقِيٍّ»^(٤) الْحَدِيثُ، وَفِي الْحَدَاطِ فِي مَوْضِعٍ أُخَرَ: فَهُوَ اسْتِعْمَالُ الْفَصْحِ فِي التَّوْبِيحِ، وَهُوَ مَا دَامَ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّهْرِ يُؤَوَّبُ مَا

(١) (٢٧٨/٢)

(٢) «حج البدر» (٣/١٠٧).

من ذي الحجة ١٤٠٠ هـ

ح. ، وإذا دخل النصف الثاني يؤرخ بد. ، يعني. انتهى. (من ذي الحجة) : خارج
 أضاف وكسرها ، سمي بذلك - لأنهم كانوا يقدرون به عن القتل. وعلى الماروج
 لقد وقع في حديث حمزة وقع في حديثه من عباس أيضاً

وأخرجه البخاري. المعنى: أطلق النبي ﷺ من الضيعة بعدما تدخل وأهمل
 ليس بإقراء وودعه. وأخرج في الحديث، وكان. وأجابه حتى استوى ما
 السداه أعل هو. وأجابه. وذلك الحسن لغير من ذي الحجة. الحديث. وفي
 التوافيق - رواية النسي عن جابر بن. خرج رسول الله ﷺ لحبس بشر من
 ذي الحجة وخرجنا معه. الحديث. وانشط العمل النعم من شرايح الحديث
 زلفه الماروج في يوم غريجه بفتح. ولعن. شرايح على ثلاثة أنواع:

الأول: أنه يؤرخ بخرج يوم الجمعة. وهذا ظاهر السفلان بأية الروايات
 الصحيحة. وإلا أن الف في التلوي. : ما بهم آخر لتعظيم. ذكر الضمير
 في حجب المودع أنه خرج يوم الجمعة بعد الصلاة. والمضى حمزة على هذا
 الوهم الصحيح فونه في الحديث : أخرج است بغير. ، يعني أن هذا لا يمكن. إلا
 أن تكون الخروج يوم الجمعة. إذ تمام شمس يوم الأربعاء. وقل ذي الحجة
 كان يوم الخميس بلا ريب. وهذا خطأ في حشر. فإنه من المعلوم لدى لا ريب
 ، أنه على الظهر يوم حوجه بالمدينة أربعاً والعصر لدى التحلية ركعتين.
 انتهى.

قلت. ذكر مبدأ في الجمعة يوم الخميس إحداه. لا خلاف في ذلك
 بين المتقدمين. ولا المتأخرين. إذ دفعوه بفتح يعرفات كان يوم الجمعة. ولا
 خلاف في ذلك: إلا ما حكى ابن السمع عن الواقدي، أنه قال. كانت الجمعة يوم
 السبت. وهذا لم يلقه أحدا غيره.

القول الثاني: ما ذهب إليه غير واحد من شراح الحديث والمؤرخين أن خروجه ﷺ من المدينة كان ليلة من ذي القعدة يوم الخميس وهو مختار ابن حزم في حجة الوداع^(١)، كما حكاه عنه ابن القيم في «الهدى»، وبسط في الرد عليه مع ذكر كلامه مفصلاً، وهو أيضاً مختار ابن عسار في «شرح البخاري» وبسط في إثباته، وأولاً ما ورد من حديث عائشة وابن عباس لخمس بقين إلى أن التمراد في هذين الحديثين الركوب والارتداد والخروج من ذي الحليفة، وهو ظاهر حديث ابن عباس عند البخاري المتقدم قريباً لفظه، لكن ما ذكره البخاري في «باب الخروج من آخر الشهر» عن ابن عباس: «انطلق النبي ﷺ من المدينة لخمس ليلتين من ذي القعدة». الحديث، يأبى عن ذلك الترجيح.

ويؤيد هذا القول أيضاً ما حكاه العيني^(٢) عن النوافذي عن أبلح بن حميد عن أبيه عن ابن عمر: أن هلال ذي الحجة كان ليلة الخميس اليوم الثامن من يوم خروجه ﷺ، انتهى. وبه حزم الشيخ محيي الدين ابن عربي في «المسامرات» إذ قال: وخرج رسول الله ﷺ حامداً إلى مكة، فأخذ على طريق الشجرة، وذلك يوم الخميس لست بقين من ذي القعدة بعد أن صلى الظهر بالمدينة، فصلى العصر من ذلك اليوم بذي الحليفة، ويات ليلة الجمعة إلى أن قال: واستهل هلال [ذي] الحجة ليلة الخميس اليوم الثامن من يوم الخروج من المدينة، انتهى.

والثالث: مختار المحققين منهم أن خروجه ﷺ كان لخمس بقين من ذي القعدة يوم السبت، وبه حزم ابن القيم في «الهدى»، وهو مختار الحافظ في «التقديح»^(٣) إذ قال في حديث ابن عباس: «أن خروجه من المدينة كان لخمس بقين من ذي القعدة»، أخرجه البخاري في «الحج»، وأخرجه هو ومسلم من

(١) «منها البخاري» (١٩٧/٢٣).

(٢) «فتح الباري» (٤٠٧/٢٣).

حيث عاشت مثله، وعزم امر عزم بأن عروجه كان يوم الخميس، وفيه نظر؛ لأن كون ذي الحجة كان يوم الخميس قطعاً، لما ثبت وتواتر أن وفوفه يعرفه كان يوم الجمعة، فتحتمل أن تكون الظاهر يوم الخميس، فلا يصح أن يكون عروجه يوم الخميس، بل ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة لكن ثبت في الصحيحين عن أنس: صلى الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً، وانصرف مذي الحليفة ركعتين، فدل على أن عروجهم لم يكن يوم الجمعة، فما بقي إلا أن يكون عروجهم يوم السبت، وبحسب قوله من قال: الخميس بميم أي إن كان الشهر ثلاثين، فانقضى رده تسعاً وعشرين، فيكون يوم الخميس أول ذي الحجة بعد مضي أربع ليال لا خمس، ويهدأ نمل الأخبار، هكذا جمع الحفاظ عماد الدين بن كثير^(١) بين الروايات

وقال في موضع آخر: كما أجاب به جمع من العلماء. ويحتمل أن يكون الذي قال: لخمس شبين أراد قسم يوم الخروج إلى م يفي، انتهى. وقوي هذا لصح بقول حابر، أنه خرج لخمس بقين من ذي الحجة أو أربع، وقال دعوله بخمسة مئة صبح رابعة، كما ثبت في حديث عائشة، وذلك في يوم الأحد، وهذا يؤيد أن عروجه من المدينة كان يوم السبت كما تقدم، فيكون مكثه في الطريق ثمان ليال وهي المسافة الوسطى، انتهى

وقال في موضع آخر: ويؤيده ما رواه ابن سعد ولحاكم في «الإكبر»: أن عروجه بخمسة من المدينة كان يوم السبت لخمس بقين من ذي الحجة، انتهى.

وقال الشيخ ابن القيم^(٢): وجه ما اختلفوا في الحديث صريح في أنه خرج لخمس بقين، وهي يوم السبت والأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء، فهذه

(١) انظر النسخة والهاية (١/١٣١).

(٢) مراد السعد، ٢/٩٨.

«لا يرى إلا أنه الحج»
.....

خمس. وعلى قول ابن حزم يكون حروجه تسع فحين، فإن لم يعد يوم الخروج كان السبت، وأيهما كان فهو خلاف الحديث، وإن اعتسر الثباني كان حروجه تسعاً ثبات فحين لا خمس، فلا يصح الجمع بين حروجه يوم الخميس، وبين بقائه خمس من الشهر النبوي، بخلاف ما إذا كان أخرجه يوم السبت، كان السبقي يوم الخروج خمس فلا شك، ويعد عليه من الفحين بكرة ذكر لهم في خطبه بأن الحرام، وما ليس التحريم بالعبادة على غيره.

ونظائر أن هذا كان يوم الجمعة لأنه لم يعمل أنه جمعهم، وبإحدى فيهم لتصور الخطبة، وقد نهى ابن عمر - رضي الله عنهما - هذه الخطبة بالمدينة على غيره، غير أن حرم صاحب الخمس، وغيره.

قلت: ويؤيده أبو عبد الله الأحماد الذي ذكرها البخاري في الصحيحين من جهة المدينة في المدينة، توافق أمه ما هذه المنازل التي تذكر في حقه لرواج، ويؤيده ما قال الحافظ ابن مكنه بكرة كان في الطريق بعد ليل.

(ولا يرى) بضم السين أي لا يطر حنى ما فسفته أكثر الشراح، فإن العيني: خمسة من محل النسب حتى لحال (إلا أنه الحج) هكذا في الصحيحين وغيرهما من رواية أبي الأسود عنها خرجنا مع رسول الله ﷺ لا يرى إلا الحج، والبخاري من وجه آخر عن أبي الأسود عن عمرو عنها: «مهلين بالحج»، ولعمري من القاسم عنها «لا يذكر إلا الحج»، وله أيضاً عشرين بالحج، وشكل على هذه الروايات ما تقدم في إفراجه الحج عنها فخرجنا مع رسول الله ﷺ، فمنا من أهل بصرى، ومنا من أهل حجة وبصرة، ومنا من أهل بالحج.

فحمل المؤلفاني^(١) وغيره من شراح الحديث الروايات الأولى على قول

(١) شرح المؤلفاني (٢/ ٢٤١).

فَلَمَّا ذُنُوتْنَا مِنْ مَكَّةَ

الأمر؛ إذ خرجوا من المدينة لا يرون إلا الحج، لما كانوا يعهدون من ترك الاعتماد في أشهر الحج، والروايات المنقضية لأنواع الحج على آخر الأمر، إذ بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، ويجوز لهم الاعتماد في أشهر الحج، وجمع بينهما البخاري بأن قولها: «لا تذكر إلا الحج»، أي ما كان قصداً الأصلي من هذا المقتر، إلا الحج بأحد أنواعه من التمران والتمتع والإفراد، معاً من أفراد، ومما من فرق، ومما من قطع، انتهى.

فعلى هذا يكون الاستثناء باعتبار الأنوع الآخر من سفر الجهاد وغيره، وقال ابن القيم: فائدة العجب، أبطل بالمشتمع أنه خرج لغیر الحج، بل خرج للحج مشتمعاً، كما أن المحسل لمجانبة إذا بدأ فحوصاً، لا يستمع أن يقال: خرجت لعل الجناية، انتهى.

وأصاب عبد الشيخ في «البدن»^(١) عن تقرير القطب الكنگوهي - رحمه الله - بأنها أصابته إلى نفسها محاذاً، كما أصابته في قولها بعد ذلك: «ولما قدمت نطوفنا»، ومن المعلوم أنها كانت حائضاً عند ذلك، وإنما نسبت فعل الجماعة إليها، انتهى.

قلت: والمراد بقوله: «كما أصابته بعد ذلك ما في أبي داود من رواية الأسود، وقد أخرجه البخاري أيضاً بنقل: «خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج، فلما قمنا نطوفنا بالبيت»، الحديث، رفيد أيضاً قالت: فحضت فلم أطف بالبيت، قال الحافظ: قوله: «نطوفنا» أي غيرها لقولها بعد: فلم أطف، فإنه يبين به أن قولها: نطوفنا من العام الذي أريد به الخاص، انتهى.

(فلما ذنوتنا) أي فرساً (من مكة) وكان ذلك بسرعة، كما جاء عن عائشة، وقال أيضاً بعد وصولهم مكة حين فرغوا من طوافهم بالبيت وسعيهم، كما في

(١) «بذل المجهود» (٨/ ٢٧٠).

أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمْلَأَ بِرَأْسِهِ مَاءً هَدْيًا.....

رواية حارث، قال الزرقاني^(١): ويحتمل - كما قال عباس وغيره - أنه قاله مرتين من المومنين، وأن العزسة كانت آخراً لما أهرمهم ففسح الحج إلى العمرة، انتهى. وقال ابن القيم: فلما كان بمصر فأتى لأصحابه من لم يكن معه هدي، فأحب أن يجعلها غيره فيقبله، ومن كان معه هدي فلا، وهذه رسة أخرى تروق وتبهر عند السيف، فلما كان بمكة أمر أمراً حتماً من لا هدي معه أن يحلقه غيره ويحل من إحرامه، ومن معه هدي أن يقيم على إحرامه.

أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمْلَأَ بِرَأْسِهِ مَاءً هَدْيًا، أو يحرم من الأضاح.

قال النجاشي^(٢): وإنما أخذ به هناك لأن من كان معه هدي قد قلده أو اشعره، فحكمه أن لا يحل حتى يحرم، لقوله تعالى: «وَلَا تَحْلُوا بِهِ» فلو كان مع هدي، بقي على إحرامه وأردف الحج على غيره، ويحتمل أن يكون من لم يكن معه هدي، هو الذي أحرم بالعمرة، فلذلك أمر أن يحل من إحرامه، ومن كان مع هدي أحرم بحج، فلذلك لم يحل من حجه حتى أتته، ويؤيده حديث عبدة عن عائشة بمقدم، وهو قولها: «أما من أهل بكرة وحل، وأما من أهل بحج، أو جميع الحج والعمرة، فلم يحلوا حتى كان يوم النحر» انتهى.

قلت: وهذا لا احتمال بعيد، فإنه لم يزل على هذا الاحتمال أحد من فروع الحاج إلى العمرة، وقد تضمنت الترمذيات على ذلك، وإنما حدث حروقة الذي أتى به هذا الاحتمال، تقدم معناه في إيراد الحج.

(١) شرح الزرقاني (٢: ٣٢٤).

(٢) الترمذ (٣: ٦٥).

(٣) حبر، انتهى، الآية ١٩٦.

إذا طاف بالبيت، ولم يزل بين المرفة والمروة، أن يحل.

(إذا طاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة أن يحل) يفتح أوله وكسر ثانيه أي يصير خلافاً، وهذا هو فتح الحج إلى العسرة. قال النووي في المشرح مسلم^(١): اختلف العلماء في هذا الشيخ، هل هو خاص للصحابة تلك السنة خاصة، أم باق لهم وأمرهم إلى يوم القيامة فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر ليس خاصاً، بل هو باق إلى يوم القيامة، فيجوز لكل من أحرم بحج، وليس معه هدي أن يقبض إحرامه عمره، ويتحلل بأعضائها، وقال مالك وشافعي وأبو حنيفة ومالك غير العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة، لا يجوز بعداء، وإنما أمرنا به تلك السنة ليخافوا ما كانت عليه الحال من تحريم العمرة في أشهر الحج.

ومما يستدل به للجمهور حديث أبي در عند مسلم^(٢): كانت المرفة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة، يعني فصح الحج إلى العمرة، وفي كذب النسائي عن الحارث بن بلال عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله فصح الحج لما خاصة أم للناس عامة؟ فقال: أهل لنا خاصة، وأما الذي في حديث سراقفة^(٣) أئمة هذا أم لا؟ فقال: لا أبداً، فسمعت حواشي العمرة في أشهر الحج، انتهى.

وقال ابن رجب^(٤): يروى عن السلف اختلف العلماء فيها، أذهبت فتح الحج في عمرة، وهو تحويل النية من الإحرام بالحج إلى العمرة، فجمهور العلماء، يكرهون ذلك من الصدر الأول، وفقها، الأصمعي، وذهب ابن عباس إلى جواز ذلك، وبه قال أحمد ودود، وكثيرون منفقون على أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه عام حج يفتح الحج في العمرة، وهذا تسلك أهل الظاهر والجمهور رأوا ذلك من باب التحصير، واحتجوا برواية الحارث بن بلال عن

(١) (١٨٧٩/١/٢٠)

(٢) (١٨٧٩/١/٢٠)

وَأَبَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلَ غُلَّتَنَا، نَزَلَ النُّحْرَ، بِالْحِمِّ نَحْرًا، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟

أَيُّهُ: قُلْتُ: - رَسُولُ اللَّهِ، أَمْسَحَ لَنَا خَاصَةً أَمْ نَحْرًا بِعَيْنِنَا؟ قَالَ: «لَنَا خَاصَةٌ»^(١)
وهذا لم يصح عنه فعل الظاهر صحة بعارض لما العمل المقدم

وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: متمشيان كأننا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما وأعدت عليهما منعة النساء ومنعة الحج. وروي عن عثمان أنه قال: منعة الحج كاتب له وليست لكم، وقال أبو ذر: ما كان لأحد عدوا أن يحرم - الحج - ثم يفسخه في عمره، هذا كله مع ظاهر قوله تعالى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْقُرْآنَ فِي ذِي الْحِجَّةِ»^(٢)، والظاهرة على أن الأصل اتباع فعل الصحابة، حتى ياتى دليل من كتاب الله، أو سنة شاذة على أنه خاص به.

قالت عائشة: لدخولي بمصر المدن وكسر الخاء سبباً للمسلمون (علينا يوم النحر) بالنسب على الظهيرة، أي من يوم النحر (الحج بضر، غفلت: ما هذا؟) استدلل بهذا على أنه ﷺ ثم استأذنتهم، فقد ترجم عليه البخاري في «صحيحه» بباب «بيع الرجل البصر عن سبائه من غير أمرهم»، قال الحافظ^(٣) وغيره من صحاحه. أمّا قوله: من غير أمرهم، فأخذه من استعفاء عائشة عن اللحم، وهو كان دعه تعلمها لم يحتج إلى الاستغفار، لكن نيس ذلك دافعا للاحتمال، فيجوز أن يكون عليها ذلك تقدم بأن يكون استأذنتهم في ذلك، لكن لما أدخل اللحم عليها، احتمل عنده أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه، وأن يكون غير ذلك، فاستفهمت عنه لذلك، انتهى.

وفى النووي^(٤) بعد حديث الباب: هذا محمول على أنه ﷺ استأذنتهم في ذلك فإن نسيحية الإنسان عن غيره، لا يجوز إلا بإذنه. انتهى. وهكذا حكى القوي من الطبري.

(١) سورة البقرة: الآية ٩٦.

(٢) فتح باري (٣/٥٥٦).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١/١٧٨).

فَقَالُوا: نَحْرٌ.....

فَقَالُوا: نَحْرٌ هَكَذَا. فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ النَّجَّارِيِّ وَالتَّبَّحِيِّينَ مِنْ رِوَايَةِ مُلْحَمَانَ بْنِ مَلَّالٍ عَنْ مُحَمَّدٍ ذَيْبِجٍ، قَالَ: أَسَاجِي^(١)؛ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَوَى ذَلِكَ عِنْدَ الرِّوَاةِ، لَمْ يَحْدِثْ عَمْرٌ عَنِ الذِّكَاةِ بِأَيِّ التَّبْطِطِينَ أَمَكْنَهُ، فَعَمَّرَ عَنْهَا مَرَّةً بِالذَّيْبِجِ، وَمَرَّةً بِالنَّحْرِ، وَتَمَّ جَمْعُ النَّجَّارِيِّ عَلَى سَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُوَيْدٍ بِتَلْفِظِ الذَّيْبِجِ.

قَالَ: الْحَافِظُ^(٢)، أَمَا التَّعْبِيرُ بِالذَّيْبِجِ مَعَ أَنَّ حَدِيثَ مَالِكٍ يَلْفِظُ النَّحْرَ، فَاسْتِمَارَةٌ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ، وَنَحْرُ الْبَيْتِ حَالَتُهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّ الذَّيْبِجَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَهُمْ، لِغُيُوبِهِ تَعَالَى. جَاءَ لَكُنَّ بِالْمُرُكَّمِ أَنَّ تَذَبُّجَهُمْ تَقَرَّرَ^(٣)، وَخَالَفَ الْحَصِي فِي صَانِعٍ فَاسْتَحَبَّ نَحْرَهُ، انْتَهَى.

رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٤)، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ ذَبِجَ الْحِجْرُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، أَوْ نَحَرَ انْتِشَاءً مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لَمْ يَكُنْ، وَكَانَ مُحَاهِدٌ يَسْتَحِبُّ نَحْرَ الْبَيْتِ، وَقَالَ الْفَلَّاحِيُّ: الْمُسْتَحَبُّ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ، فَإِنْ ذَبَحَهَا جَائِزًا، وَبَكَرَهَا، وَإِلَّا يَكْرَهُ فَعَسَى لَا الْمَذْبُوحَ، انْتَهَى. وَتَقَدَّمَ فِيمَا يَجُوزُ مِنْ "الْمَذْبُوحِ" عَنْ "الدَّرِ الْمَخْتَارَةِ": حَبُّ نَحْرِ الْإِبِلِ وَكَرَهُ ذَبْحَهَا الْحَكَمُ فِي غَنَمٍ وَبَقَرٍ وَعُكَّةٍ، وَغَرِ السَّدَاعُ. لَوْ ذَبِجَ مَا يَنْحَرُ، أَوْ نَحَرَ ذَبِجَ، يَحِلُّ لَوْجُودُ لَوِي الْأَوْدَاجِ، لَكِنَّهُ يَكْرَهُ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ، وَفِي غَيْرِهَا الذَّيْبِجُ. انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ^(٥): اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الذِّكَاةَ فِي نِيْمَةِ الْأَنْعَامِ نَحْرٌ وَذَيْبِجٌ، وَإِنْ مِنْ سِنَةِ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ الذَّيْبِجُ، وَمِنْ سِنَةِ الْإِبِلِ النَّحْرُ، وَإِنْ الْمَرُ يَجُوزُ فِيهَا الذَّيْبِجُ

(١) السَّبِيحُ (٢٠/٣).

(٢) مَجْعَتَانِي (٢٠/٣).

(٣) مَسَدُ الْقَارِي (٢٠/٧).

(٤) مَدِينَةُ الْمُحَمَّدِ (٢٠/١٦).

والبحر، واحتسبوا هل يجوز حمله؟ فذهب مالك إلى أنه لا يجوز البحر في العلم والتفسير، ولا الفسخ في الإتيان، وذلك في غير موضع الضرورة. وقال قوم يجوز جمع ذلك من غير قرائن، به قال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وجماعة القدماء. وقال أشعث إلا بحر ما يفسح، أو دبح ما سحر أكمل، وإنكته يكره، وعرف ابن كثير في العلم والإيمان، فقال: يذلل البحر بالفتح، ولا تؤخذ الشاة بالبحر.

ولم يختلفوا في جواز ذلك في موضع الضرورة، بسبب احتسابهم معارضة الفعل للعلم، كما اضمحوا ففوله على المضادة والندم. أما أنهم قدموا وذكر اسم الله عليه فكلوا، وأما الفعل، فمنت أنه يجوز بحر الإبل وتفسيره بفتح العلم، انتهى.

وقال الموهبي^(١) لا خلاف بين أهل العلم أن السحب بحر الإبل. ودبح ما سواه. لقوله - المفسر: **لَسَحَبٌ رِيحٌ وَأَحْمَرٌ مَرِيحٌ**، وقوله تعالى: **إِنْ أَفْقٌ بِالْمَرْكُ أَنْ تَذْبُحُوا بَقَرَتَهُ**^(٢)، فإن دبح هو بحر ما يذبح فحاش، وهذا قول أكثر أهل العلم منهم عطاء بن ربه وقرطبة وسألت وسميت والثوري وأبو حنيفة والشافعي. إسحق وأبو ثور. وحكي عن داود: أن الإبل لا يذبح إلا بالسحب، ولا يذبح غيرها إلا بالفتح. لقوله تعالى: **إِنْ أَفْقٌ بِالْمَرْكُ أَنْ تَذْبُحُوا بَقَرَتَهُ**، وقوله تعالى: **فَصَلِّ رِيحٌ وَأَحْمَرٌ مَرِيحٌ**، وأما ما يقتضيه الوجه، وحكي عن مالك: أنه لا يجوز في الإبل ألا البحر، ولما قوله بقرته: أمر الله ما سميت. ومن حاشية ذلك: بحر سميت الله بقرته في حجة الترتاب بقوله: **وَأَحْمَرٌ مَرِيحٌ**. وقد عرفت مذهب الحنابلة في ذلك.

(١) الموهبي (١٢٠ - ١٣٠ هـ - ١٢٠٦ م)

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٧

رواه أبو داود عن أبي هريرة

وفي مخرج الإصباح^(١) بين البحر والبر، ودفع مفر، منهم، وبحوز مالا
في هذه عنكم، قال البجيرمي، لكنه خلاف، لأولي خلافاً للابن مالك حيث
قال: لا يجوز ذلك، وقال ابن المسيب: لا أعلم أحداً حرم ذلك، وإنما كرهه
وأناك بعض السجدة.

قلت: من حرمه مالك، فإن ابن المسيب^(٢)، وحب البحر إيل، ووجه مخرج
غيره من غم وسيرة، فإن حرمه ولو سهواً لم يخرج من ذلك، وحرم للصورة أي
حار المذبح في إيل، والشعر أي غيرها للصورة، كخروج في مهلة أو غيره
ذبح أو بحر إلا الشعر، وبنايب فيها الذبيح، قال الدسوقي: وسهرها خلاف
الأولى، ومثل لطف الجدوس ويقر الوحش، وبحوز كان من الذبيح والشعر
فمنه، ومثل الشعر في بحر الأمرين، وسب السبع ما أشبهه من عمار الوحش
وغيره انتهى.

(رسول الله صلى الله عليه وسلم) استأذن بذلك على حواجز الأشتر في
الهند، والنسابة خلافة تقدمت قريباً مسطرة، والجمهور على حواجز خلافاً
للماكية.

قال ابن بطال: أحمد بن حنبل، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن حنبل،
والأصحيف، ولا حجة فيه، لأن احتمال أن يكون من نخل واحدة بقر، وأما
رواية يونس عن الرحيمي عن حمزة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر به عزة وسبه، فقد قال إسماعيل القاضي: تفرد يونس بذلك، وقد خالفه
غيره.

قال الحافظ^(٣) رواية يونس أخرجهما السهاني وأبو داود وغيرهما.

(١) (١٩٨/١)

(٢) مخرج الكبير (١٩٨/٢)

(٣) مخرج الماري (١٩٨/٣)

ويؤنس ثقة حافظ، وقد تبعه معمر عند النسائي أيضاً، ولعله أصرح من لفظ
يؤنس، فإنه ما شح عن أن محمد في حجة الودع بلا بقرة، وروى النسائي
أيضاً عن طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أنس مريدة قال: ذبح
رسول الله ﷺ غنم اقتسم من لسانه، في حجة الودع بقرة سبعة، صححه
الحاكم وهو شاهد، قوي لرواية الزهري.

وأما ما رواه عمار الذهلي عن عبد الرحمن بن العاصم عن أبيه عن عائشة
قالت: ذبح عنا رسول الله ﷺ يوم حجتا بقرة بقره، أخرجه النسائي أيضاً، فهو
شاهد، مماثل لما تقدم وقد روى البخاري في «الأنساب» ومسلم أيضاً عن
عمر بن أبي عيينة عن عبد الرحمن بن الأشج عن أبي سلمة عن رسول الله ﷺ عن
لسانه البقرة، ولم يذكر ما رواه عمار الذهلي، انتهى.

وبعقبه الزرقاني^(١) فقال: لا شذوذ بل عمار الذهلي يصح الدال المهملة
يسكون انتهاء ورواه أيضاً صدوق، روى له معمر وأصحاب السنن، فزيادته
مقبولة، فإنه قد حفظ ما لم يحفظه غيره، وزيادته ليست مخالفة لغيره، لولا قول
معمر: ما ذبح إلا بقرة، لغير ذبح بقرة، أنى لا عبر ولا غنم، فلا ينافي
لرواية الصريح على كل واحدة بقرة.

فمن شرط الشذوذ أن يتعارض الجمع. وقد أدرك ولا تأييد لرواية يؤنس
التي حكاه سماط عن القاضي سند ذهابه لأن أفراد بعضها واحدة، وحديث أبي
مريدة لا يذهب فيه فضلاً عن قوله، إذ قوله: ذبح بقرة بينهما لا صراحة فيه أنه
لم يذبح غيرها، وإن كاد طاعه ذلك فتعارضه لرواية الصريحة في «العد»،
انتهى.

وأنت خير من تعقب لم يرد عليه لأن عماراً ويؤنس اشتباها في ذلك

(١) الشرح المرفوع، (٢/١٤٤).

وسمى إن كان الله ولا بشاىء يومئذ. لأنه قد حافظ كما تعلم في كلام الصحابة. وقال في الحديث^(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما في الحديثين المذكورين سابقين فاشنع، فإذا عارضهما في التوحدة والوحدانية رجح حديث موسى، وأيضاً أخرجه أبو داود وسكت عليه، وكذا سكت عنه الترمذي، وما غاب إلى إن إسناده ليست بمبررة لا يصح، فإن رواه موسى صحيحة في أمه حله، ولا يمكن الجمع. وقد زعم على ذلك حديث مضمون، ولا يصح إرواده الحسن منه للعدم الصارفة بين التوحدة والوحدة.

قال المعنى^(٢): يعنى بين الشرك والتوحيد، وبين التفسير بضم ثاء، يختصم التخصيص بأش من وجه، اسم، بضم حاء، وجود اللفظ، ثم من الاحتمال أيضاً. وقال أيضاً: روى ابن عبد البر زيادة مروية عن عائشة مرفوعة عن رسول الله ﷺ عن ابن عمر عن عائشة عن عائشة.

وله شاهد من حديث أبي هريرة، بإسناد دونه بينهما، وفي حقه من صحيح: الأول بالنسبة، والثاني لفظ بينهما، فيه أن كانت التسمية مبررة فلا معنى لقوله بينهما، قوله فالنفس عن الاشتراك، وله شاهد أيضاً من حديث جابر أخرجه مسلم بلفظ: (عن رسول الله ﷺ عن عائشة مرفوعة، وفي رواية عن عائشة) رضي الله عنها، وقوله، ثم هي الحديث إشكال على التفسير بالألف، وهو التوحيد كالهم إلا لمروءة يتفقون على أن قوله بجري عن سبعة، بل واحد يقع فيه سبعة، ولما أشكل من حرم في الحديث: بهذا الحديث على إخراج التسمية لأكثر من سبعة، وأدله قوله، رجحانه عن حذرة كلفه، وبغير الجواب بما قاله ابن القيم أن أحاديث التسمية أكثر وأصح.

وجامعه أن الروايات في هذا الباب مختلفة، وهذا الحديث يدل على
الإجزاء لأكثر من سبع، فكأن أحاديث الإجزاء السبعة فقط أُمِّخَ من هذا،
وأجاب عنه الشيخ في «تبذير»^(١) بأن البقرة كانت عن سبع منهن، وعن الباقي
ثلاثة دمج غير البقرة، وأجاب عنه الشوكاني في «المنيل» بعدما ذكر روايات
إجزاء البقرة للسبعة، بأن الظاهر أنه لم يذخلف أحد من زوجاته وهي سبع،
لكن لا يخفى أن مجرد هذا الظاهر لا ينافي ما الأحاديث القليلة الصحيحة
المتألفة انتهى. ولو حمل على الاشتراك في الأمر كما ضحك النبي ﷺ عن
أخته فلا إشكال، لكن لا بأس به ما تقدم في روايات من قوله: غيره منهن.

ثم في الحديث بحث آخر وهو أن البقرة هذه كانت أصحياً أو مدياً؟ وبكلا
الانضمام وردت الروايات، قال المحقق^(٢): قد روى البخاري في «الأصاحي» ومسلم
أيضاً من طريق ابن عبيدة عن عبد الرحمن بن القاسم بنلفظ: «صلى رسول الله ﷺ
عن نساء البقرة» وأخرجه مسلم من طريق ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بنلفظ:
«أهدي» بدل «صلى». ونظاهم أن انصرف من الرواء لأنه ثبت في الحديث ذكر
الحجر فحمله بعضهم على الأصحية، فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان
عشر أعسر من ندرته فقويت رواية من رواه بنلفظ «أهدي»، وينبئ أنه هدي
السمع، مبر فيه حجة على مالك في قوله: لا أضحايا على أهل منى انتهى.

كما أن في الحج، وقال في «كتاب الأصاحي»: قوله: «صلى النبي ﷺ
عن أوراجه» فظاهر من أن «الذبح المذكور» كان على سبيل الأصحية،
وحدوث ابن النبي لأوله ليؤان مذهبه، فقال: المراد أنه ذبحها وقت الأصحية،
وهو صلى يوم النحر، وإن حمل على طهره فيكون نظراً لا على أنها سنة
الأصحية كما قال، ولا يخفى تعدد.

(١) مبطل للمجهول (٩١: ٢٩٢)

(٢) فتح الباري (٢: ١٤٠)

..... قَالَ يُحْتَمَىٰ بَيْنَ سَعِيدٍ

واستدل به الجمهور على أن أضحية الرجل تجزئ عنه وعن أهل بيته،
وخالف في ذلك الحنابلة وادّعى الطحاوي أنه مخصوص أو منسوخ، انتهى
كلام الحافظ^(١)، ترجع هنا خلاف ما رجعه في الحج.

واختار ابن القيم^(٢) أن العوَاب روايات الهدي فقال راداً على ابن حزم:
ملحبه: أن الحاج شرع له التضحية مع الهدي، وانصحيح - إن شاء الله - أن
هدي الحاج له بمنزلة الأضحية للمقيم، ولم ينقل أحد أن النبي ﷺ ولا
أصحابه جمعوا بين الهدي والأضحية، وكان هديهم هو أصحابهم فهو هدي
بمضى، وأضحية يغيرها، وأمّا قول عائشة: ضحى عن نسائه يانقرء فهو هدي
أطلق عليه اسم الأضحية، وأنهن كن متشغلات، وعليهن الهدي، فاليفر الذي
نحر هنهن هو الهدي الذي ينزهن، انتهى.

قلت: لكن البخاري يربط في صحيحه على حديث عائشة باب
الأضحية للمسافر والنساء^(٣)، وأيضاً بعد ذلك باب من ذبح ضحية غيره،
فهذان يدلان على أنه حمل الحديث على الأضحية، ولذلك استدل به شراح
الحديث على عدة خلافيات، منها، ما استدل به لعائلك على أن التضحية بالقر
أفضل خلافاً للجمهور، إذ قالوا: إن الأفضل البدنة لحديث الأنبياء إلى الجمعة
مع أن حديث الباب واقعة حال لا عموم لها، ومنها، الأضحية على النساء،
والأضحية على المسافر، وهى الحاج بمضى، وغير ذلك ليس هذا محل
تفاصيلها.

(قال يحيى بن سعيد) وليس في المسخ الهندية ابن سعيد، والأوجه

(١) فتح الباري (٥/١٠٠).

(٢) عزاء العمادة (٢/٢٤٣).

(٣) فتح الباري (٥/١٠٠).

وَرَأَى سُرَابِلَ أُنْتِ مِنْ خُمْرَيْكَ... ..

وغرهم، وزاد القسسي وإسماعيل بن أبي فريس وابن وهب بن مبرقة، والمعش
واحد عند أهل العلم، قال ابن عبد البر، انتهى

وأخرج أبو داود برواية النعماني عن مالك بن النضر الزبيري، وأخرج الحارثي
برواية إسماعيل بن عبد الله بن يوسف كلابي عن مالك بن النضر، عن حمزة بن مبرقة،
قال الجماعة^(١)، ثم يقع في رواية مسلم بن حمزة، وذكر ابن عبد البر أن أصحاب
مالك ذكرها بعضهم وحذفها بعضهم.

واستثنى كيف حلوا العمرة مع فرائها: ولم تحل من عمرتها، والجواب
أن النذر بفوتها: عمرة أي أن إحرامهم بعمرة كان سببا لسهولة حلهم، انتهى.

(ولم تحلل) بفتح أوزاء ركسر لثلاث (أنت من عمرتها) هذا نص في أنه
عنه نضلاء والسلام لم يكن مغردا، ولذا قال الشيخ في التبذل^(٢)، هذا يذو
عس، صوابه يمتنع من عدم مكة كون طواف العمرة حسيما قلت الحنفية، فإن
الإحلال من العمرة لا يمكن إلا أن تكون أفعال العمرة غير داخل في الحج،
فقد ثبت بتقريره^(٣) وعدم إكراهه أن الذي طاف يسمى كذا من أفعال العمرة
غير داخل في الحج، انتهى. ولما كان هذا للفظ محالما العامة المالكية
والشافعية أولوه بوجوده، سيأتي أكثرها في كلام الحفاظ قريبا.

وقال الباغي^(٤) يحتل أن يزيد به الحج لأن معانها جميعا الفصد،
فما كان معانها واحدا عرفت عن أحدهما لا الآخر، وإن كان من منهما وقعا
في الشرح على نوع مخصوص من الفصد والتسك، ويحتل أن بعضا اعتقدت
أنه كان محتمرا، فقال: لا، بل على ما اعتقدت، فأعلمها بقوله: إني كنت...

(١) فتح الباري (٣/٤٢٧).

(٢) تبذل المحمود (١/١٨٨).

(٣) مفتي (٣/٢٦٦).

(٥٩) باب العباد في النعم

يقول أحد في حديث حفصه خيرة، وهذه من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: «وَأَمَّا بَنُو إِدْرِيسَ فَأَبْنَاهُ عَلَىٰ مَا أَشْرَكُوا بِهِ وَأَبَيْنَا لَهُمْ صِغَارَهُمْ وَفَضَّلْنَا إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ عَلَىٰ الْأَعْيَانِ» [مائدة: ٢٦] فقال: «بَنُو إِدْرِيسَ» أي بني آدم.

قال الحافظ^(١) رواية غيبه الله من عمره عنه مسلموه وقد أخبره مسلم عن
رواية ابن حويج والحدادي عن رواية موسى بن عطاء البجلي عن رواية
سعد بن أبي حمزة عنهم عن ثاقب بن وهب. ورفع في رواية غيبه الله من عمر
عنه الشيباني. فلا أصل حتى أصل من الصحيح. ولا ينافي هذه رواية مالك.
لأن الثوري لا يصرح من الضعيف. ولا من الصحيح حتى يصرح فلا حجة فيه من
ثبتك بأنه صحيح كان متصفاً لأن قول حمزة^(٢) أولهم تحمل من غير ثبوت. ورواه
هو: أحسن أصل من الصحيح، فصرح في أنه كان ثانياً.

وأخبره عن قول: «كأن مقبرة» عن قولها: «وإن نحل من هذلك، فأخبره،
أخبره» قلت: الشافعي رحمه الله لم ينقل أن من إخراجك الذي ابتدأنا معهم فيه
وإحدى تدليل قوله: «ثم اسبيل من أمري ما أسدوت ما مضى الهدي
وتجعلنا غمراً» ونسب بعده ولم نحل من حنكك بعدة كما أمرت
أصحابك، قالوا: وقد قالوا: «سبحي الله» فنبهته تعالى: «فأجملهم من أكر
أفدك» أي تأمر الله، والتقدم لم نحل أنت بعدة من إخراجك، وقيل: طلت أن
صبح حنك بعدة كما فعل أصحابه بأمره، فكانت من بعد حنك أنت أضاع من
عمرتك، فلا حرج ما نرى هذه الأولات من التعبد به.

(٥٩) انجیل فوالتحریر

فأقول: اتفق من البرجسيين أن مقصود الأولى مجرد الزيادة، والزيادة هي
 ما يملك الخمر سواء كان واحداً أو مديداً، ومقصود هذه الترجمة بيان الآخر أن

٨٧٣/١٨٢ - حَدَّثَنِي حُجَيْبٌ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُفْصَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ،

عَنِ ابْنِهِ، عَنْ غَابِرِ بْنِ أَبِي خَالِيفَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.....

فَعَلَّ بِحُجْرٍ أَنْ يَحْجِرَ عَلَيْهِ، أَوْ سَجَدَ الشَّعْرَ نَفْسَهُ؟ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ،
وَأَيْضًا بِحُجْرٍ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ، وَكَذَلِكَ بِحُجْرٍ وَمَنْ يَحْجِرُ؟

٨٧٣/١٨١ - (مَالِكٌ عَنْ جَعْفَرٍ الْأَدَنِيِّ (ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ) وَحَمْدِ الْبَاهِزِ

وَمِنْ غُلَيٍّ مِنْ لُحْيٍ طَالِبَةً) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيهِ انْقِطَاعٌ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَذْكُرْ
عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قَالَ إِنَّ عِدَّةَ السَّرَفِ هَالِكَةٌ،

هَكَذَا قَالَ حُجَيْبٌ عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَفَالَعَهُ تَغْنُظِي فَصَلَّهُ عَنْ غُلَيٍّ
أَيْضًا، كَمَا رَوَاهُ وَحْيِيُّ، وَدَوَّاهُ ابْنُ تَكِيمٍ وَاسْمُهُ مِنْ غَضَبٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
نَافِعٍ وَأَبُو مَرْثُودٍ وَالشَّافِعِيُّ عَدَاوَةُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ جَابِرٍ، وَأَرْسَلَهُ ابْنُ رَجَبٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - حَدَّثَ لَمْ يَلْ فِيهِ عَنْ جَابِرٍ، وَلَا عَنْ غُلَيٍّ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍ^١ - الصَّحِيحُ بِهِ عَنْ حُفْصَرِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ

فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرٍ فِي الصَّحِيحِ لَطْوِيلُ فِي الصَّحِيحِ، وَإِنَّمَا جَاءَ
حَدِيثُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْهُ لَا
أَحْفَظُهُ مِنْ رَجَاهُ آخَرَ، وَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ ذَاتٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفَرَقُ

قُلْتُ: حَدِيثُ جَابِرِ ابْنِ طَلِيبٍ الشَّيْخُورِيُّ فِي الْحَجِّ أَخْرَجَهُ صَبِيحٌ^٢ وَأَبُو دَاوُدَ

وَنُحَيْرٌ صَدِيقًا مَقْبُولًا وَمَحْمُودًا، وَحَدَّثَ عَائِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَلَكِنْ فِي سِيَاقِ

(١) (١٠٠٦/٢) رَوَى حُفْصَرُ بْنُ الْإِسْطَخْرِيِّ (٩٢/١٢٧).

(٢) (١٠٠٦/٣٦) السَّجْدَةُ.

(٣) أَخْرَجَهُ صَبِيحٌ (٨٨٦/١٥). وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْإِسْنَامَةِ (٤١٨/٩٠). بَابُ كَيْفِ شَعْرِ الْبَدَنِ.
(١١٤٩/٢).

نَحَرَ بَعْضُ هَذِهِ، وَنَحَرَ غَيْرُهُ بَعْضُهُ.

أخرجه من حابر، مسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ١٩ - باب حجة النبي ﷺ، حديث ١٤٧.

حديثهما تعارضاً، يعني بيانه، وذكر ابن عبد الله في التمهيد روايتهما بعدة طرق.

(نحر بعض هذه) وهو ثلاث وستون بدنة كما في حديث جابر الطويل عدد عمره الشريف، وهذا ما عليه عامة شراح الحديث وأهل التاريخ (بيده) الشريفة، وليس في النسخ المصرية بيده، لكنه مراد لقوله: (ونحر غيره) وهو يعني بن أبي طالب (بعضه) أي ما بقي من المائة وهو سبع وثلاثون بدنة، ففي مسلم وغيره عن جابر في حديثه الطويل: «ثم انصرف رسول الله ﷺ إلى المنحر، فنحر ثلاثاً وستين بيده، ثم أعطى علياً، فنحر ما عره».

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد^(١) بطرق، ثم قال: هكذا قال أكثر الرواة لهذا الحديث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن رسول الله ﷺ نحر من تلك البدن المائة ثلاثاً وستين، ونحر علي بقينها إلا سفيان بن عيينة، فإنه روى هذا الحديث عن جعفر بن محمد بهذا السند بلفظ: «نحر رسول الله ﷺ ستاً وستين ونحر علي أربعاً وثلاثين».

وأخرج البخاري في «صحيحه» برواية محمد بن أبي كثير عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي: «بعتني النبي ﷺ فمعت عنى البدن»، الحديث. قال الحافظ^(٢): لم يقع في هذه الرواية عدد البدن، لكن وقع في الرواية ثلثثة أنها مائة بدنة، ولأبي دارد من طريق ابن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: «نحر النبي ﷺ ثلاثين بدنة وأمرني، فنحرت سائرهما وأصبح منه ما وقع في حديث جابر الطويل».

(١) (١١٦/٢).

(٢) «فتح الباري» (٣/٥٥٥).

وبحرف من أن المذنب كانت مائة سنة. وإن النبي يلقى بحر فيها ثلاثاً
وخمسة. وبحر علي بن أبي طالب. والجمع منه. من. إياه أن إسحاق ابن أبي
بحر ثلاثين. أو بحر عليه. يعني أنه عنه. أن يبحر. وبحر سبعة وثلاثين مثلاً.
و. بحر النبي ثمة ثلاث وثلاثين. فون ساق من الجمع. وإذا فما في الصحيح
أصبح النبي

قلت. والرواية الثالثة التي أشار إليها المحقق. هي ما أخرجه البخاري
بأنه أني نعم من سيف من أبي طلحة عن مجاهد عن ابن أبي ليلى. أن
علياً. يعني أنه عنه. قال. أهدى النبي ثمة مائة سنة. فأمرني بالمعصية.
فقتلها. الحديث. رواية عن حماد. ورواية عامر متفقاً. في أن المذنب كانت
مائة. ولا يشك في حديث. علي الذي أخرجه البخاري. لأنه ليس فيه نصيب
ما سجد النبي مرة. وما سجد علي. يعني أنه عنه. وكذا الإسكان في رواية
المعوية لإسمائيل. نعم. عائشة رواية أبي داود عن ابن إسحاق رواية جابر
ويقدم. قال المحقق أبي الشيخ بهذا

وقال ابن أبي عمير في الخبر^(١) أني أن حديث أبي داود موقوف. كما
حدثني في كلامه. وأعله السدي بعبارة محمد بن إسحاق. وجميع بينهما في
الحديث أبي داود أنه يبحر ثمانين سنة دون السبعة أمد. وبحر ثلاثاً
وثلاثين مائة علي. يعني الله عنه. ع. الفرد علي. يعني الله عنه. يبحر
ما يفر منها. ويؤيده ما هو من أبي داود عن رواية حماد عن الجارث الكندي قال
سمعت رسول الله يبحر في حجة الودع. وأن سادن. فقال: دعوا بني أم
صلى. يعني أن سجد. يعني الله عنه. فقال أنا. بعد أسفس الحديث. وأخذ
رسول الله يبحر بأعلاه. ثم معاً بها الذنوب. فحدثت

وحكى الترمذي^(١) هذا الجيع عن العرق، وقال: «وجمع المؤلف العراقي باحتماله أنه يجوز نفوذ سحر ثلاثين، وهي التي ذكرت في حديث علي، ونسبها هو وعلم في سحر ثلاث ثلاثين، وهي مستحقة في حديث غيره من غير معصية، وقيل: مستحقة، وقول جابر، سحر ثلاثين وسبعين، مراده كل ما قد دخل في سحر، إن مرده أنه أر مع سحره على»

قال الشيخ ابن القيم^(٢) هي سحر، حجة عليه، ثم انصرف إلى السحر سحر، فحصر ثلاثاً وسبعين بيده، وكان عدده عدد سحر غيره، ثم أمسكه، وأمر علياً - رضي الله عنه - أن يقرأ ما بقي من المائة، وإن قيل: «ما تسعون بالمائة» الذي في التصحيح من أن سحر رسول الله ﷺ مائة سبع مائة قياسية، وحكى ما رواه ابن أبي عمير: «فانحوا: أنه لا تعارض بينهما»

قال ابن عزم: «سحر حسب أنس على أحد وجهي ثلاثين»

أخبرنا أنه عليه السلام يقرأ سحر بده كثر من سبع مائة، كما قال أنس، وأنه أمر من سحر ما بعد ذلك إلى سحر ثلاث وسبعين، ثم زال عن ذلك السحر، وأمر علياً - رضي الله عنه - فقرأ ما بقي.

للإمام: أن أنساً لم يقرأ إلا سحره ﷺ، كما فعل بيده وشهد جابر سماع سحره ﷺ، فأحضر كل واحد منهما ما شاهد.

والثالث: أنه عليه السلام سحر بيده مائة سبع مائة، ثم أخذ هو وعليه السحرية معاً، فقرأ ثلاث مائة ثلاث وسبعين، كما دل عليه حديث الكندي، ثم أعاد علياً - رضي الله عنه - سحر باقي من المائة، كما دل عليه جابر.

(١) صحيح الترمذي (١٢٦٦٠)

(٢) إحياء العلوم (٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١)

فإن قيل : فكيف تصحون بالحديث الذي رواه الإمام أحمد وأبو داود عن
عثن - رضي الله عنه - قال : «لما نحر رسول الله ﷺ بيده، فحضر ثلاثين بيده،
فأمروني، فحضر - الزهراء^(١)» قلنا : هذا غلط، انقلب على الراوي، فإن النبي
نحر ثلاثين هو عتي - رضي الله عنه -، والنبي ﷺ نحر سبع بيده، لم يشاهد
عثن ولا جابر، ثم نحر ثلاثا وستين أخرى، ففي الثلاثون، فحضرها عتي
- رضي الله عنه - فانقلب على الراوي غلط ما نحره علي بما نحره النبي ﷺ،
فإن قيل : فما تصحرون بحديث عبد الله بن فرط، قال : قرب لرسول الله ﷺ
سيدات خمس، فطفق يرفقهن إليه بأيمن يده^(٢) الحديث أخرجه أبو داود^(٣)
وعبد الله بن المبارك، فإن العامة لم تقرب إليه جملة، وإنما كانت تقرب
إليه أرسالا، فقرب منهن إليه خمس سيدات رسلا، وكأن ذلك المرسل يبادر
ويقرن إليه شيئا بكل واحد منهن.

فإن قيل : فما تصحرون بالحديث الذي في «الصحاح» من حديث أبي
بكرة في خطبة النبي ﷺ يوم النحر سنة، وقال في آخرها : «لم تكفأ إلى كبتين
أمنحين، فلدنهما، وإلى جريد من الغنم، ففصب بيها، ثم لمسلم^(٤)» ففي
هذا ما دعي الكشي كان بمكة، وعي منبت نفس أنه كان بالمدينة؛ قيل : في
هذا فريقان للناس.

أحدهما أن الدول فوش أنس، وأنه فسح بالمدينة مكشين أمالجين، وأنه
سعى بعد، ثم اتكفأ إلى الكشين، ففصل أسرا وميز بين نحره بمكة للبدن،
وسى حرم بالمدينة المكشين، ويل أنهما عضبان، ويدل على هذا أن جميع من
ذكر من النبي ﷺ يسي، إنما دعوا أنه نحر لإبل، وهو الهدي الذي سافه،

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٢٧٤)، وأبو داود (١٧٦٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٧٦٤).

(٣) صحيح سنن (١٧٦٤) (٣١) في التسمية.

١٧٧٤/١٧٧٥ - **وحدثني عن حدث، عن نافع، أن عبد الله بن**

عمر قال: من سار بذي، فإنه يفتلها بعبد. - - - - -

والله أسبه على بعض الرواة أن فيه التكرين كتاب يوم عبد، فعلق أنه كان
سواء بوصف.

النظير الثانية قد كان في حروف، ومن رواة، من رواه، أنهما حاران
منهم ابن، وحارانه صحاح. فذكر أبو بكر في نسخة نسخة، والله يصح
بالنسخة، قد رشح يوم الشعر العظم والفد، وهو الأبي، كما قالت عائشة
فصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أنس، فذكر الله

قال ابن عبد الله^(١) وفي الحديث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يروي، وذلك عند أهل العلم من حديثه، فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم،
والله حارانه إلى أن حارانه حارانه بها، وهو أن يحارانه حارانه
من حارانه، إلا ترى أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - حارانه حارانه
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خلاف من العظم، في أمانيه، وأعلى من الكلام
فيه.

والله حارانه من بعض أهل العلم أن من حارانه أصحبه حارانه، فإن حارانه
الفرقة وهو حارانه، والله محمول عند أهل العلم على أنها حارانه حارانه
حارانه وهو موضع خلاف. وأما إذا كان صاحب الحديث أو لأصحابه قد حارانه
بحارانه أو دفع أحده، فلا خلاف بين الفقهاء من زيادة ذلك، نساه
ويحل غيره له، حارانه، فالحارانه حارانه حارانه، ثم بسط الكلام على ذلك،
وذكر حارانه حارانه من الحارانه حارانه حارانه حارانه حارانه حارانه
الحارانه حارانه

١٧٧٥/١٧٧٦ - **أما، عن نافع، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه -**

قال: من سار بذي، فإنه يفتلها بعبد. (في نسخة) في جعلها في

(١) نقل السعيد (١٧٧٤/١٧٧٥).

سبحان الله الذي جعلها بحرًا من البحر، (أي سمى يوم النحر بحرًا) يعني البحر
محل دون ذلك، ومن بعد حذر من الاسم أو النحر، فتنحرجا
حرفين.

عنه غلامه للهدى (ويشعرها) في سماعها، كما شعر الهدي (ثم يحررها عند
البيت أو سمى يوم النحر كما هو حكم الهدى) (ليس لها) أي نحرها (محل دون
ذلك) (وإنما شعرها بده) (كلم أنها هدي، فتجعل في حكمه) (ومن يحر حرورا من
الإبل) أي من نذر ينطق الحرو، (أو البشر) أي من ينطق، (على فتح بشر) (فتنحرجها
حيث شاء) أي في أي مكان شاء، لا تحصيل لذلك بكثرة ومضى.

قول النحوي^(١): وهذا بحث معيّن، أحدهما أن يكون بحر حرورا،
بأن إعراف هذا النذر لا يتعلق بموضع دون موضع، وبأن الهدى يتعلق بموضع
مخصوص، والثاني أن من يحر سوف حرور معين إلى موضع من المواضع،
ويحر حيث شاء من المواضع التي لا يتكلف سوف إليها
لغيرها، وقال أيضا: قوله: من يحر يفتن، يقتضي أن لنظ الدابة لا يتطوق إلا
على الهدى، وفي عرف الاستعمال أن الدابة من الإبل ما أمدي، ولذا قال:
إن من يحر يده، حكمه أن يفتن، ومن يحر حرورا، يفرق بينهما في اللفظ،
لما عرفت في المعنى، وصار معنى اسم الدابة مختصا بالهدى، واسم الحرور
مختصا بما ليس بالهدى.

ونذر للإبل على حرور، أحدهما أن يندرها باسم الدابة، أو يندرها
باسم الحرور، فإن يندرها باسم الدابة، فإن ذلك يكون على ثلاثة أوجه،
أحدها أنه لا يوي هدبا ولا غيره، والثاني أن يوي الهدى، والثالث أن
يوي غير الهدى، فإن لم يوي شيئا، فالأظهر معنى أن لها حكم الهدى، وهو
الأظهر من قول ابن عمر: وصلى الله عليكم، لأنه لم يشترط في الدابة النية

(١) (الهدى، ٣٩، ٤٠).

ولا عردا، ولأن لفظ البدنة مختص بالهدي، فوجب أن يحصر عنه، وإن نوى الهدي فهو أين في وجوب حكم الهدي، فلو نوى غير ذلك فهو على ما نرى، ومن نذر باسم الجور، وهو لفظ مختص بعير الهدي، ولا يطلق من جهة عرف الشرح على الهدي، فمن نذره على هذا الوجه، فهو عمل يتقرب به إلى الله عز وجل على الحقيقة، انتهى

وقال المازندراني^(١): لو لم البدنة بدعة، ولا منزه النذر في قوله: تعالى في الذكوة أنذر هلبي سقط أو بدنة بلطفها لغير مكة تقربه عبداً بصلاته والسلام، فلا يلزمه شيء، فبهما لا بدعة ولا ذكوة بموضعها، بل منعه بك ولو قصد المقراء المتعارفين، فلفظ الشريف أو نذر أو نذر في قوله في الذكوة: سوى الهدياً لغير مكة مبال، أي أنه، فيه من أفير معانيم الشريعة، فإن نذر بعير لفظ هدي أو بدنة كلفظ بعير أو حرث، فلا بدع، بل مباح بموضعها، وبدعة أو استصحابه من النضال أيقضاء ولا بعير قصد ريادة ولي، واستصحاب نذر من الحيوان معهم، مباح هناك للتوسعة على أنفسهم، وعلى مقراء المحلي من غير نذر، انتهى

ونذر الذب أخرج محسن في موطئه^(٢) ثم قال: قال محمد، هو قول ابن عمر، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن غيره من أصحابه أنهم رخصوا في نحر البدنة حيث شاء، وقال بعضهم: الهدي بعكة، لأن الله تعالى يقول: **فَعِدَّةً نَعِيْجَ الْكَلْبَةِ**، ولم يقل ذلك في البدنة، فإذ كان حيث شاء إلا أن ينوي الحرم، فلا يحرم إلا ذلك، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم الحموي ومالك بن أنس.

ثم أخرج أبو سعيد بن المسيب في امرأة جعلت عليها بدنة أن المدن من

(١) انظر: شرح الكلب (١٦٦) - (١٧١)

(٢) (ص ١٢٤)

الإس، وسحق الجذع العتيق، إلا أن تكوّر سمك مكاناً من الأرض،
فتحرقها حيث سقطت، وقال نحو ذلك سالم بن عبد الله، وخارجة بن زيد بن
ثابت، وعبد الله بن محمد بن عيسى قال محمد: السدن من الإس والمقر، ولها
أن تحرق حيث شئت، إلا أن نسوي الحرم، فلا تحرق إلا في الحرم،
ويكون حطباً، انتهى مختصراً.

قال الجصاص في «الحكم القرآن»^(١)، اختلف أصحابنا فمن قال: الله
عليه سنة، هل يجوز له تحرقها بغير مكة؟ فقد أبو حنيفة ومحمد، يجوز
ذلك، وقال أبو يوسف: لا يجوز له بحره إلا بمكة، ولم يختلفوا فيمن نذر
هدياً أو عليه دية بمكة، وأن من قال: الله على جزور أنه يدعه حيث شاء،
وروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: من نذر جزوراً تحرقها حيث
شاء، وإذا نذر بانه تحرق بمكة، فإنما يربي عن أبيه وسحق، وعبد الله بن
محمد بن علي وسالم وسعيد بن المسيب، وروي عن الحسن أيضاً وسعد بن
أوسب قال: إذا حمل على نفسه هدياً بمكة، وإذا قال: دية فحيث نوى.

وعب أبو حنيفة إلى أن البينة بمنزلة الجزور، لا يقتضي إهداها إلى
موضع، فكان بمنزلة نذر الجزور وإن شاء ودحرها، وأما الهدي يقتضي إهداءه
إلى موضع، وقال ترمذي: «فَقَدْ بَلَغَ الْكَلْبُ»، فجعل يبيع الكلبة من صفة
الهدي، ويخرج لآس يوسف بقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُدْعُونَ إِلَى اللَّهِ
لَكَانَ لَكُمْ بِهِمْ حَقٌّ»، فكان اسم الدية مقدماً تكون قرية كالهدي، إذا كان اسم
الهدي يقتضي كونه قرية مجعولة له تعالى، فلهذا لم يحرز الهدي إلا بمكة، كان
كذلك حكم الهدي.

(١) «الحكم القرآن» (٢/٢٢٢).

(٢) سورة الحج: الآية ٣٦.

١٨٣/٨٧٥ - وحدثني عن مالك، عن هشام بن عروة، أن
أباه كان يحجر بذئبه فيما

قال مالك: لا يجوز لأحد أن يحلق رأسه حتى ينحر ذئبه،

قال أبو بكر الجصاص: وهذا لا يلزم من قيل أنه ليس كل ما كان ذئبه
قرية، فهو مختص بالحرم، لأن الأضحية قرية، وهي جائزة في سائر الأماكن،
يوصفه لئلا يأتها من شعائر الله، لا بوجوب تخصيصها بالحرم، انتهى.

وهي مشرح الباب^(١) بعدما ذكر الاختلاف في ذلك بين أئمتنا
والعاضل كما في النسخة: أن في نحر الهدي يختص بالحرم اتفاقاً، وفي
الجرور والبقر لا يختص به اتفاقاً، وهي الئيدن لا يختص به عندنا خلافاً لأبي
يوسف وزفر، انتهى.

١٨٤/٨٧٥ - (مالك، عن هشام بن عروة أن أياه) عروة بن الزبير (كان
ينحر بذئبه) يفسر فسكون جميع بذئبه فئحتين (فيما) حال سوغ وقوعها من النكوة
مع تأخيرها عنها تخصيص النكوة بالإضافة، وفي الأثر امتحانات النحر قياماً،
وه قال الجمهور منهم الأئمة الأربعة، كما تقدم فيما يجوز من الهدي

(قال مالك: لا يجوز لأحد أن يحلق رأسه حتى ينحر هديه) لقوله عز
اسمه: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ أَفْعَىٰ حُلَّتِهَا﴾^(٢)، قال السوف^(٣): وفي يوم النحر
أربعة أشياء: الرمي، ثم النحر، ثم الحلق، ثم الطواف، والستة ترتبها هكذا،
فإن النبي ﷺ رتبها، كذلك وصفه حابر في حج النبي ﷺ، وردى أنس: أن
النبي ﷺ رمى ثم نحر ثم حلق، ورواه أبو داود، انتهى.

قلت: واختلف فيمن أحلّ الترتيب للترتيب وللمبرء. كما يأتي في أزل
(جامع النعم) مبصلاً.

(١) (ص ٢٧١).

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٣) السنن (٣١٠/٥).

وقال الناصبي^(١) لا يجوز لأحد أن يخلو رأسه حتى يجره هديه، وذلك
روى عنه الشيخ أبي يعلى بن الحلال في لأية الشريعة، ولعله يروي عن حلف
ذلك فقدم الحلال في الخبر، فلا يخلو أن يقدم خطفاً وسهلاً أو صدأً وقصداً
فإن كان الرأس قد جرد وجعل لا شيء عليه، رواه ابن حبيب عن ابن المقاسم،
وهو المشهور من ذهب مالك، وقال ابن الناجشون^(٢) عليه الهدي، وقد قال
أبو حنيفة.

روى الأول ما روي عن أبيه فمن خلط رأسه بغيره من غير ولا حرج،
وقال ابن الناجشون^(٣) معنى ذلك أن لا شيء عليه، لأن اسم الحرج يطلق على
الأنف دون الهدي، ولأن الناصب أن هذا موضع نكس، فلو حجب عنه الهدي
لأمر به، ولطف إليه، وأن ابن كان على وجه المصداق عند روى الناصبي
أن الحرس لم يجدوا نكسهم حتى على الحرج، وقد قال الناصبي، والمظهر من
أذهاب الشيخ والرواية مستندة، وأما ما أجاب عليه فعلى النبي ﷺ في الحج
الاصحاب، وهو.

وقال ابن أبي عمير^(٤)، ثوب ذبح قبل الزوال، ومطلب، رواه أبي الروان.
لحسن قبل الزوال بعد حجه، فإن لم يجدوا وحشي الزوال، حلف، فلا
حرمة التصلبات، فكان من الذبح والتحلل مندوب قبل الزوال مكروه بعده، ثم
ينبذ حلقه بعد الذبح، وأما الحق في لبسه فواجب.

قال الناصبي: أشاء بهذا إلى أن نذهب من نصب على الترتيب، وأعلم
أنهم أجمعوا على مطابقة الترتيب بين هذه الأصول الثلاثة التي بعض في يوم
الحج، وهو الأرمي، ثم الحج، ثم الحلق، وما فرغ من سجدتين (إقاع

(١) المتن: ٣٦/٣٦.

(٢) المتن: الكبير ١٥٦/٢٤.

وَلَا يَمْعِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْحَرَّ قَبْلَ الْفَجْرِ، نَوْمُهُ النَّحْرُ،

الخلق بحق الذبح بين المفرد والقارن، إلا أن ابن القيم من أصحابنا استثنى القارن، فقال: لا يخلق حتى يظوف كآله لا حظ لعمل العمرة، والعمرة بتأخر فيه الخلق عن الطواف، انتهى. هذا حكم الخلق قبل النحر، وأما الخلق قبل الرمي فسيأتي في فيه من خلق قبل أن ينحر.

وأما عنه الإمام أبي حنيفة، فالترتيب بين الذبح والخلق مستحب في حق المفرد، وواجب في حق القارن والمعتصر، فلو خالف لترتيب لا شيء على المفرد، ويجب الدم عليه، صرح بذلك في شرح الشافعي وغيره.

(ولا يبغي) أي لا يجوز (الأخذ أن ينحر قبل النحر يوم النحر).

قول ليبي^(١) وجه ذلك أن كل منك ونحر فإيه لا يكون شيء من ذلك مائيل، ونسأ هو كله بالنهار، وقد استدل مالك على ذلك بقوله تعالى: **فَوَيْضَكُوا أَسْمَافُفِ أَفَافِ فَعُفُF** انتهى.

وقال ابن رشد^(٢) في جملة المسائل المختلفة في الفقه: أفتا من يجوز من مالك قال: إن دبح هدي السمع أو الطوق قبل يوم النحر لم يجز، وحوزه أبو حنيفة في الطوق، وقال الشافعي، يجوز في كيهما قبل يوم النحر، انتهى.

قلت: وقد عرفت فيما سبق في «جامع الفقه» أن دماء الحج عند المالكية ثلاثة أنواع، فما كان منها هدفا يختص بالعمرة والسكاة، وما لم يكن كذلك لا يختص بهما.

فإن السوف^(٣) وقت نحر الأصحية والفندي ثلاثة أيام: يوم النحر ويومان بعده. نحر عليه أحمد، وقال: هو عن غير واحد من أصحاب

(١) الفقه (٢/٢١٨)

(٢) نهاية السمع (٢/٢٦٦)

(٣) الفقه (٢/٣٠٠)

رسول الله ﷺ يرواه الأثرم عن أبي حمزة وابن عباس - وبه قال مالك والشافعي، ويروى عن عبيد بن ربيعة عن أبيه - أنه قال: أيام النحر يوم الأصحاح، وثلاثة أيام بعده، وبه قال النخعي وعطاء الأوزاعي والشافعي وابن المنذر، وقال ابن سيرين، يوم واحد، وعن حماد بن زيد، إن يوم الأصحاح يوم واحد، ويعتبر ثلاثة أيام.

وأما الثباني، فتدبره لأيام الحرم، فظاهر كلام المعرفي أنه لا يجرى فيها دبح الهدي والأضحية، لأنه عن أمه قال: **فَلْيُتْلَ هَذَانِ مَتَعَةً لَكُمْ وَتَذَكُّرًا لَكُمْ** ثم قال: **فَيُذَبِّحُ الْهَدْيَ فِي يَوْمِ الْأَضْحَةِ الْأُولَى**، وقال غيره من أصحابنا: يجوز ذبح الهدي يومين السكنتين الأولىين، وهو قول أكثر الفقهاء، لأن ظاهر الحديث: احتضان في مدة الذبح، فجار الذبح فيهما كالأضحية، انتهى.

ومر الروض المربع^(١): وقت الذبح لأضحية وحدي بذو أو مطروح أو منعة أو قربان بعد صلاة العبد نالسا، وإن كان بعض لا تخص فيه لعبد، فالوقت بعد، قل: من صلاة العبد، ويستمر وقت الذبح إلى آخر يومين بعد يوم لعبد، ويكره الذبح في تسليما أي ليلة اليومين بعد يوم لعبد حرجا من خلاف من قال: عدم الإجزاء بهما.

فإن فات وقت الذبح قصي واحبه، ويصح له التأخير، وسقط التقطع بتأويل دفعه، ويؤتى ذبح واجب بشغل محذور من منعه، فإن كان أريد منعه لعبد، فيه دفعه منه، وكذا ما وجب ترك واجب وفاته من حبه، انتهى.

قال البيهقي في حاشيته: يدخل وقت ذبح الأضحية والنهدي المطروح

(١) سورة فتح: الآية ٢٤.

(٢) (٤٣٢٠)

بينهم والسيلورين، إذا مضى قدر سلاط بعيد وحطنتي معانتي بعد طسوع
النسبي، يوم المحرم سنة منى الإمام أو لم يصله وسواء سننى النضحي أم
لم يصله - وفى إلى غروب الشمس من آخر أيام الشريق ويحجر في الليل،
لكه مكرود، وبالأصل أن يفتح عليه، رمي جيرة العنة قبل المحرم، وإن مات
الوقت المذكور فإن قتل الأضحية أو الهدي مذكورين، لأنه دعيه، وإن كان
طويلاً فقد مات الهدي، ولا مصلحة في هذه السنة.

وأما المذبح الحاربية في الحج حسب نضج أو الفداء أو النهر أو حبر
ذلك من محل محشور أو ترك مأثور، فوفيه من حين وجوبه بوجوده،
ولا يخدم فيه ولا يذبح ولا غيره، تكون لأعماله بعد وجوبه، وفي الحج أن
يذبح يوم النحر حبر في وقت لأضحية، انتهى

وفي الآية^(١٦٦): لا يحجر دبح هدي المصنوع والمنفعة والقران، ولا يوم
النحر، وقال في الأصل: يحجر دبح دم المصنوع قبل يوم النحر - وذبح يوم
النحر أضحية، وهذا هو الصحيح، لأن الفدية هي التطوعات ما عدا أنها عدلت،
ولذلك يحظر سابعها إلى الحرم، فإذا دح ذلك، جاز ذبحها في غير يوم
النحر، وفى أيام نحر أفسر، لأن معنى الحرة في إراته الدم بها حبر

وأما دم المنفعة فيقرن فأموله تعالى: **لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْفُقَرَاءِ** الآية، ولا دم
(يُؤْتَى) ثُمَّ **لِيَقْضُوا مَتْلَبَهُمْ** الآية، وقضاء التمتع يحتفل بيوم النحر، والله دم
ذلك، يحتفل بيوم النحر، لأن المنفعة، ويحجر دبح عيد الهدي في أى وقت
منه، لأنها دما، محارمة، فلا يحتفل بيوم النحر، لأنها لنا وحسب تحرير
المصنوع، كان العجل به، وإن لم يذبح المصنوع، من غير اختيار بخلاف دم
المنفعة والقران، لأنه ذو سبب ولا يجوز دبح أهله إلا في الحرم، انتهى

(١٦٦) سورة البقرة

(١٦٧) سورة الحج الآية ٢٠

المرحمة أن الحق سبحانه قدوة عند الإحلال، وليس هو نفس التحلي وكثرة مسائل على ذلك مدعاه بغير نقاش، والدعاء شعر دائم به، وشرب لا يكون إلا على العادة لا على المساحات، وكذلك تخصيص الحلق على التفسير شعر بذلك، لأن المساحات لا تفصيل، والقول أن الحلق مستحب هو الجمهور إلا رواية ضعيفة عن الشافعي أنه استجابة محظورة، وقد أوجب عدم الاستدراك الشافعي كبره بذلك، لكن حكوت أيضاً من مذهب وأبي يوسف، وهي رواية عن أحمد، وبعض المالكية، انتهى.

وقال أيضاً في مباح آخر بحثاً: إن الحلق مستحب، كما هو مذهب الجمهور، وهو الصحيح عند الجمهور، وقال النووي في شرح الحديث: ظاهر كلام من الحلق، وهو أنه لم يقل إن الحلق مستحب إلا الشافعي، وهو رواية عن أحمد، وحكي عن أبي يوسف، انتهى.

قال النووي: إن الحلق والتقصير مستحب في الحج ولعمري في ظاهر مذهب أحمد، وبول الحنفي، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وعن أحمد أنه ليس بمستحب، وإنما هو خلاف من محظور كان محرماً عليه لا حرام، فظاهر فيه عدم الحلق كالتأخير أو الطيب وسائر المعشورات، فعلى هذه الرواية لا شيء على تركه، وبمحصل الحال مدونه.

ودعيتها أن النبي ﷺ أمر بالاحل من العبرة قبله، وهو أبو موسى، قدمت على رسول الله ﷺ فقال لي: سمعته يقول: قدس بيده لا يهلال اسمي ﷺ، قلت: أحييت، فأمرني فقلت: ما كنت وبين النساء والعروة، قال لي: أحل، متفق عليه، وعن حارث أنه لشيء ﷺ لما سمع بين النساء والبروق، قال: من كان مدرك نبي الله ﷺ فليعمل، وليجعلها سيرة، رواه

سلم، وعن سراقه أن النبي ﷺ قال: «إذا قدمتم فمى تطوَّف بالبيت وبين
النصفا والمروة فمقد حل، إلا من كان معه هدي»، ورواه أبو إسحاق
الحوزحاني، والمرواية الأولى أصح، فإن النبي ﷺ أمر به

فروى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من لم يكن معه هدي فليقص
وليحلل»، وعن جابر أن النبي ﷺ قال: «أحللوا إحرامكم بطواف بالبيت
والمروة وقصروا»، والأمر يقتضي الرجوب؛ لأنه تعالى وصفهم به بقوله
مبححان: ﴿مَحْبُحُونَ رُؤُوسَكُمْ وَمُفَصِّلَاتُ﴾^(١)، ولو لم يكن من المناسك لما وصفهم
به كاللبس وقفل العيد، ولأن النبي ﷺ ترحم على المخلفين ثلاثاً، وعلى
المقصرين مرة، ولو لم يكن من المناسك لما دخله التفضيل كالمباحات.

ولأن النبي ﷺ وأصحابه فعلوه في جميع حجهم وعمرهم، ولم يغفلوا
به، ولو لم يكن نسكاً لما داموا عليه، بل لم يفعلوه؛ لأنه لم يكن من
عادتهم، يفعلوه عادة، ولا فيه فصل فيفعلوه لفضله، وأما أمره بالحل، فإنما
معناه - والله أعلم - الحل بفعله؛ لأن ذلك كان مشهوراً عندهم، فاستغنى عن
ذكره، ولا يمنع الحل من العبادة بما كان محرماً فيها، كالسلام من الصلاة،
انتهى.

وقال العيني^(٢): قال شيخنا زين الدين في شرح الترمذي: إنه نسك
قاله النووي، وهو القول الصحيح للشافعي، وفيه شبه أرجو أصحابها؛ أنه
ركن لا يصح الحج والحجرة إلا به، والثاني: واجب، والثالث: مشعب،
والرابع: استباحة محظورة، والخامس: ركن في الحج، واجب في العمرة،
انتهى (وصحح النووي في مناسكه: أنه نسك. وأنه ركن لا يصح الحج إلا
به، ولا يجبر بلم).

(١) سورة الفتح: الآية ٢٧.

(٢) عمدة القاري (٣٣٧/٧).

٨٧٦ / ٨٨٢ - حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ سَامِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

وسط الساجي^(١) تكلام على هذا الباب في ستة أبواب، الأول: في حكمه، والثاني: في صفته، والثالث: في موضعه، والرابع: في وفده، والخامس: فيما يتعلق به من الأحكام، والسادس: في أنه هل هو نسيك أو تحلل؟ ثم قال: ولما أنه نسيك، وهو أحد دولي الشافعي، والمخيل على أنه نسيك يثبت هذا به على فعله قوله تعالى: **وَأَذِّنْ لِلْعَذَاةِ^(٢) الْآيَةِ**، فترصد دعوى المسجد على هذه الصفة فيما وعدهم به، ولم لم يكن مسكاً مقصوداً لما وعبت دخولهم به، كما لم يصف دخولهم بلسهم الثياب.

بوجه ثانٍ، أنه كذا به عن الحج أو العمرة، ولو لم يكن من انشكك لما كفى به هذه، وذلك من جهة السنة حادثة الثياب، ولو لم يكن فعلاً بناب عليه فاعنه لما دعي له، أيضاً أنه عينا أظهر تفضل الخلاف على التفسير، ولو لم يكن مسكاً له فصيحة لما كان فصل من التفسير، كما أنه ليس من نوع من الثياب أفضل من سري غير ذلك، انتهى.

٨٧٦ / ٨٨٤ - (مالك)، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **اختلف المشركون على هذا الحديث في الوقت الذي كان فيه رسول الله ﷺ ذلك**، قال ابن أبي^(٣)، قال ابن عبد البر: كونه في الحديث هو المضموم، وقال النووي: الصحيح المشهور أنه كان في حجة نوداع، وذكر المدعي عراض: لا بعد أن المشركين^(٤) قاله في الموضوعين، قال المي^(٥)، هذا هو الصواب جعلاً بين الأحاديث، وهو مختار الحفاظ في المنع^(٦) إلى قال: قال ابن عبد البر:

(١) التفسير: (٢٨/٣) - ٢٩

(٢) سورة المنع: الآية ٢٧

(٣) أضواء: (٢٩/١) - (٣٠/١)

(٤) فتح قسري: (٣١/٤٦٢)

لم يذكر أحد من رواة تابع عن أبي سعيد، أن ذلك كان يوم النجادية، وهو الضيق، ومعه، وإنما جرى ذلك يوم النجبية حين صعد عن ثبته، وهذا محفوظ مشهور من حديث أبي عمير راس بخمار وأبي سعيد وأبي هريرة وحسين بن جادة وغيرهم.

ثم أخرج ابن عبد البر حديث أبي سعيد حفظ سمعت رسول الله ﷺ يصح من أهل المدينة ثلثة حافير ثلاثا ولم يصفوه من مرة، وحديث أبي غسان يرفط حلق رجل يوم النجبية ويفسر آخرون، فقال رسول الله ﷺ: ارحم الله المتخلفين، الحديث. وحديث أبي هريرة عن مربي بن سعد بن فضل الذي أخرجه البخاري، وهو يروي أن عمر أظلم، يني قال: فذكر معناه، ونحوه في ذلك، فإن كس في رواية أبي مروة يعمر جميعا، وبه دفع في غيره من طرق، المبرج سماعه لحدث من النبي ﷺ، ولو وقع شطعا لما كان في حجة من داع، لأنه شهدنا ولم يشهد النجبية، ولم يبق من عند نبي عن أبي عبد في هذا الشأن، ولم ألق على تغيير النجبية في شيء من الطرق.

وقد قدمت في صدر الباب، أنه مخرج من مجموع الأحاديث عنه أن ذلك كان في حجة الوداع، كما يروى في صحيح البخاري. وحديث حنبل بن حذافة رواه عن أبي ثعلبة، ولم يعين المكان، وأخرجه أحمد بإسناده، وكان ممن شهد حجة الوداع، فذكر هذا الحديث، وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع.

وأما قول من عدل: أنهم، فقد ورد تعيين النجبية من حديث عامر بن عبد الله بن ميمون عن النبي ﷺ، ومن طريق أبي رافع في الأول. فلا من حديث السور من مخرجه عند من إسناده في الصحيحين، وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلمي عند أحمد، وأبو أبي شيبة، ومن حديث أم العاص بن عبد سعيد، ومن حديث قاتب بن أسود لنفسه عند أحمد وأبو أبي ثعلبة، ومن حديث أم عمارة عند البخاري.

شعران، وفي وجه بعض أصحابه: شعره واحد، والتفسير كالحلق، فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه، ويستحب أن لا يبقين عن قدر الأنملة.

ون اختصر على دونها أجزاء هذا الشافعية، وهو مرتب عند غيرهم على الحلق، وهذا كله في حق الرجال، وأما النساء فالمشروع في حقهن التفسير بالإجماع، وفيه حديث لابن عباس عند أبي داود يلفظ: ليس على النساء حلق، وإنما على النساء التفسير، ولترمذي من حديث علي بن أبي طالب أن حلق المرأة رأسها، وقال جمهور الشافعية: لو حلفت أجزأها ويكره، وقال القاضيان أبو الغنيم وحسين: لا يجوز، انتهى.

فإن الموفق^(١) يلزم التفسير أو الحلق من جميع شعره، وكذلك المرأة عرض عليه، وبه قال مالك، وعن أحمد بجزئه النقص مبتأ على النسخ في الطهارة، وكذلك قال ابن حامد، وقال الشافعي: بجزئه التفسير من ثلاث شعرات، واحتار ابن المنذر أن بجزئه ما يقع عليه اسم التفسير لتناول اللفظ به، ولذا، قوله تعالى: ﴿تَحْقِيقَ زُرُوسِكُمْ﴾، وهذا عام في جميعه، ولأنه ﷺ حلق جميع رأسه تفسيراً لمطلق الأمر به، فيجب الرجوع إليه، ولأنه نكح تعلق بالرأس، فوجب استيعابه به كالمسح، انتهى.

واستدل الشيخ في «المذلة»^(٢) لمن ذهب إلى اجتزاء حلق النقص بما في المشكاة من رواية ابن عباس، قال: قال لي معاوية: «إني قصرت من رأس رسول الله ﷺ عند السروة بمشخص، لأن ظاهر حرمه من» للتقصير، ووقع عند أحمد من طريق عطاء: أن معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله ﷺ في أيام العشرة العديدة. قال: فلو ثبت هذا فكفى في تقدير النقص والقصر ببعض الرأس، انتهى.

(١) «المطعمي» (٥/٢١٤)

(٢) «المذلة» (٩/٢٩٤).

قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُخَلِّقِينَ».

ثم قال المصنف^(١) والمرأة بقصر من شعرها مقدار لأسلة لا خلاف في ذلك، قال من المفسر: أجمع على هذه أهل العلم، وذلك لأن الخلق في كلهن منه، ثم ذكر حديثي ابن عباس وعسي المذكورين، ثم قال: وكان أحمد يقول: تقصر من كل قرن قدر الأنملة، وهو قول ابن عمر - رضي الله عنهما - والشافعي ومشافق وأبي ثور، وقال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن المرأة تقصر من ثلث رأسها؟ قال: نعم تجمع شعرها إلى مقدم رأسها، ثم تأخذ من أطراف شعرها قدر أنملة، انتهى.

قال تاجي^(٢): وأما المرأة فقد قال ابن حبيب: ليس على من حج من النساء خلاف، وقد نهى عنه كُتُبُ السَّراة في حج أو عمرة، وقال: هي سلة، وهو الذي رواه ابن حبيب، وإن تم تعرف له إسداً صحيحاً إلا أنه من قول العلماء، وهو الصحيح، لأنه مثله؛ لأنه حلاق غير معتاد، كحلاق الرجل نحيته وشاربه، انتهى.

(قَالُوا) أي الصحابة، قال الحافظ^(٣): ثم أوقف في شيء من الطرق على الذي يروى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد (والمقصرين يا رسول الله) قال الحافظ: أنوا معطوفة على شيء محذوف تقديره: قال: والمقصرين، أو قل: وأرحم المقصرين، وهو يسمى العطف التلقيني، زاد العيني كما هي قوله تعالى: ﴿إِنِّي سَأَلَكَ لِتَأْتِرَ بِمَا قَالَ قَوْمٌ لِّرَبِّي﴾^(٤)، وتعقبه الفاري بأنه ليس من باب التلقين.

(قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُخَلِّقِينَ) تنبهاً على أن يتركب على المخلفين

(١) والمنهي (٣١٠/٥).

(٢) المنهي (٢٩/٣).

(٣) فتح الباري (٤٦٢/٣).

(٤) سورة النمره الآية ١٢٢.

قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَوْاسِقَتُهُمْ».

أخرجه البخاري في ١٠٢٥ - كتاب الحج، ١٢٧ - ابن الحبان والبيهقي عند الإجمال.

مسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٥٥ - ابن عسقلان الحلق على التفسير، حديث ٣١٧.

أولاً نحمد الالتفات إلى المفسرين، بل دعا لهم قصيداً، ذكر: الدعاء لهم خاصة لإظهار فضيلة التخليق (قالوا): والمقصرون ما رسول الله) أكدوا الاستدعاء وحسنة للمفسرين، قال القاري^(١): من هو قول المخلقين أو المفسرين أو قولهم، جمعهم؟ أوجه الآلات ثلاث، أظهرها بعض الكل من التوعين (قال: والمقصرون: قال الحافظ في قوله يُخَفِّضُ: «والمقصرون» إعطاء المعطوف حكمه المعطوف عليه، انتهى).

والحاشيت أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك مثل سابق الموطأ، قال الحافظ^(٢): كذا في معظم الروايات، عن مالك إعادة الدعاء للمخلقين مرتين، وعطف المفسرين عليهم في المرة الثالثة، وانعقد يحيى بن بكير دون ردة «الموصوف» بإعادة ذلك ثلاث مرات، تبه عليه بن عبد البر في «الفضي»، وأغمله في «المعبد»، بن قال: فيه: إنهم لم يختلفوا في ذلك، وقد رجعت أصل مسامي من «موصف» يحيى بن بكير فوجدته، كما قال في «التفصي»، انتهى.

فلذلك: نسخ التفسير أيضاً، مخالفة في ذلك: والاشارة التي بأيدينا منها المطبوعة مكتبة القديسي سنة ١٣٥٠هـ مكتبة فيها بعد ذكر الأثر، وفي هامشه رواية عن النسخة المصرية، وبها هكذا: رواه يحيى عن مالك لم يذكر

(١) نظراً لمرده المطابع (١٣٤٩/٥).

(٢) الحج البخاري (١٤١٢/٣).

المحلقين إلا مرتين، وثانعه على ذلك تنعني وابن القاسم وابن وهب، ورواه ابن بكير في الموطأ عن مالك، فقال ذلك ثلاث مرات، انتهى.

قلت، ومثل رواية ابن بكير أخرجه محمد في موضعه^(١)، فذكر الدعاء للمحلقين ثلاث مرات وللمفسرين بعد ذلك، وعثنى البخاري برواية الثبوت: حدثني نافع: رحمه الله المحلقين مرة أو مرتين، قال: وقال عبد الله: حدثني نافع قال في الرابعة: والمفسرين.

قال الحافظ^(٢) والملك فيه من الحديث وإلا فأكرهه، ووافق ما رواه مالك، ثم قال بعد ما ذكر وصل هذا التحليل وساب كونها في أربعة إن قوله «والمفسرين» معطوف على مقدر، تقديره: رحمه الله المحلقين، وبه قال ذلك بعد أن دعا للمحلقين ثلاث مرات صريحا، فيكون دعاءه للمحلقين في الرابعة وقد روى أبو حنيفة في مستدرجه من طريق الشريفي عن عبيد الله بن عطاء قال في الثالثة: «والمفسرين»، والجعل بينهما واضح، بأن من ذكر في الرابعة، فعلى ما نرحمده ومن قال في الثالثة، أراد أن قوله: «والمفسرين» معطوف على الدعوة الثالثة، أو أراد بالثالثة الثالثة، وكان خطأ لا يرجح بعد ثلاث كما ثبت، ولو لم يدرج بهم بعد ثلاث مسألة ما سألوه في ذلك.

وأخرج أحمد من طريق أبي يوسف عن نافع بن عطاء: «لهم أغفر للمحلقين»، قالوا: وللمفسرين، حتى قالوا ثلاثا أو أربعاً، ثم قال: «والمفسرين» برواية من جازم مقدمة على رواية من سئلها، انتهى.

وأخرج البخاري برواية أبي هريرة مرفوعاً: «لهم أغفر للمحلقين»، قالوا: وللمفسرين، قال: «لهم أغفر للمحلقين»، قالوا: وللمفسرين، قالت

(١) بشر الموطأ مع أبيه في المسجد (٢٥٤/٦)

(٢) فتح الباري (٥٦٤/٢١)

للأولاد، قال: والمفسر، قال: الحافظ: قوله: قال: لا، أي قوله: اللهم احسن للمحدثين، وهذه الرواية واحدة، لأن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي قال: اللهم احسن للمحدثين.

هذا وقد عرفت أن دعاءه ثلاثون مرة، ثم انما جعل عدة الحذيفة وحجة التوابع، قال الحافظ: وهو الحسن لفظاً، الروايات بذلك هي الموصوفين، كما قدمناه، إلا أن هذا هو الموصوفين محض، لا شيء من الحذيفة كذا حسب توقف من توقف عن الصحابة عن دينه، هذا نصيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وصالح دينه، حتى أن يرجع من انعام لفظه، وخاصة مشهورة.

هذا، عرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم توفراً، وتارة، أو سادة أن يحل هو كذا فليهدى، ثم لا ينعوه، تحلف بعضهم وقف بعضهم، وكان من ماله إلى الحلو، السخ إلى سائر الأمان من اقتصر على التفسير، وقد وقع التصريح بهذا السخ إلى حد ما، من غلبت عند ابن ماجة وغيره، فيه أنهم قالوا: يا رسول الله ما إلى الحذيفة طاعة بهم بالرحمة، قال: لا، فليهدى له شكوا.

قلت: وهذا هو الخبر بصيغة أولاً، ثم لما رآه في السخ إلى سائرهم، على الحسن لفظه، في المحل، رأى أن يكون على من سجد الحذيفة حلق يوم الجمعة الشن، وأما قوله: إلا غلبت رأيه فتأذ، شني، فظهره أنهم حلقوا عليه سرها.

وأما السخ، في تكبير الدعاء للمحدثين في حجة التوابع، فقال ابن الأثير: من العامة، أكتف من حج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلما أمرهم أن يحلقوا، أخرج إلى العمرة، ثم حلقوا منها سائر عليهم، كما أنهم يكن لهم من الجماعة، كان التفسير في انفسهم أكتف من الحلو، وذلك أكثرهم، فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلق، كونه أمر من أمثال الأمر، انتهى.

فإن احاطوا^(١) بوجوب ذلك صر، وإن لم يجمع عليه غير واحد لأن البيع
والمبايع، في حقه إذا قصد من المبيعة، ويحظر من الحج، إذا كان ما بين
الماضين منقروا، وإذا كان في ذلك، عنهم كذلك، فالأولى ما قاله الحنفى
وغيره أن عدم الحج، هو كعدم الحج، فوجب البيع بالناس، وإذا لم يحظر
عليه فليقل، ويحب أن يصر به من المبيع، ومن أن لا يصر به، فإذ كان كرهوا
الحلل، وعصروا على التعبد، انتهى.

والأوجه عندى ما قلناه من الآية، ومن يذهب إلى ذلك المستحب وإن كان
المستحب من جهة التفسير، لكن عدمه فهو، يوجبهم في الإحلال، من أصر
في ذلك، النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: لا تطأوا إلى منى، وذكر أحد يمشى، فكانه المعنى
من حلقهم من الإحلال، ثم قالهم في الحنيفة، وإن حركوا الحلق من العطاش
ويجوز عدم ذلك ثم قالوا: وفيه ما يجرى عنه كلام الحنفى في السعالم^(٢)،
وعطف بعد ذلك الحنفى، كذا أنه من أصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
هشى، فيما أصر من الحلق مع هبى أو حلق، وحدها من ذلك في المصنف،
وأحبوا أن يأتوا بهم في المنام على إصره، حتى يكملوا الحج، وكان طاعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيما لم يكن لهم، من الإحلال، فإن أصر من
المصنف الحلق من الحلق، مما رواه ابن المصنف، فقد رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
هم، ثم رجع في ذلك، وصر عليهم من حلق، وإصر إلى الطاعة، وقصر بعض
نحوه، جاء عنه، ثم جعلهم في الدعوى، وقصرهم في الحلق، انتهى.

وقد قلنا من الذي قلناه من الأثر، نعم ما حكى المصنف من العطاش
محب من ما في شرح مسلم للبخاري^(٣)، إذ قلنا: وجه قصره أن لا يأتى على

(١) صحيح البخاري (٨٧٦)

(٢) (٨٧٦، ٨٧٧)

(٣) (٨٧٦، ٨٧٧)

١٨٥/٨٧٧ - وحققني عن مالك - عن عبد الرحمن بن

الأسود - عن أبيه - أنه كان يدخل مكة ثلاثاً - سنة ومرة -

انقصم له أبغ في العبادة، وأدلى على صدق اتية في تتذلل له تعالى، ولأن
انقصم سيق على نفسه الشعر الذي هو رينة، والحاج مأثور بترك الزينة، بل
عم أشعت أغبر، انتهى. ونعنه القاري والزيقاني وغيرهما، قال القاري^(١):
أما قول النووي لغريب، وكذا استحسان ابن حجر منه عجيب، فإن الحاج ليس
مأثوراً بترك الزينة بعد مراح الحج والعمرة

قال الزرقاني^(٢): لأن الحلق إنما يقع بعد النضاء ومن الأمر بالتقصير،
فإنه محل له كسني، ولا النساء في الحج، انتهى. وفي الهداية: الحلق
أفضل؛ لقوله ﷺ طاهر بالترحم عليهم، ولأن الحلق أكمل في قضاء التمتع،
وهو المقصود، وفي التفسير بعض التفسير، فأنسبه الاعتسال مع الوضوء،
انتهى.

قلت: وفي قوله: هو المصمود، إشارة إلى فونه تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا
فَتَنَّهُمْ﴾ الآية^(٣)

١٨٥/٨٧٧ - مالك - عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، القاسم بن
محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه كان يدخل مكة ليلاً وهو
معبساً وبعد كان أشاعاً لفعله ﷺ في عمرة الجعرة، قال النووي^(٤): يستحب
دخول مكة نهاراً لا ليلاً، وهو أصبح الوجهين لأصحابنا، وبه قال ابن عمر
وعطاء والنعمي وإسحاق بن راهوية وابن المنذر، والثاني: هما سواء لأفضلية

(١) انظر: حريفة المتابع (٥/٣٦٠).

(٢) شرح البرقاني، (١/٣٤٤).

(٣) سورة الحج: الآية ٢٩.

(٤) شرح صحيح مسلم النووي (٨/٢٢٧).

لأحدهما على الآخر، وهو قول الشافعي في الطيب والماوردي وابن الصائغ والعمري من أصحابه، وبه قال طائفة من الثوري، وقالت عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز: يستحب دخولها ليلاً، وهو أفضل من النهار،
شهر:

ويُثبت البخاري في «صحيحه»: «باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً»، وأورد فيه حديث ابن عمر عن طريق عميد الله عن نافع في الحديث الذي طوى حتى يصبح، قال الحافظ^(١): وهو ظاهر في المدخول نهاراً، وقد أخرجه مسلم من طريق أبيه عن نافع باغطاً فكان لا يقدم مكة إلا ذات باني طوى حتى يصبح ويهليل، ثم باحلي مكة نهاره وأما الدخول ليلاً فلم ينع منه شيء إلا في عمرة الجعرانة، كما رواه أصحاب السنن الثلاثة.

وبرحم عليه الشافعي «دخول مكة ليلاً»، وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم الذخعي: «خبرنا سفيان أن يدخلوا مكة نهاراً، ويخرجوا منه ليلاً، وأخرج عن عطاء: إن شئتم فادخلوا ليلاً، إنكم لستم كرسول الله ﷺ، إنه كان إماماً وأحب أن يدخلها نهاراً ليراه الناس، وقصة هذا أن من كان إماماً يقتدى به لمحت له أن يدخلها نهاراً، انتهى».

قال القسطلاني^(٢): الأكثر على أنه بالنهار، أفضل، وروى بعضهم بين الإمام وغيره، لما روى سعيد بن منصور عن عطاء: إن شئتم فادخلوا ليلاً، الحديث وقال الموفق: لا بأس أن يدخلها ليلاً أو نهاراً، لأنه يخلو دخلها ليلاً ونهاراً، وإماما الشافعي، قال المعرف: ندب دخول مكة نهاراً، وفي «الذيل»^(٣)

(١) فتح الباري (٣/٢٦٦)

(٢) إرشاد الساري (٩٤/٤١)

(٣) نيل السعيرة (٩١/١٢٠)

مبدؤك بأبييت، وفيه اقتضا، والسرقة، ويؤخر الحلال حتى تضيق.

عن السائب: لا بأس بعمومها ليلاً ونهاراً، ولكن دحوه بهراً أفضل، وفي الغاري صحيحان: يستحب أن يدخلها نهاراً.

البدؤك بالبيت (أو بمعنى أي الصفا والمروة) أضيق عليه الطواف لغتياً أو داعشاً اللغة (ويؤخر الحلال) بالكسر، أي حفر الرأس (حتى يصح) غاية للتأخير، ولا يخرج عنه في تأخير إذا شغله عنه مانع. وأظنه ثم يجد في الليل من حلقه، قال أبو عمر.

قال شعوب^(١) ويجوز التأخير الحلق والتقصير إلى آخر أيام الحرم، فإن أخر من ذلك، فقبه روايان. إحداهما: لا دم عليه، وعن أحمد: عليه دم تأخيره. انتهى. وقال أيضاً في المصنوع^(٢): إذا مر من أفعال العمرة قصر أو حلق، ولا يستحب تأخير التحلل. قال أبو داود: سمعت أحمد، مثل عمر دخل مكة معتمراً، فلم يقصر حتى كان يوم الثروبة، قال: هذا ثم دخل بعد، فحضر، ثم جلى بالحج، وليس عليه شيء، وليس ما صحح، انتهى.

والواجب^(٣). وصف ذلك بالتأخير: لأن القصة تعجبه وأصله بالفراق من النبي، لما فيه من تعجيل سلامة النسك مما عسى أن يدخل عليه من نفس طمأ أو غيره، وحار التأخير لما يتعلق بالوقت من تعذر الحلال في الأهل، وقد روي عن مالك، فمن طاف ومعه نعمته من الخيل، فلا بأس أن يؤخر الحلال إلى نصح، قال: وتعجل ذاك أفضل، انتهى.

وقال الغاري في المصنوع^(٤): يختص حلق المعتمر بالمكان عند

(١) المعنى: (٣٠٦/٥)

(٢) المعنى: (٣١٠/٥)

(٣) المعنى: (٣١/٣)

(٤) (٣٢/٣)

قال: وَلَكِنَّهُ لَا يَمُودُ إِلَى الثَّيْتِ، فَيُضَوِّفُ بِهِ حَتَّى يَحُلَّ رَأْسَهُ.

أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف وروى، وأبو الزمان في حلق المعتصم، فلا يَمُودُ ولا جَماع، انتهى. وقال أيضاً: إِنْ كَانَ قَفَارُكَ مِنَ النَّمِي مُسْتَعْمَلاً لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ، أَوْ مَرَدّاً بِعِمْرَةٍ، عَلَيْهِ أَنْ يَحْلُقَ وَيَحُلَّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حِرَامِهِ، بَلْ نَهَ اخْتِبَارُ فِي بَقَائِهِ، انتهى.

أقال (عبد الرحمن): (ولكنه) أي أياه القاسم (لا يعود إلى البيت) بعد الشروع من طواف العمرة (فيصوف به) مرة أخرى تطوفاً (حتى يحلق رأسه) قال الباقون: يريد أنه كان لا يطوف بالست حتى يتحلل من عمرته بالحلاق؛ لأن من سنة المسلم أن لا يطوف بالست متديلاً حتى يتحلل عمرته، ويتحلل منها بالحلاق، وقد قال مالك، مِمَّنْ طَافَ وَمَعِيَ نَعْمَرُهُ لَيْلًا، فَأَخَّرَ لِحْلَاقَ حَتَّى يَسُحَّ، لَا يَحُلُّ بِصَوَافِهِ، وَلَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ، وَلَا يَقْرِبُهُ حَتَّى يَحْلُقَ، قَالَ أَصْبَحَ فِي «النَّسَبِ» وَالْمَوَازِينِ: فَإِذَا فَعَلَ فَلَا نَسَبَ عَلَيْهِ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ حَتَّى يَحْلُقَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَاسَحَ، انتهى.

وقال محمد في «موطئه»^(١) بعد أثر الباب: لَا يَحْبِسُنَا لَهُ أَنْ يَمُودَ فِي الطَّوَافِ حَتَّى يَحْلُقَ أَوْ يَغْتَبِرَ كَمَا فَعَلَ الْقَاسِمُ، انتهى.

وفي «التمليح للمسجد»^(٢): أَي لَا يَمُودُ وَلَا يَسْتَحِبُّ عِنْدَنَا، وَذَلِكَ لِطَبْعِ الشَّارِئِ بَيْنَ صَوَافِ الْعِمْرَةِ وَلِحْلُقِ مَنْ غَيْرِ فَعَلٍ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَيْضاً جَائِزاً، انتهى.

وذكر الشيخ في «المسوى»^(٣) بعد أثر الباب: عَلَيْهِ أَهْلُ الْعَمَلِ أَنْ يَسْتَحِبَّ ذَلِكَ، وَتَرْجُمُ الْخُزَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٤) بَاباً مِنْ قَبْلِ خَرْبِ الْكَعْبَةِ وَلَمْ

(١) (ص ١٥٩) باب دخول مكة وما يستحب من الفحص من الدخول.

(٢) (٢/٢٧٢).

(٣) (المسوى، ١/٩٧١).

قال: **أَوْضَعْتُ حَجِّي لِمَسْحَدِ بَنِي إِسْرَافِيلَ** وَلَا أَتَى الْبَيْتَ
 قَالَ وَاتَّخَذْتُ الْبَيْتَ حُدُودَ الشُّعْبَةِ وَأَتَى بَيْنَ الشُّعْبَةِ وَمَا بَيْنَ
 ذَاتِ

يَعْلَفُ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى سَرَفَةِ. وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمْ تَنْتَ بِبَيْتِهِ
 مَكَهَ. فَهَذَا. وَاسْمُ بَنِي إِسْرَافِيلَ الْقَوْمُ الَّذِينَ بَعْدَ طُوفِهِ عَادَ حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ.

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **وَمِنْ طَائِفَةِ بَنِي إِسْرَافِيلَ** وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَاجَّ
 مَعَ مَنْ أَتَاهُ مِنْ قَوْمِ عَرَفَةَ، فَتَعْلَفُ بِبَيْتِهِ إِلَى الْغُرَاهِ نَظِيرًا حَسْبَهُ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ
 لَهُ وَاحِدٌ، وَكَانَ بِسَبَبِ التَّخْلِيفِ عَلَى قَائِدِهِ، وَسَمِعُو ذَلِكَ جَرَمَ أَعْيُنِي
 وَالْإِسْطِلَاسِي

الْقَارِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ (أَوْضَعْتُ حَجِّي) أَيْ: أَوْضَعْتُ حَجِّي فِي أَمَامِ الْبَيْتِ (فَأَوْتَرْتُ
 بِهِ) أَيْ: حَمَلْتُ بِهِ (وَلَا يَتَرَبَّعُ ابْنُ) كَمَا يُوَحِيهِ أَنْ تَعْمُرَةَ الْوُاقِفِينَ.

(قَارِ مَالِكٌ) فِي حَيْثُ قَوْلِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: **فَمَقَعُهُمْ فَتَشْهَدُ لَهُ** الْبَيْتُ حَلَّاقٌ
 السَّيْرِ أَيْ: حَسْبُ بَعْدَ عَشَرَةٍ وَمِنْ حَيْثُ ابْتِهَاجُ: **حَلَّاقٌ** تَوَلَّى تَوَلَّى الشَّيْءَ عَظِيمٌ
 إِسْلَامٌ بَعْدَ أَيْضًا أَوْ: بِشَيْءٍ تَبَعُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ أَوْ أَطْعَمَ: **وَالْإِنْخِسَارُ** مَاسِطٌ
 وَالْأَنْشَاءُ وَنَحْوُ ذَلِكَ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **أَحْسَنُ أَعْلَى اللُّغَةِ** مِنْ كُنْتُ، عَجَلًا، مِنْ الْوَسْجِ، وَفِي
 هَذَا بَرَاءَةٌ، وَكَلَامُ الْإِسْلَامِ ذَلِكَ مَا يَخْتَصُّ بِبَنِي إِسْرَافِيلَ، وَتَوَلَّى مَسَاقًا، بِطَوْلِ الْبَيْتِ
 فِيهِمْ مِنْ أَعْلَى الْأَعْلَى، ذَلِكَ عَلَى أَكْثَرِ السَّخَرِ، وَنَحْوِ بَعْضِهِمَا هَهُنَا أَيْضًا
 إِعْدَادُ الْبَيْتِ، وَقَالَ مَالِكٌ الْعَمِيَّةُ مَسَاقًا عَلَى رَجُلٍ - أَعْرَفَ وَتَقَرَّرَ - وَكَانَ قَوْلُهُ
 بِمَعْنَى: **فَقَعُهُمْ فَتَشْهَدُ لَهُ**، وَرَبُّهُ مِنْ أَمْرِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنْ
 الْبَيْتُ حَلَّاقٌ السَّيْرِ وَلَيْسَ الْبَيْتُ، وَمَا يَضَعُ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْأَوَّلِ: إِيَّاهُ

(١) (فتح القروى) (١١٠/٢)

(٢) (فتح القروى) (١١٠/٢) (حلال السمر)

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من راحل نسي الحلقاء يعني في الحج، حلقاً له أو خصية في أن يحلق بمكة؟ قال: لا ذلك واسع، وإن حلق في غيره أحب إلي.

حلق البراءة وقيل الأظفار والعمامة، ولأن الحلق في بقعة الحج، يقال: امرأتك فقه إذا كرمه، حيث أرادته انتهى.

وقال ابن القيم في قوله تعالى: **فَالْيَوْمَ نَبْذُلُهُمْ بَلْغًا** أي يبعثوا بهم فبعثهم من الحقل الجوهري، وقال الزبيدي: هو الأحد من الثارب، وتضم الأظفار، أو سمك الأظفار، والخروج من الأحكام، انتهى.

وقال الزبيدي في تفسيره: قال المرحاج: إن أقل اللغة لا يعرفون البذل، إما من البذير، وإما البذر، أصل البذل في كلام العرب كما كانونة يلحق الإنسان، فبذلت ثوبه بقصته، والبزاز فيها قصص الثياب، والأظفار وبذلت الإبهام وحلق العانة، والبزاز من البزاز، وإزالة الشفت، وقال القسطلي: قال في مصوره: سألت أعراباً فصبوا ما يعني قوله: **فَالْيَوْمَ نَبْذُلُهُمْ بَلْغًا** قال: ما أنقص القرآن، بل نحن نقول لهم من: ما أنقصناه، وما أنقصناه، أي قال: لنفعل: وهذا أولى من قول المرحاج، لأن البذل قول المصيب لا المدي، انتهى.

وقال المرحاج: أصل البذل: وضع الظفر ويذكر ذلك، مما شاك أن يراد عن البذل: انتهى. وأخرج الشيخ علي في البذل الآثار المختلفة في تفسير ذلك.

قال يحيى: وسئل: ساء المحججون (مالك) الأقدام (عن) حاتم وأهل بني الحلفاء (يحيى) ليس في السج البهاسة يحيى، فقه مراد في الحج، هل له رخصة في أن يحلق بمكة؟ قال: مالك: أفك واسع، أي سائر (والحلق سني أحب إلي)، قال:

١٨٧٧ - تاريخ الحج - ١٨٧٧

١٨٧٨ - تفسير الجوهري - ١٨٧٨

١٨٧٩ - حاشية ابن القيم - ١٨٧٩

ثاني^(١): موضع الحلاق في الحج منى، وفي العدة مكة، وبعد بتعمق يودين الموصفين على أنه المذبح على الاستصحاب، وقد زال مالك في الذي يذكر الحلاق بسننه على اصطوائه ملائمة لا بطوفه، فيرجع إلى منى، فيحلق، ثم يفيض، قال: فإن لم يفيض وحلق بسكة أخرى عنه، وقد روى ابن قنم يفيض حلق في الحل أيام منى لا أرى عليه شيئاً إذا حلق في أيام منى، انتهى.

وقال الدردير: إن وُجِدَ قبل الحلق قدم كذا من الحلق، ولو سهواً لم يند، وكذا الأخير، حتى خرجت أيام الثرمي ولو مقبلاً بمنى، فإنما هو^(٢) قوله: وكذا الأخير، هذا خلافاً من نبيه العمدة، وضحاها الحلاق يوم الفجر من أحد إلى أفضل، وإن حلق بسكة أيام المذبح، فإنما هو الحلق في أيام منى فلا شيء عليه، انتهى.

فصل في أنهم اختلفوا في تشييد الحلاق بالمكان والمكان، وقال الجوزي^(٣): يجوز تأخير الحلق والتقصير إلى آخر أيام النحر، فإن أخره عن ذلك، فإنه يتركه، إحداهما لا دم عليه، وبه قال عطاء وأبو يوسف وأبو ثور، ويشبهه مذهب الشافعي لأنه تعالى: يَنْزِلُ فِيهِ بِذَوَاهٍ وَأُولَا تَحَاتُّوا^(٤) وَذَكَرَ^(٥) الْأَنْفَاءَ، ولم يسن أحد من أئمة الأئمة، وعن أحمد عليه دم بأخيه وهو مذهب أبي حنيفة لأنه سكت أخوه عن سحله، ومن ترك نسكاً عليه دم، ولا فرق في التأخير بين التخليل والكثير والعامة والساهي، انتهى.

وفي البرزخ^(٦) التبرع^(٧) الحلق والتقصير كذلك، في تركه ما دم، ولا يؤزم ذلك أخيراً عن أيام منى، انتهى.

(١) الغني: ٢/٢٤١.

(٢) احكامه الموقوفة: ١/١٤١.

(٣) الغني: ٢/٣٠٦.

(٤) سورة لقمان: الآية ١٩٦.

(٥) (٢/٢٤١).

قال مالك: الأمر الثاني لا اختلاف فيه عندنا، أن أحد لا يحلق رأسه، ولا يأخذ من شعره، حتى يحجر هاتين، إذا كان معه.

وقال كوفي في مسكا: إن في الحلق والتقصير قولين لمخالفين، وغيره من العلماء، أحدهما: أنه سباحة مضمرة، والثاني: وهو الصحيح أنه سلك، وهو مكن لا يفتح السج إلا به، ولا يحجر بدم ولا غيره، ولا يمشي بدمه، ولا يمشي بدمه، ولا يمشي بدمه، ولا يمشي بدمه، لكن دم حيا، لكن أفضل لو أنه أن يكون غيب التحريم، ولا يعترض بمكان، لكن الأصل أن يكون بدمي، ولو فعله في بلد آخر، بما غير رصده، وإذا في غيره جاز، لكن لا يزال حكم الإحرام حاربا عليه حتى يحصر، انتهى.

ومن الشرح لسبب: يختص حلق الحاج بالزمن والمكان عند أبي حنيفة، ولا يختص بواحد منهما عند أبي يوسف، على ما في «الهداية» ونشرح الوجه: وعندهما، وذكر الكرماني والدرودي عن أبي يوسف أن الحلق يختص بالزمان دون المكان، وعند محمد يهتف بالمكان، وعند أبي حنيفة بالزمان لا المكان، فالزمان يوم الحرة الثلاثة والليلها، والمكان الحرم، ويستعصر في الترتيب للتقصير بالدم لا بالحلق، ولو حلق أو قصر في غير ما ترتب به نية الدم، ولكن يحصل به التحلل في أي مكان وزمان أي به بعد وغرب، وقد أتى إمامنا بتعليل، انتهى.

(قال مالك: الأمر الثاني لا اختلاف فيه عندنا، أنه إذا كان معه أحد لا يحلق رأسه، ولا يأخذ من شعره، من الإط، والنبوت، والمائة وغيرها، حتى يحجر هاتين، أي كن معهما، وقد تقدم قريبا أن ذلك غير سلة، حد عتقت فلا شيء عليه في المشهور من مذهب مالك، وهو ثالث عند أبي حنيفة في حق الممعة، وإنما اندون ولتستقيم الترتيب بين التذيق والتحلق واجب عنده يجب الدم بركه، وأنت عير بأن قول مالك في «الموعظة» يؤيد الثاني، ولما قال ابن الماجشون في «حرم»

«ولا يحل من شيء حرم الله عليه حتى يحل سبيل يوم النحر» وذلك
 لأنك لو فعلت يوم النحر، لم يحل سبيلك حتى تبلغ المذبح فحله.

(٦١) باب التخصيص

١٨٦ - ١٨٧ - حدثني حسن بن صالح عن مالك بن أنس عن
 ابن أبي عمير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

(ولا يحل) يمنع العبادة المنتهية بغير الحاء، انتهى من شيء حرم عليه
 «(أجزاء من) من إحرمت» بمعنى يوم النحر، دليل ذلك أن الله يبارك
 ويعطي قال: «ولا تحلفن الله» أي لا تحلفن الله على شيء من الأيمان
 محتمة، وقد قال عز اسمه في جزاء الصيد: «فَمَا تَعْلَمُ أَنْ تَتْلِيَ الْقُرْآنَ»^(١)، ومما
 منحوا منها، فإنه لو مات بها، لهدى قتل أن يمنع لها جزءاً من جزاء الصيد.

(٦١) التخصيص

قد عرفت في هذا الباب السابق أن الحلق والتقصير كان في التحليل،
 ولا فرق بينهما إلا أن الحلق أفعال، والتقصير مصنف بهذه الترجمة بيان
 الشعور المتفرقة من نفس الثمار وأطراف النحية، وبيان الأحكام المتفرقة من
 باب الحلق كالنسيان وغيره، وعليه ينطبق التخصيص عليها على اختلاف المقاص
 من الترجسية، ولما كان أكثر الأثر الواردة في هذا الباب من لفظ التخصيص.

١٨٨ - ١٨٩ - (مالك) عن صالح بن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -
 عن ابن أبي عمير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 يحلته ولا يفعله (ولا من لحية) أي من أطرافها، نفساً من الشعور (أعني حج)

(١) سورة الطور الآية ١٩٦.

(٢) سورة النجم الآية ٤٥.

قَالَ مَالِكٌ: نَحْسُ ذَلِكَ عَلَى الثَّانِي

١٨٧٩/١٨٨٠ وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنِ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

عَبْدِ اللَّهِ إِذَا حَلَّ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَحَدٍ مِنَ الْحَبَشَةِ وَشَدَّ

حُلَّتَاهُ تَوَقَّعَ مَا يَخُذُ مِنْ ذَلِكَ فِي حَجٍّ عَنِ الْحَبَشَةِ، وَإِنَّا اسْتَجِرْنَا لِلْعَبْدِ أَنْ لَا يَحْلُلَ إِذَا كَانَ يَتَوَقَّعُ الْحَجَّ، يَتَوَقَّعُ شَعْرَهُ لِلْحَبَشَةِ، فِي الْحَجِّ، وَشَدَّ لِعَبْدِ النَّبِيِّ الْمَطْلُوبِ فِي الْحَجِّ، فَذَلِكَ الثَّانِي مِنْهُ. وَالْحَاجُّ اسْمُ مَنْ تَقَطَّلَ بِلَدِّهِ قَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : لَا يَدْخُلُ الْحَجَّ مَنْ كَانَ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ وَشَدَّ حُلَّتَاهُ وَشَدَّ حُلَّتَاهُ (قَالَ مَالِكٌ: وَنَحْسُ ذَلِكَ عَلَى الثَّانِي)

قَالَ الثَّانِي: "يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ عَلَى الثَّانِي الْحَجُّ عَلَى مَنْ شَدَّ حُلَّتَاهُ فِي الْحَجِّ، وَنَحْسُ أَنْ يَدْخُلَ مَنْ شَدَّ حُلَّتَاهُ عَلَى وَجْهِ الْحَبَشَةِ وَالْإِسْحَاقُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْا مَا يَخُذُ مِنْ ذَلِكَ، وَنَحْسُ مَا مِنْ عَمَلٍ الْمَعْرُوفِ وَالْقَدِيمِ الْأَمْرُ مِنْ الْأَحَدِ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ الْإِحْرَامِ عَمَلٌ قَدِيمٌ، وَنَحْسُ

قُلْتُ: وَالْفَقِيرُ عَمَلُهُ الْأَوَّلُ، فَرَدَّ عَلَيَّ فِي أَمْرِ الْحَبَشَةِ بَحْثُ أَمْرٍ مَعْلُومٍ مَا يَرَوِي فِي الْمَجْمُوعَةِ عَنْ ذَلِكَ مِنْ بَوَلَّهِ، أَمَّا شَعْرُ رَأْسِهِ، فَأَحَدُ الْبَيِّنَاتِ أَنْ يَنْقُصَ، وَيَتَوَقَّعُ تَلَفُفَهُ، وَنَحْسُ مَا يَرَوِي عَنْ الْقَدِيمِ مِنَ الْحَبَشَةِ أَنْ تَلَفُفَهُ، شَعْرُ الرَّأْسِ تَلَفُفُهُ أَمْرٌ الْأَحَدُ

١٨٧٩/١٨٨٠ (مَالِكٌ: عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (كَانَ إِذَا حَلَّ) رَأْسَهُ (فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ) وَتَقَطَّلَ مِنَ الْإِحْرَامِ (أَخَذَ) مِنَ الْحَبَشَةِ (وَشَارِبَهُ) أَوْ يَنْقُصُ مِنَ أَطْرَافِهِمْ أَيْضًا لِقَوْلِهِمَا إِنَّهُ (أَخَذَ) مِنْهُ مِنْ رَأْسِهِ (كَمَا تَقَدَّمَ) لِأَنَّهُ مِنْ لَحْمٍ يَحْلُلُ - قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: "أَوْ أَوْ حَذَرًا" كَمَا يَنْقُصُ مِنْهُ عَلَى لَحْمِهِ، وَيَخُذُ مِنْ طَرَفَيْهِ بِمَا يَخُذُ مِنْ قِصْفَتِهِ، فَإِذَا تَرَجَّعَ، كَمَا قَالَ عُمَرُ: لَسَ عَلَى أَحَدٍ الْأَخَذَ مِنَ لَحْيَتِهِ وَشَارِبَتِهِ، وَبِهَا نَحْسُكَ فِي الرَّأْسِ، نَهَى.

وقال الساجي: "يريد الله تعالى بخلق سبعة مع منور رأسه، ولد استحب ذلك سالكاً إلى الأخذ بسبعة، وهو وجوه ٦، غير مختلفه من الحاصل، بالاستقصاء لهذا مثلاً كحجر ومن المرأة قدس من استضاء به، انتهى.

قال السريفي^{١٢٢} : «نحوه ليس حلق أو نقص منظم انحصاراً، والأخذ من
خارجه لأجل النبي يؤيد دعواه، وقال ابن الحنبل : «دعوى الله على ما حلق
وأبسه وألم أنظاره، وكان ابن عباس - رضي الله عنهما - يأخذ من خارجه
وخطاره، وكان عاصم - رضي الله عنه - يقول : «أخذ من حبة شيطان انتهى»
وهي «اللبان»^{١٢٣} . ويذهب بعد الحق أحد الثارث ونقص النظر، وقال
الإمام : «نحوه إذا حلق وأبسه أو نقصه أو كثره أو أدره، ولا يأخذ من
حبه شيئاً لأنه منه، ولو حبه لا يجب حبه شيء» .

قال الغزالي^١، وجه أنه ورد في نسخة «صلاح أخيه» ما يورد على النسخة
وإن يكون أحدهما مثلاً، بل ما فيها مثله، نعم، الظاهر أنه لا يسحب شيء من ذلك
إلى الآخر، أو التخصيص في هذا المقام، أنه لا يتصور، وإن كان التحليل مقصوداً
للإدراك شخصاً الذي ثبت بعد فراغ الأخراج، ففي نسخة^٢ ليس على التعديل إذا
كان لا يحد من أخيه، بل على أن ذلك نفس غيره، لأن الواجب خلق البراءة
بالنفس، ولأن خلق الشخص من ذات الحقيقة، ولأن ذلك نفس الصباري، انتهى.
فما ظهر أن من أنكر ذلك من الحقيقة أنكر سوره من ذات التعلق، أو خلق
الشخص، إلا عما كان من ذات جهة الذات، وهو برآء.

$$(\Gamma^{\pm}, \Gamma^{\pm}) = \pm \frac{1}{2} \quad (15)$$
$$i^{\mu} = \gamma^{\mu} \gamma^5 = -\gamma^5 \gamma^{\mu} \quad (7)$$
$$U^{(0)} = 0, \quad U^{(1)} = \rho_0 \quad (20)$$
$$.557 \mu^2 \text{ (cm}^2\text{)} = .557 \text{ (cm}^2\text{)} \quad (4)$$
[illegible]

١٨٨١/٨٨٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرُّحَافِيِّ، أَنَّ رَجُلًا أَمَى الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ، وَأَفَضْتُ مَعِيَ بِأَهْلِي، ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى شَعْبٍ.....

وَالَّذِي قَالَ شَيْعَةً، نَدَّوْنِي فِي الْمَسْجِدِ^(١)، بَعْدَ آثَرِ الْبَابِ، وَعَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ ذُبْتُ حَسَنًا، وَذَكَرَ شَيْخُنَا الْكُنْكَرِيُّ فِي مَنَاسِكِهِ: يَسْتَحِبُّ بَعْدَ الْحُلِيِّ الْإِخْدَ مِنْ شَوَارِبِهِ، وَيُطْلِمُ أَطْعَارَهُ، وَفِي الْفَتْوَى: يَسْتَحِبُّ فَعْلَ أَطْعَارِهِ وَتَوَارِبِهِ، وَاسْتِعْدَادَهُ بَعْدَ حُلِيِّ رَأْسِهِ مَغَايَةَ السُّرُوحِ^(٢)، أَنْتَهَى.

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ بَعْدَ آثَرِ الْبَابِ: لِمَنْ هَذَا بِوَاجِبٍ مِنْ شَاءَ فَعَلَهُ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ، أَنْتَهَى. وَفِي هَامِشِهِ^(٣): نَحْنُ نَبْسُ أَخَذَ الطَّلِيَّةَ وَالشَّارِبَ وَجَاءَ كُلُّ مَسْنُونٍ أَوْ مَسْنُوبٍ، أَوْ بِقَالَ: لِمَنْ هَذَا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ وَمَنَاسِكَهِ كَحُلِّهِ الرُّأْسِ وَتَقْصِيرِهِ، وَالْمَا فَعَلَ ابْنُ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - اتَّفَقًا، أَنْتَهَى.

١٨٨١/٨٨٠ - (مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ) فَرُوحَ الرَّاي (أَنْ رَجُلًا) ثُمَّ سَمَّ (أَمَى الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) بَنَ أَبِي بَكْرٍ النَّصْبِيِّ (فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ) أَيِ طَلَفْتُ طَرَفَ الْإِدْمَةِ (وَأَفَضْتُ مَعِيَ أَهْلِي) هَكَذَا فِي حَسْبِ النَّسخِ الْهِنْدِيَةِ غَيْرِ «الْمَصْنُوعِ». وَهُوَ ظَاهِرُ أَيِ طَافْتُ مَعِيَ زَوْجَتِي وَوَالِدِي الْإِدْمَةَ، وَفِي نَسْخَةِ «الْمَسِينِ»: وَأَفَضْتُ مَعِيَ بِأَهْلِي، وَهَكَذَا فِي أَكْثَرِ النَّسخِ الْمَصْرِيَّةِ^(١)، وَهُوَ أَيْضًا ظَاهِرٌ لِلْعِدَةِ بَابَاءً، وَفِي بَعْضِ النَّسخِ الْمَصْرِيَّةِ: أَفَضْتُ مَعِيَ أَهْلِي مَاوَنَ أَبَاءً، وَهُوَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْعَى الْغُفْوِيِّ مِنَ الْإِفَاقَةِ بِمَعْنَى الْإِسْمَانَةِ.

ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى شَعْبٍ بِحَسْرِ الْحُسَيْنِ الْمُعْجِزَةِ الطَّرِيقِ فِي الْجَبَلِ، وَمَسِينِ

(١) (٣٩١/١٠).

(٢) أَيِ «الْحَلِيقِ» مُحَمَّدٌ (٣٥١/٦)، وَانْظُرِ «الْإِسْتِذَارَةَ» (١١٤/١٣)، وَاصْصِفْ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ (٣١٦/٨ - ٣١٦/٥).

(٣) وَكَذَلِكَ «الْإِسْتِذَارَةُ» (١١٤/١٣).

بدرجته لأدنى رجل أعرج، فصارت التي تم أفضله من شعري عند
وذلك من شعري أعرج،
.....

بعد من على أرض من أعرج من الجبابرة (صهيب - لاسو من علي) أريد أن
أحاسب، فصارت التي لم تقصر من شعري بعد،
الحج^١ بعد لاسو صهيب، وبعد الجبابرة لم تكن فصارت عند هذا
بعضه أن من طواف فله حجة، وأن يحلق، فإنه لا يجمع أهله، لأنه قد بقي
عليه شيء من التحلل لأن الحلق من التحلل من الحج انتهى.

ولا يحلق عليه أن التحلل الأصغر يحصل عند تساكته بعد الزماني يوم
الجمعة، ولا اليوم، لأن الحلق بعد الزماني من حلق السحرة، لأن الجمع
بعد حلق التحلل الأكبر، وهذا لا يحل إلا بعد الجمع الثالث.

قال المصنف^٢ حل حراف الأمانة ما بقي من لها وهذا مطلب وهو
التحلل الأكبر أن يحلق ويقصر، وكان قد سعى عند التقدم، ولا ثم يحل إلا
سعة بعد الأمانة، إذ لم يكن حلق يوشق قبل التحلل وبعد الأمانة ذلك،
انتهى

وهو كلام هذه الأمانة التحلة الثانية، كما تقدم التذريج على الزماني
الزمني، وأما الزماني، لأن التحلل الثاني يحصل بأكثر الثلاثة من
الزمني، والحلق، والقفرة.

وفي شرح المدارك^٣ حرم التحلل الأول من الحج ما حظ
الإحرام إلا الجمع وتزويده، قوله يوشق، جاء على طيات الأمانة إن وجد
طواف من الحج، وإن طواف قبل التحلل لم يحل، انتهى.

تأخذت من شعري بأدنى جمع من، وهذا حذر عند الحجة أيضاً

(١) المسير: ٣٧١

(٢) المراج: ٤٩٧

(٣) من: ١١١

أنه عزم أن يخرج من شعرها بأصابعه لا يمكنه استيعاب جميع شعرها بالتقصير،
وكان يرى أن لا يحزى إلا الاستعاب. فأمره أن يعصر باليمين، لأنها مع
يسار الاستيعاب بهما، ويحزى وجهاً آخر، وهو أن يعتقد أنه لا يحزى إلا أحد
من الشعر ما أقامته ولا غيرها، إلا ما كان من الحديد الذي اعتد للتقصير،
وأما التقصير بالأصابع، فإنه لا يلزم مقدم العقل باليمين، انتهى، بعيد
أيضاً. فإن القاسم يعتقد لما لم يكتب بهذا النص، إما لعدم الاستيعاب أو
لعدم الحديد، فكتب لم يأمره بالدم لتحذية الوطء على الإحرام.

والأوجه عندني أو القاسم اعتبار بهذا التقصير، والله من صانعي
المحكى، إذ قال فيه: إن القاسم اعتبر الأحاد بالأسنان حلقاً، ولم يأمره
بالعداء، وقوله: أمره، معناه: إن اتفق لك مثل ذلك مرة أخرى، فلتأخذ
بالإجماع، قال ابن العربي في الأتم: هذا كذا قال القاسم إذا قصر من شعره
بالأسنان أجزأ عنه من الجملة، انتهى.

وهو عدم شربها في المستوى^(١)، إذ يؤك على أن الباب واجب إذا قصر
بالأسنان حلقاً، وقال بعد ذكر الباب: فيه أن القاسم اعتبر الأحاد بالأسنان
حلقاً، ولم يأمره بالعداء، وقوله: تأخذ، معناه: إن اتفق مثل ذلك مرة
أخرى فلتأخذ بالجماع لأنه من السنة، انتهى.

ويجوز على عهدي أن قوله: أمره، محمول على هذا الوقت أيضاً، لتكميل
السنة ونسبه الشعر، فإن السأخوة بالأسنان من الشعور لا تدانق، ثم ما في
البحراني من أن الأتم لا يوافق المالكية، فإن تفسير جميع الرأس بمعلق
بالأسنان، ولزم شبر كلام أبي عمر والباحث المتقدم إذ لم يعبر هذا التقصير،
فهذا أيضاً منكر، لأن الإمام مالكاً^(٢) روي عنه - أن لم يعبر بهذا التقصير

(١) - في نسخة
(٢) - (٣٩٢: ١٦)

قال مالك: أَسْتَحِبُّ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَهْرِقَ دَمًا. وَذَلِكَ أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مِنْ نَسِي.....

أَوْجِبَ عَلَيْهِ الدَّمُ، وَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ. بَلْ أَسْتَحِبُّهُ كَمَا سَأَلْتَنِي التَّصْمِيمَ بِهِ.

فَالطَّامِرُ عِنْدِي أَنَّ مَالِكًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَيْضًا اعْتَبَرَهُ، وَأَسْتَحِبُّ الدَّمُ
لِمَعْنَى آخَرٍ سَأَلْتَنِي بِإِيَّاهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَلَامَهُ الْآنَ بِلَفْظِ الْإِسْتِحَابِّ
مَوْزُولٌ، فَيَصِحُّ سَمْعُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَالِكًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ يَكْتَفِ بِهَذَا
التَّقْصِيرِ.

(ثُمَّ قَالَ مَالِكٌ: أَسْتَحِبُّ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَهْرِقَ دَمًا) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١): قَوْلُهُ:
فِي مِثْلِ هَذَا أَيْ فِي تَقْدِيمِ الْإِفَاضَةِ عَلَى الْحَلْقِ أَنْ يَهْرِقَ دَمًا وَلَا يَحِبُّ،
انْتَهَى.

فَهَذَا مِثْلُ مِنَ الزُّرْقَانِيِّ عَلَى أَنَّ الدَّمَ نَسِيٌّ بِوَاجِبٍ، فَلَا يَدَّ أَنْ مَالِكًا اعْتَبَرَ
بِهَذَا التَّقْصِيرِ إِلَّا أَوْجِبَ الدَّمُ لِلطَّامِرِ قَبْلَ التَّخَلُّلِ الْأَكْبَرِ، كَمَا تَقْدُمُ النَّصُّ بِذَلِكَ
عَنِ التَّلَدِيرِ، وَإِنَّمَا أَسْتَحِبُّ مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الدَّمَ فِي هَذَا لِتَرْكِهِ مَعَهُ
الْمُتَرَتِّبَ، وَلِذَا فَسَّرَ الزُّرْقَانِيُّ قَوْلَهُ فِي مِثْلِ هَذَا بِقَوْلِهِ فِي تَقْدِيمِ الْإِفَاضَةِ عَلَى
الْحَلْقِ.

وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: إِنَّ مَالِكًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ يَحْتَسِبْ بِهَذَا التَّقْصِيرَ، فَيُؤْزَلُ
قَوْلُهُ: أَسْتَحِبُّ، كَمَا قَالَ الْبَاحِي: بِجَوْرِ أَنْ يَكُونَ مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَهْرِقُ
بِقَوْلِهِ: أَسْتَحِبُّ لَهُ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ إِجْبَايَهُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ قَوْلُ مَنْ أَوْجِبَ ذَلِكَ أَحْتِ
إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِ مَنْ لَمْ يَوْجِبْ، فَيَكُونُ الْهَدْيُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَاحِدًا. انْتَهَى.

(وَذَلِكَ) أَيْ وَجْهَ اسْتِعَابِ الْهَدْيِ أَوْ إِجْبَايَهُ (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ)
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (قَالَ) كَمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ بِنَفْسِهِ كَمَا سَأَلْتَنِي، فِيمَا يَفْعَلُ مَنْ
نَسِيَ مِنْ سَكَّةٍ شَيْئًا - بِرَوَايَةِ أَبِي بَرٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (مَنْ نَسِيَ)

(١) - مَعْرِجُ الزُّرْقَانِيِّ، (٢/ ٢٥١).

١٩٩٠/١٩٩١ - وحديثي عن عثمان بن عفان أنه سمع أن أبا سالم بن

عبد الله قال: إن أبا هريرة أو أنس بن مالك أو غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

قال: قيل إن ركبة أو رجل أو رجل واحد

١٩٩٢/١٩٩٠ - (مالك أنه قال: إن سأل من عبد الله كان إذا أراد أن يحرم

دعا بأصمعي^(١) فتحن (فخصه) وأخذ من أصحابه (الحيمة) تعاد (تظنون

وقب الأعتار للإحرام أقل من ركبة) فإنه (وقبل أن يجل) بالكلية (محرمًا)

تألا بطون ذلك بالإحرام.

قال الشافعي^(٢): وقد روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يهر

شعر رأسه ولم يمتعه، إذا أراد الحج من غير إمام، لم يمتعه، لم يكن سأل من

عبد الله رأى من ذلك خلاف ربه، ويحتمل أنه يكون سأل إماما كان بفعل ذلك

في العمرة، وكان ابن عمر يفعل ذلك في الحج، وحكيهما عددا مختلف.

قلت: ولطاهر أن لا اختلاف بينهما إلا في الأخذ من اللحية فقط، أما

شعر الرأس فليس في أمره أحد، وليس بهما تقدم من أمر ابن عمر ذلك

الشارب، وقد روي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرم، لا

يأمن أن يقطع سببه، ويقلم أظفاره، ويحلق عذما يريد أن يحرم، وأما شعر

أبيه فأعجب إلي أن يعنى ويوفى الكعبة، قال أبو الوليد: وأما عن علي بن

الشارب والمخية والأمن أن الشارب يمتعه إلا أن يظفره ولا يلمس ذلك يظفر

شعر الرأس والمخية، فكأنني في أن يوفى الكعبة وأما أن يمتعه بهما، ولا

سعت الشارب، فلا يجد توفيره شعرا انتهى.

(١) الخطيب: الحرام الذي يحزبه الشعر والظفر، والحيمة: سببه، ومجمع بحار الأنوار:

(١٣٨٨/١)

(٢) (١) - (٢) - (٣) - (٤)

(٦٢) باب التلبيد

١٩١/٨٨٣ - حدثني يحيى عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عبد الله بن الخطاب قال: من صبر . . .

قلت . وهو كذلك عند الحسين، حتى الثياب^(١) . إذا أراد أن يحرم يستحب أن يغسل يديه، ويغسل أظفاره، ويبتك أو يحلق يظفه، ويحلق عاتقه، فإن الفارسي . ولم يذكر حلق الرأس، لأن المعتد بهاء شعره لوفاة الخروج من الإحرام تقبلا لميزان أجره، انتهى.

وقال الثوري في ماله . يستحب أن يستكمل التلخيص بحلق العانة وبغسل الإبط وقص الشارب وتقليم الأظفار وجوها

وحديث ابن حجر هو . أنه حلق الرأس . هل هو مباح أو مكروه أو حرام المسته؟ ولم يتحرص المصنف على حلق الرأس، وذكر استحباب التلخيص بإزالة العانة، وبغسل الإبط، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، وحلق العانة

(٦٢) التلبيد

نقدم الكلام على معنى وعمل حكمه في أول كتاب الجمع في ما جاء في الطلب .

١٩٣/٨٨٣ (مالك) عن نافع عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما (أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال) وقد أخرجنا البخاري^(٢) في باب التلبيد من كتاب الناس برواية أبي كيسان عن شعيب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال . سمعت عمر - رضي الله عنه - يقول (من صبر) بفتح السين والياء سقطة ومثقلة قد في «المنيع» أي جعل رأسه خفاناً . كل

(١) (ص ٣٨)

(٢) (١: ١٥٩، ١٠١، ١٠٢).

بِأَسْمَاءَ فَتُكَلِّمُهَا، وَلَا تَتَذَكَّرُهَا. (الأنبياء)

محفوظه على حذوه ذلك العيسى؛ بالصفة الصحيحة والثناء الحقيقية والتثنية، مع الاسم سرّاً، ومنه الضميمة، انتهى.

وفي المجموع: حضر الشعر: إحاطة بعضه في بعض، ولفظ النسخ المستوفى: من صغر رأسه، وليس في الهدية لفظ الرأس، فليحذف ولا تنهوا، قال الحافظ: حكى ابن طبري أنه يفتح أوله، والأصل لا تنهوا، بحذف إحدى التائين، قال: وحور صة أوله، وكسر الواو، والأول أظهر، وعلى الأول انقصر قميص، وقال ابن عبد البر: روي بضم ناء وفتحها، وهو الصحيح أي لا تشبهوا، ومعنى انقصر: فأتشبهها غلباً، ففعلوا ما لا يشبه النبيل الذي صفة وعلة الحق، انتهى.

(التلخيص) رد البحري في حديثه: وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - ينفوا: لقد رأيت رسول الله ﷺ يلدأ، واختلفوا في شرح الأحاديث في مراد عمر - رضي الله عنه - حتى ناقض بعضهم بعضاً في معنى، فاحتجنا أن نورد كلامهم بنصه.

فقال الزرقاني^(١): «في معنى «اللدأ» رجوعاً، في قصر أم يجوز، وعليه الحكم، «ولا يشهد» انقصر «بالتثنية» لأنه أشد منه، يجوز القصر عند عمر نس لله دون من ضلوا، انتهى.

وقال الحافظ^(٢): «أما قول عمر - رضي الله عنه - فحمله ابن بطل على أن البراءة أن من أفراد الإحرام، فقصر شعره ليتمه من الشعب، لم يجوز أنه أي بقصر، لأنه يعني ما يشبه السبيد، أي أوجب المأزج فيه التحلق، وكان عمر - رضي الله عنه - يرى أنه من شدة رأسه في الإحرام، نعتن عليه التحلق.

(١) مرجع الزرقاني: (٢/٢٥٦).

(٢) فتح الباري: (١٠/٣٦٠).

والنسك. ولا يحزنه التفسير. فشب من ضمير رأسه بمن لبده، فلعلت أمر من ضمير أن يحلق.

ويحتمل أن يكون: عمر أراد الأمر بالحلق عند الإحرام حتى لا يحتاج إلى التلبيد. ولا إلى التفسير. أي من أراد أن يضفر أو يبد فليحلق، فهو أولئك من أن يضفر أو يلبد، ثم إذا أراد بعد ذلك التفسير لم يزل إلى الأبد من سائر النواحي كما هي السنة. ولما فهم ابن عمر - رضي الله عنهما - عن أبيه أنه قد يرى أن ترك التلبيد أولى؛ فأخبر هو أنه رأى رسول الله ﷺ يعنه انتهى.

وقال العيني^(١) كان مذهب عمر - رضي الله عنه - أن من لبّد رأسه تعين عليه الحلق في النسك ولا يحزنه التفسير، فشب من ضمير رأسه بمن لبده، فلذلك أمر من ضمير أن يحلق. وقوله: «لا تشبهوا أصله» لا تشبهوا أي لا تضربوا كالمطّفين، فيه مكروه في غير الإحرام متدرب به، انتهى.

وفي الحدونة: قلت لأين القاسم. أو يبد من ضمير أو عصى أو يبد أيامه مالك بالحقاق؟ قلت: نعم. قلت: لم أمرهم بالحقاق؟ قال: للسنة قلت: وما معنى هذا القول عندكم إلا شهبوا بالتلبيد؟ قال: معناه أن السنة جاءت فيمن لبّد، فقد وجب عليه الحلق، فليل لعد من عصى أو ضمير فليحلق ولا تشبهوا أي لا تشبهوا علينا، وإيه مثل التلبيد، انتهى.

وجمع الباجي^(٢) بين الأمر الماهي والأمر الآني في الشرح، فقال بعد بيان معنى التفسير والعصى والتلبيد. فأمر عمر - رضي الله عنه - من فعل هذه المعاني التي تمنع الشعث أن يحلق، ويتم بيع له التفسير. ودلت على وجهين أحدهما أنه يدل ما أمروا به من عبادة الشعث، والثاني أنه لا يكاد مع التلبيد أن يتوصل إلى تفسير من جميع الشعر.

(١) انظر مجلة القاري (١٥: ١٠٢).

(٢) المنبر (٣: ٣٤١).

١٩٢/٨٨٤ - وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن
سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب قال: من عقر رأسه، أو
شعر أو لبد، فقد وجب عليه الجلاق.

وقوله: لا تشهوا، هكذا روى أكثر الرواة، أي لا تشهوا به، فإن من
تشبه به وجب عليه ما وجب على المعبدين من الخلاق، قاله ابن حبيب،
سبحه.

قلت وحكى غير واحد من فقه المذاهب مذهب عمر - رضي الله عنه -
وجوب الحلق على الملبد، ويؤيد الأثر الذي يلفظ الوجوب، وأرجح عندي
في معنى الأثر أن من ضرر وجب عليه الخلق، نعمتين الذين ذكرهما الباجي،
ثم منع عن التعصير، وذلك لا تشهوا بذلك بالتلبيد، فذلك التلبيد ثابت عن
نبيه ﷺ. وهذا ليس بثابت، فلما ظهر عندي أن الجملة الثانية منع لهذا الفعل
،طلقاً، والأولى بأن لحكم هذا الفعل لو فعل أحد.

١٩٢/٨٨٤ - أضاف، عن يحيى بن سعيد، الأنصاري (عن سعيد بن
المسيب) بالنكس والفتح (أن عمر بن الخطاب قال: من عقر رأسه) أي لوى
شعره، وأدخل أطرافه في أصوله، قال الباجي: العقص أن يعقص شعره في
قفا، إذا كان ذا جملة، فلا يسهل (أو ضم) ضبطه صاحب «المعلى» بتشديد
الفاء، وقد تقدم الوجهان (أو لبد) تشديد الموحدة (فقد وجب عليه الخلاق)
ولا حرمه التعصير، وإن هذا ذهب لجمهور، منهم مالك والثوري وأحمد
وإشاعة في القديم، وقال في الجديد كالحنيفة: لا يمتنع إلا إن نثره أو كان
شعره خصباً لا يسكن تعصيره، قاله ابن قنبر، وتبعه صاحب «التعليق
المحمد»^(١)

(١) «التعليق المحمد» (٢/ ٣٥٢).

قال المرفوع^(١) : بعد أي المحرم مخترع بين الحلق والتقصير بما فعل
أجزأه من قول أكثر أهل العلم، قال ابن الدمشقي: أحجم أهل العلم على أن
التقصير جزاء، معني هو ما من الأمر من أنه معني يقتضي وجوب الحلق
عليه، إذا أنه يرد من المحرم أنه إذا وجب الحلق في أول سنة حج بها،
ولا يصح حداثته لأنه تعالى قال: **فَلْيَحْضِرُوا لَأُؤْتِكُمْ وَلِيُنْفِرُوا مِنْهُ**^(٢)، ولم يفرق
بينه وبين قوله: **أَوْ حَلَّ**، لأنه تعالى قال: **وَالْمُحْضِرُونَ وَالْمُحْضَرُونَ**، وقد كان مع النبي ﷺ من
قصر غير بعض غيره، ولو لم يكن وجوباً لأكثر من سنة

واختلف أهل العلم فيما إذا قصر أو حلق، فقال أحمد، من فعل
ذلك صحته، وهم قول الشعبي ومالك والشافعي وإسحاق، وكان ابن عباس
- رضي الله عنهما - يقول: من بند أو قصر أو حلق أو غس أو غصص، فهو على
ما سوى، يعني إن سوى الحلق فليحلق، وإلا فلا يلزمه، وإذا أصحاح الرأي:
هو مخير على كل حال، لأن ما ذكرناه يقتضي التحريم على الصوم، ولو ثبت
في خلاف ذلك قيل

واختلف من غير القول الأول أنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: **تَمَرٌ لَكَ**
فِي حَجَّتِكَ، قلت من حمر وإن أتتهما أسراً من لك رأسه أن يعلو، وقلت من
النبي ﷺ أنه قال: **وَأَمَّا حَلْفُهُ**، ونصحه أنه معسر إلا أن ثبت التحريم من
النبي ﷺ، وروى غير واحد أنه حلفهما فيه من حارس، وعلل النبي ﷺ لا يترك
الحق وجوباً، بينما يرى لهم حوزة الأمرين، انتهى.

قلت: فيه حرم في الزرع من سبيع^(٣) لا فلتاً، وحلق أو تقصير من

(١) "مسند" (٣: ٢٠٣).

(٢) سورة ص: الآية ٢٦.

(٣) (٣: ١٥١).

جميع شعره، لا من كل شعرة بعينها، ومن ليد رأسه أو غيره أو عصبه فكفره، انتهى. وقد انبوي في «مناشكته»: إذا فرغ من النحر خلق رأسه أو عصبه، وأتبعها فعل أجزاء، والخلق أصل. هذا فيمن لم يتدر الخلق، أمّا من تدر الخلق في وقته، فمخرجه خلق الجميع، ولا يخرجه التفسير. ولو ليد رأسه عند الإحرام لم يكن ملتزماً للخلق على المذهب الصحيح، وللمشافعي قول قديم: إن التشديد كفر الخلق، وإن من حذر أي لأنه لا ينعده غالباً إلا من يريد الحق فهو كغالب الهدي عند القائل بوجوب التعليل، وغير من ليد رأسه للإحرام فقد وجب عليهم الخلق، ضعيف، والصحيح دفعه على ابن عمر، انتهى.

وقال القردير^(١) والتفسير مجزئ لمن له الخلق أفني، قال السوفي: أي إن لم يكن ليد شعره، ولا تعين الخلق، ونص «السدونة»: من حصر أو عصى أو ليد فإليه أخلاق. ومثله في «الموطأ»، وعلمه ابن الحاجب تبعاً لابن شماس بعدم إمكان نصيبه، ورده في «التوضيح» بأنه يمكن أن ينسب ثم ينصر، وأما عمل علماءنا نعى الخلق في حق هؤلاء بالسنة، انتهى.

وأما عند الحنفية، فقال محمد^(٢) بعد أثر الباب: وبهذا يأخذ من حصر طليخلق، وذكر الشيخ في «المسوى»^(٣) على أثر الباب: وعليه أبو حنيفة في «المناشكته»: لو تعلل الخلق لعارض تعين التفسير، أو التفسير لعارض تعين الخلق فإن ليد يصح، فلا جعل فيه المقتراس، ومنى لفض تناثر بعض شعره، وذلك لا يجوز للمسرح قبل الخلق، انتهى.

(١) الشرح الكبير (١/١٦٦)

(٢) موطأ محمد (ص ٦٥٦)

(٣) (١/٣٩٢)

باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة

وتعجيل الخطبة بعرفة

وهي مذكورة المختصرة^(١) وفي تعاريف أحاديثها تعارض غير الآخر، فتشاهد
 تصحح بعضها وتعارض بعضها الآخر تعارض المحدثين، قال ابن عديم: وكذا هو حال
 «...» أو «...» كما عرفت إلى المبسوط، ووجه أنه إذا نصه لم يرد
 «...» فيكون خطأ على إحداهما، لكن قد يقال: إن هذه التناقض غير
 حاص، لأن في وقت حواز إزالة الشعر بحق أو غيره ولو ساء منه أو من غيره
 «...» في المبسوط، مثلاً تأمل: انتهى

باب (٦٤) الصلاة في البيت وقصر الصلاة

وكذا في جميع المساجد المتصرف وفي جميع الميادين المخصصة للصلاة
 والمشي واحد

وتعجيل الخطبة بعرفة

ذكر المصنف في هذا الباب ثلاث مسائل: أولاً: الصلاة في جوف
 الكعبة، وفيها بحثان، الأول: صحة الصلاة فيها، قال النووي^(٢): اختلف
 العلماء في الصلاة في الكعبة، إذا سلمت، فلو دخلها أو إلى الباب
 وهو موقوف، فقال الشافعي وأبو حنيفة والنووي: واحدة والجمهور: تصح فيها
 صلاة القصر وعملوا التمام، وقال مالك: تصح فيها صلاة أهل السجدة، ولا
 تصح القصر، ولا التمام، ولا يكتمن الضواف، وقال محمد بن جرير وأبو
 السائكي وبعض أهل الظاهر: لا تصح فيها صلاة إمام، لا امرأة ولا غائبة،
 وحكاه القائلين بغيرها، من أهل حجاز، ودليل الجمهور حديث مالك في

(١) ٥٥٠: ٥٥١

(٢) ٥٥٠: ٥٥١

مبالاته بشيء فيها، وإذا صحت التوافقة صححت العريضة؛ لأنهما في المواضع سواء في الاستقبال في حال التوقف، وإنما يختلفان في حال السير في السفر، انتهى.

وهكذا حكى العيني^(١) مذهب مالك وعمره إلى تخييرتهم، وحكى مذهب أحمد مثل مالك، وزاد: قال الشافعي: من صلى في خوف الليل مستقبلًا خاطئًا من حيضاتها فصلاته جائزة، وإن صلى نحو باب البيت وكان مبتدئًا فكانت، وإن كان مفتوحًا فباطلة؛ لأنه لم يستقبل شيئًا منها، فكانت استدلل على ذلك بفتح باب الكعبة حين صلوا، وقد يقال: إنه اعتقوا لكثرة الناس غثيه، فصفروا بهلاته، ويكون ذلك عدوم من مذهب الحنفية، كما فعل في صلاة الليل حين لم يخرج إليهم حنية أن يكتب عليهم، ومن فتح وكانت العتبة دبره ثني ذراع صحت أيضًا.

ولا يرد عليه ما إذا هدمت، ومضى لأنه صلى إلى الجهة، وقال النووي: إذا كان الباب مسدودًا، أو له عتبة قدر ثلثي ذراع سجود، هذا هو الصحيح، وفي وجهه: بقدر شارع، وقيل: بقني شحوصها، وقيل: بشرط قدر قامة من لا وعرضًا، ولو وضع من يديه مناعًا واستقبله لم يحز، انتهى.

وقال الحافظ^(٢) في حديث الباب: استعجب الصلاة في الكعبة، وهو طاهر في الثقل، ولم يحتج به الفرض؛ إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال المحض، وهو كون الجمهور؛ وعن ابن عمر لا يصح الصلاة داخلها مطلقًا، ويعلم أنه يلزم من ذلك استبعاد بعضها، وقد ورد الأمر باستقبالها؛ فيحمل على استقبال جميعها، وقال به بعض المالكية والظاهرية والطبري، وقال

(١) مسند القاري (٦/١٦٨).

(٢) فتح الباري (٣/٤٦٦).

الباروي: المشهور في المذهب مع صلاة الفرض داخلها ووجوب الإعادة، وعن ابن عبد الحكم: الإجزاء. وصححه ابن عبد البر وابن العربي، وعن ابن حبيب: بعد أداءه وعن أصبغ: إن كان متعمداً، وفي شرح المسألة لابن دقيق العيد: كره مالك الفرض أو سعه، فكانه أشار إلى اختلاف نقل عنه، انتهى.

وقال ابن العربي في «العدة»: قد اختلف الناس في هذه المسألة، فأجازها النافعي في البريقة والثقل، ومنعه ابن حبيب من أمحانها في الكل، واختلف قول مالك، فجاءه معه أصلاً، وجاءه جوزه في النافعة، وكرهه في البريقة، والصحيح جوازه؛ لأن الشيء يبيح فـ. ثبت عمله من أصح روايات ابن عمر - رضي الله عنهما - وثبت عن عائشة أن النبي ﷺ أمرها بالصلاة في الحضر. وأحبر أنه من البيت، انتهى.

وفي «المروص السرح»: ولا تصح البريقة في الكعبة ولا فوقها، والمحرم منها، وإن وقف على منبأها، بحيث لم يرق وراء شيء منها، أو وقف خرجها ومحل فيها صحت؛ لأنه غير مستدير شيء، منها، وتصح النافعة والمستوية فيها، وعليها باستقبال شاخص منها أي مع استقبال شاخص من الكعبة، فلو صلى إلى جهة الباب أو على ظهرها، ولا شاعفر متعل منها لم يصح، ذكره في «المغتر»، وفي «الشرح» عن الأصحاب؛ لأنه غير مستقبل شيء منها، وقال في «التنقيح»: غتاره الأكثر، وقال في «المقني»: الأول أنه لا يشترط؛ لأن الرجب استقبال موضعها وهواتها دون حيطانها، ولذا تصح على جبال أبي قبيس، وهو أعلى منها، وقدمه في «التنقيح» وصححه في تنقيح الفروع، قال في «الإيضاح»: وهو المذهب على ما أعطاهنا، انتهى.

(٩) معارضة الأحمدي: ١/١٠٣

(١٠) ١/١٥٤

وقال القاذي في «المرفأة»^(١) بعد ما حكى الإجماع علو حوار استئصال الكعبة من الخارج: رافق بين الداخل والخارج خلافاً للمشافعي في اعتبار الهواء للخارج دون الداخل انتهى.

وفي قيل العارِب: لا يصح الفرض في الكعبة والحجر منها ولا على غيرها، إلا إذا وقف على سنها بحيث لم يبق وراء شيء منها، ويصح التفرق فيها وعليها إذا كان بين يديه شيء منها، كما في الإقناع، وكذا يصح النقل، بل يسن التفتل فيها انتهى.

وقال الفردوس^(٢): جازت سنة كون في الكعبة وفي الحجرة لأنه جزء منها، وكذا ركعتا الطواف الواجب وركعتا الفجر، هذه ملحق بالشعب وابن عبد الحكم فباساً على الفعل المطلق وهو صحيح، كما في تنويرهم، والمسلم ملحق بالمسونة، وهو لحنع من ذلك كله، وقيل: والمراد الحرمة، والمراجع الكراهية، وأما الفعل المطلق والرواتب كأربع قبل الظهور وركعتا الطواف المسموب فجاز، بل ممنوع، لأي جهة في الكعبة ولو لجهة بابها المفتوح، لا لأي جهة من الحجارة ولا يجوز فرض فيها، ولا في الحجر، فيعاد في الوقت، ويحل فرض على غيرها فيعد لبدأ على المشهور، ولو كان من يديه قطعة من حائطها شاء على أن المأمور به استحباب حيلة أيضاً لا يعضه ولا النهاء، وهو المستند انتهى.

ومذهب الحنفية كما في «الدر المختار» وغيره من مروجهم: يصح فرض وضل فيها، وفوقها ولو بلا مشقة لأن القبلة عندنا هي العرصة والهواء إلى عبد السماء، ومن كره الثاني للذهبي وترك المتعصم، كان ابن عابدين قوله: هي

(١) إرشاد السامع (٢/١٥٣).

(٢) الشرح الكبير (٢/٢٨١).

المرصعة، أي لا البناء، بدليل أنه لو نُقل إلى عرصة أخرى، وصلى إليه لم يجز، ولأنه لو صلى على جبل أي قبس حارت بالإجماع مع أنه لم يصل إلى الماء، ^(١) قوله: وإن كره الثاني أي الصلاة فوقها، لأنها من السمع التي يحى عنها ويرى الله ﷻ.

والبحث الثاني: في أنها هل هي من أبواب الحج ومذوبات أم لا؟ قال الشيخ ابن القيم ^(٢): رُغم كثير من الفقهاء، وعليهم، أنه ﷻ دخل البيت في حجه، ويرى كثير من الناس أن دخول البيت من سنن الحج اقتداءً بالنبي ﷺ، والذي تدل عليه سنة، أنه لم يدخل البيت في حجه، ولا في عمرته، وإنما دخله عام الفتح، انتهى.

وبإتي الكلام على أنه ﷻ دخلها في حجه أم لا قريباً. والمفسود هنا بيان المذاهب، فعلى ابن القيم إلى أنه ليس من آدابه. ويرى كثير من الناس أنه من سنته، وقال المحافظ: روى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس: إن دخول البيت ليس من الحج في شيء، وحكي أن قرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من حديث الحج، وبره بأنه ﷻ إنما دخله عام الفتح، ولم يكن حينئذ محرماً، انتهى.

وقال الموفق ^(٣): يستحب لمن حج أن يدخل البيت، ويصلي فيه ركعتين، كما فعل النبي ﷺ، انتهى. وقال القدري في شرح الطائفة ^(٤): يستحبُ الدخول إذا روعي آدابه. وينصصه صلى النبي ﷺ، وإذا صلى وضع

(١) مدارج السالكين (٣/٤٤٦)

(٢) إراء العلماء (٢/٢٢٦)

(٣) المغني (٥/٢١٦)

(٤) (ص ١٢٩)

حذره على العذر، إلى آخر ما سطر من آياته. وقريب منه ما في المتن المختار وأورد المختار: «إذا» ويحرم أخذ الأجرة من يدك» وقد سرحوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه إلا لفرضه، ولا ضرورة فيه؛ لأن دخول الست ليس من مناسك الحج، انتهى.

وقال الزبير^(١): نذير دخول مكة نذراً، ودخول البيت أي الكعبة ليلاً أو نهاراً، قال الناسوتي: ومتنقص كون ستة أشهر من المحرم من البيت أن من دخل من ذلك المنعذر، فقد أتى بهذا المنعجب، انتهى. وفي «مناسك النبوي»: يستحب دخول البيت حادياً وأن يصلي فيه، والأفضل أن يقصد مصلي لمسي بمكة، قال ابن حجر: قبلاً: يشكل عليه ما صرح عن عائشة - رضي الله عنها - أنه **يُكْرَهُ** يخرج من مكة مسروفاً، ثم رجع حريفاً، فقال: «إني دحيت الكعبة ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما دخلتها، إني أخاف أن أكون شافهاً» على أئمتي.

ولا إشكال إذ لا دلالة فيه على الكراهة، بل دخوله دليل على ندمه، وتعنيبه عليه، قد علمه، بخلافه، بخلافه، بخلافه، وذلك لا يرفع حكم الاستحباب، وقال المحب الطبري: ثم يذكروا وقت دخوله للحج، لكي صرح الحلبي بأنه قل طواف البراءة، وقال ابن قسبي: كان وجهه أنه لو فعله بعدد لا جناح إلى إعادته، وكانت العمرة يكون وقتها ذلك أنه بالمسببة الأخير مرات الدخول، وإلا فاستدرك له دخوله كما تبين، انتهى.

الثانية: في الصلاة بحرفة، وبها أيضاً حذان، الأول: ما يدل عليه لفظ الترجمة من فسر الصلاة، والثاني: ما يدل عليه نطق العذبة الواردة فيها من تعجيل الصلاة.

(١) الشرح الكبير (١/١٢٢).

لَمَّا الْأَوَّلُ فَاخْتَلَفَ فِي الْقَصْرِ بِعَرَفَةَ هَلْ هُوَ لِلسَّفَرِ؟ فَمَنْ كَانَ مُسَافِرًا
يُقَصِّرُ، وَمَنْ لَا فَلَا، أَوْ لِأَجْلِ التَّسْكِ، فَيُقَصِّرُ أَهْلُ التَّسْكِ كَتَمَهُمْ كَانُوا مُسَافِرِينَ
أَوْ مُقِيمِينَ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا.

قَالَ الْعَوْفِيُّ^(١): أَمَّا قَصْرُ الصَّلَاةِ، فَلَا يَجُوزُ لِأَهْلِ مَكَّةَ، وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءُ
وَمُجَاهِدٌ وَالتَّزَهْرِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَالثَّوْرِيُّ وَبَحْبِيُّ الْقَطَّانِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ
الرَّأْيِ وَابْنُ السَّلْتِ، وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَالِمٌ وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: نَهَمُ
الْقَصْرِ؛ لِأَنَّهُمْ التَّجْمَعُ، فَكَانَ لَهُمُ الْقَصْرُ كغَيْرِهِمْ، وَلِنَاءِ أَنَّهُمْ فِي غَيْرِ سَفَرٍ
بَعِيدٍ، فَلَمْ يَجِزْ لَهُمُ الْقَصْرُ كَثِيرٌ مِنْ فِي عَرَفَةَ وَمُزْدَلَجًا، أَنْتَهَى.

وَجَزَمَ الدَّرْدِيرُ لِي مَكِّيٍّ وَمَنْوِيٍّ وَمُزْدَلَجِيٍّ وَمَحْصِيٍّ أَنَّهُ يَسَنُّ لَهُ الْقَصْرُ فِي
خُرُوجِهِ مِنْ مَحَلِّهِ بِعَرَفَةَ لِلصَّحْحِ، وَفِي رَجُوعِهِ لِبَلَدِهِ حَيْثُ بَقِيَ عَلَيْهِ عَمَلٌ مِنْ
التَّسْكِ بِغَيْرِهَا، وَإِلَّا أُنْتَمَ حَالُ رَجُوعِهِ، كَمَنْوِيٍّ وَاجِبٌ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ
لَسَنِي؛ لِأَنَّهُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الرَّمْيِ إِنَّمَا هُوَ فِي مَحَلِّهِ، وَفَهُمْ مِنْهُ أَنَّ كَلًّا مِنْ أَهْلِ
هَذِهِ الْأَمْكَةِ يَتَمُّ مَكَانُهُ، وَلَوْ كَانَ يَعْمَلُ بِغَيْرِهِ عَمَلًا، كَمَكِّيٍّ رَجَعَ يَوْمَ النَّحْرِ
لِمَكَّةَ لِلْإِفَاضَةِ، وَيُقَصِّرُ بِغَيْرِهِ، وَالْمُحْتَمَلُ أَنَّ الْحَرْفِيَّ كَمَكِّيٍّ، فَيُقَصِّرُ فِي خُرُوجِهِ
مِنْهَا التَّسْكِ مِنْ إِفَاضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَيَتَمُّ بِهَا، أَنْتَهَى.

سَمِ الْمَشْهُورَ عَلَى أَسْنَةِ الْمَشَائِخِ وَالْمَذْكُورَ فِي أَسْفَارِ الشُّرُوحِ وَالنَّوَاشِي
أَنَّ الْقَصْرَ عِنْدَ مَالِكٍ لِأَجْلِ التَّسْكِ، وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَجْلِ السَّفَرِ، وَالنَّوَابِ أَنْ
الْقَصْرَ عِنْدَ مَالِكٍ أَيْضًا لِأَجْلِ السَّفَرِ، وَلِذَا جَزَمَ الدَّرْدِيرُ بِأَنَّ أَهْلَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
يَتَمُّونَ فِي مَوَاضِعِهِمْ، وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِغَضِّهِ فِي آخِرِ الْبَابِ
الْآتِي، أَنَّ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ قَصُرَتْ لِأَجْلِ السَّفَرِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا السَّفَرَ عِنْدَ مَالِكٍ
مُخْتَصَرٌ مِنَ التَّحْدِيدِ لِعَامَّةِ الْأَسْفَارِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ الْآتِي.

(١) «المنهاج» (٥/٧٦٤).

١٨٥، ١٩٣ - حدثني يحيى بن مالك، عن نافع، عن
رسول الله ﷺ، أنه قال: «...»

وأما السكت الثاني، فقد قال الموطأ: السنة لمجمل الصلاة حين يقول
التسليم، وأن يعصر الحطة، ثم يروح إلى المغرب كروايه السابق، رواها
بخاري، ولأن تطويل ذلك يمنع الروح إلى المغرب في أول وقت الزوال.
والسنة المزعج في ذلك، فقد روى عنه أن الحجاج أرسل إلى ابن عمر: أية
ساعة كان رسول الله ﷺ يروح في هذه اليوم؟ قال: إذا كان ذلك رجلاً، فلما أراد
من عمر أن يروح قال: أرعت الشمس؟ قالوا: نعم بزع، قلت: قالوا: قد راعت
ونحل، ورواه أبو داود^(١)، وقال ابن عمر: علما رسول الله ﷺ من متى حين صلى
الصبح صبحه يوم عرفه حتى أتى عرفه، فنزل شرفة، حتى إذا كان عند صلاة
الظهر راح رسول الله ﷺ ميجراً، فجمع بين الظهر والعصر، حديث، قال ابن
عبد البر: هذا كذا لا خلاف فيه بين علماء المسلمين، انتهى.

الثالثة، في الحطة، وفي أيضاً تنصص يحيى، أو نهما ما يدل عليه لفظ
الترجمة من لمجمل الحطة، والثاني ما يدل عليه لفظ الحديث لوارد فيها من
قصر الحطة، ومباني الكلام على الحقة تحت الحديث الثاني في الباب،
والسنة أن المحدث ذكر الترجمة بلفظ قصر الصلاة وتمحل الحطة، لفظ
الحديث الذي أورد فيها: «...» أن تحت السنة، فاقصر الحطة،
ونحل الصلاة، ونقدم قريباً ما حكى الشافعي عن ابن عبد البر أن كليهما
إجماعاً، وللمجمل الصلاة مسأله لتعجيل الحطة، وسج الموطأ كلها من
السنة والشروع بعده والمعصية متغايرة على لفظ الترجمة، ولفظ الحديث
لوارد فيها.

٨٩٥/١٩٣ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهم)

(ابن رسول الله ﷺ، محل الكفاية عدم جرح مكة، كما وقع أيضاً عند البخاري في

(١) رواه أبو داود (١٩١٣)

«عن أحمد بن حنبل، بإسناد صحيح، عن يونس بن يزيد عن نافع بن عبد الحميد، قال: سميت ليلة يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته، وللبخاري أيضاً في المعازي برواية فليح عن نافع: «وهو مردف أمية» يعني ابن زياد، حتى التصواوه ثم انقضا، ومعه بلال وعثمان بن طلحة حتى أتاه في المساء، وفي رواية فتح: «عند البيت»، وقال لعثمان: «اشأ بالمفتاح»، فحده بالمفتاح، ففتح له الباب فدخل.

وله مسلم^(١) وعبد الرزاق من رواية الهرب عن نافع: «ثم دعا عثمان بن طلحة بالمفتاح، فذهب إلى أمه، فأنت أن تعطيه، فقال: والله لتعطيه أو لأخرجن هذا السيف من صلبتي، فلما رأته ذلك أعطته، فحده به إلى رسول الله ﷺ ففتح الباب».

يزوي عبد الرزاق والطبراني من جهة من مرسل الزهري أن النبي ﷺ قال لعثمان يوم الفتح: «أنتي سيفاح الكعبة»، الحديث. وفيه: «وجعنت المرأة التي عندها لمفتاح، وهي أم عثمان تقول: «إن أخذت منكم لا يعطيكموه أبداً، فلم يزل بها حتى أعطت المفتاح، فجاء به، «فتح» وفي رواية: أن عثماناً رضي الله عنه قال: «اجتمع لنا المجاعة والسقاية فزلت: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾»، فدعا عثمان فقال: «خذوها خالدة تالدة، الحديث».

فظهر من رواية فيح أن فاعل فتح هو عثمان المذكور، لكن روى لفاتحي من طريق ضعيفة عن ابن عمر قال: كان بين أبي طلحة يزعمون أنه لا يستطيع أحد فتح الكعبة غيرهم، أخذ رسول الله ﷺ المفتاح، ففتحها بيده، وعثمان المذكور هو ابن طلحة عن أبي طلحة الاتي بأنه هكذا في «الفتح»^(٢).

(١) رواه مسلم (٩٦٦/٢) حديث رقم (٢٨٨) فيه: «استجاب دعوا، الكعبة لنجاح وغيره» وانظر «التهذيب» (٣١٧/١٥) - (٣١٨).

(٢) انظر «فتح الباري» (١٨/٨)، ١٩.

عن أبي أسامة عن زيد بن أسلم عن رباح بن عثمان عن فضالة الحجبي . . .

(هو) بن أبي أسامة بن زيد بن حازمة جده وأبى جده (أوبلال بن رباح) بنج المراء المحملة وخمسة الموحدة، المؤددة أحد السابقين الأولين (رومضان بن ضحكة) بن أبي طلحة بن عبد بنزى بن عبد (الدار بن قصير بن كلاب الخزيمي الحجبي، شيخ أبناء المحملة والجبيرة، له أثر حجة الكعبة، وهي خدمتها والبناء بأمرها، قاله الخزيمي، الحجاج بن يوسف، واجتمع الحجابة، ويقال لأهل بيت الحجة أحجيتهم ككعبة، ويعرفون الآن بالشميين، منهم أبو شعبة بن عثمان بن أبي طلحة، وهو ابن عم عثمان بن عبد، لا ولد، وله أيضاً صحبة ورواية.

واسم أم عثمان المذكور سلامة غلام النضر البجلي والتخلف والفاء، هذا هي الصحابة^(١)، وهو سلامة بنت سعيد، قال العيني^(٢) من أمه وبه يوم أحد كافرين هي جدته من أبي عثمان، وشعر هذا مع حاتم بن الوليد، ودفع النبي ﷺ إلى أبي عبد الله بن عثمان بن عثمان بن عثمان، وكان فكرياس: أسلم سنة الحديبية، وحده يوم الفتح بالفتح وفتحها، كان الغنم الحجابة ولاية له من رسول الله ﷺ، فلا يجوز بيعها بغيره، وهو مصلحين لذلك، لأنه يبيح أفراحهم عنى ما كوت عليه في الحجابة، قاله الأئمة^(٣)

وفي المعرفة^(٤)، قال ابن حجر: عثمان المذكور من بني عبد الدار، وبه وصروا إلى أبيه، أي حرمهم لها السنن بصحة السنن، ثم ذهبهم له، ورويت حراقة، ثم بها هو قصي بن كلاب، فأعصى ولده عبد الدار الحجابة، وهي السداة والشراء وفار السوء، وأعطى ولده عبد مناف البرقة والسقاء، ثم

(١) صحيح البخاري (٤: ٤٤٤).

(٢) سنن البخاري (٢: ١٢٣).

(٣) تاريخ صحيح سنن الأئمة (٤: ٤٨٣).

(٤) ابن أبي عمير (٢: ١٦٦).

فَأَخْبَنِي عَلَيْهِ
.....

عَمَّالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ كَانَ عَلَى الْبَابِ بَدَلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِزْقَانَ وَهُوَ بَعْدَهُمَا دَخَلَ
الْبَيْتَ بِمَلَأَ وَأَخْبَنِي خَالُ الْحَافِظِ وَقَالَ أَيْضًا فِي مَوْجِعِ الْخَرِّ حَقًّا أَنَّهُ لَمْ يَشَيْتْ
أَنْ تَقْصُرَ كَانَ مَعَهُمْ إِلَّا فِي رِوَايَةِ شَدَّادٍ، اسْمُهُ.

فَأَخْبَنِيهَا) نَصِيغَةُ الْإِثْمَرِ فِي يَوْمِ مَعَ السَّحَابِ، وَهَكَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ، أَيْ أَخْبَنِي
عِمَّانَ الْحَكَمَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَادَّ فِي رِوَايَةِ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ أَبِي عَوَّلَةَ
مَنْ دَاخِلًا، وَلَمْ يَمْلِكْ وَنَسِيَ فِي طَرِيقِ الْبَابِ عَنْ نَافِعٍ: فَتَجَافَى عَلَيْهِمْ
عَدَاؤَ الْبَابِ، وَحَكَى الْحَافِظُ عَنْ «الْبَرْقَاءِ» لَعْنَةً: «فَأَخْبَنِيهَا عَلَيْهِ»، قَالَ:
وَالْضَمِيرُ لِعِمَّانَ وَبَنَاتِ، وَقَدْ أَخْبَرَنِي بِرِوَايَةِ سَلَمٍ عَنْ أَبِي: فَأَخْبَنِي عَنِهِمْ.
قَالَ الْحَافِظُ^(١٢٢): أَجْمَعُ بِهَذَا أَنَّ عِمَّانَ هُوَ الْمَعْنَى بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ وَطِيقَتُهُ، وَلَعَلَّ
بِالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ فِي ذَلِكَ، وَرِوَايَةُ الْجَمْعِ بِدَخَلِ هَذَا الْأَمْرِ: فَقَالَ: وَالرَّافِضِي بِهِ،
نَهَى.

وَقَدْ أَيْضًا^(١٢٣). قَالَ ابْنُ طَلَّاحٍ: الْحَكَمَةُ فِي عَمَلِ الْبَابِ جَنْبًا، كَمَا يَنْتَهِ
لِئَلَّا تَنْتَهِ فِي سَفَا، فَيَنْتَهِزُونَ ذَلِكَ كَمَا قَالَ، وَلَا حَتَّى يَنْتَهِ، وَقَالَ
غَيْرُهُ: بِحَسْبِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ، فَكَمَا يَزِدُّوهُمَا عَلَيْهِ، لِيُؤْتِيَ هُوَ عَلَيْهِمْ عَمَلُ سَرَاعَةِ
الْعَمَلِ، لِيَأْخُذُوا بِهِ، أَوْ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَسْكَانَ الْبَابِ، وَأَحْسَنَ لِحُشُوعِهِ، وَقِيلَ:
فَتَعَدَّ نِسْأَ النِّسْكَانِ فِي الصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ جِهَتَيْهَا، لِأَنَّ الصَّلَاةَ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ
وَهُوَ مَفْتُوحٌ لَا تَصْغُرُ، انْتَهَى. وَهَذَا الْأَمْرُ بِهَذَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَنِ عَمَلِ الْبَابِ
كَمَا تَقَدَّمَ فِي التَّرْجُحَةِ.

قَالَ الْبَاحِي^(١٢٤): فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حَوَالِ ذَلِكَ لَعَنَ أَنَّهُ لَمْ يَنْتَهِ فِيهِ تَلْبِغًا،

(١٢١) صحيح النجاشي، (١/٢٣١).

(١٢٢) صحيح النجاشي، (١/٢٣١).

(١٢٣) النجاشي، (٢/٢٣٥).

ومكث فيها .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَسَأَلْتُ بِلَالاً

والذكر والصلاة، وإنما جاز ذلك في البيت بخلاف المساجد، فإنه مستوع منه لأن مقصوده الطواف به، وذلك إنما يكون في خارجه وسائر المساجد، والمقصود منها الصلاة فيها، فليس لأحد أن ينفرد بذلك فيها في وقت حاجة الناس إليها. انتهى. وترجم البخاري على الحديث «باب الأيواب والغلق للكمية والمساجد»، قال العيني^(١): أي هذا باب اتخاذ الأيواب للكمية وغيرها من المساجد لأجل صوته عما لا يصنع فيها، ولأجل حفظ ما فيها من الأيدي العادية، وإذا قال ابن بطال: اتخاذ الأيواب للمساجد واجب، وعمل الوجوب بما ذكرناه انتهى.

قلت: والمقصود أنها لا تدخل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَكْثَمُ مِنْ ذَلِكَ﴾^(٢).

(ومكث) بفتح الكاف وضمتها (فيها) أي الكمية، زاد يونس: «تهاراً طويلاً»، وفي رواية فليح. «زماناً بذل تهاراً»، والمسلم من رواية ابن عون عن نافع: «مكث فيها ملياً» (قال عبد الله)، وفي البخاري برواية سالم: «فلما فتحوا كنت أزل من ولج، فنقبت بلالاً، فسأله»، قال الحافظ: وفي رواية فليح: «ثم خرج فيبدر الناس الدخول فسمعتهم»، وفي رواية أيوب: «كنت رجلاً شاباً قوياً، فبدرت الناس فيدركهم»، وفي رواية جويرية: «كنت أزل الناس وقع على أتره» (فسألت بلالاً) وللبخاري برواية سالم: «فلما فتحوا كنت أزل من ولج، فنقبت بلالاً فسماعته»، والمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب: «فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة على الشئ، والمخطوط أنه سأل بلالاً، كما في رواية الجمهور».

(١) اعتماد القاري (٦٢٩/٣).

(٢) سورة البقرة: الآية ١٦٨.

ص. صنع رسول الله ﷺ فقال: جعل عموداً عن يمينه، وعنواين عن يساره.....

ونقط البخاري برواية موسى بن نافع في غزوة الفتح، فوجد ملأاً رواه أئباب فائماً، وهذا يفرق بوسط الكفا.

أما صنع رسول الله ﷺ، فكذلك أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك في الصلاة في السواري، قال المحافظ: في رواية جويبرية وموسى وجهور أصحاب نافع فمات بلالا أين صلى؟ اختصروا أول السؤال، وبت في رواية سائق عند البخاري في الدعاء: هل صلى فيه؟ قال: نعم، هكذا في رواية مجاهد: رابن أبي شيبة عن ابن عمر، فثبت: أصلى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم، فظهر أنه أمست أولاً هل صلى أو لا؟. ثم سأل عن موقع صلاة في البيت، انتهى

(فقال: جعل عموداً بالإفراد عن يساره وعمودين) دائنية (عن يمينه) هكذا في جميع النسخ الهندية ونسخه النجدي والنفصية والمصلي بالافراد إلى اليسار، ولتدية إلى اليمين. وهكذا في رواية محمد، ووقع في أكثر النسخ لتسمية: نسخة التصدير والزرقاني حكمه، يعني: بالإفراد إلى اليمين، والتدية إلى اليسار، وقال الزرقاني: هكذا رواه يحيى الأندلسي، ويحيى التبريزي، والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما ويشرى عن عمر، وقال ابن القاسم والقبيني وأبو مصعب ومحمد بن المنصور والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما: نكس الأول، انتهى مختصراً

والظاهر هندي أن التصواب في رواية يحيى هو ما في النسخ الهندية والشافعية عليه وموافقة النجدي والنفصية وغيرهما من النسخ المتعارفة، وهكذا حكى الأبي في الإكمام عن النعوظاء، وما ذكر الزرقاني من اختلاف النسخ نعله أحده من كلام المحافظ، لكن المحافظ لم يذكر رواية يحيى المليبي، كما سباني فلا متفضلاً، ويحتمل أن يكون ليحيى المليبي أيضاً روايات، كما للشافعي وغيره.

.....

(إثلاثة أعمدة وراءه) وافقت النسخ كلها على ذلك.

والحدث أخرجه البخاري^(١١) برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع:
عموداً عن يساره، وعموداً عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يرمي
على ستة أعمدة، ثم قال البخاري: وقال إسماعيل: حدثني مالك وقال
عمودين عن يمينه، قال الحافظ: ذكر الثدافضي الاختلاف على مالك فيه،
فوافق الجمهور عند ابن جرير في قوله: العمودان عن يمينه وعموداً عن
يساره: ووافق إسماعيل في قوله: عمودين عن يمينه، ابن القاسم والثدافضي
وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حنيفة، ركنما الشافعي وأبو مهدي في
إحدى الروايتين عنهما.

وقال يحيى الساجي فيما رواه عنه مسلم: جعل عمودين عن يساره
وعموداً عن يمينه، عكس رواية إسماعيل، وكذلك قال الشافعي ويحيى بن عمر
في إحدى الروايتين عنهما، وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين بتعدد
الواقعة، وهو بعيد للاتحاد بخرج الحديث، وقد حرم البيهقي بترجيح رواية
إسماعيل ومن وافقه، وفيه اختلاف رابع، فقال عثمان بن عمر عن مالك:
«جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره»، ويمكن ترجيحه بأن يكون هناك
ثلاثة أعمدة، اثنان مجتمعان، واثنان منفردان، فوقف عند المستمعين، لكن
يُعكّر عليه قوله: «وكان البيت يرمي على ستة أعمدة»، عند قوله: «وثلاثة
أعمدة وراءه»، وقد قال الثدافضي: لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك، انتهى.

قلت: وقد أخرج البخاري^(١٢) برواية حمزة بن عمار عن نافع بن

(١١) أخرجه البخاري في الحج (١٥٩٩)، مسند أحمد (١٠٨٥٠)، مسند الشافعي (١٠٨٥٠)، مسند أبي داود (١٠٨٥٠).

(١٢) رقم الحديث (١٠٨٤) مسند أبي داود (١٠٨٤).

العمودين العظميين، قال الحافظ^(١) كذا في هذه الرواية، وفي رواية مالك
«عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره»، يعني في رواية عبد الله بن يوسف
المتفصلة قريباً قال: «وبين الروایتين مخالفة، لكن قوله في رواية مالك
«وقاد البيت يومئذ على ستة أعمدة مشككاً» لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو
يساره كان اثنين، ولذا عقبه البخاري برواية يساعيل التي قال فيها «عمودين
عن يمينه»

ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه حيث شئ أشد إلى ما كان عليه البيت
في زمن النبي ﷺ، وحدث أفراد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك، ويرشد إلى
ذلك قوله: «وكان البيت يومئذ» لأن فيه إشارة بأنه تغير عن هيئته الأولى،
وقال الزكرياني: «نقط العمودين حشيش يحتمل الواحد والاثنين فهو محتمل بيئته
رواية «وعمودين»، ويحتمل أن يقال: لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت
واحد، بل كان على سمت، والثالث على غير سمتها. ولفظ «العظميين» في
الحديث السابق يشعر به.

قال الحافظ^(٢) ويؤيده أيضاً رواية مسند عن ابن عمر عند البخاري في
باب «وأنعموا من تقاير إبراهيم خليل^(٣)»، فإن فيها بين التباين بين المتن
يسار الداخل، وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار، وأنه على
يمينه، فحتمس أنه كان ثم عموداً آخر عن اليمين، لكنه بعيد، أو على غير
سمت العمودين، فصحح قول من قال: اجعل عن يمين عمودين، وقول من
قال: اجعل عموداً عن يمينه. وجوز الزكرياني احتمالاً آخر، وهو أن يكون
هناك ثلاثة أعمدة مستطعة، فصلّى إلى حجب الأوسط، فمن قال: اجعل عموداً

(١) فتح الباري (١/٥٧٨).

(٢) فتح الباري (١/٥٧٩).

(٣) سورة الناقة الآية ٢٥.

ثم صلى.

أخرجه البخاري في ٨ - كتاب الصلاة، ٩٦ - باب الصلاة بين المماري في غير حياته

وفي اقتات مكه لأورفي والفاكه من وجه آخر - كان معاوية سأل ابن عمر - رضي الله عنهما - أي صلى رسول الله ﷺ فقال - يجعل بين الجدارين أو ثلاثة. فعلى هذا ينبغي أن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بين وبين الجدار ثلاثة أذرع، فيه تقع قدمه في مكان قدمه ﷺ إن كانت ثلاثة أذرع سواء، وترفع ركبته أو يده، ووجهه إن كان أقل من ثلاثة، انتهى.

ثم صلى قال ابن عبد البر^(١): هكذا رواه جماعة من رواة «المعروف»، وراد ابن القاسم في روايته: «وَجَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ»، ولان معاني وابن وهب وابن عثيرة ثلاثة أذرع، ولم يقولوا: نحو - انتهى. ثم يذكر في الحديث مقدار ما صلى، وقد أخرج البخاري في باب قوله تعالى: «وَتُحَدِّثُوا مِنْ مُقَابِلٍ أَنْتُمْ مُحَضِّقُونَ»^(٢) برواية مجاهد عن ابن عمر مطلقاً: «فَسَأَلْتُ هَذَا أَمَلِي السَّيِّئُ حَقٌّ فِي الْكُفَّةِ؟ قَالَ: مِمَّ زَكَّيْنِ بَيْنَ السَّيِّئِ الثَّانِي عَنِ بَسَارِهِ، إِذَا دَخَلْتَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَحْدِ الْكُفَّةِ زَكَّيْنِ».

قال الحافظ^(٣): قوله: «مِمَّ زَكَّيْنِ»، أي صلى زكعتين، وقد استشكل الإسماعيلي وغيره عندنا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه، أنه قال: «سَبَّحْتُ أَنْ سَأَلْتُهُ كَمْ صَلَّيْتُ؟ قَالَ: فَدَدٌ عَمِّي أَنَّهُ أَحَبُّهُ بِالْكَفَّةِ، وَهِيَ نَحْوُ الْمَوْقِفِ فِي الْكُفَّةِ، وَلَمْ يَخْرُجْ بِالْكَفَّةِ، وَنَسِيَ هُوَ أَنْ يَسْأَلَهُ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ قَالاً: بِحَسَبِ أَنْ لَوْ عَمِرَ اعْتَمَدَ فِي قَوْلِهِ فِي هَذِهِ الرَّوَاةِ: زَكَّيْنِ

(١) انظر: الاستدكار (١٢٣) (١٢٤)

(٢) سورة القدر الآية ١٢٥.

(٣) فتح الباري (١/ ١٥٠)

عبد الرحمن في الجمع بين الصحيحين هكذا قال. وأكثر الأحاديث على أنه لم يعلمه كما قلنا. انتهى.

وأما ما قلناه من عباد بن حمزة^(١) أنه قال: تركتمنا غلط من يحيى القنطاري لأن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: سمعت ابن مسعود يقول: قال: وبينا دخل الموسم عليه من ذكر الركعتين بعد، فهو كلام مردود، والمعنى هو أنهما ذهبا فانه ذكر الركعتين قبل وبعد، لم يسم من موضع إلى موضع، ولم يفرق بين ذلك حتى بلغه، فقد تابعه أبو نعيم عن أنس بن مالك، وأبو عيسى عن ابن خزيمة، وعمر بن علي عن الإمام أبيه، وابن عمر عن أحمد، عند كلهم عن سيف، ولم يفرقه به سيف أيضاً، فقد تابعه غيره عن سيف عن أحمد، ولم يفرقه به معاذ عن ابن عمر، فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عن أحمد والنسائي، وعمر بن دينار عن أحمد أيضاً باختصار.

ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عن أحمد والطبراني بإسناد قوي، ومن حديث أبي حنيفة عن الزبيري، ومن حديث ابن الزبيري عن صفوان قال: قلنا: أخرجه سلمة من كان معه فقالوا: صلى ركعتين عند ليرة الوسط، أخرجه الطبراني بإسناد صحيح، ومن حديث ثوبان عن عثمان قال: «صلى ركعتين عند المدونة»، أخرجه الطبراني بإسناد جيد، دللت من الإقدام على الخطأ قبل من حاد انعطافه بقرن من خطي عليه وجه الجمع بين الحديثين، انتهى.

ويشكل على الحديث ما أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما برواية ابن عباس عن أسامة: «دخل رسول الله ﷺ الكعبة يسبح على راحبها ولم يصر»، الحديث. وهكذا أخرجه أحمد في مسنده، وقد أخرج أيضاً بطري رواية أبي جعفر عن أسامة، ورواية أبي الشفاء عن ابن عمر عن أسامة أنه ﷺ صلى

(١) انظر الترمذي (٢: ٢٥٤).

بها، فعددت أبواباً عدة في كتاب الصلوة، وذلك ليرى حديث ابن عمر عن أسامة في كتاب الاتصال، هذا عند صحيح، وأخرجه ابن حبان في مسنده، وترجم البخاري إلى مسنده، وأورد في البعث في البيت ولم

أول الجاذب^(١)، وأورد في حديث ابن عباس أنه يترى كثر في البيت ولم يقر، ونسجته لمصنف، وأصح به مع كونه يرى فقهاء حديث ثلاث في إثبات الصلاة فيه، ولا معارضة في ذلك ما عجز البرجمة؛ لأن ابن عباس أتت التفسير، ولم يتعرض له بلال، وبلا لث الصلاة وموافق ابن عباس، لا حتى المصنف برأيه ابن عباس، وقد يقدم ذلك ثلاث على شيء غيره لأقرب، احتجنا أن ابن عباس لم يكن معه زوجة، وإنما استغنى عنه ثلاثة لأسامة، وبما لا حجة الفصل مع أنه لم يثبت أن الفصل كان معه، إلا في رواية ساذجة.

وقد روى أحمد عن طريق ابن عباس عن أبيه الاتصال فيها، فيحتمل أن يكون لقاء عن أسامة، فإنه كان معه، ثم تقدم في أول الحديث، وقد تقدم هذا أن ابن عباس روى عن أسامة في الصلاة فيه عند مسلم، ورفع كتاب الصلاة فيها عن أسامة عن طريق ابن عمر عن أسامة عند أحمد وسنده، فعارضت الرواية في ذلك هذه فراجع رواية ثلاث من جهة، أنه قد روى غيره، وهو جهة التمس بخلافه، فإنه في الإجماع، واحتجنا على من نفى

رواية أسامة^(٢)، وتبعه^(٣)، يجمع بين إسناده ثلاث، ونفي أسامة بأهم له، وغلب الكثرة استغناء بالضعف، ثم رأى أسامة يتي بغير دعوى، لاستغناء أسامة لدعوى في حجة، والتين في من ناحية مع سئل النبي صلى الله عليه وآله ثلاث الحمد، ولم وه أسامة فعمدوا بالضعف، ولازوا خلاف ذلك يكون الظلمة مع احتساب أن

يحدث من الأحداث، وهذا عندنا

(١) صحيح البخاري (٢٦١٠٤)

(٢) غير مخرج صحيح مسلم (١٩٠٩)

وقال المحب الطبري: يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله للحاجة، فلم يشهد صلاته، ويؤيده ما رواه أقطابي في مسنده عن حمير مولى ابن عباس عن أسامة قال: «دخلته على رسول الله ﷺ في الكعبة، فرأى صوراً، فدعا يدلو من ماء، فألقه به، فضرب به الصورة، فهذا الإسناد جيد.

قال القرطبي: فلعله استصحب النبي لسرعة عوده، قال الحافظ: وهو مفرغ على أن هذه القصة وقعت عام الفتح، فإن لم يكن فقد روى عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق علي بن بذيمة وهو ثابتي، قال: دخل النبي ﷺ الكعبة، ودخل معه بلال، وجلس أسامة على الباب، فلما خرج رجلا أسامة قد احترق، فأخا به دونه فحملها، الحديث. فلهذا احتجوا بالمنسوخ، ومن لم يشاهد صلاته، فلما سئل عنها نقضها مستحباً للنبي تقصير زمن احتياته.

ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر، وذلك بأوجه.

أحدها: حمل الصلاة العشرة على اللقوة والمنية على الشرعية، وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً وتفلأ، ويؤيد هذا الجمع ما أخرج عمر بن شبة في كتاب مكة برواية أبي حمزة عن ابن عباس، قال: قلت له كيف أصلي في الكعبة؟ قال: كما تصلّي على الجنائز، تسبح، وتكبر، ولا تركع، ولا تسجد، ثم عند أركان البيت تسبح وكثير وتصرع، ولا تركع ولا تسجد، وسند صحيح، ويرد هذا المجهول ما تقدم^(١) في طريق حديث الباب من تعيين قدر الصلاة، فظهر أن انفراد الشرعية لا مجرد الدعاء.

ثانيها: ما قال القرطبي: يمكن حمل الآيات على التطوع، والنهي على الفرض، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك.

وثالثها: ما قال المهلب شارح البخاري: يحتمل أن يكون دخول البيت

(١) فتح الباري (١/٦٩٣).

ومع مرسن - سئل من إجماعه ولم يصل في الآخرين، وذلك ابن جبان: أليس
عندي من الإجماع أن يجعل الحبران في وقتين، فبقائه إنما يدخل الكعبة في
الفتح صبي بها على ما رواه ابن عمر عن دلال، ويحفل ظهر ابن عباس في
حقيقته لأن ابن عباس نقاه، وأسنده إلى أسامة، وابن عمر أستهوا وأسند
إسناده إلى دلال وأما ابنه أسماء، فذكر جعل الأخير على ما وصفناه حلل التمارض،
وهذا جمع حسن.

ثم علقه النووي بأنه لا خلاف في أنه يميز دخول يوم الفتح لا في حجة
بوداع، وشهد له ما روى الأرميني في «كتاب مكة» عن سفار عن غير واحد
من أهل العلم أنه لا يميز إنما يدخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح، ثم يخرج، فلم
يدخلها، وإذا زاد كذلك، فلا يستنع أن يكون دخوله عام الفتح مرتين، مذكور
المرتين عام واحدة، التي هي خير من خمسة وحدة ليست لا لدخول، وقد وقع عند
الرافضي أن طرس ضعيفة، وهذا فيما أجمع - سيى.

قال القسبي^(١) روى الدارقطني عن حديث ابن عباس قال: دخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في ركبته ركعتين ثم دخل مرة أخرى، فقام
بعدة، ثم خرج، ولم يقم. انتهى. فهذا الترمذى في الإجماع أن جعل
حديث دلال على عروة وأصح وحديث أصابه على حماد، فخرج

وفي «المعجم»^(٢) قال الرافضي: يدخل دخول مراراً، مرة يصلي فيه
أربعاً، ومرة يصلي ركعتين، ومرة يدخل لاختلاف الروايات في ذلك، وحصلها
أنه دخل مراراً حتى دخل مراراً، انتهى.

هذا، وقد ثبت دخول مكة في عروة وأصح، كما نقله التصريح

(١) «معجم القسبي» (١: ٢٢٠).

(٢) (١: ٢٢٢).

بذلك في طرق حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - واختلف في دعونه بفتح حجة الرداع، ويقدم قريشا، أن ابن حبان مال إلى أن دعول في حجة الرداع، فحضر إثبات الصلاة على فتح مكة، وغيرها على حجة الرداع، وثمعه النوري بأنه لا خلاف في أنه يخرج دحل يوم الفتح لا حجة الرداع، ويشهد له ما روى الأزدي عن غير واحد من أهل العلم، أنه يخرج إنما دخلها مرة واحدة عام الفتح، ثم حج، فلم يدخلها.

وقال الشيخ ابن القيم^(١)، وعم كثير من الفقهاء وغيرهم أنه دخل النبي في حجته، وبرى كثير من الناس أن دخول النبي من سنن الحج اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، والذي يدل عليه سنة أنه لم يدخل النبي في حجته ولا في عمرته، وإنما دخله عام الفتح.

ففي «الصحيحين»^(٢) عن ابن عمر - رضي الله عنهما، قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة على ناقه لأصامة حتى أتاه بفناء الكعبة، الحديث المذكور في الباب، وفي البخاري^(٣) عن ابن عباس: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة أبى أن يدخل النبي وفيه الآية»، الحديث. وفيه «فكثر في نواحيه ولم يصل».

فقال: كان ثلث دخولين صلى في أحدهما، وثم صلى في الآخر، وهذه طريقة ضعفاء الفقهاء، كما رأوا اختلاف الفقهاء في قصة أخرى، وأما الحواشي نقد فبرغون عن هذه الطريقة، ولا يجنبون عن مقلبي من ليس معصوما من الغلط، وسبب إلى التوهم، قال البخاري وغيره من الأئمة: «القول قول مالك» لأنه مثبت شاهد صلاته بخلاف ابن عباس، والمفصود أن دخول إنما كان في عزاء الفتح لا في سبحة ولا عمرة.

(١) «الميزان» مراد الصحاح (٢/٢٧٦).

(٢) رقم الحديث (٦٦٠٠).

وفي «صحيح البخاري» من إسماعيل بن أبي خاند قلت لعبد الله بن أبي أوفى: «ادخل النبي ﷺ في عمرته البيت؟ قال: لا»، وقالت عائشة: «خرج رسول الله ﷺ من عتدي، وهو فريز العين جنب النفس، ثم رجع إلي وهو حزين القلب»، فقلت: يا رسول الله! خرجت من عتدي وأنت كذا وكذا، فقال: «إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن فعلت، إني أخاف أن أكون قد أفسدت أمتي من بعدي^(١)، فهذا ليس فيه، إله كان في حنجه، بل إذا تأملته حتى التأمل، أعلعت التأمل على أنه كان في غزاة الفتح، انتهى».

ولا يخفى أن من تأمل في حديث عائشة - رضي الله عنها - حتى التأمل يبلغ إلى أنه ليس من نصة الفتح، بل من حجة الوداع، لأن حمله على نصة الفتح بعيد جداً، كما سيأتي، وترجم البخاري في «صحيحه» «باب من لم يدخل الكعبة» وذكر فيه أبو ابن عمر - رضي الله عنهما - تعليقاً كان يحج كثيراً ولا يدخل، ثم أخرج حديث إسماعيل بن أبي خاند عن عبد الله بن أبي أوفى المذكور قريباً.

قال الحافظ^(٢): «كانه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج، واقتصر على الاحتجاج بفعل ابن عمر - رضي الله عنهما - لأنه أشهر من روى عن النبي ﷺ الدخول في الكعبة، فلو كان دخولها عنه من المناسك، لما أدخل به مع كثرة شاعره، واستدل المحب الطبري بحديث عبد الله بن أبي أوفى على أنه ﷺ دخل الكعبة في حنجه وفي فتح مكة، ولا دلالة فيه على ذلك؛ لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره، انتهى».

(١) رواه أبو داود (٢٠٣٩)، والترمذي (٨٧٤)، وابن ماجه (٣٠٦٤)، وأحمد (١٣٧/٦).

(٢) فتح الباري (٤/٤٦٧).

وفي العمرة^(١) قال ابن حبان: الأئمة جعلها على نحوين متباينين، أحدهما يوم النحر وصلى فيه، والآخرى هي حكة النوداع، ولم يصل فيه، وقسم البيهقي إلى أن المخولين في حكة النوداع، دخلوا يوم النحر، ولم يصل فيه ودخلوا من العترة وصلى فيه، رواه الدارقطني بإسناد حسن عن ابن عمر، انتهى.

قلت: ونعطفها برواية أخرى من جعدة عن عبد الله بن عمر، قال: دخل النبي ﷺ البيت ثم خرج، وملا خلفه فقلت لبلال: هل صلى؟ قال: لا، فلما كان بعد دخل، سألت بلالاً: هل صلى؟ قال: نعم، صلى ركعتين، استغنى لحرمة وجعل السارية الثانية من بيئته، وكذا حسن الزيلعي^(٢) هذا الحديث.

وقال الحافظ^(٣): في حديث ابن عمر وهو في العمرة - استحباب دخول الكعبة، وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً: «من دخل البيت، دخل في حكة، وخرج مغفوراً له»، قال البيهقي: نحوه عبد الله بن المؤمل، وهو صحيح، ومحل استحبابه ما لم يؤذ أحداً بدخوله، وروى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس: «أن دخول البيت شهر من الحج في شيء».

وحكى لفرطلي عن بعض العلماء: أن دخول البيت من ماضيك الحج، وردة بأنه يخطئ إسا دخله عام الحج، ولم يكن حكة محرراً، وإنما ما روى أبو داود والترمذي وصححه، هو وابن خزيمة والمحاكم عن عائشة - رضي الله

(١) مروة الصفيح (١/١٨٦).

(٢) نصب الراية (٢/٣٩١).

(٣) صحيح الحاكم (٢/٤٦٦).

عنها : أنه ﷺ خرج من عندها وهو مبرر الثمين، ثم رجع وهو كتيب، فقال :
تحدثت الكعبة، فأخاف أن أكون شققت على أمي، فقد يمسك به لصاحب
هذا القول المحكي، لكون عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمومه، بل في
حديث عبد الله بن أبي أرفى أنه لم يدخل الكعبة في عمره. فتعزز أن القصة
كانت في حجته، وهو المطلوب، وبذلك جزم البيهقي ويحتمل أن يكون ﷺ
قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه، فليس في السياق ما يمنع ذلك. انتهى.

قلت : ما ذكره الحافظ، احتمالاً وابن القيم جزماً عجيب منه، وأعجب
من الحافظ منه لا يدفع إلى احتمال هذه الاحتمالات البعيدة؛ لأن كتابة دخول
البيت ليست بهذه المثابة التي تستمر، وتمتد إلى وصوله ﷺ المدينة المنورة بعد
العراق من فتح مكة، وفتح الطائف، ونهروها من الفتوحات، حتى خلعت على
هذه الأسرار. التي هي من أعلى الفتوحات، فرجع إلى المدينة المنورة كثيراً
وحزباً حتى استفسرت عن ذلك عائشة - رضي الله عنها - وفهمت بمجرد
الرؤية، كما يشير إليه لفظ ابن ماجه : ثم رجع إلي وهو حزير. فقلت : يا
رسول الله خرجت من عندي وأنت قزير العين، ودعيت وأنت حزير،
الحديث.

وأوضح منه ما حكى القاري من لفظ الحديث : «صنعت اليوم شيئاً لو
كنت استقبلت»، الحديث. وهذا اللفظ أخرجه ابن سعد في «طبقاته» برواية
قوية عن عائشة، وهذا كالمضى على أن هذا الرجوع كان من دخول البيت عند
عائشة في مكة المكرمة، وعامة شراح الحديث جعلوا حديث عائشة على حجة
الوداع.

قال الأبي^(١) : أنا أحدث حجة الوداع، فليس في شيء منها أنه دخلها

(١) إكمال إكمال لمسلم (٤١٨/٣).

إلا في حديث أبي ناره عن عائشة أنه ﷺ خرج من عندها مسروراً،
الحديث، فظاهره أنه في حجة الوداع، لكن في إسناده إسماعيل بن عبد الملك،
وهو ضعيف، انتهى.

قلت: ولا انفاب إلى ضعفه بعدما صحح الحديث الترمذي والحاكم
وابن حزيمة، وأقرهم عليه الحافظ، كما عرفته، وسكت عليه أبو داود، وأقره
عليه الترمذي، بل حكي في تقريره تصحيح الترمذي، وأقر الذهبي تصحيح
الماكم، وأقر ابن المنيب تصحيح الترمذي.

قال المشوكاني^(١): في حديث عائشة - رضي الله عنها - دليل على أنه ﷺ
دخل الكعبة في غير عام الفتح، لأنها لم تكن معه فيه، إنما كانت معه في
غيره، وقد جزم جميع من أهل العلم أنه لم يدخل إلا في عام الفتح، وهذا
الحديث يرد عليهم، وقد تنبأ أنه ﷺ لم يدخل البيت في عمرته. كما في
حديث ابن أبي نوفس، فتعين أن يكون دخل في حقيقته، وبذلك جزم
البيهقي^(٢)، وقد أحس البعض من هذا الحديث أنه يحتمل أن يكون ﷺ قال
ذلك لعائشة بالعدية بعد رجوعه من غزوة الفتح، وهو بعيد جداً انتهى.

قلت: وما تقدم قريباً من رواية اندازقطني عن ابن عمر، وكذا ما تقدم عن
النعيلي في آخر البحث الماضي من رواية اندازقطني عن ابن عباس نص في تكرار
الدخول، فالظاهر دخوله ﷺ مرتين في غزوة الفتح، كما هو مؤدى حديث ابن عمر
وحجة الوداع، كما هو محصل حديث أسامة وعائشة - رضي الله عنهما -.

قلت: وبدل على الاستحباب أيضاً ما روى البيهقي برواية سعيد بن جبير
عن عائشة، قلت: يا رسول الله كل فائت قد دخلن البيت غيري، قالت:

(١) قال الأوطار (١٤٢/٣١) رقم الحديث (٦٠٥٥).

(٢) المسند الكبرى (١٥٩/٥).

أَنْ لَا تُحَالَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْحَبَشَةِ

مع - وإن حروبهم، ثم لحق محمد بن أسلمك بن مرداس، فحضر معه قتل مصعب بن الزبير، ثم اشتبك لقيال بن عبد الله بن زبير بمكة، فحضره أميراً على الحبشة، فحضر مكة، ورمى الكعبة بالحصى إلى أن قتل ابن الزبير، وذلك حساداً به دس على ابن عمر - رضي الله عنهما - من سنة في ربح ربح، فأتى عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - لم يجد كل أمة يحبونها، وحدث بالحجاج عليها، وأخرج الثوري عن طريق عثمان بن حسان: أمضيت من قتله بالحجاج صبراً، فبلغ مائة ألف وعشرين ألفاً.

وفي التورفة: سأل بعض السلف عن عبد الملك، فأجاب بأن الحجاج سنة من سنة، فيكتب بياض في سفره.

بأن لا تحالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - (في شيء من أمر الحج) أي في أحكامه، وتعميمي: كتب إليه أن يأتم به في الحج، وكان ذلك حين أرسله إلى قتادة بن الزبير ومعه والياً على مكة، وأميراً على الحاج كما في الجرد^(١) عن عقيل بن أبي شهاب أخبرني سالم أن الحجاج عام من ذلك، بأن الزبير سأل ابن عمر - رضي الله عنهما - كيف يصنع؟ قال: لا شيء. قول عبد الملك بالحجاج: لا تحالف ابن عمر - رضي الله عنهما - في أمر الحج إقرار بدينه وعلمه، وأنه الخليفة من مائة الذي يحب أن يقتدي به أهل وجمته، انتهى.

وفي التورفة^(٢): «حارب ابن حنبل حشاً مائة» وفي الحديث منه بعد ذلك وعرف أنه مع حور، وتعميمه للحدود الزم الحجاج مع سلطانة وجرود.

(١) فتح الباري (٣/١٥٣).

(٢) التورفة (٣٠٠).

(٣) مرداة التورفة (٣٠٣).

عن ابن عباس قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «الْحَجُّ مَكْرُومٌ» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَمَا مَكْرُومٌ؟» فَقَالَ: «مَكْرُومٌ مَكْرُومٌ».....

أن يستعملت آثار ابن عمر - رضي الله عنهما - وقوله: ويستلذي بعد في جميع ذلك، فعلى ذلك فاعرف، وكذا قوله: من حيث لا يشعر به أحد، فأمر أساعه سمعته أراحهم - ثم أعرفهم به خروجها من المسجد - الأمر الواحد، منهم أن ينصرف إلى عمر حتى خرج للمجد، فيعلمي بذلك، ثم يرى الناس أنه يشغل راحته فيسقط رجوعه، ويظهر أنه يغير اختياره عن راحته إلى عمر، فأصابها مدان المعلوم، صحت من ذلك.

قال الثوري: «ويوجد غيره لا يحق» لأن أمر عبد الخطك له ثانياً إنما كان على مكتبة داخلية دفعت للخدمة الظاهرية، والحاصل أنه كان حائفاً لخروج ابن عمر - رضي الله عنه - وقبول خلافة من اعاضه وانعاضه، فإنه كان أحق الناس بها فتألم، كما قالوا سار الصبيان وأكابر السادة واستعين من أئمة الأئمة - رضيهم الله - أن يرفقوا، انتهى.

(قال) سالم: (قوله: كان يوم عرفة) قال صاحب «المعاني»: وكان ابن عمر لم يسكن المسجد، فسكنه من دخول مكة، فوقف عرفة قبل الطواف، ثم اجتمع أهل المسجد، رئيس في السج الهندية صبر المذموم عبد الله بن مسعود، مسرع إلى الحجر، وسرعته كالحجر ذلك السمس، واستجير حين رأت الشمس هو السمس في ذلك اليوم (وأما معه) أي مع ابن عمر - رضي الله عنهما - والجلالة عالية، وهكذا أخرجه المحاذي بروايه عبد الله بن يوسف عن مالك.

قال الحافظ^(١) المقاتل هو سالم، ووقع في رواية عبد الله بن أبي عمر مسير عن الثوري: «مركب هو وسالم وأب معهما»، وهو رواية قال ابن شهاب: «وكانت يومئذ صائفة، فلبثت من الحجر مدة».

(١) - فتح الباري (٤/١١٧)

وقال: يا ابن عبد الله! هل جئت من قبل الزباج إلى مكة؟ قلت: نعم، أئمتني؟

يسمع فيه البراءة، ولعمري أن الناس لا يسمعون إلا ما يسمعون، وقد نظر فيه المحقق بأن لا احتجاج إنما هو بعدم إمكان ابن عمر - رضي الله عنهما - أن يسمع بوجوه، لما تقدم في كلامه من تغيير، ولما جزم به الحافظ^(١) نفسه في النكوت على تأخير الاحتجاج بأنه إنما أطاع لذلك وإرادته نصته، وقد تقدم الكلام على المعصية في محله.

وقال المحتاج: أما لك أي ما جاء بك لي فته شائعة (يا أبا عبد الرحمن) كعبه ابن عمر - رضي الله عنهما - فقال ابن عمر: (الزباج) ما تعب أي عجل أو زج أو على الإغراء، إن كنت تريد السنة قال الحافظ: وفي رواية ابن وهب: إن كنت تريد أن تصيب السنة، قال ابن عبد البر: هذا الحديث يدخله عدمه في النصيب، لأن المراء بالنة سنة رسول الله ﷺ، إن أضلعت ما لم تصف إلى صاحبها كسنة العمرين، قال الحافظ: وهي مسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول وحديثهم على ما قال ابن عبد البر، وهي طريقة البخاري ومسلم، ويقويه قول سالم لأبي شيبة، إذ قال له: أفتل ذلك رسول الله ﷺ؟ فقال: «وهو يسمعون في ذلك إلا ما سمع النبي».

وفي شرح السجدة^(٢) من الصيغ المختلفة قول إصصحابي: من السنة كذا، ولا يخفى على أن تلك مرفوعة، ونقل عن عبد البر عنه الاتفاق، قال: وإنما نالها من الصحابي، فكذلك ما سمع بعينه إلى صاحبها سنة العمرين، وفي نقل الاتفاق خبر: فمن الشافعي في أصل المسألة قولان، وذهب إلى أنه غير مرفوع أبو بكر الصيرفي من الشافعية، وأبو بكر الرياني من الحنفية، وابن حزم من أصح الظاهر.

(١) صحيح البخاري: ١٤٠٢/٣.

(٢) (ص: ٨٩)، وأيضاً (ص: ١٢٩) (ص: ٢٤١).

قَالَ: أَحَدُهُ السَّاعِدُ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: دَانُظَرْنِي حَتَّى أَخْبِشَ عَيْنِي
مَاءً أَوْ أُخْرِجَ. فَنَزَلَ عَذَّ النَّعْمِ حَتَّى حَرَّجَ الْحَخَّاجَ.

(مقال) الحجاج (أحمد الساعدي) ماهرة الاستحمام أي هل تريد وقت
التي أحرقه، ولذا يؤمن البخاري على حديثه الذي «أب التهجير بالروح يوم
معرفة الله الخفاء» من غير ما فهمي الله سبحانه (نعم) وقد ورد أيضاً من حديث
«من صبر» فقد سئل أنه يظل حين حشر نصيب في صبره يوم توفيه حتى تأتي
بحرقه، نزل منى حتى إذا كان بعد صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ «يخرجوا»
فجمع بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوقف، الخروء أحمد
وأبو داود.

ولما خروء أنه توفيه من منى سير صلى الصبح، نكس في حديث حابر
الطويل عند مسلم أو توجيهه يظل منها كان بعد طلع الشمس، كذا في
الفتح.

(قال دَانُظَرْنِي) منح البسوة وقصر الخذة المصحفة أي أهملني، وفي
بعض روايات البخاري، كما ضبطه المحافظ وغيره بألف وميم وصم
الطاء، أي سطرني (حتى أقصر علي) شديد باء التذكيم (ماء) أي غسل،
ولفظ البخاري «من» أقصر علي رأسه ماء، قال العيني: أي حين الغسل،
لأنه إذا ماء على الرأس بما يكون ثلثاً في الغسل، وأما حين أن
أقصره وقال من التبييض: صواب أقصر، لأن حجاب الأمر (نعم أخرج)
بالفتح عطف على أقصر.

القول عبد الله بن عمر - رضي الله عنهم - عن مرويته، قال العيني: «
وهذا يدل على أنه قد راكبا (حتى حرج الحجاج) في معتمده، فإن من طاف

(١) صحيح البخاري (٤٥١/٣)

(٢) أحمد البخاري (٥٥١/٣)

قال الحافظ^(١) وتبعه الزياتي. قال ابن القيم: أصاب أصحاب الحرافيون أن الإمام لا يحط بوم عرفة، وقالوا الماشيون والمعارية: يحط به وهو قول الجمهور، ويحمل قول العراقيين على معنى أنه ليس له، يأتي به من الخطأ حلق بالصلاة كخطبة الجمعة، وكأنهم أخذوه من قول مالك: إن الصلاة يحط بها بحجر فيها بالشرافة، فقبل له. فعرفة يحط بها، ولا يحجر بالشرافة، وقد: إنما تارة بتعريب، انتهى.

وقال الزياتي في مروج السواحي: تحت حديث حابر بلنظ: «فأش بطن انفرادي تحط الناس» فيه أنه يستحب للإمام أن يحط بوم عرفة في هذا الموضع، وبه قال الجمهور والمشيون والمعارية من المالكية، وهو الجمهور، فعزل النووي: حالف فيه المالكية، فيه نظر، إنما هو قول العراقيين صحيح، والمشيون خلافه، وأما المالكية أيضا على استحبابها خلافا لما نوعه عبا عن والقرطبي، انتهى.

وقال الألباني^(٢): أصحنا العراقيون يحلقون أنه لا يحط بالإمام يوم عرفة، ومعنى ذلك أنه ليس بها فحلق بالصلاة كخطبة الجمعة، ولا يفر حكم الصلاة قبلتها إلى النضر والجهر، وأصحاب المعارية والمشيون يصورون: يحط الإمام إلا أنهم لا يجعلون لخطبة حكم الخطبة للصلاة، وإنما يجعلون لها حكم العلب.

ولا بد أن يكون ابن حبيب إنما قال: يحط بعرفة قبل الزوال، لأنها ليست بالصلاة، ولو كانت الصلاة لرحب أن يشتركا في الوقت، وقد قال مالك: كل صلاة يحط بها، فإنه يجهر فيها بالقرآن، فقبل له. فعرفة يحط

(١) مروج السواحي (٣/٥١٦).

(٢) النضر (٣/٣٦٦).

فبها ولا يجهر لها بالقراءة؟ فقال إنما تنك لتعليم، وربما يبين أنها ليست للصلاة؟ أن المؤذن لا يؤذن إلا بعد الخطبة، ولو كانت الخطبة للصلاة لوجب أن يؤذن في أول الخطبة كالصلاة، ومن حكم هذه السنة أن يخطب خطبتين يجلس بينهما.

قال ابن الموار: خطب الحج ثلاث، أولهن: قبل يوم النحرية يوم بعد صلاة الظهر في المسجد الحرام، وقيل: قبل الزوال، والأول فوشاً، وهي لا يجلس في وسطها، يعلم الناس مناسكهم، ويخرجهم إلى منى، وصلاتهم بها، وغنواهم منها وغير ذلك، والخطبة الثانية بعرفة يجلس بينهما، وهي تعليم الناس ما بقي من مناسكهم من صلاتهم بعرفة ودعوتهم ومبشراتهم بمزلفة وغير ذلك، ولثالثة: بعد يوم النحر بيوم وهو أول أيام الرمي، وهي خطبة واحدة، لا يجلس فيها، وهي: الظهر يعلم الناس الرمي: وأوقاته، ويوم نحر، وما نهم من المعجّل في يومين، ولا يجهر بالقراءة في شيء من هذه الخطب.

قال ابن حبيب: قال مطرف وابن الماجشون: تصح هذه الخطب الثلاثة بالكبير كالأعياد، ويكبر في خلال كل خطبة، ومن يؤذن للظهر؟ فقال ابن حبيب: يؤذن لها إذا جلس الإمام بين الخطبتين، وفي «المتة» من رواية ابن القاسم عن مالك: يؤذن يوم عرفة، والإمام يخطب، وفي «المدونة»: إذا مرع الإمام من نصته فمد على المنبر وأذن المؤذن، فإذا مرع من أذانه قام فنزل الإمام، فصلّى بالناس، انتهى. وهذه تصويص المالكية، وما سيأتي من كلام الدردير صريح في أن خطبة عرفة ليست بعرفة، وأنه قبل الصلاة بخلاف ما حكى عن مذهب الإمام مالك في المسائلين، كما سيأتي.

قلت: لا خلاف بين المالكية في أن خطب الحج ثلاث، كما عرفت مع الخلاف فيما بينهم في بعض ما يتعلق بها، أمّا الأئمة فخطبة يوم السابع من ذي الحجة، وهي خطبة واحدة على ما تقدم عن ابن الموار.

وقال الدردير^(١): تُدب للإمام خطبة بعد ظهر يوم السابع يسكنة واحدة، فلا يجلس في وسطها، والراجح، الجلوس، فهما خطبتان وأنها سنة يخبر فيها الناس بالمناسك التي تشمل منها إلى الخطبة الثانية.

قال الدسوقي: ما قال من ندب تلك الخطبة ضعيفه، والمعتمد أنها سنة، والخطيب يفتح تلك الخطبة بأثنية إن كان محرماً، وإن كان غير محرم افتتحها بالتكبير، وقيل: يفتتحها بالتكبير مطلقاً. كان محرماً أم لا، وقوله: الراجح... إلخ، أي لأن ابن عرفة عزاه «للمدونة»، والقول الأول عزاه لابن الموارث وشيخه ابن الحاجب، والحاصل أن المشهور الأول، وعزو ابن عرفة الثاني إلى «المدونة»، فيجد أنه أرجح، انتهى.

والخطبة الثانية خطبة عرفة أنكرها المرابطون من المالكية وجمهورهم ابتوها، وأولوا كلام المرافئين، وهي خطبتان قبل الظهر.

قال الدردير^(٢): وتدب خطبتان، والراجح أنها سنة بعد الزوال يوم عرفة، يجلس بينهما، يعلم الناس فيها ما بقي من المناسك إلى طواف الإفاضة، ثم بعد فراغه من خطبته أدن للظهير وأقيم لها، والإمام جالس على المنبر، فإذا فرغ من الإقامة نزل الإمام وجمع بين الظهريين، قال الدسوقي قوله: «خطبتان بعد الزوال»، قلوا خطب قبل الزوال وصلى بعده أو صلى يغير خطبته أجزاء جماعاً، وقوله: «ثم بعد فراغه أدن» فيه نظر.

ولفظ «المدونة»^(٣): متى يؤذن المؤذن يوم عرفة؟ أبعد فراغ الإمام من خطبته أو وهو بخطبها؟ قال: ذلك واسع إن شاء بعد ما بقي من خطبته. وإن

(١) «الشرح الكبير» (٢/٤٣).

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٤٣).

(٣) (١/٣٢٠).

بناء والإمام يعطى السبى. والنخبة الثانية تم أخذها في القردوب، لكي تلامه في الخدمة العامة تعلم فيها ما ينبغي من المسالك إلى طوائف الأقاليم، يشير إلى ذلك: وتخدم معي من الثوار أبا حنيفة - اعدة عبد العزير من اليوم الحادي عشر

وفي سبت الملكية من الأتوار فإنه يستحب في اليوم الحادي عشر أن يحفظ الإمام خطبة واحدة على أن يعلم الناس فيها حكم منتهم بعض ركبته الزمي إلى آخر ما ذكر من الأعمال، ووافقهم الحنفية في هذه الخطب الثلاث. وفي النجاشية: إذا كان من يوم الثروة حرم حفظ الإمام خطبة يعلم فيها الناس النجوة إلى منى.

والخاص أن في الحج ثلاث عتبات، أولها: ذكرنا، والثانية: عرفات يوم عرفة، والثالثة: حتى في اليوم العادي عتبات، بمبعض بين كل عتبات يوم، وفل وهو: عتبات في ثلاثة أيام متوالية، أولها يوم النحر، وثانيها: أو الغصود من التعليم، يوم النحر، ويوم النحر يوم النحر، فكان ما ذكرنا أنه، وفي التلويح أنه، انهم.

وعندما هي في صرح الشباب^(١٢) وزادوا وقالوا له: نورت العلاقة
علافاً لغيره حيث يخطب عنه في ثلاثة أيام من الأيام. أولها يوم الزروية،
وأخرها يوم النحر، وقال أيضاً: لها عظمة واحدة إلا جسد في وسطها إلا
جذبه يوم عرفه. فيها عظمين يصل بيدهما إحداها واحد، وكنتها بعد ما صلي
الظهر إلا يعرفه. وإنما قل أن يصلي الضحك، وكنتها معه. وقال أيضاً: إذا كان
اليوم السابع من ذي الحجة، فافسح أن يحطبه أمامه بعد الظهر خطبة واحدة.
سألتك ثم بالسه.

$$f(x) = \frac{1}{2}x^2 + \frac{1}{2}x + \frac{1}{2} \quad \text{for } x \in [0, 1]$$
$$f(x) = \frac{1}{2} \ln \left(\frac{1+x}{1-x} \right) = \frac{1}{2} \ln \left(\frac{1+x}{1-x} \right) = \frac{1}{2} \ln \left(\frac{1+x}{1-x} \right)$$

وقال أيضاً^(١) في الجمع عرفة: فإذا اغتسل، وزالت الشمس سار إلى المسجد من غير تأخير، فإذا سلمه - أي المسجد - صعد الإمام الأعظم وهو الخليفة أو نائبه. وهو الخطيب المنصوص عليه، ويجلس عليه ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة. كما في الجمع وهو المرحوم، المطابق لظاهر الرواية، وهو لا ينافي ما روي عن أبي يوسف أنه يؤذن المعروف والإمام في التقطاط، ثم يخرج بعد فراق المؤذن، فإذا مرع المؤذن قام الإمام بخطب عطينين فقاما يجلس بينهما كالجمعة، وحسبتهما أن يحمد الله ويثنى عليه، ويسلم ويهتف، ويكبر، ويهتف على النبي ﷺ، ويعط الناس وتعلمهم المناسك، أي نيتها.

وقال أيضاً: إذا كان اليوم الحادي عشر، وهو ثاني أيام النحر عطف الإمام خطبة واحدة بعد الظهر كخطبة اليوم السابع يعلم الناس ما بقي من المناسك، انتهى.

وخالفهم الشافعية - رحمه الله - في الكعبة أيضاً، وفي بعض الأوقات أيضاً، فقد قال الثوري في «مناسك»: تنصلي للإمام أو منصوبه أن يخطب خطب الجمع ومن أربع عطف، إحداها: يوم السابع بمكة، والثانية: يوم عرفة، والثالثة: يوم النحر معلى، والرابعة: يوم النحر الأول معلى أيضاً، ويختمهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك إلى الخطبة الأخرى، ويكتمهم أفراداً، وبعد الظهير إلا أني عرفة فإنهما عظماء، وقبل صلاة الظهر.

وقال أيضاً في خطبة يوم عرفة: فإذا زالت الشمس، وذهب الإمام والناس إلى المسجد الحسمى مسجد إبراهيم، ويخطب الإمام قبل صلاة الظهر عطينين، بين لهم في الأولى الوقوف وشروطه ومتى يدفع من عرفة وغير ذلك مما بين أيديهم، ويحذف هذه الخطبة، لكن لا يسلح تحصيلها لحذف الثانية،

(١) أيضاً (ص ٣٠٠)

وإذا فرغ منها جلس قدر قراءة سورة الإخلاص، ثم ينضم إلى المحطة الثانية، ويأخذ المودن في الأذان، ويخفف الثانية بحيث يفرغ منها مع فراغ المودن من الأذان، وقبل مع فراغه من الإقامة، ثم يزل بعضه بالناس الظهر والعصر.

وحقق ابن حجر في «شرح» أن المقصود بالخطبة الأولى إذ هي للتعليم، والثانية لسمر الذكوة، فشرعت مع الأذان إعلالاً للحاضرين بتأكد المسارعة إلى الوقوف واستعراة التوسع فيه.

وقال النووي أيضاً: في خطبة يوم النحر يسنّ للإمام أن يخطب هذا اليوم بعد صلاة الظهر يسمى خطبة مفردة يعلم الناس فيها التسمية وغير ذلك، قال ابن حجر: قوله: بعد الظهر، هذا ما اتفق عليه الشافعي - رحمه الله - والأصحاب، لكنه مشكل؛ لأن الأحاديث مفرقة بأنها كدت صحوة يوم النحر لا بعد الظهر.

منها: رواية أبي داود بسند رجاله ثقات: رأيت رسول الله ﷺ يخطب معنى حتى ارتفع الضحك على بقة شهية، وأجاب عنه المصنف أي التوري بأن رواية ابن عباس في «الصحيح» تدل على أن ذلك كان بعد الظهر؛ إذ فيها أنه بعض السائلين قال: وميت بعد ما تمسيت، والمساء بطلق على ما بعد الروال، أي فقلت هذه لأنها أصبح وأشهر.

وحكي عن بعضهم لجمع حديثي خطبتين في يوم النحر في وقتين، ولم أجد تفصيل الخطب في فروع الحنابلة إلا ما سيأتي بيان بعضها من «العقبي» والرومي، وقال القسطلاني^(١) تحت حديث ابن عباس في خطبة يوم النحر: هذه الخطبة هي اثنتان من خطب الحج الأربعة كلها بعد الصلاة إلا عرفة فقبلها، وهي خطبتان بخلاف الثلاثة الأخيرة ففرادي، وهذا مذهب الشافعي وأحمد، انتهى. فالظاهر توافقهما في ذلك. لكن قال الميني في «النهاية»:

(١) إرشاد الساري (٢/٤٩١).

ويعتبر ذلك مناصبي. ومن أجل ذلك لا يحجب في اليوم التاسع، وفي اليوم الحاشي
يوم التبرع عن توزيع العائدات من التبرع والتمويل.

وقال اليهودي في حجة عذرا إن المستبعد أن يرفع إلى يوسف من
الذي إذا علمت الناس يوم عرفة فوطيم صديقه وإذا شاء يعرفه حتى لو لم
تستمر مع حبيب الإسلام حجة تعلم الناس فيها مزاياهم أن يروا في
حجبت حاتم أن يبين معنى ذلك ثم بأسر بالآلة فيقول فقصني العلة
والعلم بجميع بيته وروايت أنه لو لم يؤمن المزدن إذا صعد الأمام إلى
المنبر في ذلك يوم الطوارف ثم أؤام فحسبته وروايت أن يؤمن من آخر حجة
الأمام وحديث حاتم قال على أنه إذا بعد فراغ النبي من خطبة الكوفة
فعل فيه ما في الخبر

ويجوز التراجع بحسب ما أجمع له كاتب هذه الخصومة وذلك في "الكتاب"
والتيهم منه بالتزوير والادعاء به ويجب ذلك، انتهى

وإن النسخ ليس اجتماع من المحدثين وحده خطفه، وإنما هو
 مجلس علمي يهتد بهما من الأفاضل في أقام الصلوة. نحن

وقال الصوفى "أخذاً من أن يصف الأمان على يوم البحر حبة بابل
والناس يبيع ما معهم من البحر والرافعة غير ذلك، كل على حدة، وقد
مضى، أن الذي ليس السلف، وهو يبيع بعض أصنامهم أنه لا يصف يوم
وذهب، ما كان، أي ذكر الروايات الواردة في هذا اليوم البحر على صوب
عاش على البحر، وحبيب، وأفعى من حمره البحر، وأمر أنما، وأنما
نجد، أي على أنها على يوم، وهي في بعضها على يوم البحر

1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 26

• 577 •

1992 年 1 月 1 日

وَعَجَّلَ انْصِلَاقَهُ.

وذكر صاحب «المروص» هذه الخطبة بين النحر والإفاضة، فقال: ثم يخطب الإمام بمنى يوم النحر خطبة بفتنتها بالتكبير يعلمهم فيها النحر والإفاضة والرمي، ثم ذكر ضواف الإفاضة وصلاة الظهر بمنى بعد الرجوع عنها.

وقال المنوفي^(١): يستحب أن يخطب الإمام في اليوم الثاني من أيام التشريق خطبة، يعلم الناس فيها حكم التعجيل والتأخير وتوابعهم، وبهذا قال الشافعي وأبو المنذر، وقال أبو حنيفة: لا يستحب، ثم ذكر روايات هذه الخطبة بلفظ يوم الروعوس، وأوسط أيام التشريق، وبه جزم في «المروص»^(٢)؛ إذ قال: يخطب الإمام ثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها حكم التعجيل والتأخير والترويع، انتهى.

(وعجل الصلاة)، ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف من مالك: «عجل الوقوف»، قال ابن عبد البر^(٣): كذا رواه القعني وأتبعه وهو عندي غلط؛ لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا: وعجل الصلاة، قال: ورواية القعني لها وجه، لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة، قال انحافظ: قد وافق القعني عند الله بن يوسف كما نرى، ورواية أشهب التي أشار إليها عند النسائي، فهذا، ثلاث رواه هكذا، فالظاهر أن الاختلاف فيه من مالك، وكأنه ذكره باللائم لأن الغرض بتعجيل الصلاة سبب تعجيل الوقوف، انتهى.

وقال الزرقاني^(٤) لرواية يحيى بلفظ «عجل الصلاة»: هكذا رواه الجمهور

(١) (٣٣٤/٥).

(٢) (٥١٨/١).

(٣) الاستبصار (١٣/١٤١).

(٤) المرجع الزرقاني (٣٥٧/٢).

قال: فجعل يقرأ إلى شَهِدَ اللهُ تَعَالَى، فَنُفِثَ سَمْعُ ذَلِكَ بَعْدَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَدَلَ اللهُ، قَالَ: صدق سالم.

أخرجه البخاري في ٣٥ - كتاب الحج، ٨٧ - باب التَّهَجُّرِ مَالِكٍ، ج ١٠٠٠.

(٦٤) باب الصلاة ببنى النزوية والجسعة ببنى وعرفة

كسعى و بن القاسم وابن وهب (قال سالم): (تجعل) أي الحجاج نساً في المعصرة (ينظر إلى عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كيما يسمع ذلك) أي الذي قال سالم بالحجاج (منه) أي من ابن عمر (فلما رأى ذلك) أي نظر الحجاج، وبى يعطى السخ المعصرية، فلما سمع ذلك أي كلامي (عبد الله) فلما رأى، ولهم من ابن عمر أنه ينفي التصديق والتثبيت (قال صدق سالم) في أن النسبة نصر الحصة وتعمل الصلاة، وتقدم في أول الباب أي المسائل فتنبه إحداهما.

(٦٤) صلاة ببنى

كذلك في الصحيح المعصرية وفي الصحيح التهادية: صلاة ببنى - (بالضمة) ومنى بصرفه وبنوع، كما تقدم في الباب - (الخاصة في المعروفين ببنى النعماني)، موضع معروف من الحرم بين مكة والمزدلفة، وهي شعبة ممدودة من جبلين أحدهما نجر، والآخر الصانع، وحدها من جهة الغرب، من جهة مكة حرة العتنة، ومن الشرق، جهة مزدلفة بطن السيل - إلا سقطت من وادي محسر، قاله النووي في تهذيبه^(١)

وقال: سبب بذلك لم ينس في من الدعاء، أي ثأق ونفث، هذا هو المشهور الذي قاله الحجاجير من أهل اللغة وغيرهم، وسبب فيه قولاً آخر.

(١) تهذيب لأسماء وأسماء (١/١٥٧)

١٩٥/٨٨٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، أَنَّ
عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ قَالَ لِيَحْيَى النَّظِيرُ وَالْمُعْطَرُ وَالْمُعْطَرُ وَالْمُعْطَرُ
وَالْمُعْطَرُ

وقال أيضاً في «منايا»: إنَّ حَدَّثَ مَنِي مَا بَيْنَ وَاقِي سَحَرٍ وَجَبَرٍ الْعَقِيَّةِ،
وَمِنِ سَبَبِ طَوْلِهِ حَوَّ مَبْلُوزٍ وَعَرَفْتُهُ بِسَبْرٍ، وَالتَّحَدُّثِ الْمَحْبُوطَةِ مَا أَقْبَلَ مِنْهَا
عَلَيْهِ يَهْوِي مِنْ مَنِي وَمَا أَسْرَ مِنْهَا فَلَيْسَ مِنْ مَنِي، وَلَيْسَتْ لِرَفْعَةِ مَنِي، التَّهْوِي.
قُلْتُ: وَسَيَاتِي الْكَلَامَ عَلَيَّ أَنَّ الْحَمْدَ مِنْ مَنِي أَوْ لَا فِي «بَابِ التَّهْوِي»
بِكَلَّةٍ لِيَانِي مَنِي.

يوم التروية

فتح التروية وسكود ثراء وحقة لحقة ناعم من الجملة. قد تقدمت في
«الطلبية» وعمل في «الإعلان» الأقوال في سبب اتساع ذلك

والجمعة بمنى وعرفة

تقدم الكلام على لفظ عرفة وحلوله في «باب التوقف بعرفة»، وذكر
المصنف في «باب ثلاث مسائل» الأولى: كم ينسحب من الصلوات حتى إذا
راح من مكة يوم التروية، ويؤتى البخاري في «اصحاحه» باب أين ينسحب الظهر
يوم التروية، ولعله صرح بذكر الظهر خاصة لمكان الاختلاف في ذلك كما
سألي، والثالثة: الجمعة بمنى، والرابعة: عرفة إذا وافق يومها يوم الجمعة.

١٩٥/٨٨٧ - «مأثرت»، من دفع أن عهد الله بين عمر - رضي الله عنهما -
(كان ينسحب الظهر والعصر والمغرب والمغرب) يوم التروية ليس في الحجة
والصبح: من هذا ناسخ ذي الحجة (يعني) ثباتاً تسعته بخلافه كما رواه
غيره، وقد روى أحمد^(١) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يحب إذا

(١) - مسند أحمد (٢/١٩٩).

استطاع أن يصلّي الظهر بمعنى يوم التروية، وذلك أن رسول الله ﷺ صلّى الظهر بمعنى، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم^(١): «فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى، وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والعجزة»، الحديث.

وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس، قال: «صلّى رسول الله ﷺ الظهر يوم التروية والعجزة يوم عرفة بمعنى»، ولأحمد من حديثه: «صلّى النبي ﷺ بمعنى خمس صلوات» وغير ذلك من الروايات في الباب، وفي «الصحيحين» عن عبد العزيز بن رفيع قال: «سألت أنساً - رضي الله عنه - قلت: أخبرني بشيء عقلته عن النبي ﷺ أين صلّى الظهر والعصر يوم التروية؟ قال: بمعنى، قلت: فأين صلّى العصر يوم التروية؟ قال: بالأبضع، ثم قال: أفعل كما يفعل أمراؤك»، قال المهبلي: الناس في صحة من هذا يخرجون منى أحبوا ويصلّون حيث أمكنهم، ولذلك قال أنس: «صلّى حيث يصلّي أمراؤك».

والمستحب في ذلك ما فعله الشارع وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وكنت عائشة - رضي الله عنها - تخرج ثلث الليل، وهذا يدل على التوسعة، قاله العيني^(٢).

وقال الموفق^(٣): المستحب أن يخرج محرماً من مكة يوم التروية، فيصلّي الظهر بمعنى ثم يقیم حتى يصلّي بها الصلوات الخمس، ويبیت بها، لأنه ﷺ فعل ذلك، وهذا قول مذهب مالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، ولا

(١) (١٣٨٨).

(٢) «معجم الفقهاء» (٧/٢٤١).

(٣) «المعني» (٥/٢٦٢).

نعلم بـ مخالفاً، وليس ذلك واجباً في قولهم جميعاً، قال ابن المنذر: لا أحفظ عن غيرهم خلافهم، وتختلف عائشة ليلة التروية حتى ذهب ثلثا الليل، وصلى ابن الزبير بمكة، انتهى.

وقال الميمني^(١): ذكر أبو سعيد النيسابوري^(٢) في كتاب مشرف المصطفى^(٣): أن خروجه ﷺ يوم التروية كان صحن، وفي مسيرة العلاء: أنه ﷺ خرج إلى منى بعدما زالت الشمس، وفي شرح الموطأ: لأمي عبد الله القرطبي: وخرج رسول الله ﷺ إلى منى عشية يوم التروية، انتهى، وقال النووي في مناسكه: ويكون خروجهم بعد صلاة الصبح بمكة حيث يصلون الظهر بمنى، وهذا هو المذهب الصحيح المشهور من نصوص الشافعي والأصحاب، وفي قول: يصلون الظهر بمكة ثم يخرجون، فإن كان اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع الفجر؛ لأن السفر يوم الجمعة إلى حيث لا تصلى الجمعة حرام أو مكروه، وهم لا يصلون الجمعة بمنى ولا بمرقات، انتهى.

وفي المنتقى^(٤): قال ابن حبيب: إذا زالت الشمس من يوم التروية فطف بالبيت سبعا، واركع وأخرج، وإن خرجت قبل ذلك فلا حرج، وروى ابن المواز عن مالك: يخرج من مكة يوم التروية قدر ما يصلون بها الظهر، فإذا وصل إلى منى صلى بها الظهر والعصر، وبيت بها إلى أن يصبح، فيصلى بها الصبح، وكذلك فعل النبي ﷺ، وأفعاله في الغرب على الوجوب أو الندب، فإذا دلّ دليل على انتفاء الوجوب، فهي على الندب.

وكره مالك المقام بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا أن يطرده وقت

(١) «مسند الفاري» (٧/٢٤٤).

(٢) هكذا في الأصل، وفي مسند الفاري: «أبو سعيد».

(٣) «المنتقى» (٢/٣٧).

ثُمَّ يَقْدُرُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، إِلَى عَرَفَةَ

مَنْ، وَالسَّاءُ خَرُوجُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَيَقْبِلُ بِهَا وَيُصَلِّيُ بِهَا
النَّظَرُ، فَكُلُّ مَنْ خَرَجَ يَوْمَ النَّوِيَّةِ، وَأَدَّى لِمَنْزِلَاتِ الْخَمْسِ بِهَا وَالْمَبِيتِ بِهَا
أَكْثَرَ ثَلَاثَةِ سَنَةٍ، وَلَوْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَلَا بِأَمْرٍ بِهِ إِذَا صَلَّى النَّظَرَ
بِغَيْرِهَا.

وَلَوْ دَافَقَ يَوْمَ النَّوِيَّةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مَنْى قَبْلَ أَنْزَالِ لُكُونِهِ
وَقْتُ سَنَةِ الْخُرُوجِ، وَعَدَمُ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَسَعْدُهُ لَا
يَخْرُجُ مَا لَمْ يَصَلِّهُ لَوْحُوبُهَا عَلَيْهِ، فَيَكْرَهُ أَنْ يَخْرُجَ مَنْ أَدَانَهَا كَمَا هُوَ حَكْمُ
الْخُرُوجِ إِلَى كُلِّ مَوْضِعٍ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، وَمَنْ كَذَلِكَ مَا لَمْ
يَحْضُرْهَا أَمِيرُ مَكَّةَ، انْتَهَى.

وَهَكَذَا فِي مَرْجِعِ الْمَدِينَةِ^(١) مِنْ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مَنْى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
هُوَ الصَّحِيحُ، وَمَنْ قَالَ: «لَوْ خَرَجَ بَعْدَ الزَّوَالِ عَلَا بِأَمْرٍ بِهِ، أَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ
بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَحِقَ صَلَاةُ الظُّهْرِ بِغَيْرِ مَنْى لَمْ يَنْبَغِ الْإِسْتِحْبَابُ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ
فِي «الْمَحِيطِ» وَالْمَقْبَذَةِ يَسْتَحَبُّ كَوْنُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى مَا صَرَّحَ
بِهِ فِي «الْمَتْنِ».

(ثُمَّ يَقْدُرُ) بِصَحَّةٍ، أَيْ كَانَ ابْنُ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَذْهَبُ وَقْتُ
الْقَدْرِ (إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ) مِنْ مَنْى (إِلَى عَرَفَةَ) قَالَ الْبَاقِي^(٢): «هُوَ أَتَمُّ، وَفَدَى
رُؤْيَا ابْنِ الْحَرَّازِ عَنْ مَالِكٍ: يَقْدُرُ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِلَى عَرَفَةَ
إِلَّا مَنْ كَانَ ضَعِيفًا أَوْ بَدَأَتْهُ سُدَّةٌ، فَلَا يَأْمُرُ أَنْ يَقْدُرَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَذَلِكَ
كَأَنَّهُ لَا يَدْرِي شَعْلَ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: وَمَنْ عَدَا مَنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَلَا يَجَاوِزُ

(١) (أخر: ٩٨).

(٢) «المعتمد» (٢/٣٧).

[illegible][illegible]

فقال له خير ^{١٧} فان سمعته منها بعرفة بعد الصبح للمسيح، وقال
تدري ماذا أصبح بيصر صلى الله عليه وسلم لو أنها استغاثت، وهو زجان الاسرار

وفي وقت-ي تاسحقا^١ على، فكمه دمه على حجر مؤلمه، وياكتر
على الأرض، فهو الافضل، ثم يذبح حيت، في أو نطلع الشمس وتشرق على
نهر، فهو طلوع نوحه إلى السماء، السهر

قلت - في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - محمد رسول الله ﷺ خير صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفه العديت. أخرجه أحمد وابن دؤود^(١)، وفيما يحتفظ - رحمه الله - من حديثي

1732. 19. 1991

$$(\psi^{\dagger} \psi) = \frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{\omega} \right) = -\frac{1}{2\omega^2} \frac{d\omega}{dt} \quad (A.3)$$

1153.14 173

433-77 100 100 100 100

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ لِلْمُتَعَمِّرِ فِي الْفَضْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ، أَنْ يَتَطَهَّرَ لِمَسِّ نَوَاسِ عَرَفَةَ.

المتصحح: لكن في حديث جابر المتفقين عندنا - مسلم - أن نومه في عرفة كان به - خارج لمس.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، أَنَّ السُّبُتَةَ لِمَنْزَرَةِ (أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ لِلْمُتَعَمِّرِ) حَكَدَ فِي جَمِيعِ السُّبُحِ السُّبُتَةِ، بِمَعْنَى الْمُعْصِرَةِ، وَهِيَ أَكْثَرُ الْمَعْرُوفَةِ بِالْعَرَبِ.

وهي الظهر يوم حرة (أَنَّ الظُّهْرَ سَرِيَّةٌ وَهِيَ ظُهُورٌ، وَلَا يَأْتُرُ لِلْمُحَضَّرَةِ فِي ذَلِكَ، وَمَعْنَى ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ نَحْوُ سَائِدٍ، فَافْضَرْ مَخْطُوبَةً، مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ، قَالَ صَلَاةٌ يَحْتَطُّ بِهَا حَجِيرٌ بَيْنَ بَاغِرَاتٍ عَلَى نَدَاةٍ فَعَرَفَةَ بِمُخْلَبٍ عَمَلًا، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْزَرَةٍ قَتْلَانِ، أَيْ مَا نَحْنُ نَسْتَعْمِلُ، أَيْ نَسِي).

قَالَ مَالِكٌ: رَحِمَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ عَلَى أَنَّ الظُّهْرَ، لَدَلًا بِشَيْبَةِ الْأَمْرِ بِاصْطِلَاحِ السُّبُوتَةِ، قَالَ ابْنُ رُسْدَانَ: اجْمَعُوا أَنَّ لِمَنْزَرَةَ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ، أَنَّ الْإِمَامَ يَحْتَطُّ بِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ (ذِكْرُ هِيَ «الْحَوَاسِي» بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَهِيَ الْأَتْنَةُ الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ، عَلَى الصَّلَاةِ، أُخْرَى).

وَيُظَاهَرُ سَائِرَ الْحَوَاسِي أَنَّ نَقْصًا بَعْدَ الصَّلَاةِ مِنْ صَلَاةِ الْمَنْسُ، لَكُنِّي لَمْ أَجِدْ فِي أَحَدٍ مِنَ الصَّحاحِ السُّبُوتَةَ وَلَا الْمُعْصِرَةَ، وَفَكَدَ حَكَمِي عَنْ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهِيَ الْإِمَامُ مَاثَلَتْ أَنَّ الْخَطْبَةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، لَكُنِّي مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي بَابِ الْحَقِّقِ مِنْ مَسْئَلَةٍ لَمَّا كُنَّا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ سِزَ عَنِ السَّاحِبِ أَنَّ الْمَرْفُوقَ لَا يُوَدِّدُ إِلَّا مَا الْحَقِيقَةُ، وَمَعْنَى أَيْ حَيْثُ يَجُوزُ بِإِذَا حَلَسَ مِنَ الْحَقِيقَةِ، وَعَنِ «الْمَرْفُوقِ» يُوَدِّدُ بِالْإِسْمِ بِمَاذَا.

وَمِنْ «السُّبُوتَةِ» : وَاصِحٌ مِنْ حَقِيقَةِ أَتَى الْمَوْزُونِ، قَوْلًا فَرِحَ بِهِ أَدَانَهُ صَلَافُ الْمَنْسُ، وَمِنْ «الْمَرْفُوقِ» : مَا فَرَّغَ مِنْ خُطْبَتِهِ أَيْ الْفُتُوحِ وَأَقِيمَ بِهَا.

«أَنَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنَّمَا هِيَ تَهْلِيلٌ وَإِنْ رَأَيْتَ النَّاسَ يَخْلَعُونَ قُلُوبَهُمْ فَاتَّقِ اللَّهَ»

هذا أجاب في موضوعه بأن هذه الحظية بعد الصلاة على حكي من بعد العبادة في الصلاة إنما هي تهنئة على ذلك، إذ قالوا: «ما صفة الوجوه» ثم أن بعضنا إذا قام إلى سريره قبل الزوال، فإذا رأيت الناس يخطب الناس، ثم جمع بين التهنئة والعزم على ذلك وقت الظهر.

ولما انفكوا على هذا، لأن هذه الحظية هي مجمع غيبها من فعله يتبعوا، في وقت أناس أمروا به، فذكر الاختلاف فيه، وأبعد من ذلك ما قاله الزيداني، وما من اختلاف من المحدثين، من قولهم: «في حديثنا حذر من خطبة وعبرهم أن خطبة حادثة فردة» وليس به أنه خطبة خطبتهم، وما روي في بعض طرقه أنه خطبة خطبتهم، وأنه الموقوف وغيره، انتهى.

وبوجه الاختصاص أن خطبة عمره نسبت لعدة عبد الجمهور، كما نقلت في الموضوع في ذلك عن موضوعه في بيان الخطبة، لا سيما عند المالكية، فكيف حكي عن باقي ذلك وهو الحكي، فقد تقدم عن الحديث: «خطبتان بعد الزوال» يوم عرفة يجلس سبب، وعن أبي حنيفة: «من حاكم هذه السنة أن يخطب خطبة» وعن ابن السكيت: الخطبة الثانية من خطبة الحج بعرفة وحسن بينهما، وعن ابن السكيت: «يؤذن لها إذا حاسر الإجماع بين الخطبتين، فلهذا المالكية صرحوا بالحكمة» وكذا تقدم الموضوع بذلك من الذين من الحديث، والذين من الحديث، مع لم يجد لعل ذلك في فروع الحديث، بل صرح الشيخ ابن القيم أنها فردة.

(وَأَنَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنَّمَا هِيَ تَهْلِيلٌ) زاد في الصحيح الحديث: «وَأَنَّ» (وَأَنَّ) وافقت الحصة، فإنما هي ظهر، أي ليست بجمعة، وإن كانت ما جمعة.

ولكنها قصرت عن أهل السفر

والانقصت منه، وإن قامت قصر بعضي رخصت. وذلك للإجماع على أن حجة بيت كانت يوم الجمعة، صلى الظهر، ففي مسلم وغيره من حديث جابر بعد ذكر الخطبة ثم قال، ثم أقام، فصلى الظهر، ثم أقام، فصلى العصر، ولم يذكر بينهما صلاة، وأما حريز المصنف، فذكر ذلك بعد على من قال، إن صلاة بيت معرفة كانت جمعة كما قال أبو حنيفة، فحرم في الأصل، قال أبو العباس في المسألة: ومن إن حرم أنه يجزئ على الجمعة عرفات، قال ولا خلاف أنه يجزئ حط، فصلى رخصت، وهذه صفة صلاة الجمعة، قال، إنما روي أحمد أنه ما يجر فيه، والخاص به في كتاب من الله وعلى رسولنا، لم يصح أنه ما يجر لم يكن لجمع به تعلق، لأنه ليس بهرحس، ونجا بعضهم إلى إحدى الإجماع على ذلك، وهذا ممكن، يثبت فيه الكسب على ما فيه.

قال أبو العباس: وإن جازي قد كان على الأئمة لأهل البيت، وكلامه من بعض، لا يكتفى له حتى أوجب الجمعة على العبد والمسافر، ويجزئ إقامتها في قضاء في العبد، مستنداً لألفاظ رافعة انتهى.

ولكنها قصرت عن أهل السفر، هذا من الإجماع، ماثل أن القصر معرفة لأهل السفر، والمعتبر بين أهل العلم من مدعيه، أن القصر عبء لأهل السفر.

هذا من الحفاظ^(١) تحت ترجمة البخاري، باب الصلاة يعني، أنه يذكر انقصت حرك الحسنة، لقوة الحسنة فيها، ومنه من أنكرها لأنها المعجل الذي وقعت فيه ذلك فديماً، وخالفه السلف في العبدية، على بقصر أو يمدد، مع على أن القصر بها المسافر أو العبد، وهذا الذي يذكرونه، وتنفذ

الطحاوي عنه لو كان كذلك لكان أهل منى يقيمون، ولا قائل بذلك، وقال بعض المالكية: لو لم يجر لأهل مكة القصر سمى نقال لهم النبي ﷺ: أنموذ، وليس بين مكة ومنى مسافة القصر، قال أنعم: قصروا أنفسكم، انتهى.

وهكذا حكى غير واحد من نقلة المذاهب مذهب الإمام عاتق أن القصر عنه للمساكين، والطاهر هندي أن القصر عند أيضاً للمسافر كما هو نص «الموطأ» إلا أن هذا السفر مخصوص ويستثنى من تحديد المسافة لعائنة الأسفار.

ويؤيد ذلك ما في مختصر الخليل: من مسافر أربعة برد فأهلاً قصر رابعة لا أقل إلا كسكي في خروجه لعرفة ورجوعه. قال الدردير: قوله «أهلاً» أي عبر مصبوم إليها الرحون، وإنما صرح بقوله لا أقل وإن مهم ما تقدم ليرتب عليه قوله: إلا كسكي ومنوى ومزدلفي ومحضي. فإنه يسن له القصر في خروجه من محله للحج وفي رجوعه للعنة، وهم من قوله: في خروجه ورجوعه أن كلا من أهل هذه الأماكن يسم مكانه لو كان يعمل بغيره عملاً كمكم. رجع يوم النحر لذلك للإفاضة وقصر بقراءته. انتهى.

فهذا الاستثناء في كلام الخليل يدل على أن هذا السفر مستثنى من نفيه أربعة برد. قال الدردير^(١) أيضاً في كتاب الحج: جمع الحاج العشاء من استأثراً وقصر العشاء إلا أهلها أي «الموطأ» فينبشون كمن وعرفة، أي أهلها يفتنون ويقتصر غيرهم بلسنة، قال السموقي: لئلا يفتنوا بهذا مسافة قصر، انتهى.

وفي «الأنوار»^(٢): أن قصر الصلاة سنة مؤكدة على الرجوع عند المساء المالكية، وقيل: فرض، وقيل: مستحب، وقيل: مباح، كذا في حاشية

(١) انظر: الشرح الكبير (١/٢٤٤)

(٢) الأنوار، شامعة (ص ٦٤٦)

فَأَنَّ مَالِكَ، فِي رِمَامِ النَّحَاجِ إِذَا دَخَلَ بَزْزُ الْجُمُعَةِ يَوْمَ حَرَفَةَ،
أَوْ يَوْمَ النَّحْرِ، أَوْ بَعْضِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.....

انصاوي^(١)، وشروط التقصير سبعة، الأول: أن يكون السمر طويلاً أربعة برد
فأكثر، فمن سافر أقل من ذلك يتم الصلوة ولا يقصر إلا أهل مكة وأهل
المنحصب وأهل منى وأهل مزدلفة، وإذا خرجوا من أوسانهم إلى عرفة للمحج،
فإنهم يقصرون ذهاباً وإياباً، وإن كانت المسافة ليست مسافة قصر للمستأ، كما
في المرح الخرنسي^(٢)، انتهى

قلت: وسبب ذلك أن الإمام مالكا - رضي الله عنه - عدّ هذا السور كله
ذهاباً إلى عرفة ورجوعاً منها سافراً، ولذا تعدّ احتمال القطاعه، كما سيأتي في
كلام البجلي في باب صلاة من^(٣)

قَالَ الْعَبْنِيُّ^(٤): اختلف العلماء في صلاة المكي بمكة، فقال مالك: يتم
بمكة، ويقصر بمنى، وكذلك أهل منى يتلون منى، ويقصرون بمكة وعرفات،
فإن: وهذه المواضع مخصصة بذلك، لأن سببي يتجوز لما قصر بعرفة ثم يميز
من وراءه، ولا قال لأهل مكة: اشترأ، وهذا موضع بيان.

وممن دري عنه أن المكي يقصر بمنى ابن عمر ومسلم والقاسم وطاوس،
وبه قال الأوزاعي وإسحاق، وقالوا: إن التقصر سنة الموضع، وإنما يتم بمنى
وعرفات من كان مقبلاً، وبهذه وقال أكثر أهل الحديث، منهم عطاء والزهري
والشوري والكويتي وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وأبو ثور: لا يقصر
الصلاة أهل مكة بمنى وعرفات لانتفاء مسافة، انتهى.

(قال مالك في إمام النحاج: إذا وافق يوم الجمعة) صم اليوم (يوم عرفة) بعرفة
(أو يوم النحر) بمنى تنصب اليوم في كلا الموضعين (أو بعض أيام التشريق) التي

(١) نسخة الناصري: (٢٧٥/٤).

إِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ فِي شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَيَّامِ.

بعد أيام الحر يسمى أيّاماً، ويعطى ويعطش، مصوب أيضاً عطشاً على يوم عرفه (إنه لا يجتمع) ما تشق أي لا يصلي الجمعة (في شيء من تلك الأيام) بقائه العراضع، قال الشافعي لأن خلاف السنة، لأنه لا جمعة على صاهر، انتهى.

والأوجه منه ما فسرته السجى^(١) كلام المصنف، إذ قال: لأن دقة ليست لموضع جميع، لأن الجميع لا يكون إلا بموضع سبطان وإقامة، ودقة ليست مدار غمار، ولا مدار استيطان، ولا إقامة، فلا يجتمع فيها، وأما قوله ليس فيها قرب، وهي شرط في صحة الجمعة.

وأما من، فإنا وإن كانت قرية مبيدة فليست مدار استيطان، ولا إقامة، ولا أهل بسوطوب، وإما يسكنها أيام من حضرته، وقد كان بهذه المدينة فلا يجوز أن يجتمع بها، ولو ملك واستوطنت لكان حكمها حكم سائر البلاد من الجميع، انتهى.

وفي المندوحة قال مالك: لا جمعة في أيام من كلها بحرى ولا يوم الترمية يسمى ولا يوم عرفة بعرفة، انتهى.

قال ابن رجب^(٢): اختلف العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ومن، فقال مالك: لا تجب بعرفة ولا يسمى أيام الحج، لا لأهل مكة، ولا لغيرهم، إلا أن يكون الإمام من أهل عرفة، وقال الشافعي مثل ذلك إلا أنه يستوفى في وجوب الجمعة أن يكون مالك من أهل عرفة أو يكون رجلاً على منامه في اشتراط هذا العدد في الجمعة، وقال أبو حنيفة: إذا كان أمير الحج من لا ينصر الصلاة يسمى ولا بعرفة سوى يوم فيها الجمعة إذا صادفها، وقال أحمد: إذا كان من أهل مكة يجتمع، وإن كان من غيره، انتهى.

(١) - الصفر (٣١٠٣).

(٢) - مدينة المصنف (٣١٨٠٩).

وفي الهداية^(١) يجوز يسئ إن كان الأمر أمير الحجاز أو كان الخليفة مسافراً عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا سمعه يعني لأنها من الشرى حتى لا يعيد بها، ولهما أنها تنصرف في أيام الموسم، وعلم التعيين للتخفيف، ولا جمعة يعرفات هي فوفهم جميعاً، لأنها مضاهة، ويعنى أئمة والتعبد بالخليفة وأمر الحجاز لأن الولاية لهما، لما أمر الموسم فيبي أمور الحج لا غير انتهى

قال العيني في التلخيص: قوله: إن كان الأمر أمير الحجاز، وفي شرح الطحاوي: إن كان الأمر أمير الحجاز أو أمير العراق أو الخليفة معهم مقيمين كانوا أو مسافرين خارج إقامة الجمعة عندهما، وإن كان أمير الموسم إن كان مقيماً حاز، وإن كان مسافراً لم يجزه وذكر فخر الإسلام: أن أمير الموسم ليس له حتى إقامة الجمعة إنما له رواية الحجاج

وقال في المختصر: أمير الحجاج له ولاية إقامة الجمعة إلا إذا ولأه الخليفة أو من له ذلك وهو مضاف، وهو تعالى أو كان الخليفة مسافراً فإذا لم تنسبه على أنه لو كان مقيماً كان الحجاز بالنظر في الأولى، أو لدفع أهم أن الخليفة إذا كان مسافراً لا يقيم الجمعة، كما إذا كان أمير الموسم مسافراً، فذكره ليعلم أن حكم الخليفة على خلاف حكم أمير الموسم، قوله: وقال محمد: لا جمعة يعني، وبه قال الشافعي وأحمد، وهو قول عطاء ومجاهد، قوله: ولا جمعة يعرفات في قولهم جميعاً، أي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، ومحمد، وبه قال مالك، والشافعي وأحمد، وهو قول الزهري، انتهى

قال النووي في تكملة كشافه: إن كان اليوم الثامن يوم جمعة خرجوا قبل

(٦٥) باب صلاة المزدلفة

صالح اعجز . لأن المشرع لم الجمعة إلى حيث لا تصل إلى الجمعة حرام أو مكروه . وهم لا يصلون الجمعة بمس ولا بعرفات . لأن شرطها دار الإقامة . قال الشافعي : رحمه الله . فإن بقيت فدية واستوطنتها أربعون من أهل الكمال أقاموا الجمعة هم والرجال معهم انتهى

(٦٥) صلاة المزدلفة

قال النووي^(١) السنة لمن دفع من عرفات لا يصلي المغرب حتى يصل صلاة المجمع بين المغرب والعشاء . لا خلاف في هذا . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء . وأصل في ذلك أن النبي ﷺ جمع بينهما . رواه حاتم وابن عمر وأسماء وأبو أيوب وغيرهم وأحد دينهم محض . وإن فاته مع الإمام صلى الله عليه وسلم . معناه أنه يجمع منفرداً كما يجمع مع الإمام . ولا خلاف في هذا لأن الثانية مهما تصل في وقتها بخلاف العصر مع الظهير

وكذلك إن فرق بينهما لم يصل الجميع . والسنة للمعجلين بالتأخير . وإن صلى قبل خط الرجال . وانسأ . لا ينقطع بينهما . قال ابن المنذر . لا أعلمهم يختلفون في ذلك . فلو صلى المغرب قبل أن يأتي مزدلفة ولم يجمع حافظ السنة . وصحت صلاة . وح قال عطاء . وعروة . والشافعي . بن محمد . وسعيد بن حبر . وعائذ . والشافعي . وإسحاق . وأبو ثور . وأبو يوسف . وابن المنذر . وقال أبو حنيفة والثوري : لا يحرقه انتهى

قلت : وما حكى من الإجماع متكرر . قال النووي في شرح مسلمة . الصحيح عند أصحابنا أنه جمع بسبب السفر . فلا يجوز إلا لمنصرفاً مطلقاً يبلغه صلاة النضر . والشافعي قولاً ضعيف أنه يجوز الجميع في كل سفر . وإن

كان نصيراً، وقال بعض أصحابنا: هذا التجمع بسبب النسك كما قال أبو حنيفة، انتهى.

وقال المؤلف^(١): يجوز التجمع لكل من بعرفة من مكّي وغيره، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بينهما بعرفة، وذكر أصحابنا أنه لا يجوز التجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرساً وإلحاقاً له بالقصر، وليس بصحيح؛ لأنه ﷺ جمع، فجمع معه من حضر من المكّي وغيرهم ولم يأمرهم بترك التجمع، كما أمرهم بترك القصر، وقد كان عثمان - رضي الله عنه - يترك الصلاة ولم يترك التجمع، وقال ابن الزبير: إذا أفاض فلا صلاة إلا بجمع، رواه الأثرم، وكان عمر بن عبد العزيز والي مكة، فخرج، فجمع بين الصلاتين.

ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين خلاف في التجمع بعرفة ومزدلفة، بل وافق عليه من لا يرى التجمع في غيره، وأما قصر الصلاة فلا يجوز لأهل مكة، وهذا قال عطاء ومجاهد والزهري وابن جريج والثوري والشافعي وأصحاب الثوري، وقال القاسم وسالم ومالك والأوزاعي: لهم القصر؛ لأن لهم التجمع، ولنا أنهم في غير سفر بعيد فلم يجوز لهم القصر، انتهى.

قال الحافظ^(٢): أما صلاة المغرب، فعند أبي حنيفة وزفر ومحمد يجب تأخيرها إلى العشاء، فلو صلاها في الطلوع أهدأ، وعن مالك: يجوز لمن به أو بدايته عذر، فيصليها، لكن بعد مغيب الشفق الأحمر، وعن «الملونة»: يبد من صلي المغرب قبل أن يأتي جمعاً، وكذا من جمع بينهما وبين العشاء بعد مغيب الشفق فيعيد العشاء، وعن الشهب: إن جاء جمعاً قبل الشفق جمع،

(١) «المغني» (٥/٢٦٦).

(٢) «فتح الباري» (٥/٥١٥).

وقال ابن القاسم: حتى يعيب، وعند الشافعية وجمهور أهل العلم: لو جمع تقديماً أو تأخيراً قبل جمع أو بعد أن نزل أو أقرد أحراً وفانت المسنة، واختلفهم سني على أن الجمع بقرعة ومزدقة للنسك أو للسفر انتهى.

ويستطاع الباجي في بيان مذاهب أصحابهم، وسيأتي شيء منه تحت قوله في الحديث: «الملاء أمامك»، ويشكل على من قال: إن الجمع للسفر: إن حق الجمع السفري أن من ارتحل بعد العروب يصلي المغرب والعشاء، ثم يرتحل، والنبي ﷺ ارتحل من عرفة بعدما غرث النجس، فكان ينبغي عتدهم أن يجمع بينهما بقرعة. ثم يرتحل، وأيضاً قال ابن دفتر المبدأ: إنه لم يقل أن النبي ﷺ كان يجمع بين الصلوتين في طول سفره ذلك، فإن كان لم يجمع في نفس الأمر فيقوى أن يكون الجمع للنسك؛ لأن الحكم المعتد به عند تجدد أمر يقضي إضافة ذلك، الحكم إلى ذلك الأمر، إلى آخر ما ذكر من الاحتمالات.

وقال الأعبي^(١): الجمع بينهما بمزدقة لا خلاف فيه، لكن الخلاف فيه: هل هو للنسك أو لمطلق السفر أو للسفر الطويل؟ فمن قال للنسك قال: يجمع أهل مكة ومضى والمزدقة، ومن قال: لمطلق السفر قال: يجمعون سوى أهل المزدقة، ومن قال: للسفر الطويل، قال: يتم أهل مكة ومضى وعرفة والمزدقة وجميع من كان بينه وبينها دون مسافة القصر، ويقتصر من طال سفره.

قال الترمذي^(٢) بعد حديث الباب: والعمل على هذا عند أهل العلم أنه لا يصلي المغرب دون جمع، قال زين الدين: كأنه أراد أن العمل عليه مشروعية واستحباباً لا تحتماً ولزوماً، فإنهم لم يتفقوا على ذلك، بل اختلفوا فيه، فقال صفوان الثوري: لا يصلحها حتى يأتي حتماً، فإن صلاحها دون جمع

(١) «عدد القاري» (١٦٨٧)

(٢) «جامع الترمذي» (٣٦١، ٣٣٦).

أحمد، ومحمد بن أبي حنيفة، إذ خلاصه من أن رأس الحرثفة تعلمه الإعادة
منه صلاهم قبل مذهب نسطور أو بعده

وقال مالك: لا يصحيب أحد قبل جمع إذا من غيره. فإن خلاصه من
سائر أو يجمع بينهما حتى يذهب الفتن، وحسب القديسي أن هذا هو
الأفضل، وإنه إن جمع ههنا في وقت التعريب أو في وقت العشاء، ماض
عرب أو غيره، أو جعله كجمله من رثاء الجوارك، فإنه قال: أي
يصدق من رثاءه، وأبو موسى وأبو يوسف، وأبو حنيفة، وحكايا الدوسي عن
أصحاب الحديث، وإن قال من الشجر عظم وعوده برثاءه وأما سعيد بن
خبر - السمر -

وقال القديسي: جميع لعدم العشاء من سفلنا بالبركة، وإن عجز من
وأما مع الإجماع من الذي كسب من غيره لمزاجه محرم أو مباح، فعند
الشيخ جميع في أي محل كان، وإن يفت بعده، فكأن من العرشين يصلي لوفه
من غير جمع، وإن قلنا بأن الأول - رثاءه - وقد رثاهما بعد الفتن،
وأما أن يطلب الجميع لكونه وقف مع الإجماع المأثور، وهو ما إذا
لقد علم من الشيخ أن التعريب رثاء، أو يفتي وقت العشاء، وجوباً مطلقاً،
أنه من رثاءه من القديسي.

وفي النهاية^(١) إذا أتى سفلنا، فاستصحت أن يفت ضرب فرج،
يرثى الإمام بالاسم ضرباً واستاء، ولا يفتق سباً، ولا يفتق لجماعة
لهذا الجمع عند أبي حنيفة، لأن السفل موحدة عن رثاء، خلاف الجمع
معرفة، لأن التعريب مقدم على رثاء، ومن جازي مسعود في القديسي أم غيره

(١) في نسخة: ١٥١

عند أبي حنيفة ومحمد، وعليه إعادتها ما لم تطفئ الشمس، وقال أبو يوسف: بمنزلة وفد أساء، لأنه أتاه في وقتها، فلا يجب إعادتها بعد بدء طلوع الشمس، إلا أن التأخير عن الصلاة يصير سببا بتركها.

وأما ما روي أنه يجوز قال لأبيهما في طريق العودة: «الصلوة أدت»، بعد وقت الصلاة، وهذا الشارة إلى أن التأخير واجب، وإن أوجب تركه لجميع سببا بالبركة، وذكره على إعادة ما لم يطفئ الشمس ليصير حائضا بينها، وإذا طلع الشمس لا يخلو الجمع سقطت الإعادة، انتهى.

ويستدل بوجوب صلاة المغرب بالمرونة بعد قال أبو حنيفة: «كان حادي ربه في الله حرم» ويقول: «لا صلاة إلا بجمع» أخرجه أبو داود وأبو إسحاق بن عمار، وسألتني عن حكمه إذا تكرار على الأجر، حيث يصلون في القرية، ويصلون أيضا بعد زوال الحجابي وغيره عن من مسجودا، هما خلافان بخلاف من بينهما صلاة المغرب بعدما بانى المأمي المنزلة، الحديث على في أيضا تحريم عن وقتها.

وقال أبو حزم في السحلي: لا يجوز صلاة المغرب حرك ليلة إلا حركتها، ولا به، وبعد غروب الشمس، ولا به، ثم ذكر حديث أسماء بن زيد، ثم قال: هذا قصد عليه السلام ترك صلاة المغرب، وأخير بأن المعنى من قوله: «أن يؤتى من أدام» والمصلح هو موقع الصلاة، مأخوذ من موضع الصلاة ووقت صلاة من أدام، فصلى قبل أن يفر ذلك الوقت، وما قبل ذلك المكان ليس مصلح، ولا الصلاة به صلاة.

ثم ذكر أبو حنيفة الحديث، وروي عن محمد بن أبي عبيدة قال: «قال: فلا ير الزبير بخطبه» ويقول: «لا صلاة إلا بجمع» يوشها فلا، وعن محمد بن لا صلاة إلا بجمع ولو إلى صلاة الليل. انتهى.

أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَرَفَةَ. حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قِبَالَ.....

أَشْهَبَ وَأَمِنَ الْمُحَافِظُونَ فَقَالُوا: عَنْ كَرِيبَ بْنِ عُبَّاسٍ عَنْ أَبِي سَامَةَ أَحِبِّهِ السَّامِيُّ، وَأَقْرَبَ حَرْجِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّاسٍ مِنْ بَنِي سَدَةَ، كَذَا فِي الْمَسْبُوحِ وَالْمُبْرَرِ (أَنَّهُ سَمِعَهُ) فِي سَمْعِ كَرِيبَ أَبِي سَامَةَ، وَهَذَا عَلَى عَدَمِ التَّوَسُّطَةِ

(مَقُولُهُ) دَفَعَ (أَي: رَجَعَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ (عَرَفَةَ) بَعْدَ الْغُرُوبِ (حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ) - نَكَمَرِ الْمَسْجِدَةِ وَسَكُونِ الْعَرَنِ الْمَهْمَلَةِ - الطَّرِيقَ بَيْنَ الْحَبِيرِ وَالْهَلَامِ قَبِيلًا لِلْعَهْدِ، بَيْنَهُ مُحَمَّدٌ بْنُ حَرْبَلَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ بْنِ الْحَبَرِيِّ، بِإِسْنَادٍ يَتَّبِعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْمَنَ الَّذِي دُونَ التَّمُزْدَلِيَّةِ أُنَاسٌ، فَبِئْسَ أَنَّهُ قَرِيبَ الْمَعْرُوفَةِ (نَزَلَ قِبَالَ) قَالَ الْبَاقِي^(١) لَيْسَ النُّزُولُ بِالشَّعْبِ بَصْلَةً، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَسَسِ الْعَدَاةِ. قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لَمْ يَرِكْ السَّيِّئُ تَقْلِيدَ بَنِي عَرَبَةَ، وَاجْتَمَعَ إِلَّا الْبُحَيْرِيُّونَ أُنْعَاءً.

قُلْتُ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَثِيرَ الْإِسْرَافِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَقِيَ فِي ذَلِكَ بَعْضًا، فَقَدْ أَخْرَجَ الْحَارِثِيُّ حَرْبَةً عَنْ رَجْعٍ كَانَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مُجْتَمِعًا بَيْنَ السَّعْدِ وَالْأَنْصَارِ، مَجْمُوعٌ عِزُّهُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ الشَّعْبَ إِذْ شِئِيَ أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ - وَبَصُرَ - وَبَتَوَخُّدَهُ وَلَا يَصْنَعُ حَتَّى يَصْلِيَ بِمَجْمُوعٍ. قَالَ الْحَافِظُ^(٢): قَوْلُهُ: «فَيَنْتَضِرُ» أَي: يَسْتَحْجِرُ، وَأَخْرَجَهُ الْهَافِي مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: «دَعَا بَعْضَ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى يَدُورَ وَبِئْسَ التَّعَدُّ، الَّذِي يَصْنَعُ فِيهِ الْمُخْلَفَاءُ أَنْصَرَفَ دَخَفَهُ ابْنُ عُمَرَ، فَتَشْتَرِي بِهِ، أَمْ تَوْفَعًا وَكَسْرًا وَتَقْلِيدًا حَتَّى جَاءَ جَاءَهُ»^(٣). الْحَدِيثُ

وَرَوَى الْهَافِي أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ حَرْبٍ قَالَ: قَالَ عَفَاءٌ: وَأَرَدَفَ

(١) الْمَطْلُوعُ (٢٥٨/٣٦).

(٢) تَبَعُ الْهَافِي (٢٥٨/٣٦).

فرضاً،

أَتَيْنِي خِلَّةً أَسْمَاءُ، فَلَمَّا جَاءَ الشَّعْبَ الَّذِي يَصْلِي فِيهِ اتَّخَذُوا، الْأَنْ الْمَحْرَبَ نَزَلُوا، فَأَعْرَضُوا الْعَدَا، ثُمَّ تَوَحَّشُوا، وَفَافَهُمْ هَدَسُ الْمُطْرِفِيْنِ أَنْ اتَّخَذُوا، كَمَا يَصْلُونَ الْعَمْرِبَ عَدَا النَّعْمَ، الْمَذْكُورَ قَبْلَ دُخُولِ وَفَتِ الْعَشَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ السَّكَةِ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْفِلَاسِيِّنَ بِمِ دَلْفَةٍ.

وَرَفَعَ عَبْدُ مَلِكٍ بْنُ طَرِيقٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَقْبَةَ عَنْ كَرِيبٍ: مِمَّا أَتَى لِلشَّعْبِ الَّذِي يَتَوَلَّى الْأَمْرَ، وَكَهْ مِنْ طَرِيقٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ كَرِيبٍ: الشَّعْبَ الَّذِي يَبِيحُ النَّاسُ فِيهِ الْمَعْرُوفَ، وَالْمَعْرُوفَ اتَّخَذُوا وَالْأَمْرَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِمِ أَهْبَةٍ، فَلَمْ يُوَافِقْهُمْ إِنْ سَمِعُوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ هَكْرَمَةَ يُذَكِّرُ ذَلِكَ.

فَرَوَى الْمُتَأَكِّفِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُبَيْحٍ سَمِعْتُ هَكْرَمَةَ يَقُولُ: «اتَّخَذُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِلَاحًا، وَاتَّخَذُوا مَصْنُوعًا، وَكَأَنَّهُ أَكْبَرُ، فَذَلِكَ عَلَى مَنْ تَرَكَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْفَصْلَيْنِ لِمُخَالَفَةِ الْكَلِمَةِ فِي ذَلِكَ، نَتَهَى.

(فَتَوْصًا) قَالَ الْحَدَّثُ فِي «الْفَتْحِ»، الْعَدَا الَّذِي تَوْضُحًا بِهِ السَّبِيحُ لِيُتَبَيَّنَ كَانَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمٍ، كَمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الرَّوَاةِ مَسْنَدَهُ أَبِيهِ يُونُسَ، حَسَنٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ، وَفِيهِ زُذٌّ عَلَى مِيعِ اسْتِعْمَالِهِ لِغَيْرِ الشَّرْبِ، نَتَهَى.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «مُسْتَرْحِ الْمَنَاسِكِ»: كَذَلِكَ لَيْلٍ، وَإِنَّمَا يَتَمُّ أَنْ لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ غَيْرِهِ، وَلَا يَجْتَنِبُ أَنْ يَتَوَحَّشُوا لَهُ لِنَعْيِهِ، نَتَهَى.

قُلْتُ: وَلَيْسَ أَنْ اسْتِعْمَالَهُ يَجِبُ لَا يَفْشَى عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ شَرِبِهِ، كَمَا أَنَّ وَفَدَ رَجَعَ حِمَارَةً فَصَلَّاهُ، وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِعْمَالُ^(١) يَكُونُ اسْتِعْمَالًا بِمِ وَزَمٍ لَا الْإِسْتِمَالُ، وَفِيهِ أَضْفَاءُ يَرْفَعُ الْحَدَّثُ مَاءً مُطْلَقًا وَمَاءً زَمْزَمًا بِمِ كَرَاهَةٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ يَكْرَهُ، قَالَ ابْنُ عَرَبٍ: سَمِعْتُ مِنَ الْأَوَّلِ أَنَّ نُبِيَّ الْكَرَاهَةِ خَاسِ فِي رَفْعِ الْحَدَّثِ بِخِلَافِ الْخَلْفِ، نَتَهَى.

فلم ينسج الوضوء

وفي الأثر^(١) عن «سرج اخري» مما يستحب لكل من مكث أن
يكثر من شرب ماء زمزم، ويتوضأ، ويعمل به ما أُمم بمكة، انتهى.

(فلم ينسج الوضوء) يختلف في المراد بذلك على أقوال، أرجحها أنه
حقيقته كما في رواية محمد بن حرملة، فتوضأ وضوءاً خفيفاً. وقيل معناه توضأ
سراً سرّاً أو خلت اجتماع الماء بالنسبة إلى غالب عافته. وقيل المراد
النفوي، وتعقب، قال الحافظ^(٢): «وأعرب من عبد الله في معنى قوله، فلم
ينسج الوضوء» أي استسجى به، وأطلق عليه اسم الوضوء النفوي، لأنه من
الزكاة وهي النقاظة، ومعنى الإسج الإكمال أي تم بكماله وضوءه، فتوضأ
لتصلاته، قال: وقيل إنه توضأ وضوءاً خفيفاً، ولكن الأصح أن هذا لأنه
لا يشرع الوضوء لعملة واحدة مرسى، وليس ذلك في رواية مالك، ثم قال:
وقيل: إن معنى قوله: «لم ينسج الوضوء» أي لم يتوضأ في جميع الأعضاء، بل
أقصر على وجهيه، واستقصاه.

وحكي ابن بطال: أن عيسى بن دينار من علماء أصحابهم، سبق ابن
عبد البر إلى ما احتاره أولاً، وهو منعقب بهذه الرواية الصحيحة، أي رواية
محمد بن حرملة، وقد تابعه عليها محمد بن عتبة أخو موسى أخرجه مسلم
بسند ثلثه، وتابعه إبراهيم بن عتبة أخو موسى أيضاً، أخرجه مسلم أيضاً
بلفظه، وضوءاً ليس بالسالم، وقد أخرج البخاري في باب الترحيل يرويه
صاحبه، قال أسامة: فجعلت أصيب عليه، ويتوضأ، ولم تكن عادة يخطأ أن
يضر ذلك أحد من حال الاستسجاء.

ويوضحه أيضاً ما في مسلم في هذه الفضة بالخط: «ذهب إلى الغائط ثلثاً»

(١) (ص: ٦٥).

(٢) أخرجه الشيخ النوري (٤١٠/٣).

رجع صحت عليه من الإلهاء، قال القزويني: اختلف الشراح في قوله: «ولم يسبح الوضوء»، هل المراد به اغتسل على بعض الأعيان، فيكون وضوءاً لغوياً، أو اغتسل على بعض الأعضاء، فيكون وضوءاً شرعياً، وثلاًهما محتمل، وبعضه ثلثي، في الرواية الأخرى: «وضوءاً حقيقياً»، لأنه لا يقال للغتسل وضوءاً حقيقياً، وإنما انحلال الحسب الميراثاً للوضوء، لا يسرع مرتين بوضوء واحدة فيسبى يلزم لاحتمال أنه ترمياً، ثانياً تحدث طائفة

رئيس السرخستان لا يشترع نجاسة للوضوء إلا لمن أذى به صلاة، وطراً أو فعلاً انتهى عليه، من ذهب جماعة إلى جوازها، وإذ كان الأصح خلافه، وإنما ترمياً أولاً بسبب عدم الظهور، ولا سيما في تلك الحالة الكثيرة الاحتياج إلى ذكر الله حينئذ، وخلف المصير لقلّة أسماء حينئذ، وقد انقطعت، إنما ترك إسباغها حين ترك الشعب ليكون مستحجاً لتطهارة من مرسه، وتجاوز فيه الإلهاء ثم برداً، يقتضي به، ولما قيل وأردعاً إليه، انتهى

وقال نحاسي^(١) يريد بقوله: «توضوء الاستنجاء من البول»، ويريد بقوله: «لم يسبح الوضوء» لم يتوضأ بوضوء الحدث، ولذلك قال أسامة: الصلاة رسول الله تذكره لها، لما رأى من ترك الاستعداد قبل الوضوء، ويحتمل أن ربما يكونه «توضوءاً» صحيح، الحدث، وأراد بقوله: «لم يسبح» لم يتألف فيه مبالغته إذا أراد الصلاة به، وقد دوى هذا المعنى في الحدث، فيكون الوضوء ذلك وضوءاً آخر ليكون على صباه، انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»، أما من رجع أن المراد بالوضوء الاستنجاء فباطل، لأن في الرواية الأخرى: «اجعنت أحسب عليه وهو يتوضأ»، وقوله فيها: «لم يسبح الوضوء» انتهى.

فَقُلْتُ لَهُ: اَنْصَلَاةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اَنْصَلَاةٌ اَمَامَكَ».....

وما أورد من أن تجديد الوضوء لا يشرع إلا لعن أدى به عبادة يتوقف على الظهارة لا يرد على المالكية ولا على الحنفية، أما على المالكية فلأن تجديد الوضوء بدون أداء عبادة، وإن لم يشرع عندهم لكن يخص منه ما لم يسبح الوضوء أولاً.

قال الدردير^(١): يُدب تجديد وضوء- إن صلى به ولو ملاً أو فعل به ما يتوقف على ظهارة كطواف ومن مصحف على التراجع، فلو لم يفعل به ما يتوقف على الظهارة لم يجز التجديد، أي يكره أو يمنع، قال الدسوقي: قوله: «لم يجز التجديد» أي ما لم يكن نوعاً أولاً واحدة واحدة أو التبتن التبتن، فله أن يتجدد بحيث يكمل الثلاث انتهى.

أما على الحنفية، فلما في «مراقي العلاح»: يُدب تجديده لتداومة عليه، وللوضوء على وضوءه إنا تبدل مجلسه لأنه تور على ررره، وإذا لم يتبدل فهو إسراف، انتهى. وهنا تبدل المجلس أي التبتن.

(فقلت له: الصلاة) بالنسب على الإغراء أو بتفسير أذكرك، أو تريد، ويأيد ذلك ما في رواية لبخاري: اَنْصَلَيْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أو يحذف «صل»، ويجوز الرقع على تقدير احانت الصلاة، كذا في الفتح^(٢). (يا رسول الله) ﷺ (فقال: الصلاة) بالرفع مبتدأ. وحبره (أمامك) بفتح الهمزة والنصب على الظرفية، أي موضع هذه الصلاة فدامك، وهو المرادلفه، فهو من ذكر الحال، وإرادة المحل.

ويؤيد ذلك ما في رواية لبخاري: «المصلى أمامك»، أو التفسير: وقت الصلاة فدامك، فعبه حذف مضاف: إذ الصلاة نفسها لا توجد قبل إيجادها، وإذا وجدت لا تكون أمامه.

(١) «شرح الكبير» (١/١٤٤).

(٢) فتح الباري (٢/٥٦١).

.....

قال الشيخ ^(١) قوله: «الصلاة أمك» يعني أن ذلك ليس بوقت الصلاة، ثم إن ذلك ليس بموضع الصلاة، ثم إن الأسرى جميعاً قد اغتفوا بذلك، ومن وقت مع الإمام ودفع بدفعه، فقد قال مالك: لا يصلي حتى يأتي المزدلفة، واستدل على ذلك بقوله: «الصلاة أمك»، فمن صلى دون أن يأتي المزدلفة دون غيره، فقال ابن حبيب: يجب من علم بحركة من صلى قبل التزوال لقوله ﷺ: «الصلاة أمك»، وإن قال أبو حنيفة: وقال أشهب: من ما صبح، ولا إعادة عليه إلا أن يصليهما قبل مغيب الشمس، فيبعد الغناء وحدهما أبداً، وإن كان الشافعي، ومن أسرع وأتى المزدلفة قبل مغيب الشمس، فقد قال ابن حبيب: لا صلاة له، لا لإمام ولا لغيره - مني معيب الشافعي، ووجه ذلك قوله ﷺ: «الصلاة أمك» مع صلاحها ما لم يفته بعد مغيب الشمس، انتهى.

أذكر: ما روي عن النبي ﷺ نأفت الضوضاء بعد ما نزل عليه جبال وضوضاء، ويستحل على هذا ما أخرجه أبو داود وأحمد عن الشريد - رضي الله عنه - عن أبيه: «أصبت مع رسول الله ﷺ فضا مستند قدماء الأرض حتى أتى جعداً»

قال القزويني: هذا الغليبي: عبارة عن ترخيب من عرفة إلى الجمع، يعني ما يرد عليه أنه ﷺ يرا، فتوضأ، انتهى. وحاصله أنه: إنه في إتيان ركوب النبي ﷺ في السير من عرفات إلى المزدلفة بأنه ﷺ قطع تلك المسافة وإكراهه أنه حتى الأوجس في تلك المسافة، وإيماء به أنه لم يزل عن المسافة، ولا يعارض حديث أسامة، وأما الجواب لترجيح رواية أسامة، كما فعله صاحب العيون بأن أسامة كره ودنه ﷺ فيمده، وأنه وصفت في حديث الشريد أنه كان مع رسول الله ﷺ، فلا معنى لترجيح أحدهما على الآخر، كذا أقامه الشيخ في النهاية ^(٢).

(١) النسخ، (٣٨/٢)

(٢) آخر قول المجتهد (٣٣٦/٩)

فَلَمَّا جَاءَ الْمُؤَذِّنُ، نَزَلَ فَنَوَّضًا فَأَمْسَعَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَقَامَتِ الصَّلَاةُ
فَمَضَى الْمُعْرِبُ، ثُمَّ أَتَاكَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرُهُ فِي مَنْزِلِهِ.....

(فلما جاء المؤذّن نزل) عن انفصاء (فتنوّضاً) قال الثوري: بقاء زمزم
(فأمسّع الوضوء) يحتمل تجديد الوضوء، أو لحديث طراً (ثم أقامت الصلاة) ولم
يذكر فيه النداء، وبهذا استدلال من ذهب إلى عدم النداء في الأولى، كما سبّأني
في آخر باب (فصلّى المعرب) قال الحافظ: أي لم يبدأ بشيء قبل الصلاة،
قال الساجي: يريد - والله أعلم - تعجيل صلاة المغرب عند الوصول أو قبل أن
يعد^(١) كل إنسان مكان نزوله، فلما مضى المغرب أصبح الوقت لعشاء، فذهب
كل إنسان إلى تعيين مكان نزوله وإفاقة بعيره.

(ثم أتاك كل إنسان ببعيره في منزله) قال الحافظ^(٢): ويؤيّن مسلم من وجه
آخر عن كريب أنهم لم يزموا بين الصلّاتين على الإفاقة، ونفطه: «أقام
المعرب، ثم أتاك الناس، ولم يحلوا حتى أقيم لعشاء، فصلّوا، ثم حلّوا،
وكأنهم صنعوا ذلك وفقاً بالدواب، أو الأمر من تشويشهم بها، وفيه أنه لا
بأس بالعمل اليسير بين الصلّاتين، ولا يقطع ذلك الجمع، انتهى.

قال البيهقي^(٣): وتعثّر السيوطي بعد ذلك على رواية ابن مسعود، فيشتم
كل إنسان ما يحتاج إليه من إفاقة بعيره، والتخفيف عن راحته، قال الشيخ:
يحفظ عن راحته بعد المغرب إن شاء، وإن لم يكن بها ثقل، فإن ذلك قريب
لا تفاوت فيه بين الصلّاتين، وليس ذلك بعمل مشروع بين الصلّاتين، فمعبر،
وإنما هو متاح موسع.

وقد سئل مالك فيمن أتى المؤذّن أبداً بالصلاة أم يؤخر حتى يحط عن

(١) غدا في الأصل، اهـ، آخر.

(٢) منبع التاريخ (٣/٢١٠).

(٣) المبطل (٣٨١/٣٨٢).

راحمته؟ فقال: أن الرجل الضعيف، فلا بأس أن يبدأ به حال الصلاة، وأما الضعيف وكذا ومن، فلا أرى ذلك، وليبدأ بضعف، ثم بعده راحلته، وإذا أنشبت، لم يخط خط بعد أن يحسب المغرب أحب إلي ما لم يضطر إلى ذلك، لما بدائه من الضعف، أو تغير ذلك من العجز، ووجه ذلك أن تقدم الصلاة ضرورية، لأن ذلك فعل النبي ﷺ غير أن العجز اليسير ليس بفاصل بين التوضوء والصلاة لا سيما إذا كان عجزاً، وقد ترقبنا النبي ﷺ بالمرئفة، انتهى.

وما قال الباقى: إن النبي ﷺ تعشى عند ذلك على رومة ابن مسعود والله معنى ذلك صاحب الهداية وغيره.

نكس نفعه شرح الهداية وغيرهم بأنه سمى ذلك من فعل ابن مسعود نفسه أو مرفوعاً إلى النبي ﷺ، قال الحافظ في المغزاة: حديث «أن النبي ﷺ تمسك لم أشهد الإقامة للعشاء»، ثم أحده مرفوعة صريحة، وإنما هو عند البخاري من عمل ابن مسعود، وبه أنه صلى الصبح حين طلع الفجر، وبه قوله: «هما صلاةان تحوّلان عن رقتهما المغرب والفجر»، ثم قال في آخره: رأيت النبي ﷺ يصعد، فاجتمعوا معه تلك أهل الجمع، وأصل التحويل على ما فهمه، ثم جمیع ما صدر من النبي

قلب: وأصله أنه جئ وصاحب الهداية ومن بعدهم حملوا الحديث على هذا الاحتساب الشامي، والجمهور لا سيما الحنفية حملوه على الأول، ولذا لم يأت أن لا يقرأ الإقامة أيضاً بالعشاء، بل يكفى الإقامة الأولى، كما سيأتي من محله.

وأول الصحيح في النبذ^(١) حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - أن

(١) أول مسعود (٩١-٩٩)

الغشاء، فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يسئل عنها، لكنه تنقل بعد ذلك في أثناء الليل، ومن ثم قال الفقهاء: تؤخر سنة الغشاء عن غيرها، ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بينهما: لأنهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمرتبة، ومن تنقل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما، انتهى.

وبعكر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود عند البخاري بلفظ: صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين، ثم دعا بعشائه فتعشرا، فحدث، واستدل به على جواز التسفل بينهما لمن أراد الجمع، ولا حجة فيه؛ لأنه لم يرفعه، ويحتمل أن لا يكون قصد الجمع، انتهى.

قلت: الشرط انشائية نصحة جمع التقديم أن لا يتزوج بينهما.

قال النووي في «مأسكه»: إن أراد الجمع في وقت الأولى، فله ثلاث شروط: أن يبدأ بالأولى، وأن ينوي الجمع قبل فراغه منها، وأن لا يفرق بينهما بصلاة سنة ولا غيرها، وإن أراد الجمع في وقت الثانية، وجب عليه أن ينوي تأخير الأولى إلى الثانية للجمع، فلو لم ينو تأخيرها حتى خرج الوقت أتم، وصارت قضاء، ويستحب أن يبدأ بالأولى ولا يفرق بينهما، فإن خالف، وبدأ بالثانية، أو فرق جاز على الأصح، انتهى.

وقال المؤلف^(١): إن جمع في وقت الأولى اعتبرت المواصلة بينهما، وهو أن لا يفرق بينهما إلا تفريقاً يسيراً، والبرجح في اليسير إلى العرف، ومتى احتاج إلى التوضوء والتيمم عمله إذا لم يطل الفصل، وإن صلى بينهما السنة غطل الجمع؛ لأنه فرق بينهما بصلاة، فبطل الجمع، كما لو صلى بينهما غيرها. وعنه: لا يبطل؛ لأنه تفريق يسير أقبل ما لو توضأ. وإن جمع في وقت الثانية جاز التفريق؛ لأنه متى صلى الأولى فالثانية في وقتها، لا نخرج تأخيرها

(١) دالميني (١٣٨/٢).

نَحْمَدُكَ يَا خَيْرَ مَنْزِلٍ فِي الْوُجُوهِ الْخَضِرَاءِ أَلَمْ تَنْزِلْ بِمَعِ
رَتِكَ إِلَيْنَا يَا خَيْرَ الْوُجُوهِ الْخَضِرَاءِ أَلَمْ تَنْزِلْ بِمَعِ

٢٥ - كتاب النجاة، ٤٦ - باب من حبه جنها، ثم يسلط.

وَمِنْهُمْ مَن يَتَّبِعُ الْآيَاتَ الْكُذْبَىٰ وَهُوَ كَافِرٌ

43

عنه من عمرو بن الحارث بن حصدة الأوسي الأرملي، أبو موسى الخطمي، شيخ المصنف، وكان له عدة من حلفاء، أخذ من موسى، كذا في المحقق، سحابي معروف، في التكملة لأبي كزيب. كذا في الأثرين،^(١) فهذا الأحمدي، وهو صبر، وشهد الجبل، وصنف مع علي بن موسى بن أحمد بن أبي رافة السني، وكان له عدة من المحققين.

التي هي أي الحمار الذي كان يركب عليه، قال أبو أيوب: فاستدبرني زيد (الأنصاري) فصاحني الصهريج فاجردته عن حماري مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع المعروفة بالعمرة، فاستدبرني فاستدبرني أي حمله بينهم حمله ماغيث. قال النحوي: ^(١)

[illegible]

قلت: يورد ذكر الإمام في حديث أبي البراء هذا بطريق آخر، ذكرها أبو يعقوب في *المعجم الزايع*⁽⁴²⁾، رحمه الله في *البيان*⁽⁴³⁾.

$$(\mathbf{A}^T \mathbf{B}^{-1} \mathbf{A})^{-1} = \mathbf{A} (\mathbf{B} - \mathbf{A} \mathbf{A}^T \mathbf{A})^{-1} \mathbf{A}^T$$

١٧١ - سورة السجدة (٣١ آية)

174 175

1421:916-917 (9)

١٩٩/٨٩١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَصَلِّيُ الْمَعْرُوفَةَ، وَآيَاتِهَا، بِالْمَعْرُوفَةِ جَمِيعًا.

١٩٩/٨٩١ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يصلي المغرب والعشاء بالمعروفة جميعاً) أتباعاً لنبي ﷺ، وعُقباء المعروفة، المعروف بالمعروف، فشاركوا إلى بقاء العمل به بعده ﷺ، ولم يرد في الآثار المذكور ذكر الإقامة والإقامة، واحتلت الروايات عن ابن عمر - رضي الله عنهما - في ذلك، حتى قال ابن حزم على ما حكاه عنه العيني: وأشد الاصطراط في ذلك عن ابن عمر - رضي الله عنهما - لأنه روي عنه من عمله التجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة، وروي عنه أيضاً بإقامة واحدة، وروي عنه موقوفاً بأذان واحد، وإقامة واحدة، وروي عنه مستنداً بإقامتين، وروي عنه مستنداً بأذان واحد وإقامة واحدة، انتهى.

قلت: وحارج ابن حزم هذه الروايات، في «المحلى»، ومباني ما قال الحافظ^(١) بعد ما ذكر الأقوال المختلفة، وقد جاء عن ابن عمر - رضي الله عنهما - كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوي وغيره، وكأنه قد يراه من الأمر الذي يتخير فيه لإسناد، وهو المشهور عن أحمد، انتهى.

وختلف أهل العلم في إنشاء والإقامة في التلاتين بجميع أنواع أقوال.

قال العيني^(٢): لتعلماء فيه ستة أقوال: أحدها أنه يقبل لكل واحد منهما ولا يؤخذ لواحدة منهما، وهو قول القاسم وسالم وإحدى الروايات عن ابن عمر، وبه قال إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل في أحد القولين عنه، وهو قول الشافعي وأصحابه فيما حكاه عنه الخطابي.

الثاني: أن يصليهما بإقامة واحدة للأولى، وهو إحدى الروايات عن ابن

(١) فتح الباري (٦/٥٢٥).

(٢) أمدة القاري (٧/٦١٩).

عمر، وهو قول سفيان الثوري فيما حكاه الثرمذي والخطابي وابن عبد البر وعمرهم، انتهى. وقال ابن حزم: هو أول سفيان وأحمد بن حنبل في أحد قوليهما. وبه أخذ أبو بكر من داود، انتهى.

الثالث: أنه يؤذن للأولى، وبقيته لكل واحدة منهما، وهو قول أحمد بن حنبل في أصح قوايه، وبه قال أبو نؤر وعبد الملك بن الماجشون بن العاتكة والطحاوي، وقال الخطابي: هو قول أهل الرأي، وذكر ابن عبد البر أن الحوزجاني حكاه عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، وهو قول زفر من أصحابنا، وقال النووي: هو تصحيح عند أصحابنا، وقال في الإيضاح: إنه الأصح.

الرابع: أنه يؤذن للأولى وبقيته لها، ولا يؤذن للثانية ولا يقسم لها، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف، حكاه النووي وغيره، قال العميني: هو مذهب أصحابنا.

الخامس: أنه يؤذن لكل منهما، وبقيته. وبه قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، وهو قول مالك وأصحابه إلا ابن الماجشون، وليس لهم في ذلك حديث مرفوع، قاله ابن عبد البر.

السادس: أنه لا يؤذن لواحدة منهما، ولا يقسم، حكاه المصنف الطبري عن بعض النسخ، انتهى.

قلت: وهذا إحدى الروايات عن ابن عمر - رضي الله عنهما - حكاه ابن حزم في المحلى، وقال: رواه من طريق حماد بن زيد وعطاء بن سلة، قاله ابن ريد عن نافع بن: لم أحفظ عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أذناً ولا إقامة بجمع، يعني مزدوجة. وقال ابن سلة عن أسد بن ابن سيرين، قال: صليت مع ابن عمر - رضي الله عنهما - بجمع المغرب بلا أذان ولا إقامة، ثم انشأ بلا أذان ولا إقامة، انتهى.

وفوقه على اسم من اس ميس هكنا هي الأصغر. والظاهر عندني أنه من
عطف الاسم، وانصراف الأمر من غير، فاقبل.

نحو قول أبي نعيم^(١) بعد فوات^(٢) ما قبل من هذه الايام^(٣) قال: الذي
 قيل بأذان واحد برأيتين، قال: بوجه واحد، والذي قيل بأذان واحد
 قاله الحديث أبي نعيم^(٤) بوجه واحد، فإنه ليس بينهما اختلاف، وإنما رواه
 المؤلف من حديث أبي نعيم^(٥) وفتح عن أبي نعيم^(٦) وهو في الحديث
 والذي كان بالجماعة واحدة، قال: بالحديث برواه عن أبي نعيم^(٧) أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الجمع والاعتناء بجمعة واحدة، وكانوا يرواه
 عن أبي نعيم^(٨) ورواه عن أبي نعيم^(٩) قال بجمعة واحدة، وإقامة للعشاء قاله حديث
 أبي نعيم^(١٠) وكانوا يرواه عن أبي نعيم^(١٠) فجمعه الأحاديث التي يروى عنها مسلم،
 قال ابن حجر رحمه الله.

[illegible]

تبار السلفاء: أخرجوه للصحنه صحيحه: وقيد الحق بطايفه
 ماكانه: وقيد اختيار السلفاء: وقيد الحق بطايفه: وقيد الحق بطايفه

1700-1750: The Age of Enlightenment

$$(\mathbb{R}^n \setminus \{0\}) \times \mathbb{R} \rightarrow \mathbb{R}^n \times \mathbb{R} \quad \Delta \quad (17)$$

بعلبك من ماله حيث أخذ حديث ابن مسعود، وهو من رواية الكوفيين مع كونه موثوقاً، ومع كونه لم يروه، ويفرّق ما روي عن أهل المدينة وهو مرفوع، قال ابن عبد البر^(١): وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما روه أهل المدينة، رغم أن يجمع بينهما، فإذا إقامة واحداً، وتركوا ما روي في ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعملون به أحداً، قال الحافظ^(٢): والجواب عن ذلك أن مالكاً اعتمد على صحيح عمر - رضي الله عنه - وإن كان لم يروه، في الموطأ، انتهى.

قلت: والجواب عن التحفة أنهم أخذوا بعمل ابن مسعود - رضي الله عنه - أيضاً، ولذا قالوا: إذ تشاعل بشيء، أعاد الإقامة فقط لحديث ابن مسعود كما في "التهذيب" وغيره، فهم عملوا على الحديث معاً.

ثم قال الحافظ^(٣): واختار الطحاوي ما جاء من حديث، يعني في منبه الطويل الذي أخرجه مسلم، أنه سمع بينهما بأذن واحد وإقامتين، وهو قول الشافعي في التمام، ورواية عن أحمد، وبه قال بن الماحضون وابن حزم، وأما الطحاوي بإقتباسه على الجمع بعرفة، وقال الشافعي في الحديث والنوري، وهو رواية عن أحمد، يجمع بينهما بإقامتين فقط، وهو ظاهر حديث الإمام أحمد في طريقه، وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه النسخات، أخرجه الطحاوي وغيره، وكأه كان يراه من الأمر الذي ينتهي فيه الإنسان، وهو المشهور عن أحمد، انتهى.

قال الحرشي^(٤): ثم يصفى مع الإمام المغرب وعشاء الآخرة بإقامة لكل

(١) البدر المنير (١/٣٧٠).

(٢) مجمع البحري (٤/٢٢٤).

(٣) مجمع البحري (٣/٥٣٢).

(٤) المعنى (٢/٢٧٨).

صلاة، فإن جمع بينهما بإقامة فلا بأس، قال المؤلف: السنة أن لا يصلي بالمحرم حتى يصل مزدلفة، فيصح بينهما وبين العشاء لا تحلله في هذا، ويشتم لكل صلاة إقامة لرواية أصامة، وروي هذا القول عن ابن عمر، وبه قال الشافعي وإسحاق، وإن جمع بينهما بإقامة الأولى، فلا بأس، يروى ذلك عن ابن عمر أيضاً، وبه قال الثوري، لرواية ابن عمر عند مسلم.

وإن أدان للأولى، وأقامه ثم أقام للثانية فحسن، فإنه يروى في حديث جابر، وهو متضمن للزيادة، وهو حشر بسائر القنات والمحرمات، وهو قول ابن المنذر وأبي ثور، والذي اختاره الخريفي إقامة لكل صلاة من غير أدان، قال ابن المنذر: هو آخر قولني أحمد؛ لأنه رواية أصامة، وهو أعلم بحال النبي ﷺ لأنه كان ربه، وإنما لم يؤد للأولى ههنا لأنها في غير وقتها بخلاف المجموعتين بعرفة، وقال مالك: يجمع بينهما بأذان وإقامتين، وروي ذلك عن عمر وابن عمر وابن مسعود، وأنشأ السنة الأولى، قال ابن عبد البر: لا أعلم بها قتله مالك حديثاً منوعاً يرجع من الوجوه انتهى.

ودا حكى من مات مالك وقع فيه تحريف من النسخ، والعقارب به بأذنين وإقامتين، كما هو المعروف من مذهبه، وعليه يترتب قول ابن عبد البر، وإلا فاذك وإقامتان ثابتة من حديث جابر المعروف، كما تقدم قريباً، وهكذا حكى مذهب مالك ابن العربي وابن حزم وغيرهما.

وفي الهداية^(١) نصي الإمام الشافعي المحرمات والعشاء بأذان وإقامة واحدة، وقال زهير: أذان وإقامتين اعتباراً بالجمع بعرفة، وأنه روي جابر أن النبي ﷺ جمع بينهما بأذان وإقامة واحدة، وأذن العشاء في وقته، فلا يفرق بالإقامة إعلاماً بخلاف العصر بعرفة؛ لأنه مقدم على وقته، فأفرد بها الرواية للإعلام.

ثم خرج الجند من المصحات الخارجين رواية جابر هذه أخرجهما ابن
أبي شيبة حدثنا ابن أبي عمير عن محمد بن أحمد عن جابر أن رسول الله ﷺ
صلى المغرب والمساء فجمع ما في واحد فقرأ ثم سلخ بهما قالوا وهو
من عريضة لأن المحروق في حديث جابر عنه سبع - ثمرة أن صلاهما
والليل والإقلاص

[illegible][illegible]

734 17. 1. 1962, 1000 ft. 1000 ft.

باب صلاة منى

٢٠٠ / ٨٩٢ قال مالك في أهل مكة:

باب صلاة منى

هكذا ترجم البخاري في صحيحه، والمراد الصلاة به، أيام الترويض فلا يشكل ما تقدم قريباً من الصلاة به يوم الترويض، وأيضاً المقصود هنا حكم الصلاة بمنى من الغصر والإنشاء.

قال الحافظ^(١): ثم يذكر المصنف حكم المسألة لغير الخلاف فيها، وخص من بالذكر، لأيه المجل الذي وقع فيه ذلك قديماً، واختلف السلف في التقييم بمنى هل يقصر أو يتم بناء على أن يقصر بها للمسافر أو للمسلم؟ واختار الثاني مالك إلى آخر ما تقدم من خلاصه، تحت قول مالك: إن الصلاة يوم عرفة إنسا من ظهر، ولكنها قصرت من أجل السفر. وتقدم هذا اختلاف الأئمة.

وحاصله أن الصلاة بمنى عرفة والمزدلفة وغيرها تقصر للمسافر عند الأئمة الثلاثة والجمهور، فيحتل القصر بالمسافر الشرعي عندهم. ومن لا يكون مسافراً شرعياً لا يقصر، بل يتم أربع ركعات أو انقصر لأجل ذلك بمنى ما هو المشهور عن الإمام مالك - رضي الله عنه - وهكذا حكى مذهبه غير واحد من تلمذة المصنف، لكن الصواب عندني أن القصر عند الإمام مالك للشك بشرط السفر، لكن لا للمسافر الشرعي، بل للمعتق السفر، ولأجل ذلك يتم عنده أهل منى والمزدلفة وعرفة في مواضعهم، ويقصرون في غير مواضعهم كما تقدم النص بذلك عن الترمذي وغيره.

٢٠٠ / ٨٩٢ - قال مالك في أهل مكة) وكذا في غيرها من مواضع الشك

(١) فتح الباري (٤/٥٦٣)

إِنَّهُمْ يَصِلُونَ بِسَنِي إِذَا حَضَرُوا رَكَعَتَيْنِ وَرَكَعَتَيْنِ، حَتَّى يُنْصَرِفُوا إِلَى
نَحْوِ

٢٠١/٨٩٣ - وَحَدَّثَنِي بِحَبْنٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ
عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

المركبة والمحبس (إنهم يصلون بسني إذا حضروا ركعتين ركعتين) أي يصحرون
لصلاة الرابعة (حتى ينصرفوا) بعد أداء التلك (إلى مكة) فينقون بها، وكذلك
يقفون بها إذا دخلوها لطواف لإقاضة.

قال الشافعي^(١)، يريد أنهم إذا حضروا انصلى ذلك بترعاً إلى عرفة ورجوعاً
إلى مكة، ولو كان انتهى سفرهم عرفة لما قصر. الصلاة واحتمل في هذا
السفر ما ذهبوا والمجيء؛ لأن من خرج من مكة إلى عرفة محرماً بالحج، فلا
مد له من الرجوع إلى مكة بحكم الإحرام الذي دخل فيه؛ لأنه لا يصح أن يتم
عمته الذي دخل فيه إلا بالرجوع إلى مكة، وأما سائر الأسفار فإن نوى فيه
المسير والمجيء، فإنه لا يلزم الرجوع، وله أن يقيم في منتهى سفره، أو ينفي
منه إلى موضع سواه، فأحر ما أتت أن الواجب على أهل مكة إذا خرجوا للحج
أن يصلوا ركعتين حتى يصرفوا إلى مكة، وذلك يلغضي أن يصلوا بها ركعتين
في النذاة والعودة، ويصنون كذلك بعرفة والمزلفة وغيرها، انتهى

ثم ذكر المصنف الاستدلال على ذلك بالمعروف والموقوف من الرواية
والآثار، فقال:

٢٠١/٨٩٣ - (مالك، عن هشام بن عروة عن أبيه) مرسلان أن
رسول الله ﷺ قال من عبد البر؛ ثم يحتلف في إرساله في البوطاء، وهو
مسند صحيح من حديث ابن عمر وابن مسعود ومعاوية، كذا في «التنزيل»^(٢)

(١) تنقيح (٢/١٠)

(٢) (ص ٣٥٨)

صَلَّى الصَّلَاةَ الرَّابِعَةَ بِسَمِيٍّ رَكْعَتَيْنِ - وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّاهَا بِسَمِيٍّ رَكْعَتَيْنِ - وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّاهَا بِسَمِيٍّ رَكْعَتَيْنِ، وَأَنَّ عُثْمَانَ صَلَّاهَا بِسَمِيٍّ رَكْعَتَيْنِ - شَطْرَ الْمَدِينَةِ،

وَالْخَلِيفَةُ (صَلَّى الصَّلَاةَ الرَّابِعَةَ بِسَمِيٍّ) وَغَيْرُهُ كَمَا زَادَ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ (رَكْعَتَيْنِ) فَصَرَّحَ (وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (صَلَّاهَا) فِي رِمَازِ حَلَاةِ (بِسَمِيٍّ رَكْعَتَيْنِ)، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّاهَا بِسَمِيٍّ رَكْعَتَيْنِ، وَأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ صَلَّاهَا بِسَمِيٍّ رَكْعَتَيْنِ).

وَنَادَهُ ذَكَرَ الْخَلِيفَةُ الرَّابِعَةَ مِنَ الثَّلَاثَةِ مَعَ قِيَامِ الْحَيْفَةِ لِمَعْلُومِ النَّوَوِيِّ وَحَدَّثَهُ أَنَّ هَذِهِ أُنْصَحَ لَمْ يَسْمَحْ، بَلْ اسْتَسْرَ إِلَى زَمَانٍ طَوِيلٍ، إِذْ لَوْ سَمَحَ مَا فَعَلَهُ الْخَلِيفَةُ الرَّابِعُونَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَيْهِ، لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَعَنَهُ لَمْ يُحِبَّ حُدُودَ فِي الْمَسْجِدِ.

وَأُخْرِجَ أَنْطَحَاوِي بِسَمِيٍّ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُوَيْدٍ قَالَ: أَخْرَجَنَا مَعَ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ابْنِ حُلَيْنٍ - فَصَلَّى بَيْنَ رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ النُّجُومِ وَالْمَقْطَرَةِ، فَهَذَا وَإِذْ لَمْ يَذْكُرْ عَلَى الصَّلَاةِ سَمِيٍّ، لَكِنَّهُ حُدَّ عَلَى الْخَصْرِ فِي الشُّغْرِ مَقَامًا.

(مَطْرًا) قَالَ تَمَّ - طَرِيقُ الشَّيْءِ: أَمْرُهُ وَخَرُوجُهُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ: الْإِسْرَاءُ، أَوْصَحَ شَطْرَهُ أَوْ مَعْتَصَمُهُ (إِمَارَتُهُ) بِكِبَرِ الْهَيْئَةِ أَوْ مَدَارِفَتِهِ، وَمِنْهُ سَلَامُ بَرُوذَةَ حَقَّقَ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ثَمَانِ سَنِينَ، أَوْ قَالَ: سِتِّ سَنِينَ، قَالَ الْعَبْدِيُّ^(١) فِي «تَقَاتِبِ الْمُصَلَّاتِ» هِيَ سِتُّ سَنِينَ أَوْ ثَمَانِ سَنِينَ عَلَى حَلَالٍ فِيهِ، سَنَتُهُ. وَانْقَضَى فِي الْحَيِّ عَلَى سِتِّ سَنِينَ، وَفِي «الدَّرَايَةِ» رِوَايَةُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَقِيقٍ سِتِّ سَنِينَ.

وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(٢) لَعَنَهُ مَا خَلَّ الشُّغْرَ بِالْعَصَبِ: تَبَيَّنَ مِنْ رِوَايَةِ النُّسُوحِ

(١) إسناده صحيح (٢٥/٤٨٧).

(٢) شرح الزرقاني (١/٣٦٦).

بأمرها بعد.

أخره البخاري في ١٨ - كتاب تعبير الصلاة، ٦ - باب الصلاة على
 رسول في ٦ - كتاب صلاة النحر، ٩ - باب قصر الصلاة على
 حديث ١٧

أما الصحيح من سنين - لأن خلافه كانت له عشرة سنين.

وليه أن الشطر قد يطلق على البعض أيضا كما تقدم في كلامه المحدث.
 نحن نوافه شراح الحديث ذكر واحد سنين، وذكر القطري في الترمذي في
 سنة سبع ومئتين حج بالباقي في هذه السنة عندنا - رضي الله عنه - فثبت
 مني معلوما، فكان أول سقوط خبره عندنا بسنين، وأما الصلاة بها وبغيره.

ثم ذكر الآثار في ذلك، منها ما ذكره ابنه أبو القاسم بسنده أن حذافا
 - رضي الله عنه - بعثي بالناس بسنن أربعة، وأتى أت عبد الرحمن بن عوف،
 فقال: من لك في أنحك صلي بالناس أربعة؟ فدخل عليه عبد الرحمن، فقال:
 أقم الصلاة في هذا المسجد مع رسول الله ﷺ ركعتين؟ قال: بلى. قال: أقم
 صلي مع أبي بكر - رضي الله عنه - ركعتين؟ قال: بلى، قال: أقم صلي مع
 عمر - رضي الله عنه - ركعتين؟ قال: بلى، قال: أقم صلي صدرا من خلافتك
 ركعتين؟ قال: بلى، قال: فابعثني يا ابن محمد أتى أصحابك أن بعض من
 حج من أهل الشام، وخلفاء الناس قد كانوا في عاتب المسلمين أن الصلاة
 ثلثين ركعتين، هذا ما كنتم عندنا بصلتي ركعتين، أحدث بطلوه.

ثم أتبعها بعد ذلك كذلك في النسخ الهندية، وليس في النسخ المصرية
 تحظ الإشارة، فنظف بعد على ذلك مني على القوم، واختلفوا في حسب إتمام
 حذافا - رضي الله عنه - على قول كثير، قال أبو القاسم: أشتب، لأن نقص
 والانداء حذافا للمساقر، فرائى عثمان نرجيح طرف الإتمام، لأن فيه زيادة
 مشقة، انتهى. وهكذا بين منه عزرا واحد من شراح الحديث، وهذا المعنى
 تعانى على قول من رأى القصر جائزا

وأما من ذهب إلى وجوبه، فلا يصح عنه هذا المعنى، وبما عني أيضاً ما في «الصحاح» عن الزهري، قلت لعروة: ما بال عاتبة تنه؟ قال: تأولت كما تأول عثمان - رضي الله عنه - في الأمر إذا كان جائزاً، فأي فائدة التي تأول؟ هل يرى أحداً يأول بصومه أو يفطره في السر؟ وهل يرى لأحد تأول لأخيه الأقر؟ والسنة أو الفرائض؟ أو تأول لعميلته أو ناصبه في السر؟ من من يأول نفسه الأرحل أو مسحه الحب، أمراً؟ أما اللهم إنا أنتم أحد بمصلاة نكروه عليه إلى أن يحتاج إلى تأويل، فهذا أصح دليل لا سيما عندكم في الابتداء على من أتم أن يقتصر ذلك مسيراً عندهم لا سكير، وأخروا على من خالف ذلك.

واختلفوا في تأويل عائشة - رضي الله عنها - كما اختلفوا في تأويل عثمان - رضي الله عنه - أما الأثول التي حكيت في تأويل عثمان - رضي الله عنه - فهذا ما قيل به - رضي الله عنه - كذا يرافقه جازي، وأنكر عليه من يرى التفسير واجباً، ومنه ما في الزهري عن ما رواه الطحاوي وغيره، إنما حسرت أربعا، لأن الأعراب كانوا كثيرين في ذلك العهد، فأحتل أن يخبرهم بأن الصلاة أربع

ونعقب بها قال الطحاوي: الأعراب كانوا بأحكام الصلاة أهل في زمن الشارح، فلم ينه بهم لتلك الغلظة، ولم يكن عثمان لجماعة عليهم ما لم يحمله الشارح، لأنه بهم رؤوف رحيم، ورد بأنه تحقق وخرج ذلك في زمن عثمان - رضي الله عنه - ولم يتحقق في زمنه عليه السلام، فقد روى البيهقي عن طريق عبد الرحمن بن حميد بن عوف عن أبيه عن عماد أنه أتم حتى ثم خطب، فقال: إن القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب فيه، ولكنه حدث طعاماً لما فحلفت أن يستأوا، أو عن ابن جريح أن أعرابياً ناداه في منى يا مير المؤمنين ما زلت أحسبها مند وأنت دهم أول، وكعبين

قال الحافظ^(١) وهذه صفة طريق بحسبها بعضها، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الأسماء، ليس معارف من توجه التي اختاره من قوله، نسبي.

قلت: وبما في مختار الحافظ قريب.

وأما السماع في الأكوكة، الذي^(٢) هذا الوجهية بأنه يلزم ذلك فساد صلاة قبل من علمه من أهل هذه الجهة، لا يتم حملوه فلهذا فرائضهم، وهو مطروح في صحة ذلك.

قلت: ويمكن أن يقال: حال غائب - يعني الله عنه - رأى صحة صلاة الشخص خلف المصلين لمالك^(٣) - يعني - رحمه الله - وهو ما قال بين حرم أن يعتصم - يعني الله عنه - قال أمير المؤمنين - يعني - في بناء فهو عتصم، ولا يلزم ما في حكم الأسماء قلنا - أي - هي إقامة الجمعة، إذا أمر يقوم أنه يجمع بهم الجمعة، وبما أنهم قالوا - أي - العزم من أوجه ذلك، ثم دعوا الصلاة لا سبب البشارة عليه الصلاة والسلام قال أنزلني ذلك.

ومنها ما روى معمر بن الزهراني أنه - يعني الله عنه - أقيم صلاة لا، أجمع الإمام بعد الحج، روى الثعلبي وغيره، وهذا مختار الطحاوي ورواه، ورواه الإمام بسنك على أنه حديث عن جابر بن عبد الله عن أبي بصير عن عبد الشحار وغيره، قال - قال رسول الله - في صلاة الجمعة بعد الصلاة، ورأى بأنه اجتمع جماعة بعد الصبح كما أمر به الحافظ، فجمعوا هذا القول على أن من يأتي صلاة الجمعة واجبة، وليس الجميع على أن الجمعة كانت قبل أنتم راحة.

ثم لما ورد قوله في الإجماع من أن الأسماء - أي - هي واجبة من مكة،

(١) فتح الباري، (٢/٢٠٤)

(٢) (٢/٢٠٤)

وأصاب عبد المسيح في النبل^(١) بأن الحرم الممنوع والمحرّم الاستيطان بسكته، لا الفناء بها عدة أيام، وقد أقام رسول الله ﷺ بسكته زمن الفتح خمس عشرة ليلة أو أكثر، وأقام ابن عباس في الطائف أربعين يوماً، ونوافي بها. و١٤٢ عدي بالكوفة، انتهى.

ومنها ما روى موسى عن الرضوي: لما انشد عثمان لأموان بالطائف، وأراد أن يغير بها صلى أربعاً، ومنها ما روى مغيرة عن إبراهيم قال: صلى أربعاً، لأنه كان اتحداً وطنياً، وقال البيهقي: ذلك مدحول، لأنه لو كان إسلامه لهما المعنى لما حفر ذلك على سائر الصحابة، وما أنكروا عليه بذلك الستة. ومنها ما قيل: لأنه استحدثه أرضاً مفضي، ومنها ما قيل: إنه كان يسبق الناس إلى مكة.

وتعقيب الحافظ بأنهما ثم ينفلا، وتعقب الأول منهما العيني، بأنه لم يفل أحد، إلا المسافر إذا مرّ بما يملكه من الأرض، ولم يكن له فيها أهل، أو حكمه حكم المقيم، ومنها ما قيل: إنه أتى، لأن أهله كانوا معه بسكته، وردّ أن الشارع عليه السلام كان يسافر بزوجاته وكثير من سكته، ومع ذلك كان يقصر.

ومنها ما احتار الحافظ أن سبب الاندفاع أنه كان يرى القصر محضاً، من كان شخصاً سائر، وأما من أقام بمكان قرر إنشاء سفره، فيه حكم المقيم، فثبت. والحققة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله عن الربيع قال: لما قدم علينا معاوية حاجاً صلى بنا الظهر ركعتين، ثم انصرف إلى دار الندوة، فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا: لقد عيب أمر ابن عتبة. لأنه كان قد أتى الصلاة، قال: وكان عثمان حيث أتى الصلاة إلا قدم

(١) نبل السجود (٢٧٦/٨)

ركعة صلى بها المصوم والمعمّر والعشاء أربعة أربعا، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر لصلاة، فإذا فرغ من المصح، وأقام بمعنى تم الصلاة، انتهى.

وتشرح الطحاوي^(١) هذا القومى بأنقاط مستقيمة وطرفي هديئة، وقال الحافظ^(٢) حدثنا ذكرنا أن أعرابياً ناداه فري منى ما زلت أصليها ركعتين سدراك عام أول: وهذه طريق يقوى به صحتها عاماً. ولا مانع من أن يكون هذا أصل سبب إتمام عثمان، وليس معارض تلوحه الذي خشي، بل يقويه من حيث إن حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قيس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر، هذا ما أدى إليه احتفاء عثمان، انتهى.

ومنها: ما روى عبد الله بن الحارث بن أبي ثابت عن أبيه، وقد عمر عثمان عام من الحظائر، قال: صلى بنا عثمان أربعة، فلما سلم أقل على الناس فقال: بني تأملت مكة، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من تأمل مكة فهو من أهلها طيبها أربعة»، وعزه ابن السني إلى رواية ابن شبيب أن عثمان روى عن أبيه صلى بنا أربعة، فذكروا عليه، فقال يا أباها الناس بني لما عدتم تأملت بها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إننا بأهل الرحا طيلة طيبها بنا صلاة المقيم»^(٣)، قال النيني^(٤) وهذا منقطع أخرجه البيهقي من حديث عكرمة بن إبراهيم، وهو ضعيف عن ابن أبي ذئاب عن أبيه، قال صلى عثمان، انتهى.

قلت: ومع ذلك فالحديث حجة حكامه من الفقهاء، قال الموفق^(٥):

(١) شرح معاني الآثار (١/١٦٩).

(٢) صحيح الشافعي (٢/١٥٧).

(٣) أخرجه أحمد (١/٦٢، ١٧٥)، والبيهقي (٢٦٠).

(٤) عمدت النوري (٥/٣٧٧).

(٥) التلخيص (٢/١٦٠).

وإن مر في طريقه على بلد له فيه أهل أو مال، فقال أحمد في موضع: ينم، وقال لي موضع: إلا أن يكون دوا. وهذا قول ابن عباس، وقال الزهري، إن مر بمزبلة له أنم، وقال مالك، إذا مر بشربة فيها أهله أو ماله أنم، إذا أراد أن ينم بها يوماً وليلة، وقال الشافعي وابن المنذر، ينم عما لم يجمع على إقامة أربع.

وفاء، م روي عن عطاء - رضي الله عنه - صلى بمعنى أوج ركعات، تأمكر الناس عليه، فقال يا أيها الناس إني تأملت مكة منذ قدمت، وإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تأمل الحديت، دواء الإمام أحمد في المستند، وفاء ابن عباس: إذا قدمت على أمير لك أو مال فعلى صلاة تسقيم، انتهى.

قال الدرهم^(١): وقطعه أي السفر دخول مكة أو دخول مكان زوجه دخل بها، انتهى فإن المدحولي قوله: تدخل بها أي فيه، ولو لم يتخطه وطناً إلى محل إقامة على السواء، انتهى.

والعجب من العلامة الزرقاني كيف رد على هذا التأويل تبعاً لمحافظ مع كونه موافقاً لمذهبه، ويتعده المحافظ أيضاً، فقال: هذا الحديث لا يصح، لأنه منقطع، وهي رويته من لا يحتاج به، ويردّه قول عروة: إن عائشة - رضي الله عنها - بأول من تأول عثمان، ولا جدل أن تأمل عائشة - رضي الله عنها - أصلاً، فدل على وجه ذلك الخبر، ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد عروة التشبيه بعثمان في الإنعام مأوّل، لا اتحاد تأويليهما، وبقرينة أن الأسماء اختلفت في تأويل عثمان، فتكاثرت بحلاف تأويل عائشة - رضي الله عنها -، انتهى.

(١) - الفهرست الكبير (١/٣٦٢)

٢٠٢/٨٩٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
سَعْدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ، صَلَّى بِهِمْ
رُفْعًا.....

قلت: وقد اختلفوا في تأويل عائشة - رضي الله عنها - أوصاً على
أنوال، فقيل: إنها كانت تعمل القصر على الحواف، كما ورد عنها نصاً،
وقيل: إن القصر عندها يكون في سفر طاعة، وإيما أتت في سفرها إلى
البصرة إلى نجال علي، وروى عنها كبيشي^(١) بإسناد صحيح عن طريق
هشام بن عروة عن أبيه: أنها كانت تصلي في السفر أربعمائة ركعة، لو
صليت ركعتين؟ عتالت: يا ابن أخي! إنه لا يشق علي، واختاره
الطحاوي من تأويله أنه كان من أجل نيتها للإقامة معه، اختار ذلك من
تأويلات عثمان - رضي الله عنه - واستدل على ذلك مفرقه: تأولت ما
أمر عثمان.

وقال أيضاً: قال أبو عمر: كانت عائشة - رضي الله عنها - أم المؤمنين
تكونت تقول: كل موضع أمره فهو منزل بعض بني، فتعد ذلك منزلاً لها،
وهذا عندي فاسد، لأنها وإن كانت أم المؤمنين، فإنه ينبغي أن تكون أم المؤمنين وهو
أولى بهم من عائشة، وقال قوم: كان مذهب عائشة - رضي الله عنها - في
القصر أنه يكون لمن حبل الراد والمراد على ما روي عن عثمان، وقيل غير
ذلك.

٢٠٢/٨٩٩ - (مالك، عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن
الخطاب - رضي الله عنه - لما قدم مكة في أيام إمارته صلى بهم) إماماً
لكونه خليفة، ولا يوم الرحل في سلطانه (ركعتين) قال الناحي^(٢). وكذلك

(١) «سير الكواكب» (٢/٣٠٢)

(٢) «المعنى» (٤/٤١١).

ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ، انْشَرُوا صِلَاتَكُمْ، فَإِنَّا نَوْمٌ سَفَرٌ، ثُمَّ صَلَّى عَشْرَ ثَلَاثِينَ رَكَعَةً بِمَعْنَى: وَلَمْ يَلْتَمِمْ أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ شَيْئًا.

يفعل الإمام إذا ورد بندا من عبثه أقام بهم الصلاة، فإن كان بنية السقام أتم الصلاة، وإن كان نية السفر قصرها، فظاهر السياق يقتضي أنه ورد حاججا، انتهى.

(ثم انصرف) من الصلاة بالسلام (يقال) بعد السلام كما هو منة لساكن (يا أهل مكة، انشروا صلاتكم، فإننا نوم سفر) يعني فسيكون جميع سافر كركب وراكب، (ثم صلى عشر ثلاثين ركعة) - رضي الله عنه - (ركعتين بمعنى) إذا ورد بها، (نوم يلبثنا أنه قال لهم) أي لأهل مكة (شيئا)، يدل على أن سببهم حينئذ التقصر.

واستدرك الإمام مالك ذلك على أن أهل مكة يذبحون بهيمة، ويشكل عليه أن عمر - رضي الله عنه - إذا لم يبل لهم شيئا، وقصروا لذلك، فدخل فيهم أهل منى أيضا، وهم يؤمنون عند المالكية، والظاهر أن عمر - رضي الله عنه - لو ثبت أنه لم يبل لهم شيئا، اكتفى بقوله في مكة، كما قالوا ذلك في حديث عمران بن حصين وغيره.

قال المحقق^(١): اختلف السلف في التيمم بمنى هل يقصر أو يتم سواء على أن التقصر بها يسفر أو لتسبك؟ واختار الثاني مالك، وتعقب الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى يمتحنون، ولا فائز بذلك.

وقال بعض المالكية: لو لم يحضر لأهل مكة التقصر بمنى تغافل لهم النبي ﷺ أنشروا، وليس بين مكة ومنى مسافة التقصر، فدل على أنهم قصرُوا.

(١) ارفع الباري (٢/ ١٥٦٣)

الاسلام، وأجيب بأن الترمذي روى من حديث عمران بن حصين أنه رضي الله عنه يصلي بمكة ركعتين، ويقول: يا أهل مكة أصرّوا، وما فهم مصر، وكأنه نكح إبلًا مع بمكة، بذلك يري السلف ما تقدم بمكة.

قال الحافظ: وهذا ضعيف، لأن الحديث من رواية عيسى بن ريد، بن جندب، وهو ضعيف، ولم يصح عائشة كانت في الخنجر وقضة من في حجة الوداع، وكان لا بأس ببيان ذلك بعد العهد، فهي.

قلت: ركنهم أجمعوا على أن أهل مكة يشقون بمكة عام، لإمام المسلمين، فإن اكتفى التمسك بذلك عمده بمكة فأولى أن يكفي به، وحديث عمران بن حصين أخرجه أبو داود والترمذي وإسحاق والبراء ومحمد الترمذي، والخطابي من حديث: لما سألت مع رسول الله ﷺ سفرًا فقل: لا صلّ ركعتين، فذكر الحديث مخرّجاً، وفيه أن أبا بكر وعمر صموا به، وقالوا مثله، قال ثم إن عهداً أتى.

ولاس أبي شعبة نحوه، ورواه، وصحبت مع عامان - بيع مسير من إمارته، لا يصلي إلا ركعتين، ثم سألها مني أربعا، وروى ذلك بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب، وكذلك رواه عبد البر، كذا في «الدرية»، واليسف في نصب الزيدية.

وما قال: صححت الترمذي بحالفة ما تقدم من تلخيص الحبير في باب صلاة المسلمين إذا كان إماماً: حشمة الترمذي، ولحق ذلك لما أن

(١) (٢٠٨٧)

(٢) (٦٦٢)

(٣) (٢٠٨٧)

وحدثني عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن
 أبيه، أن عمر بن الخطاب صلى ثلاثاً بمكة ركعتين، فلما انصرف
 قال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر، ثم صلى ركعتين
 بمكة، ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئاً.

الترمذي^(١) حكم عليه بأنه حسن صحيح، فذكر في محل أحد الحكمين، وفي
 موضع آخر.

وأخرج البيهقي^(٢) بسنده إلى أبي نضرة، قال: سألت شاباً عمراً بن
 حصيب عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر فقال: إن هذا القس يسألني عن
 صلاة رسول الله ﷺ في السفر، فأحفظهم عن عتي، ما سافرت مع
 رسول الله ﷺ سفرًا قط إلا صلى ركعتين حتى يرجع، وشهدت معه حنين
 والطائف، فكان يصلي ركعتين، ثم حجبت معه واعتصمت، فصلى ركعتين،
 ثم قال: يا أهل مكة أتموا الصلاة فإننا قوم سفر، ثم حجبت مع أبي بكر
 واعتصمت، فصلى ركعتين ركعتين، قال: يا أهل مكة أتموا صلاة قوم سفر،
 ثم حجبت مع عمر واعتصمت، فصلى ركعتين ركعتين، ثم قال: يا أهل
 مكة أتموا، فإننا قوم سفر، ثم حجبت مع عثمان واعتصمت، فصلى ركعتين
 ركعتين، ثم إن عثمان أتني، فهذا الحديث يدل على أنهم قالوا ذلك في
 الحج أيضاً، وفيه رد على من قال: إن هذا القول لم يصدر عنه ﷺ (إلا في
 الفتح).

٢٠٣/٨٩٥ - (مالك، عن زيد بن أسلم عن أبيه) أسلم موسى عمر (أن
 عمر بن الخطاب) - رضي الله عنهما - (صلى للناس بمكة) في زمان إمارته
 (ركعتين) للرأفة (فلما انصرف قال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر،
 ثم صلى عمر) - رضي الله عنه - (ركعتين بمكة، ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئاً) هذا

(١) حسن صحيح (١٣٥/٢).

سُئِلَ سَائِلٌ: عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَيْفَ صَلَاتُهُمْ بِعَرَفَةَ؟ أَرْكَعَتَيْنِ أَمْ أَرْبَعٍ؟ وَكَيْفَ بِأَمِيرِ الْحَجِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ؟ أَيْضَلِّي الظُّهْرَ وَالْمَغْرِبَ بِعَرَفَةَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ أَوْ رَكَعَتَيْنِ؟ وَكَيْفَ صَلَاةُ أَهْلِ مَكَّةَ فِي إِقَامَتِهِمْ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: بِصَلَاتِي أَهْلُ مَكَّةَ بِعَرَفَةَ وَصَلَّى مَا أَقَامُوا بِهَاجَا، رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، تَقْصِرُونَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى مَكَّةَ،

تقوية وتأييد للأثر المذكور قبل بطريق آخر، وله طريق ثالث أخرجه مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه كما تقدم في صلاة المسافرين إذا كان إماماً، وأخرجه البيهقي^(١) بسند مالك عن الزهري مفصلاً، ثم ذكر له متابعة سند مالك عن زيد بن أسلم، وأخرجه أيضاً برواية يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أسلم.

(وسئل) ساء المجهر (مالك عن أهل مكة كيف صلاتهم) الرباعية (بعرفة) وكذا سئى وغيرهما من مشاهد النسك (ركعتان) قصر هي (أم أربع) ركعات بيان للسؤال، (وكيف) المحكم (بأمر الحاج إن كان من أهل مكة) أي لا يكون مائراً (أبصلي الظهر والمغرب) أي الصلاة الرباعية (بعرفة أربع ركعات) إنشأاً (أم ركعتين) قصر؟

(وكيف صلاة أهل مكة) أي المقيس بها هي إقامتهم (بمنى) أيام الترمي؟ وكذلك يوم التروية، زاد في السخ الهندية بعد ذلك (في إقامتهم بها) وفي بعض النسخية: كيف صلاة أهل مكة في إقامتهم بمنى؟

(فقال مالك: يصلي أهل مكة بعرفة وسلي ما أقاموا) أي مدة إقامتهم (بهما ركعتين، ركعتين) تكل رباعية (يقصرون الصلاة) في هذه المواضع (حتى يرجعوا إلى مكة) لما تقدم أن سبب القصر عند الإمام مالك هو النسك

(١) السنن الكبرى (١: ١٦٦، ١٦٧).

قَالَ: وَأَمِيرُ الْحَاجِّ أَهْضًا، إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَغَيْرُ الصَّلَاةِ مَرَّةً،
وَأَنَّهُمْ صَنِ.

وَأِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمَكَّةَ، مُقِيمًا بِهَا، فَإِنْ ذَلِكَ نَسِيَ الصَّلَاةَ
بَعَثَ، وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمَكَّةَ، مُقِيمًا بِهَا، فَإِنْ ذَلِكَ نَسِيَ الصَّلَاةَ
بِهَا أَهْضًا.

عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَالسَّغَرُ مُطْلَقًا كَمَا احْتَرَبَ، فَلَا عَرَفَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ
بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْعَدِيدِ (قَالَ: وَ) كَذَلِكَ (أَمِيرُ الْحَاجِّ أَهْضًا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ
فَغَيْرُ الصَّلَاةِ) التَّرَاثُيَةُ (بِمَعْرِفَةٍ، وَ) بَعْثَ (أَيَّامَ صَنِ) وَلَا تَرَفَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ
الْأَمِيرِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ مَدَارَ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامَ عَلَى السَّغَرِ، رَاسْتَوَى فِيهِ الْأَمِيرُ
وْغَيْرُهُ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمَكَّةَ) قَالَ الدَّاحِي^(١)، إِنْ ذَلِكَ قَلِيلٌ عَمْرٍ
مَعْنُومٌ عِنْدَهُ، لَأَنْ مَنِي لَيْسَتْ دَارُ اسْتِيطَانٍ إِلَّا أَنَّهُ تَقَرَّرَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْعَمَلُ بِهَا بِمَكَّةَ
الصَّلَاةَ (مُقِيمًا بِهَا)، أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا، فَالْعَمَلُ عَلَى الْإِقَامَةِ (فَإِنْ
ذَلِكَ بِمَكَّةَ الصَّلَاةَ بِمَكَّةَ، قَالَ مَالِكٌ: (وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمَكَّةَ بِمَكَّةَ مُقِيمًا بِهَا)
وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمَكَّةَ بِمَكَّةَ أَوْ الْمَحْصَبِ مُقِيمًا بِهَا (فَإِنْ ذَلِكَ بِمَكَّةَ
الصَّلَاةَ بِهَا أَهْضًا) وَذَلِكَ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ مَسْئَلَةِ الْإِمَامِ مَالِكٌ أَنَّ أَهْلَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
مَخْصُوصُونَ بِذَلِكَ الْحُكْمِ^(٢)، لِأَنَّهُمْ يَتَقَرَّرُونَ فِي مَوَاضِعِهِمْ، فَيُقَصِّرُونَ إِذَا خَرَجُوا
مِنْ مَوَاضِعِهِمْ لِلنَّسَبِ بِخِلَافِ كَجُمْهُورِهِ، فَإِنَّ الْعَمَلُ عِنْدَهُمْ عَلَى مَدَّةِ الْقَصْرِ،
لَا مُطْلَقَ الْحُجْرِ.

(١) الدَّاحِي (١١٣٤).

(٢) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: بَعْدَ ذَلِكَ (فِيهِ مَالِكٌ فِي هَذَا آيَاتُ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «الْإِسْتِظْكَارُ» (١٣٤)
(١١٣٤).

(٦٦) باب صلاة المقيم بسكنة ومعنى

١٨٩٦/٢٠١ - حدثني حنبل بن مالك أنه قال: ما فهم

ذلك ليلال في الحج، هذا، الأصح فائدة سفر الصلاة، حتى يخرج
من مكة إلى غيره، فينصرف، وعنه أنه قد اختلف على مقام، أكثر من

الحج ليلال

(٦٧) صلاة المقيم بسكنة ومعنى

وهو غير، حكم تلك هي الأثر ب السابعة، كما تقدم من أبواب السفر،
ثم، ثم، بالآخر، اعتناءً بها، وليسم حكم تلك بها.

١٨٩٦/٢٠٢ - (قال مالك: من قدم مكة ليلال في الحج، فدخل بالحج)

أي الحرم، بعد الفريضة، وكذلك من أحرم، بالحج قبل ذلك، فدخل مكة ليلال
في الحج، فدخل مكة، على المقدور في ذلك، لا على الإجماع بعد الدخول، ففاته
سفر الصلاة في فناءه بسكنة، حتى يخرج من مكة إلى غيره، فينصرف بالقسمة بعد
الدخول (وذلك) أي بعد الإجماع الذي قد أجمع، أي حرم على مقام، أي على
بقائه بسكنة (أكثر من أربع ليال) لأنه إذا دخل مكة ليلال في الحج، فإنه
يقيم بها أكثر من سبعة أيام، لأنه يخرج منها إلى غيرها في اليوم، وهو يوم
السبوت، فصار مقراً بها.

وكذلك لو رده مكة، وبينه وبين الخروج إلى غيرها أربعة أيام فإنه رده
إجماعاً، لأن مدار الإقامة عند الإجماع مالك والشافعي على تمام أربعة أيام.
وقوله: ما قول أحمد؟ رد البعاد حذره على مدة إحدى وعشرين صلاة، وإنما
حذر الحنفية، فإنه قال على فريضة خمسة عشر يوماً، فمر دخل ليلال في

(٦٨) باب تكبير أيام التشريق

التحكة أو تبي ذلك بأدم، فلا يتم الصلاة حتى يكون به وبين الخروج إلى من مقدار خمسة عشر يوماً أو أكثر، وغدوم السقط في محله من الجواب.

(٦٨) تكبير أيام التشريق

قال الخطابي: حكمه التكبير في هذه الأيام أن الجاهلية كانوا يذبحون تطواغيتهم فيها، فشرع التكبير بين إشارة إلى تحصيل النجى له وعلى اسمه عز وجل. كما في التفتح^(١) واستلوا^(٢) ماها في سائل:

الأولى: في حكمه، وعامة أهل النجوى كطهارة الأصنام ذكر والمثبة أو بدية. كما سألني في عبارته: واحتفت أهل النجوى الجاهلية أيضا في ذلك، ففي الكتاب: اعلموا في أنه سنة أو واجب، وفي الجامع الصغير: ليسوا بشيء. تكبير الطريق واجب، وقالوا: سنة، وفي مخرج أبي بكر وأبي اليسر والريدي: وأبي ذر: واجب، وفي المحيط: تكبير التشريق سنة. أحسن أهل العلم على العمل به، والأصل فيه قوة تعالى: **وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً لِّهِ فَنَصَّبَ لَكُمْ الْإِسْلَامَ**، وفي التشريق أيام التشريق. انتهى.

وفي الدر المنثور^(٣): يجب تكبير التشريق في الأصح، فإن كان محاسن: يقول سنة، وصحح أيضا، لكن في التصحيح: أن الأكبر على الوجوب، وفي البدائع^(٤): التصحيح أنه واجب، وقد ساء الكوفي منه، ثم صرح بالواجب، فقال: تكبير التشريق سنة حاضرة، فقلها أهل العلم. واجمعوا

(١) انظر: فتح الباري (٦/٦٦٦)

(٢) سورة النور: الآية ٢٠

(٣) (١٦٦/١)

(٤) (١٦٦/١)

على العمل بها، وإطلاق اسم الذ على الواجب جائز، انتهى.

وهي «النباية» نفس في الشبهة والحريه والتخيخات على وجوبها،
ودكر في فتاوى الشريفي «في الحريه» أنها سنة، وبه فاز بذلك المصنفين
وأحمد، انتهى.

قلت: وحرم الشريفي من الصائكة بابه، لكن ذكر الشافعي^(١) جها وحويه،
إذ قال في تخطيطه بعد اتصاله إن في تخصيص هذه الصلوات بذلك تعقيب
نها، ولأنه ذكر واجب، فوجب أن يخص من الصلوات بأنواع منها، انتهى.
وسيتأتى تصريح الإمام ذلك أهنا في آخر هذا الباب بالتوجوب

بشكل عليها لا سيما على الذين قالوا: بأن سنة أو ابدية، أن الأمر
بذلك، إذا دبر في الشرائع، وكيف لم يقولوا بالافتراس، ويسكن أن يحاط عنه
بأن الآية ليست بنفس في المراء، واختلاف أهل العلم بالتفسير، فقيل: المراء
التكبير عند رمي الجمر، وقيل: التكبير في إمام الصلوات، كما سطر أهل
التفسير

والثالثة: فيس بأي التكبير، قال الحافظ^(٢): وفي التكبير في تلك الأيام
اغتناف بين الغنم، في مواضع، مسلم من قصر التكبير على أصناف
الصلوات، ومنهم من قصر ذلك بالتكبيرات دون المراء، ومنهم من قصر
بالترحال دون النساء، وبالجمعة دون المنيرة، وبالمحروقة دون المفضيه،
وبالعلم دون المراء، وبساكن المسير دون المنيرة، وبأخر الحجاز البخاري
تداول ذلك للجميع، انتهى.

قال المحرقي (١) يواز بكسر دبر كي صلاة مكتوبة صلاة في جماعة،

(١) المصنف (١/٣٦)

(٢) فتح الباري (٢/١٢٢)

وعن أبي عبد الله: يكبر لصلاة الفرض إذا كاده وحده، هذا الموقوف^(١)؛
المشروع عند إمام التكبير عقب الفرائض في الجماعات، في المشهور عنه،
قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: أذهب إلى فعل ابن عمر أنه كان لا يكبر إذا
صلى وحده؟ قال أحمد: نعم، وقال ابن مسعود: إنما التكبير على من صلى
في جماعة، وهذا مذهب الثوري وأبي حنيفة، وقال مالك: لا يكبر عقب
المواظف، ويكبر عقب الفرائض كلها، وقال الشافعي: يكبر عقب كل صلاة،
فريضة كانت أو نافلة، منفرداً صلاحاً أو في جماعة؛ لأنها صلاة منفردة، فيكبر
ذنبه، كالقروض في جماعة.

ولنا، قول ابن مسعود وفعل ابن عمر، ولم يحرف لهما مخالف في
النصابة فكان إجماعاً، ولأنه ذكر مخصص بوقت، فاعتصم بالجماعة، ولا يلزم
من مشروعيته للفرائض من رعبه انشوايه، كالأذان والإقامة، وعن أحمد رواية
أخرى: أنه يكبر للقروض وإن كان منفرداً، وهو مذهب مالك؛ لأنه ذكر
مستحب للمبوق، فاستحب للمنفرد كالسلام.

ثم انصافون كالمفبيين فيما ذكرنا، وكذلك النساء يكبرن في
الجماعات، وفي تكبيرهن في الأفراد روايتان كالرجال. قال ابن المنصور:
قلت لأحمد: قال سليمان: لا يكبر النساء أيام التشريق إلا في جماعة، قال،
أحسن، وقال البخاري^(٢): كن النساء يكبرن خلف أبيك بن عثمان وعمر بن
عبد العزيز نيائي التشريق مع الرجال في المسجد، ويتبخر لهن أن يخضعن
أصواتهن، حتى لا يسمعهن الرجال، وعن أحمد رواية أخرى: أنهن لا
يكبرن؛ لأن التكبير ذكر يُشْرَع فيه يُقَعُّ الصوت، فلم يشرع في حقهن
في الأذان.

(١) التميمي (٣/٢٩١).

(٢) صحيح البخاري، مع فتح الباري (٢/٤٢٠).

والصبي يركع ركعتين إذا فرغ من نية ما فيه. نص عليه
أحمد، وهذا قول أكثر أهل العلم.

وقال الحسن، بركعة. أم يقضي: لأنه ذكر خروج في آخر الصلاة، وإنما
به الصبي من التكليف، فالتكليف، وعن مجاهد، ومكحول، وكذا، ثم يقضي.
ثم يركع، وإنه ذكر شُرع بعد الصلاة. ولم يأت به في أثناء الصلاة،
كالتسبيحة لتأني، والمداواة بعدها، وإن كان علم التكليف موجوداً معه
لحالة سجده، ثم يركع. وهذا حال الثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب
الري، ولا أعلم فيه مخالفاً.

ورد فائدة صلاة من أيام التشريق، ففضاها فيه، فحكمها حكم شهادة
في الكبير، لأنها صلاة من أيام التشريق، وكذلك إن فاتته من غير أيام
التشريق، فضاءها فيها قبلها، وإن فاتت من أيام التشريق، فضاءها من غيرها،
ثم يركع، لأن التكبير بعد النية، فلم يلحق في غير ذلك، انتهى.

وقال الثوري هي استسكان^(١) يكبر التحجج وغيره، ثم جاء، فركع
استدافاً والمقصود، وفصل التوافل وصلاة الجواز من الأصح. وهذا من
أسبابه لتسافر والحداد، والمصلحة في جماعة ومعهده، والصحاح ولم يرد
النتهي

زاد في شرح الصحاح: الأخير أنه يكبر في هذه الأيام للقاء الله عز وجل
أو التذلل فيه، أو في غيرها، والصبر، الرأفة والتذلل، ذات أسباب،
ككسبه، ووداد، وغيرها، كالضحى والهدوء، وتذلل الصلاة لتعارفه لأنه شعار
الوقار، ومن لم يكبر تذللها إذا قضاها، بخلافه، انتهى.

قال الشافعي^(٢) قول في العبادة، يكبر الحائض والمسنورة ومن صلى

(١) (١٥٩)

(٢) (١٦٠)

وحده وأهل البيت وأعيانهم وغيرهم من المسلمين، وقد في المصنفين لا
يكفر النساء، غير الصلوات، وحده الفروع الأولى: أن المرأة ممن يتربها حكم
الأحرار كالمحرر، ويرجع الفروع التي أنه معنى من حكمه الإحصاء، فلم يثبت
في حق المرأة كالأحرار انتهى، فثبت: ونقص المبرهنة كد مسألي التعميم
الذي جاء في المتن.

قال المصنف (١) كذا تكبير العيصي ولو صبيًا، وتسمع المرأة لصوتها،
والذكر من بلية، ثم عمن عشرة فريضة حاصصة، وإبر سحودها المبرهنة لا يؤ
الامة ومقتضية فيها مطلقا، كانت من أيام العيد أو غيره، ذكره، انتهى.

وهي والآخرة عن المصنف المصنفين: يستحب لكل مصل ولو امرأة أو
مستغفر أو أهل مائة، حتى في جماعة أو وحدة أن يكسب عتق خمس عشرة
برصة وقته، انتهى.

وهي بالهداية (٢) هو عيب السنوات المتفرقات على المسلمين في
الأصنام من الحركات المستحقة عند أبي حنيفة، وليس على دعايات النساء
إلا كم يكن معهن رجل، ولا على جماعة النساء إذا لم يكن معهن مسلم،
وقال: هو عام، بل من صلاتي المكتوبة، لأنه نوع للتكثيرة، وقد مر رويها قبل.
والضريح هو الحجر بالشكر، كما يقال عمر الخليل بن أحمد، وأن الحجر
بالتكبير بخلاف سنة، والضريح يرد بالتكثير، قال السرخسي، إلا أنه وجد على
النساء إلا فتبين حاله، وعلى المسافرين عند فخذهم بالتكبير بطريق
البيعة، انتهى.

وهي الثانية، فلو كان على أبي حنيفة، وهو مذهب أبي مسعود، وكان ابن

(١) المصنف تكبير (١٦٨١)

(٢) عام، لا مع نوع تكبير (١٦٨١)

عمر - رضي الله عنهما - إن علي وحده لا تكبر، وإن قال الشوري، وهو المشهور عن أحمد، وهو: عتبت الصلوات، إشارة إلى أنه لا يجوز أن يدخل ما يقطع به حرمة الصلاة، وفيد بالمعروضات، ليخرج الترتيب، وصلاة العيدين، والنسب، والنوافل، وفيد بالعقدين، ليخرج المسافرين، وفيد بالنسب، ليخرج المقيمين بالتقريب، وفيد بالحدود، ليخرج المفردة، وفيد بالمستحب، ليخرج جماعة النساء وحدهن.

وأبي العباس وطه واجتماع الفقه والشرح أبي بصير لا يكبر بعد العترة وعبدة العيدين والجنات والنسب والنوافل، وقد ملئت وأحمد، مسائر الغنياء: لا يكبر عقب النوافل - خلافاً للشافعي، فيه تكبر عدة من النوافل والحنابلة عن الأصح. واحتج المصنف على قول أبي حنيفة هل يشترط له الحرية؟ والأصح أنه ليس بشرط، ولا أي أبو يوسف ومحمد: عني كل من صلى المكتوبة، وإن قال، مالك والشافعي والأوزاعي، والمكتوبة أي الفريضة، سواء كان مصرياً أو مغرباً أو مسافراً، جماعة أو مفرداً، قوله: وإن، أن لا يحرى حقيقة ما روي قبل أي المذكر في باب صلاة الجمعة، إلا أنه لا تسري ولا فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع، والخالف من أشبه القلة، وكذا روي عن الحسن بن سهل، انتهى.

ومعنى «الذكر المختار»^(١): مجزئ ذكره، الشريقت عقب كتاب فرض أدنى جماعة مسجدة، أو تخفى فيها منها من عادة، فقيام وقعة على إمام مقيم بمصر، وعلى سفند مسافر أو قروي، أو مرأه بالنتيجة، وعلى معجم فتوى مسافر، وقال: يرجوه قول كل فرض مطلقاً ولو مفرداً أو مسافراً أو امرأة؛ لأنه يعم للمكتوبة، ولا مانع به عقب العترة، لأن المسلمين توازونه، وبأنى المؤتم به وجوباً وإن ترك إمامه، والمسوق بكبر وجوباً كالتلاحق عقب القضاء، ولو كان مع الإمام لا نفسه، ويبدأ بعبود السهو ثم بالتكبير، انتهى.

(١) انظر المحرر (٢/ ١١٢ - ١١٤).

والثالثة: في وقتها، قال المحافظ^(١): وسئلوا: اختلاف أيضا في ابتداءه وشهائه، فقيل: من صبح يوم عرفة، وقيل: من ظهره، وقيل: من عصره. وقيل: من صبح يوم النحر، وقيل: من ظهره، وقيل: من ظهره، وقيل: من صبح آخر أيام التشريق، وقيل: إلى ظهره، وقيل: إلى عصره، ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى، أخرجه ابن المنذر وغيره. قلت: وتحصل من ذلك الخلاف وغيره من اختلاف علي ما فصله العيني^(٢) والرازي وسرخس النوازل.

الأول: ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة أنه من صلاة النحر يوم عرفة إلى عتمة العصر يوم النحر، فيكون بعد ثمان صلوات، وهم أحد أقوال ابن مسعود وأحد أقوال الشافعي، كما قاله الرازي، وبه نزل عتمة الأسود والحميري.

الثاني: ما ذهب إليه صاحبنا أبي حنيفة أنه يوسف ومحمد أنه يحسب نصف صلاة لعصر من آخر أيام التشريق، فيكون التكبير في ثلاث وعشرين صلاة، وهو قول غير من الحساب، وعليه من أن طالبه. وعبد الله بن عباس، وأحمد، وأبو بكر ابن مسعود، وغيره التزموا في أيام الأضحية، والمؤمنون إلى اجتماع الضحاة. وبه قال النخعي وأحمد وإسحاق والشافعي وابن شريم، قال الرازي. عليه عتمة إحدى مائة صلاة، بزاد المؤمن مائة إلى ثمان إلى عتمة وأبنا نور، ورجمه للرازي (الموسم موحدة).

الثالث: ما روي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه بعد صلاة يوم النحر، فيكون في سبع صلوات.

(١) صحيح الرواة (٢٧: ٢٨٢)

(٢) شرح مسلمة الرازي، (٦: ١٠٨٨، ٩)

الرابع: يكثر من ظهر يوم النحر، ويختتم في صبح آخر أيام التشريق، فيكون في خمس عشرة صلاة، وهو قول مالك والشافعي في المشهور عنه، ويحيى الأنصاري، وردي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعمر بن عبد العزيز، وهو رواية عن أبي يوسف، وعزاء الرازي إلى ابن عباس، **الخامس:** من ظهر عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق، حكي ذلك عن ابن عباس وسعيد بن جبيرة.

السادس: يبدأ من ظهر يوم النحر إلى ظهر يوم النفر الأول، عزاه العيني إلى بعض أهل العلم.

السابع: حكاه ابن المنذر عن ابن عيينة، واستحسنه أحمد أن أهل منى يبدؤون من ظهر يوم النحر، وأهل الأضواء من صبح يوم عرفة، وإليه مال أبو نؤير قال العيني.

قلت: وبه جزم أهل الفروع من الحنابلة، كالغففي والعمري وصاحب «الروض» وغيرهم، فقالوا: يبدأ من صلاة المنعرج يوم عرفة، والنسحر من صلاة الظهر يوم النحر، لأنه قبل ذلك مشغول بالثنية، ويستوي هو والحلال في آخر مدة التكبير، والتعريف بين الحاج وحبره قول للشافعية أيضاً، كما سيأتي، والأشهر عندهم أن غير الحجاج تبع لهم في ذلك، فيبدؤون من ظهر يوم النحر إلى صبح اليوم الثالث عشر، فخالفت الحنابلة في آخر الوقت، فهذا هو القول الثامن.

التاسع: من ظهر عرفة إلى ظهر يوم النحر حكاه ابن المنذر قاله العيني.

العاشر: من مغرب ليلة النحر عند بعضهم. قاله قاصيخان، كذا في «العيني»، وقال الرازي. القول الثاني للشافعي: يبدأ به من صلاة المغرب ليلة النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق، وعلى هذا القول تكون التكبيرات بعد ثماني عشرة صلاة، انتهى.

ودكره النووي في المسحاح من مغرب يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق، فهذا القول الحافظي عشر.

والثاني عشر: ما حكاه ترمذي عن ابن سيرين من أنكاة القائل بتر من عشرة ويصوم من ظهر يوم النحر لظهر يوم الرابع، وفي «السنن» والشرح الكبير^(١) التكبير في الأصح مقيد ومطلق، والتفيد عقيب المصلوات، والمطلق في كل حال في الأصح. وفي كل زمان، من أول العشر إلى آخر أيام التشريق، وأما المظهر فمؤيده مطلق غير مقيد.

قلت: وسيأتي بيانه المطلق أي تكبير عهد النحر، وكذا مطلق عهد الأصح صريح. وأما مقيد عهد الأصح الذي عقيب المصلوات، فقال الحافظي: هذا التكبير يوم عرفه من صلاة الفجر حتى يكرر لصلاة العصر من آخر أيام التشريق.

قال الموفق^(٢): لا خلاف بين العلماء في أن التكبير مشروط في عهد النحر، واحد آخر في عهد الفجر، وإنما إلى أنه من صلاة الفجر يوم عرفه إلى العصر من آخر أيام التشريق، وهو قول عمر وحلي وإبراهيم بن مسعود، وإليه ذهب النووي وابن حبة وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور والشافعي في بعض أقواله.

وعز ابن مسعود أنه كان يكرر من عدة عرفه إلى عصر من يوم النحر، وإليه ذهب جماعة من أصحابنا وأبو حنيفة (قوله تعالى: **وَرَتَّلُوا لَهُ كَلِمَاتٍ لَا تَكْبَرُ**) وهي العشرة، وأحمد بن علي أنه لا يكرر قبل يوم عرفه، فلم يبق إلا يوم عرفه ويوم النحر.

(١) (٢٩٥/٢).

(٢) المعنى (١٨٧/٣).

(٣) سورة الحج الآية ٢٨.

وعن ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، أن التكبير من صلاة الظهر يوم
التحر إلى الفصح من آخر أيام التشريق. وبه قال مالك والشافعي في المشهور
عنه، لأن الناس تبع للحاج، والحاج يفتطمرون التلبية مع أول صلاة، ويكبرون
مع الرمي، وإنما يرمون يوم التحرك، فأول صلاة بعد ذلك الظهر، وآخر صلاة
بصلوات بني نضر من اليوم الثالث من أيام التشريق.

ولنا ما روى حماد، أن النبي ﷺ صلى الصبح يوم عرفة، وقبل خطبائه
فقال: «الله أكبر لله أكبر»، فالتكبير إلى العصر من آخر أيام التشريق. أخرجه
الدارقطني من طريق، ولأنه إجماع الصحابة، روي ذلك عن عمر وعلي وابن
عباس - رضي الله عنهم - براه سبعة عنهم، وروى بإسناده عن محمد بن
سليم، أن عبد الله كان يكبر من صلاة الغداة يوم عرفة إلى العصر من يوم
التحر، فأتاه حنظل بعد ذلك، فذكر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام
التشريق، وقيل لأحمد: بأي حديث تذهب إلى التكبير من صلاة التحرك يوم
عرفة إلى آخر أيام التشريق؟ قال: لإجماع عمر وعلي وابن عباس وابن
مسعود، ولأنه تعالى قال: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ^(١)﴾ وهي أيام
التشريق. فتعين التذكر في جميعها. ولأنها أيام يؤمن فيها، فكان التكبير فيها
كيوم النحر، وهو تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا هُمْ فِي شَأْنٍ مَقُولُونَ^(٢)﴾ المراد به
ذكر الله على الهدى والأصاحي.

ويستحب التكبير عند رؤية الأنعام في جميع العشرة، وهذا أولى من قولهم
وتفسيره، لأنهم لم يعملوا به في كل العشر ولا في أكثره، وإن صح قولهم.
فقد أمر الله بالتكبير في أيام معدودات، وهي أيام التشريق. فيعمل به أيضاً.
وأما المحرمون، فإنهم يكبرون من صلاة الظهر يوم التحرك لما ذكرنا، ولأنهم

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٣.

(٢) سورة الحج: الآية ٢٨.

كانوا مسئولين هل ذلك بالتلبية، وغيرهم بشيء من يوم عرفة لعدم المانع في حلقهم مع رجود المختص، وقولهم: «إن الناس أنهم أجمع» دعوى محدودة، لا دليل عليها، فلا نسمع.

وناف أيضاً: إما خص المحرم بالكبير من يوم تنحر فهدأ، لأنه قبل ذلك مشغول بالتلبية، فلا يظلمها إلا عند رمي جمرة العفّة، وليس بعدها صلاة قبل الظهور، فيكبر حينئذ بعدها، كالصحة، ويصلي عز والحلال في آخر مدة التفكير، انتهى.

ونك، غير أن لا مداه بين الكبير والتلبية، فأي مانع في الجمع بينهما كقول من لم يفرق بين الحاج وغيره، وحديث جابر الذي أخرجه الدارقطني بطريق، منه: ما روي عن علي بن حسين عن جابر بن عبد الله قال: «كان رسول الله ﷺ يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة، إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق حين يسلم من المكتوبات»، شيراً إلى العموم للحاج وغيره.

وقال النووي في «مناسكه»^(١): يستحب للحاج يسلم أن يكبروا عقب صلاة الظهور يوم تنحر، وما بعدها من الصلوات التي يصلونها حتى، وأخرها الصبح من اليوم الثالث من أيام التشريق.

وأما غير الحاج، فبهم أقوال مختلفة للعنفاء، أشهرها عدم أنهم كالحجاج، والأولوى أنهم يكبرون من صلاة الصبح يوم عرفة إلى أن يصلوا العصر من آخر أيام التشريق، زاد في السجدة: «والمسلم على هذا، فإن من حجراً أي في الأعصار والأصغار تنحر الصحيح فيه على ما قاله الحاكم، وتبعه تبعه الإمام السبكي في «تلاوته»، لكنه ضعفه في غيرها، وبسليمه هو حجة في ذلك، ومن ثم ختاره المصنف في «الاجود» وغيره، وفي الأدكار: أنه الأصح، وفي «الوصف» أنه الأظهر عند المحققين.

ثم أتت النخعي في منجس المسكوك^(١) إذا دار إلى أنه شديد الغضب، وعاربه، أخبر أنه غابه موضوع، وما هو كذلك ليس بحقه وإذا في النكاح، إلى...
الخير.

قلت: والاحتياط الذي أشار إليه ابن حجر هو ما روي عن الحكماء، إذا دار في الطيب عن طين وعطار، أنه لا بأس إذا كان طيناً من المكنونات سم الله له من الخرج، وكذا يفتى في صلاة الجمعة، وقال مالك في يوم نومه صلاة العدة، ويقتضها صلاة العصر آخر يوم الأسير، هذا حديث صحيح الإسناد، ولا أعلم في رواه غيره إلى الخرج.

وقد روي في الحديث عن حماد بن عمار أنه وبخه، فأما من فعل غير وعلي، أو غاب عن معولته فتصح عنهم التكبير، أما إذا طهره يوم أحد أيام الشربة، ثم دنا الأثر عموماً باليد.

وقال الذهبي بعد حديث ابن أبي عمير: لم يخبروا بأنه ما خضعه لأن...
سيد الرحى حديثه منكر، وسعيد بن قيس الترمذي، وهو صحيح، وإذا غير مجهول، فاما من فعل غير وعلي، أو غاب، فتصح عنهم التكبير، أو ذكر الأثر المذكور، والزهدي.

وقال الترمذي: حديثه منكر، وسعيد بن قيس الترمذي، وهو صحيح، وإذا غير مجهول، فاما من فعل غير وعلي، أو غاب، فتصح عنهم التكبير، أو ذكر الأثر المذكور، والزهدي.

وفي الأثر المذكور على ما شرحه الخليل، فإنه يحسن عشرة فريضة ومثله.

(١) منجس المسكوك: غير صحيح (١٧٩٠، ٦)

(٢) منجس المسكوك: غير صحيح (١٧٩٠، ٦)

(٣) غير صحيح (١٧٩٠، ٦)

أولها صلاة الظهر من يوم النحر، وأخبرها صلاة الصبح من اليوم الرابع، وهو آخر أيام التشريق، شهر.

وهي «الهداية»^(١): بدأ بتكبير التشريق بعد صلاة النحر من يوم عرفة، ويختم حذيق صلاة العصر من يوم نحر عند أبي حنيفة، وقد لا يختم عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق، والمصافحة معطلة بين الصحابة، فأخذ يقول علي أخذاً بالآخر، إذ هو الاحتاط في العبادات، وأخذ يقول ابن مسعود أخذاً بالأقل، لأن النحر بالتكبير بدعة.

قال العيني في «البيان»: لقواه تعالى: ﴿تَذَكَّرُوا أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَلَكُ مِنْكُمْ﴾^(٢) وأصبح أئمة يقولون تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مُمَدَّنَةٍ﴾^(٣) والبراد من أيام انعكس بالنقص عن أهل التكبير، فكان ينبغي أن يكون واجباً في جميع أيام العشر، إلا أن ما غلب يوم عرفة يخص بالإجماع من الصحابة، وفيما بعد الأقبح لا نص ولا إجماع، فكان الاختصار على تكبير ابن مسعود أولى.

فردفت: لا يسمع عدم النفس في أيام التشريق، ألا نرى إلى قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مُمَدَّنَةٍ﴾^(٤) ثبت. لا نعلم أن البراد من تذكر المنعمون عقيب الصلوات، من البراد من الذكر عند رمي الجمار بدليل سبق الآية ﴿فَمَنْ تَعَلَّى فِي ذُرِّيَّتِهِ﴾ الآية لأن ذلك حكم يختص برمي الجمار انتهى.

قلت: والطاهر أن في الآية الأولى تحريفاً من الناسخ، والبراد فيها ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مُمَدَّنَةٍ﴾ لأنها هي المستدل للإمام، ويدل عليه أيضاً السياق، ثم فتنوا عند الحنفية، والعمل في البلدان والأمصار على

(١) الهداية ١٦١/١٥٦.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٥٥.

فولهما: وفي «الدر المنثور»^(١) عليه الإجماع.

والربعة: في نفضه، وهو أيضاً مختلف فيه، ذكر العيني في «المأثور»: فيها سبعة أقوال لعلامة، ويختصر عن مسائل الأئمة للاختصار، قال الموفق^(٢):
صفة التكبير: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر. الله أكبر، والله
الحسب، وهذا قول عمر وعنه وابن مسعود، ومنه قول الثوري وأبو حنيفة
واسحاق وابن المبارك: لا أنه زاد: «عليه عبادنا» بقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ كِبَرُ
الْعَرْشِ﴾^(٣).

وقال مالك والشافعي: يقول: الله أكبر الله أكبر ثلاثاً، لأن جابرًا صنع
في أيام الشريق، فلما فرغ من صلاته قال: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر،
وهذا لا يقوله إلا توفيقاً، ولأن التكبير شعار العباد، فكان وثراً، كتكبير الصلاة
والخطبة.

ولن، حمر حمر عن النبي ﷺ، وهو مصر في كيفية التكبير، وأنه قول
المبشرين الراشدين وقول ابن مسعود - رضي الله عنهم -، وقول جابر لا يسمع
مع قول النبي ﷺ ولا بعدكم على قول أحد من ذكرنا، فكيف تقدم على قول
جميعهم. ولأنه تكبير خارج الصلاة، فكان مضمناً، كتكبير الأذان، وأولهم: إن
جابرًا لا يقوله إلا توفيقاً، فاستلزموا:

أحدها: أنه قد روي خلاف قوله، فحيف يترد ما صح به لا حتمان
وجوده، ضد؟

الثاني: إن كان توفيقاً، كان قول من خالفه توفيقاً، فكيف قدموا الصعيق

(١) (١٩٥/١).

(٢) «المعاني» (٢٩٠/٣).

(٣) سورة المائدة: الآية ١٨٤.

على ما هو أقوى منه، مع إدامة من خلافه وفضلهم في العلم عليه، وكثرتهم؟

الثالث: أن هذا ليس بمذهب لهم، بل قول الصحابي لا يحمل على التوفيق عندهم.

الرابع: إما يحمل على التوفيق ما خالف الأصول، وذكر الله لا يخالف الأصل. ولا سيما إذا كان وثراً انتهى.

قال النووي في «مناسكه»^(١): التكبير أن يقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر ويكرر هذا ما تيسر له، هكذا نص الشافعي وجمهور أصحابه قالوا: فإن زاد على هذا زيادة، حمل أن يقول: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، إلى آخر ما ذكر من الأدعية، ثم قال: يقال جماعة من أصحابنا: لا بأس أن يقول ما اعتاده الناس: الله أكبر الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد، انتهى.

وجعل شراح «الإقناع»^(٢) هذه الثلاثة صيغة المحبوبة، قال: واستحسن في «الأم» أن يريد بعد التكبيرة الثالثة: الله أكبر كبيراً، فذكر الزيادات من الأدعية.

وفي «البيان»: الأول قول الشافعي: التكبير أن يقول: الله أكبر ثلاث مرات، أو خمساً، أو سبعاً، أو تسعاً، لأن التنصيص عليه في القرآن الكبير، قال تعالى: «لَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ لَفُوتَكُمْ» والتكبير قوله: الله أكبر، وأما قوله: لا إله إلا الله فهل يـ. وقوله: الحمد لله تحميد، في شرط هذا، فقد زاد على الكتاب، انتهى.

(١) (ص ٢٥٥)

(٢) (٢٢٤/٢)

وفان التذوق^(١) في باب هذه الزوائد وهو كما في التذوق^(٢) به آخر ثلاث مشروعات من غير زيادة. وإن قال بعد تكبيرين لا إله إلا الله، ثم تكبيرين مدحلاً عليهما، والعصاة، والله أحسن، فحسن، والأدب أحسن اتباعاً للزوائد، فإن للمعقبي، قوله من غير زيادة، فإن زاد شيئاً كان خلاف الأولى، لأن هذا هو الزوائد في الحديث، فإنما أفصح غير التكريرات الثلاثة، كان التمدوين، يجب التفسير، وبذلك يقفه الزائد، وإن زاد شيئاً، كما هو الواقع الآن، فقد أتى بمذموم، وتلك مخالفة، وقوله والأول أحسن، لأنه الثاني في العرف، والثاني في المصنف لم يعمد الحكم.

وقيل إن الأول حسن، والثاني أحسن، فقد عرفت أن التعداد كان صحيحاً، وإبراهيم ما انتهى به لمؤلف انتهى.

وفي الآحاد: يستحب الانقصار على اللفظ الزائد في التكرير. وهو أنه أكثر ثلاث مرات. قال في المشرح الصغير: زاد الله بعد الثلاثة: لا إله إلا الله والله أكبر، فحسن. والآداب العمدية، قال في حاشية العلوي: اختار ابن حبيب أن يقول: الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، وقد الحمد على ما هلك، ألفه أحمد بن الحارث، انتهى.

وفي الهداية: أن التكرير لا يقول مرة واحدة: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد، هذا هو لما تكرر عن النحوي صلوات الله عليه.

قال البرقي^(٣): لم أجد ما يروى عن النحوي عليه السلام، ولكنه ما تكرر

(١) المشرح الكبير، (١٩: ١٤٠).

(٢) (١٩: ١٤٠).

(٣) المشرح الكبير، (١٩: ١٤١).

عن ابن مسعود، ورواه عن أبي شيبة بسند جيد، ذكره بطريقين عنه، وذكر في
 المعجمين، هذا المنع من الحائض والدماعيل وجراويل عليهم السلام، فإنه لما
 أتته الحاجرة، وقاموا لخدمته باليمن، وجاء جيرانهم بالقدح، وناقى في الهواء
 أنه أكرم الله أكثر، فسمعه الحليل، فقال: لا إله إلا الله والله أكبر، فسمعه
 الجميع، فقال: الله أكبر، والله الحمد، فكان في الثالثة، وذكر حوا من ذلك
 عن السيوطي والمصنفين.

الخامس: في التكبير المطلق في نواحي العديدين وغيرها، قال الحرابي:
 يظهرون الظاهر في نواحي العديدين، وهو في الشعر أحد: لقوله تعالى: ﴿وَقَضَّيْهِ
 أَهْلَهُ وَتَضَيَّعُوا لَهُ عَلَىٰ مَا قَدْ كُنْتُمْ مِنَ الْإِنْفِ﴾ قال "سوي" حدث أنه يسحب
 للناس إظهار التكبير في كل من العديدين في مساجدهم ومنازلهم ومخيمهم،
 مسافرون كانوا أو مقبضين، فيأمر الآية المذكورة، ومعنى إظهار التكبير رفع
 الصوت به، وبحسب ذلك لما ذكره من إظهار شعار الإسلام، وتعظيم الخيرة،
 وذكر أن عمر - رضي الله عنهما - يكبر في ذلك "يسى"، ليسمه أهل المسجد
 فيكبرون، ويكبر أهل الأسواق، حتى ترتج سبي تكبيره، قال أحمد: وكان من
 عمر - رضي الله عنهما - يكبر في العديدين جميعاً، ويقبضها دلاًل، وإخراجه
 للنظر يريد تأكيده ليرد ليس فيه، وليس تكبير واحد، وقوله ورد واجب
 في نظر نظام الآية.

والثاني: أنه تكبر في عيد، وأما في الأضحية، ولأن الأضحية عدم
 الوضوء، ولم يرد من الشرع إحرامه، يبقى على الأضحية، والآية ليس فيها
 أمر، إنما الأمر لعائى عن إمامه، فقال: عز وجل: ﴿أَنَّكُمْ تَبْتَغُونَ ضَرْبًا مِّنَ الْأَمْرِ﴾

(١) المصنف: ١٣٦، ٢٥٥.

(٢) ذكر في الأصل: وهو يعرفه بالوضوء، فلهذا في المصنف.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

ويستحب أن يكبر في طريق العبد، ويحذر بالتكبير، كما أن أبي موسى
يذكر الناس في خروجهم من دارهم لصلاة العبدين حراً حتى يأتي الإمام
المصلي، ويكبر الناس بتكبير الإمام في خطبته، ويصوبون فيما سوى ذلك.
ومن من غير - رضي الله عنهما - أنه كان إذا خرج من بيته إلى العبد، كبر
حتى يأتي المصلي، وروى ذلك عن سعد بن حبيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى،
والخلف فيه عن إبراهيم.

قال المصنف: لا يكبر في الأشجعي مطلقاً ومثله، فالتعبد عقلاً،
المصنوع، والله طلق في كل حال في الأصح في رتبة الخلع، والله لا ينظر
فمنه مطلق غير مطلق على ظاهر كلام أحمد، وهو ظاهر كلام الخليلي،
وقال أبو العطاء: يكبر من عروب النسب من بيته لا ينظر إلى خروج الإمام
إلى الصلاة، هو إحدى الروايتين، وهو قول الشافعي، وفي الأخرى أن يراعى
الإمام من الصلاة انتهى.

ومن التنبيه: أن تختلف أصعاب الشافعي في إعتداع أحد التكبير، هذا
الذي لا يكبرون حتى يخرج الإمام، وقال البيهقي: حتى يفتح الباب، ومن
الشافعي في القسم: حتى يصرف من الصلاة، ومثله في الأصح، ويظهر
في التفريق إجماعاً، وذلك أبو عمرو - رضي الله عنهما - يرفع صوته بالتكبير من
الجيبين - وروى ذلك عن علي وأبي أمامة السخلي - رضي الله عنهما - انتهى.

وفي شرح الزمخشري: أن يكبر بدأ كل أحد عبد حاج من عروب النسب
من بيته عند انقضاء أو شفعي أربع صوات في العترة، الأسوان وغيرهما،
وامتنع المأمي من التبرؤ، والظاهر أن محله إذا حضرت مع غير معارفا
ومعهم، يستمر تكبير إلى أن يدخل الإمام في الصلاة، قال التحريمي: ومنه

يعلم أنه لا يسمى التكبير عقب صلاة عبد الفطر، فما حوت به العادة من التكبير عقبها خلاف السنة انتهى.

وهي «شرح المنهاج» يندب التكبير بعروب الشمس أي في العيد في المزار والعمرة والمساجد والأسواق برفع الصوت، لقوله تعالى: ﴿وَتُكْبِرُ أَقْبَرَهُ أَيُّ عِدَّةٍ لِمَصْرِهِ﴾ ﴿وَتُكْبِرُ أَقْبَرَهُ أَيُّ عِدَّةٍ لِمَصْرِهِ﴾ أي عند إكمالها، وليس به الأصح، ويسمى هذا التكبير المرسى والمطلوع لأنه لا يشهد صلاة ولا غيرها، ويسمى تأخيرها عن ذكرها بخلاف لتأخيرها، والأظهر إقامته حتى يحرم الإمام بصلاة العيد، إذ التكبير ذكره شعار الوقت، أولى ما يشتمل به، ولا يكبر الفراج سنة الأصحح صلاة إلا قال: «لا ينبغي» لأن التلبية هي شعاره الأليق به، ولا ينسب ليلة الفطر لنفس الصفوات في الأصح إذ لم يقل، وقيل يستحب، وصححه في الأذكار، وأطلق غيره في الانتصار، وأنه المنقول المتصور، انتهى.

وقال «الذير»^(١) «باب خروج أهل الشمس، وتكبير في خروجه حينئذ أي بعد الشمس أي واحدة على حدة، لا جمعة، فبذرة وإن سحر، ولا ينسب محل انطلاق إن خرج قبله، بل يسكت حتى يتطاع، وصحح خلافه أي أنه يكبر إن خرج قبله، وينسب جهرا بالتكبير بحيث سمع نفسه ومن يليه، ففوق ذلك قيل: ولا يرفع صوته حتى ينفذ فإنه بدعة، وهل ينتهي التكبير لمجيء الإمام لتصلبه، أو نفاذه للصلاة أي دخوله فيها تأويلان، قال المصنف: «أحرر» دخوله في محل صلاته الخاص به كالمحراب، وإن لم يدخل الصلاة بالفعل، ودعا هو المرافق منقر خلافاً لنعيم، حيث قال: «إلى أن يدخل الصلاة بالفعل» انتهى.

وهي «الأنوار»^(٢)، ويستحب التكبير في دعائه للمسلمين والجهنميين، قال

(١) «الشرح الكبير» (٢/٢٩٩).

(٢) «الأنوار السنية» (ص ٢٨٧).

في مخالطة العديين - وحكمة التكبير - بلفظ العمل وتعليم الجاهل ، وقيل في مخالطة الصائري - يستحب الانفراد في التكبير حالة الحصى للمصلين ، وأما التكبير جمعة ، وهم حالسون في المصلين ، فهذا هو الذي يستحب ، قال ابن زحر : ادرك الناس مرفقهم بالتقديرات محض أبي عمرو نقاسي وأبي بكر من عند ابن حسن ، فإذا فرغت أحدهما من التكبير كبرت الأخرى ، فضلاً عن ذلك ، فقالوا : إنه حسن ، ويستحب على التكبير شروع في صلاة العيد ، قال في مخالطة الصائري : اختلف في ذلك ، التمسك بالمصنعي ، فليس بعد صلاة الصبح ، وقيل : بعد طلوع الشمس أو من الإسحار ، انتهى .

وهي التهذيب : لا يكبر عند أبي حنيفة في طريق المصنعي أي في الخط ، ويكبر عندنا اعتباراً بالآخرة ، وإنه إن اتصل في أثناء الاحياء والشروع ورد في الأصح ، لأنه يوم كبر ، ولا كذلك يوم الخط .

قال الطبري قوله : ولا يكبر ابن جبر ، وإنه قبلنا ما جهر ، لأن التكبير حين موضوع لا خلاف في مواده صفة الجهر ، وذكر الطحاوي أنه يفتقر إلى صلاة جاهراً بالتكبير ، ولم يذكر الخلاف ، وقال أبو بكر الترابي في شرح مختصر الطحاوي : لا يكبر عن أبي حنيفة أنه يكتفي في الأصح دون الخط ، رحمه الله ، وما رواه الطبري ، وفي كتاب الخلاف في الجهرية في طريق المصلي لا شيء من التكبير .

ومعنى قوله : لا تكبر أي جهر ، أنه أنه يطع التكبير إلا انتهى إلى نفسه ، وهي رواية لا غلطها ما لم يقتض الإجماع الصلاة ، وقوله : اعتباراً بالأصح أي قياساً على ما بالأصح ، فإنه يكبر فيه جهرًا لا خلاً ، وما قال المخفي وسعيد بن جبير وابن أبي الدنيا وابن عبد العزير ، وأما من عنده

والحكم وحماد ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو نير: بقوله تعالى: ﴿وَلْيُكْفِّرُوا اللَّهَ عَنْ مَا فَعَلْتُمْ﴾ قال ابن عباس: هذا ورد في عيد العطر يدكّل عطفه على قوله: ﴿وَلْيُكْفِّرُوا الْقِيَّةَ﴾، والمراد إكمال صوم رمضان، انتهى.

وهي «النهر المختار»^(١) لا يكبر في طوبىها مطلقاً، كذا قرره المصنف تبعاً «للبحر» لكن تعقه في «النهر» ورجح تفليده بالبحر، زاد في «الوهاد»: وقالوا: البحر به سنة كالأصحى، وهي رواية عنه، ووجهها طاهر قوله تعالى: ﴿وَلْيُكْفِّرُوا اللَّهَ﴾، ووجه الأول: أن رفع الصوت بالذكر مدّة، يقتصر على مورد الشرع.

قال ابن عابد: قوله في طوبىها، ليس التفتيد به للاحتراز عن النبي أو المصلّى، ربما هم ليان المخالفة بين عيد الفطر والأصحى، فإذ السنة في الأصحى التكبير في الطريق، كما سبأني.

وقوله: كذا قرره المصنف تبعاً للبحر، حاصل الكلام في هذا المقام أنه قال في «الخلاصة»: لا يكبر في الفطر، وعندهما يكبر، وبخاتم. وهو إحدى الروايتين عنه، والاصح ما ذكرنا أنه لا يكبر في عيد العطر.

فإنما أن الخلاف في أصل التكبير لا في صفة، وأن الاتفاق على عدم الجهر به، ورد في «فتح البدير» بأنه ليس بشيء، إذ لا يمنع من ذكر الله في وقت من الأوقات بل من إبداعه على وجه المدّة، وهو الجهر لسخافة قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ ذَلِكَ فِي قَلْبِكَ﴾ يقتصر على مورد الشرع، وهو الأصحى، لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي الْكِبَارِ تَقُودُونَ﴾ رّد في «البحر» على «الفتح» بأن صاحب «الخلاصة» أعلم منه بالخلاف، وبأن تخصصه الذكر بوقت لم يرد به الشرع غير ملغوع.

فإن ابن عباسين: ما في «الخلاصة» يشعر به كلام «الخاتمة»، فإنه قال: يكبر يوم الأضحي، ويجهر، ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة، لكن لا شك أن المحقق ابن النعمان له علم تام بالخلاف أيضاً، كيف وفي «غاية البيان»: المراد من نفي التكبير التكبير بصيغة المجهر، ولا خلاف في جواز بصيغة الإخفاء.

فأفاد أن الخلاف بين الإمام وصاحبيه في الإخفاء لا في أصل التكبير، وقد حكى لخلاف كذلك في «المدافع»^(١) و«السراج» و«المجمع» و«درر البحار» و«المنقذ» و«الدرر» و«الاختيار» و«المواهب» و«الإمداد» و«الإيضاح» و«التنوير» و«التجسس» و«النبين» و«محتارات النوازل» و«الكنية» و«المعراج»، وعزاء في «النهاية» إلى «المبسوط» و«نحفة الفقهاء» و«زاد الفقهاء»، فهذه مشاهير كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في «الخلاصة».

بل حكى القهستاني عن الإمام روايتين: إحداهما أنه يُبْرَأ، والثانية يجهر كقولهما، قال: وهي الصحيح على ما قال الرازي، ومثله في «النهر»، وقال في «الحلية»: اختلف في عيد الفطر، فمن أبي حنيفة، وهو قول صاحبيه، واختار الطحاوي أنه يجهر، وعنه أنه يسر، انتهى.

تعلّم منه أن الصواب في الاختلاف الاختلاف في الجهر لا في أصل التكبير، وسطت في ذلك لما أن قلة المذاهب اختلفوا في ذلك، وهذا كله في الفطر.

أما الأضحي فقد علم مما سبق أن لا خلاف فيه بين الحنفية في أنه يكبر فيه في الطريق جهراً ففي «الدر المختار»^(٢): ويكبر جهراً اتفاقاً في الطريق،

(١) (١٩٩/٢).

(٢) (٦٩/٣).

١٩٧/٢٠٥ - حدثني يحيى بن مائل، عن يحيى بن سعيد، أنه سمعه أن عمر بن الخطاب خرج ألحد من يوم النحر حين أرفع الشار نهاراً، فكبر، فكبر الناس بكبره، ثم خرج الثانية من يومه ذلك بعد ارتفاع الشار، فكبر، فكبر الناس بكبره، ثم خرج الثالثة حين زاعت الشمس فكبر، وكبر الناس بكبره، حتى يتفضل التكبير ويباع

قبل: وفي المصنف، وعليه عمل الناس اليوم لا في البيت، قال ابن عبد البر، قوله: وفي المصنف: قال في المحط، وفي رواية لا يقطع ما لم يفتح (ماء الصلاة) لأنه وقت التكبير، فكبر عقب الصلاة جهراً، وحزم في البدائع بالأول، وعمل الناس في المساجد على الرواية الثانية، وقوله: لا يئيب أي لا يسر، ولا غير ذكر مسرور، انتهى

وفي البدائع عن الفقيه أبي حمزة: أن مشيخنا يرون التكبير في الأسواق في الأيام العشر - كما في الفتاوى الظهيرية، وفي جامع التواريخ: قبل لأيي حنية، ينبغي أهل الكوفة وغيرها أن يكبروا أدم اشتريق في الأسواق والمساجد قال: نعم، وقال الهذلي: عداي لا يسلمني أن يمتنع الله من ذلك كلمة (نعتهم في النحر) انتهى.

١٩٧/٢٠٥ - (مالك عن يحيى بن سعيد)، لأنصاري أنه بلغه أن عمر بن الخطاب خرج ألحد من يوم النحر) أي في العادي عشر من ذي الحجة (حين أرفع الشار نهاراً) فليلاً (فكبر) عمر - رضي الله عنه - (فكبر الناس بكبره) لأنه الأمير المحض، وأحمر اتباعه في ذلك أيضاً (ثم خرج الثانية من يومه ذلك) أي خرج مرة ثانية في هذا اليوم (بعد ارتفاع النهار) هكذا في النسخ المصرية، وفي الهندية: حين أرفع لهار أي كبراً (فكبر فكبر الناس) أيضاً (بكبره ثم خرج) زاد في النسخ المصرية، (الثالثة)، أي مرة ثالثة في هذا اليوم (حين زاعت) برأي وغير معجمين (الشمس) أي زالت (فكبر، فكبر الناس بكبره، حتى يتفضل للتكبير) أي يتفضل صوته به صهم صيوت، بعض آخر (ويبلغ) يتصل

ثم طاهر أفضا الأثر. وطاهر قدام البحر. أن جده الأوقات الثلاثة بيان
ليوم واحد. وهو اليوم الحادى عشر. ومنه بيت ثلاثين من فروع الآثار. ومنه
مصر شيخ المشايخ في التصنيف^(١) ويظهر حال اليومين الآخرين باعتبار
ذلك. ويختلف هذا كما في العامة إذا قال: طاهر الآثار. هي هي
عنه. روى في اليومين الأولين قبل الزوال. وفي الثالث بعده. فكيف المذهب
عكس. فيستحب الترمي إلى الأولين بعد الزوال روى الثالث قبله. وبعد الثاني
كلها بعد الزوال. انتهى.

وبعد الكلام لا يرافقه طاهر الأثر. لا سيما قوله. ثم خرج الثاني من
يومه ذلك. فقد حصل في أنه خرج آخر في هذا اليوم لا في يوم آخر. فلا
مخالفة للآخر بالهدام. بل الجمهور على أن لا يرمى في أيام التشريق الثلاثة
إلا بعد الزوال. كما سيأتي في هذا.

وقد أخرج الحديث^(٢) عن النبي كان عمره رضى الله عنه بكر في سنة
بعشر. فسمعه أمي بمجد. فكبرون. ويكر أهل الأسواق حتى تخرج مني
تكبيراً. قال الحافظ^(٣). وهذا بعد من منصرف من رواية عبيد بن عبيد الله
كان عمره رضى الله عنه يكبر في سنة عمر. ويكر أهل المسجد. ويكر
أهل الأسواق حتى تخرج مني تكبيراً. ورواه أبو عبيد من روجه آخر سقط
العلين. ومن طريقه يبين. وقد روى في تكبير العجم أي تضرع وتذكر
وهي منسوبة في الحديث مع رابع الأضواء. انتهى. فتمام منه أن التكبير عنه
- رضى الله عنه - لم يكن متصلاً بوقت الرمي. حتى يحصل التكرار على تكرار
الأيام.

(١) ط: (٦) ٨٩٧

(٢) من كتاب التكبير أيام منى. قاله ابن عوف. صحيح الحديث. (٣) ٨٩٧

(٣) الحج لبيد: ٢٩ ١١٦

قال مالك - الأمر عندنا أن التكبير في أيام التشريق في دبر الصلوات، وأول ذلك تكبير الإمام والناس معه، دبر صلاة الظهر من يوم الاثنين، وآخر ذلك تكبير الإمام والناس معه، دبر صلاة الفصح من آخر أيام التشريق،

(قال مالك: الأمر عندنا في المدينة المنورة (أو التكبير) المفيد وقت مخصص (في أيام التشريق) يكون (دبر الصلوات) بضمين وتسكين الماء تخفيف، قال الزرقاني^(١) أي عقب الصلوات المكتوبات الوقتيات، سواء صلى بجماعة أو منفردة لا أثر فاعلة، كما تقدم من مسك المالكية، وتقدم بيان المذهب في ذلك (وأول ذلك) أي أول وقت هذا التكبير، وهو مبدأ خبره (تكبير الإمام والناس معه) أي بكر الإمام وبكر المعتدون أيضاً معه، وليس المعنى أن تكبيرهم يتوقف على تكبير الإمام.

قال الدردير^(٢): كبر المؤتم إن تركه إمامه، وندب له تنبيهه عليه وأو بالكلام، انتهى. وكذلك عند الحنفية، ففي الدر المختار^(٣): يأتي المؤتم به وجوباً وإن تركه إمامه لأدائه بعد الصلاة.

أمر صلاة الظهر من يوم النحر) بلا خلاف عند المالكية، وفيه خلاف أهل العلم، كما تقدم.

(وآخر ذلك) أي وقت انتهاء هذا التكبير (تكبير الإمام والناس معه دبر صلاة الصبح) على المعتد عند المالكية خلافاً لابن أبي شير الغدائل: إلى ظهر هذا اليوم (من آخر أيام التشريق) أي اليوم الرابع من يوم النحر، فيكون التكبير إثر خمس عشرة فريضة.

(١) شرح الزرقاني، (٢/٤٦٥).

(٢) «الشرح الكبير» (١/١٠٩).

(٣) (٧٦/٣).

ثم ينصع التكبير.

قال رحمه الله: والتكبير في أيام التمتع على الرحا، والركعة، من كان في جماعة أو وحده، أو بالأفراد، كلها واجب، وما كان في ذلك يوم من الحاج، والمقام، من ...

ثم ينصع التكبير قبل السجدة الأولى. ومعنى ذلك أن هذه صلاة التمتع، لأن صلاة التمتع هي التي فيها ركعة واحدة، وصلاة الظهر في آخر أيام التشريق لا هي سب، وإنما يوم الحاد، - عصر، يصلي الظهر بالركعة، ثم عبت أركعة الصلاة في سب، فتبين. ومن ثم ينصع ذلك، فإن لا يخصص ذلك بمعنى، ولذا لا يخصص به المحرم. من يأتي به المصل أيضاً.

(قال مالك: والتكبير في أيام التشريق) يكون (أعني للرحا والمسجد) خمسة أوقات من خمسة بالرحا، كما تقدم في بيان التمتع. وفي "بصائر" أن التمتع يتكرر أربعاً من خمس وعشر من عدد أركان بياني التشريق مع الرحا في المسجد، من ثلث، ومبداً (في جماعة أو صلى) (وحدته) وكذلك من صلى السب أو بالأفراد كلها، لا يخصص في ذلك لأهل دين (وحدته) من التمتع، وهو قوله "التكبير"، وهو عصر في أن تكبير التمتع واجب عند ذلك، وإزالة أثره في المسجد.

(وإذا يأتي التمتع غير الحاج أي يفقدون في ذلك) أي في التكبير أيام الحاج، وإذا سار، التمتع يتكرر أربعاً من خمس وعشر من عدد أركان بياني التشريق مع الرحا في المسجد، من ثلث، ومبداً (في جماعة أو صلى) (وحدته) وكذلك من صلى السب أو بالأفراد كلها، لا يخصص في ذلك لأهل دين (وحدته) من التمتع، وهو قوله "التكبير"، وهو عصر في أن تكبير التمتع واجب عند ذلك، وإزالة أثره في المسجد.

ألا في تكبير أيام التشريق.

قال مالك: الإجماع المأثور عن

يشذ عن الحجاج والشافعيين يعني (ألا في تكبير أيام التشريق) لا في غيره من الأوقات والأفعال. والظاهر عندي أن الغرض منه إشارة إلى ما هو المختار عند الإمام مالك، أن التلبية تقتصر بالجمهور

قال الثعوف^(١): لا بأس أن يأتي الحلال. ومنه قال الحسن والشافعي وعطاء بن السائب والشافعي وأبو نوري وابن المنذر وأصحاب الرأي، وكروه مالك.

قال القاسمي^(٢): تكبره الإجابة في غير الإحرام بالندبة، نفوذ التشديد. كره مالك أن يأتي من لا يريد الحج. وإذا عرف من يعقل، والخرق بعزم الحياء المحمي وبمخافة العقل، وإذا إجابة الصحابة للنبي ﷺ بالتلبية فهو من خصائصه، كذا في المصحيح. وهو غير مسلم. والظاهر كما قال ابن هارون، إن الذي كرهه الإمام إنما استعمال تلبية الحج في غيره إذا خافها وإذا كثرة الأذى، لما فيه من استعمال العبادة في غيرها، ولما مجرد قول الرجل نعم ناداه لبيك، فلا بأس، بل هو حسن أدب انتهى.

قلت. ويؤيد الجمهور ما في «مخبر» في أدعية الصالح: لبيك، اللهم لبيك. أهلك وما أهلك، إلى آخر أدعية، ذكره يرمز «من النبي» والمسلمون، وأحمد أحمد، والتميم الكبير للضرائي، ولطف أحمد رواية أبي المرداء عن زيد بن ثابت: «أن رسول الله ﷺ علمه دعاء، وأمره أن يتعاهده معه كل يوم، قال: قل كل يوم حين تصبح: لبيك اللهم لبيك وسعديك والخير من بديك»، إلى آخر الدعاء الطويل.

(قال مالك: الإجماع المأثور) الواردة في قوله عز اسمه: ﴿وَتَذَكَّرُوا اللَّهَ﴾

(١) «المعبر» (١٠٨/٢).

(٢) «حاشية القاسمي» (١٢/٢).

أما ...

في الآية مضمون نص مُعَلَّق في زمانه فَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أيراد
منها أيام التشريق، قال النووي في التفسير الكرماني: إن الله عز اسمه وتعالى
ذكر في مناسك الحج الأيام المعددة، عده هاجنا، وقال في سورة الحج:
فَلْيَنْهَضُوا صَبَاحَ الْيَوْمِ وَبَاطِنُوا إِلَيْهِ قَدَرًا مِمَّا قَدَرُوا فِي الْيَوْمِ مَقْلُوبَةً^(١)، مصدق الشافعي
رحمته أن: أن المصطلحات هي العصر الأول من ذي الحجة، أي يوم النحر،
والسبعون ثلاث أيام بعد يوم النحر، وهي أيام التشريق، وإجماع على ذلك
بأن الأيام بعد جميع، فتكون كلها ثلاثة، ثم قال بعده: وَقُلْ لِمَنْ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ
وَأَجْمَعُوا أَلَمَةً عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمُ الْمَعْلُومُ في أيام منى، فخلصنا أن الأيام
المعددة هي أيام التشريق.

وهي تفسير الحجازي^(٢) قول: وَالْيَوْمِ مَقْلُوبَةً أي عشر ذي الحجة،
أو يوم عرفة، أو يوم النحر إلى آخر أيام التشريق، أقوال، فلا مدح
الحجازي، قوله: إلى آخر أيام التشريق، إجماع غفوس، وإختلف في الأيام
المعددة، فادعى غالب أكثر المشركين، وهو اختيار الشافعي رضي الله عنه أن
عده ذي الحجة، أي:

وذلك صاحب الحجازي^(٣) أيام معددة يعني أيام التشريق، وهي أيام
منى ورمي الجمار، سبب معدودات الملتصق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر،
أولها اليوم الحجازي عشر من ذي الحجة، وهو يوم رمي رابن عمنس
والجس وعقاة ومجاة، وقدة وهو مذهب الشافعي، انتهى

(١) سورة الحج، الآية ٢٠٢

(٢) (١٩٢، ١٩٣)

(٣) من الحج، الآية ٢٨

(٤) (١٩٤، ١٩٥)

ونال البغوي في المعاني: الأيام المعدودات هي أيام التشريق، وهي أيام من ذمى النحر، وهذا قول أكثر أهل العلم، وروى عن ابن عباس: المعدودات: يوم النحر ويومان بعده. والمعدودات أيام التشريق، وعن علي رضي الله عنه: المعدودات يوم النحر وثلاثة أيام بعده. وقال عطاء عن ابن عباس: المعدودات: يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، وقال محمد بن كعب: هما شيء واحد، وهي أيام التشريق، انتهى.

قال النعماني^(١): اختلفوا في الأيام المعدودات والمعدودات، فالمعدودات العشر، والمعدودات أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر عند أبي حنيفة، رواه عنه الكوفي، يدعو قول الحسن وقفاة، وروى عن علي وابن عمر: أن المعدودات هي ثلاثة أيام: النحر، والمعدودات أيام التشريق، وهو قول أبي يوسف، وهذا، وقال الشافعي: من الأيام المعدودات النحر، وروى عن علي وعمر: يوم النحر ويومان بعده، وهذا مائتة، قال الطحاوي: وإليه ذهب انتهى.

وقال لاوي في الأكمال^(٢): أيام من هي الأيام الثلاثة بعد يوم النحر، والثلاثة مع يوم النحر هي الأيام المعدودات، ويوم النحر ويومان بعده هي الأيام المعدودات، انتهى.

وأب حبر بأن تفسير المعدودات على هذا لا يوافق تفسير السجادة الملبس، إلا أن يقال: إن أيام التشريق يدخل فيها يوم النحر أيضاً، كما أثبتته الزرقاني بعد تدقيقه، فعلى هذا يوافق هذا التفسير لقول السجادة، لكن بشكل عليه أن السجدة صرح في كتاب ما جاء في عيام أيام من نحت قول مالك: وهي أيام التشريق، أنها ثلاثة بعد يوم النحر.

(١) معجم الفهرست (٥/١٨٣)

(٢) (٣٦/٢٠٦)

وقال الزاهد: المعدودات ثلاثة أيام بعد النحر، والمعلومات مفرق في الحجة، وعند بعض الفقهاء، المعلومات يوم النحر ويومان بعده، فعلى هذا يوم النحر يكون من المعدودات والمعلومات، انتهى.

وأما الاجتهاد في أحكام القراءة، يرى سببان وشجة عن مكبر عن عبد الرحمن بن بصر سرغوخا: «فأما متى ثلاثة أيام التشريق فهي معطل هي يومين فلا إثم عليه»، وانفق أهل العلم على أن قوله بيان لسراد الآية في قوله: «أيام معدودات»، ولا خلاف بين أهل العلم أن المعدودات أيام التشريق، وقد روي ذلك عن علي وعمر وابن عباس وابن عمر وعمر بن الخطاب، إلا أني روي عن أبي ثبتي عن المصنف عن زر عن علي: «رقي الله عنه - قال: - المعدودات يوم النحر ويومان بعده، ادفع في أيها شئت». وقد قلنا: هذا وهم، والتصحيح عن علي: «رقي الله عنه - أنه قال: ودلت في المعلومات، وظاهر الآية ينفي ذلك أيضا - لأنه تعالى قال: «فَمَنْ شَرَحَ لِي يُؤْتِي فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» وذلك لا يتعلق بالنحر، وإنما يتعلق برومي الجمار المغمورة في أيام التشريق.

وأما قوله: «وأيام معدودات»، روي عن علي وابن عمر - رضى الله عنهم - أن المعلومات يوم النحر ويومان بعده، ادفع في أيها شئت، قال سعيد بن جبير عن ابن عباس: «رقي الله عنهم - أنه قال: «معدودات» والتشريق، وقد روي ابن أبي ثبتي عن الحكم، عن منهم: عن ابن عباس: «المعلومات يوم النحر، وثلاثة أيام بعده أيام التشريق، والمعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده التشريق». وروي عبد الله بن موسى عن عباد بن ذكريان عن معاذ عن ابن عباس قال: «المعدودات أيام التشريق، والمعلومات أيام النحر»، قوله: «المعدودات أيام التشريق» لا شك في أنه خطأ، ولم يقل به أحد، وهو خلاف الكتاب، قال تعالى: «فَمَنْ شَرَحَ لِي يُؤْتِي فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» وفي الخبر حكم يتعلق يومين دون الثلاث.

«قوله روي عن ابن عباس بإسناد صحيح: أن الله أودع العشر والمعدودات أيام التشريق، وهو قول الجمهور من المفسرين، منهم الحسن وسجاعة وعطاء، والصحاح وأخرون. وقد روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن المعدودات لعشر، والمعدودات أيام التشريق.

ونكر المفسرون عن نسخة أحمد بن أبي عثمان عن بشر بن الزبير قال: كتب أبو الهيثم الطوسي إلى أبي يوسف يسأله عن الأيام المعدودات. فأبى عليه أبو يوسف جواب كتابه، اختلف أصحاب رسول الله ﷺ، وروي عن علي بن محمد أنها أيام المحرم، وإلى ذلك ذهبه لأنه قال: «أين ما رزقهم من بهيمة الأنثى»^(٦٨)

وروي شعب بن الحر الكوفي عن أحمد بن النضر عن محمد بن أبي حنيفة أن الله أودع العشر، وعن محمد أنها أيام المحرم الثلاثة يوم الأضحية ويومان بعده. قال أبو بكر محمد بن يحيى بن زبابة أحمد الحارثي عن محمد بن زبابة بن محمد بن أبي يوسف أن المعلومات أيام المحرم ويومان بعده، ثم اختلف عن أبي حنيفة أن المعلومات أيام العشر، والمعدودات أيام التشريق، وهو قول ابن عباس المشهور.

وقوله تعالى: «فَمَنْ مَّا رَزَقْنَاهُمْ نَحْنُ فَهِمَةٌ الْآفَتَةُ لَا دَلَالَه فِيهِ عَلَى أَنَّهُ حِمْلُ أَيَّامٍ لِحَرْمٍ لِحَتْمَانِهِ»^(٦٩) يريد لنا رزقهم من بهيمة الأنثى كقوله: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ هَذِهِ ذَكَّرُوا»^(٧٠) ويسعى لما هناك، ويبدأ بحمل أن يريد بها أيام لعل، لأن فيها يوم المحرم، وفيه الذبح، ويكون تكرار السنين عليه أبداً، انتهى.

(٦٨) سورة الجمع الآية ٦٨.

(٦٩) سورة الشرح الآية ٦٩.

(٦٩) باب صلاة المعمرين والمصحف

واحد عشر عن المعمرين فقال: إنه قيل: لو كانت المعلومات فمفسر لكان
 المعمر في جميعها، فلما لم يكن المعمر في جميعها قيل: أن تكون معلومات،
 فقال: نعم، فقال: إنه عز وجل: **وَأَسْبَغَ سَبْعَ مَرَّاتٍ مَاءً** ^(١) **وَوَعَلَّ الْقُرْآنَ حِجَابًا**
 وليس المعمر في جميعها، وإنما هو في واحدة، أي يقرأ أو يكون شعره يهتف
 لذلك، كما قال الله عز وجل: **النهي**.

(٦٩) صلاة المعمرين والمصحف

المعمر: هو المقيم وفتح العين والراء المستندة موضع الثبوت، قال أبو
 زرارة عن أنس بن مالك قال: لما أتته من أبي وقت كان من قبل أو من بعده، وقال:
 انجلين والآن معي: التعريف الثبوت آخر الثبوت، والبراءة معنا معاني التي تبت،
 وهو على ستة أميال من المدينة على طريق مكة، وهو أسفل من ذي الحليفة
 وأقرب إلى المدينة، كما في **«النهي»**.

قال البخاري ^(٢) المعمر هو المقيم الذي في المدينة، وهو في المعمرين
 موضع البراء، فسمي ذلك الموضع المعمر: لأن النبي ﷺ براء فيه، انتهى.
 قلت: سألني تحت الحديث الثاني في الباب ما هذا الموضع.

المصحف: هو المصحف، ففتح الحاء والمصادق، أي المصدق، أي
 المعتبر، وكان يسمى من مكة ومنى، سمي به لاجتماع المصحف فيه بحمل
 السبل، فإنه موضع مثبوت، قال صاحب **«المطالع»** هو أقرب إلى منى، قال:
«هو الأنطح والمصحاء وحيد» أي كناه: والمصحف أيضا موضع الجمار من
 منى، وقال أبو زرارة هو اسراد المصحف هناك.

(١) سورة الحاقة: الآية ٢٥.

(٢) مشرق: ٢٤، ٢٥.

قال النووي في تهذيبه^(١): قول صاحب المطالع: إنه أقرب إلى من ليس بصحيح، وقال أصحابنا في كتب المذهب: حد المصعب ما بين الجليل إلى الشدي، وليست المسيرة منه، انتهى.

وفي شرح اللباب^(٢): المصعب وهو الأبطح، ويسمى المصعب بالبطحاء والخيف، قيل: هو إني من أقرب، وليس بصحيح، والمعتمد أنه عن مكّة، وحده على الصحيح ما بين الجبل الذي عند مقابر مكّة والجبل الذي يدعى مصعباً إلى جهة الأعلى في الشق الأيسر، وأنت داهب إلى من يرتفع عن بطن الوادي، وليس المسيرة من المصعب، انتهى.

وبذلك حدّ النووي في التناكح، وقال ابن عبد البر تبعه الفاضل عياض: اسم لمكان متسع بين مكّة ومي، وهو إني مني أقرب، ويقال له: الخيف وحيف بني كنانة وإلى مني بضاف، ودليله قول الشافعي - رضي الله عنه - وهو عالم بمكّة وأحرارها^(٣) رمى وأفقارها:

يا راتماً قد بالمصعب من مني واهتف بفاضل خيف وانناض
قال الأسي^(٤): وإنما يتم الاحتجاج بالبيت إذ جعل من مني في موضع انصاف للمصعب، وأما إذا علق براكب، فلا تكون حجة، ونظير البيت قول عمر بن أبي ربيعة:

مطورت لبها بالمصعب من مني وفي نظير لولا التخرج عادم^(٥)
وأبين منصفاً قول مجنون بني عامر:
وداع دعا إذ نحن بالخيف من مني فنبليج نوحنا الشؤاد وما يدري

(١) (١٤٨/٢/٩١).

(٢) (١٣٥).

(٣) هكذا في الأصل وفي الاستدراك (١٣٥/١٨٥) وأحرارها.

(٤) إكمال إكمال المصعب (٣/٣١٨).

(٥) وفي الاستدراك، وفي لولا التخرج عادم.

بالمطعم التي يذوق الحليفة إذا رجع من مكة، برواية موسى بن عصفه عن نافع عن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك رواه حماد عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أصح من غيره.

وأخرج^(١) أيضا في حديث نوح بن أبي بكر عن العنبر بن مالك عن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أصح من غيره. وأخرج أيضا في حديث نوح بن أبي بكر عن العنبر بن مالك عن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أصح من غيره. وأخرج أيضا في حديث نوح بن أبي بكر عن العنبر بن مالك عن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أصح من غيره.

وأخرج^(٢) أيضا في حديث نوح بن أبي بكر عن العنبر بن مالك عن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أصح من غيره. وأخرج أيضا في حديث نوح بن أبي بكر عن العنبر بن مالك عن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أصح من غيره. وأخرج أيضا في حديث نوح بن أبي بكر عن العنبر بن مالك عن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أصح من غيره.

قلت. وفي حديث المساجد الطويل عند البخاري^(٣) وقال إذا رجع من مكة، وكان في تلك الطريق أو حج أو عمرة طم من طم ولد. فإذا ظهر من طم ولد الناح بالطحاء التي على شفير الوادي الطويل. فعمروا. ثم حتى

(١) مر. ٢٠ - كتاب الحج. رقم المس. ١١٦٦.

(٢) انظر المس. ١١٦٦ - طريق النور. ١١٦٦/٨/١٥٠.

(٣) أخرجه البخاري (١١٨٥) انظر مسج البخاري (١١٨٥).

[illegible]

صلى الله عليه وسلم. ثم عبد المسكون الذي جعله الله. لا على الأكله التي عبد المسكونه
 كد ثم حليته. صلى الله عليه وسلم في تلك الحياه. كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عصي. يدحا فيه السبل بالفضحاء حتى دلى ذلك الحمار الذي كان عبد الله
 صلى الله عليه وسلم.

وَحَكِي السُّوْبِي^(١) مِّنْ غَيْرِهِ إِذَا قَالَ: مَنْ عَزَمَ لِي، جَزَعَهُ حَتَّى يَرْجِعَ، أَيْ
يَعْمَلُ الشَّيْءَ الْخَاطِئَ لِيَأْخُذَ، كَمَا يَكُونُ فِي بَيْتِهِ مِنْ رَجْعِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ
الَّتِي قُلْتُ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ سَالِحًا إِذَا مَالَكَ، وَأَمْرٌ بِالْعِلَاءِ فِيهِ،

[illegible]

وقال أيضا: وحصل منقول لا بد أن يفي به في كل ما له من قول.
الذي قلت، وهو من حيث الخطأ في كل ما له من قول.

١٠٥٢ هـ : ما أتى بالبحر من البحر غير هذه السفلة، فليصم به على هذا
 (فصله) أي إلى ذلك الكرامة اسم للسفر كما ذكرناه في ما ليس له قال

$$(\mathbf{1}^{\otimes 2} \otimes \mathbf{1} \otimes \mathbf{1})_{\mathcal{H}_1 \otimes \mathcal{H}_2 \otimes \mathcal{H}_3} = \mathbf{1} \otimes \mathbf{1} \otimes \mathbf{1}.$$

427-428

لَأَنَّهُ يَلْفَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَسَ بِهِ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو أَتَاخَ

٢٠٧/٨٩٩ - وَحَفَضَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.....

الباجي: وليس لما يصلي فيه حدٌ يعني في الكثرة والقلة، وأقل ذلك ما شرع من النافلة وهو ركعتان، فهذا حدٌ في القلة، وأما الكثرة فلا حد لها، انتهى.

قال القاضي: والتزود بالطهارة بذي الحليفة في رجوع الحاج ليس من مناسك الحج، وإنما نعله من فعله من أهل المدينة تبركاً بآثار النبي ﷺ، ولأنها بطحاء مباركة، واستحب مالك التزود به والصلاة فيه، وأن لا يجاوز حتى يصلي، وإن كان في غير وقت صلاة، مكث حتى يدخل وقت الصلاة، قال: وقيل: إنما نزل به ﷺ، لتلايقها الناس أهلهم ليلاً، كما نهى عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة، قاله النووي^(١). وفي «شرح الباب»^(٢): إذا توجه إلى الزيارة أكثر في المسير من الصلاة والسلام، ويتبع ما في طريقه من المساجد المنسوبة إليه ﷺ، وكذا المشاهد المأثورة المتعلقة بما لديه، كما يتنا في «الدرة المضيئة»، انتهى.

(لأنه يلفني) وتقدم قريباً وصلته (أن رسول الله ﷺ عَزَسَ بِهِ) بتشديد الزاء أي نزل به ليشريح وصلي، كما سر قريباً (وَلَوْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (أَتَاخَ بِهِ) أَي تَبَرَّكَ راحلته تأسياً به ﷺ، وكان شديد التأسي برسول الله ﷺ.

٢٠٧/٨٩٩ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - إذا رجع من منى بعد رمي الجمرات (كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء) ويهتفُ جمعة، ويذكر ذلك من النبي ﷺ كذا رواه البخاري^(٣) برواية عبد الله

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١١/٩/٥).

(٢) (ص ٢٨٤).

(٣) (١٧٦٨) وقع البخاري (٣/٥٩٢).

بالمحصب، أنه يذبح مكة من النبي فيظفر باليئس.

عن نافع بالمحصب، وفي مسلم برواية أيوب عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهم - أن النبي يذبح مكة من النبي فيظفر باليئس. وفيه زيادة حويره من نافع أن ابن عمر - رضي الله عنهم - كان يرى المحصب منه، وكان يسمى الظهر يوم النحر بالحصب، قال نافع: قد حسب رسول الله ﷺ والخاص به بعد.

(ثم يدخل مكة من الليل فيظفر باليئس، وأخفاف الوداج اتساعاً فعبه ﷺ، وفي البخاري^(١) عن أنس: «أنه شق يظفر من الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وقد رقد بالمحصب ثم رغب إلى استقطافه»، وفي السجلى عن الموطأ: قال في نهديته: رسول بالمحصب ساعة، وفي فتح القدير^(٢): ويسجلى فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويجمع هذه، ثم يدخل مكة انتهى.

فظهر أنه أن رسول ساعة بعد سجد أميل الله، والكحل ما ذكره الكمال، وبذلك تكون سنة ما أخرجوه السنة هي الساعة، قال: قلت يا رسول الله! أين سجد عند نحر حجة؟ فقال: «أما ترك لنا عضل صرلاً؟» ثم قال: نحن بارلون عدداً يخيف من شامة، حيث نفاسو عني المكبر، يعني المحصب، فعلم أن المحصب كان منه يذبح حصداً لا يذبح، وروى الطبراني في الأوسط عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: من السنة نزول الأضاح في ليلة يوم النحر، وأمر الناس بذلك انتهى.

والشيعين^(٣) عن أبي هريرة قال: قال يا رسول الله ﷺ - ونحن يسمى -

(١) (١٧٦٤).

(٢) فتح القدير (٢/٤٩٦).

(٣) أمه البخاري (١٠٩٠)، ومسلم (١٣١٤) والموطأ.

تحتن نازلون غداً بحيف سبي كسنة. يعني بذلك المحصب، ثم قال في
 القمحي: وفي البخاري^(١) عن ابن عباس: نزول الأبطح ليس من المناسك،
 في شيء، إنما هو منزل ينزل به النبي ﷺ، وبه أئمة الشافعي، وروى ابن أبي شيبة
 عن ابن عباس: أنه كان لا ينزل الأبطح، وقال: إنما جعل النبي ﷺ، لأنه
 انتظر عائشة وروى الشيخان وأبو داود والترمذي عن عائشة: إنما نزل
 النبي ﷺ، لأنه أصبح لخروجه، وليس بسنة، فمن شاء نزل، ومن شاء لم
 ينزل، وروى مسلم وأبو داود عن سليمان بن يسار قال أبو داود: لم يأمرني أن
 أنزله، ولكن خربت قبة. فنزل به يعني الأبطح، ولابن أبي شيبة: أن عطاء
 وشاوماً ومجاهداً كانوا لا يحصبون، انتهى.

وقال النووي في شرح مسلم^(٢): مذهب الشافعي ومالك والجمهور
 استحبابه اقتداء برسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين وغيرهم، وأجمعوا على أن
 من نزله لا شيء عليه، انتهى.

وقال أيضاً في مناسكه^(٣): هذا التحصيب مستحب اقتداء برسول الله ﷺ
 وليس هو من مناسك الحج، وسنة، وهذا معنى ما صح عن ابن عباس
 - رضي الله عنهما - أنه ليس بسنة.

قال ابن حجر: ظاهر كلامه ككلام الروضة والمجموع وغيره. من
 كتب الأصحاب أن المتعجل ثاني أيام التشريق لا يسن له نزوله، وانتظره
 الزركشي، لكن أبدى غيره احتمالاً أنه يسن، وإن كلامهم جرى على الغالب،
 انتهى.

(١) (١٧٧٦)

(٢) (٥٩/٩/٥).

(٣) (١٧٧٦).

وقال الموفق^(١): قال بعض أصحابنا: يستحب لمن نذر أن يأتي المحصب، فيصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم يضطجع يسيراً، ثم يدخل مكة، وكان ابن عمر يرى المحصب سنة، وكان كثير الاتباع، وكان طارس يحصب في شعب الجود، وكان سعيد بن جبير يفعله ثم تركه، وكان ابن عباس وعائشة لا يريان ذلك سنة، ومن استحب ذلك فلاتباع رسول الله ﷺ، فإنه كان يتركه، ولا خلاف أنه ليس بواجب، ولا شيء على قاركه، انتهى. ولم يذكره صاحب الروض المربع.

وقال ابن القيم^(٢): قد اختلف السلف في التحصيب، هل هو سنة، أو ترك اتفاقي؟ على القولين، انتهى، وقال الأبي^(٣): اختلف السلف في النزول به ليلة النحر وصلاة الظهر والعصر والعشاءتين، ويخرج منه ليلاً إلى مكة، رأى ذلك مالك والشافعي افتداءً بفعله، ولم يره بعضهم، وقال: إنما نزل به ﷺ؛ لأنه أسمع لخروجه إلى المدينة. وفي المدونة^(٤): استحب مالك لمن يقتدى به أن لا يدع النزول بالأبطح، ووسع لمن لا يقتدى به تركه، كان يقتدى بذلك سراً. وفي العلابية يقتدى بالنزول به لجميع الناس، وروى ابن حبيب: لا يحصب المتعجل ولن يصلي الظهر والعصر بالمحصب أن يدخل مكة قبل أن يصلي، انتهى.

وقال الدودير^(٥): رخص ترك التحصيب لغير مقتدى به، وأما المقتدى به فلا يرخص له في تركه، إلا أن وافق نذره يوم الجمعة، فليدخل مكة، ليصلي

(١) المغني، (٢/٣٣٥).

(٢) زاد المعاد، (٢/١٧٠).

(٣) إكمال إكمال التعليل، (٣/٣٢٨).

(٤) (١/٣٩٤).

(٥) الشرح الكبير، (٢/٥٠).

الجمعة بأهلها، قال المدققي: قوله: رخص هذه الرخصة بمعنى خلاف الأولى؛ لأنه يستحب لتعجاج إذا لم يتعجلوا. أنهم إذا رموا ثالث يوم بعد الزوال أن يتصرفوا لمكة، فإذا وصلوا المحصب تدب لهم النزول فيه، ويصلون به الظهر إلى العشاء، وقوله: فلا يرخص له أي لأجل إحياء السنة، والترك له مكروه، وإما لغيره فهو خلاف الأولى، ومحل ذلك إذا لم يكن متعجلاً، أو يوافق نومه يوم الجمعة، وإلا فلا كراهة في تركه، انتهى.

قال الشافعي^(١): ولا خلاف في أنه غير واجب، وإنما الخلاف في الاستحباب، وروى ابن وهب عن مالك أن ذلك حسن للرجال والنساء، وقد قال مالك: استحب للأئمة وللمن يقتدى به أن لا يجاوزوه حتى ينزلوا به، فإن ذلك في حقهم؛ لأن هذا أمر قد بعث النبي ﷺ والخلفاء، فتعين على الأئمة ومن يقتدى به من أهل العلم إحياء سنته والمقام بها، فلا يترك هذا الفعل جملة، ويكون للنزول بهذا الموضع حكم النزول بسائر المواضع، لافضيلة للنزول به، بل لا يجوز النزول به عن وجه القربة، وهذا لمن لم يتعجل.

أما من تعجل في يومين، فلا أعلم التحصيب له، روى ابن حبيب عن مالك، وروى ابن أبي ذئب عن ابن شهاب: لا حصبة لمن تسجل، ووجه ذلك أن هذا لمن استوفى العبادة، وأتى بها على أكمل مرتبة، فأما من اقتصر عن الجائز منها دون الغضبية، وتعجل بترك التيمم بمعنى رمي الجمار الذي هو أكد من التحصيب، فمن حكمه أن لا ينزوم على التحصيب الذي لا يقوى قوة الشاخير، وكذلك إذا وافق يوم الجمعة يوم الغرة، انتهى.

وقال المدققي^(٢): تدب لتحصيب الرابع من هي مكة، يصني به أربع

(١) المصنف (٤/١٤).

(٢) الشرح الكبير (٢/٥٢).

صلواته، الظهر والعشاء وما بينهما، قال الدسوقي: سواء كان آفاقياً أو مكياً أو مقبلاً مكفاً، ويقتصر الحكمي فيه؛ لأنه من تمام النسك فأولى غيره، وهذا إذا كان غير متحمل، ولم يكن رجوعه يوم الجمعة، وإلا فلا يبدب التحصيب، ومحل يبدب صلاة الظهر به إذا وصله قبل صبح وقتها، انتهى.

وفي «الهداية»^(١): كان مزونه ﷺ فصناً، وهو الأصح حتى يكون النزول به سنة، على ما روي أنه ﷺ قال لأصحابه: «إنا نأزنون غداً عند خيف بني كنانة حيث تقاسم المشركون فيه»، يشير إلى عهدهم على هجران بني هاشم، ففرقت أنه نزل إراءة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به، فصار سنة كالرمز في الطواف، انتهى.

قال العيني في «التيبانية»: قوله: وهو الأصح، احتراز عما قاله بعض أصحابنا: إنه ليس بسنة، لحديث ابن عباس، وعن هذا قال الشافعي: التحصيب مستحب، وليس بسنة، وبه قال مالك، وذهب المصنف وآخرون أنه سنة؛ لأنه عليه السلام نزل به فصلاً إراءة للمشركين، ومعنى ليس التحصيب بغيره ليس بشك معروف، انتهى مختصراً.

وهي «شرح الثالب»^(٢) بعد ما ذكر الأفضل أن يصلي به الظهر إلى العشاء: هذا صريح في أنه ينعز من منى قبل أداء صلاة الظهر، وبه صرح بعض الشافعية أيضاً، لكنه خلاف ما تقدم من استصحاب تقديم الظهر على الرمي مطلقاً، انتهى.

ولا يشكل هنا على المالكية إذ صرح المردبر ببندب الرمي فيما بعد اليوم الأول إثر الزوال قبل الظهر.

(١) (١/٢٥٣) ط - الهند.

(٢) (ص ١٣٥).

(٧٠) باب البيئونة بمكة بالي مني

(٧٠) البيئونة بسكة لالي مني

سورة ساني عن اذينة قاتل الحاديون لا يست أحد فاني مني عن
غير مرة غير أن السبب في واجب عند الشافعي وأحمد في الصحيح ففهمنا
ومدة عند أبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه وأحمد في رواية والشافعي
لعدم رجوعه في رواية للشافعي عن الحاشي أنه ما دل على صحة أبي حنيفة
باني مني لأجل سديده. والله أعلم. قال وأحمد في رواية من تركها في
نظره فلا مكان له في الجنة قال لا يخص من جاء بها من الأتكا. وقال
أبو حنيفة السبب في ذلك أن بعض الناس أرادوا أن يكونوا من أهل مكة
فلم يبقوا. وقد أخرج عن بعض لأجل سديده. وقد خص بغيره الإبل.

وأحمد في رواية من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له
في الجنة. قال الشافعي في ذلك رواية أحمد في الصحيح. قال ساني في كتابه
أحمد في رواية من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له في الجنة
والشافعي في رواية من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له في الجنة.

قال ساني في كتابه من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له في الجنة
والشافعي في رواية من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له في الجنة
والشافعي في رواية من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له في الجنة
والشافعي في رواية من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له في الجنة.

والشافعي في رواية من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له في الجنة
والشافعي في رواية من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له في الجنة
والشافعي في رواية من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له في الجنة
والشافعي في رواية من تركها من غير أن يكون من أهل مكة فلا مكان له في الجنة.

روى الرواية الأولى: أنه لما حضر أئمة بني أمية من أهل مدينة المنصور عليه، وخصص أئمة بني أمية لعهده، قالوا: لا رجعة فيه، وهي ابن عباس قال: أئمة بني أمية لا أحد يبيت بمكة إلا أئمة من أهل مدائنه، وروى ابن عباس: وروى الأئمة عن ابن عباس قال: لا يبيت أحد من أئمة بني أمية، وكان يبيت رجلاً لا يدعو أحدًا يبيت وراءه، العبد، ولا يبيت معه نسكًا، وقال: أخذوا حتى ماتوا.

فإن ترك أئمة بني أمية، يعني أحدًا لا شيء عليه، وقد أئمة، وهو قول أصحاب الرأي: لأن الشروع لم يرد فيه شيء، وعنده يطعم شيئًا، ويحفظه، ثم قال: قد قال بعضهم: ليس عليه، وقال إبراهيم: عليه دم، وقد حلفوا، ثم قال: دم سره، ثم شهد بدمه، ثم قلت: ليس إلا أن يطعم شيئًا، قال: نعم، يطعم شيئًا، ثم أئمة، فعلى هذا شيء ليس، صدق به أخيراً، ولا فرق بينه وبينكم، ولا تنفس فيه، وعنده: في الدنيا ثلاث دم لقول ابن عباس: من ترك من نسكه شيء أو صممه، فلهيروا دماً.

وبعد أن التفت: ثلاث روايات منها هي: السراج الكبير^(١) إحداهن هي: من راحلة فداء، والكعبة درهم، وثلاثة نصف درهم، قال المرفوع^(٢) وهذا لا يغيره، فإذا لا تعلم هي ترك شيء من الماسك درهم، ولا نصف درهم، وإحداهن غير من نسكه لا وجه له، انتهى.

وبعد أن التفت: ثلاث روايات منها هي: السراج الكبير^(٣) إحداهن هي: من راحلة فداء، والكعبة درهم، وثلاثة نصف درهم، قال المرفوع^(٤) وهذا لا يغيره، فإذا لا تعلم هي ترك شيء من الماسك درهم، ولا نصف درهم، وإحداهن غير من نسكه لا وجه له، انتهى.

(١) السراج الكبير: (٣٧٠، ٣٧١).

(٢) السراج الكبير: (٣٧٠، ٣٧١).

(٣) السراج الكبير: (٣٧٠، ٣٧١).

منه رجاء، شئ. وكذا عند سائب بن العمار، في الواجبات المبررات
بشيء لياحي أيام الطريق، قال القسطلاني^(١) وجوب المبررات لياحي الطريق
على مذهب الشافعية، وقد يرد من الاحتجاج هذا، أن المبررات، ولا تعذر
وفي قول الشافعي، ورواية لأحمد، قال نعرذاري، هم الصحيح من المذهب،
وقطع به أس أبي موسى في الأربعة والفضي في الخلاف، وإن عطف في
الفصول، وأبو الخطاب في النهاية، وهو مذهب الحنابلة أنه سنة، انتهى.

وقال أيضاً نال نعرذاري من الحنابلة في انتقاعه: في ترك مبيت ليلة
لهم، وفي شرح الشرح، فيه ما في حق شعرة وهو مد من رءام، قال يعم
بحق الروايات لأنها ليست نكأ بدمرها، بخلاف المبيت بمزدلفة، قاله
نقضي وغيره، وقال لا تختلف الرواية أنه لا يجب دم، انتهى.

قال النووي في منهاجه^(٢)، يعني أن بيت بني في ليلتها، وهل هذا
البيت واجب أم سنة له قولان لشافعي، أحده أنه أظهرهما أنه واجب،
والثاني أنه، وإن تركه جبر بدم، فإن قلنا: المبيت واجب، فالدم واجب،
وإن قلنا، أنه، فالدم سنة، وفي قدر الواجب من هذا المبيت قولان، أحدهما
معظم الليل، والثاني المعتبر أن يكون حاضراً بما عند طئج المعبر، ولو ترك
المبيت في البراري المثلث جبر بدم واحد، وإن ترك ليلة، لم يصح أن
يجزأ بعد من طعام، وكبراً بعدهم، وقال ثلاث دم، انتهى.

قال بدر^(٣)، عاد وجزا بعد الإفاضة يوم النحر للمبيت بشي.
والأفضل الخوة، ولو يوم حسنة، ولا يحسن المصحة بمكة فوق حرة العفة

(١) - (١) إسناده صحيح (١٥٩، ١٦٠)

(٢) - (٢) (٣٥٧).

(٣) - (٣) شرح كبرى (٦١، ٦٢)

«يَبَاقُ لِمَنْ لَا أَدْرِي بِهَا حَيْثُ مَكَدُهُ، فَلَا يَحْزَنُ لِأَنَّهُ يَسِرُ مِنْهَا، وَالْإِيَّامُ
الْمَعْرُوفَةُ بِهَا، جَلَّ لَيْفُهُ وَأَكْثَرُ، قَدَّمَ، وَلَوْ كَدَّ تَرْكُ الْحَضَرَةِ

قَالَ الْمَدِينِيُّ: قَوْلُهُ: «الْأَفْهَمُ» الْقَوْلُ: «لِحَاصِلِ أَنْ الرُّجُوعَ لِحَيْثُ لِمَعْرُوفَةٍ
وَحَيْثُ، وَالْمَعْرُوفَةُ لِمَنْ يَرْجِعُ مَذْهُبُهُ، قَوْلُهُ: «يَبَاقُ لِمَنْ» لِأَنَّ الْعَلْفَةَ حَيْثُ مِنْ
سِرِّ حَيْثُ مَكَدُهُ، وَيُفْهِمُ الْجَمْعُ مِنْ سِرِّ، قَوْلُهُ: «إِنْ تَرَكَ حُلَّ لَيْلَةٍ وَدَمَ قِي لَا
نُصْفَهَا، وَالْمَذْهَبُ تَرْكُ سِرِّ الْحَضَرَةِ جَلَّ لَيْفُهُ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثًا، أَوْ ثَلَاثَ الْمَدِينِيِّ
حُلَّ لَيْلَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ» قَوْلُهُ: «فَأَكْثَرُ» أَمَّا ذَلِكَ أَيْ أَنَّهُ تَرَكَ الْحَضَرَةَ بِسِرِّ
لَيْفِهِ كَمَا هُوَ أَوْ الثَّلَاثِ لَيْفًا، فَالْإِلَافُ وَحْدًا وَلَا يَنْصَبُهُ، وَقَوْلُهُ: «لَعَبْدِي» أَيْ
كَخَوَافِ حَلِّ مَذْهَبِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَنْتَصِبُ بِمَذْهَبِ ذَلِكَ حَسْبَهُ رَوَاهُ عَنْهُ مَنْ يَنْتَفِعُ
بِسِرِّ حَيْثُ مِنْ سِرِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ، وَبِإِثْنَيْ حُكْمِ الثَّلَاثَةِ
وَالْمَذْهَبُ فِي مَجَلِّ

قَالَ كَسَاوِي^(١): قَالَ أَيْسَرُ ذَلِكَ الْحُكْمُ عَلَى مَا نَزَلَ وَأَيْسَرُ حُكْمِهِ، مَنْ سِرِّ
الْمَذْهَبِ، مَنْ أَقَامَ ذَلِكَ كَثِيرًا لَيْفَهُ، ثُمَّ أَيْسَرُ لَيْفِهِ، وَأَقَامَ بِهَا حَيْثُ أَصْبَحَ،
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، حَتَّى يَبْتَغِي حَيْثُ قَامَ، فَعَلَيْهِ ذَلِكَ، وَرَوَى أَيْسَرُ الْقَوْلُ أَنَّ مَنْ يَبْتَغِي
لَيْفَهُ أَوْ حُلَّ لَيْلَةٍ وَرَاءَ الْعَلْفَةِ، فَلَيْفُهُ حَيْثُ، وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ لَيْفِهِ، فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِ، وَالأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ يَبْتَغِي مَا مَاتَ مِنْ لَيْفِهِ، وَأَرْحَصُ الْعَدْلُ
فِي تَرْكِ بَدْءِ لَيْلَةٍ أَوْ حُلِّ لَيْلَةٍ، وَعَلَى ذَلِكَ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْهُ، وَإِلَّا تَعَدَّ يَحْزَنُ
بَعْدَ ذَلِكَ وَفَقَرَهُ دُونَ الرُّجُوعِ، وَقَدْ تَرَكْتُ ذَلِكَ بَعْدَ، لِأَنَّهُ بَعْدَ تَرْكِهِ، ثُمَّ
صَحَّ عَلَيْهِ، وَفِي ذَلِكَ عَنْهُ تَرْكُ الْعَلْفَةِ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ لَعَدَمِ الْخِلَافِ

بِحُلِّ مَا نَزَلَ مِنْ رَوَاهُ الْعَلْفَةُ لَيْفًا، فَعَلَيْهِ الثَّلَاثَةُ، وَفِي الثَّلَاثَةِ
فِي قَوْلِ مَا نَزَلَ فِي هَذِهِ السُّنَنِ لَيْفًا، فَحَرَّمَ مَا نَزَلَ، وَهُوَ حَيْثُ يُشَارُ مِنْ لَيْفِهِ

(١) - (المعنى: ٢٠/٢١)

إلى الحرم، وكذلك روي في «المبسوط» عن مالك في من زار البيت فمرض بمكة، وبات بها، عليه هدى يحرقه من الحل إلى الحرم، فأوجده، ذلك مع الضرورة، انتهى.

فإن القسطلاني^(١) ما حكى أنها في غير أحد الحكم وابن حبيب خلاف ما في «المعوية»، والمشهور لزوم الدم إذا سب بغير من حل ليداء، انتهى. وفي شرح «اللباب»^(٢): ولا يبيت بمكة ولا في الطريق، لأن البيوتة بعين نياتها عند غلها، ولو بات أكثر ليداء في غير منى، كره تزويدها، ولا يلزمه شيء من ذلك، انتهى.

وفد عرفت فيما سبق أن العسبة إحدى روايتي أحمد وأحمد بن حنبل الشافعي، وروي ذلك عن الحسن، وقال سبعة^(٣) بعد أثر الباب: وبهذا تأخذ لا يبيح لأحد من النجاس أن يبيت إلا منى ليلالي الحج، فلا فعل فهو مكروه، لا كفارة عليه، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه من فقهاء، انتهى.

وفي «البداهة»^(٤) يكره أن يبيت بمنى لمنى الحرم، لأنه يحل ذات بمنى، ويحرم - رضي الله عنه - كان يؤمنه على ترك الإقامة بها، ولو بات في غيرها مقعداً لا يلزمه شيء عندنا، خلافاً للشافعي رحمه الله لأنه وجب ليهجر عليه الحرم في أيامه، فلم يكن من أفعال النجس، فركه لا يوجب دماً.

فإن من الإقامة^(٥)، فلو: لأنه رجب أي لست إذا هو سنة عندنا، يلزم

(١) «البداهة» (٢/٢٠٢).

(٢) «اللباب» (٢/٢٦٦).

(٣) «الفتاوى» (٢/٢٠٢).

(٤) «البداهة» (٢/٢٠٢).

(٥) «البداهة» (٢/٢٠٢).

ببركة الإمامة حتى ما يقوده فقط ، تكافؤ ، حيث استندوا باستقلالهم العباسي من أجل سقار ، قال : وإما كان واحداً ، أما ونحن في نزلها لأجل الإنسانية ، فعلم أنه سرق ، وتعد صاحب الشهادة .

واستدل به أبو الحواري بنساقمي على الجحوب ، وقال : لو أنه واجب لنا الحج إلى دن ، وليس بشيء ، به معالجة السنة بعدهم كان معاشاً حراً ، حصص من إنا نصم إليها الامتداد عن جميع الناس مع الرسول ، عامة الدنيا ، وسلام . فاستند : لاساطة الإمامة ، فكانت بسبب عدم ما افترقه عليه السلام مع مراعاة ، منه أنقطع منه جزء عدم الموافقة ، في هو حياء له فيه من تضيق المحالفة المستندة تسمية الأدب ، منهي .

وفي المحلى ^(١) لا بأس حرم ، من لم — ليأتي من حسن فدا ، ولا شيء ، عند إلا الرعاء ، وأجل مقدرة العباس ، فلا تكره لهم العيب أي غير شيء ، بل للرعاء ، لم يروا حواء ، بهدرا برماء ، أصل المسألة سابقه . منهم من أحل السجدة ، ومات على الصلاة والسلام حتى ، ولم يأمر بالنسب ، فأنسبت به معاً ، وليس برضاء ، لأن عدل امرئ ^(٢) فقط .

فإن قيل ، زعمه للرعاء وترجيده لهم ، وبالله للعبيس دليل على أن غيرهم مخالفة لا غنى ، لا ، وإنما يكون هذا له ففقد منه ^(٣) هو ، والبري ، وكان يكون هؤلاء مسلمين من سائر من العرب ، وما إذا لم يهضم منه امرئ ، ومن يري أن هؤلاء فأمون لهم ، وأمر سرحهم ماورأ بذلك ، ولا منه ، منهم من لا يحل ، وربما عن غيره ، رضي الله عنه . لا يمثل أحد من ذوات العنة أيام من ، وبخ حواء ، رضي الله عنه . وعن ابن عباس مثل هذا ، وعن ابن عمر ، رضي الله عنهم ، أنه كره النسب بغير من أم منى . ولم يجعل واحد منهم في ذلك لغة أصلاً .

(١) المحلى (١/٣٩٤ - ١٩٥)

ومن طريق معينه من مفسر بسنده إلى ابن عباس، لا بأس لمن قال له: مناع بمكة، أن يبيت بها ليأتي منى، ومن طريق ابن أبي شيبة بسنده إلى ابن عباس قال: إذا ربيت دلت حيث شئت، وسنده إلى عطاء قال: لا بأس أن يبيت بمكة ليأتي منى من ضيقه، وعن ساجد، لا بأس بأن يكون أول الليل بمكة وأخره منى، أو أول الليل منى وأخره بمكة، وروينا من طريق ابن أبي عمير بسنده إلى عطاء أنه قال: قول: من مات ليأتي منى مكة تصدق بدارهم أو معنوه، يطريق آخر: يتصدق بدارهم، فإنه يبيت منى، وعن ابن هبم إذا مات دون العتبة "مرفقاً" دعا.

وقال أبو حنيفة: مثل قولنا: وقال سفيان: يضعف شفاء، وقال مالك: من بات ليلة غير منى أو أكثر ليلته، فعليه دم، فإذا مات الأقل من ليلته، فلا شيء عليه، وقال الشافعي: من بات ليلة فميسق بمكة، فإن مات ليلتين قبل أن يبيت، ثلاثاً فميت، ورزى عنه في ليلة ثلاث دماء، وفي ليلة أربع دماء، وفي ثلاث ليلال دم، قال أبو محمد: هذه الأقوال لا دليل على صحتها بمعنى التصدق بدارهم أو إعدام أو ببجاء دم أو بعد أو مقين أو بنت دم أو ثلثي دم، أو المرفق بين البيت أكثر الليل أو أقله، وما كان هكذا فالقول به لا يجوز. وما نعلم لذلك ولا للمصنف من إخوانهم هذه سنة أصلاً، لا من صاحب ولا من تابع، انتهى مختصراً^(١)

وهذا من تأييد التصريح بما عفا الله عنه، أنه لا يجد لأقوال مخالفيهم دليلاً أصلاً، لا من السنن، ولا من المصنفين، وإنما أورد كلامه لهذه الآثار، وما ذكرت فيه من لفظ بسنده اختصاراً مني ذكره ابن حزم أنه يراها بتمامها، فارجع إليه في مثل نقص

(١) كتاب الأصل، رقمها

(٢) نظم المعاني (١٩٦/٢)

٢٠٨/٩٠٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ:
رُفِعُوا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَبْعَثُ رِجَالًا يُدْخِلُونَ النَّاسَ مِنْ
وَرَاءِ الْعُقْبَةِ.

٢٠٨/٩٠٠ - (مالك، عن نافع، أنه قال: رُفِعُوا) أي قالوا وذكروا (أن)
عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (كان) في ليالي منى (يبعث رجالاً) إلى
الذي يخرجوا من حد منى (يدخلون) بضم أوله (الناس) الخارجين (من وراء
العقبه) يعني يبعثهم إلى من خرج من منى، يبيت بمكة أو دونه من وراء العقبه،
كي يدخلوهم بمنى، قال الزرقاني^(١): لأن العقبه ليست من منى، بل هي حد
منى من جهة مكة، وهي التي يبيع النبي ﷺ الأنصار عندها، قال النعمان^(٢):
حد منى ما بين جمره العقبه ووادي محسر، كذلك قال عطاء والشافعي، وليس
محسر والعقبه من منى. انتهى.

قال المنوي في مناسكه^(٣): حد منى ما بين وادي محسر وجمره
لعقبه، ومنى شعب طوله نحو ميلين وعرضه يسير، والجبال المحيطة به ما أقبل
منها عليه، فهو من منى، وما أدير منها، فليس من منى، وجمره العقبه في آخر
منى، وليس العقبه التي تنسب إليها الجمره من منى.

قال ابن حجر: قوله: حموة لعقبه في آخر منى، ظاهره أن الجمره من
منى، وهو ما اعتمدته المحب الطبري، وزعم أن خلافه الآتي لم ينقل عن
أحد، واعتمد أيضاً ابن جماعة، وزعم أن قولهم: إن رميها ثحية منى، يستلزم
كونه منها، وليس كما زعم، إذ لا استلزام.

ألا ترى أن الطواف ثحية البيت، وهو خارجه، بل لا يصح داخله، لكن

(١) شرح المنوي (٢/٢٦٨).

(٢) التلخيص (٥/٢٩١).

(٣) (ص ٣٠٩).

صريح قول المصنف قبل ذلك: حدّ منى ما بين وادي محسر وجمره العقبة، أن الجمره ليست من منى، وهو ما نقله في «المحصر»^(١) عن الأزرقى والأصحاب، واعتمده. فقال: قال الأزرقى، والأصحاب في كتب المذهب: حد منى ما بين جمره العقبة ووادي محسر، وليست الحجرة والوادي من منى انتهى.

وبه يعلم أن المذهب الذي لا محيد عن اعتناؤه أن الجمره ليست من منى، وكلام الأزرقى الذي هو المسألة في هذا الشأن باتفاقهم صريح به، وتبعه على هذا غيره، وهو يرد على المحب قوله: لم يغل عن أحد أن الجمره ليست من منى، ويتعين تأويل قول المصنف: في آخر منى، أي في قرب آخره، أي المراد الآخر في الظاهر، لا الحقيقة، قوله: ونستثني عنها، قد عرفت أنه في «المحصر» نقله عن الأزرقى والأصحاب فهو المعتبر، وقول المحب: إنها منها ضعيف بالمره.

وما في «الموطأ» عن عمر - رضي الله عنه - لا يبيت أحد من وراء العقبة حتى يكون بحتى، وأخرج معينه بن منصور نحوه عن ابن عباس ومجاهد، فهو لا يهتم منه أن العقبة من منى؛ لأن شرط اعتبار مفهوم المخالفة أن لا يكون تذكّر سبب آخر كما هاهنا، فإن التخصيص على وراء العقبة إنما هو لتكون الناس كانوا يسهلون بالوقوف لسمته، وتغافل عن الزحمة وسهولة ذهابهم منه إلى مكة لقضاء حوائجهم، وعودهم إلى منازلهم، معنى على وراء العقبة لذلك، لا كونها تخالف ما وراءها، بل هما جميعاً خارج منى.

والحاصل: أن في المسألة رأيين: هذا من منى وهو ضعيف، ونيسا منها. وهو المذهب، وما أنهم كلام بعضهم أن الحجرة منها دون العقبة، إلا

٢٠٩/٩٠٦ - **وحدثني عن مالك** - عن **نافع**، عن **عبد الله** بن **عمر** - أن **عمر** بن **الخطاب** قال: لا يبين أحد من الحاج لثاني مني من شيء من هذه العتقة.

٢١٠/٩٠٧ - **وحدثني عن مالك**، عن **هشام** بن **عروة**، عن **أبيه** أنه قال: هي العتقة
.....

الجزء الذي عنده الجرة، وإن من قال: إن العتقة منها مراده ذلك الجزء، ومن قال: ليست منها مراده ففتها، فهو رأي له استحباب ضعيف جداً، لا معتقده له فلا يعرف عليه، انتهى. وأحمل الكلام على ذلك في «شرح الشيخ» إذ قال: هذه العتقة ليست من منى، بل ولا عفتها، كما قاله ابن أبي والإصحاب بخلاف تجمع، انتهى.

وتقدم قريباً ما كان الزودى إلى العتقة ليست من منى، وفي أول الباب ما قال النسفي: إن العتقة حد منى من جهة مكة، وإن طس الجرة من منى. وهي «العتقة» منى شعب طونة نحو ميلين وعرضه يسير، وأحوال السحب بها ما أحمل منها عالية فهو من منى، وحده منى وأدى محسر وجررة العتقة، وبسبب الحرة ولا العتقة من منى، بل منى تنتهي إليها، حالاً للعجب الطرقي حيث قال: العتقة كلها من منى، وكذا الحرة، وعليه التأكيد يقول عمر - رضي الله عنه - لا يبين أحد بيني منى وراء العتقة.

٢٠٩/٩٠٦ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - أن عمر بن الخطاب قال: لا يبين بين شيعة أحد من الحاج ليالي منى. وهي الثاني الثلاثة بعد ليلة النحر، لمن لم يحل، والمائة لمن تعجل (عن ور - العتقة) أمثل بذلك من قال: إن العتقة من منى ثمه - رضي الله عنه - من وراجه، وتقدم الجواب عنه قريباً في كلام ابن حجر في شرح مناسك العمرة.

٢١٠/٩٠٧ - (مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه قال في مسألة البتنة

بمعنى لئلا يسيء لا يبيت أحد إلا يبيت.

(٧١) باب رمي الجمار

يمكنه (أي رمي الجمار) من ثلاث أو اثنين (لا يبيت أحد إلا يبيت) لا حرجاً فيها على الاختلاف بينهم في الرحوب والنسب.

(٧١) رمي للجبار

هكذا يؤب البخاري، قال لفظ لاني^(١) وعدها جمره، وهي هي الأولى من العتقات والحصاة، وواحد جمرات البساتك، وهي المرافة ماعنا، وهي ثلاث الجمره الأولى والوسطى والعتقة، يرمز بالجمار، قاله العباسي، وقال البخاري في البساتك: الجمر اسم فلحقى لا للمكان، والجمرة اسم للحصاة، وإنما سمي الموضع جمره باسم ما حارره، وهو اجتماع الحصى فيه انتهى.

وقال الخافق^(٢) الجمره اسم لجمع الحصى سبب بذلك لاجتماع الناس به، فقال نجمر شو فلان إذا اجتمعوا، وقيل: إن العرب سمي الحصى الصغار حماراً، فسببت تسمية الشيء باسم لأمره، وقيل: لأن آدم أو إبراهيم لما عرضا له الجحيم، فحصره حمر بين يديه، أي أسداه فسميت بذلك انتهى.

وقال ابن نجيم^(٣) الحمار في الصغار من الحجارة جمع حمرة، وبها سوا المواضع التي ترمى جباراً وجمرات لها بينهما من العلابسة، وقيل لجمع ما هنالك من الحصى من تحمر القوم إذا جمعوا انتهى.

(١) إرشاد الساري: (٤/٤٠٤)

(٢) اظهر الفتح البزني: (٤/٤٠٤)

(٣) جامع الزاوي: (٦/٦٠١)

وقال النووي في المتن^(١) قال الشافعي: «الجمرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى، فمن أصاب مجتمع الحصى بالرمي أجزأه، ومن أصاب سائر الحصى الذي ليس بمجتمع لم يجزئه، والمراد بمجتمع الحصى في موضعه المعروف الذي كان في زمته ﷺ، فهو حول ورعى تكاس في حبره وجتمع لخصى لم يجزئه، انتهى».

وقال البجيرمي^(٢): لو أزيل العلم الذي هو البناء في وسط الحرم، منه يكفى الرمي إلى محله بلا شئ، لأن العلم له يكن موجوداً في زمن النبي ﷺ، وقد روى هو وأصحابه إلى الجمرات، ولم يشأ أنهم يحرموا موضعاً منها دون آخر، وبك نفل مع تقدير تحريمهم في غاية البعد، انتهى».

وفي «المنهاج» قال في «الحجة»: محل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله، لا الشاخص، وشئ في الحرم، وقد انشأه: الجمرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى، ولا الشاخص، ولا موضع الشاخص، قالوا: ولو كان في الشاخص طاق، فاستقرت الحصة فيه لم يجز، وكذا لو أزيلت من الشاخص الكعبة، واستقرت الحصة في موضعه لم يجز بناء على أن الشاخص كان في زمته ﷺ، لأن الأصل البناء على ما كان يصح خلافه، وقد المالكية: الحرم اسم للبناء وما حوله على المذهب، انتهى».

قلت: فيه جرم الغرور^(٣) إذ قال: «الجمرة هي الماء وما تحته من موضع الحصى»، وإن كان المطلوب الرمي على الثاني، رحمه الله وقت من الحصى لبناء مجزئ، قال العسوي: قوله: «هي البناء وما تحته هذا هو السجدة».

(١) (٢٠٩/٣).

(٢) (١٤٦/٢).

(٣) «النس الكبير» (١٥٠/٢).

وقال ابن الجوزي اسم للمكان الذي يجتمع فيه الحصى، قوله على الذي أتى
 الآية فيه الحصى تحت ثياب، قوله، وعليه أي على ما قلناه في هذا الخبر، انتهى

وقال الدكتور السيد: وفي إجراء ما وقف من التحصيات ما يشاء من دفعه
 وقد يسقط لأشرف المصلحة، وهو: ألا يرد لها ما قدم، وعدم إجراءه برفق، أمر
 التاموقي قوله: يرد في بين منهي المذهب سدي عند الله التاموقي، وسيأتي
 ما قاله الدكتور، ولأنه كان بين إليه الآية، والتمس في الحصى ما انتهى
 مني مختصراً.

وأما ما حكى من المتابعة، فهو وأخذ من كلام ابن حجر، إذ قال في
 شرح تكملة ملك، ومقتضى كلام المصنف، وأول المذهب الطائفي في مسألة
 تمام المصنف، لأنه قصد برمه غير الحرم، أنه لم يكن تحت حصى صحيح، أو
 به طاف واستوفت الحصاة فيه، أو أزيل، وكيفية، واستوفت في موضع، لم
 يحل، وهو ظاهر، انتهى

وأوضح عنه ما قال في شرح السراج المجلد الأول، وهو: إذا شرب
 ماء الحجر في الحرم، ولا كان الرمي خارجاً عن الحرم، علم من خطاه
 في الحرم، اسم، وهو من قول المصنف، ومن ثم لو قطع لم يحل، وهو إلى
 محله، انتهى

وقد عرفت أن ذلك مخالف لما تقدم عن الحيرمي، وبوجه أبلغ ما في
 أرونة المحتاجين، أو قال: الثالث من القواعد قصد الحرم، فالمرمي في
 الهواء مخرج في الحرم لم يصد، والرمي في موضع الحصى، لا ما قال
 من الحصى، فهو قصد الشخص أو حائل حجرة الحنة ثم يكعب، وإن وقع في
 الحرم كما يذهب كثير من الناس، قال المصنف الطائفي: وقد أظهر عندنا
 وجه على أنه الحرم، لأنه محرم فيه مع عدم وقوع الرمي في الحرم، والذي
 نوب، كما قاله الدكتور، انتهى

ولا يقال: يلزم عليه أنه لو رمى إلى غير الحرم، فوقع في الحرم يحزى، وقد صرحوا بخلافه؛ لأننا نقول: فرق طاهر بين الرمي إلى غير الحرم، وبين الرمي إلى الشخص الذي في وسط الحرم، سيما والتاخص المذكور حادث، ثم يكس في زمنه ^١، ولذا لو أزيل كثر الرمي إلى محله بلا شك، انتهى.

وأما عند الحنفية فليس انشاخص محل الرمي، لكن مع ذلك لما يكفي الوقوع قريب المحرمة عندهم، فلو وقع على أحد حوائب المشاخص أي أطراف المبل أحرأه للقرب، ولو وقع على قمة المشاخص، ولم يترك عنها، لا يجزئه تبعه، كما صرح به في «الغنية» و«شرح^٢ المصاب» ولم أجد الكلام على تعيين الجمرة في فروع الحنابلة من «المنتهى» و«الشرح الكبير» و«المروص» وغيرها.

وقال صاحب «الغنية»^(١): الكلام في الرمي في اثني عشر موضعاً، أحدها: الرقت، وهو يوم النحر وثلاثة أيام بعده، والثاني: موضع الرمي، وهو بطر الوادي. والثالث: في محل الحرم إليه، وهو ثلاثة جمار: والرابع: في كعبة الحصيات، وهي مسحة عند كل جمرة، والخامس: في المقدار وهو أن يكون مثل حصي الخذف، والسادس: في كيفية الرمي بأن يكون مثل الحادف ويأخذ الحصى بطرف سبائنه وإبهامه، والسابع: مقدار الرمي بأن يكون بين الرامي وموضع السقوط خمسة أفرع فصاعداً، والثامن: في صفة الرامي بأن يكون ركباً أو ماشياً، والتاسع: في موضع وغوغ الحصيات. والعاشر: في الموضع الذي يأخذ منه الحجر، والحادي عشر: فيما يرمى به، وهو أن يكون من حصى الأرض، والثاني عشر: أن يرمى في اليوم الأول حمرة العقبة لا غير، وفي بقية الأيام يرمى الجمار كلها، انتهى.

(١) انظر: (ص ١٣١).

(٢) «الغنية» على هامش «فتح القدير» (٢/ ٢٨٩ - ٢٨٩).

فقد بقي أحداث آخر من حكم الرمي وحكم التمسك وتعمير
الحصاة وتوقف عند الرمي للبدعي، والواقع أنه وغير ذلك، وأكثر منه
نصب حيث خلافة، سيأتي بيها في موضعها، والتمسك ما هنا بيان حكم
الرمي.

فقال الحافظ^(١): اختلف فيه، فالجمهور على أنه واجب، يجر تركه
بدم، وعند المالكية أنه مؤبد مجبر، وسندهم رواية أن رمي جمرة العقدة
ركن يبطل الحج بركه، ومثاله قول بعضهم: إنها تشرع حفظاً للتكبير، فلو
تركه تركت أجزاً، حكاه ابن جرير عن عائشة وعمره، انتهى. وسيأتي شيء من
ذلك في المسألة الثانية من المسائل المذكورة تحت الحديث الثالث.

قال النووي^(٢): من ترك الرمي من غير عذر فعليه دم، قال أحمد:
أعدي إلي إذا ترك الأيام كلها كان عليه دم، وفي ترك حمرة واحدة دم أيضاً،
نصر عليه أحمد، وهذا خلاف عطاء والشافعي وأصحاب الرأي، وحكي عن
مالك أنه عليه في جمرة أو التحيرات شيئاً بدمه، وقيل لحسن من رمى جمرة
واحدة بمسدة على مكب.

ولما قول ابن عسار: من ترك شيئاً من مسأكه فعليه دم، وإن ترك أقل
من جمرة، فالظاهر من أحاديث أنه لا شيء عليه في حصاة ولا في حصتين،
وعنه أنه يجب الرمي سبع، وإن ترك شيئاً من ذلك لم يصدق شيء من شيء
كان، وعنه أن في حصاة دماً، وهو مذهب مالك والشافعي، وعنه في الثلاثة
دم، وهو مذهب الشافعي، وجباً دون ذلك في كل حصاة، وعنه: دمه،
وعنه: نصف درهم، انتهى.

(١) مع البري (٢١٠، ٣).

(٢) المعني (٣٨٠، ٤١).

وعند صاحب الترمذي^(١) الرمي مرتان في الواحات. وأرجح أنه تركه، وكذا صاحب الترمذي^(٢).

وقال النووي^(٣) حدثنا فكر تقيّة الرمي: والباحث عند ذكرنا أصل الرمي بخمسة أسبغة، وهو أن يرمي بها بمعنى حجر، ويسمى رمياً، وأن اللهاء وعبره مما ورد على أصل الرمي فلسفة، لا شيء عليه في تركه، لكن فائدة المفضلة

والعدد والتوقيت بين الحجرات شرط، وفي ذات الرمي ولم يتركه حتى خرجت أيام التشريق، وحجب عليه جمره سادس، فإن كان المشرك سادس حصبت، أو أكثر، أو جميع رمي أيام التشريق ويوم النحر لزمه دم واحد على الأصح، وإن ترك حصاة واحدة من الحبرة الأخيرة في اليوم الأخير لزمه دم من هدام على الظهور، وفي حصص مائة

فإن لم يحجر اشتراكه عما لو تركها من إحدى الجموع في أي يوم كان، أو من الأخيرة في رمي يوم النحر على المشقة، لأن حكمه في التشارك حكم دم واحد أو من سفر الأول لمن أو يتجره، فإنه يلزم تركها في إحدى هذه الصور، لم يجوب الشرب بين الجمعات، فسطل ما بعده حتى سأل، انتهى.

وفي الأول^(٤) من فروع المالكية: الرمي من وجهات الحج فيرمي يوم النحر جمره البقية وجميع حصص، وحجب رمي الجمار الثلاث في أيام التشريق الثلاثة، وفدا حرم ما وجوب عبر واحد من أهل الفروع ومعه المذهب

(١) نظر الترمذي، ص ١٧٠ (٥١٧).

(٢) مسند أبي داود (ص ٣٦١ - ٣٦٥).

(٣) (ص ٧٢٢).

قَالَ الدَّحْيِيُّ^(١٢١) : إِذَا لَمْ يَرَمْ بِمَعْرَةِ الْعَقَةِ عَشْرَ تَنْتِصِصِي أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ، فَجَلَّ بِسَمْعِهِ حَجَّهُ ، أَمْ لَا ؟ قَالَ مَالِكٌ : لَا يَمْسُدُ حَجَّهُ ، وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ ، وَقَالَ جَمْعُ أَصْحَابِ مَالِكٍ : وَقَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ : يَطْلُ حَجَّهُ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ قَائِلًا وَالْيَوْمُ ، آخِرُ .

قَالَ الْأَوْزَارِيُّ^(١٢٢) : نَذَرْتُ بِمَعْرَةِ الْعَقَةِ حَسْرَةً وَمَوْنَةً مِنِّي ، قَالَ الدَّحْيِيُّ : قُوْنَهُ : حَسْرَةً . صَوْلَهُ هَذَا مَقْبُوبُ التَّنْذِيرِ ، وَأَمَّا رَمِيهَا فِي حَدِّ دَنَةِ نَهْرٍ وَاجِبٌ . أَخْبَرَنِي رُحْمَى «الْمَدَائِنِ»^(١٢٣) : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ الْعَقَةِ نَبِيَتْ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ . وَقَالَ عَبْدُ التَّوَكُّلِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ : هِيَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، أَيْسَى .

وَقَالَ الْأُمِّيُّ^(١٢٤) : قَالَ عِيَّاضٌ : فِي تَوْرٍ رَمَى حَسْرَةَ الْعَقَةِ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَوَاجِبَةٍ غَلَّتْ قَوْلَانِ : أَيْسَى : وَحَتَّى تَمُرَ بِبَرْزَةِ الْأَجْمَعِ حَتَّى تَمْلُوكَ نَهْرًا سَنَةً مَذَكَةً . بِحَدِّ بَرْكِيهَا الْحَجُّ ، وَقَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ : هُوَ وَكَانَ لَا حَجَّ لَمْ يَزَلْ يَرْكَبُ ، كَعَمْرَاهَا مِنَ الْأَوَّلِ . وَقَالَ عِيَّاضٌ : اخْتَلَفَ فِي مَنْ رَمَاهَا مَأْقَلٌ مِنْ سَبْعٍ . غَفَّالٌ مَالِكٌ ، الْجَمْعُ . غَلَّتْ تَوْرٌ فَانْتَهَى إِلَيْهِ الرَّمْيُ ، وَجَدَ التَّوَكُّلَ وَأَسْرَعَ . بَنَى بَرَكٌ حَقَّاهُ مَدًى مِنْ طَعَامِهِ . وَفِي بَرَكٍ تَنْتَبِهَ لِمَالِكٍ ، وَفِي بَرَكٍ ثَلَاثَةٌ وَتَكْتَرُ مَدًى ، وَقَالَ غَفَّالٌ : إِنَّ رَمَاهَا يَحْتَسِبُ . قَالَ عِيَّاضٌ : إِنْ رَمَاهَا بَحْتٌ فَلَا تَقْبَلُ عَلَيْهِ .

وَاخْتَلَفَ فِي مَنْ سَبَى جِسْرَةً كَمَلَةً أَوْ تَجْمَارًا كُلِّهَا ، فَقَالَ مَالِكٌ : عَلَيْهِ بَدْعٌ . قَوْلُ لَمْ يَحْدِ فَيَقْرَأْ ، فَإِنْ لَمْ يَحْدِ ، فَخَلَاءٌ . فَقَالَ التَّحْصِينُونَ : إِنَّ سَبَى التَّجْمَرَةِ أَوْ الْحِمَامَةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَاقْتَرَفُوا عَلَى أَنْ يَخْرُوجَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ بِدَعْوِ الرَّمْيِ إِلَّا أَيْسَى .

(١٢١) - مَطْلُبُ (٢٣/٢٦١)

(١٢٢) - مَطْلُبُ الْكَبِيرِ (٢٥/٢٦١)

(١٢٣) - مَدِينَةُ الْمُحَنِّدِينَ (٢٥/٢٦٢)

(١٢٤) - كَمَلًا (كِتَابُ التَّحْفَةِ) (٢٥/٢٦٣)

٢١١/٩٠٣ - حَدَّثَنِي بَكْرٌ عَنْ سَالِكٍ: أَنَّهُ قَلَعَهُ أَنْ عُمَرَ بْنُ الْخَطَّابِ كَانَ نَفَثَ عِنْدَ الْجُمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَوَقُوفًا طَوِيلًا، حَتَّى يَسْلُ الْقَابِمْ.

٢١٢/٩٠٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ سَالِكٍ: عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجُمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَوَقُوفًا طَوِيلًا،

العبادة إلا أبو مصعب، فإنه قال: يرسي منى ما ذكر كصلاة نسيها يصلبها منى ذكرها، انتهى.

وفي شرح الباب^(١): اعلم أن رمي الجمار واجب، وإن تركه فعليه دم فلو ترك رمي يوم كنه أو أكثره، كأربع حصيات فما فوقها في يوم النحر، أو أحد عشرة حصاة فيما بعده، فعليه دم، وإن ترك الأقل كحصاة أو حصاتين أو ثلاثة في اليوم الأول، وعشر حصيات فما دونها فيما بعده، فعليه لكن حصاة صدقة إلا أن يبلغ ذلك دمًا، فينقص منه، ولو ترك الأيام كلها فعليه دم واحد، انتهى.

٢١١/٩٠٣ - (مالك، أنه بلغه) أخرجه عبد الرزاق بسنده عن سليمان بن ربيعة عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (كان يلقف) بعد الرمي (عند الجمرتين الأوليين) وليس في السج الهدية لعظ الأوليين، لكنه مراد، وأراد بهما إحداهما المعمرة الأولى التي تلي مسجد سي، وهي التي يقال لها: الجمرة الدنيا، وأما الجمرة الوسطى (وقوفًا طويلًا) للذكر والدعاء (حتى يملأ) بفتح الهمزة (الثانم) لطول القيام، وكان ذلك انشاعاً لفعله ﷺ، كما سألني في الأثر الآتي، قال الباحث^(٢): ويستحب طول القيام عندهما للذكر والدعاء، قلت: وسألني في لآخر الآتي مقدار القيام عن ابن عمر - رضي الله عنه -

٢١٢/٩٠٤ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (كان يقف عند الجمرتين الأوليين) المذكورين قبل ذلك (وقوفًا طويلًا) مقدار ما بشرأ

(١) (ص ١٧٧).

(٢) (المتن: ٢١/٢١)

مسورة البقرة، كما رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء عن ابن عمر رضي الله عنه، قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل أبوه الرجل عند الجمرتين إذا رمى^(١) قال: أي تمرى شديداً، ويقل الغنم أيضاً، قيل فإني أرى يتوجه في قباه؟ قال: إلى الغنم، ورميها في ظن الوادي.

والأصل في هذا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت: أتت رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، فكثرت بها نبال أيام التريق برمي الجمرة، إذا رأت الشمس، من جمره سمع حصيات يكبر مع كل حصاة، ويقتضض الأولى والثانية، فيطبل لقيام وينصرخ ويرمي الثالثة ولا يفت بعدها، رواه أبو داود، كذا في المعجم^(٢).

قلت: وقد ورد القيام عندهما في حديث سالم عند البخاري الأتي قريباً، وحكى الحفاظ عن ابن خزيمة الإجماع على كل ما ورد فيه، وقد صرح أصحاب الفروع من الأئمة باستحباب القيام تطويل بعد الحمرتين الأوليين، منهم النووي إذ قال: يمكن كذلك قدر سورة البقرة، قال ابن حجر: أي بالنسبة للقراءة المستقلة، وكذا النووي^(٣) إذ قال: «مدب وقوفه أي يمكنه ولو جالساً إثر رمي كل من الأولين للذكر والدعاء فهو إسراع سورة البقرة انتهى».

وهو صحيح القاري في المارج المذهب^(٤) إذ قال: يمكن كذلك قدر قراءة سورة البقرة، كما اختاره بعض المتأخرين، أو ثلاثة أرباع من الجزء أو عشرين آية وهو أقل المبررات، واختاره صاحب «النهاية» والمصنفات، انتهى.

ثم قال النووي^(٥): إن ترك الوقوف عندها والدعاء ترك المند، ولا شيء.

(١) انظر: «المعجم» (١/٢٧٧).

(٢) «شرح الأثر» (١/٢٧٧).

(٣) (ص ١٢٩).

(٤) «المعجم» (٥/٢٣٠).

ويُسَبِّحُهُ دُحْدُحَةً، وَيَدْعُو إِلَيْهَا، وَلَا يَنْفُ عَنِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.

(ويُسَبِّحُهُ وَيُحَمِّدُهُ وَيَدْعُو إِلَيْهَا) عَنْ رَجُلٍ، قَالَ السَّجَّادُ^(١)، رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يَدْعُو بِدُعَايِهِ الَّتِي دَعَا بِهِ بِعَرَفَةَ، وَيُرِيدُ أَنْ تَمْلِكَ وَأَنَّكَ لَا تَسْكُنُهَا، وَدَا، ابْنُ الصَّبْرِ، كَانَ ابْنُ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَأَبِي سَمُودَ يَقُولَانِ عَنِ الرَّمِيِّ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَدُعَاءً مَعْقُورًا.

أَوَّلًا يَنْفُ عَنْهُ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ بَعْدَ الرَّمِيِّ، يَنْفُضُ الْخِثَارَ^(٢)، فَمَا رَوَاهُ عَنْ سَالِمٍ أَوْ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ - هِيَ الْجَمْرَةُ الْمُسَمَّاةُ بِسَبْعِ حُمَيْمَاتٍ، يَكْرَهُ عَلَى الرَّجُلِ حِفْظَهَا، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ، فَيَسْلُفُ فَيُتِمُّ مَسْتَقْبِلًا لِقَدَمَيْهِ فَيَدْعُو طَوِيلًا، يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْكَبِيرَةَ بِبِئْرَةِ السَّعَالِ، فَيَسْلُفُ وَيَتَوَقَّعُ مَسْتَقْبِلًا لِلْقَدَمِ طَوِيلًا، يَدْعُو، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي تَحْسَرَةً دَائِمَةً لَعْنَةً مِنْ بَطْنِ الْوَدَعِيِّ، وَلَا يَنْفُضُ، يَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ.

قَالَ الْحَافِظُ^(٣): قَالَ مِنْ قَدَامَةِ لَا نَعْلَمُ أَمَّا نَفْسُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَذَا مُحَافَظًا إِلَّا أَنَّهُ يَرَوِي عَنْ ذَلِكَ، عَنْ تَرْكِ رَجُلٍ الثَّانِي عِنْدَ ذَلِكَ، وَرَضِيَ النَّسَائِيُّ، فَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَكْبَرَ دَفْعِ الثَّلَاجِ عَنْهُ نَجْمُهُ إِلَّا مَا حَكَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ سَالِكٍ، وَوَقَدْ كَانَ التَّحْسِيرُ مَا كَانَ يُرْوَى عَنْهُ حِينَئِذٍ مِمَّا كَانَ حَقِي عَنْ أَهْلِ التَّحْسِيرَةِ، وَعَقِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ رَوَى مِنْ تَعْلِيمِ أَهْلِ التَّحْسِيرَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي زَمَانِهِ، بِوَجْهِ سَالِمٍ أَحَدِ الثَّقَفَاءِ، فَتَسَدَّعَ مِنْ أَهْلِ التَّحْسِيرَةِ، وَالرَّوَاةُ عَنْهُ ابْنُ شَيْبَانَ، عَلَاؤُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثُمَّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَمَاحَةَ، فَدَفْعُ ثَلَاثَةٍ، نَسَابَةُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ يَكُونُونَ هَؤُلَاءِ التَّحْسِيرِ.

يُفْعَلُ الْوَدَعِيُّ قَالَ ابْنُ الصَّبْرِ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَكْبَرَ ذَلِكَ عَنْ سَالِكٍ.

(١) الخطيب (٤: ٢٧٧)

(٢) غير الحديث (١٧٠٤٦)

(٣) مجمع الزوائد (٣: ٢٧٣)

فإن ابن القاسم حكى عنه أنه لم يترك مع رفيع الدين هناك، قال: والشيخ
أحمد أفضل، وقيل: مرفوع، حكاه ابن أبي راس النجاشي، انتهى.

يرى ابن القاسم أن من فرحوا من المذنب في مسأله في رفيع
النجاشي في المذهب، فوالله، انتهى.

روى النجاشي: «مذهب عبد الله لم يزل لا عند أهل حصة» كما نرى -
مستطلي لقوله: «مذهب» يعني مذهب، و«عند» بمعنى «في» -
مذهب، ويجعل باطل مذهب ابن النجاشي، «مذهب» هو المذهب في المال، أو مذهب
النفس، وهم غدهم المروءة، والآراء مرفوعة عن أبي يوسف، واخذ به هي
الحازية والنجاشي والنجاشي، والنجاشي، والنجاشي، انتهى.

وأما من القوم، عند حجرة العطف، ففي ذلك حال، على جملة جماعة الأئمة
الأربعة أنه لا ينفك عنهم، انتهى، ويشير إليه ما تقدم من الحديث من حكايته
الرجوع على ما هي حديث سالم.

وقال النجاشي: «ولا يزل القوم عندنا» لأن ابن عمر وابن عباس
رووا: «أمر رسول الله ﷺ أن إذا رمى حربة العطف، صرخت، ولم ينفك» رواه
ابن ماجه، انتهى.

وأخرج أبو داود - روى سليمان بن عمرو عن أبيه - وابن أبي حاتم
الأثرية - أنه قال: لم ينفك عندهم أي لم ينفك عبد العطف، ونشهد من حديثه
عائشة - رضي الله عنها - أنه عبد - أولي والثانية: فوطيل بن يحيى، والثالثة: ولا
ينفك عنهم، قال النجاشي في الحديث: رواه أبو داود وابن أبي حاتم والنجاشي.

يرحم البخاري في صحيحه - من أبي حنيفة، ولم ينفك، وذكر

الحافظ في الفتح^(١): لا نعلم فيه خلافاً، لا يشكل على حكاية الإجماع ما في «الحصن» برواية ابن أبي شيبة موقوف أي على الحسن البصري: ويدعو عند الجمرات كلها، ولا يوقت شيئاً، اللهم إلا أن يقال: إنهم لم يفتنوا إلى خلافه لشذوذه، أو يقال: إن المراد ما قاله الفاري في «شرح اللباب» - ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي للدعاء، بل يدعو بلا وقوف، انتهى.

وفي «المحلى»: السر في الوقوف والدعاء بعد الأولين دون العقب أن يقع الدعاء في وسط العبادة، رقيق: إنها وقعت في عمر الناس فكان في الوقوف هناك قطعاً للسبل على الناس، انتهى. وعامة أهل العلم على الثاني، وأخذ الأولى يعني وفرغ الدعاء في وسط العبادة من كلام صاحب «الهداية»^(٢) إذ قال: الأصل أن كل رمي بعده رمي يقف بعده؛ لأنه في وسط العبادة، فبأن يابعد الدعاء فيه، وكل رمي ليس بعده رمي لا يقف؛ لأن العبادة قد انتهت، ولذا لا يقف بعد العقب في يوم النحر أيضاً.

قال العيني في «البنية»: فإن قلت: الأصل أن الدعاء بعد العبادة كما في الصلاة، قلت: بل الأصل أن يكون الدعاء متقرباً بالعبادة، وإنما أخر في حق الصلاة لعدم التكلم فيها، انتهى.

قال الفاري في «شرح اللباب»^(٣): إذا خرج من الرمي لا يقف للدعاء عند هذه الجمرة في الأيام كلها، بل يتصرف ذاعياً ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء ما هنا على طبق سائر الجمرات تضييق المكان، انتهى.

وقال النووي^(٤): ولا يقف عندما للدعاء، قال ابن حجر: أي لا في يوم

(١) «فتح الباري» (٣/٥٨٢).

(٢) (١٤٦/١٥).

(٣) (ص ١٢٠).

(٤) (ص ٣٦٤).

٩٠٥/٢١٣ - **وحدثني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر** قال: **كُتِبَ بِعَدْرِ رُمَى الْحِمَرِ**

البحر ولا فيما بعده أفضل محلها، فبعض غيره، لكن هنا باعتبار ما كان على أنه لو على التفاضل ما تقرر مقارناً لمرغبه منها لم بعدا انتهى

قال البياحي^(١): شوع الترميز عند الأئمة والوسطى، ولم ينسج عند الآخرين، ويحتمل أن يكون ذلك - والله أعلم - من جهة أنه متى شاع الترميز للأئمة في لغة التفسير فبعض التفسيرات لغيرهم، وإنما حمرة اللغة فصاحتها ضيق الخوف عندنا فادعاه لادعاء الترميز على من يريد الترميز. ولذلك الذي لا يصرف على طريقته، وإنما يصرف من أعلى الحمرة، وله التبرير من طريقته فلك نفع من يأتي الترميز، انتهى.

والحاصل: أن ترك الوقوف بعد التسمية ثبت بالروايات المرفوعة والآثار المرفوعة، وجمع هذه الأسماء الأربعة، واختص في هذه على أقوال من وقوع الدعاء في الوسط ويضرب السكان والتفاضل بالتقوى.

٩٠٥/٢١٣ - **مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر** - روى عنه - كان يكبر عند رمي الجمرات المطفة الإفراد في النسخ المصرية^(٢) على إرادة الحرس، ويصنف رمي الجمرات أي تصبغة الجمع في النسخ الهندية، وأيضاً أقصر على هذا السبقي في جميع نسخ المصرية من السون والنسج. وزاد في النسخ الهندية مع دفع اليمين لفظ الكبر مع رفع اليدين عند رمي الجمرات. ولطاهر عبادي أنه سهر من النسخ، كان في الأصل فسقون هذه توضيحاً من المحكي فيها بين السطور على قوله: **الكبر** فحذف بعض النكاتين في أمثال الكتاب، وبمئة ذلك أنه لو كان هذا اللفظ في الكتاب لم يذكره مالك، ولا أفق من أن يأمله الشراح المالكية.

(١) - المستدرج (١٦٦).

(٢) - مصر: المكتبات (١٣٦/٢٠٤).

كُلُّهُمَا رَمَى بِحَصَاةٍ.

رميتك الأثمة في ذلك ما في فردعهم فإن النووي هي «مناسكه»^(١)؛
السهة أن يرفع يده في رميها حتى يرى بياض إبطه ولا ترفع المرأة، انتهى. وبه
حزم في «شرح اللباب»^(٢) إذ قال: يستحب الرمي باليمين وحدها، ويرفع يده
حتى يرى بياض إبطه، انتهى.

وفي «الروض المربع»^(٣): يرفع يده اليسرى حتى يرى بياض إبطه لأنه
أعز على الرمي، انتهى.

فعلِم منها أنهم قالوا يرفع اليد اليمنى رفعاً بليغاً عند الرمي، ولم يقولوا
يرفع اليدين إذ ظن، بل قالوا يرفعهما في الدعاء في الوقوف الطويل بعد رمي
الجمرتين الأوليين، كما تقدم قبل ذلك، وهذا هو المعروف في الخروج خلافاً
لما قيل من رفعهما عند كل حصاة.

وفي «التهذيب»^(٤): يرفعه عند الجمرتين ويرفع يده، قال الميمني: يعني عند
الوقوف في الجمرتين، وفي «المنهاج»: يرفع يديه عميق كل حصاة ويكرر
وبهلال، وقيل: يقول عند كل حصاة يرميها بيمينه: «بسم الله والله أكبر» ثم يرفع
يده ويقول: «اللهم اجعلني حياً مبروراً» إلخ (كُلُّهُمَا رَمَى بِحَصَاةٍ) أي كمر.

قال الباجي^(٥) وذلك أنه إذا كان التكبير مشروعاً عند الرمي، فإنه يتكرر
عند كل رمية، وكذلك كل عبادة شرع فيها التكبير، فإنه يتكرر بتكرر محله
كالانتقال من ركن إلى ركن في الصلاة، وقد قال مالك: يكرر مع كل حصاة،
والأصل في ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يكرر مع كل حصاة، انتهى.

(١) (ص ٣١٣).

(٢) (ص ١٢٠).

(٣) (١/٥١٣).

(٤) «التهذيب» (١/١٤٦).

(٥) «الحاشية» (٢/٤٦).

قال المصنف^(١) : يكثر مع كل حصاة لأن حديثاً رواه أبو هريرة^(٢) : سمع حصيات يكثر مع كل حصاة ، انتهى . يروى البخاري في صحيحه^(٣) ، مع كل حصاة ، قاله ابن عمير . وصح في نسخة : عمر النبي ﷺ ، لم يخرج عن عبد الرحمن بن ربيعة أنه كان مع ابن مسعود حين روى حديث العنقة ، يرمى بجمع حصيات ، يكثر مع كل حصاة ، انتهى .

ومما تقدم من حديث عتبة بن ربيعة أنه روى عن أبي حنيفة ، وفيه : كل حصاة سبع حصيات ، ويكثر مع كل حصاة ، وفي رواية سليمان بن شعمر عن أبيه عتبة أنه روى عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يرمى لحصاة يكثر مع كل حصاة ، وفي المحصر^(٤) : يد أنى الحصاة الدنيا ، وهذا مع حصيات ، يكثر على إثر كل حصاة (خ من) أو مع كل حصاة (م من في متن) يعني يرمى لأن ابن البخاري رحمه الله يروى عن ابن عمير : يرمى الله عنه ، وهذا الذي يرمى منه رأيت داراً والداراني وابن ماجه يثبتان أنى حبة ، يعني يرمى حبة

وأخرج البخاري رواية طلحة بن يحيى عن موسى عن الزهري عن سالم عن أبيه ، أنه قال يرمى بجمع حصيات ، يكثر على إثر كل حصاة ، الحديث يرمى أحده ، حكاه رأيت النبي ﷺ يرميه ، وهذا أخرجه - يرويه سليمان عن يرمى بالجمع ، على إثر كل حصاة ، ويروى عن عثمان بن شعمر عن موسى بالجمع : يكثر قدماً وفي حديثه^(٥)

وقال الزهري في مناقبهم^(٦) : في شأن رمي العنقة يوم البصرة : ينقطع النية

(١) يعني (١٩٧/٥١).

(٢) رواه ٢٥ - كتاب الجمع - رقم الباب (١٣٥).

(٣) رقم ٢١٧.

بأول حصاة يرميها، ويكبر بدل التلبية، واستحب بعض أصحابنا في التكبير ان مشروع مع الرمي أن يقول: الله أكبر الله أكبر، إلى آخر ما ذكر من الدعاء الطويل الذي يأتي ذكره، ثم قال في بيان رمي أيام التشريق: ثم يرميها بسبع حصيات، واحدة واحدة، ويكبر عقب كل حصاة، كما سبق في رمي حمرة النعجة.

قال ابن حجر في «شرح»^(١): قوله: استحب بعض أصحابنا، تعقبه في «المجموع»^(٢) بأنه عريب، وإنما الذي في كتب الفقهاء والأخبار المصيبة، يكبر مع كل حصاة، ومقتضاء مطلق التكبير، ثم قال: وقال الماوردي: قال الشافعي: يُكَبَّرُ مع كل حصاة، فيقول: الله أكبر ثلاثاً إلخ. ويقول الشافعي هذا الموافق لقول «المجموع»، وقول «الروضة»: السنة أن يكبر مع كل حصاة يُعْلَمُ أن المعتمد إشارة التكبير لكل حصاة.

فقول المصنف في رمي أيام التشريق: ويكبر عقب كل حصاة، إما محمول على اختصاص التعقيب برمي التشريق، والمعبة بعمرة النعجة، وبه يشعر صنيع المصنف هاهنا.

وفي «المجموع»: حيث عُبِّرَ فيه هاهنا عن «بالمعبة» و«ثم» بالتعقيب، وصنيع غيره، وهو وجه إذ هو الراود فيهما، أو ضعيف خلافاً لمن قال: إن هاهنا محمول على ذلك، وأوَّلَ ما هاهنا بتأويل بعد لا دليل عليه، ثم رأيت بعض المتأخرين قال: المعروف من كلامهم المعبة في الموضعين، انتهى.

وقال أيضاً قوله: يكبر عقب كل حصاة مرّ ما فيه، وأن المعتمد أن يكبر مع كل حصاة، وقد يكفي تأويل قوله: عقب بأن المراد عقب إزادة الرمي بها.

(١) «الشرح الكبير» (٢١/٤٥).

(٢) «نظر» (١٧٠/١٥).

ويؤيد ما قبل قوله كما سبق في جملة نكته، إذ الناس لم يسمعون، انتهى

قلت - وما أثار إليه من الجمع بدون المعية على النكته والتعقيب على الشرط لا ندره، إروايات، قيل لرواه في حديث عائشة عند أبي داود، المعية في أيام التثنية، ثم احتل أهل الخروج من الأتية الأربعة في ذلك المعية، فقد نظم التصريح بذلك من الناحي والموفق والثوري.

قال تدرج، سمع تكبيره مع، في كل حصة تكبيرة واحدة، قال التدرج، وظهر التدرج في التكبير مع كل حصة منه، وأما قوله مع كل حصة أنه لا يكبر قبل ربه، ولا بعده، ويؤيد ما قبله من الأربعة المعية فيه ولي نطق بالتكبير، انتهى.

وفي «الهداية» يكبر مع كل حصة كذا روي عن ابن مسعود، وإن عمر رضي الله عنهم قال أحاطة في «الهداية» وأما حديث ابن مسعود، وأخرج في طريقه عبد الرحمن بن بريدة، قال روى ابن مسعود جملة العنية سبع حركات يكبر مع كل حصة، وأما ابن عبد - فأخرج في طريقه من طريق الهريري حديثاً سألماً يحدث عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال إذا روي الحصة وأما سبع حركات يكبر مع كل حصة، انتهى.

قلت - وهكذا عزاه النعني في «السيرة»، ولم أخذ نكته المعية في البخاري، لكن نكته ينكر تماماً روي بحصة، انظر على المعية، وأثر الأثر، يزيد أيضاً هذا النعني. وهذا إحدى المسائل التي في أثر الباب.

والثانية. في حكم هذا التكبير، ونقدم قريباً ما قال حافظ، قد أحسوا على أن من تركه لا يبره شيء، لا الثوري، فإنهم وإن جردهم

(١) انظر ابن أبي شيبة (١٩٣).

(٢) صحيح البخاري (١٩٣).

أُحْتُ إِثْنِي، نَتَهَى. وَذَكَرَ الطَّبْرِي عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ وَهِيَ جَمْعُ بَيْنِ بَعْدِ أَنْ يَكْبُرَ عِنْدَ كُلِّ حِمْرَةٍ سَبْعَ كَبِيرَاتٍ أَحْرَاءَ ذَلِكَ. وَقَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ الرَّمْيَ فِي ذَلِكَ بِالْحَصَى سَبْعًا لِحِفْظِ التَّكْبِيرَاتِ السَّبْعِ، كَمَا جَعَلَ عَقْدَ الْأَصَابِعِ بِالتَّسْبِيحِ سَبْعِيًّا لِحِفْظِ الْعُدَدِ، وَذَكَرَ عَنْ سَمِيِّ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ الْخَزَرَجِيِّ وَالنُّوَيْمِيِّ يَسْبِحُ بِهِ، قَالَ: حَسَنٌ. فَلَمَّا كُنْتُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - تَقُولُ: إِنَّمَا الْحَصَى لِلْجَمْعِ لِيُحْفَظَ بِهِ التَّكْبِيرَاتُ أَنْتَهَى.

وَالثَّلَاثَةُ: فِي نَفْظِ هَذَا التَّكْبِيرِ، قَالَ الْمُؤَوَّقِيُّ^(١): يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حِمْرَةٍ، لِأَنَّ حَامِرًا قَالَ لِبُرَيْدٍ: بِسَبْعِ حِمْرَاتٍ، يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حِمْرَةٍ، وَإِنْ قَالَ: أَلْتَلْهُمُ أَعْمَلُهُ حَبِيبَ مَرْوَرَاءَ، وَذُبْيًا مَغْفُورًا، وَصَلَا مَشْكُورًا، فَحَسَنٌ، فَإِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَإِبْنَ عُيَيْنٍ قَالَا يَتَوَلَّانِ مَعَهُ ذَلِكَ، وَرَوَى حَسَنٌ فِي التَّحْدِثِ بِإِسْنَادٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْنَمٍ، قَالَ: رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَمَى الْحِمْرَةَ بِسَبْعِ حِمْرَاتٍ، يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حِمْرَةٍ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَلْتَلْهُمُ أَعْمَلُهُ حَبِيبَ مَرْوَرَاءَ، وَذُبْيًا مَغْفُورًا، وَصَلَا مَشْكُورًا، فَسَأَلْتُهُ عَمَّا صَنَعَ؟ فَقَالَ: حَلَسْتُ أَبِي أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَلَمَّا رَمَى الْحِمْرَةَ مِثْلَ مَا قَبْلَ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْمُخَلَفِيُّ: كَذَبُوا بِحُجُودِ ذَلِكَ، نَتَهَى.

وَقَدْ كُنْتُ فِي مَسْأَلَةِ^(٢): اسْتَحَبُّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي التَّكْبِيرِ الْمُنْبَرُوعِ مَعَ الرَّمْيِ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَاسْتَحَبُّ اللَّهُ كَثِيرًا، وَمَسْحَانِ اللَّهُ بِكُورَةٍ وَأَصِيلًا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يَحْيَى وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَأَنْصَرَّ عِبْدُهُ، وَغَزِمَ الْأَحْزَابُ، وَحْدَهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

(١) «المؤلفي» (٢٩٢)

(٢) «مصر» (٢١٢)

عنه - أنه كان إذا روى يقول: سبحانك اللهم فك الحمد والشكر. وعن علي رضي الله عنه - أنه كان يقول كلما روى حصاة: اللهم اهدني بالهدى. وفوق بالنعوى، واجعل الآخرة خيراً لي من الأولى. والمعروف عندما أنه يقول عند كل حصاة - ه والله أكثر دعاءاً للتضييق وخبره، انتهى.

والرابعة: ما قال الحاجي^(١): حصل التكبير بهذا من بين سائر لمخاطب الذكر لعمل السي بطلا، كما حصلت اتصاله، فإن سمع فقد قال ابن الفاسم: ما سمع من سائر، وانفسه بالتكبير، قال الحاجي: والذي عرفت لا شيء عليه، لأن ابن الفاسم قد قال في «المبسوط»: ليس روى ولم يكبر هو محزون، ويعني ذلك أنه ذكر مشروخ في أثناء النعج، كسائر الأذكار والآعية، انتهى. روي «التهذيب» نو سمع مكان التكبير أجزاء نصوص الذكر، وهو من أدب الترمي، انتهى.

والخامسة: ما قال الحافظ^(٢): استدل جيد الحديث على اشتراط روي الحشرات واحدة واحدة، فنزلت بكم مع كل حصاة، وقد كان السي تخرج أحداً من ممتلككم، ومخالف في ذلك دعاء، وصاحبه أبو حنيفة، فكذا لم روى السبع دفعة واحدة، انتهى.

قال السجستاني^(٣): روى السبع دفعة واحدة ثم بحزب ويكبر لكل حصاة، انتهى. وما حكى الحافظ عن أبي حنيفة - رحمه الله - لعله أخذ عن صاحب «التوضيح»، كما سأتى في كلام العربي، أو عن الأكراماني، فإنه ذهب إلى ذلك، كما سأتى بعدها، وليس هذا مشهوراً في المذهب، بل المصريح في مبروت عدم الإجزاء، فهي «التهذيب»^(٤)، نو روى سبع حصيات جماعة.

(١) المعنى: ١٢٩/٣١

(٢) معجم الترمي: (٣٨٢/٢)

(٣) المعنى: (١٩١/٢٥)

(٤) (١٩١/١٦)

في هذه الحصة واحدة؛ لأن المخصوص عليه تجزؤ الأجزاء

فإن النبي في الثانية، أي لأن المخصوص هو فعل الرمي سبع حصيات متتليات لا عين التحصيات، انتهى. وفي الثالثة: الحاصل من الشرط نظر تعريف الترميات، فهو رمي سبع حصيات أو أكثر بصفة واحدة، لا تجزؤه إلا عن واحدة، ولو وقعت مرة واحدة الأربعة، فلا تكرر الترميات لها إلا وقعت مرة واحدة، وتعد في السبعة، انتهى.

وفي الثالث^(١) الرابع تعريف الترميات، فهو رمي سبع حصيات جملة واحدة لم يجزئه إلا عن واحدة واحدة، قال الشافعي: لأن المخصص محبة تعريف (أفعال لا عين التحصيات، فإذا لم يحد واحد لا يكون، إلا عن حصاة واحدة، المترابطة في صفة التحصية، وكان التعريف لا يحد عن واحدة واحدة، ومع هذا ينبغي أن يكون مكررها معاكسة المنة

وفي التكراري^(٢) أن وقع مرة واحدة على مباح التحصيات خارج، كما لو جمع بين السواك الواحدة مرة واحدة، وإن وقعت على مكان واحد لا يجوز دوكر ذلك والتعريف واحد لا يحد إلا عن حصاة واحدة كسواء كان، لأن ماورد بالرعي سبع مرات، فإن في الكبير، والذي في الصغير من كتب أصحاب الأهلاني في عدم التجاوز، كما هو قول الثلاثة لما ورد في التهذيب وغيره، انتهى.

ثم بحث في ذلك بعضا، يدل على قول الترميات من التخييل، لكن في غاية القبح الأولي، ونقلت الشياخ الشافعي في هذين النسخ على قول الترميات، ولعل من ذكره من التخييل لم أنه قد عني به في الترميات، وحكى عن الترميات المالحى والمختص، أما ما ورد من جملة النبي واحدة، انتهى.

(١) أخرجه الشيخان في الصحيحين (١٢٤)

٢١٤/٩٠٦ - وحدثني عن مالك، أنه سمع بعض أهل العلم يقول: الحصى الذي يرمى بها الجزار مثل حصي الخذف.

وقال العيني في شرح البخاري^(١): اختلفوا فيما يرمى سبع حصيات مرة واحدة، فقال مالك والشافعي لا يعزته إلا عن حصاة واحدة، ويرمي بعدها ستاً، وقال عطاء: تحرنه عن السبع. وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - كما في سباط الحد سوطاً سوطاً ومجموعة إذا علم وصول الكل إلى يده، وهذا الذي ذكر عن أبي حنيفة - رحمه الله - ذكره صاحب «الموسيع» وذكر في «المعيط» أن يرمى سبع حصيات دفعة واحدة فهي بصفة حصاة، وكان عليه أن يرمى ست مرات، قال العيني: العمدة في اختلاف عن صاحب مذهب من المذاهب عن ثل صاحب من أصحاب ذلك المذهب انتهى.

٢١٤/٩٠٦ - (مالك، أنه سمع بعض أهل العلم يقول: الحصى الذي يرمى بها الجزار) في سنن الألبان (مثل حصي الخذف) والذين المعجمين؛ أصله الرمي بطرقي الإيهام والنبذة، ثم أطلق ماها على الحصى الصغار مجازاً، قال الأبي^(٢): الخذف الرمي بالأصابع يريد أن كل حصاة كانت مثل الحصاة التي يحملها الإنسان على أصبعه، ويرمي بها، قالوا: وهي في قدر حبة الباقلاء، انتهى.

قال المجاهد: الخذف كالضرب رميت بحصاة أو نواة أو بحجرها، تأخذ بين ماسك: تخذف به أو سحفة من خشب. انتهى.

وفي «العرفاء»^(٣): هو قدر الباقلاء أو امواة أو الأنملة، وكذا قال ابن حجر في شرح السهاح: وبه أئمة أن يرمى بقدح حصي الخذف لغير

(١) عمدة القاري (٧/٢٧٤)

(٢) إكمال إكمال المعجم - (٣/٣٥٦).

(٣) معرفة الصحاح (٥/٣١٥)

مبني، وحضائه دون الأئمة مدلاً، وعرفه غيره حين ابتداء الأئمة، وقبله كغير هؤلاء، رضي.

وقد ورد أثر من سبل حصي الحنف من قوله ﷺ وفعلك، وفيه التذكير بأن أثر داود بن حماد، وإسحاق بن حماد، سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أبيه كانت: «أثبت رسول الله ﷺ يربي الحمر» فقال: «يا أبا أيها الناس لا تسبل بعضكم بعضاً، وإلا ربيته نجسة عاروا سبل حصي الخلد». وفي أثر عبد أحمد والنسائي وابن ماجة وإسحاق بن حماد عن عبد الله بن علي بن رسول الله ﷺ عداة جميع، «فأفك لي، فأنطقت به حشرات من حصي الحنف، فقال: يا أيها الناس هذا»، «كم تعلمون في الدين»، الحديث. ولا أحد من وجه آخر عن ابن عباس، بعد: «عليكم حصي الحنف»، وإسناده صحيح.

وتسببه وأبي داود في حديث حاتم الطويل: «أثبت رسول الله ﷺ يربي الحمر» عن حصي الحنف، وفي الأئمة لا يغيرني من حديث ابن عباس قال: «أما لي النبي ﷺ وحراً»، قال: «عليكم حصي الحنف»، وفي إسناده ابن أبي عمير.

والأثر ورد من حديث عبد الرحمن بن سعد في خطبة ﷺ، وفيه: «عليكم حصي الحنف» عن أبي الجهم، وهو من الأئمة الذين في الحديث، ثم قال: «عليكم حصي الحنف»، وأسلم من حديث الفضل بن عباس وكان يروي عنه قال: «عليكم حصي الحنف»، ثم يروي عن الحنف، «أو في طريق ابن أبي عمير»، «عليكم حصي الحنف»، ولا أحد عن غيره يروي عنه في كلام ابن

(١) «أثبت رسول الله ﷺ يربي الحمر»، «أثبت رسول الله ﷺ يربي الحمر».

(٢) «أثبت رسول الله ﷺ يربي الحمر»، «أثبت رسول الله ﷺ يربي الحمر».

بحر هذا، وقد ورد النهي عن ذلك، فمن البحاري وغيره من حديث عبد الله بن داود قال: قالوا لربي يزعم عن الخفاف وقال: إنه لا يقبل فاصبه، ولا يكأ العدو، وأنه يقف العيين، ويكسر السن، واعتصموا في الحج ستمائة فليل إن ربي الحمد، مخصوص من أبيه، ومن إن لم يسمع لا يسمع فكيف الخفاف.

قال النووي في مسنده^(١): ذكر بعض أصحابه به يستحب أن يكون كيفية الترمي الخفاف، ويصح الخففة من غير أصبع، وبزعمها برأس السيف، وهذه الكيفية لا يذكرها جمهور أصحابنا، ولا تراها مختارة، وقد ثبت في الصحيح^(٢) ربي رسول الله ﷺ عن الخفاف، فإذا لم يجد في شريحه، فلو كان الكيفية، لم يذكرها مع التعمد، ما قاله.

والدليل له في المجموع^(٣) مجموع نهى ﷺ عن الخفاف، وعنده بأنه لا يقبل قصده، ولا يكأ العدو، وأنه يقف العيين، ويكسر السن، لكن اعتبره الأصولي بأن المتعين بذلك يدل على أنه الحج غير مرد، وأنه إما سبق تحذيرا من الاستغفار به لاستدائه فاشته في الحرب، وفي أخرى^(٤) والتي يثبت بطلان كسر الخفاف للإنسان، وهذا في الدلالة على الخفاف أظهر مما استدل به من على كونه، قال المزيني، ولأن النهي به مخصوص به لولا الحيوان لا طمأنا، ولا يستأنس من الله، وهي لا يسمع، وعذر على شمع مجموع الحديث، انتهى.

ونك رأينا فلاء بأن إضاعده أنه سقط من النص معنى ستمائة، وهو ذات عشرة أفراد، وهي موجودة، إذا سمي أكثر من واحد، علة، وربما

(١) أخرجه (٢٧٢)

(٢) أخرجه المجموع (٩٧٢/٢)

خرجت الحصة من تحت إصبعه عبر الخبيرة، فأصابت من بقرته، فدلته نحو قرن، عنه أو كره له لتذكير في الخبر.

لقول الأسدي: إن الحج غير مراد مجرد دعوى بلا سند، وقد دعوا بحصر المساق فيما قلناه على أن إن سئلته الحصر المذكور، إلا وبأن ما قلناه، أقول أن ذلك لا يحسن، لا يحسن أيضاً لأن النهي وإن أحسن بالرأي إلى الحيوان، مما قلناه فيه غشوة إحصاء حيوانه، ولا ريب أنها كانت من إيه اسلم، ثم رأيت أنسكي قال: معنى قوله في الحديث: «كفا بخلاف الإنسان» الإيضاح والبيان لحصى الخذف، قال: وأيضاً العواد أن الرمي يكون على عرفة، وإذا لم يزد من الحيوان فهو محل الشرح، إذ يحتصل عند حذف عن الحيوان عود الحيوان، فتبقى تلك انتهى.

وسبق إلى ذلك الإمام الظري والمصنف في «شرح مسلم» وأضرب إبه في «الحج» ولا بد من ذلك خبر أحمد عن حمزة رأيت رسول الله ﷺ وأحمد إحدى أمهات عن الأخرى، فقلت نعمي ما زلت يقول رسول الله ﷺ قال: يقول: «ارموا الحجرة على حصى الخذف» لأن منوره أو الحصة تكون تحت حصى الخذف، وعرفه: واضعاً يده أو يضع به العود حصى الخذف، انتهى.

ونحن نحاذره في شرح مسلم^(١) قوله: «يشير بيده كما يخذف الإنسان» العود من الإيضاح وبيان البيان بحصى الخذف، وليس العود أن الرمي يكون على عرفة الخذف، وإن كان به من أوجدها في قال المستحبات، ذلك لأنه غرض والعبوات أنه لا يجب يكون الرمي على هيئة الخذف، فقد ثبت حديث عبد الله بن معقل في النهي عن الخذف، انتهى.

وبه جزم ابن حجر في «شرح المنهاج» إذ قال: يكره بهتة الخذف تشبيهاً الصحيح عنها انشأه للحج وغيره، انتهى.

ووافق السروي - وغيره من المهتمين في «الفتح»^(١) إذ قال تحت قول «الهداية»: وكيفية الرمي أن يضع الحصى على ظهر إبهامه اليمنى، ويستعين باليسرى، قال: وهذا التفسير يحتمل كلاً من تفسيرين، قبلهما أحدهما أن يضع طرف إبهامه اليمنى على وسط السبابة، ويضع الحصى على ظهر الإبهام، كأنه حافظ سبعين فيريها: والآخر أن يخلق مباته ويضعها على متصل إبهامه، كأنه عاقد عشرة، وهذا في التمكن من الرمي به مع الراحة والسهولة عسر، وقبل يأخذها بطرفي إبهامه وسببته، وهذا هو الأصل، لأنه أسهل والمعتاد، ولم يضم دليل على أولوية تلك الكيفية سوى قوله تعالى: «فأرموا مثل حصي الخذف»، وهذا لا يدل، ولا يستلزم كون كيفية الرمي المطلوبة كيفية الخذف، وإنما هو تعيين ضابط مقدار الحصى، إذ مقدار ما يخذف به كان معلوماً لهم.

وأما ما زاد في رواية لمسلم من قوله: «يرش بيده كما يخذف الإنسان»، فليس يستلزم طلب كون الرمي بصورة الخذف، فجواز كونه ليؤكد كون المطلوب حصي الخذف، كأنه قال: خذوا حصي الخذف الذي هو هكذا ليشير أنه لا تجوز في كونه حصي الخذف، وهذا لأنه لا يعقل في خصوص وضع الحصى في اليد على هذه الهيئة وجه قريب، فالظاهر أنه لا يتعلق به غرض شرعي، بل مجرد صفة الحصى، ولو أمكن أن يقال فيه إشارة إلى كونه الرمي خذفاً، مما رخص كونه وضعاً غير مشتمك، واليوم يوم رحمة يوجب نفي غير المتشكك، انتهى.

وعلم مما سبق أن المرجع عند الحنفية في كيفية الرمي، أن يكون بطرفي

(١) انظر: فتح الباري (٣/١٢٨٤).

أبي مالك: وأكبر من ذلك فلهذا أفجحت الزيل.

وبهامه وسنعه، وبه جزم القاري تماماً لصاحب السابغ، ووجه صاحب الغنية ووجه أيضاً أن الموضح عند الثاميه أن لا يكون طريق المرف.

أقال مالك: وأكبر من ذلك أي من حصي الخذف (قليلًا عجيب إلى) يتشكل عنه ما تقدم من الزوائد الكثيرة في رجب بفتح بحصي الخذف، فكيف أعجب إمام مالك - رضي الله عنه - أكبر من ذلك، لا سيما وقد ورد النبي عن الأكبر في حديث من عداي سدكو فعل ذلك، إذ قال بفتح مماثل هؤلاء، ويحكم والتعلو في التفسير، ولذلك تعجب ابن الصير من قول مالك، تما حكمه صاحب المرفاة والمعلي.

وأجاب القاري^(١) من الإجماع مالك، وأجاد إذ قال: ولا وجه للمعجب لأن مالكاً رجع الأكبر من جملة حصي الخذف على أصغره، والتبرأ بالغلو ما إذا على قدر حصي فحذف. فأمل: فلهذا موضح الزيل، انتهى.

وقال الدجى^(٢) بفتنسى أي قول مالك أنه لم ينفعه حديث أبي بفتح في ذلك، وأما سببه إلى بعض أهلي العلم وأبو الفقه حديث الذي بفتح من وجه صحيح، لما نسب إليه غيره، ولا استحب ما هو أكبر منه، ووجه أكبر وهو أنه يحذف أنه حديث النبي بفتح أنه روى ذلك، وسبب بفتح فعل ذلك تبيين سجائر وأخذ الأيسر.

ووجه ثالث، وهو ما ذكره بعض شيوخنا أنه بما فعل ذلك احتيماً، لئلا يفسر على مني، روى به النبي بفتح لأنه إذا روى النبي بفتح بمثل حصي الخذف كره، إذ يفتقد أحد عن ذلك، فيرمي بما هو أصغر من حصي الخذف، ومن تجرئ من حصي الخذف أخذ مرة أكبر منه، ومرة مثله، ومرة أصغر منه.

(١) نقل: مرفوعة التذيق، (٣٤٥/٥).

(٢) المطبق: (٢٧/٢١).

فَسَبَّلُ سَعْيَ الْمُتَقَدِّرِ الَّذِي سَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَحَبَّ مَالِكَ أَنْ يُزِيدَ عَلَى حَصَى الْخَذَفِ، لِيَجُزِيَ أَمَّهُ رَمِي حَا رَمَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا يَقْصُرَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي بِأَكْبَرٍ مِنْ حَصَى الْخَذَفِ، وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِأَسْرَأَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَدَرِ حَصَى الْخَذَفِ عَلَى مَعْنَى اخْتِلَافِ الْفَذَى لَا يَحِيرُ الْإِخْلَالُ بِشَيْءٍ مِنْهُ، نَكَانَ ذَلِكَ نَعْمَ مِنْ إِزْيَادِهِ عَلَيْهِ، وَالْوَحْدَةُ الْأُولَى أَمِينٌ، وَالْأَعْدَاءُ بِمَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَوْ نَبَى وَأَحَقُّ، انْتَهَى.

وَقَالَ الدُّرُودِيُّ^(١) لَمْ يَطْ صَحْفَةُ الرَّمَى مَطْلَقًا بِحَجَرٍ كَحَصَى الْخَذَفِ، وَهُوَ قَدَرُ الْقَوْلِ وَالْوَاوَةُ أَوْ دُونَ الْأَسَافَةِ، وَلَا يَجُزِيُ الصَّغِيرُ جَدًّا كَالْحَمِصَةِ، وَيَكْرَهُ التَّكْبِيرُ خَوْفَ الْأَذْيَةِ، وَلِإِعْخَافَةِ السَّامَةِ وَالْجَزَاءِ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْمَوْهَبِيُّ^(٢) يَسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْحَصِيَّاتُ كَحَصَى الْخَذَفِ تَهْنَةً لِأَخْبَارِهِ، وَقَالَ الْأَثَرِيُّ: يَكُونُ أَكْبَرُ مِنَ الْحَصَى، وَفَوْقَ الْبَيْتِغِ، وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَرْمِي بِحِجْلٍ بِعَرِّ الْقَسَمِ، فَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ كَبِيرٍ، فَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجُزِيهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْحَصَى عَلَى مَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهَيْئَةِ الْقُدْرَةِ، وَنَهَى عَنْ تَجَاوُزِهَا، وَالْأَمْرُ بِتَقْصِيهِ الْوُجُوبِ، وَالنَّهْيُ بِتَقْصِيهِ سَادِ الْمُنْهَبِيِّ عَنْهُ، وَلِأَنَّ الصَّغِيرَ مَالِكُ الْكُسْرِ بِمَا أَذَى مِنْ بَصَرِهِ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجُزِيهِ مَعَ بَرَقَةِ نَلْسَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَمَى بِالْحَجَرِ، وَكَذَلِكَ الْحَكَمُ فِي الصَّغِيرِ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْمَوْهَبِيُّ^(٣) سَادَةُ سَبْعُونَ حَصْفَةً، كُلُّ وَاحِدَةٍ بَيْنَ الْحَصَى وَالْمَدَى كَحَصَى الْخَذَفِ، لَا يَجُزِيُ صَغِيرَةً جَدًّا وَلَا كَبِيرَةً، انْتَهَى.

(١) «الشرح الكبير» (٥٠/٢)

(٢) «المعنى» (١٦٥/٣)

(٣) «٥١٢/١»

وقال السري في مسنده ^(١٢٦) بسحب أن يكون الحصة حصة
الحذف. قال أحيانا قد يمر أكثر من أو نحو ثمة وأجزاء أخرى. وقال
أشياء. ويكرر الحصة. وقوله قد حصى الحذف. لا أكثر من ولا
أصغر. وهو دون أسد. ليس فيه تضاد. وفيه. يمر المواءم ويكره أن يكون
أكثر من ذلك.

قال ابن حجر: أي أن أصغر منه. وقضية ذلك أن ما يسمى حصة. من
جزء أو صغر بكفر. ومن ثم هو جزء. أنه لم يسم. حاله الكثرة. جازأ. يقول
الحجر كثير. باسم. ليس أن يكون الحجز السري. قد استكمل. به. يردوس
الأصغر. مع. أنه. طار. من. ثمة. الذي كسى. إذ العذر على ما يسمى حصة. أو
حجرا. وما سجد من أنه لو روى بحجر قليل لا يشبه إلا جديده لم يذهب. به
كل أنصا ما ذكره. انتهى.

وفي التهذيب ^(١٢٧) في باب سبع حصيات من حصى الحذف. تقولون
عبيكم بحصى الحذف. لا يزدو بعضكم بعضا. قال ابن حجر في التهذيب
أو داود وأحمد. إسحاق بن حبيب بن عبد الوهيد. وفي التهذيب
بعضكم بعضا. ثم قال في باب التهذيب. من. ما. من. حجاز. يحضون
الرمي. مع أنه لا يرمي بالكثير من الأحجار كلها بأذى. به.

قال العيني في النهاية وفي السبعة. لا يستحب التماس. وعند أحمد
لو روى بحجر كثير لا يحذف. وهذا. بسبب أن يكون أكثر من حصى
الحذف. وأما القوطي والشافعي. وبالأبعد ما صح من قول الشافعي. أنه
من حصى الحذف. لا معنى لأكثر من ذلك. وفي النهاية. مع

(١٢٦) (١٧٦)

(١٢٧) (١٧٦)

حصان حصص الحلف أو أكثر منه ذللاً، والمختار من النافلا، يكره تأخير
سها كثيراً كما يصح من العطفة، وما يقرب منها * منتج .

وهي المحبطة . ولو رمى بأكثر من حصص الحلف أحرأه، ولكن لا
يسحب ذلك . وفي * تيسير * . ولو رمى بالأصغر أحرأه، وليس بمسحب
نعم . ثم قال المودع . والقاط الحصيد أولى من تكبيره يقول ابن عباس
قال رسول الله ﷺ غدة جمع . القطة من حصاة ، الحديث . ولأنه لا يحرر في
تكبير أو غير إلى وجهه شيء، يزفوه، وقال النووي . ويكره كسر الحجاب
إلا لعذر . بل يحتفظ بعبارة . وقد ورد في عن كسرها هاهنا وهو أصح
عظمي إلى الأفق . وقد صرح بكراهه ذلك الشريد والشاري

واعتلهم أيضاً في صفة الحجاب . قال اسوق^(١) . ويحيز الرمي لكل ما
يسح حصص . وهي الحجارة السماوية سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر . من
الحجر . أو السرام^(٢) . أو السرو . وهو النضوء . أو الرجام أو الكدانة^(٣) . أو
حجر العسل وهو قول مالك والشافعي . وقال القاضي : لا يحيز الرجام ولا
البرام والكذالك . ويقضي قوله . أن لا يحيز السرو ولا حجر العسل . وقال أبو
حنيفة . يحوز بالنضوء والمدر وما كان من جنس الأرض . وسجوه قال النووي .
وروي عن سكتة بنت الحبيب أنها رمت الحصره . من حجر ناولها لخصص تكبر
مع كل حصاة . وسقطت حصاة دومت في سها .

ولذا أنه يحرر رمي بالحصص . وأمر بمثل حصص الحلف . فلا تناول غير
الحصص . ويتناول جميع أنواعه . فلا يجوز تخصيصه بغير قليل . ولا إيمان
غيره . ولا لا يدخل القياس فيه انتهى

(١) المسمى (٢٨٨/١).

(٢) هو نجرة السله من زهر الحجاب.

(٣) الكدانة : حصاة رموه قليل من السامر.

وفي «الروضة السريعة»^(١): لا يجزئ الرمي بغير الحصاة كجواهر وذهب ومعدن.

وقال النووي في «مناسكه»^(٢): شرط ما يرمى به كونه حجراً، فيجزئ المرمر، واليزام، والتخدان، وسائر أنواع الحجر، ويجزئ حجر النودة قبل أن يطبخ، ويصير نودة، ويجزئ حجر الحديد على المذهب الصحيح؛ لأنه حجر في الحال، إلا أن فيه حديثاً كاملاً يُستخرج بالعلاج، وفيما يتخذ منه القصوص، كالغبرورج، والياقوت، والعقيق، والزمرد، والبلور، والزبرجد، وجهان لأصحابنا، أحدهما الإجزاء؛ لأنها أحجار، ولا يجزئ ما لا يسمى حجراً، كالملؤلؤ والزرنج والاشم والمدر والجص والذهب والفضة والنعاس والحديد، وسائر الجواهر المنطبعة، انتهى.

قال ابن حجر: قوله: ويجزئ حجر الحديد، مثله حجر نحر الذهب والفضة وغيرهما، كما يفهمه قوله الآنبي: وسائر الجواهر المنطبعة، وكالمطبع من التقديرين نبرهما، فلا يجزئ الرمي بذلك؛ لأنه لا يسمى حجراً، انتهى.

قال الدردير^(٣): وصحة الرمي بحجر، ولا يجزئ طين ولا معدن كذهب وحديد ومقرة وكسريت لأشراط الحجرية. قال الدسوقي: قوله: يحجر أي كون المرمي من جنس ما يسمى حجراً سواء كان زلفاً أو رخاماً أو صواناً أو غير ذلك، انتهى.

وقال القاري في «شرح اللباب»^(٤): الشرط السادس أن يكون النحصى من

(١) (١/٥١٣).

(٢) (ص ٣١٧).

(٣) «الشرح الكبير» ٢/٥٠.

(٤) (ص ١٣٢).

حصى الأرض، وإن لم يطلق عليه اسم الحصى، إذا كان من جنس الأرض، فيجوز بالحجر ولو كبيراً، والمعدن وقطع الأحجار والماس والطين أي التراب المخلوط بالمد، لكن فطامر أن يكون الماس أغلف، والمعدن وهي الحصى، والمعدن، والملاح لجبلي، لا البحري؛ لأن غالب أحجاره الماء المالح، والحصى، والكسريت، والزبرجذ، وقصصة من نواب، والأحجار النفيسة، كالبرجد، والزمرد، والمخنش، والمليور، والعقيق. واختلف في البافوت والغيرمزج.

فإن ابن الهمام: ظاهر الإطلاق التعميم؛ لأنهما من أجزاء الأرض، والأفضل أن يرعى بالأحجار تصانف تسمى بالحصى، ولا يجوز بما ليس من جنس الأرض، كالذهب والفضة والفلز والفضة والحجر والجراد والجراد، لكن في المقول: للإمام المحمدي: لم يرمى بالحجارة يجوز، ولم يرمى بالجواهر لا يجوز، والتميز أن يرمي الحجار بحرف حذاف الفياض، ورمي الحجار في معناه؛ لأنه يفيد أنه يرمي الشيطان ولا يستجاب به، وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز، انتهى.

وهو، معنى دقيق لا يخفى، لكن الجهور، نظروا إلى أن النواردة وهو الحصى، ويشمل جميع جنس الأرض في المعنى، كما قاله بإشارات الصوفية أشبه في المعنى، ولذا قال: في المسجدة وبعض المتشقة يقولون: إنه لو رمى بالمعدن اجزاه لأن المعدن، فإنه تشريفات، وما يحصل بالمعدن، وهذا قول بهذا، انتهى.

واختلفوا أيضاً في موصف الشافعية، قال الموفق^(١)، يأخذ حصى اجتماع من طرفه أي منى أو من مؤلفه، وإنما استحب ذلك لئلا يشتمل عند قدومه

بني - قال الرمي، فإن الرمي نجية له، كما أن الضواف نجية المصحف، فلا يبدأ بني، قبله، وقال ابن عمر - رضي الله عنهما - بأخذ الحصى من ختم، وقبله سعيد بن جبير، وقال: كانوا يزدودون الحصى من جمع، واستحبته الشافعي، وعن أحمد قال: أخذ الحصى من حيث شئت، وهو قول عطاء وابن المنذر، وهو أصح إن شاء الله؛ لأن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: «القط لي حصي»، فلففت له سبع حصيات، الحديث، رواه ابن ماجه، وكذا ذلك يعني، ولا خلاف في أنه يجوز أخذه حيث كان، وإن رمى محرراً أخذ من الرمي لم يؤخره، وقال الشافعي يحزبه؛ فإنه حصي، يدخل في العموم.

ولما أن النبي ﷺ أخذ من غير الرمي، وقال: «أخذوا عني من سكمكم»، ولأنه لو جاز الرمي بما رمى به، لكان احتاج أخذ إلى أحد الحصى من غير مكانه ولا تكبيره، والإجماع على خلافه، ولأن ابن عباس قال: «ما يقبل منها يؤخذ» انتهى.

وهي المردص السريع^(١)، وأخذ الحصى من حيث شاء، ولا يجوز الرمي بها ثانياً؛ لأنها استعملت في عادة، فلا تستعمل ثانياً كماء الوضوء، انتهى.

وقال النووي في مناسكه^(٢): يأخذ من المزدلفة حصي الجمار لجمرة العضة يوم النحر، وهي سبع حصيات، والاحتياط أن يزيد قريب مقل منها شي، وقال بعض أصحابنا يأخذ منها حصي جمار أيام التشريق أيضاً، وهي ثلاث وستون، وقال بعضهم: الأولى أن يأخذ حصي جمار أيام التشريق من غير المزدلفة، وكلاهما نقل عن الشافعي، لكن الجمهور على هذا الثاني،

(١) (٥١٣/٦).

(٢) (ص ٢٠١).

ويستحب أن يكون أخذ، للحصى بالليل كذا قال الجمهور، وقيل: يأخذ بعد الصبح، والمختار الأول، لنلا يستعمل به عن وطأته بعد الصبح، ومن أي موضع أخذ حاره، لكن بكرة من المسجد، ومن انحش، ومن المواضع الجيدة، ومن لجمرات التي ربما عاها أو عبره، لأنه روى عن ابن عباس: فما نزل منها رافع، وما لم ينزل منها تركه، ولولا ذلك لشد ما بين الجليلي، وزاد بعض أصحابنا، فكره أخذها من جميع منى لأنشأوا رمي فيها، ولم ينزل، ولو رمي بكن ما كرهته له حاز. وقول أيضاً: بكرة أن يرمي بها يأخذ من المسجد أو مواضع النجس أو بعد رمي به غيره، ولو رمي بشيء من ذلك أجزأه انتهى.

قال ابن حجر: قوله: يأخذ من المزدلفة أي لحب. رواه الدلائل عن ثبان بن صالح، وبمضده ما صح من قوله ﷺ تفضل غداة النحر: «التقط لي حصي»، واخذوا لغة ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس، وهو ﷺ كان إذا ذلك بمزدلفة، فيكون أمره بالانقطاع منها، وقول ابن حزم: إنه رمي جيرة العقبة بحصى التقطها غداة ابن عباس من موقفه الذي رمي فيه مردد، على أنه يمكن الجمع بأنه يحتمل أن التقط سقطت شيء من التثنية من مزدلفة، فأمره ﷺ بالانقطاع بدله من موقفه، أي محل وقوفه، وهو بطن الوادي لا من الحرم.

ثم ظاهر كلامه كبير، أنه ثم ترد سنة في تعييب السجل الذي يؤخذ منه حصي أيام التشريق، نكح قال ابن كعب وغيره: يؤخذ من بطن محصر أهدأ من قوله ﷺ: اعلمكم بحصى الخذف الذي يرمى به الأحمر.

وقيل السدكي عن النضر أنها لا تؤخذ إلا من منى أخذت منها في مسلمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ لما وصل المحصر، وهو بمنى، قال: اعلمكم

بعضى الخذف الذي ترمى به الجبيرة، وقد يقال: ليس في هذا دليل على سبه أحدًا من هاهنا، بل يحمل على أنه قلة تذكيرًا لهم، وإعلانًا أنهم يعمل عن الأذى. من مردلفة أن يأخذ من أي سجل شاء، وفوائده: أن ذلك عند رصونه لمحمل ثم يعل من هذا لا يدل على اختصاصه بوقت السجل، غير أن قوله: عليكم بمعنى المرمو، وحيد، ويكون أمرًا بخطط ما معهم مما أخذوه من مردلفة، وقول الراوي: وهو بمعنى أي متصل بهذا، فلا يدل على أن محسن سبه، ولو استفاد التمسك بما في «ابن حنبل» حتى إذا دخل بطن سبي قال: «عليكم به» من الخذف، فكان أولى إلا أن يقال في «عليكم» به مرة، فلا يكون فيه دلالة أبعد، انتهى.

رواه الترمذي^(١) ويخطئه من أي سجل شاء، إلا صورة العقبة، فينتد لخطئه من المردلفة، انتهى. وقال أيضًا: كره رمي بغير رمي به أي بعضى رمي به قل من أو من غيره هي ذلك اليوم أو غيره، وظاهره ولو في سبي عام، انتهى.

قال الألباني^(٢): أنه أن يأخذ بعضي الحجار من منزله سبي أم حيث شاء، ما أم يأخذ. من الموصى الذي قد رمي به إلا حمرة ثعفة، فإنه يستحب أحده من المردلفة. قاله ابن حبيب، ولا وجه لذلك عند غير الاستعداد بالحجارة، لأن المباحل إلى متى يفصد حرة الثعفة، فبرمها، ولا يندم على ذلك شيئًا، لأن رمسه ينعزل بوصفونه فس أن يخط رحله، فيجب أن يكون جواره معدة، لتمكنه أن يصل رميه بالرمول، وإن لم تكن فعدا نصل بين رميه ووصوله، فعلى الحجار.

وأما غيره من الحجار، فإنها برمها هي اليوم الذي بعد الرواق، فيسلم

(١) شرح ترمذي (٤٤).

(٢) نيل (١٧: ٤).

في الترتيب فقلت الجفاز، وأعادها، ولا ير من الجفاز بعد غد وهو، هذا
 ثم العليين من السقفة، وروى ابن وهب عن مالك بن سنان سقطت منه حماره
 أنه يأخذ من ماله من حماره ويضعها في يده مكان التي سقطت، وروى ابن
 القاسم عن مالك بن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأخذها، وأنه
 يذكره أن يأخذ من الحمار التي قد ربي بها، فإن أخذ، وهو ذا ينظر إليها
 الحمار التي سقطت منه، فأرجو أن يكون حبيبا. وقد روى ابن السري عن
 أنسب أنه لا يحرقه، انتهى

وفي مخرج الثياب، أن يرفع من المذلة مع حجاب يربي
 بها حماره العنة، وفي اليوم الأول، ويرفع من المذلة، سبع حماره أو
 من الطريق أي من طريق المذلة، ثم يتركها، وقبل يستحب أن يأخذ من
 على ما ذكره بعض المصنفين، وأن قال الكوفي، هذا خلافه، انتهى
 منعه.

وأما ما في المذلة، وهو الأسير، أو المذلة من أنه يأخذ حماره
 الحمار من المذلة أو من الطريق، فيسقي حماره من الحمار، ويسقي الحمار
 أحدها من كل موضع ولا تراه إلا من عند الحمار، فيه مكر، ولا يحرره
 الحماره علامة له المذلة، فإن المذلة منها يرفع كليل الحمار، إلا أنه
 لم فعل ذلك حمار، ويكره.

وقال مالك لا يجوز ولا من المذلة، فإنه حمار الحمار، حمار
 حماره، يكره، بخلافه حماره، أي المذلة، ولا من مكره، أي حمار
 حماره، حمار، ويكره، انتهى.

قلت: وقد ذكرنا من أن حمارها المذلة علامة له المذلة، بسط

الكتاب على رواية أبي نعيم في النهاية والتعليق في كتاب الزاوية^(١)

وهذا الحديث في البداية: أخبرني أصحابي وأصحابي وأصحابي من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قلنا: إن رسول الله ﷺ حمله الحمار حتى يرمي به كل عام، فحملته أنا حتى فقال: إنه ما تقبل منها شيء، ولو لا ذلك لرايتها أسأل الحمار، ومنه أنه فرقة بين من سأل خديعة، وأخرج من أبي ثعلبة عن طريق ابن أبي عمير عن أبي سعيد مولى قلنا: وكذا أخرج أبو سعيد، وأخرج من حديث ابن عمر مروي عن أبي ذر جع النقي الأرفع حصاة، وفي إسناد واسع من البخاري، مثله من علي بن مرجم، وقال: فإنه ما يروى لا شائع له، ويقع في الأثر أنه يميم الجواد بن واسط، وروى إسحاق وابن أبي شيبة واللائق في من حديث ابن عباس عن علي الحمار ما تقبل منها رفع وما لم يعل - مثله، وأنه من حديث مرق في رواية أبي نعيم

قلت: وبما أن الحديث بعد ذلك أحسن حديث أبي سعيد، هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه، وروى من حديث أبي نعيم بن مالك، وقال الدمشقي: رواه صفوان الجي

وفي النهاية: في حديث سعيد بن مسهر قلت لأبي نعيم: ما كان أجدر ترمى من هذا الحمار عليه الصلاة والسلام، ولم يصر جواباً له، قال:؟ فقال: أما علمت أنه من يصر حصاة رفع حصاة، ومن لم يصر حصاة ترمي حصاة، قال: فاجرد أنه سمعت هذا من ابن عباس جواد علي خصيصي خلافة، ثم لم يسمك حصاة، فرددته من كل جانب ثم قلت: وما أجدر بذلك الحمار بها من المعصية الجي

(١) انظر كتاب الزاوية ٤٧٠، ٤٧١

(٢) انظر كتاب الزاوية على هذا في الزاوية ٤٧٠، ٤٧١ ولتحقيق الخبر (٩٠٦)

وَحَلَّتْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ غَرِبَتْ لَهُ الشَّمْسُ مِنْ أَوْسَطِ أَيَّامِ الشَّوْبِ وَهُوَ يَمْسِي، فَلَا يَغْرُبُ، حَتَّى يَوْمِي الْجُمُعَةِ مِنَ الْعَدَا.

قال ابن عثيمين^(١)، وفي «المسعدة»: لك أن تقول: أهل الجاهلية كانوا عسى الإنسان ولا يقبل عمل لمشرك، وأحب بأن الكفار قد تقبل عبادتهم ليجزوا عليها في الدنيا، قال الخططاوي: ويؤيده ما رواه أحمد ومسلم^(٢) عن النبي - رضي الله عنه - أنه يخرج قال: إن الله تعالى لا يعظم المؤمن حسنة يعطي عليها في الدنيا، ويثاب عليها في الآخرة، وأما الكافر فيعظم بعصائه في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطي بها غيرها، انتهى. قال: لكن قد يدعى تخصيص ذلك بأفعال الفِر دور العبادات المشروطة بثبوتها، فإن النبي شرطها للإسلام إلا أن يقال: إن هذا شرط في شريعتنا فقط، انتهى.

(مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان يقول: من غربت له الشمس) أي غربت عليه أو معناه من ظهر له غروبها (من أوسط أيام الشوب) وهو الثاني من أيام الشوب والثالث من أيام النحر (وهو يمس) ولم يتعجل (فلا يغرب) بعد الغروب، فإنه كان له أن يتعجل قبل الغروب، قال تعالى: «فَمَنْ تَجَلَّى يَوْمَئِذٍ فَلَا إِلَهَ عَلَيْهِ وَأَمَّنْ تَلَا فَلَا يَأْتُم عَلَيْهِ»^(٣) وهذا لم يتعجل في يوم من ليوم الخروج اليوم للغروب فلا يخرج (حتى يومي الجمعة) الثلاثة (من العدا) أي في الثالث من أيام الشوبين.

قال المحرقي^(٤): فإن أحب أن يتعجل في يومين خرج قبل غروب

(١) هو المسعدة ٢٠/٢٦٧.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٠٧).

(٣) سورة النقرة: الآية ٢٠٣.

(٤) المحرقي ٢/٣٢٩.

الاستمرار في السير، ولا يلزمه المبيت ولا الوقي، ولو غربت وهو في شغل الارتحال، حازنه النظر على الأصح، انتهى.

ومواز الارتحال إذا كان في شغله عند العروسة، هو رأي ابن حجر، وذكر فيه الاختلاف، في هامش غروضة المحتاجين.

وفي الهداية^(١) أنه إذا نظر ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع، فإذا طلع الفجر من اليوم الرابع لم يكن له أن ينظر لدخول وقت الرمي، وفيه خلافاً للشافعي.

قال الأصبهاني في الهداية: قلده لا يجوز إذا غربت الشمس من اليوم الثاني عشر، وبه قال مالك وأحمد، وهو رواية عن أبي حنيفة كما روي عن عمر - رضي الله عنه - من أحرکه السماء الحديث، قلنا: لا يدل ليس بوقت رمي اليوم الرابع؛ لأن ليلة يوم الرابع ملحقه باليوم الثالث، في حق الرمي بدليل أنه لو ترك رمي اليوم الثالث، ورمى في هذه الليلة يجوز، وما روي عن عمر - رضي الله عنه - غير مشهور، ولو ثبت بحمل على الأفضل، انتهى.

قلت: ولذا قالت الحنفية. بكرة. أنه لنظر عند العروب، قال القاري^(٢): فإن لم ينظر حتى غربت الشمس بكرة، له الخروج في تلك الليلة عند، ولا يجوز عند الشافعي أن ينظر حتى يرمي في اليوم الرابع، ولو نظر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لا شيء عليه أي من الجراء، وإنما بكرة له، وقد أصاب لترك النساء، ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية، وهو المذكور في المشون، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه، كرمي إن لم ينظر قبل العروب، وليس له أن ينظر بعده حتى لو نظر بلمه دم، كما لو نظر بعد طلوع

(١) (١/١٦٦).

(٢) شرح المشون (ص ١٣٠).

القمير، وهو غير الأسمه الثلاثة. ولو قد بعد طلوع القمر قبل الرمي بدمه قدم
تخافاً، انتهى.

وأما حكمه التمتع، فقد قال الشافعي^(١)، إن الحاج إذا لم يؤمّر، أما
الإناء فقد قال مالك^(٢)، ما يعجبني ذلك، رواه ابن عبد الحكم، فإنه يقتدى به
والتغير له أفضل، لأنه إنعام للمساكين، والإتيان بالعبادة والتسكع على العمل
ههنا، قاله الشيخ أبو بكر، وأما من ليس بإمام، فلا يعله أن يكون مكياً، أو
غير مكياً، فإنه كان مكياً، فقد اختلف قول مالك فيه، يرى فيه ابن القاسم أنه
قال: لا يرى نسيم المك، إلا أن يكون نسيم عذر من بخارة أو فريضة، قال ابن
القاسم: وقد كان قال لي في ذلك: لا بأس به، وهو كاحل الأذن، قال ابن
القاسم: وهو أحب قول له إلى، قال تعالوا: *فَوَلَّوْهُمُ لَعْنَةً يَؤْتِيهِمُ آلَاءٌ* وهذا
حلم في أصل مكة وعبرهم.

وجه القول الأول: أنه لا عذر لأهل مكة في سرعة السفر، وأما أهل
الأقاليم فالتسليم من الصدهب أن لهم ذلك، وإن أقاموا بمكة، وقد قال ابن
السكيت ومن حربه: إن ذلك لأهل مكة، وليس ذلك لغيرهم، إلا سبوا أن
لا سبوا بمكة في اليوم الثالث، وجه القول الأول قوله تعالى: *فَوَلَّوْهُمُ لَعْنَةً*
الأيام، وجه القول الثاني ما خرج به ابن السكيت أن المكى يرجع إلى مكة،
وقد انتهى سفره، وعبر المكى مقدمه على كفاية بمكة، فإنه يجوز له السفر
إذا احتاج إلى سرعة السفر، فلا ييب بمكة، انتهى.

قال المذنب^(٣) التمتع حرام في العمرة، ولو كانت كتمتع بالحج بمكة أو
مكة، لكن يكره، فتمتعيل للإمام، قال المذنب: قول: التمتع حرام، أي

(١) - التمتع (١١٥، ١١٦).

(٢) - التمتع الكبير (١١٦، ١١٧).

خوار، مستوي القصرين، لا أنه سحب، ولا خلاف الأولى، وقوله: ولو كانت
العمرة، مبالغة، ورواه قول عبد الله بن عباس: إن من بات بكمكة، فقد
أخرج عن سنة النبي، فليدعه أن يرجع، فهو من اليوم الثالث، وعليه التمسك
تعبه بكمكة، ورواه غيره، أن مكبة، على ما رواه ابن القاسم عن مالك، لا يرى
التعجيل لأهل مكة، ولا يكون لهم عذر من نخابة أو مرض فإنه أبو القاسم
في التعبية، وقد كان مالك قبل ذلك يقول: لا بأس بعمليتهم، وهم كأهل
الأقاليم، وقوله: لكن مكروه التعجيل للإمام، أي أمير الحج، وهذا استدراك
على قوله: والتعجيل جبر، أعاد به أن الحجاز، المسماة بغير الإمام، وأما قوله:
وبكره الله، انتهى.

قال المصنف: أجمع أهل العلم على أن من أراد الخروج من مكة
شخصاً من الحرم غير فقيم، مكنته أن يعبر بعد الزوال في اليوم الثاني من أيام
التنحر، فإن أحد الزمانات مكنته، فقال أحمد: لا يعجبي لمن سفر التنحر الأول
أن يفيم مكنته، وكان مالك يقول في أهل مكة، من كان له عذر أنه أراد يتحصل
في يومين، فإن أراد التحقيب عن نفسه من أمر الحج فلا، ويخرج من ذهب
إلى هذا يقول غيره: رضي الله عنه - من شاء من الناس كتبهم، أن ينصرف في
التنحر الأول إلا أنه خريصة، فلا يسفر إلا في التنحر الآخر، جعل أحمد وإسحاق
على قول غيره: رضي الله عنه - إلا أن خريصة أي أنهم هل حرم مكة

والسبب حوار الثمير في التنحر الأول لكل أحد، وهو قول عامة العلماء:
لقوله تعالى: **فَمَنْ كَانَ فِي يَوْمَيْنِ ذَا ذَا عِطَاءٍ**، هي للناس عامة، وروى
أبو داود وابن ماجه عن عبد الرحمن بن يعمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
سار ثلاثة أيام تعجل في يومين فلا يسفر عليه، الحديث، قال ابن عساق: هذا
أجود حديث، وقد مضى، وقد رُكِبَ: هذا أحدث أم القاسم، بلالة دفع

٢١٥/٩٠٧ - وحفص بن غياث عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: أن الناس كانوا إذا رموا الجمار، مشوا قاهبين وذاجبين، وأول من ركب، معاوية بن أبي سفيان.

من مكان فاستوى فيه أهل مكة وغيرهم، كالدفع من هرة ومن مزدلفة. وكلام أحمد في هذا أراد به الاستحباب موافقة لقول عمر - رضي الله عنه -، انتهى.

قال النووي في «مسالكه»^(١): وهذا النفر وإن كان جائزاً، فالتأخير إلى اليوم الثالث أفضل، قال ابن حجر: قوله: أفضل، أي إلا لعذر، كفلاء أو غيره سواء في ذلك الإمام وغيره، ولكن في «المجموع» عن «الأحكام السلطانية»: أنه ليس للإمام النفر الأول، لأنه متبوع، فلا يفر إلا بعد إتمام النكح، انتهى.

وفي «الهداية»^(٢): إن أراد أن يتعجل النفر نفر إلى مكة، وإن أراد أن يقيم، رمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع، والأفضل أن يقيم، لما روي أن النبي ﷺ صبر حتى رمى في اليوم الرابع.

٢١٥/٩٠٧ - (مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (أن الناس) أي الصحابة (كانوا إذا رموا الجمار مشوا) على أقدامهم غير راكبين (قاهبين) إلى الرمي (وذاجبين) عن الرمي، قال الباجي^(٣): يريد في أيام التشريق، وأما رمي جمره العقبة فإن الراكب يأتي على راحلته فيرميها ركباً، انتهى.

(أول من ركب) قال الباجي: لعلة يريد من الأئمة، ومن يقيم للناس أمر الحج (معاوية بن أبي سفيان) قال الباجي: ولعله أيضاً ركب لعذر، انتهى.

وقال الزرقاني^(٤): لعذر، بالسن، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح أن

(١) (ص ٣٧).

(٢) (١/١٤٦).

(٣) «المتن» (٢/٤٨).

(٤) شرح الزرقاني، (٢/٣٠).

ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يمشي إلى الجمار مفلاً ومدرأً، وروى أبو داود عن ابن عمر - رضي الله عنهما -: أنه كان يرمي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر، ماشياً ذاهباً وراجعاً، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، ولاسن أبي شيبة: أن جابر بن عبد الله كان لا يركب إلا من ضرورة، وفي الصحيحين على المعطوف: قال ابن المنذر: وكان ابن عمر وابن الزبير ومسلم يرمون ماشياً انتهى.

وفي النسخة^(١) عن البخاري قال: بين المنذر بيت أن النبي ﷺ رمى الجمرة يوم النحر راكباً، وقال ابن حزم: يرميها كلها راكباً، ويرد قوله ما رواه الترمذي مسجحاً عن ابن عمر - أنه كان إذا رمى الجمار مشى إليها ذاهباً وراجعاً، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، وقد أجمع العلماء على جواز الأمرين معاً.

واختلما في الأفضل من ذلك، فعلم أحمد وإسحاق إلى استحباب المشي ماشياً، وروى البيهقي بإسناده إلى جابر - رضي الله عنه - أنه كان يركب أن يركب إلى شيء من الجمار إلا من ضرورة، وذهب مالك إلى استحباب المشي في رمي أيام التشريق، وأما حمزة لمعية يوم النحر، يرميها على حسب حاله كيف كان، وقال القاضي عياض: ليس من سنة الرمي الركوب له ولا الرجل، ولكن يرمي الرجل على هيئة التي يكون حينئذ عليها من ركوب أو مشي، ولا ينزل أن كان راكباً لرمي، ولا يركب أن كان ماشياً، وأما الأيام بعدها، فيرمي ماشياً - لأن الناس يارلون منازلهم يمشي، فيستول للرمي، ولا يركبون لأنه خروج عن التواضع حينئذ، هذا مذاهب مالك انتهى.

وروى البيهقي بإسناده إلى عطاء بن أبي رباح قال: رمي الجمار ركوب

(١) نسخة القلبي (٧/١٣٥)

يوميين ومشي يومين، وحمله النبي في على ركوب اليوم الأول والأخير.

وحكى النووي في الشرح مبسوطاً^(١) عن الشافعي وموافقيه أنه يستحب لمن رمى ركباً أن يرمي ركباً، ولو رمى ماشياً جاز، ومن وصلها ماشياً فبرئها ماشياً. قال: وهذا في يوم النحر. وأما اليومان الأولان من أيام النحر، فالتة أن يرمي فيهما الحمرات الثلاثة ماشياً، وفي اليوم الثالث يرمي ركباً، وقال أصحابنا الحنفية: كل رمي بعده رمي كالتجمرتين الأوليين من الأيام الثلاثة، يرمي ماشياً، وإن لم يكن بعده رمي، كرمي حمرة العفة والحمرة الأخيرة في الأيام الثلاثة، يرمي ركباً هذا هو الفصيلة، وأما الحواشي فتدلت كيفما كان، انتهى.

قال الموفق^(٢): ويرميها ركباً أو راجلاً كيفما شاء، لأن النبي ﷺ رماها على راحلته، ورواه حاتم وابن عمر وأم أبي الأحوص وغيرهم. وقال باقر: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يرمي حمرة العفة على دابته يوم النحر، وكان لا يأتي سائرهما بعد ذلك إلا ماشياً داهياً وراحلاً، وروى أن النبي ﷺ كان لا يأتيها إلا ماشياً داهياً وراحلاً، ورواه أحمد في المسند.

وفي هذا بيان لتفريق بين هذه الحجرة وغيرها، ولأن رمي هذه الحجرة مما يستحب البدانة به في هذا اليوم عند قدومه، ولا ينسب بعدها وقوف، ولو من له الحصى. لشأنه السراويل عن البدانة بها، والتعجيل إليها بخلاف سائرهما، انتهى.

وقال النووي في مسامكة^(٣) في جمرة العفة: يرميها ركباً إن أتى من

(١) (٩/٥١٤).

(٢) «المعنى» (٥/٢٩٣).

(٣) (ص ٢٧٠).

والثاني: فقال: باب في الإجماع عن رسول الله ﷺ وشيخه أن يرمي في الترابين الأولين من يوم النحر ونبأه وهو الدم الثالث والثاني، لأنه نظر فيه غصه ابن جبير عن ربيعة

قال ابن حجر: هو المصداق في الترويض وأصلها: وعلى عليه في الترويض: وفيه في الأثر على ما هو المصداق في ركوب بحيرة العبرة فافظ، مذود بحيرة العبرة الأول، مقتضى تعليق المصنف الذي ذكره في الترويض أنه باب في ركوب عند التمر الأول بعد.

وروي البيهقي عن ابن عمر أنه بكى في الأيام الثلاثة بعد النحر ما يشاء ذهباً وإحماً، وصححه الترمذي، لكن في بعض رواه مثلاً، قيل: وله عاصم وهو حسن، وعلى كل فهو إما حسن أو ضعيف، فيكون حجة في باب التمر خلاف ما ذهبوا إليه، وكأنهم يسمون من قول الرباعي: ذهباً وإحماً، اختصاص ذلك بعد يوم النحر، لأن يوم النحر لا رجوع فيه، ويكون التمر حينئذ ما لا يراه الثلاثة بعد مطلق التمر لا يبعد كونه مع الركوب أو التمر، وحكيته إفادة أنه يجوز أن يكس التمر الأول بل قد يتأخر إلى التمر الثاني، انتهى.

قال الترمذي: باب رعيه العفة حين يرميه منى إذا راكناً، وحدث المشي من عبده، أي غير بحيرة العفة يوم النحر، فيشمل المشي فيها في يوم النحر، قال الترمذي: قوله: وإن راكناً، أي يذهب أن يرميها حين يسلك حال الركبة التي يرميها من ركوبه أو مشيه، قد ينصرف عنى سرك أو ركناً، لأن فيه عدم الاستعداد يرميها، انتهى.

قال البيهقي: وقد قول مالك في الترميز: أن يرمي يوم النحر أن يرمي

جسرة العتبة وراكباً، كما يأتي الناس على درابهم، وأما في غير يوم النحر، فكان يقول: يرمي ماشياً، والأصل في ذلك أنه يرمي جمرة العقبة متصلة بوروده، وأما في سائر الأيام، فلأن المشي إليها نواضع، ويحتاج إلى الدعاء عند الجمرتين، فلو ركب الناس لفراق بهم المكان، انتهى.

وفي «شرح اللباب»^(١): الأفضل أن يرمي جمرة العقبة وراكباً وغيرها ماشياً في جميع أيام الرمي؛ لأنه يعقب الروح إلى الرجل، وهذا مختار كثير من المشايخ، كصاحب «الهداية» والكافي، والبدائع^(٢) وغيرهم، وهو مروي عن أبي يوسف، وقال أبو حنيفة ومحمد: الرمي كله وراكباً أفضل، كما روي أنه ﷺ فعل كذلك.

وفي «الظهيرية»: أطلق استحباب المشي إلى الجمار، ولعله حمل فعله ﷺ على بيان الجواز ورفع الحرج عن الأمة أو العذر، كما قبل في الطواف والسعي، وأما ما ذكره في «الكبير» من أن هذا هو المروي من فعله ﷺ أيضاً في غير جمرة العقبة يوم النحر، فإنه ربما ركباً وسائر ذلك ماشياً، على ما رواه غير واحد من أئمة الحديث مصححاً، فبه يثبت؛ لأنه معارض لما سبق، فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان الجمع، فإنه ﷺ لم يبحج إلا حجة واحدة، اللهم إلا أن يقال: إنه رمى يوماً وراكباً ويوماً ماشياً، وأما ما ذكره في «مقدمة الغزنوي» من أنه يصلي ركعتين عند الجمرات بعد الدعاء، إلا في جمرة العقبة، فإنه لا يدعو، ولكن يصلي، فليس في المشاهير من الكتب الفقهية، ولا في الأحاديث المروية، انتهى.

وفي «المختار»^(٣): جاز الرمي كله وراكباً، ولكنه في الأولين ماشياً

(١) (ص ١٢٩).

(٢) «بدائع الصائق» (٢/٢٦١).

(٣) (١/٥٨٤).

٩٠٨/٢١٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ: مَنْ أَيْنَ كَانَ الْقَاسِمُ يُرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؟ فَقَالَ: مِنْ حَيْثُ يُشْرَبُ.

أفضل، لا في الأخيرة أي العنبة، لأنه ينصرف، والراكب أفدر عليه، وأطلق أفضلية المشي أي الظهيرية، ورجحه الكمال وغيره.

قال ابن عديم: والتفصيل قول أبي يوسف، وله حكاية مشهورة ذكرها العنجلاني وغيره، وهو مختار كثير من المشايخ، كصاحب «الهداية» وغيره، وأما قولهما فذكر في «البحر»: أن الأفضل الركوب في الكل على ما في «الخاتبة»، والمشى في الكل على ما في «الظهيرية»، وقال: فتحصل أن في الثلاثة أقوال، قوله: ورجحه «الكمال» أي بأن أدائها ماشياً أقرب إلى التواضع والخشوع، وخصوصاً في هذا الرمادة، فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي، فلا يؤمن الآتي بالركوب بينهم بالترجمة، ورواه ببخاء وأبو إسماعيل هو ل يظهر فعله. لفتدى به، كطوافه راكماً، انتهى.

٩٠٩/٢١٦ - (مالك، أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم عن أين) أي من أي موضع كان) أبوك (القاسم) بن محمد عن أبي بكر - رضي الله عنه - (يرمي جمرة العنبة؟ فقال: من حيث يشرب) ذكر في «المحلى»: أي من العنبة من أسفلها وأعلاها وأوسطها كل ذلك واسع، لكن السنة عند الجمهور كونه من بين الوادي، انتهى.

وقال الزرقاني^(١): من حيث يشرب أي من بطن الوادي بمعنى أنه لم يمين محلاً منها للرمي، وقيل العراد من فوقها أو تحتها أو بظهرها، لما صح أن النبي ﷺ رماه من بطن الوادي، وفي «الاصحاحين» عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رمى عنه الله يعني امر سعود جمرة العنبة من بطن الوادي، فقلت: يا أبا

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٧٠)

عبد الرحمن! إن أُناساً يرمونها من فوقها، فقال: والذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة.

قلت: وفي حديث جابر لطويل عند مسلم وغيره: «حلى أثنى الجمرة التي عند البجعة، رماها ما يسبح حميات، رمى من بطن الوادي، ثم انصرف»، ولابن أبي شيبة وغيره من حديث عطاء: «أن النبي ﷺ كان يعلو إذا رمى الجمرة». وجميع ما أن النبي ﷺ رمى من بطن الوادي هي حمرة العقبة، وما لابن أبي شيبة في الجمرتين الأولىين، وترجم البخاري في صحيحه قباب رمى الجمار من بطن الوادي، وذكر فيه حديث ابن مسعود المذكور.

قال الحافظ^(١): «كانه أشار بذلك إلى رد ما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عطاء، نكن يمكن الجمع بين هذا وبين حديث الباب بأن النبي ﷺ رمى من بطن الوادي هي حمرة العقبة، لكونه عند الوادي بخلاف الجمرتين الأخريين، ويوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود: «حين رمى حمرة العقبة». وكذا روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون عن عمر - رضي الله عنه - أنه رمى حمرة العقبة في السنة التي أصيب فيها، وفي غيرها من بطن الوادي، ومن طريق الأسود: رأيت عمر - رضي الله عنه - رمى حمرة العقبة من فوقها، وفي إسناده هذا الثاني حجاج بن أرطاة، وفيه ضعف، وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز، سواء استنزلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو أسفلها أو وسطها، والخلاف في الأفضل انتهى.

وفي «الكشي»^(٢) على البخاري: «قال ابن عباس: رمى حمرة العقبة من حيث يسير من العقبة، من أسفلها أو أعلاها أو وسطها، كل ذلك واسع».

(١) «فتح الباري» (٢/ ٢٨٠).

(٢) «مجموع الفارابي» (٢٧/ ٢٧٤).

قال ابن حجر في المرح الممالك: محل استحباب الكيفية الأولى في يوم النحر فقط. أما في رمي أيام الشريق، فتستوي حمرة العنية وغيرها في محل استحباب القلة، كما يفهم من صحيح البروضة، ومن ثم قال النجاشي جماعة: إن الشيخين اتفقا على عدم استفاد الجمر في أيام الشريق، واختلفا في يوم النحر، انتهى.

وقان وجه اختصاصها بذلك أنها الحصى بأنها نحية منى، ويانها يوم النحر هو فضل مما بعده، وبأن لها تحلاً في التحلل بخلاف غيرها، فاستحب أن تعبر بصفة عن غيرها في ذلك اليوم خاصة بالمعنى بغيرها فيه بخصوصيات أخرى.

لكن الحديث الصحيح الذي أشار إليه المصنف هو ما في الصحيحين: عن ابن عمر: **«أنه حجج جعل البيت على يساره ومنى عن يمينه. ورمى سبع حصيات، قد يفهم منه استحباب هذه الكيفية في جميع الرمي، إذ لا تعرض فيه يوم النحر، إلا أنه قال: إن اقتضاه على رمي سبع حصيات فظاهر في أن ذلك كان يوم النحر خاصة، وكان هذا هو مستند السبكي في تخصيصه الحديث بيوم النحر حيث قال: لو قيل: إن الصفة الثالثة عنه **«أنه في حمرة العنق يوم النحر يرمي به منه لاهام، لم يكن به بأس»****

ودليل الكيفية الثالثة في كلام المصنف ما رواه الترمذي، وصححه عن ابن مسعود أنه قال: **«أنه حجج استقل الوادي واستقل الكعبة وجعل يرمي عن جاسه الأسير»** لكن قال الحديث ابن حجر^(١): أنه شاذ مختلف برواية «الصحيحين» وفي إسناده محتلط، انتهى.

وبما نقرر بعلم أنه لا شذوذ ولا مخالفة في رواية الصحيحين، لأن تلك

(١) الطبر: فتح الباري (٣/٢٨٢)

في يوم النحر، وعنده في غيره، وبه جمع بين التذويب: انتهى ما قاله ابن حجر، رضي الله عنه.

وقال أيضاً في شرح المسح: يجب رميها من بطن الوادي، ولا يجوز من أعلى الجبل ثالثها، وكثير من العامة يفعلونه، فيجعلون رميها من أعلى الجبل، ويقولون: لا بأس، ويسألون: ما بأسه؟ فيجيبون: لا بأس، ولكن من بطن الوادي، ويختص هذا يوم النحر لتمرده، فيه خلاف بقية أيام التشريق، لأن السنة أسفلها لليلة في رمي الأكل، انتهى.

قال الدردير^(١): رأيت العقبة فيرميها من أسفلها في بطن الوادي، ومن عن يمينه، ومكة عن يساره، انتهى، وفي «المحلى» نعتاً للعيني: قال ذلك: لا بأس أن يرميها من فوقها، ثم رجع فقال: لا يرميها إلا من أسفلها، وفي «المداوي»: قلت: أرايت أن رمي جمره العقبة من فوقها؟ قال ذلك: يرميها من أسفلها أحب إلي، قال ابن القاسم: تفسير حديث القاسم من محبة معناه من حيث يشير من أسفلها، قال ذلك: وإن رمي من فوقها أجزاء، قلت: من أين يرمي الحمرتين في قول ذلك: قال يرمي الحمرتين جميعاً من فوقها، والعقبة من أسفلها، انتهى.

وفي «التهذيب»^(٢): لو رميها من فوق العقبة أجزاء، لأن ما حولها موضع المسك، والأفضل أن يكون من بطن الوادي لئلا يربو. قال العيني في «السياسة»: أي يرمي الجمره من أسفل الوادي إلى أعلاه، حكمه رواء محمد - رضي الله عنه - وأمن مسعود، ولو رميها من فوق العقبة أجزاء، لأن بعض الصحابة كانوا يرمونها من فوق العقبة، ألا ترى أن عبد الرحمن بن زيد قال:

(١) «شرح الكبير» (١/٤٢٢)

(٢) (١/٤٤٤)

قال يحيى: سئل قالك: هل يرمى عن القصي وأشبهه من
فقال: نعم.

إن الناس يرمونها من فوقها وأزاد الناس الصحابة والذابين - وعذر - رضي الله
عنه - رماها من أعلاها لأزحام انتهى مختصراً

وهي شرح الشاب^(١) إذا أتى من يجاور إلى جمرة العتبة، ويقف في
بطن الزادي أي من أسفل حيث يرى مرفع المصاف، ويجعل يده عن يمينه،
والكعبة عن يساره، ويستعمل الحبرة، ثم يرميها بسبع حصيات، ولو رمي من
فوق العتبة جاز، وكرهه لأنه خلاف السنة إلا من عذر، ثم قال في رمي أي
لتفريق وبدأ بالجمرة الأولى، ويقعد إليها حتى يكون ما عن يساره أقل مما
عن يمينه أي عن الشخص، ويستقل المنيعة، ويجعل يده وبين مخمخ الحصى
جمعة أربع أو أكثر، لا أقل، فيرميها بيمينه بـ ١٠ حصيات، ثم يأتي الجمرة
الوسطى فيصنع عندها كما صنع في الأولى، ثم يأتي الجمرة القصوى، فيرميها
من بطن الزادي لا من أعلاه كما مر في اليوم الأول، انتهى.

وسئل: يبيت المجهول الإمام (عالمك هل يرمى) بناء المجبول أيضاً (ص)
القصي والمريض؟ فقال: نعم يرمى عنهما إن لم يمكن حملهما، وإن أمكن
حملهما يرمي بأنفسهما، كما قال الدردير^(٢) إذ قال: حمل مريض مطلق لرمي،
ورمي بنفسه وجرباً، قال الدسوقي: وحاصله: أن المريض وأهبي إذا كان كل
منهما له إضافة أي مودة على أن يرمي بنفسه، فإنه يرمي بنفسه وجوباً إذا وجد
حاملًا يحميه للجمرة، انتهى.

وهو جرم الإمام في البدونة^(٣) ونحوه قلت: كيف يصح في الرمي في

(١) (ص ١٩)

(٢) شرح الكبير: (١٤/٢).

(٣) (١٢١/١)

ويجزي السبع حين يرمى عنه فبكتهم وهو في شرف ويهريق دما .

قوله مالك؟ قال - قال مالك - إذا كان ممن يستطاع حسنه، ويطيق الترمي، ويحد من يحمله، فليحمل حتى يأتي النجسوة، فيرمي، وإن كان ممن لا يستطاع حسنه، ولا يتد على من يحمله أو لا يستطيع الترمي رمي عنه، فيسحق حين رميهم، فسحق سبع تكسراته لكل حصاة تكبيرة، قال مالك - وعليه النهي، لأنه لم يرم - وإنما رمي عنه.

قلت - فلو سح في آخر أيام الترمي أو رمي به رمي عنه في قول مالك؟ قال - قال لي مالك - نعم، قلت - ويستطع عنه الدم؟ قال - لا، قال مالك - عليه آدم كما هو.

قلت - فإن رمي عنه جيرة العقبه وحدها، لم يصح من آخر النهار قبل معاش الشمس فرس، أمحب في قول مالك الهدى أم لا؟ قال - لا هدي عقب في رأسه لأنه صح في وقت الترمي، ورمى حين رمته في وقت الترمي، قلت - وإن كان لم يسح دية؟ قال - يرمى ما رمي عنه أيلة، ولا يسقط عنه عدم عنه مالك، لأن وقت رمي ذلك اليوم قد ذهب، قلت - أرأيت السي أو رمي عنه النجاسة قال - قال مالك - أما المصير الذي ليس مثله رمي، فإنه يرمى عنه، أما الكبير الذي يعرف الترمي، فإنه يرمى عن بعضه، انتهى.

(ويجزي العريض حين يرمى) ببناء المجهول (عنه) أي عن العريض أي ينجزي وقت رمي الثائب (فيكر) العريض في عدا الوقت، (وهو في منزله)، وبه حرم في المداينة، كما تقدم، (ويهريق دما) وجوبا، لأنه لم يرم عنه، وإنما رمي عنه، وهذا حكم العريض.

وأما السي فلا دم على رقبته بالنية، فإن التذوق^(١)، والحاصل أن التصغير الذي لا يحصر الترمي والتجوز، يرمى عنهما من أعضائهما، فإن لم يرم

(١) حاشية الشافعي (١٧١)

فإن صبح العريض في أيام التشريق رمي الأذى رمي غنم، وأخذى وأجوباً .

عنهما وليهما إلى أن دخل الذبل فالدوم واجب على من أحدهما، وإن رمي
عنهما في وقت الرمي، فلا دم عليه، فرمي الثوب كرميه بخلاف رمي الناصب
عن العاجز، فإن فيه الدم، ولو رمي عنه في وقت الرمي وهو وقت الأكل، إلا
أن يصب قبل الغروب ويرمي عن نفسه بعد أن رمي عنه نائبه، فإنه يسقط عنه
الدم، انتهى .

فإن صبح العريض في أيام التشريق رمي ساء التفاعل أي رمي بنفسه
المتني رمي، بيناء السجود (عه) أي يقضي الذي رمي عنه الثالث (وأخذى) زاد
في النسخ المصرية بعد ذلك لوجوباً أي لا يسقط عنه الدم الذي وجب نفوت
الوقت، كما تقدم من المدونة .

فإن الناصب^(١) ومعنى ذلك أن الصبي يذمه الرمي، كما يلزم غيره،
وكذلك المريض، فمن استطاع ميماً العشي إليه، أو كان له من يحميه غيره،
فوه لا يلزمه أن يذمه الرمي بنفسه إن كان الناصب يذمه ما يؤمر به، وكان مع
المريض ذمته^(٢)، وقد دوي معنى هذا عن مالك في المسجود، وروى ابن
عبد الحكم عن مالك في «مختصره»^(٣) إن رجلاً المريض أن يصب في أيام
التشريق، فليؤخر الرمي إلى آخر أيام التشريق، فإن لم يبرح ذلك، رمي عنه،
وأخذى .

ويحتمل هذا عندي وجهين: أحدهما، أن يكون قولاً واحداً، وذلك أنه
نصر أولاً على أنه إن كان له من يحميه، ويظن ذلك، دعى وعجل الرمي،
وإن لم يكن له من يحميه، ورجا أن يظن ذلك في بغية أيام التشريق، أخر
الرمي، وإن لم يرج ذلك ولم يكن له من يحميه، رمي عنه .

(١) المتن (٤٩/٢)

(٢) كما في الأصل

وَحَتَمَلُ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: إِنْ رَجَعَ أَنْ يَضِيقَ فِي أَيَّامِ الرَّمْيِ، أَعْرَ ذَلِكَ وَقَبْلَ يَوْمِ عَنْهُ أَحَدًا، وَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ ذَلِكَ أَمْرٌ مَرْمِيٍّ عَنْهُ، وَالثَّوَالِيَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ فِيمَا يَرْجُوهُ مِنْ حَالِهِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِيمَا يَطْلُقُهُ وَفَتْ الرَّمْيِ وَيَوْمَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ اسْتِطَاعَ الرَّمْيِ وَإِلَّا دَمَى عَنْهُ خَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ يَرْجُو أَنْ يَرْمِيَ فِي بَقِيَّةِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَجَّهَ رِوَايَةَ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ أَنَّ الرَّمْيَ لَهُ وَقْفَانِ: وَقْفٌ أَدْنَى، وَوَقْفٌ أَفْصَحٌ، كَمَا سَأَلَنِي مُعْصِلًا، فَإِنْ رَجَعَ أَنْ يَرْمِيَ فِي الْوَقْفِ الْفَرِيقِ أَوَّلَى، وَلَا مَعْنَى لِرَمْيِهِ خَيْرُهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ يَرْجُو أَنْ يَرْمِيَ بِنَفْسِهِ.

وَوَجَّهَ رِوَايَةَ ابْنِ الْقَدَسِيِّ أَنَّ وَقْفَ الرَّمْيِ هُوَ لِكُلِّ يَوْمٍ فِي نَفْسِهِ، وَبِالْمَالِكِ بِسَبَبِ اتِّدَامِ عَلَى مَنْ آخَرَهُ عَنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّ يَرْمِيَ بِنَفْسِهِ عَنْ يَوْمِهِ اسْتَدْبَرَ فِي ذَلِكَ، لَمَّا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهَذَا كَالْوُضُوِّ وَالنِّسَمِ، مَنْ يَشْرِي مِنْ إِذْكَ الْوَقْفِ الْمَحْذَرِ تَبَيَّنَ، وَلَمْ يُوَخِّرِ التَّحَمُّمَ إِلَى وَقْفِ الْفَرِيقِ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُقِ الْفَرِيقَ "حَسِيرٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ مَحَلِّهِ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ الْقَدَسِيِّ، أَوْ ظَنَّ أَنَّ لَا يَطْلُقُ الرَّمْيَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَرَمِيَ عَنْهُ، ثُمَّ صَحَّحَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَإِنَّهُ يَرْمِيَ لَمَّا مَضَى مِنَ الْأَيَّامِ وَبَعْدَهُ، رَوَاهُ ابْنُ الْقَدَسِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ مَالِكٍ، وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ.

رَوَى ابْنُ الْمَوَازِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَيَرْمِيَ مَا يَرْمِيَ عَنْهُ لَا دَمَ عَلَيْهِ، وَجَّهَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، فَإِنَّ الشَّيْخَ أَبَا بَكْرٍ إِنَّمَا وَجَّهَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَمِدَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الرَّمْيِ، وَهُوَ لَوْ تَعَدَّلَ لَاسْتِطَاعَ، فَلِلدَّلَالَةِ وَجَّهَ عَلَيْهِ الْفَرِيقَ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الثَّوَالِيَةِ أَنَّ الْوَقْفَ هُوَ الْوَقْفُ عِنْدِي فِي بَيْتِي، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَالًا، لَا يَشْكُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ فِي أَنَّهُ لَا يَطْلُقُ ذَلِكَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَرَمِيَ بِحَبِّ عَلَيْهِ الْفَرِيقَ، وَإِنَّمَا يَحِبُّ عَلَيْهِ الْفَرِيقَ وَإِنْ تَبَيَّنَ الْعُذْرُ لِأَنَّهُ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ سَبَبِ الْحَجِّ لَزِمَهُ الْفَرِيقَ سِوَا الْفَرِيقِ عَذْرُهُ أَوْ لَمْ

يتيقن كان ذلك لعذر أو غيره كترك التمتع بمزدلفة، هذا فيما ليس له مثل من الأركان التي لا تم الحج إلا بها.

وأما ما له مثل من الأركان كطواف الزوراء فإنه يسقط للعذر، ولا يجب بذلك دم. ووجه قول أئمة أن الرمي له بدل، وهو رمي غيره عنه، وفي البدل نفى عن الممثل به بجبر المذموم، فإذا أدرك الرمي في أيام التشريق فباشروا نفسه فقد جبر نفس الرمي فسقط عنه، انتهى مختصراً.

قال السديد^(١) ويستحب العاز من رمي عنه، ولا يسقط عنه الدم برمي الثالث، وقاعدة الاستثابة سقوط الزم، فيتحرى العاصر وقت الرمي عنه، ويكره نكح حصاه، كما يتحرى وقت دعاء ثائه، ويدعو، وأعاد الرمي إذ مسح ثل الحوات الحاصل بالمعروف من اليوم الرابع، فإن أعاد قبل الغروب الأول فلا دم ويعد فائدم.

قال اللسودي قوله: وأعاد الرمي أي التماجز قاله بريغر والمنس عنه الرمي، وقوله: بعده فائدم أي إن أعاد بعد المغرب فالدّم، كما أنه لو أعاد رمي اليوم الثاني قبل الغروب فلا دم عليه، وبعده فالدّم، وكذا يقال في رمي اليوم الثالث، انتهى.

قال السوفيق^(٢): إذا كان الرجل مريضاً أو معسوراً أو له عذر جاز أن يستحب من رمي عنه، فله الأثر: قلت لأبي عبد الله: إذا رمي عنه الحصاة يشهد هو ذاك أو يكون من راحته؟ قال: يعصني أن يشهد ذاك إن قدر حين رمي عنه، قال: فإن صدقه عن ذاك، أليكون في راحته ويرى عنه؟ قال: نعم، قال إذا صلي: المسحح أن يضع النخض في يد الثالث ليكون له عمل في

(١) - الشرح الكبير (٢، ١٩).

(٢) - المعنى (٣، ١٩٠).

الرومي، وإن أغفني على التمسكه لم شغلني السأفة، وللمات الرومي عنه، ربما ذكرنا في هذه المسألة، قال الشيخ وسبحان قال مالك، إلا أنه قال: ضحوي الفريسي حين بينهم ليكن سبع تكبيرات، انتهى.

فإن النووي في مناقبه، من عجز عن الرمي بضعة لعرض أو حبس سبب من يرمي عنه، ويستحب أن ياتوا الثابت الخمس في قدر، ويكبر هو، وإنما يجوز النيابة لعدم الخلف لا يرفع زوايا قبل خروج وقت الرمي، ولا يجمع زوايا بعده، قال أغفني عنه، ولم يأتوا لعجز في الرمي لم يجر الرمي عنه، وإن أجزأ الرمي عنه على الأصح، ولم يرمي الثابت لم زال عند الحسب، والثواب بقى علىذهب الصحيح أنه ليس عليه إعادة الرمي.

قال ابن حجر، قوله: يشبه أي وجوباً، وقوله: يكبر هو ظاهراً، أن هذا التحريم غير التكرار المشروط عند الرمي، وهو محتمل، فيلزم التكرار المستحب عند الاستسابة، وبطلان الأخير، الثابت عند الرمي، وقوله: قبل خروج وقت الرمي أي وقت أدائه بأن يعطى على مائة معرفة نفس أو إيجاباً، حسن عدلين استدلوا بما فيهم، وهو من الغيرة ولم في اليوم الثالث امتنع الاستدانة أخذ مما في الحسن، لأن أيام الشرف كبير وحداثة لا يمتد وقت الأداء إلا باعضائها كلها، والتمس على أنه لا يؤخر رمي الحبيب الشمس، بل يستحب، سبي عن صحيح وهو خروج وقت الأداء باعضاء كل يوم.

ولا يقال ذلك تحصيلاً لخصبة وقت الاختيار لأنما يكون الساعة أو من حاز ضرورة يتقدم بقدرها وما داه وقت الحوار ماخفاً، وأي ضرورة إلى حوار الاستسابة، وحسن عقابا ليس من الضرورات في شيء، انتهى.

وهي أرفق بالحاجين، من الاستسابة أو ياتوا الثابت المحرم، ويكبر عند رميه أي المات إلى آخره، انتهى.

قال مالك: لا يرى علي بن أبي الهيثم الحصار أو يسمى بين
الحدود ما يروى من حدوهما من حدوهما، ولكن لا يسميه قلعة.

وهي منجوع الدواب الخيل من البراءة التي هي بيعة فلا تجوز
البيعة عند القدر، ويحوز عند العذر، فلم يسمي عن مريض لا يستطيع الترمي
بمرو أو صمغ عسل، ولو عجز عنه أو صمغ غير معبر، أو صمغ حار،
والأفضل أن توسع الحصى في أنفهم بمرموهه، انتهى.

ورد في القصة: ولا يعد إن رل بعد في الوقت ولا فله عابيه وإن
ل يرمو إلا القريب، انتهى. وهكذا حكى القائل من «القائمة» عن «الحديث»،
عن «تفسير» عن محمد، إذا كان القريب حيث يصلي جهداً وهي عنه ولا
شيء عليه، انتهى.

قال مالك: لا يرى علي بن أبي الهيثم (أو سمي بين الضم
والحدود) مكره (وهو غير موصى) أي مؤدى هذه المسألة محالاً (إعادة) لأن
التصوير ليس شرطاً مكره مبيح (ولكن لا يمنع ذلك) لمصير استند
ولا استحباب في ذلك.

وهي النجاسة: فكره الترمي بذلك من جهة أنه إن فعل الحار، وروى
عن أبي عبد الله عن علي بن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله أن يرمي
الحصار إلا غشلاً، عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله، انتهى.

قال المناجي^(١): ربما كذا قال: إن من يسمي أو يرمي الحصار على غير
تجاهة، فإنه يجازف ولا يهتد عليه، لأن هذه قرب لا يعنى لها ما يثبت، فلم
يكن لظهوره شرطاً في صحته، وإنما يكون لظهوره شرطاً في صحة القرب
الذي لها ثبوت، والله كاشعلاً والغفوف، والأفضل في ذلك ما روي عن

(١) (ص ٢٤)

(٢) (ص ٢٤)

نبي نزل أن قال: قد نزلت - رضي الله عنها - حين شكت أنه أنها عيب - ولو لم يكن ما يزيل الحاج غير أنه لا يطرح بالبنت - فأراح لها شعر كل فرجة من حج لا يعلن لها بالبنت. وفي ذلك لسمي والرمي، وقوله: لا يتعمد ذلك يقتضي أنه يستحب الظهارة لدعي هذه، الغرب كلها، وإن لم تكن شرطاً في صحتها، انتهى. وتقديم الخلاء على العمارة في المعنى في محله مدققة.

وقال الشافعي: ولا يشترط أن يكون التماس على حالة مخصوصة من قيام واستمال. وإن كان هو الاتصال ولهاذه وهي لأكثر أو قرب أو بعد. بل على أي حال رمي ومن أنه وكان دعى صحيحاً، انتهى.

وفي الآدمي: قال أحمد: يستحب له أن يشهد بمسامك كذا، على رضوه كان غصه يتناول لا يقتضي عينا من المسامك إلا على وشبهه، انتهى.

ومما يندبه اختلافهم في استحباب غسل الأضراس وهل يجزئ الرمي بالغسل أيضاً؟ قال الشافعي: لا استحباب أن يغسله. وقال أحمد: لا يختص عن أحمد في ذلك. فروي عنه أنه مستحب لأنه يور من أين شعر - رضي الله عنهما - أنه غصه. وكان عاوية يغسله. وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يغسله. فخرجوا في ذلك، وقالوا: لا يستحب ذلك، وقالوا: لا ينبغي أن يغسل الأضراس غسلاً، وهذا من الصحيح، وهو قول غصه وإسالك وكثير من أهل البلد. فإن سي يجر لها لحظت في الحصى يستعمل في يده، لم يغسلها، ولا أسر يغسلها، ولا فيه مدني يقصده. فإن رمي بحجر يسمى أسراً، لأنه حصاة، يستعمل أن لا يحرق لأنه يؤذي به العبد، فأعتبروا ولم يراعوا ما هو الاستحباب وتراب التيمم، انتهى.

٢١٧/٩٠٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تُرْمَى الْجِمَارُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ.

وفي «الروض المربع»^(١): لا يسر غسله، وفي «مناسك النوري»^(٢): قال الشافعي: لا أكره غسل حصي الجمار. بل لم أزل أعمله وأحبه. انتهى.

وفيه أيضاً: يستحب أن يكون الحجر طاهراً، فلا رمى بتنجس كره وأجزأ، انتهى.

وقال الدردير^(٣): ورمي وإن يمتنجس لكنه يكره، وتنب إعادته بطاهر، انتهى.

وفي «شرح اللباب»: نور رمى نجساً جاز مع الكراهة وتنب غسلها أي يستحب أن يغسل الحصة مطلقاً، انتهى.

٢١٧/٩٠٩ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان يقول: لا ترمى الجمار في الأيام الثلاثة) التي بعد يوم النحر لغير المتعجل واليومين بعد النحر للمتعجل (حتى تزل الشمس) جملة ما يرمي به الحاج مبعوث حصة، سبعة منها يرمي يوم النحر، ونقدم الكلام على وقتها وسائرهما في أيام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم إحدى وعشرين حصة لثلاث حمرات.

فإن العيني^(٤): رمي أيام التشريق محله بعد زوال الشمس، قد اتفق عليه الأئمة، وحائف أبو حنيفة في اليوم الثالث منها، فقال: يجوز الرمي فيه قبل الزوال استحساناً، وقال: إن رمى في اليوم الأول والثاني قبل الزوال أعاد وفي الثالث يجزئه، وقال عطاء وطاوس: يجوز في الثلاثة قبل الزوال.

(١) (٥١٢/١).

(٢) (٣٠٢).

(٣) «الشرح الكبير» (٥٠/٢).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٣٧٠/٧).

وبما نحفظ^(١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنك تتحيز، فإذا ذلت الشعرة ربيها دليل على أن الله أن يرمي الجمار في غير يوم الأضحي بعد الزوال، وأنه قال الجديدي، وحافظ فيه علماء وطوائف قد لا يجد في قول الزوال ضعف، وحضر الحديث في الرمي يوم النحر قبل الزوال، وقال إسحاق، إن رمي قبل الزوال أحد الأيام التي اليوم الثالث، يحوز

وقد استوفى^(٢) لا يرمي في أيام التشريق ولا بعد الزوال، وإن رمي قبل الزوال أعاد، نفس عنه، وروى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأنه قال مالك والشافعي والنسائي وإسحاق وأصحاب الرأي، يرون عمر التحسين مطلق إلا أن إسحاق وأصحابه رأوا تحضرا في الرمي يوم النحر قبل الزوال، ولا يترك إلا بعد الزوال، وعن أحمد وأصحابه، ويحوز بكسرة ثم ذلك اليوم، وقاد مدرس، يرمي قبل الزوال ويقرأ الفاتحة انتهى

وقال أحمد، إذا أحرر يرمي ثم إلى ما شاء، أو أحرر الرمي إلى آخر أيام التشريق ترك الضحى ولا شيء عليه، إلا أنه يحد باليوم يرمي اليوم الأول، وروى قال الشافعي وأبو حنيفة قال القاسم: لا تكسر ربه في اليوم الثاني لضحى، لأنه وقت واحد، وإن كان قضاء فالحمد به الفحص، كقولته تعالى: «يُشْفُوا نَفْسَهُمْ» وأحكم في رمي حذرة الحقة إذا أخرها كالحكم في رمي أيام التيق في أيها إلا أنه يوم آخر يوم من الأضحية انتهى

وقال أيضا آخر وقت، يرمي آخر أيام التشريق، ومن خرج قبل وقت وقت، ويستمر على الغداة الواحدة في ترك الرمي، هذا قول أكثر أهل العلم، وحكى عن مالك حين رمي حذرة الحقة، ثم خرج إلى يله في ثلة أربع

(١) صحيح البخاري، ١٥٨٠

(٢) والشافعي، ١٠٢٧

عشرة، ثم رمى قبل طلوع الصبح، فإن لم يرم عراقي صاعاً، والأرض أرضى، انتهى

وفي النهاية^(١) إن قدم الرمي في اليوم التاسع قبل أن يزال بعد طلوع الفجر، حاز عبد الله حبيبة - رحمه الله عنه - وهذا مستحسن، وإذا لا يجوز عند أئمة الأئمة، وإنما الشك في رخصة الفجر، فهذا لم يخصصه الحق بناءً عليه، روي عن ابن عباس، ولأنه لما ظهر أنه الخفيف في هذا اليوم في حرم التوك، فكان يصير من حواره في الأوقات كلها أو في مختلف اليوم الأول والثاني حيث لا يجوز فيها إلا عند الزوال، في استنبط من الرواية، لأنه لا يجوز له تركه فيها بغيره على الأصل.

قال العيني في النهاية: فلو لم يرم من ابن عباس يومه لجهتي عنه إذا طلع الفجر، من يوم الفجر، فقد حكي الترمذي والبيهقي، والاشعري بالجمهور الإجماع، ومن السعي لغير حصول على الأفضل بدلالة حواره الفجر حكم الآية وقاسوا على اليوم الثاني والثالث بسبب، لأنه لا يجوز ترك الترمذي فيها أصلاً، وفيه في المشهور من الرواية إذا قل - مشهور استنبط مما ذكره المحقق في المتن - قال: كان أمر حبيبة بغيره، فالأفضل أن يرمي في اليوم الثاني والثالث عند الزوال، فإن رمى بعد حركته انتهى.

وفي شرح الثليات^(٢) وثبت رمي الصغار خلال في اليوم الثاني والثالث من أيام الحج بعد الزوال، ولا يجوز قبله في المشهور أي عند الجمهور كمراتب النهاية، والمنكافي، والمذاهب، وغيرها، وقيل: يجوز الترمي يومه قبل الزوال كما روي عن أبي حنيفة - رحمه الله عنه - أن الأفضل أن يرمي فيها بعد الزوال، فلو

(١) (١٢٦/١)

(٢) (١٢٧)

وفي قوله جزء فحمل المعروف من فعله ^{١٢١} على اختيار الأفضل كما ذكره صاحب «المصنف» ^{١٢٢} وغيرهما، وهو خلاف ظاهر الرواية.

وفي المسألة رواية أخرى أن اليوم طامي من أيام الخريف كالأيام الأولى منها، لكن لو أراد أن يمر من هذا اليوم، له أن يرمي قبل الزوال، ولا يجوز لمن لا يريد المنع، كذا روى الحسن بن أبي حنيفة، ذكره صاحب «الغنية»؛ هو خلاف ظاهر الرواية وعذاف الخبر من فعله ^{١٢٣} وعلى اصطحة بعده.

قال في «البدائع» ^{١٢٤}: «هذا باب لا يعرف بالقياس، بل بالتوقيف، قال في «الفتح» ^{١٢٥} لا يجوز فيها، قبل الزوال اتفاقاً، قال ابن ساجدين: «الصحیح لا يجوز فيها، إلا بعد الزوال مطلقاً انتهى».

والخاص أن في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر وقت الحواز من الزوال لا قبله، بل من الزوال إلى الغروب من هذا اليوم وقت مسبوقة، وبعد الغروب من كل يوم في طعن النحر من بعد وقت مكرهه لغير معذور، ولو رمي في الليلة اللاحقة لليوم الماضي لا شيء عليه سوى الإمساك، وإذا طلع النحر من بعد في كل يوم من هذين اليومين كانت وقت الأداء عند الإمام، فيجب عليه القضاء مع الجزاء عنده إلى غروب آخر أيام التشريق، ولا جزم عند صاحب الإمام، بل يبقى وقت القضاء إلى نحر أيام التشريق.

وفي «المغنية» ^{١٢٦}: «لو نحر يوم في الليل رماه في النهار، ولو قبل الزوال قضاء عنده، وعليه الكفارة للتأخير، وأداء عندهما ولا شيء عليه انتهى».

قال «القاري» ^{١٢٧}: «والخاص أن الرمي موخت عند أبي حنيفة، وعندهما ليس

(١٢١) (٣/٣٢٤).

(١٢٢) «البدائع» (٢/٣٢٤).

(١٢٣) «شرح الباب» (ص ١٩٦).

بمروفت، فإذا أخرج من يوم إلى يوم آخر، فعنده يجب القضاء مع الدم، وعندهما يجب تقضاء لا غير، لأن الأيام كلها وقت لها، وقد أخصاً: لو أخرج أيام أرمي كلها إلى أربع مثلاً، فضاها كلها فيه اتفاقاً، وعليه الجزاء عنده، وإن لم ينقض حتى غروب الشمس من اليوم الرابع قلت وقت القضاء، وعليه دم واحد اتفاقاً، فهو هذا يرد في اليومين الثاني والثالث من أيام المحر.

أمر اليوم الرابع، فقد عرفت في كلام صاحب التمهيد، ونوضحه كما في شرح اللباب، أن وقت من المحر إلى الغروب وليس بعده ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام إلا أن ما من الزوال وقت مكرره، وما بعده مسبوقة، وفي البدائع^(١): مستحب، ولم يذكر التكرار قبله عند الإمام، وإنما عندهما إلا يجوز قبل الزوال في يوم الرابع اعتباراً بما قبله، ويجوزب الشمس من هذا اليوم يغروب وقد الأداء والتقضاء اتفاقاً

قال النووي في مسنده^(٢): لا يصح لرمي في هذه الأيام أي الذي هو الأداء، إلا بعد زوال الشمس وينقض وقت الاختاري إلى غروبها وقبل يبقى إلى طلوع الصبح، والأول أصح، ويستحب إذا زالت الشمس أن يقدم الرمي على صلاة الظهر، وإن ترك شيئاً من الرمي نهياً، فالأصح أنه يتداركه لرميه قبل أو فيما بقي من أيام التشريق أي ولو دل الزوال سواء تركه عمداً أو سهواً، وإذا تداركه فيها، فالأصح أنه أداء لا قضاء.

يرد أنه يتداركه حتى زالت الشمس من اليوم الذي يسه، فالأصح أنه يجب الترتيب، فرمي أولاً عن اليوم الثالث، ثم عن الثاني، ويقرب كثر الرمي متوالياً مخرج أيام التشريق من عمر رمي، ولا يؤدى شيء منه بعدها لا

(١) انظر منال الطالب (٣/٣٦٤).

(٢) انظر (٣/٣٦٥).

أخبرنا عن الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخص الأهل من المؤمنين،
وأمر جن من بني.....

(أخبرنا) بن أحمد بن أبي السراج عن بكر (عن أبيه) عاصم بن عدي كان سيد
من عجلال القضا على مكة ثم تدرج به وبطل، أنه له بشهادته، بل جمع
المعبر، ورده الذي يقع من البرحاء، واستعملته على العائنة من المذبذبة، ومما
هو المذبذبة، رده من بني السعاف.

وأورد أبو داود في مسنده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أول قباء، رآه أمة
نسبه، بلغه عبيد، وجرى له نسبه، وأجره، وقال: شهد أهدأ، وما بعده، وأنه
ذكر في قصة العبد، وأخبر^(١) السعاف بن عبيد، فومر، وأمر أن يربطه في
السعاف، بأن هذا عم السعاف، وأمر أن يربطه، وأن يربطه، وغيره
من سنة ١٢٠٠ هـ، وهو من سنة ١٢٠٠ هـ، أصل الحديث، كذا في الإجابة.

أما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخص الأهل من المؤمنين، كذا في
السعاف، بن أحمد بن أبي السراج، عن بكر (عن أبيه) عاصم بن عدي كان سيد
من عجلال القضا على مكة ثم تدرج به وبطل، أنه له بشهادته، بل جمع
المعبر، ورده الذي يقع من البرحاء، واستعملته على العائنة من المذبذبة، ومما
هو المذبذبة، رده من بني السعاف.

وأما السعاف^(٢)، فإنه من عجلال القضا على مكة ثم تدرج به وبطل، أنه له بشهادته، بل جمع
المعبر، ورده الذي يقع من البرحاء، واستعملته على العائنة من المذبذبة، ومما
هو المذبذبة، رده من بني السعاف.

(١) كذا في الأصل، وفي نسخة ١٢٠٠ هـ، عن بكر (عن أبيه) عاصم بن عدي كان سيد
من عجلال القضا على مكة ثم تدرج به وبطل، أنه له بشهادته، بل جمع
المعبر، ورده الذي يقع من البرحاء، واستعملته على العائنة من المذبذبة، ومما
هو المذبذبة، رده من بني السعاف.

(٢) السعاف بن أحمد بن أبي السراج، عن بكر (عن أبيه) عاصم بن عدي كان سيد
من عجلال القضا على مكة ثم تدرج به وبطل، أنه له بشهادته، بل جمع
المعبر، ورده الذي يقع من البرحاء، واستعملته على العائنة من المذبذبة، ومما
هو المذبذبة، رده من بني السعاف.

(٣) بكر، السعاف، ١٢٠٠ هـ.

(٤) بكر، السعاف، ١٢٠٠ هـ.

لأن لفظ التخصيص لا يستعمل إلا فيما يخص من لم يحظ بالعموم، وذلك أن التخصيص عند أبي النضر مع الظاهر الذي لا بد من مراعاته، وإبرعي له لم حاجة إلى الظاهر في التصرف إلى بعد الميلاد، وقال تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَهُكَ فِي سَبْعِينَ نَجْمًا فِي السَّمَاءِ﴾. وأصبح لهم ذلك لهذا المعنى، انتهى.

وتقدم اختلافهم في سيرة سفي، هل هو واجب أو سنة، لكنهم اتفقوا على سقوطه الوعاء، واعتقدوا في أنه يختص بالسقوط بهم والبقاء، أو بعدم أهل الأعمار كالموت، ويرحم البخاري في صحيحه "فإن هل يجب أصحاب السبابة أو غيرهم بمكة لباني من (أول الحافظ)". مقصوده بتعريف من كان له غير من مرض أو شغل، كالمطافيل والمريضة، ويوجب إسبب قول الجمهور، وفي قول الشافعي ورأيه عن أحمد، وهو مذهب الحنفية أنه سنة، ويوجب أنه شركة مبني على هذا الخلاف، ولا يخص الميت إلا بمعظم الميل.

وهو يختص بالأداء بالسفاية، وبالعقاس، أو بغير ذلك من الأوصاف اعتباراً في هذا الحكم، فيقول: يختص بالحكم - لعقاس وهو حمود، وقيل: يدخل معه آله، وقيل: قومه، وهم بنو عذشم، وقيل: كل من احتج إلى السفاية، وفي ذلك، ثم قيل أيضاً: يختص بالحكم بسفاية العمام، حتى لو عدلت سفاية لغيره لم يدخل، لهذا في التمسك لأجلها، وهم من عمام، وهم المصحيح في التوسمين، والمنة في ذلك بعد النساء للتشريعين.

هل يختص ذلك بالنساء أو بلحق به ما في معناه من الأكل وغبة؟ محض احتمال، وخارج الشبهة لاحتقار من له مال يخاف ضياعه، أو أمر بحدف ماله، أو مريض يتعاهده بأهل السفاية، كما حرم الجمهور بالحق الوعاء خاصة، وهو قول أحمد، واحذر ابن السكيت أن يسمي الاختصاص بأهل السفاية، والوعاء.

لأنه، وبمعرفة عن أحمد، -خصائص النعاس بذلك، وعليه اعتبر صاحب
«تسني»^(١) وقال: النعاس: جمع الكدم في الصدغوات مروي، الرعاء، انتهى

قال الموهب^(٢)، وحوز الرعاء ترك العيت مري، لياني سني، ويؤخرون
رعي اليوم الأول، ويرمون يوم النحر عن اليومين، لما حسب من الشقة في
العبادة والمزاجات لمري، وكذلك الحكم في أهل السفرة، فلا أذ كصرف من
الرعاء وأهل كساية إن رعاء إذا قاموا حتى عريت الشمس، فله الغنى وقت
النسي، وأهل كساية يستعملون ليلاً ونهاراً داخرون، والرعاء، أيج لهم ترك
النسبيت لأهل الرعاء، وإذا ذات وفته وحده المبيدات، وأهل الأعداد من غير
الرعاء كالمرضى، ومن له مال يخاف من رعاء، كما ورد، كما ورد، فمن ترك
النسي، لأن الذي يجمع، لا يلا، يراها من الرعاء، أو يقول: من عليه
لحسن فأجد في غيرهم، من حيث يحدقه بهم، نسبي.

وقال الثوري^(٣) من ترك سبت سني لعذر فلا شيء عليه، والعذر أعمام:

أحدها: أهل سفرة العنصر، وحوز لهم تركه، سواء أوتوا، أو العنصر، أو
غيره، ومن حذات سفرة الحجاج، فلذلك سبها تركا، لمبيت كساية أو عيارس،
أما هو السعد، فإن أهل الأسماء في رعاء في رعاء.

الثاني: رعاء الرعاء، وحوز لهم ترك العيت بعد الرعاء (تسني حمله على
فإذا أذ رعاء إليه شيء أو كانوا مع النعاس إليه لا يسكنهم اسمي، وإن النسبت
وإن به يحاسبوا إليه يلا، فلا سفرة بين رعاء، ويعرفه الأثر بين السفرة والرعاء)
وحتى أقام الرعاء مري حتى عريت الشمس، أو فهم وأصيب بها تلك، فلبث، وإن

(١) انظر: «تسني» (٣، ٣٦٤، ٣٨٤)

(٢) انظر: «أحمد» (٣٦٩، ٣٧٩)

(٣) «مشكك الثوري» (٣٥٣ - ٣٦٢)

أحرام أهل السنة حتى خرجت الشمس فلهو للرجال إلى استغاية بعد الغروب
لأن معيهم يكون ليل ولا يدرى.

الثالث: من له عذر مسبب أقرب، كمن له مان يخاف هيباعه أو اشتد
بالمرض، أو يصاب على نفسه، أو مال معه، أو له مريض يحتاج إلى شغل،
أو يطلب عيلاً ثباتاً أو يكون به مريض يلقى معه المبيت والنحر ذلك، فالمسحح
أنه يجوز أنهم بركة المبيت، وأنهم إذا يمشرون بعد الغروب، ولا شيء عليهم،
انتهى برده من شرحه لأن حجر

وكان قد دبر^(١) أن ترك المبيت، بي جيل ليلة فأكثر قدم، وهو لضرورة،
ورخص لزواج إيل فقط بعد رجوع العفة يوم أسعد أن يصرف إلى رعيه، ويترك
المبيت ليلة الحادي عشر والثاني عشر، ويأتي اليوم الثالث من أيام النحر،
فهرمي فنه تليدوس، وكذا يرخص لصاحب الاستغاية في ترك المبيت خاصة، لأن
من أن يأتي بخاراً فخرمي له ينصرف، لأن ذا السقاية يذبح الغداء من رجاء ليلة،
ويصرفه في أحيان.

قال السهرقي: قوله: ولم فاد أنترك لضرورة، في محوف على مناعة،
وهو الذي يشبهه منسوب ذلك حسماً، وراه عنه ابن تيمية، فيمن حرمه مرض
فيما يشكك فيه، عليه هدأ، وممن له لزواج إيل فقط، لأن الرغبة قد في
«موقوفاً عن أسس على نفي بقاء له غناء الإيل، ومعلوم أن الرغبة لا تعدل
صحياً، وفي القياس شبيهة لزواج، وطهر المصنف أني لمسحح تخيل» وابن
نادر وابن الحاجب وابن عرفة الأطلاق، قلت: أي في زعم الإيل وزعمه،
الإيل، وهو محار الزنوس، قوله: جاني اليوم الثالث ولا ده عليه ترك المبيت
ولا تأخير رجوع اليوم الثاني فغيرم الثالث، انتهى، قوله: من ترك المبيت

(١) الفصح الكثرة (٢) ١١٩

بروزی بود انچه که در این کتاب یافت می شود از انچه که در کتابهای دیگر یافت می شود بسیار است.

حاشا أن لا هي ترك الإنبياء يوم تعادى منهم والإنبياء هي التي عتبر
قالوا، انهم.

وفي الأثر الثاني من حاشية الصدوق: «وخص من كان حوله» يعني الرجل
الذي معه، يعني الخليفة أن يصفى إلى عهد، وترك الميت قبله الخلفاء، عتق،
والنهي بحسب، «فاني أبوه» ذلك من أيام نجر، فبني فيه بيوتين للذي داه،
والذي خص به، ويرخص لفدح السقاية في تلك البيوت أيضا، فلا بد أن
يكون من الأثرين، ثم يصفى، لأن ذلك السقاية يفرخ الماء من موضع لآخر،
ويفرغه في البحر، في السقي.

وكان قال في قصيدته^{١٢٩} ان اهل السجادة ابناء رحمنهم في ترك ابيات
الشيخ لا في تركه، وفي النوح الاول من ايام الزمعي، عجبونك بحكمتك، ورموز
التعبير بشارك، ويوردون لكك، كذا في الفهرست المصنفات انتهى

وقد صوّتت لجنة المراجعة على أن تكون حصة من الأرباح الموزعة على المساهمين هي 10% من الأرباح الصافية.

(يرمون يوم النحر) حبرة الحق، فاني ابي من ابيهم يوم النحر
لا يقول به رحمته، ولا يعز عن وقته ولا اشفاه الى غير، ثم يرمون الضم، أو
من بعد فقد يرمون) فهذا في جميع السبع الطلحة من الجنود والسراج، وتعيه
من كلامه شيعيا في المصطفى ومجاهد السجاني، وفي جميع السبع
المتبرية بالراوى، وعنه من اشواق الصبرة من الزرقاني والنجي، وعنه الاول
والثاني محمد بن المولى، بعض آوى، كذا في محمد احمد والمسنون

13 19 48 ()

1969.2 = 2.2 = 2.2 (T)

(۳) در این صورت، تابع f را می‌توان به شکل زیر نوشت:

للمحاكم، ونسخة الخطابي على أبي داود المصرية، ويزيد الثاني ما هي أكثر النسخ المصرية^(١) والهندية من الثمون والثلثون لأبي داود.

والأوجه عندي رواية ورواية الأول، اختلعا في تفسير هذا الكلام ومصداق مذهبي اليومين ويوم الترمي لهما، فقال المصباحي^(٢): يريد أنه يرمي ليومين الغد ومن بعد الغد، فذكر الأيام التي يرمي فيها وهي الغد من يوم النحر وبعد الغد، وهما أول أيام التشريق، وثانيهما: ولم يذكر وقت الترمي، وإنما يرمي لهما في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال. ولقد جمع بينهما في اللفظ، فقال يرمين وقد مر ذلك ماثلك، انتهى. وقال الزرقاني^(٣): فظاهر أنهم يرمون لهما في يوم النحر وليس بمراد، كما بينه الإمام بعد، انتهى.

وفي «المحلى»: أنهم يرمون الغد من يوم النحر، وهو اليوم الحادي عشر من شهر، وذلك هو التعزيمة، فأو من بعد الغد ليومين، فذلك اليوم واليوم التالي إن لم يرم من الغد من يوم النحر، فقوله: يومين متعلق بقوله: أو من بعد الغد، وهذا المعنى على مذهب مالك والشافعي وغيره من لم يجوز تقديم الترمي على يومه، لأنه لا قضاء، حتى يجب، والألفاظ الحديث أنهم بالخيار إن شاءوا رموا يوم الغد لذلك اليوم، ولما بعده، إن شاءوا أخرؤا. فرموا يوم النحر الأول ليومين، به قال بعضهم، ونفسائي: أنه يجزئ رخص قمره، في التبتة أن يرموا يوم النحر، ثم يحضوا بين ربي يومين بعد يوم النحر، غيرموا في أحدهما، انتهى.

قلت: وبمحو هذا ذكر، الترمذي^(٤)، ولنظرة رخص رسول الله ﷺ شرعا.

(١) انظر الاستدلال (١٣/ ٢١٦).

(٢) التلخيص (٣/ ١٥١).

(٣) انظر: شرح الزرقاني (١/ ٢٧٠).

(٤) أخرجه الترمذي في الحج (٩٥٥) باب ما جاء في الرخصة للرعاة من.

ثُمَّ يَرْفَعُونَ يَوْمَ النَّفَرِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: ٩١ - كِتَابِ الْمَسَاجِدِ (الْحَجَّ)، ٧٧ - بَابِ مِمَّا رُمِيَ الْحَصَارَ

وَالْتَرْمِذِيُّ فِي: ٧ - كِتَابِ الْحَجِّ، ١٠٨ - بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّحْصَةِ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا بِرَمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا

وَالسَّائِي فِي: ٢٤ - كِتَابِ الْحَجِّ، ٢٢٥ - بَابِ مِمَّا رُمِيَ الرِّعَاءُ.

وَأَبُو مَاجَةَ فِي: ٢٥ - كِتَابِ الْمَسَاجِدِ (الْحَجَّ)، ٦٧ - بَابِ مَا حُجِرَ رَمِيَ الْحَصَارَ مِنْ عِلَّةٍ

الْأُولَى فِي الْبَيِّنَاتِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّفَرِ، ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمَى يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّفَرِ، فَيَرْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا، وَهَكَذَا لَفْظُ أَبِي مَاجَةَ، وَهَكَذَا فِي رِوَاةٍ لِأَحْمَدَ، فَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا مُؤَيَّدَةٌ لِلتَّخْيِيرِ فِي أَيِّ الْيَوْمَيْنِ شَاءَ رَمَى الْيَوْمَيْنِ، وَالَّذِي ذُكِرَ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ، كَمَا حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ، إِذْ قَالَ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هُمْ بِالْحِجَارِ إِنْ شَاءُوا قَدَمُوا. وَإِنْ شَاءُوا أَتَرَوْا. انْتَهَى.

ثُمَّ كُنَّ الْجَمْعُورُ ثُمَّ يَقُولُونَ: جَمْعُ التَّقْدِيمِ، فَأَذَلُّوا الْحَدِيثَ إِلَى جَمْعِ التَّأَخِيرِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي تَفْسِيرِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، قَالَ الطَّبْرِيُّ: أَيُّ رَحْمَةٍ لَهُمْ أَنْ لَا يَبِينُوا بَعْضَ، وَأَنْ يَرْمُوا يَوْمَ التَّحْيَةِ جَمْعَةً أَمْعَةً فَقَطْ، ثُمَّ لَا يَرْمُوا فِي الْغَدِ، بَلْ يَرْمُوا بَعْدَ الْغَدِ رَمَى الْيَوْمَيْنِ الْقَصَاةِ وَالْأَدَاةِ، وَلَمْ يَجُوزِ النَّسَافِيُّ وَمَالِكٌ أَنْ يَقْدَمُوا الرَّمَى فِي الْغَدِ. قَالَ الْقَادِي فِي 'الْعُرْقَابِ': وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِئِنَا، انْتَهَى. أَيُّ عَدَمِ جَوَارِ التَّقْدِيمِ.

(مِمَّا يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ) مَتَّحَ النَّوْنُ وَاسْتَكَانَ الْفَاءُ أَيُّ الْإِنْصِرَافِ مِنْ مِثْلِ، قَالَ الْبَاسِيُّ^(١) يَحْتَمِلُ وَحْشِيٌّ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُمْ يَرْمُونَ الْيَوْمَيْنِ، يَرْمُونَ تِلْكَ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ، وَهُوَ يَوْمٌ رَمِيَهُمْ: لِأَنَّهُ يَوْمُ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، فَهِيَ كَوْنُ

(١) «الشمس»، (٣/٢٠٢).

يقول في الزمان الأول

(يقول) عطاء. تمت هذه الرحلة (في الزمان الأول) في تسعة: ينشئ
إسلامه في زمن النبي ﷺ لأنه أول زمان هذه الشريعة، فعلى هذا هو مرسى،
ويحصل أو يريد به أول زمن أدركه عطاء. فيكون مرفوعاً منفصلاً، انتهى.

وفي المحلى: في الزمان الأول أي عهد ﷺ، وروى ابن أبي شيبة عن
ابن نعيم أنه سئل عن شخص للزعماء أن يرموا ليلاً، ورواه الدارقطني، وزاد رواية
ساعة شاموا من جازاء، فيه قال الجمهور: إنه يجوز الرمي بالليل انتهى. وفي
البداية: إن أحره إلى الليل زمانه، ولا شيء فيه الحديث الزمان.

قال الحافظ^(١) في البداية: البزار من حديث ابن عمر بلفظ (رخص
أرضه الأولى أن يرموا بالليل)، وفيه مسلم بن خالد الزنجي مختلف فيه،
وأخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله، ورواه
أبو أبي سامة عن النضر، وفي إسناده أبو عمرو ضعيف، وروى ابن أبي
شيبه عن من عبيد عن ابن جريح عن عطاء مرسلاً مثله، وهو في مسنده
بذكر أبي عباس، لكنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن عطاء، ولم يسمعه
عبد الرحمن عن عطاء، وإنما رواه عن إسحاق بن أبي درود أحد السروكيين،
وهو عبد سعد والنضري من طريقه، انتهى.

وقال ابن رفاة^(٢) قوله في الزمان الأول، أي زمان الصحابة وبعثهم
انقذوه، وبعث قال محمد بن الحارث، وهو كما قال بعضهم وقال لندهم،
لأنه إذا رخص لهم في تأخير اليوم الثاني، فربهم بالليل فأولى، انتهى.

وقال المسوفي^(٣) قال محمد: يجوز لهم أن يرموا ليلاً، فيرمون ما غابهم

(١) فتاوى عبيد الله (٢٢٢) ط - نجد.

(٢) شرح المرقاوي (٢/ ٣٧١).

(٣) حاشية المسوفي (٢٩٠٢).

وفي ذلك الحديث الذي في بعض يوم رسول الله ﷺ يقرأ
الآيات من فاتحة سورة التوبة، فبعض يرى، والله أعلم، أنها تردون هذه
الآيات، فبعض يقرأ اليوم الذي يلي يوم النحر، وهو من الفجر، وذلك يوم
الثلاثاء، وهذا يوم الذي هو في الحقيقة يوم من أيام ذلك...

وهو يدرك، واستظهره، ولكنه ضعيف، كما قال في تفسيره، فبعض يرى...

بعض يرى مدافعي له، فبعض يرى، فإن الوقت لا يحسن في ذلك، فبعض يرى
بعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى...

(قوله الإمام مالك: تفسير الحديث) أي ما رواه مالك بن أنس
المشهور الذي أرخصه، بناء على ما في الحديث، والله أعلم، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى...

فبعض يرى اليوم الذي يلي يوم النحر، وهو من الفجر، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى، فبعض يرى...

قَالَ السُّوْفِيُّ^(١): إِذَا أَخَّرَ رَمِي يَوْمٍ إِلَى مَا بَعْدَهُ، أَوْ أَخَّرَ الرَّمِي كُلَّهُ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ، تَرَكَ السَّنَةَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَدَارَكُ يَوْمَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّلَاثُ، وَبَدَأَتْ قُلُوبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبُو تَوْرٍ. وَقَالَ أَبُو حُسَيْنٍ: إِنْ تَرَكَ حَصَاةً أَوْ حَصَاتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا (إِلَى الْعَدِّ رِمَاهَا، وَعَلَيْهِ بِكُلِّ حَصَاةٍ بَصَافٍ صَاحٍ. وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعًا رِمَاهَا، وَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَلَيْتَ، أَنْ أَيَّامَ الشَّشْرِيقِ وَفَتَتْ لِرَمِيٍّ، فَإِذَا أَتَتْهُ مِنْ أَوَّلِ وَفَتْهُ إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ بَلَغَهُ شَيْءٌ، قَالَ الْقَاضِي. وَلَا يَكُونُ رَمِيٌّ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فَصَاةً؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ وَاحِدٍ، وَالْحَكْمُ فِي رَمِيٍّ حَصْرٌ، مُعَقِّبَةٌ إِذَا أَخَّرَهَا. كَالْحَكْمِ فِي رَمِيٍّ أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: بَلَغَهُ التَّزْيِيبُ بِنِيَّةٍ، لِأَنَّهَا عِدَالَاتٌ حُجِبَ التَّزْيِيبُ فِيهَا مَعَ فَصْلَانِ فِي أَيَّامِهَا، فَوَجِبَ تَزْيِيبُهَا مَحْمُوعَةً. كَالْفَصْلَيْنِ الْمَجْمُوعَيْنِ وَالْفَوَاقِيتِ، انْتَهَى.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي مَنَاسِكَهِ^(٢): إِذَا تَرَكَ نِيَّةً مِنْ الرَّمِيِّ بِهَرَاءٍ، فَلَا يَصِحُّ أَنَّهُ يَتَدَارَكُهُ، فَرَمَاهُ نِيْلًا أَوْ قِيَمًا بَقِيَ مِنْ أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ، سِوَاهُ تَرَكَهَ عِدَّةً أَوْ سَهْوًا، وَإِذَا تَدَارَكَهُ مِنْهَا، فَلَا يَصِحُّ أَنَّهُ أَدَّاهُ لَا قَضَاءً. وَإِذَا لَمْ يَتَدَارَكْهُ حَتَّى زَالَتْ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي يَلِيهِ، فَلَا يَصِحُّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّزْيِيبُ، فَيَرْمِي أَوَّلًا عَنْ الْيَوْمِ الْعَالِيَةِ، ثُمَّ مِنْ الْعَامِ، وَمَنْ تَدَارَكَ فَرَمَاهُ فِي أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ فَاتَّهَاهُ، أَوْ فَاتَّتْ يَوْمَ النَّحْرِ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ. انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٣): أَمَّا مَنْ سَمِيَ الْجَمَارَ كُلَّهَا فِي أَيَّامِ نَحْرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ فِي آخِرِ أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ يَدْعُو الْفُرْقَالَ، فَتَنَّهُ يَرْمِي لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ عَلَى سَنَةٍ. ثُمَّ يَرْمِي لِلْيَوْمِ

(١) - المعجم - (٢٣٣/٥).

(٢) - إسن - (٢٦٦).

(٣) - المنقذ - (٥١/٣).

لأنه لا يقضي أحد شيئاً حتى يحجب عيبه، فإذا رَحِبَ عَيْبُهُ وَنَصِيَ
كَانَ الْقَضَاءُ مَعَهُ ذَلِكَ

الثاني علمه، أسبق، ثم اليوم الثالث على سنته، رواه ابن حبيب عن معمر بن
وابن النخاشين عن مالك، ووجه ذلك ما ينزج من الترتيب في حال الأمان،
فكذلك في حال القضاء، كالمسألة ما لم فيها من الترتيب في حال الأمان، ثم
منه في حال القضاء انتهى.

وفي التوبة: هو آخر رمي الأمان كلها إلى ابراج مثلاً، وماها كلها به
قبل الزوال أو بعده على التائب قضاء عنده، وعليه دم واحد للتأخير، وأداء
عندها، ولا شيء عليه، انتهى. وفي «الهداية»^(١) من ترك رمي الحمار في
الأيام كلها، عليه دم، وأترك أيضاً يحقق مغزوت النفس من آخر أيام الرمي،
وما دامت الأيام يافيه، والإعادة ممكنة، فيرميها على التائب.

قال، أقبض في «الطائفة» أي على الترتيب، فيه قال الشافعي بي قوله، وفي
قول سقط رمي كل يوم به شيء، لأنه فات عن وقته، انتهى.

(لأنه) دليل كفاية الإمام في تفسير الحديث من أنهم لا يرمون في
اليوم الأول، بل يرمون في الثاني اليومين قضاء للتأخير، وإذا لم يخلص، وإن
كان مدع الحديث أنهم يختارون في أي اليومين شاءوا جمعوا رمي به من
جمع تقديم أو تأخير، فإنما كنت لمصنف على أنه حمل الحديث على جمع
التأخير فقط لا جمع التقديم (لا بقضي) بقاء الماعل (أحد شيئاً) مما يجب
عليه قضاءه حتى يجد عيبه، فإذا وجب عليه الأداة (أو مفضي) وقته ولم يؤد
فيه، كان القضاء بها (ك).

قال الخطابي^(٢) قد احتلف المسلمون في تعيين اليوم الذي يرمي فيه، فكان

(١) (١١٣: ١)

(٢) معجم المس: (٢٠٨/٢)

مالك يقول: يرمون يوم النحر، وإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من الغد، وذلك يوم النحر الأول، يرمون اليوم الذي مضى، ويرمون ليومهم ذلك، وذلك أنه لا يقضي أحد شيئاً حتى يجت عبته، وقال الشافعي: نحرنا من نحر مالك، انتهى.

وفي «السراية»^(١): قال الطبري، رخص لهم أن لا يبتوا بهن، وأن يرموا يوم العيد جيرة الممب، ثم لا يرموا في الغد، بل يرموا بعد الغد رمي اليومين الغضه والأداء، وتم يجوز الشافعي مسائل أن يقدموا الرمي في الغد، انتهى. قال القاري: وهو كذلك عند المعتز، انتهى، أي لم يجوزوا التقديم.

قال الفاري في «شرح الباب»^(٢): لو أنه رم يوم النحر أو الثاني أو الثالث، رما في ليلة المقبلة أي الأتية لكل من الأيام الماضية، ولا شيء عليه سوى الإساءة إن لم يكن بعذر. ولو رمى ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدها أي من أيامها المقبلة لم يصح، لأن النبي في الحج من حكم الأيام الماضية لا المستقبلية، يجوز رمي اليوم الثاني من أيام النحر ليلة الثالث، ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث، انتهى.

قلت: ويؤيد تفسير الإمام مالك ومن وافقه ما ورد في حديث الباب من طريق سيان عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وأحمد في مسنده وغيرهم: «أن النبي ﷺ رخص للرجال أن يرموا يوماً ويشعروا برماً، وأوضح منه ما في مسند أحمد من طريق ابن جرير عن محمد بن أبي بكر: «أن النبي ﷺ رخص للرجال أن يتعاقبوا فيرموا يوم النحر، ثم يدعوا يوماً وليلة، ثم يرموا الغد». ونظ الطحاوي من هذا الطريق: «أن النبي ﷺ رخص

(١) (٢٧٦/٥).

(٢) (ص ٢٢٨).

للرمح، أو ينعاهوا، فكأنوا يرمون نذارة يوم الحرج، ويذهبون لغة وسوياً. ثم يرمون من الغداة، فهذه التصريح صريحة في أنهم لا يرمون يوم النعادي عشر، ويجمعون رمي اليومين في الثاني عشر.

والأشبه السنة بعدما انفقوا على أنه لا يقدم رمي يوم على ذلك اليوم، اختلفوا في جميع التأخير، فعائب لأنه الثلاثة وصاحباً أبي حنيفة والظاهر في من العسفة: على أنه لا يجب عليه دم، فقد تقدم قريباً عن العوف، إذا أخر رمي يوم إلى ما بعده. أو أخر الرمي كله إلى آخر أيام التشريق ترك الس، ولا شيء عليه ولا يكون مية في اليوم الثاني قضاء، وتقدم عن الثوري إذا تركه نهواً، فالأصح أنه يندركه الجلاء، أو صاعداً من أيام التشريق. وإنا نشاركه فالأصح أنه أداء لا قضاء، ولا دم عليه.

وأما عند المالكية فالرمي في الليل، وفيه حد الليل قضاء، يجب به الدم، كما تقدم في أوقات الرمي، لكنه يرخص نمرودة مطلقاً، أو حرمان الإمل خاصة في جمع التأخير، ولا يجزئ عليه دم، كما تقدم عن الدوير والسوقي.

وعند صاحب أبي حنيفة فالرمي إلى آخر أيام التشريق أداء. لا دم بالتأخير إليها، كما تقدم في أوقات الرمي، وقال محمد في «درر»^(١) حد حديث عاصم بن عدي العذكري: من جمع رمي يومين في يوم من عمله أو غير عمله، فلا كفارة عليه، إلا أنه يكفّر أن يرمي ذلك من غير خلاف حتى انعقد، وقال أبو حنيفة: إذا ترك ذلك حتى لغد، فعليه دم، انتهى.

وأخرج الصحاوي في «المعاني»^(٢) حديث ابن عباس جوفه عاً: «الرمي

(١) انظر «المعاني» ٢/٢٠٢.

(٢) انظر معاني الآثار ١/٢٠٢.

يرعى بالنهار ويومي بالليل، ثم قال: ذهب أبو حنيفة إلى أن في هذا الحديث دلالة على أن الليل والنهار وقت واحد للرعي. فقال: إن ترك رجل رعي العقبة في يوم النحر، ثم رماها بعد ذلك في الليلة التي بعده، فلا شيء عليه، وإن لم يرمها حتى أصبح من بعده رماها، وعلمه دم فتأخيرها إليها إلى خروج وقتها. وهو طئع القجر من يومئذ.

وخالفه في ذلك أبو يوسف ومحمد فقالا: إذا ذكرها في شيء من أيام الرعي رماها، ولا شيء عليه غير ذلك من دم ولا عروة، وإن لم يذكرها حتى مضت أيام الرعي، فذكرها لم يرمها، وإذا علم في تركها دم، ثم احتج لهم بحديث الباب، وقواء بالتطرق، فقلنا: من هذا كله وجوب الدم عند الإسام أبي حنيفة في حديث الباب، ونم أجد الجواب عنه في كلام السلف من شراح الحديث ومؤلفي الفتاوى.

ويمكن الجواب عنه بوجود الأول: أن حديث الرعاء هذا مرخص لجميع رعي يومين في يوم واحد، وهو ساكت عن وجوب الدم وعدمه، فيجب الدم مع الترخيص، الحديث ابن عباس، أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عنه: «من قدم شيئاً من حجه أو أخيراً فليجزه، لذلك وما»، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر أحسن منه كذا في الدراية، والترخيص لا يتنافى للرعاء، ألا ترى أن من برأه أدى برخص في حلق الشعر؟ ومع ذلك يجب عليه الجزاء، وله نظائر كثيرة، قال شارح «اللباب»^(١): لا فرق في وجوب الجزاء فيما إذا حتى عامداً أو ساهواً ذاكرةً أو ناسياً، عالماً أو جاهلاً، معذوراً أو غيره بلا خلاف عنه أفتتاه انتهى.

الثاني: أن حديث الرعاء مضطرب في الترخيص، ففي بعض طرقه أن

الناس يوم النحر الآخر، وانصرفوا.

الناس يوم النحر الآخر) بكسر الهمزة، (وانصرفوا) أي انصرفوا بعد ذلك؛ لأنهم دخلوا في ﴿وَمَنْ شَأَرَ فَلَا يَنْتُمْ كَلْبَةً﴾ وحاصل تفسير الإمام مالك - رضي الله عنه - أن الرعاء يرمون يوم النحر كسائر الناس، ثم يجمعون رمي أول أيام التشريق بالثاني منها، فيرمون في الثاني ليومين، ثم إذا مضوا نصرأ سحلاً بالتعجيل، وإذا شاءوا أقدموا حتى إلى الثالث عشر، فيرمونه كسائر الناس سحلاً بالآخر.

ويؤيد هذا بتفسير ما حكى الإمام أحمد في مسنده عن مالك بن سنده عن عاصم بن عدي قال: أُرخص رسول الله ﷺ يوماء الذين في البيوت أن يرموا يوم نحر، ثم يجمعوا رمي يومين بعد النحر ويرمونه في أحدهما، قال مالك: ضمت أنه في الآخر منها، ثم يرمون يوم النحر، فيكون قوله: ظلمت أنه في الآخر منها، بياناً لقوله في أحدهما، ويكون الدراد بقوله: يرمون يوم انصرف الآخر، لأن أقدموا حتى كما ضربه الإمام في «الموطأ».

ويشكك عليه ما حكى الإمام الترمذي^(١) عن الإمام مالك، بعد قول عاصم في الحديث: فيرمونه في أحدهما، قال مالك: ظلمت أنه قال في أول منهما، ثم يرمون يوم النحر، والله أن ما جاء إذا قال بعد قوله: فيرمونه في أحدهما، قال مالك: ظلمت أنه قال في الأول، فمن ذهب إلى ترجيح ما في «مسند أحمد» على ما في الترمذي لسوقه الأول بتفسير «الموطأ»، ومن ذهب إلى حمل ما في الترمذي ونحوه، إلى ما في «الموطأ»، كما أفاده الشيخ في «الكوكب»^(٢)، ومن ذهب إلى أن ما في الترمذي معنى آخر لا يتعلق بما في أحمد و«الموطأ»، ومحل الكلام فيه ما ذكره الترمذي.

١: أخرجه الترمذي في كتاب الحج (٢٩٠/٢) حديث رقم ٩٤٥.

٢: انظر «الكوكب المري» (١٤٦/٢).

عنه عما عهد الله بيني وبينكم أني أكون الحجرة بين يدي الله وأمام يدي عاتقه
سبيلاً

البحر لم يمي هذا اليوم. (فأشهرهما عند الله من عمره) - رضي الله عنهما - (أن
ربما الحيرة) العدة (حتى ثلثة) مني. وذلك لأن الليلة فلاحفة وقت انقضاء
لرمي الحجر عند المشهور. كما سألني يوماً قال الشامي. يريد أنهما أفرق
وقت مصاب الرمي وإن لم يدر كما وقت أداء الرمي. فأمرهما بقضاء الرمي (ولم
يرك) من عمر (عليهما شيئا)

قال الشامي^(١) يقتضي أنه لم ير عليهما دعا ولا غيره. وقد قلنا مالك
في المصنوع. وأما أنا فأرى معنى كل من كان في مثل حال صفة يوم النحر
ولم يرم حتى غابت الشمس الدم. ووجه ذلك أن من فاتته أداء لزمه الرمي
والهوي. فالتدبير يحرص. فلا يقصر على الرمي في وقت الأداء. انتهى

قلت: هذا هو الظاهر من مذهب الإمام مالك. فود الرمي بالليل قضاء
عده. وقد تقدم عن السجستاني. فيمن حبس بمكة لمرض. وبترك المبيت يعني
أنه منه الهدي. عليهما روى ابن رافع عن مالك. انتهى

الكن قال القرطبي^(٢) أقوام لم يرم عليهما شيئاً. فلهذا أعارهما تداً
بالولادة والعمه يعموا وشيخاً. لكن استحب مالك لمن عجز له مثل ما عجز
لنبيه أن يهدي. لأنه لم يرم في الوقت المطلوب. انتهى.

يظهر الفرق الأولى. فإنهم خرجوا بوجوب الدم على الرمي - وليس -
كما تقدم في باب وقت رمي العقيقة. وأما عند المعتزلة. فعاشي. عليهما في
الولادة لأن الخير وإن كان وقت. يدفعه لغيره لا مع مع الإنسان أيضاً فضلاً أن
لا إلا في حق الميمونين. وكذلك على الأصح عند الشافعية. كما تقدم من

(١) المستدرج (٣٦/٢٢٢)

(٢) (٣٦٢/٢٠٠)

قال ابن عباس: سئل مالك عن رجل حج من الحبشة عن بلاد
 اليمن من حبش الحجاز، قال: لا بأس، إنما ذلك من بلاد الحبشة
 التي هي من بلاد العرب، قال مالك: لا بأس، إنما ذلك من بلاد
 الحبشة، قال ابن قدامة: الروي في ذلك أو في أيام التبريد، فلا بأس به إذا
 لا به عليه.

وأما عند اختلاف طائر النسيح، فالحق أنهم لا يخرج قولوا: إن أخره إلى
 النسيح، ثم يوم حتى يزول النسيح من العبد، كما تقدم التصريح بذلك في بيان
 وقت رمي نضفة من النضفتين بالرمح.

وسئل مالك: روي أن النضفة قبل ذلك، قال يحيى الحماني: سئل
 عن امرأة كاملة من الحجاز، قال مالك: هي معبر إلى مكة، أي أيام التبريد
 من حبش الحجاز، خرجت للنسيح أو لا، قال مالك: لم يرد بها شيء، فلو لم يرد
 من الليل أو بعد احتراق غي فوالله من مال لا ينقضه ليلاً، لأنه من عدة
 النهار، كما تقدم في بيان وقت التبريد.

قال النجاشي: قال مالك: إذا كان من حبش الحجاز من معبر
 أيام التبريد، حتى يورث وقت الأذان، فعليه أن يرمي من يوم ذلك التبريد، فإنه
 يذهب ما كان وقت التبريد، انتهى.

وقد عرفت وقت النضفة، فيما تقدم، ثم قال: ولا يؤخر رميها عن وقت
 ذكرها، لأنها عادة فعل بضمير مفعول، وقد عرفت وقت رميها، فلو لم تعجل ففاته
 وقتها، فلو لم تعجل ففاته، وإذا كان على تعجيل ففاته، أي وقت ذكر ذلك من
 قبل أو بعده، فلو لم تعجل ففاته، انتهى.

ثم روي عن مالك: الحجرة الأولى أو الثانية يرمي من النضفة، ما بقي من
 النضفة أو الحصى، لأن التبريد من حبش الحجاز، أي من حبش الحجاز، لا
 يسقط الحصى، ولا غيره، صرح به المذاهب وغيرها، وإن كانت المنسية الحجرة

كما يصلي الصلاة إذا سبها ثم ذكرها ثلثا أو نهرا، فإن كان ذلك
في وقت من وقتها، ثم رجع ما يخرج منها، فعليه التيمم.

الثالث فلا إعادة للمحرمين الأولين، لأنهم لا يحدون ليس يرجع بعدهم.

أما يصلي الصلاة إذا سبها ثم ذكرها ثلثا أو نهرا، ولا يحدون في
وقت الصلاة بالليل أو النهار إجماعا (لأن كان ذلك في وقت الصلاة الحرة الحرة
بعد ما يحدون أي رجع من غير (وهو الحرة حرة (بكرة أو) تكرر (بعد ما
يخرج منها) أي من مكة أنما فعله الهدي) أي واحد، كما هو المصحح
مصرية

قال ابن أبي شيبة^(١) من سب مسرة حامد فذكرها في يومه بعد أن رمى
بجره، يوم يومئذ ويحد ما بعده، ولا سب، غيب، وإن ذكرها في وقت
الانقضاء، فإنه يومئذ ويرمي ما بعدها من يدرك وقت ثلثه، وإن ذكرها بعد
وقت الانقضاء، فلا رمي عليه، وعليه الدم، فإن ذكرها في وقت أداء التحية
أو في وقت صلاة خلاف، أي إذا لم يحد، وإذا ذكرها بعد الوقت، وقت
الانقضاء، فلا خلاف أن الدم عليه، وإن ذكرها في وقت قضائها، فهي وجوب
الدم، وبه راى ابن أبي شيبة.

ثم قال: أما من سب الحرم، فلها في أيام سب، فذكر ذلك في آخر أيام
التحريق بعد الحزب، يوم رمى نسوم الأول، على سب، ثم ثلثي على سب، ثم
ثلاث على سبته، سب ذلك بعد أن عمر من رمي ثم قبل ذلك، إذا ذكر
ذلك قبل أن يغيب الشمس من آخر أيام التحريق، فلو ذكر بعد انقضاء أيام سب
الحرم، لم يحد من الحرم، فقد والله بالرمي، ولا دليل له عليه.

وهي عليه الدم إن ذكر ذلك في أحد أيام سب ورعي في وقت الانقضاء،
حيث هو، حيث هو، فلو كان عليه الدم، لم يحد عليه، وهذا.

ابن حبيب: إن رمى قبل الصدر فلا دم عليه، وإن ذكر بعد الشفر فمأد رمى في وقت انقضاء فعلية الدم، وقال ابن وهب: إن تعدد فعلية الهدي، وإن نسي فلا هدي عليه، ووجه قولنا بوجوب الدم عليه إدخاله انقضاء على الرمي بتأخيرها عن وقت الأداء إلى وقت القضاء انتهى.

ثم قال: قوله: فإن كان ذلك بعدما صدر إلخ يريد بعدما صدر من منى، وذلك يكون على وجهين، الأول: أن يفوت وقت الرمي بمغيب الشمس من آخر أيام التشريق، والثاني: قبل أن يفوت وقت الرمي. فإن كان ذلك بعد أن فات وقت الرمي، فإنما عليه الهدي لما فاتته من وقت الرمي، وإن كان لم يفت وقت الرمي، فعليه أن يرجع، فيرمي ما بقي عليه من الرمي، وقد تقدم من قول ابن حبيب: أن عليه الدم، لأنه رمى بعد الشفر.

وهو ما لك بحتمل الوجهين، أحدهما أن يريد بين وجوب الهدي على من لم يرم قبل أن يرمي، سواء رجع له أو لم يرجع، ولذلك لم يذكر الفوت ولا الرجوع والإدراك، والثاني: أن يريد بذلك أن من صدر، وفاته الرمي لفوات وقت القضاء، أن عليه الهدي، وأن من لم يفته ذلك، فلا هدي عليه، انتهى.

ونعلم من ذلك أن ظاهر الموطأ إن لم يؤخذ بالاحتمال الثاني من احتمالي التباين مزيد لكلام ابن حبيب القائل بوجوب الدم على من تذكر بعد الرجوع من منى مطلقاً، ولم أجد في «الذريعة» وغيره من العروغ تقريب الرجوع عن منى وغيره، بل مدار الدم في العروغ على الأداء وانقضاء.

ومذهب الحنفية في ذلك كما هي مشرح الثليات^(١): لو ترك رمي يوم كله أي سبع حصيات في اليوم الأول، وإحدى وعشرين في بقية الأيام أو أكثره كأربع حصيات فما فوقها يوم الحمر، أو أحد عشرة حصاة قيد بعده أو أكثره

(٧٣) باب الإفاضة

٩١٣/٢٢٠ - حدثني يحيى بن عمار، عن ثابت، عن نافع، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن عمر، قال: أخطأت خطبة الناس بعرفة، (في يوم آخر، فغلبه دم شركه أو ما أشبهه - وإن أخرج إلى الثأيل الأثني، ولا شيء منه بقاءً).

وإن لم يرم حتى أصبح، برأه من الغد، وغلبه دم عند أبي حنيفة ساجير لا عدهدا. وإن سم يرم حتى وصلت أيام الرمي بغروب الشمس من أحد أيام التبريق، فعنه دم بالافتقار إلى مكة الرمي. وإن ترك الأثني - كثالة فما دونها من اليوم الأخر - عشر حصيات فما دونها فيما بعده، فغلبه لكل حصاة حذقة إلا أن يبلغ ذلك دماً ينقص منه. انتهى.

والأثر: ثبت بين الحجاج واجب عند الحصى كالمسرحي، ولا أكثر غيرهما، عند شرحه صاحب "المدح" وأبو حنيفة ومالك، قال من الصيام والفري ضيق شديد، كذا في "شرح الفصاح"، وفي "العمدة" سنة عند الأثر، وغيره، وفيل، شرط كما قاله الثلاثة، انتهى. أي: لأتمة الثلاثة.

(٧٣) الإفاضة

قد تقدم أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج، لا يتم الحج بدونه حتى قالوا: من ساء رجع إلى بيته ثم عود إلى مكة حتى يند، ولا خلاف بينهم في ذلك. وتقدم ذلك في غير موضع من هذا الكتاب، والمقصود هنا بيان بعض أحكامه.

٩١٣/٢٢٠ - أثبت. عن نافع وعبد الله بن دينار، كلاهما مولى ابن عمر - رضي الله عنهما - (عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أن عمر بن الخطاب خطب الناس عرفة يوم عرفة).

(١) انظر: "المعجم الأصناف" (١: ١٢١)، و"المعجم المختار" (٢: ١٢٠)، و"المعجم" (٣: ١٣٠)، و"المعجم" (١: ١٢٣).

وعلمهم أمر الحج . وقال لهم فيما قال : إذا جئتم مؤداً فمن أي
الحجارة فخذ حلياً من هذا حرم على الحاج . ألا نساء ونظفات . ألا
يصل أحد نساء ولا طيباً حتى يطوف بالبيت .

قال الساجي^(١) : خطبته ليست بالصلاة . وإنما هي تعليم الحاج . وذلك
قال . وعلمهم أمر الحج . انتهى . قلت : تعليمه أمر الحج لا يعني خطبة
الصلاة . فإن من قالها أيضاً تعليم أمور الحج تابعة فيها ، فالظاهر هو ذلك ،
لو علمهم في خطبته (أمر الحج) أي ما يستقبلونه من أحكامه كالبيت يزدونه ،
وجمع الصلوات بها ، والوقوف بها ، والدفع منها . ورمي العترة . ثم الديح . ثم
الحلاني . ثم صواف الإفاضة ، وغير ذلك من الأحكام .

وقال لهم فيما قال : أي في جملة ما علمهم إذا جئتم مؤداً حسبعة النحر
أي زمر النجعة أي حمرة العترة (فقد حل له أكل ما حرم ، على الحاج)
لأجل الإحرام . وهذا معناه أن الإمام مالت في مسألة خلافية فكانت في أول
الحج ، أن التحلل الأصغر يحصل برمي العترة ، وليس الرمي محلل عند
الاعتبة ، بل يحصل التحلل بالحلق على المشهور . وهذا قولان فلسفاني
وأحمد . ومختار هريرجها أنه يحصل بالأتين من الرمي والحلق والإفاضة .
فمن ذكر : يحصل التحلل بالحلق بعد الأثر بذلك ، وهو الصحيح لما سيأتي من
زيادة الحللي أو التقصير في الأثر الثاني ، فهو دليل على أن هذا الأثر مخصص .

(إلا النساء والطيب احتلفوا فيما يستثنى من التحلل الأصغر ، وتوقف
على التحلل الأكبر ، والجمهور على أنه النساء فقط . واستثنى في أثر الباب
تبيين النساء والطيب ، ثم أكد بقوله : (لا يصح أحد نساء ولا طيباً) لأنه
من دواعي الجمع (حتى يطوف بالبيت) صواف الإفاضة .

وقال ابن العربي في العارضة^(٢) : هذه مسألة متشككة قديماً ، اختلفت

(١) المنقذ (٤/٤٦)

(٢) عارضة الأمر في (٢/٤٩٩)

السلف فيها على أربعة أقوال: الأول: أن من رمى النجاسة حل له كل شيء، إلا النساء والغيب. الثاني: أراد ذلك: والصيد لقوله تعالى: **فَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ** وَلَمْ يَرْمِ^١ وهذا حرام به. الثالث: قال عطية: إلا النساء والعبد، لأن القلب حل بفعله^٢، جفي النساء والصيد على تحريمه. الرابع: النساء خاصة، وهو قول الشافعي، وهو حديث عائشة - رضي الله عنها - وهو الصحيح. وبه قول ابن عباس، وطائفة وعلماء، سفي.

قال الموهب^٣: المحكوم إذا رمى حبرة العقبة، ثم حل له كل شيء، كما يحظر بالاحرام إلا النساء، هذا الصحيح من مذاهب أحمد، رضي عليه من رواية جماعة، فيمن ما كان محرماً عليه من النساء من الوطء والقبلة واللمس لشهوة وعقد النكاح، ويحل له ما سواه، وهذا قول ابن الزبير، وعائشة، وعلماء، وطائفة، والشافعي، وعبد الله بن النخعي، وخارعة بن زيد، والشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي. وروي أيضاً عن ابن عباس، وعن أحمد: يحل له كل شيء، إلا الوطء، في العرج، لأنه أحلط المحرمات، ويتعدى منك بخلاف غيره، وقال عمر بن الخطاب: يحل له كل شيء، إلا الصلب والطبع، وروي ذلك عن ابن عمر وعمر بن الزبير وسعد بن عبد الله بن الزبير، لأنه من تواعي الوطء، فأشبه القبلة، وعن عروة لا بابس القميص، ولا الحفاة، ولا يتقبص، وروي في ذلك عن أبي بصير^٤ حديثاً.

ولما ماتت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: **إِنَّمَا رَمِسُ حِلْفَتِهِ**، حد حل لكم الطيب والياب وكل شيء إلا النساء^٥. بواه سعيد، وفي لفظ: **إِنَّمَا رَمِسُ أَحَدِكُمْ حِمْرَةَ الْعِفَّةِ**، حتى رأسه، فقد حل له كل شيء، إلا النساء^٦. رواه الأثرم وأبو داود، إلا أن أبا داود قال: هو ضعيف، رواه الحجاج عن الزهري ولم يلقه، والذي أخرجه سعيد رواه الحجاج عن أبي

بكر بن محمد عن عمرة بن عائشة - رضي الله عنها - وفات عائشة: قطعت رسول الله ﷺ أحرمه حين أحرم، وأحله قبل أن يطلوه. بالنسبة مطلق عليه

وعن سالم عن أنه قال: قد حرم من الخطب إذا ومنهم النحرة ودمعته وحلقته، فقد حل لكم كل شيء إلا الطيب والسنة، فقالت عائشة: أما فيئت رسول الله ﷺ قصة رسول الله ﷺ أحي أن تقع. رواه حميد

وعن أم مسعدة، أن رسول الله ﷺ قال: يوم الشعر، من هذا يوم رمض لكم إنا ومنهم أن تحلقوا، يعني من كل ما حرمتم منه إلا النساء. رواه أبو داود، وعن ابن عباس أنه قال: إذا ومنهم النحرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء، فقال له رجل والطيب؟ قال: أما فما فقد. أبيت رسول الله ﷺ يصح رأسه ما يست. فطيب ذلك أم لا؟ رواه ابن ماجه. وقال مالك: لا يحل له النساء ولا الطيب ولا قبل العبد: لغزو تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ﴾ وهذا حرام، وقد ذكر ما برده انتهى.

حيث لحاظ في التلخيص والتدقيق، والزيادة في النص رواية (١) على روايات ثابت، وهي تدل على حلة كل شيء غير نساء بالتحلل الأسفل وفي الرواين (٢) (٣) ثم إذا روي وحده أو بغيره، فإن له كل شيء كان محظورا بالإحرام إلا النساء وطأ، ومباشرة، وفلف، ومسأ وشهوة، وعقد نكاح، انتهى.

وبه جرم النووي في المسألة: ويحل التحلل الأول جميع المحرمات بالإحرام، إلا الاستمتاع بالنساء، فإنه يستمر تحريمه حتى يحلل التحللين، وكذا يستمر تحريم المباشرة غير الجماع على الأصح، رد من حجب: أي وتحرم عقد النكاح، كما في المنهاج وغيره، انتهى.

(١) مصدر الزيادة (٢١/٣١)

(٢) (٣) (٢١/٣١)

قال الفرغاني^(١) : ورد في المأثور في الآثار هو مذهب ابن عمر في الطير. وذكره صاحب فسط، وقال : عدم الصيد. قال ابن عبد البر : لم يفته حاله. **قَالَ قَتْلُوا كَلْبَهُ الْإِنْسَانِ**. ومن لم يحل له لسان فهو حرام. انتهى.

وقال صاحب^(٢) : يريد أن قول التحلل رمي حيرة السبع، فمن رمى بها استحل به لسانه فسد ونفس الشياطين وغير ذلك من سقطورات الإحرام. لا النساء والطير. أما النساء فلا خلاف في بقائه تحريمهن حتى يطوف طواف الإفاضة، وأما الطير فاختلاف العلماء في ذلك، فذهب مالك، وأجاز غيره. وإذ ثبت صحة من طير، فلا يراه عليه عند مالك، لأنه قد وجد منه وهو في التحلل رمي العصاة، ولأنه مما اختلف العلماء في إباحته، وبذلك فارق إباحة النساء، فإنه مطلق على استصحابه.

وتم يذكر عمر - رضي الله عنه - تحريم السبع، وذلك أن القسم بها يفسد التحريم، والصيد ممنوع منه للحلال، فلا يستباحه لطواف الإفاضة ولا غيره، رفقاً تكلم عمر ما يستباح طواف الإفاضة، ويصيح منه الإحرام خاصة دون حرمه الحرام، ولا خلاف، فإن الله تعالى أن أهدى مخرج في ذلك الوقت، هي تحل. فلم يراه في التحلل قبل طواف الإفاضة، وكان عليه جزاء. وقد قال به من المفسرين انتهى.

وقال السوفي. في الصيد قبل الإفاضة إجراء على المأثور. انتهى. قلت : وسأبني تصريحهم بحرم إجراء إذ ذاك في جامع التذويب، رضي الله عنه. قال مالك في التذويب : يكره من رمي حيرة العنية أن تطيب عنى يدها، وإن فعل إلا شيء عليه، وهو السوفي عن غروقة. انتهى.

(١) الشيخ ابن قتيبة (٣٧٢/٢)

(٢) التذويب (٤٦/٢)

وكان ابن عمر^(١) حل يرميها، وكذا مخرج ومث أحاديث غير هذا، فالحج
ومقدساته، وحفظ الحج، ورمي منى، فحرمته، الآية، وكثرة الطلب فلا يلبس
نعله، انتهى.

وأما عدد الحفنة، فقد عرفت أن المحل عندهم الحاق، بأنه إذا
تعدى في شرح التلابة^(٢) في باب الحنك، حكمه كحل، فالحج به حرم
ما حلف بالاحرام من الطيب، والعصا وليس يحفظ وهو ذلك إلا الحجاج
بذرائعه، كالنسيب والنسب على ما ذكره الكشاف، كذا في مشكاة المصابي
طرابلسي: ولا يحل الحجاج فيما ذكره شرح بحلاف النسيب وانقله، انتهى.

وعلى ما قلنا ثبت مكروهات طواف النحر في ما دون النحر، فإنه
حرام، حرام، ولا تنافي، فإنه أي الحجاج، وإنه يوقف حله على طواف
الإذنية، وذكر أنه وسعة في الحج المجمع، مع أنه في المغنلة المجمع أن
الطلب لا يحل^(٣) لأنه مؤثر في الجماع، انتهى. والذي شرح به غير واحد
إلا جميع المحظورات من الطيب، العصب، سر ذلك، انتهى.

وفي المصنف: يستحب للمذنب رمي الله به، روى الحاكم عن
ابن عمر أنه قال: من ساء الحج إلى رمي الحجرة مكشوف حتى لا يلبس من حرم
عليه إلا النساء، طيب، وقال: علي شرطهما، ويؤثر النصحابي: أي السنة
حكمه الرفع، وأما التلابة فتدفع إليه إذا رمى بحجرة فقد حل له كل شيء
إلا النساء، روى ابن أبي عمير عن عائشة: مكنت علي، ورجل له رطل، فحديت
روى الترمذي^(٤) بصريح المصنف عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: أصيبت

(١) - شرح كبير: ١٢١، ١٢٢

(٢) - نسي: ١٢١

(٣) - شرح المصنف: ١٢١، ١٢٢ حديث (١٩١٣)

٩١٤/٢٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ وَعَدَّةٍ أَتَتْهُ بَنِي دُبَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدِمَ مِنْ إِصْيَ الْخَطْمَةِ، ثُمَّ خَطَبَ أَوْ قَصَرَ، وَجِئَ هَدِيَاءَ إِنْ كَانَ مَعَهُ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ، إِلَّا الشَّاءَ، وَالطَّبِيبَ، حَتَّى يَطُوفَ بِالنَّيْلِ.

رسول الله ﷺ قبل أن يحرم. روي النحر قبل أن يطوف بالنيبت بطبيب به مسك. قال. ولعمل على هذا عندكم أهل العمدة من أصحابه رضي

قال الحافظ رحمه الله واعتذر عنه بخصر المالكية بأن عمل أهل المدينة خلافه. ونعني بهذا روى المالكي عن طريق أبي بكر بن عبد الرحمن. أن سليمان بن عبد الملك لما حج سأل دماً من أهل الشام، وهو الذي اسم من محمد. وخارجه بن زيد. وسألهم بعد أن أتت عن الله بن عمرو. وهو من عبد الحميد. وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث. فسألهم عن التطيب قبل الإفاضة، فكذبوا ثمروه. فيقول: فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك، فكيف يدعي مع ذلك العمل بسلامة. انتهى. فقلت: وحديث عائشة العذراء تقدم عند المصنف أيضاً. وتقدم به شيء من الإجماع على مساندة

٩١٤/٢٢٢ - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَدَّةٍ أَتَتْهُ بَنِي دُبَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدِمَ مِنْ إِصْيَ الْخَطْمَةِ، ثُمَّ خَطَبَ أَوْ قَصَرَ، وَجِئَ هَدِيَاءَ إِنْ كَانَ مَعَهُ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ، إِلَّا الشَّاءَ، وَالطَّبِيبَ، حَتَّى يَطُوفَ بِالنَّيْلِ. قال المرواني رحمه الله: أعددنا لزيادة اسم حلق. إلخ ولم يدعي ذلك فيما قبله. لأنه سمعه من سمعه كذلك. وهم يحافظون على تأدية ما سمعوه لا سيما ذلك. انتهى

(١) شرح المرواني (٣/٣٥٩).

(٢) شرح المرواني (٣/٣٦٢).

(١٧٩) باب دخول الحائض مكة

٩٤٠، ٢٢٢. **حدثني يحيى بن عمار**، عن **عبد الرحمن بن**
القاسم، عن **إبراهيم بن عثمان**، أن **السري**،
 قلت، وانظروا عندي إن الله قد أشعر بذكر الأثر السابق بدون التوبة
 ثم إن من العمل بحسب الرمي فقط. كذا هو معناه الحصف. والزيادة في هذا
 لأثر تمت معناه التحليل، بل ذكره بعد
 قال الرازي^١، فأعربت أن إضافة التحريم والخلاف إلى الرمي لا يبع
 التوبة ولا الخطأ، وإنما يبع ذلك طواف الإفاضة^٢ لأنه يمتنع التحليل من
 لأحرام، انتهى.

(١٧٤) مجموع الحاصلات مئة

يحيى بن كاسب المرأة حدثاً وفيت رجولاً مائة يبيع تفعل في مدينتك؟
 ١٢٣/٩١٥ (مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه) انما سمع من
 محمد بن أبي بكر (عن عائشة) رضى الله عنها: ان المؤمنين قال ابن عبد البر في
 النفسى^(١) هذا الحديث ليس عند أحد من رواة الحديث بهذا، لا عند
 يحيى بن يحيى، وإنما هو في الحديث^(٢) عن جميع الرواة عن قتادة عن ابن شهاب
 عن عروة عن عائشة، وعند يحيى الأمهات جميعاً، ولم يسمع أحد قال بهذا،
 هذا ولا يوجد قوله، النفسى^(٣) رأسك واستظني^(٤) لأحد من عائشة غير عروة، وقد يثاب
 دست ثلثه وسعاده في التمهيد^(٥) انتهى. رآه الزرقاني في باب حكماء عن ابن
 عبد البر^(٦)، ويذكر أنه عند مالك بالمدائن، فلو كان حديث يحيى، انتهى.

134. 1997 112

2007 年 4 月

$$U = \{u \in V : \langle u, v \rangle = 0 \text{ for all } v \in W\} \quad (7)$$
$$\|\tau^{\dagger} \mathbf{z} / \|\tau\|_2\|_2\|_2 \leq \gamma, \quad \text{اسطر: (12)}$$

أُتِيَ مُحَمَّدٌ - حُرِّبْنَا - مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَامِ حِجَّةَ الْبُدَايِ، فَأَقْبَلْنَا

(أَنهَا قَالَتْ - حُرِّبْنَا - مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَامِ حِجَّةَ الْبُدَايِ) تقدم شرح هذا الكلام في باب إفراد الحج (فَأَقْبَلْنَا بِمَعْمُورَةٍ) قال العلامة الزَّيْلَعَانِي^(١): أَيْ إِحْضَارَهَا عَلَى الْحَجِّ عَدَّ أَنْ أَهْلُهَا بِهِ أَتَدَاءَ، وَهُوَ إِحْضَارُ مَنْ حَالُهَا وَحَدَلُ مَنْ كَانَ مِثْلَهَا فِي الْإِفْطَالِ بِمَعْمُورَةٍ، لَا تَحْدُ فِعْلًا بِمَصْبُوحِ الشَّامِرِ، فَلَا يَأْمُرُ فَوْضِيًّا الْمُتَعَدِّمُ، فَحَسْبُ مِنْ أَهْلِ مَعْمُورَةٍ، وَمِنْهَا مَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ، وَمِنْهَا مَنْ أَهْلٌ بِحَجِّ مَعْمُورَةٍ، أَيْ تَتَبُّعِهِ، وَمِنْهَا أَقْدَادُهُ لَيْسَ بِوَجِيهٍ لِأَنَّهُ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - لَمْ تَكُنْ مَعَهُمْ أَهْلٌ بِحَجِّ أَتَدَاءَ، وَالزُّبُرِيَّاتُ الْوَارِدَةُ فِي هَذِهِ الْبَابِ مُتَضَافِرَةٌ عَلَى أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - كَتَبَ مَعْمُورَةَ أَتَدَاءَ، وَبَعْدَ شَكَّتْ إِلَى الْمُنَى بِمَا أَنَّهَا لَمْ تَطْلُبْ، أَمْرًا بِرَفْعِ عَمْرُهَا.

وَمَا قِيلَ إِمَّا أَهْلَتْ بِالْحَجِّ أَوَّلًا، لَمْ يَدْخُلْهَا إِلَى الْعَمُورَةِ كَعَادَةِ النَّاسِ، لَمْ يَصْدَرِ الْأَمْرُ بِهَا بِإِسْتِثْنَاءِ الْمَعْمُورَةِ، فَلَا وَجْهَ فِي الْجَمْعِ مَا قَالَ الْقِيَّاسِيُّ^(٢): بَوَيْدَا - فَأَهْلُهَا بِمَعْمُورَةٍ، يَحْتَمِلُ أَنْ تَرِيدَ بِهَذِهِ الْأَوَاجِ الْأُنْثَى بِمَا - وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَرِيدَ مِنْ كَلِمَتِهَا أَوْ عَائِشَةَ أَشَارَتْ إِلَيْهِمْ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَرِيدَ جَمَاعَةَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهَا قَدْ دُخِلَ فِي سَهْمِ مَنْ أَهْلٌ بِمَعْمُورَةٍ، وَتَتَبُّعِهِمْ فِي جَمْعٍ، مِنَ الْعَمُورَةِ الْحَجِّ، فَانْهَى.

قُلْتُ: وَلَا يَشْكُلُ أَيْضًا مَا رَوَى عَنْهَا - إِلَّا أَنْ تَكُونَ - كَمَا تُتَدَمُّ فِي الْحَجِّ فِي الْحَجِّ، وَلَقَدْ اخْتَلَفَ الرُّبُوبِيَّاتُ فِيهَا أَحْرَمَ بِهِ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَتَعَرَّجَ عَلَيْهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي إِحْرَامِهَا بِمَا كَانَتْ

قَالَ الشَّيْخُ إِبْنُ الْكَيْسِ فِي «الْمُعْتَمِدِ»^(٣) عَدَّ مَنَازِعَ الْمُتَعَدِّمَةِ فِي قِصَّةِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - حِينَ كَانَتْ مُتَعَدِّمَةً أَوْ مُفْرَدَةً، فَإِذَا كَانَتْ مُتَعَدِّمَةً فَهِيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) - مَشْرِعُ الزَّيْلَعَانِيِّ (١٧٤٢/٢)

(٢) - الْخَطْبُ (١٧٧/٣٢)

(٣) - أَوَّلُ الْعَمَامَةِ (١٤١٤/١)

عمر بن الخطاب أو من قبله إلى الإجماع وأدلت عليه الحج. رجاءات قارئة. أهل
العبرة التي أتت بها من التمس ثبات. وإجابة أم لا

و حبيب المنهاج في مسأله سب على قصه عائشة - رضي الله عنها -
- من أن كبراً إلى أحرم بالعمرة - عائشة - رجاءات قارئة. أهل
العبرة. فهدى لرمي الإجماع بالعمرة وليل بالحج بعد - أو تدخل الحج على
العمرة وتهدى قارئة؟ فقال دفرق الأول فقهاء الكوفة. منهم أبو حنيفة وأصحابه
- رجاءات - والثاني فقهاء الحجاز. منهم الشافعي ومالك - رجاءات -
مع مذهب أهل الحديث. فإجماع أحد وأما - انتهى

وقد أثير في الإجماع أن أبا حنيفة في غلبه حنبل المراتب من
ذلك. وفي رواية غيره عن عائشة أنها بعثت - وهي رواية الحاشم عينا -
الحج. وفي رواية الأخرى عنده - لا يعرف إلا الحج - وعند كل صريح أنه
أثبت بالحج. وفي رواية الأسماء. فليبين لا يذكر حج ولا عمرة.

وأحمد - الأسماء في الكلام على حديث عائشة - رضي الله عنها - فقال
ذلك. ومن العدل على حديثها فليبين لا حنبل. وقال أبو حنيفة القاسمي. إنه
كذلك. منها بالحج. لأنها رواية الأكثر من غيره. والثانية - لا يعرف - ومنظر
رواية غيره. و حنبل ذلك أيضا بار - قال في رواية حماد. حديثي غير
وأحمد أن النبي ﷺ كان يحج معي عمرك. فعد بأن أنه لم يسمع الحديث
سواء - لا يعرف - لا حنبل أيضا أحد - من حديثه ذلك. قال: وأيضاً في
رواية عمرة بالعمرة حديث عن عائشة في الحج من أوله إلى آخره. وإذا قال
القاسم في رواية حماد - سأله - فليبين لا يذكر حج ولا عمرة.

وهو منعقب عما في الفصح^(١) إذ قال: ادعى إسماعيل القاضى وغيره أن هذا شط من عروة، منعقب بأن قول عروة عنها: بأنها أهلت بدمرة صريح، وأما قوله الأسود وغيره عنها: إلا نرى إلا الحج، فليس صريحاً في ملالها بالحج مفرداً، فالجميع بينهما بأن المذكور في حديثهم ما كانوا يعهدون من ترك الاعتماد في أشهر الحج، فحرموا ما يعرفون إلا الحج، ثم بين لهم أننى بينت وجود الإجماع، فهو من سير تغليظ عروة، وهو أعلم الناس بحديثها، وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابى، كما أخرجه مسلم عنه، وكذا روى طائفة ومجاهد عن عائشة رضي الله عنها، انتهى.

قلت: وقد أخرج هذه الروايات كلها، مسلم في صحيحه، وفيها تصريح باعتبار عائشة، لرواية هؤلاء، وهي جماعة، وروايتها صريحة في الاعتماد أولى من روايات القاسم وغيره السخينة السخيلة، وقال الحافظ رحمه غيره، إنه يستعمل في الجميع أيضاً أن يقال: أهلت عائشة بالحج مفرداً، كما فعل غيرها من الصحابة، وعلى هذا يزول حديث الأسود وممن تبعه، ثم أمر النسي بغير احتجاجه أن يفسخوا الحج إلى العمرة، ففعلت عذبة من صنفه، وصارت منعاً، وعلى هذا يزول حديث عروة، ثم لما دعيت مكة وهي حائض فله نذر على الظروف لأجل الحصص أمراً أن يحرم بالحج، انتهى.

قلت: وبلى هذا الجميع مال الديوى والأمر بغيرهما، لكنه يجب بوجوه

الأول: بأنى عنه أنفاط روايات عروة أنى احتجوا بلى هذا الجميع لأجلها، وفيها صريحة في أنها لم يملأ أولاً غير العمرة، فلعل البخارى من رواية عفيف عن الزهري عن عروة، عن عائشة، أخرجتنا مع النسي بينت في حجة التذاع مما من أمراً بدمرة وما من أهل بجمع، الحديث، وفيه: بولم أقل إلا

(١) فتح الباري (١/٢٠٩).

عمرة فأمرني النبي ﷺ أن أرقص رأسي وأهل بالحج وأترك العمرة، ففعلت ذلك، الحديث. فهذا نص في أنها ثم بحرم إلا عمرة.

والثاني: يأتي عند هذا التفسير الوارد في الأحاديث الكبيرة، ففي البخاري أيضاً برواية أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أخرجتنا موافق لنهال ذي الحجة قال ﷺ: من أحب أن يعمل بعمرة فليهل. فأهل بعضهم عمرة. وأهل بعضهم بحج، وكنت ممن أهل بعمرة، الحديث^(٩١).

وقد ورد هذا اللفظ في عدة روايات من الصحاح، وإن كان المراد إحلالها بالعمرة بعد الفسخ، فكيف يصح تقادله مع أهل بحج^(٩٢) وأوضح منه لفظ حديث جابر عند مسلم^(٩٣) قال: «أقبلنا ميثاب مع رسول الله ﷺ بحج مفرد، وأقبلت عائشة بعمرة حتى إذا كانت مرف، عركت^(٩٤) حتى إذا قدمنا خلف بالكعبة والفضا والعمرة، فأمرنا رسول الله ﷺ أن يحل منا من ثم يكن معه هدي، أئحدث

والثالث: أن المهلين بالحج فسحوا إحرامهم بأفعال العمرة، وعنده - رضي الله عنها - كتاب حائض فكيف فسخت إحرامها، فأصواب الذي لا يعدل عنه أصا - رضي الله عنها - كانت معتمرة ابتداء، كما قال به الجمهور مع الاختلاف بينهم، كما مباني في أنها فسخت العمرة أو قرنتها مع الحج.

وحقق ذلك الشيخ ابن القيم في النهاية^(٩٥)، إذ قال: «الاعتلاف الناس فيما أحرمت به عائشة أولاً على قولين.

(٩١) أخرجه البخاري (٣١٧).

(٩٢) أخرجه مسلم (١٢٠٣).

(٩٣) قوله: عركت، معاء: حاضت.

(٩٤) زاد البلاء (١/١٥٩).

أحسبها أنه عسرة مبردة. وبعد، هو المصروف، أنه ذكرنا في الأحاديث، وفي الصحيح عنها إخراجها مع رسول الله ﷺ وكان من القوم من أهل بصرى، ومنهم من أهل بالحج، فكانت أما من أهل بصرى، ذكرت الحديث، وقوله في الحديث: «دعي العسرة وأهلي بالحج فإنه لها بصرف» وهو صريح في أن إمرأته كان بصرى.

القول الثاني: أنها أحرمت أولاً بالحج وكانت مفردة، قال ابن عبد البر: «وفي التفسير والأسود وعسرة كليل» عن عائشة رضي الله عنها: «ما بدل عنى أنها كانت محببة بالحج لا عسرة» قال: «وعسرة عسرة في قوله عنها: «كنت مع أهل بصرى» قال الساعيين بن إسحاق: «قد استمع مني» يعني الأسود واحدة في القاموس على الروايات التي ذكرت، فقلتم بذلك أن الروايات في حديث عن عسرة عام.

قال ابن القيم: «والعجب من هذه التصويبات السبعية المتبعة التي لا مدفع لها ولا مطعون فيها، ولا تحمل تأويلاً، أنه ينفذ وجهاً، ليس طاعن في أنها كانت مفردة، من حاية من الحج به من زعم أنها كانت مفردة، تأويلها: «لا ترى» لا أنه الحج، فباعتدلت! أيمن بالله، مع أنه خرج لغير الحج. من خرج للحج مستعداً، كما أن المستعمل بالحج إذا بدأ فرياً لا يتبعه من القول: «خرجت لعسرة لعنائه؟» وحدها أم السوسني إذا كانت لا ترى إلا أنه الحج حين أحرمت بعسرة بأمره ﷺ وتلاهده بصدق بعضه بعضاً.

«أما قولها: «كنت بالحج» فقد قال حناي عنها في «التصحيح»: أنها أقبلت بعسرة، وقد طاعوس عنها من الصحيح مسلم، وكذلك قال صحاحها عنها، «في الحديث» الروايات عنها، فرواه الصحيح عنها أولى أن يؤخذ من رواية السعدي. كيف ولا تعارض في ذلك البته، فإنما يقال: «هذا كذا» بصدق ذلك به بضعه، وفعل أحده.

لَمْ يَلْحَقْ بِأَحَدٍ حَتَّى يَحِلَّ بَيْنَهُمَا جَبِيحُهُمَا.....

عليه أن يعثر إن شاء، ويكون محسباً من كمال معة هذلي أحد وجهين، أحدهما: من كان معه الآن، وهو يريد أن يشفقه ويشعره، والثاني: من وجد منه وأمكنه، ويكون فائدة ذلك الحظ على الحج من ذلك العام.

والدعي الثاني أن يكون الحسب في أمر ذلك بعد الإحرام بالعمرة وبعد تقليد الهدي وشعاره على أن يحل حتى في حجهم، وأنه يحل من عمرته عند وصوله إلى مكة، ثم يبقى ملاً، وأمرهم النبي أن يردوا الحج على العمرة ويعودوا فارب، ومعنى ذلك المنع من التحلل مع بقاء الهدي، وذلك ممنوع لقوله تعالى: **وَلَا تَحْلُوا بِرُؤُوسِكُمْ إِلَّا**، وقوله في حديث حفصة المتقدم: **إِنِّي لَكُنْتُ نَاسِي، وَقُلْتُ هَدْيِي، الْحَدِيث.** ومقتضى ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد يكره فيه إرداف الحج نحو العمرة، انتهى.

فقلت: ونقدم في الإرداف في أول الترتيب، وما ذكر الساجي من الاحتمالات ممكن في قوله في سرف، لكن لا يصح شيء منها في قوله الذي قال عند العمرة بعد فراغهم من انطواف بالسمي، فلا يصح فيه إذا سمي عن التحلل نهدي.

أتم لا يحل من إحصاءه (حتى يحل) بالحاء المهيئة بهما (منهما) أي من إحرام نحر والعمرة (جميعاً) وقال الرزقاني^(١) فيه دلالة على أن النسب في نحر من ساق الهدي على إحصاءه أنه أدخل الحج على العمرة لا محذور من الهدي، كما يؤوله أبو حنيفة وأحمد وجماة متسكن رواية عقل عز الرضوي في «المصالحين» قال شيخنا: من أحرم عمرة ولم يهد فيحل، ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أحرم بحج فنيتم حججه، وهي طاعة في الدلالة لذهبهم وقال مالك والشافعي وحذافة: يحل بشعار العمرة، فباساً على الأصحاح على من لم يسق الهدي

(١) شرح الرزقاني، (٣٧٤/٦).

قالت: فتقدمت مكة وأنا حائض، فلم أقف بالك إلا من انصرفت
وتحروا.....

وقال الأبي في الإجماع^(١١)، وحواشي عن الحديث أنه يحتمل أن يكون
أمره بذلك عند الإجماع، فيكون فارس، فلا يكون فيه شجعة، أو قاله لهم
بعد إجماعهم بالعمرة المفردة، فيكون ردافاً، والإرداف القرآن، انتهى.

قلت: ذكر ثبت كما تقدم في الشعر في الحج أنه كذا قال لهم بعرف،
وقال لهم أيضاً عند العمرة بعد فراغهم من الطواف والسعي، فالتم فيه بشي
في الأول دون الثاني.

(قالت عائشة) - رضي الله عنها -: «تقدمت مكة» أي دخلتها مع النبي ﷺ
صباحة الأحد رابع ذي الحجة (وأنا حائض) حملت اسمية رفعت حالاً، وكان
بدا، حبسها بعرف، كما صح عنها. وذلك يوم السبت لثلاث خلون من ذي
الحجة. قال ابن القيم في «الهدى»^(١٢)، أما موضع حبسها فهو بعرف بالا
رب، وموضع طهرها قد اختلف فيه، انتهى. فثبت: وسباني بيان الاختلاف في
طهرها قبل إفاضة الحج.

(علم أظف بالبيت) رواية الشافعية الحازرة على البيت في السج المصرية وفي
الهندية بموسمها، ولم يظف به لأن الطهارة شرط للطواف أو واجب، ولأن
الطواف في المسجدة والمناقص ممنوع عن الدخول فيه (ولا بين النساء والعمرة)
لأن شرط تقديم الطواف، كما تقدم مصلحاً في إيجاب ما فعل الحائض في
الحج قال الطيبي: قوله: «ولا بين النساء» عطف على النصي قبله، على تقدير
ولم أسمع نحو: «مع علقها لنا دماء» مرداء.

ويجوز أن يقتصر ولم أظف على المجاز لما في الحديث، وطاف بين

(١١) (٣٦٥: ٣)

(١٢) مورد المصنف: (١١٤: ٢)

سُكُوتُ ذَلِكَ النَّبِيِّ وَتَعْمَلُ لِقَاءَهُ بِذَلِكَ فَتَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَقْضِيَ رَأْسَهُ
وَأَتَسَبِّحُ بِهِ
.....

الصفاء والمروة مبعدة أنشوطاً، وإنما ذهب إلى تقدير دون الاستحباب؛ لأن يوم
استعمال اللفظ الواحد جميعاً ومحوراً في حالة واحدة، أي لأن حقيقة الطواف
الشروع لم توجد؛ لأنها الطواف بالبيت، وأوجب أيضاً بأنه سمي السعي طوافاً
على حقيقة المعوية، فالطواف لغة السعي، قاله الرزقاني^(١).

إسكوت ذلك أي امتناعي عن الطواف والسعي إلى رسول الله ﷺ لما
دخل عليه، وهي نيكي، ففاد: ما يبكيك؟ قلت: لا أصلي، كما في روايات
عنها كُتِبَ بذلك عن الحضر، وهي من لطيف الحكايات، واختلفت الروايات
في موضع شكواها ووقت، قال الرزقاني نعتاً فلما حفظت وفي مسلم عن جابر أن
دخلت عليه وشكواها كان يوم التروية، انتهى.

قلت: وهو كذلك عند مسلم برواية أبي الزبير عن جابر ولفظها ثم ههنا
يوم التروية ثم دعاني رسول الله ﷺ على عائشة، فوجدنا بيكي، فقال: ما
بأنك؟ قالت: إني حنت، وقد حلل الناس، ولم أحلل، ولم أطمع بالبيت
والناس يمشون إلى الحج الآن، فقال: إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم،
التحديق وفيه أيضاً بطريق عروة عنها: والله أول حاجباً حتى كان يوم عرفة،
ولم أعتن إلا بحمرة فأمرني رسول الله ﷺ أن تنفض رأسي، الحديث وفي
رواية: انفضت فلما دخلت ليلة عرفة قلت: يا رسول الله إني حنت أعتلت
بعرفة، الحديث. وحزم ابن أبي عمير أنه ﷺ فاد لها عرف، انتهى.

الفتال ﷺ (الشخصي) بضم الفاء وكسر الصاد المعجمة (راست) أي
حلي ضفر شعره وانشط أي سرحه بالماء، قال الخطابي: استنكى بعض
أهل العلم أمره بها، بفض رأسي ثم لا مشاطة بكون تضاعفي يتأوله على أنه

(١) شرح الرزقاني، (٣٧١/٢).

وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ.....

أمرها أن تترك العمرة، وتدخل عليها الحج فتصير فائتة، قال: وهذا لا يشاكل القصة.

وقيل: إن معنىها أن المتمتع إذا دخل مكة استباح ما يستباحه الحاج إذا رمى الجمرتين، قال: وهذا لا يعلم وجهه، وقيل: كانت مضطرة إلى ذلك، قال: ويحتمل أنه يكون بغير رأسها كان لأجل الغسل، لتلها بالحج، لا سيما إن حوت ما ذكره، فتحتاج إلى أنقض الأضطر، وأما الامتناع فعمل المراد به إصرها نحرها فأصعبها يرفق حتى لا يسقط منه شيء، ثم تغفره كما كان، فإنه الحافظ في التمتع^(١).

(وَأَهْلِي) أي أحرمي (بالحج ودعي) أي اتركي (العمرة) قال الزماني^(٢): فقاره أنه أمرها أن تجعل عمرتها حجاً، ولما قالت: يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج، فأصبرها من العبد، واستشكل إذا العمرة لا تؤقض كالنحر، وقال مالك: ليس بعمل على هذا، بل فائتة ولا حديث، قال ابن سيد البر: ليس العمل عليه في نفس العمرة وحدها، حجاً، بخلاف جعل الحج عمرة، فإنه وقع للصحابة، واختلف في جوازها من بعدهم، انتهى.

فذلك: ولم تحصل ما أفاده هذه الآية، فكبار، فإن ما حرمه ليس أن تجعل العمرة حجاً، بل قصد أن تعرض للعمرة وتجتهد بحراً بالحج، كما هو نص قوله: «أهلي بالحج»، ولم يأمرها التي ~~تجهد~~ أن تجعلها حجاً.

وقال ابن القيم^(٣): أما قوله: «أهلي» أي ألقى، أي ألقى، فهذا مما عطل عنى الناس، ولهم فيه أربعة مسالك

(١) انظر: فتح الباري (١/٢٧٤).

(٢) شرح الزماني (٢/٢٧٤).

(٣) مراد السماعة (٢/٢٧٤).

أحدهما: أنه دليل على رفض العمرة، كما قالت الحنفية.

المسلك الثاني: أنه دليل على أنه يجوز للمعمر أن يمشط رأسه، ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع على منعه من ذلك ولا تحريمه، وهذا قول ابن حزم وغيره.

المسلك الثالث: تحليل هذه اللفظة، ورُدُّها بأن عروة انفرد بها، وخالف بها سائر الرواة، وقد روى حديثها طاووس والقياسم والأسود وغيرهم، ولم يذكر أحد منهم هذه اللفظة كما تقدم مسوِّطاً.

المسلك الرابع: أن قول: ادعي العمرة أي دعيها، بحالها لا تخرجي منها، وليس المراد تركها، قالوا: ويدل عليها وجهان. أحدهما: قوله: استبحت ضراحتك لحجك وعمرك. الثاني: قوله: «كوبي في عمرتك» قالوا: وهذا أولى من حملته على رفضها لسلامته من التناقض، انتهى. وميائي قريباً أنه قال للمسلك الثالث: إنه أضعف المسالك، وعلم مما سبق أن مسائل الأئمة الأربعة دائرة في المسلكين الأول والرابع.

وبه جزم المؤلف^(١) إذ قال: إن المتعنة إذا حاضت قبل الطواف للعمرة، لم يكن لها أن تطوف بالبيت، لأنها ممنوعة من دخول المسجد، ولا يمكنها أن تحل من عمرتها ما لم تطف بالبيت، فإن غشيت فوات الحج أحرمت بالتحج مع عمرتها، وتصبو فارة. وهذا قول مالك والأوزاعي وإسحاق وأكثر من أهل العلم. وقال أبو حنيفة: ترفض العمرة وتهل بالتحج، واحتج بما روي عن عروة عن عائشة: «أهلكا بعمرة»، الحديث. متفق عليه، وهذا يدل على أنها رفضت العمرة وأحرمت بالحج من وجود ثلاثة، أحدهما: قوله: ادعي عمرك. والثاني: قوله: «امتنعي» والثالث: قوله: اخذه عمرة مكان عمرك.

(١) انظر: (المتن)، (٣٦٧/٥).

ولما فرغ من رواية جابر قال: «أقبلت عائشة بعمرة» الحديث، وفيه قال: «فغنيتني ثم أغنيي بالحج» ففعلت ووقفت المواقف كلها ثم قال: «فقد خللت من ححك وعمرك» - وروى طاووس عن عائشة أنها قالت: «أعلنت بعمرة ولم أضف حتى حضرت ونسكت المناسك كلها، وقد أعللت بالحج» فقال لها النبي ﷺ: «تسعت طوافك لححك وعمرك» رواه مسلم. ولأن إدخال الحج على العمرة جائز بالإجماع من غير خشية اللوات، فمع خشية الغوات أولى، فإن ابن الزبير أجمع كل من لحظ منه من أهل العلم أن نكس أهل بعمرة أن يدخل عليها الحج ما لم ينتج لطواف بآتيه. وقد أمر النبي ﷺ من كان معه هدي في حجة التمتع أنه يهل بالحج مع العمرة. ومع إمكان الحج مع بقاء العمرة، ولا يجوز رفضه؛ فقله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، ولأنها ممكنة من إنعام قدرتها بلا حصر، فلم يحز رفضها كغيرها من الأغنياء.

قلت: وأصل الاختلاف مبني على أن التصور يؤخذ بالطواف والمشي بعده، ويشتري عند الحنية كما فضل في محله، وساء على ذلك من هو عندهم على إتمام العمرة بما ادخلوها في الحج ما ففتران، ولا تقدر عند الحنفية على إتمامها لا حياجا لها إلى الطواف والمشي برأسها للعمرة، وسى هذه التذليل كلها التي ذكرها المصنف على إتمامها للعمرة، إلا أنه قد عدى على الصعوبة، ثم أحاط المصنف عن رواية عروة بما تقدم في أول الحديث من امراده، وتقدم الكلام على ذلك.

وقال القرطبي^(١) تبعاً لمخالفات: وأحاط جماعة، منهم الشافعي بإتمامها أن معنى الوحي عمرتك التركيب التحلل منها، وإد علي عليها الحج، فتصير قارة، وبإيداه قوله في رواية مسلم: «وأستسكني عن العمرة» أي عن إتمامها.

(١) سورة الحج الآية ١٩٦

(٢) الشرح المرفوع (١/٣٦٥)

رائنا قالت: وأرجع بحكمي لأعقدها أن يواد العبرة بالعمل أفضل، كما وقع
لغيره من أمهات المؤمنين، قال الحافظ: وأسبغ هذا التأويل لقولها في رواية
عطاء عنها: «وأرجع أنا محبة لس معنا عبرة»، أخرجه أحمد، وهذا يقوي قول
الكوفي: لا عائشة - رضي الله عنها - تركت العبرة رحمت مفرقة انتهى.

وما قال الحافظ: إن في رواية عطاء عنها صيغة مرفوعة بروايات البخاري
الأنية: «أعتمرهم ولم أعتمر ويصدرون يشكرو وأصلهم يشكرو».

قال الزرقاني: وسلبه بطريق طاروس عنها فقال بثلاثة: «طوارك يسعك
لحجك وشمرتك» نهى صريح في أنها كانت فارقة، وتلقب بأز قوله: «النضي
واشكرو» ظاهر في إبطال العبرة، لأن المحرم لا يعمل مثل ذلك فتأدته
إلى نية الشعر، وأجبت جوازها للمحرم حيث لا يؤدي إلى تلف الشعر مع
الكره في غير غير، أو كان ذلك فاذى برأسها، فأباح لها ذلك، أما أن
تركبت في محرمه الحلاق لأذى برأسه، أو تقضي نية لأجل الغسل لتهل
بالحج، ولا سمح إن كانت تفتت، فتحتاج إلى بقص الضفر، ولعل المراد
بالامتناع تسريح شعرها بأصابعها يرفق، حتى لا ينقط عنه شيء، ثم نظفه
نحو ذلك، أو أعادت خشكوي بعد رمي جمره العقة، فأباح لها الامتناع
حينئذ، قال السازي: هو مذهبنا، ومما من لفظ الحديث، أو كان شعرها أن
انصعمر إذا دخل مكة، استباح له ما يستسجد الحاج إذا رمى الجمر، قال
الخطابي: وهذا لا يعم وجهه، انتهى.

وقد عرفت مسلمات الحديث في ما مضى من كلام السوفى وغيره،
وسألتني الكلام على قوله **ثلاثة**: «فقد سكت عنك في آخر الحديث» وقد ذكر
السنيني في معتمد^(١) أبي حنيفة رواية لحنبل عن حماد بن

(١) انظر في: أبو حنيفة مع النبي الطائفة (ص ١١٢)

إبراهيم بن أسود عن عائشة: أنها قدمت المشيمة وهي حائض، وأمرها النبي ﷺ فوضعت عمرتها، زاد في رواية أخرى بيده المصداق واستأثرت الحج حتى إذا فرغت من حجبها أمرها رسول الله ﷺ أن يصدر إلى المدينة مع أخيها عبد الرحمن.

أبو حريزة عن أبيه عن رجل عن عائشة - وهي الله عهد - أن رسول الله ﷺ خرج لرفعه العدة فقرأ

أبو حنيفة عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عائشة - وهي الله عهد - أن النبي ﷺ أمر برفعه العدة

أبو حنيفة عن حماد بن إبراهيم عن الأعمش عن عائشة - وهي الله عهد - أنها قالت: يا سيدي! حدثني عنك عن عمر بن الخطاب

وقال: قال أبو حنيفة: إن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت النبي ﷺ عن امرأة حائض وضعت عمرتها، فقال: لا بأس بها، وتبين بالحج عن نفسها عمرتها، ثم ذكر فيها حديث عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: ليس قبل الحج من العدة ولا حجاب، بعدما ذكر منك الأئمة الثلاثة عن أبيه أحدث الحج على العمرة، فأقبل حنيفة فقلت: أنتافون بالحج وعمرة وأقبل الحج، إذ هي أمراة قد حصل لها حج وعمرة، لما عرفت من قولها سألت النبي ﷺ، فاحتجوا إلى تأويل هذا اللفظ، وأؤثروا بأن العدة تنقض الحج بعد عمره وعمرة بعده، وأقبل الحج غير عمره، هذا حاصل ما قبل في هذا الموضع مع أن الظاهر خلاف ما نسبته إلى هذا الحديث، لكن الجمع بين الروايات المتعاضدة إلى هذا الشيء.

وأنت حبيب إلى قلبه، عن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة، كما أقر به

قَالَتْ: فَمَعَلَتْ، فَلَمَّا فَضِلْنَا الْحَجَّ، أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

لَوْ تَمَشَّى فِي مَا ذَكَرَ مِنَ اللَّفْظِ لَا يَنْمَتِي فِيهَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: كُلُّ أَحْسَابِكَ يَرْجِعُ بِحُجَّةٍ وَعَمْرٍةٍ غَيْرِي؛ الْحَدِيثُ فَإِنَّ كُلَّهُمْ نَمَ يَكُونُوا أَتَيْنَ بِحَجِّ مَفْرُودٍ وَعَمْرٍةٍ مَفْرُودَةٍ، إِنْ كَانَ جَمَعَ مَعَهُمْ أَرْبَعِينَ أَتَيْنَ بِحَجِّ غَيْرِ مَفْرُودٍ عَنْهُمْ.

وَأَوْصَحَ مِنْهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتُمْ تَقُولُونَ بِحُجَّةٍ وَعَمْرٍةٍ وَأَنْتُمْ تَطْلُقُونَ بِالْحَجِّ ٩٠ الْحَدِيثُ، وَبِرَوَايَةِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْتَمِرْتُمْ وَلَمْ يَغْتَمِرْ الْحَدِيثُ. إِذْ خَاضَتْ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا أَجَابَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَا أَيْضاً أَنْتُمْ تَطْلُقُونَ بِحَجِّ غَيْرِ مَفْرُودٍ مِثْلِكَ يَا عَائِشَةُ، وَأَيْضاً فَوَيْلَ عَمْرٍةٍ ﷺ ثُمَّ تَكُنْ مَفْرُودَةً عَمَّيْ، وَأَخْرَجَ أَيْضاً بِرَوَايَةِ الْقَاسِمِ وَالْأَسْوَدِ قَالَا: قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْنَعُ النَّاسُ بِسُكُكَيْنِ وَأُسْبُرَ بِسُكِّكَ الْحَدِيثُ. وَلَمْ يَنْكُرْ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّكَ أَيْضاً تَوْحَعُ بِسُكُكَيْنِ، وَأَخْرَجَ أَيْضاً بِرَوَايَةِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ﷺ: دَكُونِي فِي حُجَّتِكَ عَنِ اللَّهِ أَنْ يَرْزُقَكِهَا، الْحَدِيثُ. ذَكَرَ نَبِيَّ الْعَمْرَةَ بِالْتَّرْجِي وَالْحَجَّ بِالْفَعْلِ، وَأَمَّا ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْصُرُ كَثْرَةَ صَرِيحَةٍ فِي أَنَّ الْعَمْرَةَ لَمْ تَكُنْ بِذَلِكَ مَعَ حُجَّتِهَا.

وَأَصْرَحَ مَا لَبِلَ فِي خِلَافِهِ قَوْلُهُ ﷺ: «طَوَافُكَ يُشْفِئُكَ الْحَجَّكَ وَعَمْرُوكَ» كَمَا تَقْدُمُ مِنْ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَفِيهِ: «وَلَوْ أَنَّ رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ عَلَى أَصُولِهِمْ مُقَدِّمَةٌ عَلَى رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ، وَنَائِبَةٌ لَعَلَّهُ مَسِي عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَذَكَّرْ إِذْ ذَاكَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُؤْ لِلْعَمْرَةِ، كَمَا بَدَّلَ عَلَيْهِ رَوَايَةَ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِعَمْرَةٍ وَسَجِيَةٍ وَأَرْجِعُ أَنَا بِحُجَّةٍ، قَالَ: وَمَا طَفِئَ لِيَالِي فَبَعْدَ مَا؟ قَالَتْ: لَا، الْحَدِيثُ.

(قَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَمَعَلَتْ) بِسُكُونِ اللَّامِ عَلَى صِيغَةِ التَّعْبِيرِ أَوْ: مَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ التَّهَيُّهِ وَالْإِسْتِظْهَارِ وَتَرْكِ الْعَمْرَةِ (فَلَمَّا فَضِلْنَا الْحَجَّ) أَيِ انْتِمَائِهِ بَعْدَمَا طَهَّرَتْ عَائِشَةُ، وَشَكَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنِّي أَرْجِعُ بِحُجَّةٍ وَتَطْلُقُونَ بِحُجَّةٍ وَعَمْرٍةٍ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَيْلَةَ الْفُطْحَاءِ، وَهِيَ قِيلَةُ الرَّبُوعِ رَابِعَ عَشْرَةَ

«عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق - إلى التميمي - ما غصصت.

في النخلة (مع) أخي (عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق - رضي الله عنهما -
وفيه: أن عمرها هذه كانت بأمره يخط من التميمي

ولأبي داود منه يخط قال: يا عبد الرحمن أزدف أختك عائشة، فأعمرها
من التميمي. وفي البخاري: «أمر أن أزدف أخته، وأعمرها من التميمي». وأنه
في رواية: «فأذني مع أخيك» إلى التميمي، وكلها صريح في أن ذلك كان
بأمره يخط، وما في أحمد أنه يخط قال: «أعمرها خلفك حتى تخرج من الحرم»
وهو ما قال إلى النجفانية ولا إلى التميمي، فهو صعب كذا في «المحلى»
(إلى التميمي) تقدم الكلام على ضبطه، وعلى أفصل بقاء الحن لعمره الإحرام
في غير ما جاء في العمرة.

واختلاف في موضع إحرام عائشة - رضي الله عنها - وروى الأثر في عن
ابن جريج وأبي عطاء يصف للموضع الذي أحرمت منه عائشة - رضي الله
عنها - فأشار إلى الموضع الذي وراء الأكمة وهو المسجد الحبيب، وشمل
اتفاكيي عن ابن جريج وغيره أن ثم مسجدين برسم أهل مكة أن الحرب الأدنى
من الحرم، وهو الذي أحرمت منه عائشة، وقيل: هو المسجد الأبعد عن
الأكمة الحرم، ووجه الحب لطبري، وقال الفاكهي: لا أعلم ذلك إلا
أن سمعت من أبي عمير يذكر عن أشياخه، أن الأول هو الصحيح عندهم^(١)
أنهم.

(داصمروت) ولفظ البخاري برواية الفاسم عن عائشة: «أحرمت بقونا من
مكة، فحرمنا المحدثين» فدعا عبد الرحمن فقال: «خرج بأختك الحرم، فلتبطل
حجرك، ثم أفرع من طوافكما انتظركما عائشة، فأتيك في حرم الليل، فقال:
فرعنا؟ قلت: نعم، فدعى بالرجل» الحديث

(١) انظر مع الباري (٢/٢٧٢).

وقد أتت هذه النسخة من قبله في كتابه "البيان في بيان"...

وقال الشيخ ابن القيم^(١): وفي التصحيح، عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ... وذكر الحديث، قال: حينئذ، حج، ونفرتنا من مي، فنزلنا المحصب، ودعا عبد الرحمن بن أبي بكر، فقال: أخرج بأختك من الحرم، ثم امرنا من طوافكما ثم النباني هاهنا بالمحصب، قالت: فدعني لله العمرة، وفرغنا من طوافنا في جوف الليل، فأبناهُ بالمحصب، فقال: فرغنا، فلما دعا، فذبح في الأسس بالرحيل، الحديث.

وفي الصحيح أيضاً قال: «فأدغمي مع أخيك إلى التثنية فأدغمي بحسبه، ثم موعداه فكان كذا وكذا»، فالت عاتكة - رضي الله عنها - فبلغني رسول الله ﷺ وهو مصعد من مكة وأنا مبهطة سابعها، أو أنا مصعدة وهو منهبط منها، وفي هذا الحديث أهم ثلاثاً في التطبيق. وفي الأول أنه انظر في منزله، فلما جاءت نادى بالرسول في أصحابه، واختص في الجمع بينهما عليّ أقوال بعضها بالحفاظان ليس لقب وابن حجر⁽⁴⁾

افضل (هذه) أي العمرة وفي رواية: هذه أي الاعتكاف والنسح الهديّة على الأولى والتفسيرية على الثانية امكان عمرتك بالرفع عن الجبرية، وبالحسب على الظرفية، والعامل محدود وهو الخير أي كاشية أو محمولة مكانها، قال ساجس: والرفع أوجه عني يذلم برده الظرف إنما أريد عوض عمرتك، من قال: كانت فائرة، قال: مكان عمرتك التي أدت أن تأتي بها مفردة، وحيث فتكون عمرتها من لتعبر بطوع لا عن فرض، ومن قال: كانت مفردة، قال: مكان عمرتك التي أصبحت الحج إليها، ولم تنسكني من الأيمان بها للحج، وقال السهيلي: الأوجه انصب على الظرف؛ لأن العمرة ليست بمكان لعدم أخرى، لكن إن جعلت مكان بمعنى عرض أو بدل مجازاً أجاز الرفع أيضاً، كذا في الشرح.

(٦) قرار الشیخ (٢٠١٦) :

(۹) باطریق «تدریجی» (λ^2/λ^3) .

[illegible]

الخطاب الكبير أمضوا بالعصاة) وحلفوا باليمين، بعد أن ردهم مكة (و) سعوا
 أبعد (بين السيف والدمرة) (تسعة زتم حلوا منها) أي خرجوا من المدينة فدخلوا
 أو انسحبوا ثم أحرقوا بالحق من مكة ثم دلفوا بنوا نحر) (الإيمان) ورفيع
 لبعض رواية البخاري فتم في واحد من العاصات (أول) قاله عباس كذا في
 الفتح (أ) بعد أن (حجوا من منى) يوم النحر المعظم) أي نحر الحج، وقد
 حفظ منهم طواف المنبر إجماعاً، كما تقدم السط في ذلك في إجماع أهل
 مكة (أ) الذي لا يترك عليه منبرهم، إلا ما حكى عن الإمام أحمد: أن
 المستحب طواف يوم النحر أولاً ثم طواف طواف آخر للفتح (أ) (أ)

قال الجرجاني: إن كان ممعنا بطرف ثابت ميم، وانفصنا و لم يرد سدا،
قرا نعل بالفتح، ثم حدود وصرف طوقا نمل من الزوائد، قال النوني^(١) أما
عصاف الأول الميم فمكة الجرجاني معينا على طرف القدم، لأن المجتمع لم
يأت في ذلك، والثبات الذي عاود في العمدة كان طوقا، وصرف أحمد
عني أنه سدد، للدفع في رتبة الأثر، قال الخليل لأبي عبد الله: قلوا رجع
أبي المجتمع، كم صرف ويسمى^(٢) قالوا: طروق، ويسمى الحجوم، وبمعنى طوقا
تجر الحروف، عاود في رتبة الأثر مرة فأتى عليه.

وكانت الحكيم في الشوق والمغفد إذ لم تكونا أبدا مكة في يوم الحزن،
لا طامعا بالضيوم، وإنما سداً من بطون القدماء، بعض عبدة أحمد أيضاً واعتبر
بما روت عائشة، قالت: «كانت إحدى النمل» وأخبره وزير القصف والسرور لم

12-11-1971 - 22.02.1972 - 1.00

(iii) $\{ \cdot \}$ is a \mathbb{Z} -bimodule.

وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْحَجِّ، أَوْ جُمِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا

حَلَوْا، طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنْى لِحَجِّهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

فَحَمَلَ أَحْمَدُ قَوْلَ عَالِمَةٍ عَلَى أَنَّ طَوْفَهُمْ كَحَجِّهِمْ هُوَ طَوَافُ الْقُدُومِ، وَلَئِنْ قِيلَ أَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ مَشْرُوعٌ فَلَمْ يَكُنْ تَحِيًّا لَطَوَافِ الزِّيَارَةِ مَسْخُوفًا نَعَمْ. وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا وَقَلَ أَنَّمَا عَبْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ هَذَا الطَّوْفُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخُفَرِيُّ، بِلِلِ الْمَشْرِوعِ طَوَافٍ وَاحِدٍ لِّلزِّيَارَةِ، كَمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ أَقْبَسَتْ الْحِلَالَةُ، فَإِنَّهُ يَكْفِي بِهَا عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ.

وَلِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَلْ عَنِ الشَّيْءِ سُبْحَانَهُ، وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ نَعَتُوا مَعَهُ فِي حُجَّةِ الْوُضْعِ، وَلَا أَمَرَ بِهِ الشَّيْءُ فَلْيُكَلِّمْ أَحَدًا، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - دَلِيلٌ عَلَى هَذَا، فَإِذَا قِيلَ: طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنْى لِحَجِّهِمْ، وَهَذَا هُوَ صَوَافُ الزِّيَارَةِ وَلَمْ نَذْكُرْ طَوَافًا آخَرَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ صَوَافُ الْقُدُومِ، لَكَانَتْ قَدْ أَخَذَتْ بِذِكْرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ، لِحُجٍّ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ، وَذَكَرَتْ مَا يَسْتَفِي عَمَهُ، وَعَمَى كُلُّ حَالٍ فَمَا ذَكَرَتْ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا. فَمَنْ أَرَى سِدْقًا بِهِ عَلَى ضَوَائِفٍ؟ وَأَيْضًا فَإِنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ لَوْ لَمْ يَسْفُطْ بِالطَّوْفِ الْوَاحِدِ، لَشَرَعَ فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ طَوَافُ الْقُدُومِ مَعَ صَوَافِ الْعُمْرَةِ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ قُدُومِهِ إِلَى الْمَيْتَةِ، فَهُوَ أَوْلَى مِنَ التَّمَتُّعِ الَّذِي يَعُودُ إِلَى الْمَيْتَةِ بَعْدَ رُؤْيَيْهِ وَطَوَافِهِ، أَيْ.

(وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْحَجِّ) مَرَدًّا (أَوْ جُمِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ) أَيِ قَارَنُوا (عَيْنًا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا) قَالَ تَزْرُقَانِي ^(١) لِأَنَّ الْمَقَارَنَ يَكْنِيهِ صَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَمِيَ وَاحِدًا لِأَنَّ أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ تَنْتَلِجُ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ

(١) - شرح تَزْرُقَانِي: (٢/٢٧٦).

وإسماعيل وأحمد والجمهور، وقال الخفيف: لا يبدل القرآن من طوافين - ومبين
 لأن القرآن هو المجموع بين الطوافين، فلا يتحقق إلا بإثنين بأفضل كل ميسر،
 والطواف والسعي مقصوران فبعدهما، فلا بد إحلال، إلا لا تدخل في العادات.
 سبي.

قلت: وهكذا ذكر حديث الثبات مستندهم غير واحد من الشراح المشعشعين
 للائمة الثلاثة، ولست شعري كيف تمسكوا بحديث مشرّف يظهر إجماعاً ولا
 خلاف ولا ريب لأحد أن طاهره مؤول، فإنه يكتف على طواف واحد
 عند أحد من أهلنا، لأنه يكتف طواف بالبيت دون ما قدم مكة.

قل الحافظ في الدراية^(١): حديث، أنه يكتف لما دخل مكة استداً
 بالمسجد، مثق عليه، من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ أول
 شيء بدأ به حين قدم مكة أنه وضعاً ثم طاف بالبيت، والحديث في حديث حماد
 أن النبي ﷺ لما قدم مكة دخل المسجد، فاستلم الحجر ثم مضى.

وفي شرح مكة للأذرفي من غطاء: لما دخل رسول الله ﷺ مكة أم
 بئر غفس شيء، ولم يهرج، ولا بعدما أنه دخل بيت حتى دخل المسجد، فبدأ
 بالبيت طواف به، وتنبهين من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - رأيت
 النبي ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الأركان الأسود أو ما يشوف بحب ثلاثة
 الشواطئ، الحديث، انتهى. وهو مذكور في حديث حابر الطويل مفصلاً.

وعمر بن عسار عند ابن أبي ريث حبان وأسمد ينفذ: لما قدم
 رسول الله ﷺ مكة طاف بالبيت سبعاً، ثم خرج إلى الصفا، الحديث، قال،
 الحافظ في الدراية: هو صحيح عن ابن عمر، وهذا أول طوافه ﷺ حين قدم
 مكة ثم سعى فيها أربعة أيام، وحلف على طواف في هذه الأيام ثم لا ثم خرج

(١) الدراية على حاشيها، ص ١٠٠، رقم (٩١٥)

إلى منى وعرفه وأتى بالحجرات، فراجع يدهم الحجر لطواف الإفاضة، وهذا الظرف أحسن إجماعاً.

قال المحقق في الدراية: حديث: «أمر النبي ﷺ لما حلل أفاض إلى مكة وحلف بالبيت ثم عاد إلى منى» مسلم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «أفاض النبي ﷺ يوم النحر ثم حج فصلى الظهر بمكة» وله من حديث حبان القولي: «أنه ركب فأفاض إلى البيت فصلى صلاة الظهر ولأبي داود من حديث عائشة بنت أبي حبان والحاكم، انتهى» ثم أقام النبي ﷺ بسى إلى آخر أيام التشريق.

وحلف هل كان يذبح بطواف كل يوم من أيام منى أم لا؟ أنكره ابن القيم في الهدى، قال: «الموسى احتج أبو عبد الله بحديث أبي حسان عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ لما كان بمكة كان يذبح ثم في ليلة الرابع عشرة طواف ثوداع بمكة، قد ورد فيه الروايات لكثرة التولية والتمعية والاحتياط في كل يوم مرة أم مرة؟ إذا ثبت ذلك فقد عرفت أن حديث حبان مؤيد لإجماعنا، وانضموا في تأويله على أقوالنا، فقلنا ذكر بعضها أحب حديث ابن عمر في الإفاضة.

وإن السلفي عن البخاري: «طافوا بالحجرات» أنهم إنما اقتصروا من طوافين الذين طافهما السلفيون على أحدهما بما لأول وإنما الثاني، وليس الأمر كذلك، بل هم أيضا طافوا بالطوافين الأول والثاني جميعاً، وذلك ما لا خلاف فيه، وقد جاء صريحاً عن ابن عمر - رضي الله عنهما - في إسناده عنه: «بدأ رسول الله ﷺ بأهل ثامير، ثم أهل الحبح إلى أن قال: وطاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة إلى أن قال: وسحر هذه يوم النحر، وأفاض

وطاف بالبيت وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من أهدى، ثم ذكر عن عائشة أنها أخبرت بهذا ذلك، وأخرج الحديث البخاري أيضاً في باب سوق اليمامة، فالمراد أنهم طافوا للركن طوافاً واحداً والساكنون طافوا للركن طوافين، انتهى.

قلت: وهذا هو المعروف في توجيه الحديث عبد القائلين بوحدة الطواف

للقارن

وقال الشافعي^(١)، فإنهما أهدى أهلها بالحج أو جمعوا الحج والعمرة فبهما طافوا طوافاً واحداً تريد - والله أعلم - أحد وجهين، إما أنهم لم يطوفوا غير طواف واحد، فلورود، وطواف واحد للإفاضة، إن كانوا قريشاً قبل دخول مكة، وإن كانوا أرواحاً علم يطوفوا غير طواف واحد، وهو طواف الإفاضة، ويحتل أن يريد بذلك أنهم سمعوا لهما سعيًا واحداً، وتسمى يسمى طوافاً، والترجمة الثاني، أن طوافهم كان على صفة واحدة ثم يزد القارن فيه على طواف التعمرة، وذلك أن القارن لم يفرد العمرة بطواف وسعي، بل طاف لهما كما طاف المفرد فتحج، وهذا نفس في صحة ما ذهب إليه ذلك، ومن وافقه من أن حكم القارن في ثلث حكم المفرد، انتهى.

ثم قال: وهؤلاء الذين جمعوا الحج والعمرة لا يخفى أن يكونوا أهلها بهما جميعاً، وأردفوا الحج على العمرة إذا أمرهم النبي ﷺ بذلك، فإن كانوا ممن أهل بهما فقد طافوا لهما طواف الورد، وسعدوا بأنهم، ثم طافوا لهما بعد ذلك طواف الإفاضة وهم يسعون بعده، وأما من أردف الحج على العمرة، فإن كان أردفه قبل الوصول إلى مكة، فحكمه حكم من أهدى لهما، وتقدم حكمه.

وأما من أردفه بعد الوصول إلى مكة وقبل التمس بالطواف، فإنه لا

(١) مشتملاً (٢/٥٩).

يطوفه ثلثين ولا يسمى بين الصفا والعروة حتى يرجع من منى؛ لأنه معمر بالحج من مكة، ومن أحرم بالحج من مكة؛ فليس عليه طواف وروء منها، المردف لما أحرم بالحج من مكة لا تأثير لما تقدم من عمرته في الزود، ولا في غير ذلك من الأفعال غير وجوب الدم لقارن. انتهى.

وقال ابن القيم^(١) بعدما حكى كلام «المعني» ونعقبه على مسلك الإمام أحمد - رحمه الله - إن الممتع يطوف يوم النحر طوافين للزود والإفاضة محتجاً بحديث الباب، كما تقدم كلامه قريباً، فقال ابن القيم: لم يرفع كلام أبي محمد في «المعني» الإشكال، وإن كان الذي ذكره أي من تكرار الطواف لمتمتع هو الحق كما ذكره، والصواب في إنكاره، لكن كان منشأ الإشكال أن أم المؤمنين فرقت بين المتمتع والقارن، فأخبرت أن قنارنين طافوا بعد أن رجعوا من منى طوافاً واحداً، وأن النبي أهلوا بالعمرة طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وهذا غير طواف لزارة قطعاً، فإنه يشترك فيه القارن والمتمتع، فلا فرق بينهما فيه.

لكن الشيخ أبو محمد، لما رأى قولها في المستعين: إنه طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، قال: ليس في هذا ما يدل على أنهم طافوا ضوفاً، والذي قاله حق، لكن لم يرفع الإشكال، فقالت طائفة: هذه الزيادة من كلام عروة أو ابنه هشام أدرجت في التحديث، وهذا لا يتبين، ولو كان فهايته أنه مرسل، ولم يرتفع الإشكال عنه بالإرسال، فالصواب أن الطواف الذي أخبر به عائشة - رضي الله عنها - وفرقت به بين المتمتع والقارن هو الطواف بين الصفا والعروة، لا التطواف بالبيت، وزال الإشكال جملة، فأخبرت عن القنارنين أنهم اكتفوا بطواف واحد بينهما، لم يضيفوا إليه طوافاً آخر يوم النحر، وهذا هو الحق، وأخبرت عن المستعين أنهم طافوا بينهما

(١) انظر: مواد المعاد (٢/٢٠١، ٢٠٢).

صواباً آخر بعد الخروج من بني نضير، وذلك الأول كان بالمسرة، وهذا هو الصحيح.

وكيف يستكمل عليه حديث جابر الذي رواه مسلم في صحيحه، فلم يظن أنهما يجمعان، لا أحدهما من الصلوة والمسرة أو طوافاً واحداً، عذافه لا يؤمن. هذا هو قول من يقول: مكنتي التمتع معي واحداً، قد هو إحدى الروايتين عن أحمد، من غلبها في رواية من عند الله وغيره، وعلى هذا، قدراً أنشدت عنه: رضي الله عنها، وحديثي، والقدست بعدكم على الناس، أو يقال: فرأى جابر من قول من أصحابه مع النبي صلى الله عليه وآله، كذا حكم وعمر والبيعة وعلموا وأبوا، رواه جابر رضي الله عنهم، فأنهم سمعوا شيئاً واحداً، وليس الحرام به عموم القحطانية، أو بطلان حديث عائشة - رضي الله عنها - إن كنت أرى أنه فيه مرجح من قول مسلم، وقد ثلاث طرق للناس في حديثها - والله أعلم - الحق.

قلت: وأولاً، إن ذلك أمر عارض، وأيضاً في السنة الأولى ذلك اختلاف الرواية في ذكر إتيانه، فلو بعد ذلك حديث مالك عن الزهري عن عمرو بن عثمان بن بسر الطبري، قال ابن قدام: رواه إبراهيم بن سعد بن منصور عن أبي سعيد بن جابر نحوه، ثم ذكره طواف الذين أقبلوا بمصر، وطواف أهل جميع المدينة والحيرة.

ورأيت العارف بالله سبحانه في ميل الله سبحانه إلى الله - رحمه الله - بأمر الحرام أنهم طافوا للإحلال عن الحج، ثم طافوا واحداً، يعني أنه لا يكون يكون مؤلاً بالحج، بل، والنص في يكون معاً للمسلمين، فكان منتهى أن يكون الحلال صوابين بالإجماع، ثم وقع التمتع، لكن الثاني يمكن له التحلل من الإحرام طواف واحد.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ - عَنْ غُرَيْرٍ بْنِ الْأَسَدِ،
عَنْ عَائِشَةَ، بِمِثْلِ ذَلِكَ.

أخبره البخاري في: ٥٥ - كتاب الحج، ٣٦ - باب كيف تهلل المحاضر والمنساء.
ورسله في: ١٥ - كتاب الحج، ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام، حديث ١١١

وقال النعيني^(١): في الحديث حجة لمن قال: الطواف الواحد والسعي
الواحد يكفيان للقارن، وهو مذهب عطاء والحسن ومطرويس، وبه قال مالك
وأحمد والشافعي وإسحاق وأبو ثور وداود وقال مجاهد، وجابر بن زيد،
وشريح القاضي، والشمسي، ومحمد بن علي بن حسين، والنخعي، والأوزاعي،
واسود، والأسود بن يزيد، والحسن بن حي، وحمام بن سلمة، وحمام بن
سيمان، والحكم بن عيينة، وزيد بن مالك، وابن خزيمة، وابن أبي ليلى،
وأبو حنيفة، وأصحابه، لا يدلقان من طوافين وسعين، وحكي ذلك عن
عمر وعلي وابن عباس والحسن والحسين وابن مسعود، وهو رواية عن أحمد.

وروي معاذ عن ابن عمر أنه جمع بين الحج والعمرة، وطاف لهما
طوافين وسعى سعين، وقال: هكذا رأيت كذا يصنع كما صنعت، وعمر علي
- رضي الله عنه - أن جمع بينهما، وفعل ذلك، ثم قال: هكذا رأيت
رسول الله ﷺ، وكذا عن عائشة عن ابن مسعود قال: صاف رسول الله ﷺ
بعمرة وحجته طوافين وسعى سعين، وأبو بكر وعمر وعلي رضي الله
عنهم، ورواه الدارقطني أيضاً من حديث عمر بن حفص وضعفه، انتهى.

وقال الزرقاني^(٢): رواها كلها الدارقطني، لا يصح الاحتجاج بها لما في
أسانيد كل منها من الضعف، وقال الحافظ: لكن روى الطحاوي وغيره مرفوعاً
عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت، انتهى.

(مالك) عن ابن شهاب، عن غيرة بن الربيع، عن عائشة بمثل ذلك، أي

(١) انظر: مصنفه القوي (١٨٩/٧).

(٢) شرح الزرقاني (٣٧٦/٢).

٢٢٤/٩١٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ شَائِلِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: قُدِّمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفِّ وَالْعُرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ».....

مثل ما تقدم من رواية مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، وتقدم في أول حديث عبد الرحمن ما قال ابن عبد البر: إن الرواية لجميع رواة «الموطأ» من رواية مالك عن ابن شهاب بهذا السند لا بالسند المعاصي، زاد الزرقاني فيما حكى عن ابن عبد البر: ويمكن أنه عند مالك بالإسنادين، فذكرهما لما حدث به يحيى.

٢٢٤/٩١٦ - (مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه) أنقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (عن عائشة زوج النبي ﷺ) أنها قالت: قدمت مكة في حجة التوافع، وكنت ممن أهل معدرة، كما ورد في الرويات (وأنا حائض) حيلة حالية (فلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ) لأنها صلافة، ولأن الحائض ممنوع من دخول المسجد أو البيت فيه (ولا بين الصفا والعروة) تتوقفه على سبب الطواف، وإن لم تكن لطهارة شرطاً في صحته، كما تقدم البسط في ذلك في باب ما تفعل الحائض في الحج (فشكوت ذلك) أي الامتناع عن الطواف والمشي إلى رسول الله ﷺ (وفي رواية عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند عند مسلم: «فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال ما يبكيك؟ قلت: واه تؤدبت أنني لم أكن خرجت العام، قال لعلك نفست؟ قلت: نعم. قال: هذا شيء كتب الله على بنات آدم»، الحديث^(١)).

(فقال) ﷺ دعي لعمرك وأهلي بالحج وافعلي ما يفعل الحاج (من الوقوف بعرفة، وجمع، ورمي الجمار، وغير ذلك، قال المصباح^(٢): تريد أن طوي... العمرة منع من حجبها، فشكوت ذلك، إلى رسول الله ﷺ، فأمرها أن

(١) أخرجه مسلم (١٩١١)

(٢) المصباح (٣٠/٢٠).

غَيْرَ أَنْ لَا تَطْلُقَنِي بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهَرِي.*

أخرجه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج، ٨١ - باب تقصي الخائض المناسك كلها، إلا الطواف بالبيت.

نفعل ما بفعل الحاج، ولا يكون ذلك إلا أن يردف السج على السر، فنفعل أفعال الحج كلها من الوقوف معرفة، والسبيت بالمزدلة، والوقوف بها، ورمي الجمار، والنحر وغير ذلك، انتهى.

(غير أنك لا تطوفي بالبيت: ولا بين الصفا والمروة) قال ابن عبد البر في «التقصي»^(١): هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث. ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري، وسائر رواة «المروطة» إنما يقولون: غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري، ولا يذكرون: «ولا بين الصفا والمروة»، انتهى.

وترجم البخاري في «محيحه». «باب تقصي الخائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت» إذا سعى على غير وضوء من الصفا والمروة، قال الحافظ^(٢): جزم بالتحكم الأول لتصريح الأخبار التي ذكرها في الباب بذلك، وأورد المسألة الثانية مورد الاستدلال للاحتجاج، وكأنه أشار إلى ما روي عن مالك في حديث الباب زيادة: «وبين الصفا والمروة» قال ابن عبد البر: لم يقله أحد عن مالك إلا يحيى بن يحيى التميمي التيسابوزي، قال الحافظ: فإنه كان يحكي حفظه، فلا يدل على اشتراط الوضوء فسعى. لأن الله في الوقوف على تقدم الطواف، فإذا كان الطواف مستتبعاً امتنع لذلك لا لاشتراط الطهارة له، وقال ابن بطال: كان البخاري فهم أن قوله **تَطْهَرِي** تعاشة: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» أن لها أن تسعى، ولذا قال: «وإذا سعى على غير وضوء» قال الحافظ: وهو توجيه جيد لا يخالف الترجمة التي قدمه، انتهى.

(حتى تطهري) قال الرزقاني: يسكون الغطاء ويضم الياء، كذا فيما وقفت

(١) (ص ١٠٣).

(٢) «منع الباري» (٤/٥٠٤).

عنه من الأصول، قاله بعض النحارج، وقال الحنفية: يفتح التاء والطاء السهلة وانتهاء المحدثين على حذف إحدى التائين، أصله تطهيري، وبزيده رواية مسلم بلفظ: حتى نغتسل، انتهى.

واختلف في موضع طهرها بعدما اتفقوا على أنها حاضت بسرف.

قال الزرقاني^(١): وفي مسلم، عن مجاهد عنها: «أنها طهرت يعرفه»، ومن القاسم عنها: «وطهرت صبيحة ليلة عرفة حين قلبت منى»، وله عنه أيضا: «أخرجت في حديثي حتى نزلنا على فطاهيرت أم طافا بالبيداء»، فاتفقت الروايات كلها على أنها طافت طواف الإفاضة يوم النحر، وجمع بين رواية مجاهد والقاسم أنها ما رأت الطهر إلا بعد أن سالت منى، وقول ابن حزم: حاضت يوم السبت لثلاث خلوة من ذي الحجة، وطهرت يوم السبت هاشره، إنما أخذته من روايات مسلم المذكورة، انتهى.

وقال ابن القيم^(٢): أما موضع حبسها فهو بسرف بلا ريب، وموضع طهرها قد اختلف فيه، فقيل: بعرفة شكرا، روى مجاهد عنها، وروى عروة أنها أظلمها يوم عرفة وهي حائض، ولا تنافي بينهما، والحديثان صحيحان قد حسبهما بن حزم على معينين. فطهر عرفة غير الاغتسال للوقوف عنده. قال: لأنها قالت: «طهرت بعرفة»، والتطهر غير الطهر، قال: وقد ذكر القاسم يوم طهرها أنه يوم النحر، وحديث في صحيح مسلم قال: «وفاثق القاسم وعروة على أنها كانت يوم عرفة حائضا»، وهذا أقرب الناس منها.

وقد روى أبو داود حدث محمد بن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عنها بلفظ: «ولما كانت ليلة الطحاة طهرت عائشة

(١) - شرح الزرقاني، (٢/ ٣٧٧).

(٢) - زاد المعاد، (٢/ ٤١٤).

أُخْبِرْتُ أَنَّكَ وَكَانَتْكَ مِثْلَ مَنْ دُونَ الْحَجِّ وَالْفَرَارَةِ بِأَخْبَرِهَا مِثْلَ مَنْ
يَأْخُذُ.....

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ^(١) وَذَلِكَ أَنَّهَا تُرِيدُ الْحَجَّ، فَإِذَا جَاءَ يَوْمَ التَّوْبَةِ، وَرَأَتْ
حُرُوفَهَا تَأْتِي، إِذَا لَأَبَتْ فِي أَوَّلِهِ أَوْ فِي وَقْتِ مَنَاسِكَ تَعْلِمُ مِنَ عَادَتِهَا تَعْلِمُ
حَيْثُهَا لَمْ يَكُنْ هُوَ الْحَجُّ إِنْ تَعْلَمَتْ بِمَنْ تَعْلَمُ عَمَلُهَا، حَتَّى يَنْظُرَ مِنْ
بَيْنِهَا، لِأَنَّهُ قَدْ تَعْلَمُ حَيْثُهَا حَتَّى يَنْتَوِيهَا الْوُجُوهَ بِعَرَفَةِ، لِأَنَّهُ تَعْلَمُ قَبْلَ
أَنْ تَعْلَمَ مِنْ عَمَلِهَا أَنَّهَا الْحَجُّ، فَهَذِهِ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ حَرَمٌ بِالْحَجِّ، فَتَرَدُّ عَلَى
الْعَمَلِ، فَتَصِيرُ قَارِبَةً، فَتَمُوتُ بِذَلِكَ مَا تُرِيدُ مِنَ الْحَجِّ، فَتَهْرَبُ

وَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّ ذَلِكَ هِيَ الْأَمَةُ الدَّلَالَةُ خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ إِذَا قَالَتْ: يَرَأْسُ
الْعَمَلِ إِذَا ذَكَرْتُ وَقْتُهَا بِعَدِّ الْحَجِّ.

(وَأَهْلَتْ) أَيَّ حَسْبِ حَيْثُهَا الْهَدْيُ أَنْصَبَ، كَمَا أَهْلَى السَّيِّئُ عَنْ تَعْلَمُ
بِشَرِّهِ، كَمَا فِي دَوَائِلِ مَسْلُومٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْهَدْيُ عِنْدَهُمْ هَدْيُ الْفَرَارِ، وَعَمَلُ
السَّيِّئَةِ هَدْيُ الْإِرْقَاصِ (وَوَكَانَتْ) أَيَّ صَارَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ قَارِبَةً (مِثْلَ مَنْ) عَمَلُ الْحَجِّ
وَالْعَمَلِ بِهَا.

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ^(٢) يُرِيدُ أَنَّهَا فِي أَحْكَامِهَا مِثْلُ مَنْ تَرِيدُ الْحَجَّ وَالْعَمَلِ، لِأَنَّ
أَنَّ السَّيِّئَةَ تَعْلَمُ مِنْ عَمَلِهَا طَرِيقَ الْوُجُوهِ، وَهَذِهِ السَّيِّئَةُ أَرَدَتْ
الْحَجَّ لَكِنَّهَا لَا يَرِيدُهَا ذَلِكَ، لِأَنَّهَا تَعْلَمُ أَنَّ الْحَجَّ مِنَ الْحَرَمِ، وَلَا يَرِيدُ الْحَجَّ
طَرِيقَ الْوُجُوهِ، وَتَعْلَمُ لَا يَرِيدُهَا ذَلِكَ أَيْضًا، وَإِذَا يَطْلُوفُ عِنْدَ الْوُجُوهِ
تَعْرِفُ، فَتَهْرَبُ.

(وَأَجْرُ سَنَاسِهَا) طَرِيقَ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأَمَةِ ثَلَاثَةً، كَمَا هُوَ وَضْعُهُ الْقَارِبَةُ
بِخِلَافِ الْحَقِيقَةِ.

(١) «السنن» (٣/٣٠١)

(٢) «السنن» (٣/٣٠١)

وَأَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ حَاضَتْ بِالْبَيْتِ، وَصَلَتْ، فَإِنَّهَا تَسْمَعُ
بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَتَكُونُ بِمَعْرِفَةِ الْأَمْرِ قَبْلَهُ، وَتُرْمَى بِالْحِمَارِ، فَتُرَى
أَنْهَا لَا تَحْضِي، سَمِعْتُ نَفْسِي مِنْ حَيْضَتِهَا

(٧٥) باب إفاضة الحائض

(وَأَمَّا الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ حَاضَتْ بِالْبَيْتِ، وَصَلَتْ، زَادَ فِي نَسْخِ تَهْنِيَةِ
أَبِي أَرْ تَحْيِي) أَي لَمْ يَكُنْ مِنْ رُكْنِي الدُّوَابِّ قَبْلَ الْحَيْضِ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ
ذَلِكَ فَلَمْ أُنْ سَمِعِ (إِنَّهَا تَسْمَعُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ) فِي حَالَةِ الْحَيْضِ، بِذَلِكَ
لَيْسَتْ بِمَعْرِعَةٍ عَنِ الدُّخُولِ فِي الْمَسِّ حَالَةَ الْحَيْضِ، وَلَا الظَّهَارَةِ بِشَرْطِ فِي
الْمَسِّ عِنْدَ أَحَدٍ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَهُوَ وَرَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ غَيْرِ
مَعُولَةٍ عَلَيْهِ. ثُمَّ تَقْدِمُ عَنِ الْمَغْنِيِّ فِي بَابِ مَا تَعْمَلُ الْحَائِضُ فِي الْحَجِّ.
وَتَقْدِمُ فِيهِ أَيْضاً مَا فِي «بَابِ أَبِي شَرِيفَةَ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا - أَنَّهَا إِذَا طَافَتْ بِهَا حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَسْعَى فَتَسْعَى، وَعَنْ أَحْمَدَ هَلَا
بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، قَالَ الْحَافِظُ^(١)، فَلَعَلَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَ الْحَائِضِ وَالْمَحْدَثِ، انْتَهَى.

(وَتَقِفُ بِعَرَفَةِ وَالْمَرْوَةِ، وَتُرْمَى بِالْحِمَارِ) كَأَنَّهَا لَا تَنْظُرُ فِي الظَّهَارَةِ لَيْسَتْ بِشَرْطِ
وَلَا وَاجِبٍ لَهَا، الْأَمْرُ (خَيْرُ أَنَّهَا لَا تَحْيِي) أَي لَا تَنْظُرُ فِي الْبَيْتِ طَوَافَ
الْإِدَارَةِ (أَحْسَنُ ظَهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا) لِقَوْلِهِ يُحْيِي: «أَقْنِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا
تَصْرِفِي بِالْبَيْتِ».

(٧٥) إفاضة الحائض

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِإِفَاضَةِ مَعْنَاهُ الْمَغْرَبِ، وَهُوَ الْمُدَّةُ، قَالَ
الرَّوْعِبِيُّ^(٢)، هُوَ لَعَالِي «فَلَمَّا أَقْبَضُوا مِنْ عَرَفَتِهِ» أَي دَعَمَتْ مِنْهَا بِكَثْرَةِ
تَلْبِئِهَا خِيضَ الْمَاءِ، انْتَهَى.

(١) فتح الباري، (٣/٥٠-٥١).

(٢) مفردات ألفرد، (١٤٨).

وعلى هذا فمعناها حكم دفعه الحائض، وهو أنها إن طافت طواف الإفاضة سحور لم أن يدفع من مكة وإلا لاء. وبحتمل أن يكون السراة بالإفاضة مساء المنقطع، أي طواف الإفاضة فمعناها حكم طواف الإفاضة للحائض، وهو أنه واجب لا يسقط عن الحائض، ولا عن غيرها، وأياً ما كان، والحائض يجوز لها الخروج من مكة إن فرغت من طواف الإفاضة، ولا يجب عليها التوقف لطواف الوداع عند الأئمة الأربعة، سواء قبل: بوجوبه أو سميته على الخلاف بينهم في ذلك كما تقدم في أول وداع اليب

قال المصنف^(١): السراة إذ حاضت قبل أن تودع حرجة. ولا وداع عليها ولا فدية، وهذا قول عامة فقهاء الأصناف. وقد روي عن عمر - رضي الله عنه - وأتت بهذا أمرا الحائض بالتمسك لطواف الوداع. وكان يرد بين ذات غول به، ثم رجع عنه. وروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه رجع إلى قول الجماعة أيضاً.

وقد ثبت التخصيص عن الحائض بحديث صفية حبي قلوا: يا رسول الله! إنها حائض فقال: «أحسنتما هي»^(٢) قالوا: يا رسول الله! إنها أفاضت يوم النحر. قال: «فلتفر إذا»، ولا أمرها بفدية ولا غيرها، وفي حديث ابن عباس - رضي الله عنه -: «إلا أنه حلف عن المرأة الحائض»، والحكم في النساء كالحكم في الصائمين انتهى.

قلت: وحديث ابن عباس أخرجه مسلم بلفظ: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت» إلا أنه ضعف عن المرأة الحائض قال النووي^(٣) هذا دليل لوجوب طواف الوداع على غير الحائض وسقوطه عنها، ولا يلزمها ثم تركه.

(١) المجموع (٢٤١: ٢٤٢)

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/٤٧٦: ٤٧٧)

هذا مدح الشافعي وبذلك وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة، إلا ما حكى ابن المنذر عن عمر وابنه وزيد بن ثابت: أنهم أمروا بالمقام لطواف الوداع، ودليل المجهول هذا الحديث وحديث صعبة انتهى.

وقد أخرج البخاري^(١) رواية عبد الله بن طائس عن أبيه عن ابن عباس قال: رُخص للمحاضر أن ينفر إذا حاضرت، وكان ابن عمر يقول في أول أمره: إنها لا تنفر. ثم سمعته يقول: تنفر، إن رسول الله ﷺ رخص لهم. انتهى.

قال الحافظ^(٢): قوله: ثم سمعته يقول، إن ذلك كان قبل موت ابن عمر بعام، وقال ابن المنذر: قال عامة الفقهاء بالأمصار: لمن صلى الحائض التي أفاضت طواف وداع، وورينا عن عمر وابنه وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - أنهم أمروها بالمقام لطواف الوداع، وكأنهم أوجبوا عليها كما يجب عليها طواف الإفاضة، إذ لو حاضت قبله لم يقطعه، ثم أسند عن عمر - رضي الله عنه - بإسناد صحيح إلى نافع عن ابن عمر، قال: طافت امرأة، بليت يوم الحجر ثم حاضت، فأمر عمر - رضي الله عنه - بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر، وتطوف بالبيت.

قال: وقد استرجع ابن عمر وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - عن ذلك، وبقي عمر - رضي الله عنه -، فحالها ثبوت حديث عائشة - رضي الله عنها -، وقد روى ابن أبي شيبة^(٣) عن طريق ثقاتهم عن محمد. كان الصحابة يقولون: إذا أفاضت المرأة قبل أن تحبس فقد فرغت إلا عمر - رضي الله عنه -، فإنه كان يقول: يكون آخر عهدا بالبيت.

(١) رقم الحديث (١٧٦٠).

(٢) المغز: فتح الباري (٥٨٧/٣).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٢١٩/٤).

٩١٧ هـ . حفني بن علي بن مالك، عن عبد الرحيم بن
 النضر بن علي بن عاصم بن النضر بن علي بن عبد الله بن علي

وقد رافق عمر رضي الله عنه - صلى الله عليه وسلم - في رحلة ذلك من بني النضير ،
 حتى استقر في داره واستأمن ، وانصارت له ، وانفذت الأسرى فإرجاءهم طريقتهم
 إلى بلادهم ، بعد ما حذر عن الخفاف من عند الله من منس القضي قال : استخبر
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأنه من العبرة تصرف نائب يوم التجر ، ثم تميمه قال
 ليكن امرؤها ناسك ، عدل الحارث ، كذلك أهدى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وَأَمَّا الْفِتْيَانُ الْمُؤْمِنَاتُ فَلْيُحْسِنُوا إِلَى أَنْفُسِهِنَّ وَلَا يَبْسُطْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِلَى بَعْضِ أَعْيَانِ الْبَشَرِ وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَنْ يَكُنَّ حَبْلَ الْوَدْعَانِ ۚ سَبَّحَ لِلَّهِ الْمَلَأَتْ سُجُودًا لِلَّهِ الْفَلَاحُ وَالْجَلَالُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ

١١٤/٣٣٦ - عائلته. عن عبد الرحمن بن القاسم. عن أبيه. عن عائشة.
- رضي الله عنها - الخ لم يوافق في أم لسان (صلى الله عليه وسلم) وضع الضاد المعجمة
وكسر الباء وتشديد اللام. آخر الحروف ثلثة هي (تحت حمى) ضمير لهاء
المعجمة وكسر الباء وضع التحت الأولى المعجمة والتحت الثانية. من أحسن بالفتح
وكانت هذه المعجمة وضع الطاء المعجمة آخره لا من بعد. التثنية فتح
الحرف بسكون الضاد المعجمة. (وإن تليها) من بعد الذي في بقولها. ثم من
سقط الحروف. (وإن تليها).

[illegible]

حاضيت. فذكرت ذلك للنبي ﷺ.
 ...

بالصبح، ولما نحو عشرين، فتوبنا ما بلغت سبع عشرة من يوم دخلت على رسول الله ﷺ.

(حاضيت) أي بعد أن أفاضت يوم النحر، كما في رواية البخاري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: حججنا مع النبي ﷺ فأفطنا يوم النحر، فحاضيت فنبية، المعبوث، ثم قال البخاري: ويذكر عن القاسم وعروة ولأسود عن عائشة: أفاضت يوم النحر، قال الحافظ^(١): غرضه بهذا أن أبا سلمة لم يفرق عن عائشة بذلك، وإنما لم يحرم به، لأن بعضهم أوردوا الحديث، لا ذكر مخبر به، الزوائد من الصحيحين، وكان يده حاضيا يوم النحر، كما في البخاري برواية الأسود عن عائشة قالت: حاضيت ههنا ليلة النحر، فعلى ما أراهم إلا فاضتكم، أخذت

قال الحافظ: زاد الحاكم من غيرهم حد مسموع لما أورد سفيان بن عيينة أن يفر إذا حاضت على باب حائبا ليلة حريفة، فقال: غفري، الحديث

وذكرت أن خصم الزام لغيري أي قالت عائشة: ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، وفي رواية أبي سلمة قالت: ورسول الله ﷺ يقول حاضيت، وأخط البخاري من رواية عائشة بهذا الحديث، وذكر ذلك، قال الحافظ^(٢): كذا في عدد الرواية بهم التماس على أبي سلمة، فليس هو، وتقدم في كتاب تعداد تحصيل بعد الإضافة من كتاب الحنفية، وأما عائشة، رضي الله عنها، في التي ذكرت في ذلك، قلت: ونسخت برواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حزم عن أبيه، عن عمرو، عن عائشة أنها قالت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله ﷺ إن صلتة كنت أصي، الحديث، وميثاق عبد الحميد أيضا.

(ذلك) أي كبريا حاضيا لرسول الله ﷺ، لما اعتقدت أن نحوفت أن

(١) صحيح البخاري (٣١/٥٢٨)

(٢) صحيح البخاري (٣١/٥٢٨)

عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت
لرسول الله ﷺ يا رسول الله، إن صفية بنت أبي حبيش قد حاضت،
فقال رسول الله ﷺ: «اعلمي يا حبيبة، أمة تكن طافت معك»

هذا هو المصريح في روايات الشيخين وغيرهما. رخص عليه شراح البخاري،
العمري، والكرمانلي، والحافظ العفلاتي، وغيرهم، وكما شراح مسلم، وموطأ
يحيى، والمحب كل المحب من عني القاري، ولا عجب فإن الضر يحل -
حيث يقول: عبد الله بن أبي بكر شهد الطائف، ومات في خلافة أبيه في شوال
سنة ١١٨هـ. عن أبيه أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -، كذا هي التعليل
المسجدة^(١)، وبسط في الرد عليه.

(هي عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الأنصاري، وقال القاري،
عمرة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، وفي التعليل للمسجدة^(٢): لا والله بل هي
بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، قلت: وهي المشهورة هي الزهراء عن
عائشة رضي الله عنها المتكثرة عنها، وإلا فمن روى عن عائشة فمن تسمى
عمرة خمس سوة أو ست، ذكره الحافظ في تهذيبه^(٣).

(عن عائشة) - رضي الله عنها - (أم المؤمنين) أنها قالت لرسول الله ﷺ يا
رسول الله ﷺ إن صفية بنت أبي حبيش قد حاضت، كذا تقدم في الحديث
السامي (نقل رسول الله ﷺ عنها تحيشتا) من الخروج من مكة إلى المدينة،
قال الكرمانلي: لعل ما هنا ليس للزوجي، بل للاستحمام، أو للوضوء، أو ما شاكله
أي كالنوم، قاله الزرقاني.

(أمة تكن طافت) يوم النحر طواف الإفاضة (معك) خطبت لعائشة ومن

(١) (٢/١٣٠٤).

(٢) (٢/١٣٦٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١٣٩: ١٤٠).

بِالْبَيْتِ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَاخْرِجْنِي».

أخرجه البخاري في: ٦ - كتاب الحيض، ٢٧ - باب المرأة تغيض بعد الإفاضة.

ومسلم في: ٦٥ - كتاب الحج، ٦٧ - باب وجوب طواف الوداع ومقوفه عن المنصرف، حديث ٣٨٥.

٩١٩/٢٢٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الرَّحَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَعْمَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

مَعَهَا مِنْ أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ (بِالْبَيْتِ) أَيْ الْكَعْبَةِ وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «أَلَمْ تَكُنْ أَفَاضْتَ» (فَلَى: بَلَى) أَيْ أَفَاضْتَ مَعَهَا، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ الثُّمَيْسِيِّ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا السَّبَدِ فَقَالُوا: بَلَى. قَالَ الْحَافِظُ: أَيْ النِّسَاءُ وَمِنْ مَعْنَى مِنَ الْمُحَارَمِ، وَتَعْبَهُ الْعَيْنِي^(١)، وَقَالَ: كُنَّا قَالِ بَعْضُهُمْ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعْلِيلُ الْإِنْسَانِ عَلَى الرِّجَالِ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَيْ النَّاسُ، وَالْأَوْجَهُ أَيْ الْحَاضِرُونَ، وَفِيهِمُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، انْتَهَى.

(قَالَ: فَاخْرِجْنِي) هَكَذَا فِي نَسَخِ «الْمَوْعِظَاتِ» الْمِصْرِيَّةِ وَالْهِنْدِيَّةِ. وَهُوَ الْأَوْجَهُ لظَاهِرِ السِّيَاقِ، وَفِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ الْمَلَكُوتِيَّةِ: «فَاخْرِجْنِي»، قَالَ الْحَافِظُ^(٢): كُنَّا لِلْكَثَرَةِ بِالْأَفْرَادِ خُطَابًا تُصَفِّيهِ، مِنْ بَابِ التَّعْدِيلِ مِنَ التَّغْيَةِ إِلَى الْخُطَابِ، أَوْ خُطَابِ لَعْنَتِهِ أَيْ فَاخْرِجْنِي فَهِيَ تُخْرِجُ مَعَكَ، وَقَالَ: فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ يَقْدِرُ فِي الْكَلَامِ شَيْءٌ نَقْدِيرُهُ. قَالَ لَعْنَتُهُ: قَوْلِي لَهَا: (اخْرِجْنِي)، وَالْقَاءُ جَوَابٌ لِأَمَّا مُقَدَّرَةٌ، أَيْ أَمَا أَنْتَ فَاخْرِجْنِي، أَوْ زَانِدَةٌ، أَوْ عَطْفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ، أَيْ اْعْلَمِي أَنَّ مَا عَلَيْكَ التَّاعْيِيرُ فَاخْرِجْنِي، انْتَهَى.

٩١٩/٢٢٧ - (مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرِّجَالِ) بِكسر الراء وخفة الجيم (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ) أُمِّهِ (نَعْمَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) تَقْدِمُ هَذَا السَّبَدَ فِي بَابِ

(١) «معجم الفاري» (١/٣٧٧).

(٢) «معجم الباري» (١/٢٢٨).

الآن نلاحظ أن مجموع كل α_i في \mathcal{A} هو $2n$ ، وهو عدد زوجي، لذلك
 مجموع α_i في \mathcal{A} هو عدد زوجي، وهذا يعني أن \mathcal{A} هو مجموعة زوجية.
 الآن نلاحظ أن \mathcal{A} هو مجموعة زوجية، وهذا يعني أن \mathcal{A} هو مجموعة زوجية.

الإيمان، وهو الشيء الذي حاشته إيماني به عنها أمة المؤمنين كانت إذا حدثت، ومعها ما، بخلاف ابن رجبين، فليس طوايف الإقنافة، ووددت بأن غررت أديم جبينه بحسب شعاعه القديم يوم النحر، من الغسق إلى برساتهم قبل جمع الزمان، وقال نفسه إلى مكة، يفرش من طواف الماراة الذي هو آخر أركان الحج، فلا يوزن الشوق في الخرج إلى المدينة إلا بعد من الحبيب قبل نظره إلى أقصى من الإقنافة أي طغر طرواد، فربما التي هم أحد الأركان في ذلك الدار.

أفان مضمون) متبعاً العنصرين أو المتصارعين (بعد ذلك) أي بعد
هو غير من طوائف الوغش (ثم انظره) أي لم ينظر من غير من شخص ولا
طريق للودع (انظر هذا) هكذا في جميع النسخ الجديدة. وحسن المصنوع،
وفي أكثرها زيادة العدد في قوله (انظره) انظره، وعلى (أول استنباط)
والسنة في النسخة المتعددة (الطوائف) من انفراد بعضهم من غير أي
يرجع ونسبهم (نسخ) إلى المدة المصنوعة بعد وانهم من جهة الاستدلال من
تسببت على ذوي الحماز وغير ذلك. وذلك لأن من غير من الاستدلال ما
سأجي المضمون غير طوائف الودع، فإذ سأل له ذلك فقط عن المتخصص كذا
تقدم.

(وهي) التواضع (حيث) علم لحد. وتعدد الله التواضعة، جمع حائس (إذا) كن قد أفضيت (أي) ضلّك الإله، فلا تنقسم ضواك (تواضع) بغيره (أي) إذا في نفسه صهيبة، وهي رواية (تواضعت) عقب كبريائه (أي) تواضعت لأجل كبريائه).

قال مالك: قال هشام، قال عمروة، قالت عائشة، ونحن نذكر ذلك، فلم نقدم الناس

شأن بين قوله يخرج هذا لصيغة وبين قوله لعائشة - رضي الله عنها - فما حاضبت معه في الحج، وهذا شيء كتبه الله على بنات آدم، لما يشعر به من الميل لها والحنن عليها بخلاف صفة.

قال الحافظ، وليس فيه دليل على نضاج قدر صفة عنده، لكنه اختلف الكلام باختلاف المقدم، فعائشة دخل عليها، وهي تكلم أسفاً علواً ما فاتها من ذلك، فستلها بذلك، وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله، فأيدت ثمان، فتاب كلاً عنها ما خطبها به في تلك الحال، انتهى.

قلت: ويشكل على جواب الحافظ ما هي مسلم برواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة، قالت: لما أراد النبي ﷺ أن ينفذ، إذا صفة على باب خباتها ككية حزينة، فقال: «هقرى حنقى» الحديث. وعد ذلك الحافظ^(١)؛ هذا يشعر بأن الوقت انقضى أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت الفجر من يومه.

وسنذكره به وبهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل. وليس ذلك لازم؛ لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد سائفاً عن الوقت الذي راعاه به على باب خباتها الذي هو وقت الرحيل، بل ولو انقضى الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإفادة المذكورة، انتهى.

- (قال مالك: قال هشام: قال عمروة: قالت عائشة) - رضي الله عنها - (ونحن نذكر ذلك) انوار حالية وهو مغول هشام، والمعنى نحن نتكلم ونبحث في هذا الحكم، وعده للمساءلة أي المرأة هل لها أن تنتظر لطواف التوباع أم لا؟ ومنه قوله عائشة - رضي الله عنها - ما - يأتي من قولها (فلم يقدم) من التقديم (التمس) بالرفع.

(١) فتح الباري (٢/٤٨٩).

«ما شئتم برأ كان ذلك لا يفتعيل». رواه ابن أبي شيبة (١)، قال لا يصح
 بهي الأثر من سنة الألف، رواه عاصم، قاله في أوصل.

قاعه (سواء) ما نصب معموله إن كان ذلك في التقديم (لا يفتعيل).

قال الشيخ (٢): قول عائشة - رضي الله عنها - إنكار شيء من يقول إن
 تقدم الإفاضة لا يفهم، فهو لا بد أن يقبل على طواف الوداع. فقلت:
 ولو لم يفتعيل الرجوع إلى ما دعى بتقديم الطواف، لأنظر الناس علم، فأبى
 الله من على يوم التحريم لطواف الإفاضة، ولكنوا يقتضون على ما جبر
 انصرافه لأن في تقديم طوافه يوم الحجركلنا ومشتة مع ما يترجم من
 منزهة، وبطل من حسمه، نكل لما علم الناس أن من حادى من كان لها
 أن يرجع إلى مكة، وإن لم تقدم على طواف المنصرف، وأصل الجبيل لا يكونوا
 ذلك المنصرف، وكانت تحت عبيد من البقاء معهم في حضرة النبي.

رواه ابن أبي شيبة (٣) عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن
 (لا يصح شيء) أو يمكن ذلك من سنة ألف امرأة حائض قلن بعد أفاضته، قال:
 «الرجوع إلى مكة» أي من طواف الوداع واجب لأبداً بهي هذا قوله، في غير
 الظاهر حتى يخلص للوداع، لكنه لم يجر ذلك، فإن أتوا ليس واجب، انتهى.

قال المصنف (٤): إن هذا بخلاف على النساء، ولو لم يفتعيل تقديم
 الإفاضة، لكان من فيه من النساء يمكنه، لأنها الجبيل على طواف المنصرف.
 ولو لم يفتعيل ما دعى من طواف الإفاضة، ولما عدم ذلك من أحوال النساء
 من ذلك الزمان، وأمر النبي بكثرة العمارة، صحيح وبطلان، أن ذلك يخالف من
 حسمه على أنه لا يترجم تقدم على طواف المنصرف، وإنما لم يقدم على
 طواف الإفاضة، لأنه يركب من أركان الحج.

(١) المقرئ (٣٦٠، ٣٦١).

(٢) المصنف (٣٦٠، ٣٦١).

(٣) المصنف (٣٦٠، ٣٦١).

يقول: «فأما يوم النحر، فمَنْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْبَيْتِ مِنْ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ...

أَقْبَصَ يَوْمَ النُّحْرِ، فَإِنَّهُ رَسُلُ اللَّهِ ﷺ أَخْرَجَهُ، وَعَلِمَ أَنَّ السَّيَاقَ قَدْ بَدَأَ أَوْ أَسْتَوْبَحَ أَيُّ لَيْلِهِ، لَسَّانًا كَلَامَ التَّوْحِيدِ أَعْدَدَ دَفْعَتَهُ أَيْ طَوَاتٍ مَوَافٍ لِإِحْرَامَةِ يَوْمِ النُّحْرِ أَوْ لَمْ يَسْمَعْهَا فَقَدْ اسْتَعْتَمَ بِهَا بِعَوْرَتِهَا مِنْ النُّحْرِ، أَوْ يَلْمِزُهَا مِنْ أَلْفَاظِهِ حَتَّى يَكُونُ أَحَدُ عَهْدَيْهَا الظُّرُوفَ دَلِيلًا.

إِنَّمَا لَيْلَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ تَخْرُجْ فَخَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ لَا حَاجَةَ لَهُ وَهَذَا، وَأَشْرَحَ سَحَابِي فِي مَصْطَبِهِ عَنْ رِوَايَةِ أَبِي حَسَنٍ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ أَوَّلَ الْمَذْهَبِ سَأَلُوا أَبِي حَسَنٍ عَنْ أَمْرَةِ طَوَاتٍ أَمْ حَافِظَةٍ قَالَهُ لَهُمْ: لَمْ يَكُنْ إِلَّا لَأَخَذَ بِمَنْكَبِهِ، يَتَلَوَّحُ بِوَلَدِهِ، قَالُوا: بِأَيِّ قَوْلٍ هَذَا؟ قَالُوا: قَالُوا: فَسَأَلُوا، فَتَضَمَّرَ الْمَدِينَةَ، فَسَأَلُوا، فَكَانَ قَوْلُهُمْ: أَمْ سَلَبَ، فَكَانَتْ حَدِيثُ بَعْضِهِ، وَدَلِيلًا وَفَضْلًا.

قَالَ الْحَافِظُ: أَمَّا رِوَايَةُ حَالِدٍ، فَهِيَ سَلْبُ الْمَدِينَةِ مِنْ خَطِّينَ مَعْنَى بَيْنَ مَدِينَةٍ عَنْ حَسْبِ عَمَلٍ عَنْ عَمْرٍو، وَأَمَّا رِوَايَةُ قَدَفَةَ فَهِيَ سَلْبُهَا بِالْمَدِينَةِ فِي مَعْنَى دَفْعَتِهِ، فَإِنَّهَا هِيَ الْمَدِينَةُ فِي مَعْنَى قَدَفَةٍ، عَنْ عَمْرٍو قَالَ: الْخَدَفُ أَيْ مَخِمْسٌ وَرَيْدٌ سَلَبَتْ فِي الصَّبَا إِذَا جَاءَتْ، وَهِيَ حَافِظَةٌ نَاسَتْ يَوْمَ النُّحْرِ، هَذَا رِوَايَةُ يَكُونُ أَحَدُ عَهْدَيْهَا نَاسَتْ، وَأَمَّا أَبُو حَسَنٍ، فَهُوَ بِرِوَايَتِهِ، فَكَانَتْ الْأَوَّلُ لَا تَنَاسَتْ، أَمَّا حَسْبُ، فَهِيَ تَعَالَفُ رِوَايَةً، فَكُنْ، سَلَبُوا مَخِمْسَتَكُمْ أَوْ مَدِينَتَكُمْ، سَلَبُوا مَدِينَتَكُمْ، فَكَانَتْ حَسْبُ بِعَمْرٍو طَلَعَتْ بِالنَّبِيِّ، فَكُنْ رِوَايَةُ اللَّهِ ﷻ، أَمَّا السَّلْبُ، وَحَافِظَتُ حَسْبِهِ فَكَانَتْ لَهَا عَمَلُهُ، فَكَانَتْ، فَكُنْ، أَيْ جِيءَ إِلَى تَعْمُرٍ.

رِوَايَةُ مَعْبُدِ بْنِ أَبِي حَرِيرَةَ فِي الْكُفَّةِ، أَلْفَاظُهُ: أَيْ قَدَفَةُ مِنْ عَمْرٍو مَدِينَةٍ، وَهَذَا فِيهِ، نَاسَتْ أَيْ صَبَا حَافِظَتُهَا مَخِمْسَتُهَا يَوْمَ النُّحْرِ.

فقاتلت بها عائشة - رضي الله عنها - الحبيبة بنت حبشما. فذكروا ذلك للنبي ﷺ وأمرها أن تيمم. وهكذا أخرجه بإسحاق بن إسماعيل عن حمدة عن سعيد بن أبي أخضر، وكذلك ثبت من شأن أم سليم أئيب، وطريق فتادة هذه هي المجهولة.

وقد سئل عباد بن العوام، يرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن فتادة عن أسد بن سحضر في قصة أم سليم أخرجه الطحاوي من طريقه. وقد روى هذه القصص طاوس عن ابن عباس مثلهما بعددته، أخرجه مسلم والبيهقي والإسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طاوس. كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت: لمسي أو تصد الحائض قبل أن تكون آخر عهدك بالنبوة، فقال بن عباس: أما لا فصل فلامه الأنصاري، هل أمرها النبي ﷺ؟ قال: مرجع إليه، فقال: ما أراك إلا قد صافى.

وزاد في إسناده علي بن عباس: هل أم سليم وصواحبها هل أمرهن رسول الله ﷺ بذلك؟ فالتن مقولون: قد أمرت رسول الله ﷺ بذلك، وقد عرف بروايه عكرمة السدوسي أن الأنصارية هي أم سعيد. وأما صواحبها فلم أفت على صحتين، انتهى.

ربما تقدم من حدود عماد بن العوام، تصفه العيني^(١) فقال: إسناده صحيح وزجاله غثات، قد بانه أن يكون شاذاً، وطريق فتادة لا تنافي أن تكون طريق غير محفوظة، انتهى. ونظير الزرقاني^(٢) على قول ابن عبد الله إذ قال: وفي هذا كله نقب علي بن قول أبي عمرو، لا أخرجه عن أم سليم إلا من هذا الوجه، ومن حديث عمام عن فتادة عن عكرمة أن أم سليم، فذكره

(١) أحمد الغلابي (٢٨٦/٧)

(٢) شرح الزرقاني ٢١٠ ٢٨٠

قَالَ ثَابِتٌ: وَالْمَرْأَةُ إِذَا جِئَتْ بِمِثْلِ لَحْيَةٍ حَتَّى تَطْوِيَهُ بِأَيْمَانِهَا، لَا تَلْبَسُ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ تَخَافَتْ أَنْ تَخْجُلَ، فَهِيَ أَحَبُّ نَعْدٍ أَوْ كَتِفٍ.
ثَابِتٌ: لَيْسَ بِهَا شَيْءٌ.....

سُحْبَاءٌ، وَهِيَ مَنُفَعَةٌ، وَالْمَحْبُوطُ فِي هَذَا حَدِيثٍ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، نَهَى

فَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١): وَكَوْنُ عَائِشَةَ عَنْ عَمَّتِهِ بِذَلِكَ مَحْبُوطًا لَا يَدْعُ إِلَى
رُويَ عَنْتِ أُمِّ سَلِيمٍ، وَأَرْسَلَهُ كَيْفَ؟ وَمَا يَعْنِي بِهِ، بَلْ وَافَقَهُ عَاكِزَةُ وَطَاوُسٌ
فِي مَسْأَلَةٍ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ، فَكَيْفَ لَا يَعْرِفُ أَنَّ حَدِيثَ أُمِّ سَلِيمٍ فِي مَسْأَلَةِ
وَالسَّامِيِّ، وَهَذَا فِي بَدْوٍ وَفَتْحٍ، إِذَا هَذَا لَعَنَهُ، نَهَى

أَقَالَ ثَابِتٌ: وَالْمَرْأَةُ إِذَا جِئَتْ بِمِثْلِ لَحْيَةٍ حَتَّى تَطْوِيَهُ بِأَيْمَانِهَا، لَا تَلْبَسُ
الرَّيَاضَةَ فِي الْمَصْبُورَةِ^(٢) (الْحَبِصِ سَمَى) يَمْنِي مِنَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَنْفُسُ، أَيْ لَا
تَرْجِعُ إِلَى بَدْوٍ أَوْ حَتَّى تَطْوِيَهُ بِأَيْمَانِهَا) لِلْإِفَاضَةِ (لَا يَدْعُ لَهَا) أَيْ لَا خَرِافَ وَلَا
مَعْنَى لَهَا (أَيْ ذَلِكَ) لِأَنَّ لَحْيَةَ هِيَ الصَّفْصَةُ: الْحَاسِنَةُ هِيَ، وَلِأَنَّ رَأْسَ
تَلْحِجٍ إِجْمَاعًا (وَأِنْ كُنْتَ قَدْ أَفَاضْتَ) أَيْ طَوَّافَتِ الْإِفَاضَةَ فَبَلَّ الْحَبِصَ،
(الْحَبِصُ عَنِ الْإِفَاضَةِ، فَتُصْبِرُ) أَيْ بَدْوًا، إِنْ شَاءَتْ لِمَحْبُوطِ طَوَافِ الْوَدْعِ
عَنْهَا. وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَبِصَةُ

فِي مَحْبُوطٍ مَحْمُودٍ^(٣) عَدَّ مَا أَخْرَجَ حَدِيثُ أُمِّ سَلِيمٍ وَغَيْرِهَا: قَالَ مُحَمَّدٌ:
وَهَذَا نَأْخُذُ بِهِ. وَرَأَى حَاجِبٌ قَبْلَ أَنْ تَطْوِيَهُ بِرِمِّ السَّحْرِ طَوَافَ الشَّيْءِ، أَوْ
وَلَسَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَلَا تَمُوتُ حَتَّى تَطْوِيَهُ طَوَافَ الرِّبَادَةِ، وَبِذَلِكَ قَدْ طَوَّافَتْ
طَوَافَ الرِّبَادَةِ نَحْمُ حَاضِبٌ أَوْ وَثَقَتْ، فَلَا رَأْسَ بَلَى لَهَا لَيْسَ أَنْ تَطْوِيَهُ الْمَقْدُورَ.

(١) - شرح الزُّرْقَانِيُّ (٣١: ٣٢).

(٢) - رَوَيْتُ فِي ١٩٠/١٤٠٤: ٩٠٦٣، نَهَى.

(٣) - التَّوْبَاتِي (المحجود) ٢٧: ٢٣٦٥.

بأنه قد بلغنا بني ذئب رخصة من رسول الله ﷺ أنه يصح

وهم قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ومالك بن أنس، وتقدم في قول الشافعي أن ذئب
قال حضور أصحابه وأنهم ممن بعدهم.

(بأنه) أي لم يبع كسائر (قد بلغنا في ذلك) (أمر رخصة) فاعل بلغ (من)
رسول الله ﷺ للحائض في حديث سفيان، وما أدركه أيام مسلم، قال
الشيخ رحمه الله رضي ذلك رخصة على عرف الفقهاء، فيدفع أوجه ضرورة من جاءه
مصلحة، فلما ورد الأمر في الحائض والحائض أن يكون آخر عهدتها الطواف
مأثمت، واستثنى من ذلك الحائض ممي رخصة، انتهى.

وهي البخاري من قول طائوس، الرخص بالسناء لمعهون، وفي
«السنن» في رخص رسول الله ﷺ للحائض أن تنشر إذا أقامت (قال) أبي
طائوس: وسعت ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول: لا تنشر، ثم سمعته يقول
بعد: بأن النبي ﷺ رخص هذا، وهذا من إرسال الصحابة.

وقال عارزم الحنفي والترمذي وصححه هو وأبو حنبل من ابن عمر
- رضي الله عنهما - قال: من حج فربما كان آخر عهدته بالبيت إلا الحائض،
ورخص لهم رسول الله ﷺ، قال ابن عمر - رضي الله عنهما - أم رسول الله من
النبي ﷺ، فالحنفي عن إبراهيم بن ميسرة عن طائوس أن ابن عمر كان يقول
قريباً من مائة الحائض لا تنشر حتى تكون آخر عهدتها مأثمت، ثم قال بعد
أمر رخص للأنبياء.

وله وخطبوني بطريق الترمذي عن طائوس أن سمع من عمر - رضي الله
عنه - يسأل عن نسائه إذا حضرن قبل النشر، وفي آخر يوم الشعر فقال: إن
عائشة كانت تذاكر من رسول الله ﷺ رخصة عن. وبذلك أبي موت بن عمر
وروي الله عنهما - تمام.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْحَجُّ الْمُبَرَّكُ»

ولا من أي شيء، أن من عمره - رضي الله عنه - كان يقيم على الحنظل - أيام حتى تخوف طواف التوديع، قال الشافعي: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يسمع الأمر بالتوديع، ولم يسمع الحنظل، ثم سمعته يعمل بها، قاله ابن عمر رضي الله عنهما، قال الشافعي: هذا على سبيل الاختيار في بعض إذا كان في الوقت منها، فأما إذا أعجمها السير، كان له أن يمر من غير راحة، انتهى.

(قال مالك: من حاض الحنظل بمشياً أو ركلاً (كبل أو نقيصاً) أي قبل طواف الإفاضة (أو قربها) ما لم يمسك الحنظل في جميع الحج المبركة، وهذا من ترجيح الشافعي وغيره، وهو الأوجه عندنا، أي أكثر النسخ الجديدة ما يوجد^{١٢١}، وكتب بين بطون الكتاب في نسخة قديمة أكثر ما يكتسب، فمعهما على هذا السير، بل رجع بها الدم مرة أخرى، ويزيد هذه النسخة ما في نسخة أخرى مكتوبة بذلك هذه النسخة فإن استعمل بها الدم، ومعهما اختلاف على هاتين النسخين أن المحافظة تحبس أكثر أيام الحنظل، أو لم تحبس طواف الإفاضة.

ذكر الأوجه على النسخ المبركة فقط: الكوفي: على أنه الصريح، والله أعلم من بلاد الإجماع، ووجه الأوجه أن من قالوا بذلك وغيره، ذكر هذا مسألة الكوفي أيضاً، والله أعلم من ذلك الشافعي تروجه، وأجابه على النسخ المنتهية يحتاج قوله: تحبس عليه إلى التأويل، بخلاف النسخ المبركة، لأنها مفسدة، فيحسن عندها، لا يحتاج إلى التأويل، لأن ضميمته الذي هو ناسخ استدعى يرجع إلى الكوفي لا تأويل، والذكرى يوزن تسمي، هو من يكون دليلاً.

١٢١ - شرح المرقاس (٣٦: ٢٨٩).

١٢٢ - سفر المصطفى (٣٦: ١٢٣).

١٢٣ - وقفاً في نسخة.

يُحْيِي عَلَيْهَا، أَكْثَرُ مَعًا يَحْيِي النِّسَاءَ الْكُفَرَاءَ.

وقد يقع سني المكتري فعل بمعنى يفعل، كذا في «المجمع»^(١).

(يحيى) يشاء المذكر في النسخ المصرية، فالضمير إلى الكري. وهو الأوجه، وياء المؤنث في النسخ الهندية فالضمير إلى المرأة (عليها أي على المرأة أو على مذهبها (أكثر مذهباً) وفي النسخ الهندية أكثر ما (يحيى النساء) بالفتح معقول يحى (لدم) بالرفع قاعته.

قال المؤلف^(٢): وهو نصف شهر من الحيض، واستشكله ابن المور، بأن فيه تعريضاً للتضاد كفتح الطريق، وأجابه صاحب بأن معن ذلك مع أمن الطريق، كما أن مدله أن يكون مع المرأة محرم، يروي البراز وغيره عن حابر وتلقي في «مرآته» عن أبي هريرة كراهية مرموعا، أميراني، وبيب ساميرين، المرأة تلحج مع التدم، فيحيض قبل أن تطوف بالبيت طواف الزيارة، فليس لأصحابها أن يمشروا حتى يمشروها، والربيع ينح الجثرة فيصفي عليها، فليس له أن يرجع حتى يستأمر أهلها، لكن في إسناد قل منهما ضعفاً شديداً، انتهى.

وفاء الميني^(٣) تحت حديث صفة: ومن فوائد الحديث ما قال القرطبي: قوله: «ما يستأنف» دليل أن الذكرى يحبس عنى التي حاصت، ولم تطف طواف الإفاضة حتى تطهر، وهو قول مالك، وفاء السافعي لا يحبس عليها كرى، ويحرم حملها أو يحمل مكانها غيرها، وهذا كله في الأمن، ووجود ذي المحرم، وأما مع الخوف أو عدم ذي المحرم فلا تحبس بالثاقف. «لا يمكن أن يسير بها بعده، ويصنع الكري، ولا يحبس عليها الرقعة، انتهى».

قال الناجي^(٤): إن حاضت المرأة بمعنى قبل أن تفيض، فإن كثرها يحبس

(١) - مجمع حار الآوار: ٥١/٢٥٨.

(٢) - شرح البرقاني: ٢٦١/٣٩٠.

(٣) - عمدة القاري: ٧١/٢٢٩.

(٤) - صفة: ٣١/٦٢.

عليه عذر ما يحكم بمرأه بأنها حائض، فإذا حرك لها مالا استحاضة اغتسلت وطافت ورجعت، قال ابن وهب عن مالك: تنقح الحائض أكثر ما يحسن النساء، وتنقح نفسها أكثر ما يحسن النساء معها، وغرلة، فإني كرهها يحسن مذهبها، لا مذهب مالك، سواء علم يحسنها أو لم يعلم، وليس عليها أن تغوء، مالك رواه الثوري عن مالك في «الغنية» والبراءة.

وإذا ثبت أن الثوري يحسن علق: ضد غرلة، مالك في «الغنية»، لا أدرى هل عليه نص، في المثلث، وإذا ثبت ذلك فقد قال أبو بكر بن محمد: وقد في: إنها إنما يحسن عليها كرهها إن كان لأش، وأما في هذا الوقت حيث لا بأس في ضربها، فهي ضرورية وبفسخ المكر.

قال القاضي أبو الوفاء: من ذلك عتدي، أنه وقت الأمن بعد توافق، ويسكنه إذا ظهرت أنه يدخل الغيوب، ويسافر، وإذا كان أخوف لم يسكنه ذلك، ويحتاج أن ينظر الفواضل، والصحة، فتلحقه المنفعة، انتهى.

وفي العدة^(١): قالت لاسي انقسام ما قول، مالك في امرأة طافت طواف الإفاضة، ثم حاضت، أخرجه من قبل أن يطوف طواف الوداع؟ قال: نعم، قال: فإن كان لم يطوف إلا مرة أخرجه؟ قال: لا، أخرجه حتى يعرف للإفاضة ويحبس، ملينا كونها أنقص ما كان يمسك النساء الدم، ثم يستقيم ثلاث ولا يحبس عليها كرهها أكثر من ذلك، قال مالك: وفي نفسها بعد يحسن عدها كرهها ما يمسك النساء دم لثلاثين من غير مطم، ثم لا يحبس عليها بعد ذلك، إذا كانت لم تطف طواف الإفاضة، انتهى.

وأما عند الحنفية، فهي مخرج الكوفة^(٢) عن أبي يوسف - رحمه الله

(١) (٣٥/١)

(٢) (ص ١٩٠)

ويبرأني خط، ويبرأني دعلوق، ويهدني جردك وجرح، وبرأني، وهذا كله حديث
محمد بن كنفان، انتهى.

والسندون على ألفه المشايخ في ترجمته نحو، وبه فسر صاحب كتاب
المنهاج، وعرف صاحب السمع السميع، ثم بريز، وهذا كلام السبكي أن
البرز الأولية غير معروفة كالسور، ظهرت مرة بغداد، وفي «العلم القطيعة»
الشيخ رحمه الله، نحو كنفان، وهذا في «مجموع».

وبأن السبكي: «الصبيح» ولا شك حسنة لأن السبكي سمعت
ومن عجيب أن هذا كالأب تكون سنة ماكر، وبه أنى، فالفح في حال
الذكورة، ولقد في حل الأوتة، وفي مولود يمشي الغيور أكثر شهر، الحرم
في أده، يعني رأيت لساناً نائلاً خلف، بعد، وأحد، به فقه، ففقه،
وبعد، به، جعل أكله عند الشافعي، وأحد، ويكره عند مالك، ويحرم عند
أبي حنيفة، انتهى.

وفي حاشية الكوكب «الذي» جعل أكله عند الشافعي، وأحد، وهو
المشهور في الناجية، وهو كل شيء من السبع، انتهى، قال
السبكي: «الحكم به سبع، ويصح إلى آخره، بسنة السبكي، قال السبكي: هو
فعل السبكي من أي من كان، رجل، إما تن، وفعل: ما أربح، والصحيح أنى
وكش، انتهى، وفي المتن: هو فعل السبكي في أي من كان، ولا بد
عنه، وإحدى الصيغ: «فأحد» لا تن، انتهى.

قال السبكي: «والسبكي من السبكي» أحدهما ما قصده فيه

(١) ابن السبكي (٧٦٠: ٨٢٠)

(٢) السبكي، الذي (٧٦٠: ٨٢٠)

(٣) السبكي، الذي (٧٦٠: ٨٢٠)

(٤) السبكي، الذي (٧٦٠: ٨٢٠)

المصحة، ويجب فيه ما أشرت. ورواه قال غيره، والله أعلم برساق، وقال مالك: استأنف الحكم فيه. وإناذي نبعثنا نضارهم في التصحيح كمن، فقصي به عمرو - رضي الله عنه - وعلي رحيمو وابن عباس، وميبه عن حمير أن النبي ﷺ جعل في الضيع المجرم كبشا رواء أبو ذؤود وابن ماجه، قال أحمد: «حكم رسول الله ﷺ في الضيع بكبش»، ورواه قال نطاء والشافعي وأبو نؤر وابن المنذر، وقال: لأرزعي: إن كان الصعاء بالنظام يعدونها من الضيع، ويكرهون أكلها، وهو الجبر، إلا أن أجمع نسخة والناظر أولي. انتهى.

وقدم الكلام على أبايع المسئلة، واستأنف الحكم في البحث انتهى من الإحداث التي تحت فوائده على في آية الصيد «فإنكم يومئذ لا تعلمون» الآية، لغة الضيع، وجب فيه الكسب عند الأئمة الثلاثة، كما تقدم عن الشافعي. ورواه صرح أهل الفروع، ففي الفروع المبرج^(١) وفي الضيع كمن، وهكذا في متملك الثوري، وأخرج الأختار، ونص الدردير^(٢) على أنه في الضيع شاة.

وفي البداية^(٣) التجزأ عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يفوز الصيد في المكان الذي في هذه. وفي القرب الموضح بقوله ذو عدل، ثم هو بخير في الصعاء إن شاء الشريك به شيئاً إن بلغته أو أسرى معصاً متصدق به، وقد مره صام. وقال محمد وانتدعي: يجب في الصعاء التصديق فعنه ظهر، ففي الضي شاة، وفي الضيع شاة، لأن الصعابة أو حشر التطير من حيث الخلق، وقال عليه الصلاة والسلام: «أضيع صيد» وفي الشفاء. ولأبي حنيفة وأبي يوسف أن المثل المطلق الواقع في الآية هو الشئ صيرورة ومعين، ولا يمكن الحمل عليه، فحمل على الشئ بمعنى تكونه مبهوداً في الشئ، كمن في حقن الفعلاء، أو

(١) (٩٢٢).

(٢) الفروع الكبير (١٠٠/١٠٠).

(٣) (١٠٠/١٠٠).

لطيفة الكسيرة، أي لأن الغزاة صعب الخط، ما لم يطلع فوائه، لم الأذى طيف،
والذكر ضي، والعز أشر التي لها، والكبر لا يجزي عن الصغير، وعكسه،
فاحتجج إلى حمس كلامهم أن مرادهم بالغرال الطبي نسبة له باعتبار ما كان،
وقول بعض المتأخرين إن إيجاب عثر في الطبي غلط هو العلط، لما صححه
المصنف من جواز عثا، لذكر بالأذى وعكسه، ويدل له الحديث السابق.

والسلام الشامي والأصحاب إذ الغزاة في عثرهم يشمل الذكر والأنثى،
وإن أوجبوا أنه عثر، وقول الجرحني يُظن أن الظني بكسر تاء، والإمام
وهم، انتهى.

ولم يذكر المؤلف الغزاة، رغم ذكر الضي، لأن وفي الطبي لما، تست
فئت عن عمر - رضي الله عنه - وروي عن علي أنه قال عطاء وعروة
والشامي وابن المنذر، ولا تحفظ عن عمرهم خلاصهم، انتهى.

وفي المروص المبرج^(١) في الغزاة صرو، روي عن حاتم - رضي الله
عه - أنه قال: «في الطبي لما»، انتهى. ومقتضاها أن هذا الجنس في هذا
الجنس، وتقدم في البحث الثالث من الأبحاث في تفسير أية الصبد في غلط
الحل أن أوجب في الكسر كبير، وفي النصير صغير عندهم خلافاً لمالك،
انتهى.

وأخرج المصطفى في المبرج^(٢) برواية ابن أبي شيبة وغيره قال: أوطأ
أريد^(٣) حياً فقتله وهو محرم فأشى عمر - رضي الله عنه - لتحكم عليه، فقال له
عمر: احكم معي، فحكموا فيه جدياً قد جمع الماء والشجر، ورواية ابن جرير

(١) (٩٩٩/١)

(٢) المبرج المبرج: (٩٩٩/٣)

(٣) قوله: أريد، هو التميمي المبرج الشامي.

وفي الأرنب يقتاق

وغيره عن أبي حريز الجني، قال: أصببت قضياً وأنا محرم فذكرت ذلك لعمر - رضي الله عنه - قال: انت رجلين من إخوانك فليحككما عليك، فأتيت عبد الرحمن بن عوف وسعداً فحكما عليّ ثباً أعفر^(١).

قال الساجي^(٢): إن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قضى في الضيع بكس على معنى أن عدل له من النعم، وأشبه النعم به قدره، وقضى فيه الغزال بمنز على ذلك المعنى أيضاً؛ لأن العنز أشبه النعم بالغزال، وأقربها قدراً إليه، والكيش والعنز مما يصح أن يهدى، فجاز أن يكونا عوضاً عن الضيع، وأنغزال يهدى كل واحد منهما جزاء عن إصابة نظيره من الصيد، انتهى.

(وفي الأرنب) بفتح هـ وسكون واو مهملة وفتح دال، معرب أرنباً، لفظ سرياني، ويقال له بالهندية: «خوكوش» كذا في «المعجم الأعظم». وقال التميمي^(٣): هو واحدة الأرنب حيوان يشبه العقاق، قصير اليدين، طويل الأرجلين، اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى، وتكون عاماً ذكراً وعاماً أنثى، فسبحان القادر على كل شيء، يحل أكله عند العلماء كافة إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاصي وابن أبي ليلى أيها كرهاً كلفها، انتهى.

(بعتاق) بفتح العين المهملة والثون أنثى الممر قبل كمال حور، قاله الزرقاني^(٤).

قال الموفق^(٥): في الأرنب عتاق قضى به عمر - رضي الله عنه -، وبه

(١) أعر: الطي يعلو يافض حرة.

(٢) المنقذ: (١٣/٣).

(٣) أسماء الحيوان: (١/٤٦).

(٤) مخرج الزرقاني: (٢/٣٨١).

(٥) المنقذ: (٥/٤٠٤).

.....

قال الشافعي، وقال ابن جرير: فيه حمل، وقال حطاء: فيه شدة وقصا، عمدا
 رضي الله عنه. أو لا، وأما الثاني الأثنى من ولد الحنفية في أول سورة، وذكر
 بيان انتهى.

وجازم النووي في هراسكه^(١) في لأرب بعاق، قال ابن حجر: حصر
في الزهراء العداق بأنتي الحمر من حمر تولد حتى فرغ، وذلك مفرد بأربعة
أشهر، لكن في ذلك مجموع، وعبره عن أهل اللغة إطلاق ذلك عليها ما لم
تتكمل سنة، والظاهر أنه لا يتجاوز بينهما؛ لأن ما ناله الشيخان بيان لاقل ما
يجري عن لأرب. وإن أوهمت العبارة عدم تأديبها خلافه، انتهى
وبإني سلام الشايعي قريب

وأخرج البيهقي في "الأسد" ^{١١١} عن مقاتل بن حيان أنه كان من صيد أبي
سليمان ليس له قرص اللحم، والسعفة، فجاءه من الأسد، وما كان من غوت
القرص فجاءه من الغر، وما كان من الطاء معه من العنم، وفي الأرنج نية
من العنم، وفي الأرنج روث، وهو اللحم، وما كان من حمامة أو سحوا من
النسر، وفيها شاء، وما كان من جرادة أو سحوا، ففيه قبضة من طعام،
وأخرج نحو ذلك عن الفضل بن زياد، إلا أنه قال: وما كان من طير، ففيه
لحم يؤم، ويتصدق منه، وإن شاء صدم أكل نصف صاعاً يوماً.

وأخرج يرويه ابن أبي شيبة عن حماد بن عمار - رضي الله عنه - قال: قال
 من الأئمة جده، (أوفي البيروني) - يفتح الميم - النخبة وسكون الراء مهملة وضمة
 موحدة - أنه من ميملة - يقال له بالفارسية: شورش بشت - ومعنى مشتبه
 وقال صاحب الصحاح: يقال له بالهندية: كشمير - ونعمه صاحب

[25] Q. 17 (1991)

(١٨٨٢) - الت (٩)

مختصرة.

«المحيط» فقال: تسر كذلك، بل هو دوائية يشبه العادة إلا أن ذنبه طويل، يشبه ذنب السمور، ورجلاه أطول من سببه، ولونه كلون الغزال، انتهى.
ممرأ

ولم يجزم في «اللغات النطية» شيء، بل قال: «يجلي جوما نا كهوس»، وبالأول جوم صاحب «لغات الصراح»، وبمنه أيضاً أن صاحب «لغات اللغات» عزب «كهوس» بلكنة بفتح موحد، وسكون لام، وفتح كاف، ومثلثة، وعزب «موش دشتي» بـ «يربوع»، قال «زرفاني»: دويبة نحو الغارة لكن ذنبه وإذناه أطول منها، ورجلاه أطول من يديه، عكس الزرافة، والعادة تقول: «جربوع» بجيم، الجي.

وقال الدميري^(١) «الربوع» بفتح، ويسمى «الدرع»، ود «الربيع» حيوان طويل الرجلين، تغير البدين جداً، وله ذنب كذنب الحرد، يرفعه صعوداً في طرفه شبه النورة يسكن بطن «الأرض» لتقوم بطولتها له مقام الماء، ويؤثر التسميم ويكثر «البحار» ينحط حمره في نشر من الأرض ثم يحمر بينه في سبب الرياح الأربع، ويعد فيه كؤي، فؤاد، طلب من إحدى هذه الكؤي خرج من الأخرى

وله كرش، وأسان وأصراس في الفك الأعلى والأسفل، قال الجاحظ والفوزيني: «الربوع» من نوع القار، وحكمه أن يحل آفة أي عنه الشافية، وله قال عطاء بن أحمد ابن أصفغر وأبو ثور، وقال أبو حنيفة: لا يؤكل؛ لأنه من الحشرات، انتهى. قلت: وبالأول قال مالك، فقد عده الدردير من حملة المباح، وصرح صاحب «الدر المختار» بأنه لا يحل.

(مختصرة) بجيم مفتوحة و«اء» ساكنة، الألفي من «الأمم» والقبلي منه

(١) حياة الحيوانات (١٥٥٨/٦).

ومن المعز جميعاً، وفيه من معز فقهه قوله الشريف^(١)، وقال الدميري^(٢)
 يفتح الحيم ما ملعت أروعا أشهر من أوزار البحر، فصلت عن أمها، ونفى
 بها البريء إذ نشأ منجوماً انتهى، وبه عزم الشري في قوله^(٣).

قال ابن حجر: فسر في الألفية سجدة بأشرف الشعر تفصل عن أمها،
 فاحذف في دغية، وذلك بعد ربعة أشهر، ثم قال: يجب أن يراد بالسجدة
 عاهت من ذوم الدغالي، فإن الأوز حير من البريوع، وهو ظاعر دغ على من
 صر به في «الروضة الصافية» السجدة إذ مقصده حير من صيرته إذا سألته
 انجاشه، ثم اعترضه بأنه يختصى أن الواجب في البريوع غير سجدة لأنه
 بمعنى الظهير المذكور أي في «الروضة» إنما ذكر بعد من التماس.

وبذلك يختلف اللزالي والمستولي، فقد عمل عما ذكره، وقول من محمل
 يجب من بريوع الصغير لفظة مردود، تست في محله من أنه يجب في
 التفسير صغير، يجب عاهة حدي غي حسب حسده انتهى.

وقال العرفي^(٤) في البريوع سجدة، قال ذلك عمرو - رضي الله عنه -
 وروى ذلك عن أبي سعيد، وبه قال محمد بن شعيب، وأبو ثور، وقال السمعاني
 فيه شبه، وقال مالك: قديمه فقدم، قال عمرو بن دينار: ما سمعت أن القس
 في بريوع مؤمنين، انتهى.

قال الشريف^(٥) قال مالك: ليس «العمل عداة على قدامه في الأوز»

(١) شرح البرقي، (٢٠٠، ٢٠١)

(٢) معجم الصحاح، (١٠١، ١٠٢)

(٣) نص، ٤٢٩

(٤) المعجم، ٥، (٢٠١)

(٥) شرح البرقي، (٢٠٠، ٢٠١)

والنبروس، لأنه لا يجزئ من يهدي في الحرم، إلا ما يجزئ في الصحابا التي من النمر فصاعدا، ومن أصناف الخنز فصاعدا، قال ابن حبيب، ففي الأرنب والنبروس عتر مستنة، انتهى.

قال الساجي^(١) مرفوع - رضي الله عنه - بين الأرنب والنبروس، فجعل في الأرنب عذقاء، وهي البربروخ حمراء، وهي دون العناق، والذي ذهب إليه مالك أن كل ما سفل عن أن يكون له نظير من النعم يهدي، فإنه ليس به إلا صباغ، وقال مالك في «المبسوط»: لا يحكم في جزاء الصيد بخفر ولا عناق، ولا يحكم بدون السنن، والنظير عليه قولا تعانى. «فَقَرَأَ مَثَلُ الْإِنْسَانِ» فنبه ذلك بالهدى، فلا يصح أن يخرج في ذلك ما ليس يهدي؛ لأنه ليس من الجزاء الذي نفسه الآية.

ودلتنا، من جهة القياس أن هذا حيوان لا يكون بدله حذما، فلم يكن له مال من النعم، أصل ذلك هو غار الطير، والوحش والبهائم، وإذا ثبت ذلك فقد حذفت أحداثا في الأرنب والنبروس، ففي كتاب ابن حبيب عن مالك في كل واحد منهما عذر، وروى عنه ابن عبد الحكم. ليس به دون النطي إلا كطعام أو الضياع

وجه قول ابن حبيب أنه إنما يرادى النعل في جزاء الصيد من جهة الغدر ونصورة، وقد وجد في البربروخ النعل من جهة نصورة، فوجب أن يطلب أقرب النعل إليه من جهة الغدر، كما يفعل ذلك في سعار فوحش، فإنه لما كان له مثل من جهة النصورة لم يراج الغدر، حكاه في هدمير النعام بما يحكم به مكبيه، وهي البينة مع تفاوت ما بينهما من الغدر

ووجه رواية ابن عبد الحكم، أن الصعنة والغدر يجب أن ساعيا في

(١) - النضر، (٢/٩٢)

الحجس، فإذا كثر الفقه شرب من جهة تصويره، والله يفرقه من جهة الخلق
 في المعنى، حكما فيه مائتا، وإذا نظرت في القدر في حيلة الحشر، وحسب
 أن لا يحكم فيه ستر، كما لا يحكم في سعة الظفر والعشرات، فلا مدح
 عني قد صغار ما له ستر، لأن السب من جهة التصديده والتقدير قد وجد في
 المعنى، انتهى

وقد أتت في موضع آخر^(١) أملا أو قريب والجواب في الكتابين
 جيد، من أملا في كل واحد منهما عرب، وقال هناك في «المعجم» ويحكم
 فيها لا يجهل لأنه لا مثل لهما في العطف بعد من التاء انتهى.

وفي «المعجم» هذا حديث رواه ثناء نقض عن جابر وابن عمر مرفوعا
 ورواه حدث، بهذا أحد مالك والشافعي وأحمد، محمد بن الحسن،
 والسنن عندهم في قوله تعالى «يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْفَتُهُمْ وَلَهُنَّ آتِيتُهُمْ»
 «الحج الزمان أبو حنيفة المسألة بالفتح، فيه لم يحسن بالصورة لما احتاج إلى
 العطف، لأنه لا يخص على آخر، ولما احتج إلى أن يكون حديث في كل
 مقول، فقال: يغنيهم عن سبب، فإن يغني لمن عني يغني عن النبي
 والإمام والواعظ، وإن لم يغني يغني عن الظاهر والجمهور، انتهى، وقد
 السطر في ذلك في تفسير الآية

ومحس هذه لأن عند الحاشية أنها كانت على حبل (إلحاح)، قد
 صاحب «البيان»^(٢) والمراد بما روي التفسير به قد احتج المعنى، قد
 صاحب «الحاشية»، جواب عن قوله «يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْفَتُهُمْ»
 الصلابة بعد أن احتج نفس الآية والصلابة هذه المقائل لا يكون باعتبار

(١) أخر «المعجم» (٤٤٣)

(٢) (١٦٦/١٦٧)

٩٢٣/٢٣١ - وحلفني على ما كنت، عن عبد الملك بن قيس.

اعتني به، إذ لا مسائلة بين النعم والفساد خلقاً، وإنما كان باعتبار التقدير بالحكمة، إلا أنهم كانوا أرباب الموائج، فكثر الأداء عليهم منها أيسر، وهو علم قول علي - رضي الله عنه - لنكث الغلام بالعلام والجارية بالجارية، وأمراد القيمة، انتهى.

وهي صريح المذهب^(١) لا تنصير التكبير بالهدى إلا أن نلغ فسمه جدهما عطشاً من العطش أو تشبهاً من عبوه، هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد يكفر بالهدى، وإن لم يبلغ ذلك، ومنهم من جعل قول أبي يوسف كفول أحمد، ثم قال - ولا نجوز التصغار، كما جعروا بالعصاة، ونحمل هذا ذنبه، إلا على وجه الإطراء على خلاف ما سطر، انتهى أي الخلاف بين الإمام ومحمد - رحمهما الله -

ثم قال: وإن كان الواحد دون طعام مسكين بأن قل عصفور، أو ربوعاً بما أن نطف النعم الواجب، وإن لم يقدم عنه يوم كامل انتهى

٩٢٣/٢٣١ - مالك، عن عبد الملك بن قيس، بقسم الخفاف وفتح القراء وإسكان النحتية ثم رواه مسلم النعدي المصري، ولم يصب من رجه أنه الأصمعي، وأن مازكا عطشاً به ما كثره يرا، في آخره: فإن أن الأصمعي قريب من حده آخره، فقد بين جواب ذلك حين من تكبير - وأبصر - فالأصمعي ثم يدرك أن صبرين، وقال أبو عمر^(٢) طرح بين وضاح اسمه، وقال: عن ابن قيس عن لقول ابن معين، وهو مالك فيه، إنما هو عبد العزيز، وقال يعقوب بن كثير: ثم يجمع ذلك في اسمه ولا في سواه، انتهى، انتهى هو عبد الملك أبو عبد العزيز، انتهى.

(١) (ص: ٢٣)

(٢) (ص: ٢٣) - لا يندى (١٢٦١ هـ)

عن محمد بن سيرين، أن رجلاً

قال حافظ في «تهذيبه»^(١) في ترجمة عبد العزيز: «هو ابن معن، ليس بخلط مالك، لا في رجل يقول: عبد العزيز من فريز، وإنما هو عبد الملك بن مريب، وهو الأصمعي، قال ابن مريم: فذكرت ذلك لبحي بن بكير، فقال: إن بحياً من سمن غلط في هذا، وهو كما قال مالك: عبد العزيز من فريز، وقال علي بن الحميد: هو أخو عبد الملك لبي روى عنه انتهى».

وقال أيضاً في ترجمة الأصمعي الحوي العنبري: «عبد الملك بن مريب، قد روى عنه مالك، ولم يحفظ اسمه ولا سم أبيه، قال الحافظ: هذا الكلام ذكره البخاري عن ابن معن، وتعبه غير واحد، قال عبد الملك: الذي روى هو عبد الملك بن فريز، أخو راء، وهو مصري معروف، أخو عبد العزيز بن مريب، روى عن مالك بن سيرين، ووصوه من نسب مالكاً فيه إلى التصحيف، انتهى».

قلت: ولم يذكر حافظ ترجمه عبد الملك بن فريز في «تهذيبه» ولا «المعجم»، وذكره في «الشيخ الهدي» بالتمام، وبه ضبط صاحب «المعجم»، وذكره في «الشيخ المصري» بالتمام، وبه ضبط الزرقاني، وهو المؤيد مكنى الرجال.

(عن محمد بن سيرين أن رجلاً قال الأصمعي: هو فصيحة من جنس الأبي. وإن رواه الحاشم في «المستدرک» عنه، وفي «المعجم»: أنه الرجل هو جرير بن عبد الله البجلي. روى يحيى بن سعيد بن طريف أبي داود عن مريب، انتهى».

قلت: وبه حزم الحافظ في «المعجم» إذ قال عن ابن سيرين: «بن عمر رضي الله عنه. ثم دجراً أضاف طيباً بسبع شاة عمره، وأخرجه مالك بطوله، وروى ابن سعد في «المعجم»: أن صاحب القصة مع عمر - رضي الله

(١) «تهذيبه» - «المعجم» (١٧٣)

أي نداء منكم ، فأصابت ضبيبا وسحق محرمات ، فنادى بولي فقال : عدوا
 لرجل أبي جنيب ، فقال حتى أحكم أن ، أنت ، قال فحكمتا بحجة
 بعذر ، فوالى الآخران برفو يفتونا فعدا هذا الثاني وليس لا يستطيع أن
 يحكم من شئ ، حتى

الفرس ، وتلاهم بعدلان (إلى غرة) بقدر الشدة وإسكان المدحمة على .
 قال ابن أبي

ومر بعدد الصحاح : النقرة السعة (نية) مدح السلة وكم السوء ،
 انطريق الضيق من الجليل ، فأصب ضبيبا أي فئت (ومع محرمات) أي أمته
 في حارة الإحرام (صداقا توي) من الناس أن يحتمل أن تكون مستحب ،
 ويحتمل أن يكون طلب فتحكم عنه إذا اعتقد أن الواحد يدع حكمه في ذلك .

(أفقال شعرا) (الرجل) أي حجة مال مدح ، أي أي ذكر
 في مصدر الصحاح . الحصب والحجاب واحبة لخاصة (تعدا) بفتح اللام عمل
 أمر من نادى تعدا ، ارتفع . وأصله أن الرميل العدني قال : يدي تساق ، ثم
 استعمل على ما مطلقا حياء كذا موضع المدح على أو سفل أو سلبا ،
 فهو في الأصل معنى مدح ، ثم استعمل بمعنى مدح ، قال الزركلي

قال الجاهلي : مدحا عدا - رضي الله عنه - رجل حتى أتته فقال
 فوالله تعالي أني أبتكر يدوا حدي به ودر دواب مات أنه لا يجوز أن يحكم فيه
 أقل من رجلين . قلت : إنه قال الجمهور إنما تقدم مقصدا في تفسير الآية
 حتى أحكم ثما وأنت ، وإله التام

(فان) فحكمتا على شعر) أي كس بعد أهول الرجل) أي أسر أو هو
 يقول (الرجل) حانته (هذا أسير المؤمنين لم يستطيع) أي السج عسيرة لا
 يستطيع أن لا يضر حتى أن يحكم في) مسألة الظير) بمدة استقلال (حتى

دعا رجلاً يحكمه فقال: سمع عمر قول الرجل: (مدعاه فسأله: هل
بدا سورة المائدة؟ فقال: لا). فقال: فقال يعرف هذا الرجل الذي
حكّمه معي؟ فقال: لا. فقال: لو أخبرني أنك تقرأ سورة المائدة
لأرجعت ضريباً.....

دعاه) أي طلب (الرجل) آخر (يحكمه معه) وفي رواية (الحاكم): فقال: إن أمير
المؤمنين لم يحسم أنه بفنيك حتى سأل الرجل: (التحديث). فظن أنه إما
استدعى من يحكم معه فحضره في الحكم في فضيحه معروفاً حتى رعبه عابداً
الرجل الذي استدعاه للحكم.

(سمع عمر) - رضي الله عنه - (قول الرجل) أي اعترافه على عمر - رضي الله
عنه - (مدعاه فسأله). هل تقرأ سورة المائدة؟ خصيها بالسؤال عنها لما كان الحكم
فيها دون غيرها من السور. وهو قوله تعالى: ﴿يُحْكَمْ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ وَنُكْمٌ﴾ (آل: ٥) لا
قال: فهل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي؟ سأله عنه لما أنه كان مشهوراً
بالعدالة والعزم والأمانة. وإن كان من عرف عنه عرف عدالة، فإنه الذي

(فقال: لا فقال عمر) - رضي الله عنه - (لو أخبرني أنك تقرأ سورة
المائدة لأرجعتك ضريباً) قال ذلك إعلالاً له بأنه عدله لاحتياه بالسورة التي فيها
نقد هذه الحكومة. ويحتمل أنه يوجه ضربه لما أظهر من مخالفة الشريعة. إن
كان فهم الحكم، أو الإعراض عن تعميم القرآن وتفسير فيه، وإن كان أعرض
عن النظر في الآية وانتهج بها قبل ذلك إذ كان من العرب الذين لا يخفى
عليهم معناه مع الإقبال به. قال القاضي^(١).

قال الزرقاني^(٢)، وفي «المستدرک» عن أبيه وعلاء بالذرة ضرباً ثم أميل
إني يعبرني قلت: إني لم أقل شيئاً. لما أنه هو، فتعجب، ويجب تأويله بأن

(١) «المعنى» (٤١: ٦٦).

(٢) «موج الزرقاني» (٢: ٣٨٦).

٩٢٤/٢٣٢ - **وحدثني عن مالك** عن **عبد بن حمزة** عن **أبي**

نور بن عبد في **البقرة** عن **الروح بن الحر** و**عمر بن الخطاب** عن **أبي**

٩٢٥/٢٣٣ - **وحدثني عن مالك** عن **عبد بن حمزة** عن

عبد بن الحمير **أبو** **أبي** **يونس** في **حماة**

وقال العمري ^(١) **كلما** **يصور** **به** **الأدي** **يفسر** **به** **الصيد** **من** **البقرة** **أو**

سب **وما** **جاء** **عليه** **تاب** **يذكر** **أر** **قما** **سب** **الصيد** **فانصمان** **سالم** **واذنها** **أو**

فندعا **أو** **سائنها** **وما** **جاء** **سرجلها** **فلا** **ضمان** **عليه** **لأنه** **لا** **يمكن** **حفظ**

رجلها **وقال** **القاضي** **يصف** **السانق** **جميع** **حمايتها** **لأن** **يده** **عليها** **ويشاهد**

رجلها **وقال** **ابن** **عمير** **لا** **يصاد** **عليه** **في** **الرجل** **لأن** **النسي** **بجدة** **قال**

الرجل **لأن** **وإن** **انقضت** **فأثارت** **صيداً** **لم** **أضمه** **لأنه** **لا** **يدله** **عليها** **وإن**

النسي **بجدة** **اللعناء** **جاء** **لهي**

٩٢٤/٢٣٢ - **مالك** **عن** **حماة** **من** **عمدة** **أبو** **أبي** **كان** **يقول** **في** **البقرة** **من**

الوحش **قال** **العمري** ^(٢) **هذا** **النوع** **أربعة** **أصناف** **السها** **والأيل** **وابهجوم**

والبنس **وكلها** **تضرب** **العماء** **في** **الصيد** **بذا** **وحدته** **وإذا** **عدته** **مسيرت** **عنه**

وقعت **باستنفاذ** **الريح** **ويحل** **كلها** **بجميع** **أنواعها** **بالإحصاء** **النسي** **(بقرة)**

وقد **حكم** **ابن** **عباس** **أبو** **عبد** **في** **بقرة** **الوحش** **وحماة** **بقرة** **(وهي** **البقرة** **من**

الغناء **بأنه** **من** **الأنعام** **لأنها** **في** **الجنة** **عندهم** **ولحمة** **عند** **الحفنة**

٩٢٥/٢٣٣ - **مالك** **عن** **عبد بن حمزة** **عن** **عبد بن الحمير** **أنه** **كان**

يقول **في** **حماة** **والحماة** **عند** **الغرب** **دوت** **الأطراف** **سحر** **الفواحد**

والشمالي **وساق** **حر** **وهو** **ذكر** **الشمري** **والقضا** **والوارشين** **وأشبه** **ذلك**

الواحد **حماة** **يقع** **على** **الذكر** **والأخرى** **والنها** **للإفراد** **لا** **لثنائيت** **وعند** **لعمارة**

(١) العمري ١: ٩٠٩-٩١٠

(٢) العمري ١: ٩١٠-٩١١

مَكَّةَ، إِذَا قُتِلَ، شَاءَ.

إنها الدواجن فقط، كذا في «مختار الصحاح»، وهكذا حكاه الدميمري عن الجوهري، وزاد: المرء بالطوق الحمراء أو الخضراء أو السوداء المحيط بمنز الحمامة، ونقل الأزمري عن الشافعي أن الحمام كل ما غبّ وهدر، وإن تغرفت أسماؤه، والعب بالعين المهملة شدة جرع الماء من غير نفس، قال ابن سيده: يقال في الطائر: غبّ، ولا يقال: شرب، ويحل أكله بالإجماع بجميع أنواعه (مكة) خاصة أو جميع الحرم قولان للمالكية، سيأتي بيانهما.

«عجبة»: قال الدميمري^(١): روى البزار في «مسنده»: أن الله تعالى أمر العنكبوت، فنسجت على وجه الغار، وأرسل حمامتين وحشيتين، فوفقتا على أمر الغار، وإن ذلك مما صدّ المشركين عنه ﷺ، وأن حمام الحرم من نسل نبتك الحمامتين، وروى ابن وهب: أن حمام مكة أظلت النبي ﷺ يوم فتحها ففدعا لها بالبركة، وحكمه أن يحل أكله بالإجماع بجميع أنواعه (إذا قتل) بناء المجهول (شاة) بالرفع مبتدأ مؤخر لقوله: في حمام مكة.

قال الباجي^(٢): يريد أن حمام مكة مخصوص بذلك لتأكد حرمة، وهذا يمنع أن يكون في البروق شاة، لأن ذلك كان يقتضي أن يكون في كل حمامة شاة إذا اعتبر القدر، لأن الحمام أكبر من البروق، وأعظم خلقه وأكثر لحمًا، وإذا ودي في البروق شاة، فيأن يجب ذلك في كل حمام أولى، ولا يجب في سائر الحمام غير حمام مكة، أو الحرام غير الإطعام والصيد، ولم يجب في ذلك هدي، فيأن لا يجب في البروق أولى، انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: إن الواجب مثل الصيد في النعامة بدنة، وفي القيل مدنة، وفي بقر الوحش وحمار الوحش بقرة، وفي الضبع شاة، وفي

(١) حياة الحيوان (١/٥٣).

(٢) الصغرى (٢/٦٥).

الطهي شاة، وليس لما دبره من الصغير حتى، هذا حكم الصيد كله إلا حمام مكة، فيه قال مالك، فيه شاة، وفيه قال عمر بن الخطاب، ومن عمر (سجدة) من المصنف وفتده، وقال أبو حنيفة، ليس فيها إلا لسانها، وفيه قال (سجدة) وعليل على صحة ما قاله مالك أنه إجماع، فصحبه، حكم به نسر، وأثنى به ابن عمر - رضي الله عنهما - في المواسم، ولم يذكر ذلك أحد ولا حاتف، فثبت أنه إجماع، ودليلنا من جهة المعنى أن الشاة في الجملة ليست من جهة الضربة، ولكن على وجه التقليل لعدم مكف، وانعقد به له أثر من نعم في الهدي، وأقبح شاة، وأن حمام الحلي فحكمه حكم سائر الطيور يصدر، وفيه قال قتادة، وقال الشافعي، في حمام النحر شاة، وفيه قال عطاء، وسئل عن ما سؤله أن هذا مما لا مثل له من النعم إلا أنه حرم الاحتصاص بالبيت أو بالحرم، فلم نجب فيه شاة كالعصفور.

وبما ثبت ذلك فقد خلت أصحاح في حمام الحرم، فقد قال مالك: فيه شاة، وفيه قال ابن العاصم وأصح، وقال ابن القاسم: فيه حكوم، وفيه قول مالك أن هذا حمام منحر بالحرم، فكذلك فيه شاة كحمام مكة، وفيه قول ابن القاسم أن هذا حمام لا يختص بالبيت كحمام النحر، ثم سألني المحرم، ويدهم عند أصح بمنزلة حمام الحرم، وقال ابن العاصم: إن هذا الحكم يختص بالحكم دون غيره، انتهى.

وقال المصنف^(١): وفي الصبي والتمب شاة كحمام مكة والنحر وبه حجة، ومن الحمام الفاحت والفسري، وفي جميع الطير أي سائر النحل والحرم، نحر حمام الحرم، ويحمله لقبة حين الإقاف، انتهى.

وقال المصنف^(٢): إن سائر أوجب فيه على المحرم إلا شاة، وفي

(١) الشرح الكبير ٢/٢٨٦

(٢) إجماع الجوهري ١/٢٧٦

منه، ذلك وجهاً. أحدهما، أن ذلك لما جنبهما من شيء كان كلاهما بطرف
شيء واحد من الممر، والثاني، وهو الأصح، أن مستنده توقيف دعهم به،
وقيل لأهمي عن الشيخ أبي محمد الخلاف فيه، لو قتل ظاهراً أكثر من الحجاج
أو شبه من ينسب على هذا، إن قلنا: إن المسئلة التوقيف أوجبها للشك، وإن
قلنا: المستند المشابهة أوجبها التيقن، وقد أنقض النووي هذه المسئلة من
البرهان، وكأنه ظن أن الخلاف فيها لحظي، لا فائدة فيه، انتهى.

وقال النووي في مسنده^(١)، أما الظهور، فأحكامه وهي ما أخذ في
نحوه، وهو أنه يتصور مصاب بلا حرج يجب فيه شيء، وما كان أكثر من الجماعة
أو سبطها، فتصح أن لا يحكمها، وقد كان أصعب هذه المسئلة، لأن ابن حجر
قوله: «ما عيب عطف عدم على خاص، لأنه يشمل اليوم والعمري، والشمسي،
والقائمة، والخص، إن ما رخ فيه الظنري وبحوثها من شيء موقوف.

وقوله: «إضافة أي من صلات أو معبر لحكمه الصبحية، ومستنده توقيف
بأنه، وإلا فالتفاسر بإيجاب التيقن، والقول بأن مستنده كتبه جهداً، وهو
أنه التيقن، إنما يأتي في بعض أن أم الحجاج بخلاف التواضع، وقوله: «ما
كان أكثر من الجماعة وحده، الشك فيه صواب، ولما هو مذهبنا رجحه في
التمسك بالظنري من وجوب التيقن، انتهى.

قال الحرشي: وإن كان ظاهراً قد عرفت في موضعنا إلا أن يكون جماعة
ليكون فيها حجة أو جماعة وما تنبئهم، فيكون في كل واحد منها حجة، قال
لما قد^(٢) استثنى الجماعة من المضائق، لأنها ذات حد حيز، وتنبض على
تلك الحاج والفرق، وفي الحجاج شاة حكم بها عدم اعتماد واحد غير وابن

(١) ص ٤٧٩.

(٢) التلخيص: ٤٧٩، ٤٨٣.

٢٣٤/٩٢٦ - قال مالك: لم أر أن أسمع أن في النعامة إذا قتلها الحرم، بدنة.

وأخرج أبي منى مثلاً فماتت الطيور عطشاً فعليه الجزاء؛ لأنه تسبب في موته.

٢٣٤/٩٢٦ - قال مالك: ولم أر أن أسمع قال الناجي^(١). يريد أن ذلك شائع قديم تكرر حكم الأنفة وفترى العلماء بذلك (أن في النعامة) النعامة من الطير يذكر ويؤتى، والعام اسم جرس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة. كذا في مختار الصحاح. قال الدميري: وتجمع النعامة على نعلمات، ويقال لها: أم البصير وأم الثنيين، قال النحاشي: الفرس يسمونها قسترسية، ويحل أكله بالإجماع إذا قتلها المحرم، أو انحلال في الحرم (بدنة) اسم أن.

قال الدميري^(٢): إن النصحاء فسوا فيه إذا قتل المحرم أو في الحرم بدنة. روي ذلك عن عثمان وعلي وابن عباس وزيد بن ثابت ومعاوية - رضي الله عنهم - رواه الشافعي والبيهقي، ثم قال النحاشي: هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحدود، وهو قول الأكثر من نقيت، وإنما قلنا في النعامة بدنة بالنقاس لا بهذا انتهى.

وهكذا في المحلى^(٣) وقال: رواه ابن أبي شيبة عن عطاء ثم قال: قال البيهقي: إنما قال ذلك الشافعي، لأنه منقطع، وذلك لأن عطاء الخرماني ولد سنة خمسين، فأنه ابن معين، فلم يترك عمر ولا عثمان ولا علياً ولا زبداً - رضي الله عنهم - وكان في زمن معاوية هيباً، ولم يشأ له سماع عن ابن عباس، وإن كان يحتمل أن يكون سمع منه لأن ابن عباس توفي سنة ثمان وستين، وعطاء مع انقطاع حديثه ممن تكلم فيه أهل العلم انتهى.

(١) المختار (١/٢٦٠).

(٢) حاشية الصواب (٢/٤٤٣).

قَالَ مَالِكٌ: أَرَى أَنَّ فِي بَيْضَةِ الثَّعْمَانَةِ عَشْرَ لُحْيٍ الْبَيْضَةِ. كَمَا
يَكُونُ. فِي خَتَيْنِ

ومكذا قال الزيلعي في «تصيب الراية»^(١) وقال في الآخر المعكور: روى
الشافعي، ومن جهته البيهقي في «مستدركه» عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن
عطاء الحراسي.

قال الحرقي: وإن كان طائرًا فداء بقيته إلا أن تكون ثعمانة، فيكون فيها
بدنة، قال الموفق^(٢): استشهد الثعامة من الطائر؛ لأنها ذات جناحين، وتبيض
مهي كالدهاج والاوز^(٣)، وأوجب فيها بدنة، لأن عمر وعثمان وعلياً وزيداً
واسن عباس ومعاوية حكموا فيها بدنة، وبه قال عطاء ومجاهد ومالك
والشافعي وأكثر أهل العلم، وحكي عن النخعي: أن فيها قيمتها. وبه قال أبو
حنيفة، وأباح النص ولأن أروى، ولأن الثعامة تشبه البعير في خلقته، فكان
مثلاً لها فدخل في عموم النص، انتهى.

(قال مالك: أرى) أي أعتقد (لأن في بيضة الثعمانة عشر) بضم المهملة
وسكون المعجمة (لحم البدنة) قال الناجي^(٤): وذلك أنه لا يخرج فيها جزء من
النعيم، وإن كانت قيمة عشر البدنة أكثر من قيمة عز، لأنه لا مثل لها في النعم
وإنما جوازها عشر قيمة البدنة التي هي جزء الثعامة، ويثنى مالك سبب احتيابه
لذلك من أن ما قاله قياس على ذب الجنين فقال: (كما يكون في جنين الجنين)
الولد ما دام في البطن، كذا في «مختار الصحاح»، وقال الفميري^(٥): هو ما
يوجد في بطن البهيمة بعد ذبحها.

(١) «تصيب الراية» (٣/١٢٣)

(٢) «الموفق» (٥/١٢٢).

(٣) (الاوز): طائر يشبه البط في شكله العام، ولكنه أكبر منه حجماً وأطول عفاً.

(٤) «المنقذ» (٣/٦٦).

(٥) «أعيان الحيوان» (١/٣٠٨).

أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْهُ إِزْ وَلِيدَةُ، وَفِيهِمُ الْغُرَّةُ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَذَلِكَ
عَشْرُ دِينَ أَمَةٍ.....

(الحرة) احتراز عن جميع الأمة، وفيه اختلاف وتخصيل (غرة) بضم الغين
المعجمة وتشديد الميم، المهر، أمه الغرة بـ من في الوجه، ثم عثر بها عن
نحسبه كله، كما قالوا: عثر رقة (عبداً أو وليدة) أي أمة بياض غرة.

(قال مالك: وقيمة الغرة خمسون ديناراً وذلك المقدار (عشر) بالضم) دية
أمة لأنها خمسمائة، فإن الناجي يتي مائة ذلك بأن ما قاله قياساً على دية
لجميع غرة، فبسط خمسون ديناراً، وهي عشر دية الحرة، لأن ديتها خمسمائة
دينار، انتهى.

قال النضر بن^(١) في كل فرد من أفراد النجسين، وفي كل فرد من البصر
غير النضر إذا كسره المحرم أو من في الحرم غشم دية الأم، قال النضر في
وأراد بدية الأم قومتها، غداً أو عدله فيما، انتهى.

قال النضر بن^(٢): اختلفوا في بغير العام إذا ألتفه المحرم أو من الحرم،
فقيل: عمر وابن مسعود وأبو شبيب وأبو شعبة والزهراني والشافعي وأبو ثور
وأصحاب الرأي: يجب فيه القيمة، وقال أبو عبيدة وأبو موسى الأشعري:
يجب فيه صيام يوم أو طعام مسكين، وقال مالك: يجب فيه ثمن الثمن
كما في حنبل الحرة، ودليلنا أنه جزء من الصيد لا مثل له من النعم، فوجبت
نعمته كسائر نعمات الله لا مثل لها، وأما حديث أبي الهيثم الذي رواه ابن
سأحة^(٣) وأبو قطن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال في بغير النعمة يصيبه
المحرم: نعمته، فهو ضعيف يتفق لمحدثين، وباللهوا في تضعيفه حتى قال
نعمته! فلهذا يحسبكم سعي حلت.

(١) شرح الكبير (٦/٨٤).

(٢) حاشية النجاشي (٢/٤٨٧).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٠٠٨١) وأبو داود (١٢٩٠٠) وأبو حنبل (٤٠٠٠٠).

لكن في إمراسيل أبي داود^(١) من حديث عائشة رضي الله عنها - أن النبي ﷺ حكم في بيض النعام في كل بيضة - صام يوم^(٢)، ثم قال أبو داود وأسد هذا الحديث والصحيح برأيه، واستدل له في "المهذب" بأنه خارج من الصيد بعش من منه فخصم بالحزاء والفقر، فإن كسر بيضاً لم يحل أكله ولا حلاله، وفي تحريمه على الحلال طريقان أحدهما أنه لا يحرم لأنه لا روح فيه، ولا يحتاج إلى ذكاة، وإن كسر بيضاً مذبراً لم يفسد من غير النعامة، لأنه لا قيمة له، ويضعه من النعامة لأن تقشره قيمة، انتهى.

قال الموهب^(٣) ويضمن بيض نصيد بقيته أي حصيد كان، قال ابن عباس في بيض النعام قيمة، وروي ذلك عن ابن عمر وابن مسعود. وقد قال الشافعي وأبو نؤير وأصحاب الرأي مع أن النعام من ذوات الأمتثال، فعليه أولى، ولأن البيض لا حش له فيجب تبينه كصغار الطير، وإن لم يكن له قيمة لكونه مذبراً أو لأن عروجه ميت فلا شيء فيه، قال أصحابنا: إلا بيض النعام، فإن تقشره قيمة. والصحيح أنه لا شيء فيه لأنه إذا لم يكن فيه حيوان ولا مأنة إني أن يصير له حيوان صار كالأحجار والاعشاب وسائر ما له قيمة من غير الصيد، انتهى.

وفي شرح اللباب^(٤) لو كسر بيض نعامة أو غيرها فعليه قيمة البيض قيمة كاملة ما لم يفسد على ما في "الهداية"، وأعاد قيد عدم الفساد لأنه لا شيء عليه في المذبور.

وفي "الفتح"^(٥) انتهى هذا ما قال الكرمانلي. إن كسر بيضة مذبرة، فإن كانت بيضة نعامة وحب عليه الجوارح، لأن تقشره قيمة، وإن كانت غير نعامة

(١) المعجم (٥١/٤١٠).

(٢) (ص ١٦٠).

(٣) فتح القدير (٣/١٤).

وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ السُّورِ أَوْ الْعُقَاتِ

لا شيء عليه. وما ذكره الكرماني هو مذاهب الشافعية، انتهى. وفي مختار الصحاح: "فلدت البيضة لسلح، وبابه طرب، انتهى".

(قال مالك: وكل شيء من السور) جمع سور، طائر معروف. وفي مختار الصحاح: "السور مفتاح للنون طائر، وجمع القلة السور والكثير كسور. ويقال: السور لا يختبئ فيه وإنما له ظفر، كصغر الدجاجة بالخراب، زاد الدميري^(١) كنيته أبو الأبرق، وأبو الأصيح، وأبو مالك، وأبو التمهل، وأبو بحر، والأشئ يقال لهذا: أم تسعم، وتسمى سراً، لأنه ينسر الشيء، ويتبعه، وهو عريف الخمر، ويقوم في مباحه ابن آدم عشر ما شئت، فإن ذلعت ملائكتك، كما قاله الحسن بن علي - رضي الله عنهما - ويقال: لقد هي أضول الطير عمراً، وإنه يصير ألف سنة، وهو ذو خسر، ويسمى بذي مخلب، وإنما له أظفار حذاد كالمخالب، وهو حاد البصر يرى الخيفة من أربعمائة فرسخ، وكذلك حاسة شتة في الهابة، لكنه إذا شرب لطيب مات ثوبه، وهو أشد الطير ضرباً، حتى إنه لطير ما بين المشرق والمغرب في يوم واحد، ومن أشد الطير حزناً على لفه، فإذا غارق أحدهما الآخر مات حزناً وكملأ، وحكمه أنه يحرم كله لاستحبابه وأكله نجس. انتهى.

قلت: هذا عند الجمهور، وسأبني قريباً في بيان اليازجي، أن الطيور جميع أنواعها مباحة عند مالك، ولو كانت نجاسة. وفي المحيط الأسفني: "بفتح نون ومكون سبعين مهملته وداي مهملته اسم الكركس". وقال أبو بكر: "الكركس" اسم فارسي، يقال له بالتركية: "فجر"، وبالعينية: "كده"، والكج، وهكذا نسره في اللغات الفقهية "بكد" وفي (كريم اللغات): "مكرس".

(أو احضيان) بوحدة جمع عقاب طائر معروف، قال الدميري^(٢): "عقاب

(١) إحياء الحيوان (٢١/٤٧٤)

(٢) إحياء الحيوان (٢١/٧٧٠)

أَبُو الْهَيْثَمِ

طائر معروف، والجمع أعقب، والكثير عفاة وعفاين جمع الجمع، وكنيته أبو الهيثم وأبو الحجاج، وأبو حسان، وأبو النحر، وأبو الهيثم، والآنس أم الحوار، وأم الطنبية، وأم لوح، وأم الهيثم، وهي سؤنة النقط، وقيل: العقاب يقع على الذكر والآنس، ويقال: إن العقاب، إذا صاحت تقول: في البعد عن الناس راحة.

وقال ابن خلكان: يقال: إن العقاب جميعه آنس، وإن الذي يساعده غير آخر من غير حسبه، وقيل: إن القلب يساعده، وهذا من العجائب، وهي سريعة الطيران تغدى بالمحرق وتمشى باليمن، يحرم أكل العقاب، واختلف في أنه هل يستحب قتله أم لا؟ فيجزم التراجم والنووي في الجمع باستحباب قتله، وجزم في شرح المهذب بأنه لا يستحب قتله، ولا يكره، وبه جزم الطبري، وهو المعتمد، انتهى.

ويحل أكل العقاب عند مالك، كما سيأتي التصريح بذلك عن الدوير، وفي المحيط الأعظم: العقاب بضم أوله ونسخ ثانيه، يقال له بالتركيب: قراقوش، وبالهندية: قاقب، والغبده، ونحمره في كرم اللغات، والنفات الصراح: «بگله» (أو البراة) جمع باز كقضاء وقاض ضرب من الصقور.

قال الدويري^(١): أصبح لغاته بازي مخففة الباء، والثانية باز، والثالثة بازي يشديد الباء، وهو مذكر لا اختلاف فيه، ولفظه مشتق من البزوار، وهو الولب، وكنيته أبو الأشعث، وأبو البهلول، وأبو لاحق، وهو من أشد الحيوانات تكبراً، فاق القرويني: قالوا: إنه لا يكون إلا أنس، وذكرها من نوع آخر كالحددي والشوامين، ولذا اختلفت أشكالها، وهو خمسة أصناف: البازي، والذوق، والباشق، والبيدق، والنصفر، والبازي أحمرها مزاجاً وأثابة

(١) حياة البعوض (١/١٥٧).

أبو الرباح.....

أجرأ على معظم الطير، يحرم أكله جميع أنواعه لهيه يظن. ومن أكل كل ذي مخلب من الطيور، رواه مسلم^(١) عن ميمون بن مهران عن ابن عباس، وبهذا ذل أكثر أهل العلم.

وقال مالك والليث والأوزاعي ويعقوب بن سعيد: لا يحرم من الطير شيء، واحتجوا بمعوم لأبواب المباحة، ولم ينته عبد مالك حديث انتهى عن أكل كل ذي مخلب، فكان على الأباحة، ذل الأبهري: ليس في ذي المخلب عن النبي شيء نهى صريح، وقال غيره: لم ينت حديث انتهى عن أكل كل ذي مخلب من الطير، لأن ميمون بن مهران رواه عن ابن عباس، وسقط بينهما حجة بن حبير، فصار هذا غلة نحته عن ربه الصحيح، انتهى.

وقال الدردير^(٢): المباح طعام طير، والبحري بأنواعه والطير بجميع أنواعه، ولو كان جلافة ولو ذل مخلب كالأر والعتاق والرخم إلا النوطاط، فيكره أكله على الرباح، انتهى.

وفي «البرص المربع»^(٣): لا يحل جسد كالدبة ولا ماله ناب غترس به غير الضبع، ولا ماله مخلب من الطير كالغراب والبدوي والعقور، والناهي، ولا ما ناكل الجيف من الطير كالنسر والرخم، ولا ما يستغثه العرب كالشغف والحشرات كلها، انتهى مختصراً.

وفي «المختار»: لا يحرم در ناب يصيد بتأيه، أم مخلب يصيد بمخلبه من سبع أو طير، ولا الحشرات ولا الضبع ولا الثعلب، لأن لهما ناباً ولا البربوع والرحمة، انتهى مختصراً.

(أو طرخم) جمع رخمه بمنحني، كما قاله الشامي: طائر أبيض شب النسر

(١) رواه سفر من الصيد (١٩٣٢) (٣/١٥٣٣).

(٢) الصريح الكبير (١١/١١٤).

(٣) (٣/١٤٦).

فَإِنَّهُ خُصِمَ بِرُؤْيَى كَمَا لَوْ دُى الْخَصْرُ. إِذَا قُتِلَ الْمُحْرِمُ،

ففي الحنفية، كما في المختار الصحاح، وزاد كدسيري^(١) الرخصة بالتعديك، كبها ثم جعفران، وأم رسالة، وأم سجيذ، ونسب الأئمة، والله في الرخصة للمحرم، ومن طبع هذا الظاهر أنه لا يرغم من الجحد إلا بالمرحلة، ولا من الأماكن إلا بالعدد من أماكن أعدائه، ولا من الهفصات إلا بصخورها، ولذلك نظرت العرب المتل بالمتناع سفته. يقولون: أمر من بعض الأئمة، وحكمه تحريم الأكل، وصاحبه سبحانه ربي الأعلى، انتهى

وفي «المحيط الأعظم» الرخصة بضم أوله، وقال: بفحة فحاء معجمة وميم. يقال له بالقرمية: إردار خوارا وينهسية: «دينك» وأمر كنية، انتهى. ثم ذكره الدميري وصاحب المحيط وغيرهما في باب الرأ المهمة وضبطه في المحرم بالرائي والحاء المعجمين، وأظهر أنه تسويج، فإن عامة أهل اللغة على الأول (علاه) أي نخل واحد مما ذكر (صيد) أي مسرع القتل في حق المحرم والمحرم يردى) أي يردى، ويحب الحراء (كما يردى الصيد) أي يردى حتى تصيد بأنواعه بالتفريق أو التيمة (إذا قتل المحرم) أو الحلال في الحرم.

فإن الحاجي^(٢) يريد أنه وإن كان يأكل الجيف، فإنه لا يحري محرمي لحدأة والحريان في استباحة المحرم منه، وإن كان منه ما يتأسر ويصاد، فإنه لا يحري محرمي للإنس، ولا يحري إلا الوحشي، أي يجب على المحرم تحريمه بقله، فما كان منه له صل من الصم خير بين مثله أو الإضعام، وما لم يكن له مثل خير من الإضعام والتصميم، انتهى.

هذا وقد حزم الدردير^(٣) وشره من أصحاب الشروع بالدلالة أن في جمع

(١) «مياه الحبران» (١١/٥٠٠).

(٢) «المفتي» (٣٦/٣).

(٣) «الشرح الكبير» (٢/٨٢).

الطير غير حمام الحرم وبهذه الغلبة حتى الاتفاق لا الطير، وهذه الأربعة
الذكورة طيور، فيجب غلبتها عليهم، قال النووي: الحاصل أن الصيد إما
طير رعيه، والطير إما حمام الحرم وبهذه، وإما من غيرها، فإن كان الصيد
حمام الحرم أو بداره تعين فيه ما إذا جرى ذكراً، فإن عده عدها براء عشرة
أيام، وإن كان الطير غير ما ذكر تغيرت النسبة طبعاً وعده هباً، وإن كان
الصيد من غيره، فما أتي يكون له عدل ثم لا، فإن كان الأول غير من الحرم
والحرم والحرم، وإن كان ليس له مثل يترقى نسبة سائر من الإضمار والصيد
فقط لجميع الطير، هذا حصص ينعون عليه من الصيد، انتهى

قلت: وقد عرفت عند التعميد وأحب الصيد الطائر الغنم

قال النووي: وإن كان طائراً جده، فليجته من موصيه، لا أن تكون بعامه
فهيأته، أو حمامه وما أشبهها على كل واحد منها شاة

قال النووي^(١): لا خلاف بين أهل الفقه من وجوب صلات الغنم من
الطير إلا ما حكى عن داود أنه لا يجب ما ذكره أصحابنا من الضيق، لأنه تعالى
قوله: قُلْ هَلْ يَسْمَعُ قُلُوبُ بَنِي آدَمَ وَمَا لَهُمْ مِنْ شَيْءٍ يَعْلَمُونَ

وإنما عليهم قربة تسمى، لا قربة تسمى، وَأَلَمْ يَعْزِزْ قُلُوبَهُمْ وَعَبَّلَ فِي قُلُوبِهِمْ
فَأَسْمَعُكُمْ أَفْهَمُ يَزِيدُ الْفَهْمَ ذَلِكَ لِأَنَّكُمْ^(٢) يعني النصح والنصيحة، وما لا يسمع
أن يسمع من مسمع الغنم، فَيُورِثُكُمْ يعني الكفا، وقد روي عن عمر - رضي الله
عنه - قال: غنم النبي حكمة من الملائكة

وبذلك الآية على وجوب جرد غيره لا يبيع من وجوب الجرد في هذا
بما قبله، وحسنه غير الحمام من الطير فبذلك، لأن الأصل في الغنم أن

(١) النووي، ٥٠٠، ٥٠١

(٢) رواه الشيخ، ٤٤

من غلبته أو ما يشبهه عيباً بدنياً مما لا يضر بالصحة. لكن ذلك هذا الأصل بدليل فيما عداه من النص فيصية الغلب

وقول الخرافي وما اشبهه أن ما أشبه الحماة في أنه بعد الماء. أي يصبح صفة فيه. فكأن كما نكح النساء، ولا بد بعد فطرة فطر كالمخارج والعنف، وإذا لم يجر له شيء في كبح الماء مثلهما، ولا يشوب من غلب فيه الضرر، فإن أحمد في رواية ابن عباس رضي الله عنهما، كل طهر بعد الماء، يشوب من الحماة عيبه شاذ، بعد كل شيء المتواضع، والمواضع، والمساكن، والغري، والنبسي، والنظف، لأن كل واحد من هذه نسبة لغرب من ماء، وقد روي عن الكوفي أنه قال: كان موقوف حياء، وعلى هذا القول المحلل حياء، لأنه موقوف.

وهو قال السوفي^(١) وما كان أكبر من الحياء كالحضري والكهفي، والكروبي والحجل والإبر والخبير من طهر الماء، فيه وجهاً، أحدهما فيه شاذ، لأنه روي عن ابن عباس وحاش وعطاء، أنهم قالوا: في الحديث، الخفاء، الحضري شاذ شاذ، وزاد عطاء في الكثير، والكروبي، ومن الماء، وزاد الخبير والخبر شاذ شاذ، والخبر هو فرج الحضري، لأن إرجاء الماء في حياء شبه على إرجاء هذا هو أكثر منه.

والوجه الثاني: فيه فساد، وهو مذهب الشافعي، لأن الميسر فيمنع وجوبها في جميع أحوال تركها في عدم الإجماع الصريح، ففي غيره يرجع إلى الأصل، شئ.

افتكر صاحب «المبصر المربع»^(٢) على هذا الشئ، فقال: في الحياء

(١) (الخبير: ١٤٠، ١٤١).

(٢) (١٩٢: ١٠١).

وَأَمَّا شَيْءٌ فُدِيَ، فَعَلِيٍّ مِثْلُهُ مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي عَدَارِهِ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ، مِثْلُ دَبِّ الْحَرِّ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَهَذَا مِثْلُهُ (وَاحِدٌ، سَوَاءٌ).

ثُمَّ بِالْحِمَامِ كُلِّ مَا عَدِيَ وَمَا لَا مِثْلَ لَهُ كَدَبِي الْعِيدِ وَنَوَاقِثِ مِنَ الْحِمَامِ بِهِ انْتَهَى، انْتَهَى.

وَقَالَ النُّووي فِي الْمَسَائِلِ: أَمَّا الطُّبُورُ، فَالْحِمَامُ وَكُلُّ مَا عَدِيَ مِنَ الْحِمَامِ سَحَبٌ فِيهِ شَاءٌ، وَمَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحِمَامَةِ أَوْ مِثْلُهَا فَالصَّحْبُ أَنَّهُ لَمْ يَحْتَمِلْهَا، وَهُوَ كَانَ أَصْغَرَ نَحْبِهِ الْقِيَمَةِ، وَكَذَلِكَ مَا لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ الطُّبُورِ، وَاجْتِزَاءُ فِيهِ الْقِيَمَةِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: قَوْلُهُ: «وَمَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحِمَامَةِ وَجُوبُ الشَّاءِ فِيهِ» ضَعِيفٌ، وَالْعِلْمُ مَا رُجِحَ فِي «السَّجُورِ» كَأَنَّهُ أَكْبَرُ مِنَ وَجُوبِ الْقِيَمَةِ، انْتَهَى.

وَأَمَّا عَدِ الْحِمَامَةِ فَالْوَأَحِدُ فِي الْمَعْنَى الْقِيَمَةُ مَطْلَعاً عَدِ أَيَّ حَيْثُ وَأَيُّ تَوَسَّلَ، بِحَسَبِ مُحَمَّدٍ أَوْ جِبِ الطُّبُورِ بِمَا لَهُ نَظِيرٌ، نَكَّرَ قَوْلُهُ: فِي الطُّبُورِ مِثْلُ قِيَمَتِهَا، مِنْ وَجُوبِ الْقِيَمَةِ، كَمَا تَقْدِمُ قَرِيباً فِي بَيَانِ الْعِمَامَةِ، وَمِنْ «الْعَبْدَةِ» فَإِنَّ مُحَمَّدَ: الْحِمَامَ نَظِيرَ الصَّيْدِ فِي الْحَنَةِ فِيمَا لَهُ نَظِيرٌ، وَمَا لَا نَظِيرَ لَهُ كَالْحِمَامِ وَسَاءَ الطُّبُورُ وَاجْتِزَاءُ قِيَمَتِهَا قَالَا، انْتَهَى.

١ - (قَالَ سَالِكٌ: وَكُلُّ شَيْءٍ فُدِيَ) بِشَاءِ السَّجُورِ أَيْ كُلِّ صَيْدٍ يَجْرِي بِأَلْفِ أَوْ فِي صِفَارِهِ) يَجِبُ (شَيْءٌ مَا يَكُونُ) رَاحِئاً (أَيَّ كِبَارِهِ) فَعَلِيٍّ وَلَهُ السَّامِعَةُ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْحِمَامُ: الْوَحْشِيُّ بَقَرَةٌ وَوَلَدُ الطَّيْرِ شَاءٌ، وَالثَّلَاثَةُ سَاءٌ سَجُورٌ: فِي الْفَصْحَةِ.

سَمِ بَيْنَ الْمُصَنَّفِ بِغَيْرِ ذَلِكَ مَعَالٍ. (وَإِنَّمَا مِثْلُ) مِثْلُ صِفَةٍ (ذَلِكَ مِثْلُ) مِثْلُ صِفَةٍ (أَيَّ كِبَارِهِ) فَعَلِيٍّ وَالْكَبِيرِ أَيْ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ فِي مِثْلَةِ الْمَدَةِ (بِمِثْلِهِ وَاحِدٌ سَوَاءٌ) أَيْ بِمَا وَفِي دَبِّ الصَّغِيرِ دَبِّ الْكَبِيرِ.

باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم

قال الأندلسي^(١) والصغير من الصيد والمريض منه وانحمله .. والأبى
والمعلم كغيره من كبير وسليم وقبيح وذکر وغير معلّم فيمادي هيره في تكفيره
كالفدية ولا يلاحظ الوصف القائم به فلا بد في الصغير والمريض من بقوته
بكبر صحيح يعزى ضحية انتهى.

قال الشافعي^(٢): وهذا كما قال: إن كل ما يفديه المحرم، فإنه يجب في
صدارة من ما يجب في كساره، لأن طريق ذلك كثارة لقتل الخطأ يجب من
الكثرة بقتل الصغير مثل ما يجب بقتل الكبير، ويؤثر ذلك بأرضية النحر لصغير
والكبير سواء، فمثل ذلك بالتفسيه، ونعميله بالكفارة أولى، وإن قال هو وإن
عمر.

وقال الشافعي: إنه يجرى في دفع النعامة فصلاً، وهي صغير وقد
الصبي صغيراً من ذئب النعم، وأما أبو حنيفة: فإنه يوجب في ذلك كله
القيمة. والدليل على ما نقوله قوله تعالى: **فَضْرَآءَ بَنَى مَا كُلَّ مِنْ الْقَتْلِ إِلَى**
قَوْلِهِ: فَضْرَآءَ بَنَى الْقَتْلِ فثبت ذلك بما يصرح أن يكون مذبياً، ومن جهة
المعنى أن هذا مبني على مذهبه بأنه إنما يجرى على وجه الكفارة، فنقول
لأنه حيوان فجرى باسم التكفير ثم يعتد به باعتدالات التعاطف في التصبر
والكبر كالتعق في كفارة القتل، انتهى. قلت: وتقدم الكلام على هذه المسألة
في تفسير آية الصيد.

باب (٧٧) فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم

بمبي أن المحرم وكذا انحلال في التحريم إذا أصاب شيئاً من الجراد فإذا
جذب عليه من الجراد، والجراد ما صنع، يقال له بالفارسية: «ملج». قال

(١) «شرح الكبير» (٨٤/٢)

(٢) «المعنى» (٦٦/٢)

الحافظ^(١) فتح الحميم وتنفيع الثراء معروف ورواسد جردا والذكور والأناث
مراء كالحصاة، انتهى، قالوا: معنى ذلك لأنه جرد الأرض التي يأنس ما عليها،
فإن المدعي^(٢) من الجرد، والأناث في أسماء وأحسان قلبي حياء،
وقال: فوجد جرداني أو ذرا، وهو نزلان بري وبحري، بعد أشتات مختلفة، بعضه
حس الحياء، بعضه عسر عا، وبعضه حشر، وبعضه أضر، وبعضه أضر، إذا
فخرج من هذه بلاد له، الذي قد سمعت الحنيفة، وفيرت فهو العوادة، ثم جرد
هو عوادة، وذلك حين سرح بعضه في بعض، فإذا كانت فيه الأناث، وصغرات
الذكور، والسموات لإثبات سني حواء حبيد، ولها مد أوجل، وكان في سدرها،
وفانها في وسطها، ووجدت في مخرجها، ثم فارق حبلها مشقرا.

وهو من الحيات الذي يند نوسه، فيجمع قدامكم يد من أنله قاع
مبيعه طاعنا، إذا نزل إلى حسمه، وروى عنه يحد أنه سئل ما مكوت
عيب، فقال: مكوت عليب، أن لا إله إلا الله والحرارة، وروى عنها
شنت علبها وروى تقوم، وإن شنت معتقيا دلا على قوم، وروى عن سائر أن
عمر، وضي أنه عد، فقد وجره في سنة عاصم لذلك عبا شديدا، فعمد إلى
نيلها راكبها وإلى السوء راكبها وإلى العرف راكبها، كأنه سأل على راو الحرارة،
بأنه المراكب الذي صار إلى ليس بقضة مد، وروى عن يديه.

فقد رأى عمر، رضي الله عنه - الحرارة كثير، وقال صاحب رسالته الله يور
شول، أن الله على حذر أنك أنه متعده منها في الحبر، وأبعدت في السب،
وبن أول هلال هذه الأسس الحرارة، فإذا سمع السوء تتاحب الأمم مثل كظام
به، ففتح صلواته^(٣).

(١) فتح الباري (١/٢٢٠)

(٢) أحد النسخ (١/٢٢٠)

(٣) النسخ الآخر (١/٢٢٠)

وفي الجراد عتقة عشية من جباية الحيوان مع ضعفه، وجه حر، وعينا
فيل، وعنق نور، وفرنا أبل، وصداء أسد، وطقن عصب، وجناح أسد، وفخذ
حمل، ورجلا سامة، وذات حية، تنهى.

وتقدم فيما يجوز للحرم أكله أنهم أجتمعوا على جواز أكله، وإن
انجمود ذهبوا إلى إباحة الجراء فيه على التحريم والتحلال في الحرم إلا ما
حكى عن أبي سعيد الخدري وكعب الأحبار وعروة.

فإن اندمري^(١)، واحتج النجدي^(٢) بما رواه الإمام الشافعي بإسناد
الصحيح لو أحسن، عند عبد الله بن أبي عمير أنه قال: أقيمت مع معاذ بن
جبل وكعب الأحبار في ثلث محرمين من بيت المقدس بمصر، حتى إذا كنا
بعضى الطريق وكعب على نار يصطفى الممرات به رجل من جراد، فأخذ
جرادتين فقتلهما، وكان قد سمى إخراجهما، ثم ذكر إخراجهما، فالتفاهما، فلما قدما
المدينة دخل القوم على عمر - رضي الله عنه - ودخلت معهم، فقص كعب قصة
الجرادتين على عمر، فقال: ما جعلت على نفسك يا كعب؟ فقال: درعيم،
فقال: يح يح درعيمان خير من مائة جراد، فجعل ما جعلت على نفسك^(٣).

وإسناد الشافعي والبيهقي^(٤) الصحيح عن الثعالب عن محمد قال: كنت
مأثرا عند ابن عباس، فسأله رجل عن جراد قتلها وهو محرم، فقال ابن
عباس: فيها قبضة من طعام، وتأخذ قبضة جرادات، قال الشافعي
- رحمه الله -: أشد بذلك إنى أن فيها القيمة، فالجراد وبصه مضمومان بالقيمة
على التحريم وفي الحرم، انتهى.

(١) حياة قصيدة (٢٧٣).

(٢) أخرجه ذلك في «موطأ الجرد» الأخير من نصيب (٢٢٦).

(٣) أخرجه البيهقي (٢١٦/٥١).

وقال الموقر^(١) اختلف الرواية في عن الإمام أحمد في الحرم، فحتم
هو من صيد البحر لا جراد فيه، وعنه أنه من صيد البحر، وفيه البحر، وهو
قول الأكثرين لما رواه الشافعي في مسنده عن عمرو بن يحيى أنه قال
لكتب في جراد من بيع درهمان خير من مائة حرادة، ولأنه خير من هذه طيراته
في البحر، ويبيدكم الماء إذا وقع فيه فأما الحشرات، فعلى هذا يصحها بغيرها،
لأنه لا مثل له، وهو قول الشافعي

وروي أحمد تصديقاً بحرمه عن الحرادة، وهو يروي عن محمد بن عمرو،
وقال ابن عباس، فحتم من طير، قال الشافعي، هذا محمول على أنه أوجب
ذلك على ضربين المتعة، والظاهر أنه لم يردوا ذلك الصغير، ربما أرادوا أن
فيه أقل شيء، انتهى.

وحرم الموقر في الحرادة بالمتعة، وفي شرح المنهاج^(٢) هو قتل حرادة
في الإحرام أو الحرم لغلق شيء من طعام أو قليل، لما ورد عن بعض
الصحابة: أنه حر من حرادة، وفي مبسوط السراييس^(٣) فيه القيد، ولم
قلنها مبيدات في إحرامه إلى صام يوماً واحداً لحرادة، مثله زاد على أن
أوصاه، وهو كحل الأثر، إلا أن التصريح لما لم يذبح لا يجوز أهل من يومه
وإن شاء جمعها حتى يصير عن حرادة، لقوله بنحوه، مراع من بر، فيصوم يوماً
فيكون جراه وفافاً، ولم يرضي جراداً عاد أو حادلاً عليه شيء، إذا ألت منه
شيء، إلا أن يكون كبير، قد ساء الضرب فلا يصح، وهو أقوى حجة فأكثر بعد
ما صرحه فلا شيء عليه لأكثر، أي إذا صام فحتم لا يحرم أكله سواء أكل هو
أو غيره حلال أو محرم بخلاف الصيد، انتهى.

(١) الموقر: (١٠٠)

(٢) شرح المنهاج: (٢٠٨)

٢٣٦/٩٢٨ - وحدثني عن ذلك، عن يحيى بن سعيد، أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات فمبها وغو فحرم فقال عمر لكعب: فقال حتى نحكم. فقال كعب: ذرهم. فقال عمر لكعب: إنك لن تجد الذراهم، ثمرة خير من جرادة.

ثم ظاهر الأثر أو عمر - رضي الله عنه - أنه بالقبضة بنفسه من حبر أو غيره من أجل أن يكون حكمه معه بخلاف الأثر الآتي. قال البرداني^(١) وإلى احتجاده بحكومة ذهب ابن المون قال: فإذ أخرج بغير حكومة أحد، وظاهر المشيئة، كما قال ابن رشد: أن الجراد لا حكومة فيه انتهى.

وقال الناجي^(٢): متى وجب بذلك الإطعام، فهل يجوز دون حكومة قال محمد بن الحكم به ثوابه، وقال أبي حنيفة: أن هذا معنى قول عمر - رضي الله عنه - لكعب في الأثر الآتي: فقال حتى نحكم، فإذ أخرج ذلك دون حكم، لمصلحة أن يعيد، ووجه ذلك أن هذا مما يلزم المنع من الجراد، فله يصح إخراجها إلا بحكم الحكمين، أصل ذلك جواز تعيد انتهى.

قلت: لكن ظاهر الأثر المذكور يؤيد لمن قال يكفي الواحد للحكومة، والمساواة بخلافه، فتدبر في تفسير ابن أبي عمير.

٢٣٦/٩٢٨ - (مالك، عن يحيى بن سعيد أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن حكم جرادة فقلها) ذلك ابن أبي عمير (المراد بالمرادية فقال عمر لكعب) لا خبر (فقال) أي: قسم كما تقدم فربما (حتى نحكم) عملاً بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ بِرَأْيِ رَبِّكُمْ أَنْتُمْ كَذِبُونَ﴾ (فقال لكعب: درهم) حر - جرادة (فقال عمر) - رضي الله عنه - (لكعب) ابتكاراً على كعب (إنك لن تجد الذراهم) انكثرة حتى نوحب درهماً على جرادة، ثم حكم عمر - رضي الله عنه - بما هو أخف مما حكم كعب فقال: (لتمرة واحدة) أخير من جرادة) مثل من أنال لعرب المشهورة.

(١) شرح البرداني: ٢/٣٨٨

(٢) نيل: ٣٦١/٦٧

(٧٨) باب فدية من خلق قيل أن ينحر

٩٢٩/٢٣٧ - حدثني يحيى بن علي قال: عن عبد الكريم بن

مالك الجزري:

قال الباجي^(١): قوله الكتاب "تَكَارَرُ عَلَيْهِ" استأنه به بالذبح ويوجبهما في غير موضع، فعل من كثرت دواعيه وحالت عليه، والحكم في جراه الفدية يُعْلَمُ بحب أن ينحرى، ويعتد فيه بحكمه، وترك التصامح والحكم بكثرة من الواجب. كما يترك الحكم بأقل منه، ثم قال عمر: رضي الله عنه: "التمرة خير من حرادة"، يريد أنها تحزى عنها لأنها أفضل منها، وأمرع لأكلها من الحرادة. وأكر تشاء من أريد بيعها، وبه أن الحكمير إذا احتك لم يلزم قول واحد منهما، ويجب أن يستأنف الحكم، وأعل كعباً رجع إلى قول عمر رضي الله عنه: "أو لعن عمر، رضي الله عنه" استدعيه في كعب الحكم معه انتهى.

وقال البردبر^(٢): وإن اختلفا في فتر من حكمهما به أو بوعه يثبت الحكم مهما أو من غيرهما أو من أحدهما مع غير صاحبه، قال السوقي: قوله "يبتدى" أي أعمد فدية وثلاثة حتى يقع في الاجتماع على أمر لا خلاف فيه، سواء دفع الحكم لهما وذلك منهما، أو من غيرهما، أو من أحدهما مع غير صاحبه، انتهى.

(٧٨) فدية من خلق قيل أن ينحر

بني من خلق شعر رأسه أو شعر بدنه قبل التحمل من إسماعه ماذا يجب عليه من الجبر؟

٩٢٩/٢٣٧ - (حدثت)، عن عبد الكريم بن مالك الجزري، يفتح التحميم

(١) (السنن) (٣/٢٧).

(٢) (الفتح الكبير) (٦/٣٢).

عن ثعلب بن نَجْرَةَ
.....

عبد الكريم لم يلق ابن أبي كليل، ولا رآه، ودعم الشامي أن مالكاً هو الذي وهم في سقاط معاهد، وذكر المعاصي أن الثميني رواد عن مالك بآلاته، وكذا رواد عنه مكّي بن إبراهيم، قاله ابن عبد أثير: قلت ونسخ الموطأ منظر آخره على ترك الوساطة، وذكر الوساطة محمد في أمّ طه، وسط الاخلاف على مالك في ذلك الحائط في الفتح^(١).

(عن ٢٠٥٦ بن عجرة) بضم أوله وسكون ثنيه وفي شرح العمدة: بضم العين المهملة وسكون الجيم وفتح الراء المهملة، ابن أبي بن غدي الأنصاري نزل بالكوفة، ومات بالمداثر سنة ٥١١ هـ، روى عنه ابن عمار، وابن عمر رضي الله عنهما - بن الصحبة، وجماعة من التابعين، وكان مع رسول الله ﷺ في الحذبية محرماً، كذا في التعليق المعتمد^(٢).

وفي شرح العمدة: مات سنة ٥١٢ هـ بالمدينة، وله خمس وسبعون سنة، ونقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري، قال: حديث ثعلب بن نَجْرَةَ في القدية سنة معمول بها، ثم يروها من الصحابة غيره، ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى، وابن مفضل، قال: وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة. قال الزمري: سألت عنهما عنهما كلهم حتى سعيد بن المسيب، فلم يفتروا، ثم عاد المساكين

قال الحافظ^(٣): فيما أطلعه ابن صالح نظراً، فقد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير ثعلب، منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني، والضري، وأبو هريرة عند سعيد بن منصور، وابن عمر عند الطبري،

(١) فتح الباري (١٢/٤).

(٢) (١١٩/٢).

(٣) فتح الباري (١٢/٤).

معاري البخاري: «أني على النبي ﷺ وأنا أوقد تحت برسته، وأقبل بشائري على رأسي». وفي كثرات البخاري برواية ابن عوف عن معاوية: «قال: أفت قدسيت، فقال: أيؤذيك؟» وفي الأخرى: «كنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية، ونحن محرمون، وقد حصرنا المشركون، وكانت لي ودة، فغسلت اليهودي تساقط على وجهي، فقال: أيؤذيك مؤام رأيتك؟» وفي رواية أبي وائل عن كعب: «أحمرت فكدت فعل رأسي، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأتاني وأنا أطيخ قدراً لأصومي».

وفي رواية ابن أبي محبوب عن معاوية: «أنه ليقط الثقل على وجهه، فأمره أن يحلق: وهم سحديبية، ولم يبين لهم أنهم يحلقون وهم على طبع أن يدخلوا مكة، فأنزل الله القدية».

ولأحمد وسعيد بن منصور في رواية أبي غلانة: «لمعت حتى خشت أن كل شعرة من رأسي فيها الفضل»، من أضافها إلى فرعها: «رأى سعيد» و«كنت حسن الشعر»، وأول رواية عبد الله بن معقل عند البخاري: «جلب إلى كعب بن عجرة، فأثته عن القدية، فقال: نزلت في حامية، وهي لكم عاملة، معشت إلى رسول الله ﷺ وانفصلت بتناثر على وجهي». فقال: «ما كنت أرى نوحاً بلغ بك ما أرى».

ولأحمد من وجه آخر: «وقع الفضل في رأسي ولحيتي حتى حاجبتي وشاوتي، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأرسل إلي، فدعاني، فلما رأيته قال: لقد أهدبك بلاء، ونحن لا نشعر، ادع إلي الحجام»، ولأبي داود من طريق الحكم عن ابن أبي نسي عن كعب: «عاصبي فبرأتم حتى نخوفت على بصري» وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الضري: «فحك رأسي بأصبعه، ونثر منه العمل».

والجميع بين الاختلاف في قول ابن أبي نبي عن كعب: «أنه ﷺ مر به ورأه»، وفي قول عبد الله بن معقل: «أن النبي ﷺ أرسل إليه، فراه» أن يقدر:

تأخروا رسول الله ﷺ إلى محلي رؤيته

مر به أولاً مرة على تلك الصورة، فاستدعى به إليه فحمله، وحلّ رأسه بحصره، فنقل كل واحد منهما ما لم يفقه الآخر، وبرهده قوله في رواية ابن عون السابعة حيث قال: «يقال: إن عاتقته فاعاقرت هذا الاستدعاء كان عيب رؤيته بآه إذا مر به، وهو يوافق تحت العار، كذا في «الفتح»^(١).

وقال العيني^(٢) بعدما ذكر اختلاف الروايات في ذلك، ولا يعارض في شيء من ذلك أما لفظة «الحلّك» فمستحالة عن أبيه، وأما بعبارة الأنفاس فوجهه أنه مر به وهو محرم في أول الأمر، وسأله من ذلك ثم حمل إليه نائياً بإرساله إليه، وأما إنشائه بعد الإرسال، فأما رؤيته إليه، فلا يد منها في الكل انتهى.

(فأمره رسول الله ﷺ) قال العيني^(٣): والأمر وإن كان يختص بالمرحوب أو المذنب، ولا تكون الإباحة أمراً، فقد يستعمل أن يكون لشيء جديد إلى ذلك، ورمز الأفضل له، فقد نهى الإنسان عن أدب نفسه بحمل المستغنى الخارجة عن العادة المؤثقة التي لا يصفها إلا بسوء غلبا في العادات، ولذلك خبر من تحولوا بت مويت أن لا تلام للنبي، وقد قال في «الفتاوى» من العمل ما نطيقون (أن يحلّ رأسه) أي يزيل شعره، أعلم من أن يكون بمرسى أو مفضل أو بورق، فإنه المأخوذ ساء فلعين.

وقال ابن قدامة: لا نعلم خلاف في إلحاق الأثر بالحلّ سواء كان بمرسى أو مفضل أو مورة أو غير ذلك، وأغرب ابن حزم، فأخرج المختلف عن ذلك، فقال: ينحل جميع الإزالات بالحلّ إلا الشف، كذا في «الفتح»^(٤).

(١) انظر: «فتح» - روى (١٨/٤).

(٢) «مستدرك العارفي» (١٧/٤٦٦).

(٣) «مستدرك» (٣/٩٨).

(٤) «فتح» - روى (٤/٤٤٤).

وقال: «صُمُّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمُ مِثْلَ مَا كُنْتُ، لِمَنْ شَرَّ الْمُنَافِقِينَ لِكُلِّ بَشَرٍ».

(وقال: صم ثلاثة أيام) بيان لشروطه تعالى: ﴿فَصِيَامُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلِ﴾ الآية. وقال النبي^(ص) في جملة الفضائل المستطعة من الحديث: ومنها أن الصوم ثلاثة أيام. وقال ابن جرير بسنده إلى الحسن في قوله: ﴿فَصِيَامُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلِ﴾ من صَكَرَ أَوْ صَقَقَ أَوْ شَوَّاهُ قَالَ: إِذْ كَانَ بِالْمَحْصُومِ أَشْيٌ مِنْ رَأْسِهِ حَلَقَتْ. وَافْتَدَى بِأَيِّ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ شَاوَاهُ، الصِّيَامُ حَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى حَشْرَةِ مَسَاكِينٍ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَكُونَيْنِ، مَكُونًا مِنْ نَمْرٍ، وَمَكُونًا مِنْ بَرٍّ، وَأَنْتُمْ كَ شَاوَاهُ، وَقَالَ قَتَادَةُ عَنْ الْحَسَنِ وَعُكْرَمَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَصِيَامُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلِ﴾ قَالَ: بِطَعْمِ عِشْرَةِ مَسَاكِينٍ.

وقال ابن كثير في التفسير: «وهذان القولان من سعيد بن جبير وعلقمة. والحسن وعكرمة قولان عربيان ميمها ظر» لأنه ثبت السنة في حديث كعب بن جبر، فصيام ثلاثة أيام لا عشرة، وقال أبو عمرو في «الاستذكار»: روي عن الحسن وعكرمة وبافع صوم عشرة أيام، قال: ولم يبايعهم أحد من العلماء على ذلك، انتهى.

هكذا ذكر العيني قول ابن كثير، ولعل المراد بقول سعيد بن جبير وعلقمة ما قال النبي^(ص) قبل ذلك، روى الطبري وغيره عن سعيد بن جبير قال: التمسك شاة، فإن لم يجد قومت شاة ذراهم، والذراهم طعاماً، فتصدق به، أو صام لكل نصف صاع يوماً، أخرجه من طريق الأعمش عنه، قال: فذكرته لإبراهيم، فقال: سمعت علقمة مثله، نهى.

ولا تخصيصاً فصيام عند العلماء بموضع دون موضع، بل يجوز له أن يصوم حيث شاء إجماعاً، كما سيأتي قريباً وتقدم في أبواب التهدي استثناء صيام الفرائد والتمتع عن ذلك (أو أطعم) بيان لقوله تعالى: «أَوْ صَدَقَهُ» (سنة مساكين) ويدخل فيهم الفقراء أيضاً (عدين مدين) بالتكرير لإفادة عموم التشية (لكل إنسان) مهم.

وفيه عادة مباحث:

الأول: في اختلاف الروايات في هذا اللفظ، ففي البخاري رواية
مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي نسي: «أو نصدق مغروق بين سنة أو
الحائط»^(١)، يمنع انقفاء ولواء وقد تسكن، مكمل معروف بالعدنية، وهو سنة
عشر رجلاً، ووقع في رواية أحمد وغيره: «والعرق ثلاثة أصبع»، والمسلم من
طريق أبي قلابة عن ابن أبي نسي: «أو اطعم ثلاثة أصبع من تمر عسى سنة
مسكين»، وفي رواية عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة عن أبي بصير: «أو
أطعم سنة مساكين لكل مسكين نصف صاع».

قال الحافظ^(٢): «ولطوائف عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه لكل
مسكين نصف صاع تمر»، وأحمد عن بهز عن سبعة: «نصف صاع طعام»،
والبشر بن عمر عن شعبة: «نصف صاع حنطة»، ورواية الحكم عن أبي نسي
تقتضي أنه نصف صاع زبيب، لأنه قال: «يطعمون» وإذا من زبيب بن سنة
مسكين».

قال ابن حزم: لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات، لأنها قصة واحدة
في مقام واحد في حق واحد واحد. قال الحافظ: والمحموط عن شعبة أنه قال
في الحديث: «نصف صاع من طعام»، والاختلاف سلب في كونه تمر أو حنطة
لعله من تصدق الزراف، وأما الزبيب فلم أراه إلا في رواية الحكم. وقد أخرج
أبو داود، وفي نسخة ابن أبي شيحة، وهو حجة في البخاري لا في الأحكام إذ
خالف، والمحموط رواه الترمذ، وقد وقع الحزم حينه عند مسلم من طريق أبي
قلاية كما تقدم، ولم يختلف فيه على أبي قلابة، وكذا أخرجه الطبري من
طريق الشعبي عن كعب، وأحمد من طريق سليمان بن فرم عن ابن الأصبهاني،

(١) صحيح الزبي: (١٦/٢٥)

(٢) صحيح ابن أبي: (١٦/٢٥)

ومن طريق أشعث وأبود عن أنس عن كعب، وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عن أنس عن النبي، وعرف بذلك هو قول من قال: لا فرق بين ذلك بين أسير وأندلس، وإن أوجدت ثلاثة أصح لكل مسكن يصف سماع.

ولمسلم عن أبي عبد الله عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي شبيب، نحوه عن مجاهد في هذا الحديث: «أول طعام فرق بين منه مسكين»، وانفرد ثلاثة أصح، وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة، فقال فيه: «إن سفيان» «وأنفرد ثلاثة أصح». «فإنه» «بأنه» «أول الفرق مخرج». «لكن مقتضى الروايات الأخرى» «في رواية سليمان بن فرج عن ابن الأصبهاني عند أحمد» «لكل مسكين يصف سماع» «في رواية يحيى بن محمد عند أحمد أيضا» «أصح من مسكين مكي».

وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم في رواية ذكرها عن ابن الأصبهاني «أول طعام منه مسكين»، لكل مسكين سماع فهو عجيب من دون سماع، والصواب: «في النسخ الصحيحة» «لكل مسكين» «الأنفة». «وقد أخرجه مسلم في مسنده عن أبي عوانة عن ابن الأصبهاني على الصواب».

وفيه أن التوجب في الروايات الصحيحة لكثرة لفظ الطعام، وفي الصحيح: «قال الحليل» «إن العاني في كلام العرب» «أن الطعام هو الشئ».

ويقدم في أبواب الفطر ما ذكره الخطابي وغيره. وقد كانت لفظ الطعام لتحليل في الحقة عند الإملائي حتى إذا قيل: «لوقد فطره أو فطره منه سوى الحقة». «إذا عيب الثريد» «لأنه» «عليه» «شهر».

وقد ذكر ابن جرير في «المعجم» «بعض هذه الروايات» «وإن فيها حديث من عمر الزهري عن شعبة عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن

عبد الله بن مسعود عن كعب بن عجرة، قال: سمعت ماع بن مسعود يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحب الله وأهله أحب الله وأهله».

والثاني: أن الإطعام للـ ساكنين، ورحم المخارق في صحيحه: أن
قوله: «مأثور» مراد به: إجماع العامة من ساكني قال الحافظ: «سبيل هذا إلى
أن الإطعام في الآية منهية صريحاً عنها، وهذا قال جمهور العلماء، وروى
مسند من مضمون: يستلزم صحيح عن الحسن قال: «اصوم عشرة أيام، وأنصفه
على خمسة مساكين» وروى الطبري عن مؤلفه ونافع بن جرد، قال ابن عبد البر،
لم يخر ذلك أحد عن كونه لأشخاص منهم.

وهو العربي إلى الاعتقاد لينة معانيس، ولا يحرق أقل من مائة، وهو
كقول الخبيرة، حكى عن أبي حنيفة أنه يقول أنه يدفع إلى ملكين واحد،
الآخر.

والثالث: أن قواجم في الإجماع لكل مسكنين فجمع صريح من أبي حمزة،
كذلك الصريح في الكفاية فجمعوا في التبريد، وهو قول مالك وأبي حنيفة
والشافعي وأبي أحمد بن إدريس، وحكي عن الثوري وأبي حنيفة بن حنبل، فثبت
الجمع، وإن اختلف من الشعر والصريح صريح لكل مسكنين، وحكي عن عبد الله
بن أبي حمزة وجماعه قول مالك والشافعي.

قال الخبيج في اللسان: لم أر هذا القول في عند مذنب، قال
أبي: بعد أحمد في رواية أن الواحد كان يمشي مذمراً فصح أو مذنأ
من شعره أو غيره.

【参考文献】

0-7-98 000000 - 100

أَمْ لَيْسَتْ بِشَقِيرَةٍ.....

وعن النخعي^(١) بعدما حكى منه وهو من ثلاثة أضع من كل شيء: وهو من شقة من أنه يجزئ من أبو صم، صاع لكل مسكين، ومن النخعي والشعير صاع صاع، فقال: ويجزئ طير وشتير والمريب في العرة، لأن كل موضع أجراً فيه النخعي أجراً فيه ذلك كالتصيرة وكثرة البمين. وقد روى أبو داود فرقاً من زبيب، ولا يجزئ من هذا، لأصناف أقل من ثلاثة أضع إلا النخعي ففيه رواية إمامنا إمامنا هذا من ير لكل مسكين مكان نصف صاع من غيره، كما في كفارة البشير، والثابتة، لا يجزئ إلا نصف صاع، وهذا قال مالك والتفخي، انتهى.

وغيره من إمامنا^(٢) أن الصدقة تعفيرة للمسكين في النحر لا تقصر عن نصف صاع كصدقة البطر وكفارة البمين والقطر والظهار، انتهى.

والرفع^(٣) أو موضع الإغذاء، وميأتي ليحت فيه مريباً (أو السك) بوضع النخعي، وصم البمين ابتداءً أي تطرح بذبحها. هذا المحفوظ^(٤) قوله: اتسك بصدقة، ووقع في رواية الكشيبي شاة غير موحدة، والأول تقديمه تقرباً بشاة، ولذلك غلظ بالشاة، والشاة تقديمه، دج شاة، وشماء يطلق على العبادة وعلى الذبيح المخصوص، وسباق رواية الباب موافق لثلاثة، انتهى. وقوله: يخرج المذكور تفسير لقوله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وترجمه البخاري في صحيحه: باب اتسك شاة.

قال النخعي^(٥) أي السك المذكور في الآية، وروى الطبري من طريق

(١) الشافعي (٣٨٤/٤)

(٢) صحيح الصائغ (١/٤٢٠)

(٣) وضع لاري (١/١٠٢)

(٤) وضع لاري (١/١٨٢)

مغيرة عن سعد في آخر هذا الحديث: «فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَمِنْهُنَّ مَن يَبْذَرُهُ﴾^(١) وَالسَّكَّانَةَ»^(٢)، ومن طريق محمد بن كعب القُرظي عن كعب: «أَمَرَنِي أَنْ أُحْبِقَ وَأَقْتَدِيَ بِشَاةٍ»، فقال عيسى: «ومن تبعه تبعاً لأبي عمر كل من ذكر السكك في هذا الحديث مفسراً، فإنما ذكروا شاة، وهو أمر، لا خلاف فيه بين العلماء».

قال الحافظ: يُعَكِّرُ عليه ما أخرجه أبو داود من طريق نافع عن رجل من الأسيار عن كعب بن عجرة: «انه أصابه أذى، فحلق فأمره النبي ﷺ أَنْ يَهْدِيَ بِقِرَّةٍ»، وللطبراني من طريق عبد الوهاب بن بخت عن نافع عن ابن عمر قال: «حلق كعب بن عجرة رأسه فأمره رسول الله ﷺ أَنْ يَهْدِيَ، فافتنى بقِرَّةٍ»، ولعبد بن حميد من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «افتنى كعب من أذى كان برأسه، فحلقه بقِرَّةٍ فلما رأسها وأشعرها».

ولسعيد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار: «قيل لابن كعب بن عجرة: ما صنع أبوك حين أصابه الأذى في رأسه؟ قال: دبح بقرة»، فهذه الظرق كلها تدور على نافع، وقد اختلف عليه في الوساطة الذي بينه وبين كعب، وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وفعله في السكك إنما هو شاة.

وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقرئ عن أبي هريرة: «أن كعب بن عجرة دبح شاة لأذى كان أصابه»، وهذا أصوب من الذي قبله، واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار، فقال: أخذ كعب بأرفع المكشورات، ولم يحالف النبي ﷺ فيما أمره به من دبح شاة، بل وافق وزاده، فعليه أن من أنسى بأهم الأشياء، فله أن يأخذ بأرفعها كما فعل كعب، قال:

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

الحافظ^(١): هو مرع ثوث الحديث ولم يثبت لهذا قسمته، انتهى.

وفي «اليعني»^(٢): قال شيخنا زين الدين: لفظ البقرة متكرر شأفاً، وقال ابن حزم: خبر كعب بن عجرة الصحيح فيما رواه ابن أبي جلي، والباقيون روايتهم مضطربة موهومة، فوجب تركه، اضطرب فيه، والرجوع إلى رواية عبد الرحمن التي لم تضطرب، انتهى.

قلت: وتكلم ابن حزم في «المحلى» على هذه الروايات رواية رواية، وهذا أحد الأبحاث المتعمقة بهذا القول.

والثاني: يأتي شيء افتدى كعب بن عجرة، قال الحافظ: عندما ذكر من رواية أبي الربيع عن معاذ عند الظيراني ملفظ: «ما أحد هدياً، قال: فأطعمهم، فقال: ما أحد، قال: فقصم» عرف من رواية أبي الربيع، أن كعباً افتدى بالصيام، ووقع في رواية ابن إسحاق ما يشير بأنه افتدى بالذبح لأن نفسه أصعب أو أطعم أو أصعب شيئاً، قال: «حلقت رأسى ونسكت»، ويرى الظيراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث: «قلت: يا رسول الله خذ مني»، قال: «أطعم ستة مساكين»، انتهى.

كذا قال الحافظ: ولم يجوز بشيء من الثلاثة، لكن تقدم في كلامه الإشارة إلى ترجيح الثاني، إذ قال بعد ذكر رواية البقرة: وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب، وفعله في النسك إما هو شأفاً، انتهى.

وكنا ذكر الزيدعي في «نصب الراية»^(٣) الروايات الثلاث، ولم يرجح شيئاً، وتقدم في البحث الأول أن ابن بطان اعتمد على فقده بالبقرة، وتعمقه

(١) «مع الماري» (١/١٤٦).

(٢) «معنا الظيراني» (١/١٦٧).

(٣) (١/١٦٦، ١/١٦٧).

تحدثنا وقال الشيخ، ونص رواية أبي داود من طريق الحكم عن ابن أبي
 شيبة سقط، فحلفت رأسي لم يمسك * أن افلح بالذبح، فذكر أنه حديث
 كشمس عن كعب بن أبي داود، قال يفلح لمنك دولا قبله، لا، قال، قصه
 ثلاثة أيام في أطعم، وجميع الضيق بينهما في «البيان» بأنه يحصل أنه لم يكن
 رجلاً نكاه حتى يمتهن، ثم بعد ذلك حلفت له فليحج، انتهى.

وهذا صحيح التزقاني، رواه أبو داود ما أخرجه ابن عبد البر أنه قال،
 حلفت وصمت فيما أتت بوجه شدة، ثم أنه قيل لصوم أيضاً بجهته،
 انتهى.

والثالث، في موضع الذبح، قال القبي^١ في حاشية المسائل المستنبطة
 من الحديث، وبها، ما أحج عزم الحديث مالك على أنه انعقد بفعل
 حيث شاء سواء، أي ثلث الصيام والإطعام والتكفير، لأنه لم يربط
 للذبح أو الإطعام، ولا سيجر تأخير المال من وقت المال، وقد أغنى العمل
 من الصوم أن له أن يعمد حيث شاء، لا يختص ذلك بمكة ولا بالحرم، وإنما
 التمسك بالإطعام تحوزها مالك أيضاً كالصوم، ويخصه الشافعي ذلك بمكة
 أو بالحرم.

وأحكمت فيه قول أبي حنيفة فقال مرة، يختص ذلك الدم دون الإطعام،
 وقال مرة، يختصان جميعاً، لذلك، وقال هشيم، أصروا ثبت عن جاز ومن أنه
 كان عتقاً ما كان من دم أو طعام فبمكة، وما كان من صيام فحيث شاء،
 وقد قال، عطاء ومحمد بن الحسن، انتهى.

قلت، ونقد في جامع القهي^٢ عن الدردير أن دم، العائنة، وهي دم

(١) بدل المعفور (١١٢: ١١١)

(٢) حدوده (١١٢: ١١١)

تخير بأنواعها الثلاثة الذبح أو الإطعام أو التبرع، لا يختص بزمان ولا مكان إلا أن يتوي بالذبح الهدي، فحكمه حكم الهدي في الاختصاص بمكة أو منى. وقال المحرقي: كل هدي أو إطعام فهو لمسكين الحرم إن قدر على إصابته من أصابه أذى من رأسه، فيعرقه عن المسكين في الموضع الذي خلق فيه.

قال الموفق^(١): أما فدية الأذى فتعبر في الموضع الذي خلق فيه، نص عليه أحمد، وقال الشافعي لا يحرم إلا في الحرم. لقوله تعالى: **يُضْرَبُ بِهَا** إلى **الَّتِي تَلْبِيكَ**، ولما أنه **كَلِمَةُ** أسير كعب بن عجرة بالمنية بالحديبية، ولم يأمر منه إلى الحرم، وظاهر كلام الخوافي اختصاص ذلك بفدية الشعر وما عداه من النعماء بمكة.

وقال القاسمي، في النعماء الواجبة بشعر محظور: كالنيل والعلب. هي كدم الخلق، وفي الجميع روايتان إحداهما: يهدي حيث وجد به، والثانية: محل الجميع الحرم. أما جواز العبد فهو لمسكن الحرم، شعر عنه أحمد إلى آخر ما تقدم، بحث في أبواب الهدي.

وفي «الهداية»^(٢): الصوم يجزئه في أي موضع شاء، لأنه عبادة في كل مكان، وكذلك الصدقة عندما لما يشاء. وأما التمسك فيحصر بالحرم. انتهى.

قال العيني في «المباني»: قوله: أي موضع شاء، هذا بالاتفاق بين الأئمة الأربعة، وقوله: كذلك الصدقة عندما غللاً للشافعي، فإنه قال: الطعام لا يجزئه إلا في الحرم، وبه قال أحمد، قوله: فس يك، هو أنه عبادة في كل مكان، انتهى.

(١) - التلخيص (١/٥٠).

(٢) - (١/١١٠).

أي ذلك بعات أجزاً عنك .

النسوان عبد الكريم بن مالك البزري . عن مجاهد . عن عبد الرحمن .

وكذلك أخرجه البخاري في : ٢٧ - كتاب المحصر . ٦ - باب قول الله تعالى .

﴿أَوْ مِدْقَةٍ﴾

وسمى في : ١٦ - كتاب الحج . ١٠ - باب يواز حلق الرأس لمحرم .

حديث ٨٢ .

(أي ذلك) المذكور من الأنواع الثلاثة (فعلت) بالخطاب (أجزاً عنك) في

التذكير صرح بذلك بعد التعبير بلفظ «أَوْ» المعيد للتخيير زيادة في التبيين .

وترجمه البخاري في صحيحه باب قول الله تعالى . ﴿فَقَرَّ كَأَن يَنْتَكُمُ شَيْئًا أَوْ يَدَّ

أَذَى بَرٍّ لَّهُمْ» فَوَدَّ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ مِدْقَةٍ أَوْ تَلْقَافًا^(١) (وهو صغير .

قال المحافظ^(٢) قوله . «سَخِرَ» من كلام المصنف استغناءً عن «أَوْ»

المكررة . ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القراء «أَوْ» وصاحبه

بالبخاري . وأقرب ما رُفِعت عليه من طرق حديث أبيه . إلى التصريح ما أخرجه

أبو داود من طريق النسبي عن ابن أبي شبيب عن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ

قال : إِنْ شَبَّ فَمَاتَ سَيْكَةً . وَإِنْ شَبَّ فَعَسَى ثَلَاثَةَ أَهَامٍ . وَإِنْ شَبَّ

فَأَطْعَمَ . الحديث .

وهي رواية ماثلة هي الموطأ أي ذلك وعلت أجزاً . ثم قال بعد ذكر

رواية أبي داود . ووافقتها رواية عبد الوازن عن ابن أبي شبيب . أخرجه مسند

في مسنده . ومن طريق الطبراني . ذكر رواية عبد الله بن معقل عبد البخاري

تقصي أن التخيير إنما هو بين الإطعام والتعصيم ثم لم بعد التاك . ونقطة

«قَالَ أَنَجِدَ شَيْئًا فَإِنْ لَا . قَالَ : بَصَدٌ أَوْ أَضْعَفُ» .

(١) سورة البقرة الآية ٢٦ .

(٢) فتح مارب : ١٢٩ .

رواه في رواية أخرى أمعاء ذوقاً قال: لا، قال: من سبب قسم،
وحدة نظير من يذوق عطاء عن كعب، وراعيهم أبو الزبير عن معاذ عبد
الظهير، ورواه بعد قوله: ما أجد مذبذباً فقال: تأتبعهم قال: ما أجد، فقال:
فقد، ولما قال أبو حنيفة في تصحيحه: فيه دليل على أن من وجد نسكاً لا
يصوم - يعني ولا يصوم - بكره لا أعرف من قال بذلك من العلماء إلا ما رواه
الظهير وغيره عن سعيد بن جبير، قال: أبيتك شيء، فإن لم يجد قنات استأه
داهم، وإله هم العلماء، فتصدق به، حرام ثكل نصف صاع يوماً، أخرجه
من صحيح الأعمش عنه، قال: تذكره لإبراهيم، قال: سمعت عثمان بن

فحيد يحدّث أن الجمع بين الزواجر، قد جمع بينهما ما وجد، فيه،
قال: من عند أن إله الإساءة إلى ترحيم التريب لا لإيضاة، ومنها ما
قال شعبي، نسى المرأة أو الصيام أو الإحصاء لا بحري إلا لعائد الهدي، بل
المرأة أنه استحب على مع هدي، أو لا فإن عاد وحده أعلم أنه مخير بين
بين الصيام والإحصاء، وإن لم يجد أعلم أنه مخير بين

ومخصص أنه لا يتم من سؤاله عن ترك حلق الدبح تعيينه، لا إحسان أنه لو
أعلم أنه سجد لأخبر بذلك بين وبين الإحصاء والصوم، ومنها ما قال
غيره، يخصص أن النسي يبيح إذا أدرك في حلق وأمه سبب الأذى منه فإن
نكر بالدبح على غير الاحتياط مع يحر أو يحر غير مسموح، فلما أعلم أنه لم
يجد يبيح أنه المحجب، بخلافه حيث أن الصيام والإحصاء لعدم منه لا يبيح
مع، فقام أقدمه لم يكن مع ما يطمعه.

ويوضح ذلك رواية مسلم في حديثه عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال: «أُجِدَ شاةٌ، فذُبحَتْ، لا تُفْرَقُ هذه الآية: «فَذَكَّرْتَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ أَنْ يَضِلُّوا»
شاةٌ، فذُبحَتْ، فذُبحَتْ ثلاثة أيام أو أطعموا، وهي رواية عطاء الخراساني قال:
«فَصَبَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» أو أطعمه منه مذكراً، قال: «وكان قد علم أنه ليس بخدي» ما

أسكت به، ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب.

وسبق الآية يشعر بتضمن انصبام على غيره، وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره، بل الشر فيه أن الصحابة الذين حوّلوا شهادته بذلك كن أكثرهم يقدر على انصبام أكثر مما يقدر على الذبح أو لإطعام انتهى. وهذا أحد الأبحاث المتعلقة بهذا القول.

والثاني: أن التعبير يختص بالعلم أو بعم "الحق مطلقاً، قال تعيني^(١). إن المحرم إذا حلق رأسه أو نطيط عاتلاً من غير ضرورة، فقد حلى ابن عبد لير في "الاستدكار"^(٢) عن أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما وأبي ثور: أن عليه دماً لا غير، وأنه لا يخير إلا في الضرورة. وقال مالك: "بش ما فعل وعليه الفدية وهو مخير فيها، وقال شيخنا زين الدين ما حكاه عن الشافعي وأصحابه ليس بجهد، بل السحرف عنهم وجوب الفدية كما جزم به الرافعي، كما أوجبوا الكفارة في البين الممسوس بل أولى بالوجوب، انتهى.

قلت: وقد جزم الحافظ والمصنف لابي الشافعيان بأنه لا يخير إلا في الضرورة، ويتميم الدم في العمد، لكن فروع الشافعية متطابقة على أن دم الحلق دم تخيير وتخفيف، فيجوز التعديل عن الدم إلى غيره مما قدره الشارع.

وفي "فتح المصير": "صرت كتب السحرم مخير في الفدية بين استلافة الماء أو الزأ، انتهى. واستدل به شارحاً في "إعانة الطالبين" بالآية وحديث كعب هذا، ثم قال: وليس بالحلق والسعدون غيرهما، انتهى.

وفي "توقفة المحتاجين": "انقسم الرابع من الدماء: المخير المقدر، فأنكف محبر بين شياء، وتلك الأشياء مفادرة أي قدرها الشارع فلا يؤخذ ولا

(١) حصة نظري (١/٢٦٦).

(٢) انظر: الاستدكار (٣/٣٠٦).

تحصى ، وأصاب هذا القسم منها أشياء : الأول حلق الشعر ، إلى أن قال : لا يرى فيه ذلك بين العامة وعامة ، ولجأهم وعبره ، الشعر

أن الحنفي من حلق أربع شعرات فصاعداً عمداً أو سهواً فله صدم ثلاث أيام أو إطعام عشرة أصابع من ستة مائتين ، أو دية ماء

قال المصنف^(١) : الكلام في هذه المسألة من حصول الأول : أن على المحرم فدية إذا حلق رأسه ولا خلاف في ذلك ، الثاني : لا فرق بين عمد والمحض ، ومن له عمد ، من لا عمد له في ظاهر المسحوب ، وهو قول الشافعي ومعه على التوريث ، وبها وجه آخر لا غلب على الناسي وهو هرم ، يستأنف وابن البلد لقوله عليه : حتى لأمن الحظ والسبيل .

والثالث : أنه إقلافة ، المسمى عمداً وسهواً ، كقتل النسيء ، وذلك أنه تعالى أو حبس العدة على من حلق رأسه لأدى ، وهو معذور ، فجاء في ذلك مبيهاً على وجوبها على غير المعذور ، الثالث : أنه الفدية هي إحدى الثلاثة المذكورة في الآية ، ولا فرق في ذلك بين السعد ، وعبره ، والعمد والمحض ، وهو مذهب مالك والشافعي ، وعلى ما سجد أنه إذا حلق عبر عشر ، فعليه التيمم من غير اختيار ، وهو مذهب أبي حنيفة ، لأنه تعالى غير بشرط تعذر ، فإذا عدم الشرط وجب ووال التعيم ، لأن أن يحكم نية من غير المعذور بطريق التيمم تبعاً له ، والبيع لا يخالق أصله ، انتهى .

وفي النهاية^(٢) : إذا حلق أربع رأسه أو أربع شعرات فله دم ، فإن كان أقل من أربع فعليه صدقة ، وإن تعذر أن يسأل أو حلق من غير قصد إن شاء ، نبح شاة ، وإن شاء صدقة على ستة مائتين أصابع من الطعام ، وإن شاء صاع ثلاثة أيام ، ثم سقط التعدي^(٣) في ذكره ، يستند من الاحتكام لعدم ذكر عدة منها في شرح الحديث

(١) الشعر خمس (٢٨) ١٩٢٩.

(٢) ١٢٨/١٦

(٣) احكام تقاريه (٢٨) ١٢٨/١٦

٢٣٨/٩٣٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ قَلَسٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ،

وَمُخَصَّصِ الْبُيُوتِ تَكْفِيلاً بِمِثْلِهِ قَالَ: مِنْهَا حَوَارِ أَصْحَابِ الْمَحْرَمِ لِلْحَاجَّةِ
 مَعَ الْكُفَرَاءِ الْمَذْكُورَةِ. وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَمَرُّصُ
 لَعِبِ حَلْقِ الرَّأْسِ مِنْ سَائِرِ شَعْرِ الْجَسَدِ، وَفِي أَوْحَدِ الْبُيُوتِ الْفُتَيْةَ حَتَّى سَائِرِ
 شَعْرِ الْمَدَى، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى حَلْقِ الرَّأْسِ إِلَّا تَأْوُدَ الْقَطَاهِرِيِّ، فَإِنَّهُ فَإِنَّ لَا
 نَجَبَ الْفُتَيْةِ إِلَّا حَلْقَ الرَّأْسِ

وَحَكَى الرَّافِعِيُّ عَنِ الزَّهَّادِيِّ أَنَّهُ فِي رِوَايَةٍ عَنْ مَالِكٍ لَا يَمَسُّ الْفُتَيْةَ
 شَعْرُ الْبَيْتِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ أَمْرٌ بِحَلْقِ شَعْرِ نَفْسِهِ وَفِي حَقِّ الْمَحْرَمِ شَعْرٌ خِلَالِ فَلَا
 وَابَّةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ مَالِكٍ وَالتَّنَاصُفِيِّ وَأَحْمَدَ، وَحَكَى عَنْ أَبِي حَسَنَةَ أَنَّهُ
 ذَلِكَ لَيْسَ لِمَحْرَمٍ أَنْ يَحْلُقَ شَعْرَ الْحِلَالِ، فَإِنَّ أَعْلَى دَعْوَاهُ صِدْقُهُ، وَمِنْهَا أَنَّهُ
 إِذَا حَلَّقَ مِنْ غَيْرِ حُرُورَةٍ بِإِزْهَادٍ الْفُتَيْةَ سَوَاءً كَانَ غَامِداً أَوْ تَائِداً أَوْ عَالِماً أَوْ
 حَائِلاً، وَذَلِكَ إِسْحَاقُ وَتَأْوُدُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى النَّاسِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ انْتَسَبَ
 حَاضِرًا شَيْءٌ فَهُوَ نَسَبٌ مَّا كَثُرَ مِنْ حَدَا حَتَّى، فَتَنِي.

٢٣٨/٩٣٠ - (مَالِكٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ قَلَسٍ الْمَكِّيِّ) (الْأَعْرَجِ) (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 أَبِي الْحَجَّاجِ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ الْعُسْبُورِيَّةِ^(١)
 أَنَّ لَعْنَةَ الْأَنْبِيَاءِ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَأَبِي الْحَجَّاجِ، مِنْ كَلِمَاتِ مُنْقَاطَةِ عَارِ أَعْقَدَ
 مُحَمَّدُ أَبِي الْحَجَّاجِ، وَهُوَ يَوْمَ كَانَ حَاضِرًا فِي نَفْسِهِ فَإِنَّ أَبَا الْحَجَّاجِ كَتَبَ
 مُحَمَّدُ بْنُ جَبْرِ التَّنْقِيحَ الْمُسَمَّى الْمُسْتَوْدَعِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصْحَحْ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى.

فَإِنَّ الْإِسْرَافِيَّ^(٢) أَبُو الْحَجَّاجِ كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ جَبْرِ، وَتَبَيَّنَ لِي
 الْحَجَّاجِ، وَهُوَ حَلَّقَ، إِذْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَنْ اسْمُهُ أَنَّهُ الْحَجَّاجِ، فَتَنِي.

(١) طَرِيقُ الْإِسْرَافِيَّةِ ٢٣٨/٩٣٠.

(٢) مُشَارَحُ الْإِسْرَافِيَّةِ ٢٣٨/٩٣٠.

[illegible]

أما عبد الرحمن (أبو أبي نبلو) الأندلسي (عن كعب بن عجرة) أن رسول الله (ص) قال لا وهو محرم معه بالحذبية والتفصيل يضاهي غيره وفيه انغلاق (الشمس) عند التميم، جميع جامعة بـ (أ) وهي الدابة، والمراد بها فائدة التمسك، كما في كثير من الروايات، لأنها تطلق على ما يركب من الحيوان وإن لم يكن له حنجرات والمقصود ناله الزلل في سبغ التحفظ وغيره

والد المدبري^(۱۰) انہوں نے حشرات الارض، ونباتات کے منہ سے نیک نالادی

انفجرت معه السمكة فجاءه في وقتل رسول الله ﷺ احلوا مكسر
للهم واسكوا أي ارضعوه قال السحبي^١ قولا: عيرتكم ارضع الفضل فهدو
عيرام الاحسان المختص بمحبته فليكن رأي رسول الله ﷺ يثرتها ساءه عن ذاتها
فاحلوه بفضله فقالوا احلوا واسكوا، ثم احلوه لما يدرون في خلق الله وهي
تفهمه.

وبعدا ذلك على إثر إزالته القفل عن رأس الإنسان مسجونا، وبعد بحدس له
خفية، ولا فقد كان ياتيه ديمشقه راجعا، وسبعون ما يشكك بيزيليا مع خذ
شعوره، لكن بعد كانت القصص، ومع الأمور، لأن أيضا سحب ما زالت لي حانة
واحدة ودية واحدة، وهو اقرب من أن أيضا يريد، وأهم مستغنى، وراحه أقوم
بالحل، رجاء أن نفس إزاله الشعر

خاتم من لم يخلصه إلا الله. وإنما وجهه إلى فعل الخير فكان حبه لله فله

1294 VOLUME 11

133 (2) 4, 2000, 172

وَأُطْعِمَ ثَلَاثَةَ أَبْنَاءٍ، أَوْ أُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ اسْتَأْذَنَ لِمَاذَا.

أخرجه البخاري في: ٢٧ - كتاب الصوم ٥ - باب ذب الله تعالى - فليس كان منك مرفقة أو به الذي من رأسه.

(٢٣٩: ٢٤١) - وَحَقَّقْتُ لِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرَّاسِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَبْعُ بَسْرُقٍ الْبُرْمِ الْكُوفَةِ، ...

الضعف من رأسه ونحوه فلا غاية، وقد روى محمد بن سنان عن سمر رأسه شيء نحمد الله عليه أو جزاءه من حيث فداك منية الشجرة أو الشجران أو الغنم الشراء، فداك من شيء كثير لا شيء عليه، ووجه ذلك أنه لم يقصد إزالته شيء.

(ويعلم ثلاثة أبناء، أو أطعم ستة مساكين، أو استأذن لثلاثة فداك منية الشجرة أو الشجران أو الغنم الشراء، فداك من شيء كثير لا شيء عليه، ووجه ذلك أنه لم يقصد إزالته شيء.)

(٢٣٩: ٢٤١) - (مالك عن عطاء بن) أبي سالم (عبد الله الحراسي) حدثني عنه ثلاث أخاديت مرفوعة عند شيخنا (أبو خالد) حدثني شيخنا (سنان) الكلابي على اسم (بسروق البرم) عصم الموحدة بفتح الراء جمع مومة وهي القدر من النحر، وكذا قال الشيخنا: قدر من حذوف، وألم بعده صاحبنا، وحدثنا الشيخنا (مالك الكوفي).

قال ابن عبد البر^(١) يقولون: أن هذا الشيخ عبد الرحمن بن أبي ليلى وهذا بعدد، لأنه شهد من اثنين من أن عطاء عن عطاء: شيخ، وأصل هذا ذلك بعد عرف أنه كوفي، وأنه الذي يروي الحديث عن قعب بن أبي جهم، وقد روى هذا الحديث عبد الله بن مفضل عن كعب، وقد يكون هو الشيخ الذي ذكره عنه وهو كوفي، لا بعد أن بقاء عطاء، وهو أشبه عدي، انتهى.

وابن مفضل بالسيمة وكعب الشاف أخرج حديثه الشيخان، والضعف من

عن ثعلبة بن جحر، أنه قال: حدثني رسول الله ﷺ وأنا أنصح
نحوه، فمر بأصحابي، وقد أملا رأسي ولحيي فغلا، فأتوا
بجهمي، ثم قال: اخلق

الذين المصطفون الأولى، فقال: عطاء عن مسح الكوفة عن كعب بن عجرة
لعبد عبد الرحمن بن أبي ثوري، ويشكل على ما اختاره بن عبد الله أن حديث
ابن عباس في المسح لا يوفى، فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن
مسفل قال: أحسب إلى كعب بن عجرة سأله عن القضية، المحدث

قال المصنف^(١) رواه مسلم في درر من طريقه عن ثعلبة وهو في
المحدث، ولاحمد عن يزيد فعلم إلى كعب بن عجرة في هذا المسح، ورواه
في رواية مسند بن برم عن بن الأصماني يعني مسند الكوفة، انتهى.

عاطفهم عني أنه غير هذا، من الرواة عن كعب لهذا الحديث حديثه
نظم فذكرهم في كلام المصنف في أول حديثه، ولا يبعد أن يكون هذا
مسند بن كعب القرظي، فإنه ممكن الكوفة مع المصنف، فإن في آخر حديثه عن
ابن عاصم عن رباح قوله: لو علم أن ليس عني في المسح به.

وعن كعب بن عجرة أنه قال: حدثني رسول الله ﷺ أني أتقدم أتجمع منه دين
ما ورد من قوله: جعلت إلى رسول الله ﷺ ومن قوله: أرسل إلي فدعني،
فغير ذلك من الألفاظ أو كما أنصح تحت قدر لأصحابي، وفي رواية: بعدني
وفي رواية: تحت رمة^(٢) من أن القدر رمة، ولا تنافي بين إضافته له رواه
والأصح حديثه أخرى كما هو ظاهر.

أوفد أملا رأسي ولحيي فغلا، رواه أحمد، حتى عاصبي وقاسي، وفي
رواية أبي فلاة: فعلت حتى فغلت أن تكرر مسحة من رأسي فيها الفعل من
استفد إلى فعلها (فأخذ بجهمي) لأنه أخذ عن سبل بن أبيس (ثم قال اخلق

(١) صحيح البخاري (١٩٣٩).

«أَنَّهُ يَصِحُّ قَذْفُهَا حَيْثُ مَا سَاءَ أَتَىكَ» أَوْ الْقِيَامُ، أَوْ السُّجُودُ،
وَمَا كَانَ أَوْ بَعْدَهُ مِنَ الْبَلَاءِ.

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَصَحُّ الْمَحْرَمُ أَنْ يَأْتِيَ، مِنْ بَعْدِهِ شَيْئًا، وَلَا
يُضَافُ. وَلَا يَقْصَرُهُ. حَتَّى يَحِلَّ. إِلَّا أَنْ يَصِيبَهُ أَقَى مِنْ رَأْسِهِ.....

علم رواية منع إخراج كفارة اليمين قبل النجس، وما عني رواية «أدفع ذلك من
كفارة اليمين فأغزو بهما» أن كفارة اليمين لم يوجد سببها، وشعره اليمين قد
وجد سببها، وشعر اليمين فوازن ذلك الأدنى من اليمين أن يحكم قبل بيعة، فإنه
لا يحرمه هؤلاء واحد، انتهى.

فذلك وإذا كان كفارة اليمين في الحديث مختلف فيه بين الأئمة، بخلاف قول
اليمين فهو إجماعي (وأنه يصح) أي يؤمن (عديه حيث ما شاء) أي في أي
موضع شاء، من الحنن أو المحرم كما سيجري «ذلك» أو القيام أو السجدة
بيان للنفذ، وصريح بالثبوت لا اختلاف لأنه في المتن «أدفع اليمين» (سجدة أو
غيرها من الصلاة) زيادة إصباح لقوله «حيثما شاء» وعدم الكلام على ذلك في
آخر الحديث الأول.

(قَالَ مَالِكٌ: لَا يَصَحُّ لِلْمَحْرَمِ) أَوْ يَحْرَمُ عَلَيْهِ مِنَ التَّصَلُّحِ مِمَّا أَفْعَلُ
رَأْسَهُ حَرَامٌ أَنْ يَتَّقَ مِنْ شَعْرَةٍ مَرَدَّ كَانَ مِنْ رَأْسِهِ، أَوْ جَسَدِهِ عَدَا الْحَمِيمِ
كَمَا شَدَّ قَرْنًا فِي مَسَائِلِ الْعَمِّيِّ أَوْ حَكَمِي فِي خِلَافِ دَاوُدَ.

وَقَالَ الْحَوْثِيُّ: مَا يَنْطَعِ شَعْرًا مِنْ رَأْسِهِ وَدَا حَسَنَهُ، فَإِنَّ الْمَوْفِقَ
أَيُّضًا أَعْرَ الْعَمِّ عَمِّي أَلِ الْمَحْرَمِ مَسْتَوْجٍ مِنْ أَحَدِهِ سَمَرَهُ إِلَّا مِنْ عِلْفِهِ، وَشَعْرِ
الرَّأْسِ وَاحِدٌ فِي ذَلِكَ سَوَاءً أَتَى (شَيْئًا) وَثَرًا وَاحِدًا.

(وَلَا يَحِلُّ لَهُ) الْحَرَامُ أَوْ حَرَامٌ أَوْ غَيْرُهُ مَا (لَا يَقْصَرُهُ) بِإِذْنِ رَأْسِهِ وَغَيْرِهِ
وَالْعَمِّيُّ لَا يَرِيدُ ذَلِكَ وَلَا حَرَامَهُ أَصْلًا (حَتَّى يَحِلَّ) أَيِ سَمَرَهُ عَدَا الْحَمِيمِ أَلِ
أَنْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ سَوَاءً كَانَ نَحْجًا أَوْ عُمْرَةً (إِلَّا أَنْ يَصِيبَهُ أَقَى رَأْسِهِ) أَوْ فِي

فعلك تدبر، كما أراد الله تعالى، ولا يصلح أن يعلم أظفاره،
ولا يصلح له أن يحسن، وعلى هذا (فعله فدية) واجبة عند التحلل (كما

أمر الله تعالى) بقوله (فَلَمَّا كَانَتْ مِنْكُمْ ثَمِيدٌ أَوْ يَوْمَ ذِي الْقَعْدَةِ الْآيَةُ).

«ولا يصلح له أن يحسن» لا يجوز أن يعلم أظفاره، فإن الحرفي «ولا يقطع
ظفرا إلا أن يتكسر في اليوم»^(١)، أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من
قلم أظفاره، إلا من عذر، لأن قطع الأظفار إزالة جزء بتركة به، فحرم كترافة
الجزء، بين التكسر منه إزالة من غير فدية، لأنه، والله، وتقديم في ما يجوز
لتحريمه أن يعلمه (ولا يثبت فدية) واحدة، وأولى ما زاد، وفي بعض النسخ
فعله بالإحسان على إرادة الجس، وتقديم أيضا أنه لا يجوز قتلها عند ما نكح
والجميمة، واختلفت الرواية في ذلك من أحده وجزم الحرفي بأنه لا يفتل
المحرم، ولا يفتل الفضل، وإن تنوي في التماسك^(٢)، أنه أن ينحى الفعل
من بدنه وبناته، ولا كراهة في ذلك، وله مثله ولا تنحى عليه، بل يسحب
لتمحيه ففته كما يستحب لغيره، ويكره للمحرم أن يفتل رأسه ولحمته، فإن فعل
فأخرج منها قطعة وقتلها تصدق ولو بنفسه، نفس عليه الشافعي.

قال جمهور أصحابنا هذا تصدق يستحب، وإن مضى فهو واجب لما
في من إزالة الأذى عن الرأس، فإن ابن حجر: قوله، «ويكره للمحرم مقصاه
الخصائص التكرار» والتصديق بالرأس والمأخيه، وهو حسن، كما أنه التركن:
أخذ من نص الوطئ وغيره، لأن البذل لا يسهل به قطع، بخلاف الرأس منه
وجهاً، وهذه التذكرة لأن التذكرة فيها يترأسه أكثر، انتهى، وتقديم فيما يجوز
للمحرم بعه قلام صاحب «الهداية».

(١) «المفرد» ١: ٢٢٦.

(٢) (ص ١٩٠).

«لَا يَطْرَحُهَا مِنْ رَأْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَلَا مِنْ جَنْبِهِ وَلَا مِنْ تَوْبِهِ، فَإِنْ خَرَجَهَا الْمَحْرُومُ مِنْ حِلْيَةٍ أَوْ مِنْ تَوْبِهِ، فَتَضَعُهُمْ حَفَةً مِنْ طَعَامٍ».

أولاً يطرحها أي القصة من رأسه إلى الأرض ولا من جنبه أي جسده (ولا من توبه) الذي تلبسه (فإن طرحها المحرم من جسده) ولو من الرأس (أو من توبه) عبطهم من الإطعام (حفنة) ما يصعب من طعام أي سلباً به واحدة منه فإنه في السجدة^(١)، وقد كانت له ملائكة في حال التزافاني^(٢).

قال المصنف^(٣): وذلك أنه مسروع من قتل شيء من الحيوان، ومعتزج من صرح القتل عن جسده لأنهما من «م» من الأجساد فلا يطرحها عن شيء من جسده رأساً ولا غيبه، ولا من توبه يكون على جسده مما يلبسه. لأن ذلك من باد، فإنه وإنما وجب عليه حفنة من طعام في قتل القملة لقله ما صرح بها، وأنه ثم يبيع ببيع بهيمة الأندلس، ولو جعن فتلى رأسه أو توبه حتى يتبع بذلك لكان عليه العدة.

وأما إذا قتل قملة أو قملات، فإنه يضعه حفنة أو حفنات من طعام وما أتبعه أخاه، قوله من حبيب، ووجه ذلك أن من أزال عن نفسه الفعل الكثير الذي ينتفع بيزالته، وحسب حسمه منه فإياه أضاف، لأن الذي يتركه في حفنة كتب من عذره كما رأي عليه الهوام، وأما أن الخلاق وأمره بالتعدي لأنه أزال عن نفسه أذى الهوام، وأما إذا لم يزل منه إلا القليل الذي لا ينتفع به بخله، ولا يتناع بيزالته لكثرة ما يفي عليه من فليس عليه فيه إلا إطعام شيء على ما ذكره، لأنه لم يزل أخاه انتهى.

وقال المصنف^(٤): في قتل قملة واحدة أو قملات عشرة عدول سمته، ومدة إن زاد على عشرة، انتهى مختصراً بتعير.

(١) شرح المصنف (٢/٣٨٨).

(٢) المختصر (٣/٦٠).

(٣) شرح المصنف (٢/٣٨٨).

وفي مخرج المسند^(١) أن قتيل محمد ومائة، وشهدوا بقتلها تضافي
مأصروا، وإن كانت القبلة بين أو ثلاثا فصصة من طعنهم، وفي التواتر عيسى
البلات بانغا ما بلغ عصف صرخ، أسمى

قال الشافعي^(٢) الحوادث - رواية عن أحمد بن محمد بن حنبل التميمي - حدث
بأنه - وأنه من أكثر اليهود أنى، وأرجع أنهم، وكان لهم، وصافهم ما يؤمنون،
عنه أن قتله سائرهم، لهم مقابر ككلام الحرفي، لأنه يرمونه وإلغائه عنه، فخرهم
تفطع السمر، ولأن أسمى يجهل مدى، فعب من حجة، والتفصيل سائر عنهم رجعت،
فقال له - فحرق وأستأه، فلم تكن مثل الشمس أو إرثته ساجد، ثم بكر شرب
بذاته حتى يصير كذبت، أو تكاد أسمى يجهل أسره بل الله حذفت

ولا يرق بين قوم القدي أو إلالة بإلغائه عيسى الأرفج، أو ثلثه سائرهم،
قال له أنه لم يحرم الحمرته، لكن لم يذقه من الشرفه، فعمم لم يذقه من الشرفه،
قال، ولا عيسى، هذا المنطقي عبارة عن أمة الضمير، وهو صريح منه، وقال
بعض المسحوقين إسماعيل شفتت الترميه من الضمير الذي في شعره، فأما ما أضاء
من مقابر مدنه، فلا فؤده فيه.

قال حازم بن حكيم أن قتيل قتلا قلا ديرة فيه، فبذ كعب بن عازم حين
حقل وأدنه، ثم أذهب قتلا غيره، وأنهم رجعت، فبذقتهم قتلا شي، وأدنه رجعت،
أدنه، فحقل الأعر، ولأن الضمير لا يذقه له وأدنه الحرجين والسراقت، ولأن
أدنه عبيد ولا مأثور.

وحكى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: هي أخوة مضمون،
وسأل ابن عباس عن محرم الضحى قتلها، ثم ضلها فدم بجهدها، قال: أنت ضالة

(١) مسند أحمد، ١٠/١٠٠.

(٢) مسند أحمد، ١٠/١٠٠.

(٣) مسند أحمد، ١٠/١٠٠.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ نَتَفَ شَعْرًا مِنْ أَنْفِهِ، أَوْ مِنْ إِبْطِهِ،

لَا يُنْفَى، وَهَذَا قَوْلُ طَاوُسٍ وَسَمِيعَ بْنِ جَبْرِ وَعَطَاءٍ وَابْنِ ثَوْرٍ وَابْنِ السَّكَنِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ قَتَنِ فَعَلَهُ، قَالَ: يَطْعَمُ شَيْئًا، فَعَلَى هَذَا أَيْ شَيْءٍ، تَصَدَّقُ بِهِ أَجْرًا، سَوَاءٌ قَتَلَ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: تَمْرَةٌ فَمَا فَوْقَهَا. وَقَالَ مَالِكٌ: حَفَّتَ مِنْ طَعَامٍ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَقَالَ عَطَاءٌ: قَبِضَ مِنْ طَعَامٍ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا تَرْجِعُ إِلَى مَا قَنَاهُ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَرِيدُوا بِذَلِكَ التَّقْدِيرَ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّفْسِيرِ، لِأَقَلِّ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ، انْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ نَتَفَ شَعْرًا) وَارِ وَاحِدَةً عِنْدَ مَالِكٍ (مَنْ أَنْفَهُ أَوْ) مِنْ (إِبْطِهِ) قَالَ الْبَاجِي^(١) - يَرِيدُ أَنْ يَسِيرَ ذَلِكَ وَكَثِيرُهُ إِذَا قَصِدَ إِلَيْهِ سَوَاءٌ، تَجِبُ بِذَلِكَ كُلُّهُ الْقَنْيَةُ، لِأَنَّهُ مِنْ إِمَاطَةِ الْأَدَى، وَمِمَّا حَرَّتِ الْعَادَةُ بِالنَّظْفِ بِإِزَالَةِ مِثْلِهِ، وَأَمَّا مَا لَا يَقْصِدُ إِلَى نَفْثِهِ وَإِنَّمَا يَقْصِدُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَرِيدَ تَرْجِعَ مَحْذُوفٌ يَأْسُ مِنْ أَنْفِهِ، فَتَنْقَلِعُ مَعَ شَعْرَاتِهِ، فَفِي «الْمَبْطُوءِ» عَنْ مَالِكٍ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، انْتَهَى.

قَالَ الْخُرَقِيُّ: مَنْ حَلَقَ أَرْبَعَ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا، فَعَلَيْهِ صَبَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامٌ أَوْ ذَبْحٌ، أَيْ ذَلِكَ قَوْلُ أَجْزَاءٍ. قَالَ الْمَوْفِقُ^(٢) - الْقَوْلُ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الدَّمُ أَرْبَعَ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا. وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى يَجِبُ فِي الثَّلَاثِ فِي حَلْقِ لُحْيَةٍ. قَالَ الْقَاضِي: هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ وَابْنِ عَيْنَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي نُورٍ لِأَنَّهُ شَعْرٌ تَدْمِي، يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ، فَجَزَأَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الدَّمُ كَانْرَبِ، وَرَجَحَ كَلَامَ الْخُرَقِيِّ أَنَّ الْأَرْبَعَ كَثِيرٌ، نَرْجِبُ بِهِ الدَّمُ كَانْرَبِ فَصَاعِدًا. أَمَّا الثَّلَاثَةُ فَفِي آخِرِ تَقْلَةٍ، وَآخِرُ الشَّيْءِ مِنْهُ فَاشْهَ الشُّعْرَةَ وَالشَّعْرَيْنِ، انْتَهَى.

(١) «المتفري» (٧٠/٣).

(٢) «المعني» (٢٨١/٤).

وقال القزويني^(١) في شعره ألتجأ من حسنه وشمواته عنوة فأكل نعيم
إسلامه أنى فيها حسنة من طعامه وأما طهه فله. كما لم يأت ذلك على العشرة
عطائه. انتهى.

قال القزويني في التمام^(٢) تعذر إزالته الشعر حتى أو ينف أو يصير
أو الحرق أو بحر ذلك. سواء فيه شعر أو من شعر أو من شعر أو من شعر
بعض شعره واحدة من أي موضع كان. كان يعمل فيها من ذلك على وجه
الهدية. انتهى.

قال ابن حجر: تكمل الهدية بإزالة ثلاثة شعرات فأكثر أو جزء من ثلاثة
مع الحد الزمان والمكان. وهي شعرة أو شعرة أو شعرة أو شعرة أو شعرة أو شعرة
نفس من كل مذهب. انتهى.

وفي التاج^(٣) إذا حلق رأسه كله أو رءفه فصاعدا فعمه - و -
وإن كان أقل من أربع معب حله. هذا هو الصحيح المختار الذي عليه
جميع أصحاب المذهب. وذكر القزويني في المختصر^(٤) أن من قال أي
بمكة ومعه. لا يجب عدم ما لم يذهب كثير رأسه. ولم على الحديث أن
رءفه عليه دم. ومن أقل من الأربع صدقه. وإن أخذ من ثمانية أي بعضه أو
حده فله عليه صدقه. ولم جازي كونه ألقيا. معناه دم. ولو يعاقب فله
صدقة. وإن حلق أو حله أو حله دم. ومن أقل من صدق

وقو حسن الصدقة أو الصدقة أو الصدقة أو الصدقة أو الصدقة أو الصدقة
صاحب الهدية^(٥) وخير من الصدقة. وقيل صدقة. كما في التمام^(٦)

(١) شرح التاج (١٠٠)

(٢) ص (١٠٠)

(٣) ص (١٠٠)

أو انقطع جسده بنورة، أو يخلق على شجرة في رأسه لصبرورة، أو
يخلق قفاً لموضع المحتاجين

منى خلق عضواً مقصوداً بالخلق فعله دم، وإن خلق ما ليس بمقصود فصدقة،
وما في النسيوط أصح، وإن خلق أقل ما ذكر من كل عضو فصدقة، ولا
يقوم الريع من هذه الأعضاء مقام الكل.

وما ذكرنا من لزوم النعم أو الصدقة إنما هو في حالة الاختيار بأن ارتكب
المحذور بغير عذر، أما في حالة الاضطراب بأن ارتكبه بعد كمرض وعلة فهو
مخبر بين الصيام والصدقة والدم، انتهى مخلصاً.

(أو قللي) من المجرى في المسح الهندية، وأقللي من المزيد في النسخ
المصرية، كلاهما بمعنى، قال صاحب مختار الصحاح: «غلاء بالدهن وغيره
من ناب رمي، وأطلق به على الفعل، انتهى» (جسده بنورة) ضم النون حذر
الكلس، ثم حلت على اختلاط نضاب إليه من زربخ وغيره، يستعمل لإزالة
الشعر، فانه الزرقاني^(١).

وقال المجد: البرة بالصم انتهاء وانثار ونور وانور تطلق بها، وفي
منتهى لأرب، النوة بالضم أعت، وفي المحيط الأعظم: بضم نون
وسكون واو فتح وا، مهلة: أعت.

قال الباجي^(٢): هو عفى مذكور؛ لأنه لا فرق بين إزالته الشعر عن
جسده بشف أو حق أو غلاء نورة أو غير ذلك إذا كان قاصداً إلى إزالته، ومن
طلق جسده بنورة فقد قصد إزالة الشعر، فكانت عليه فدية، انتهى.

نفت: وبذلك قال الجمهور كما تقدم في الحديث الأول من الباب.

(أو يخلق) الشعر (عن شجرة) كانت (في رأسه لصبرورة) كالنداري وغيره
(أو يخلق قفاً) أي مؤخر الرأس (لموضع المحتاجين) جمع محجمة بكسر الميم.

(١) شرح الزرقاني، (٢/ ٣٨٧).

(٢) المنبر، (٢/ ٧٠).

وهي فارزة الحجامة. ويقال لها: الحجامة أيضا بكسر التيسير، وإنما بالجمع لاختلاف غزات الشعر. فإن العيوب يحددهون على الرأس، وانقرض من الحنظل، ولا يحرون على غيرها.

قال النجاشي^(١): يريد أن عليه بقية رد حلقها شعراً ولا فرق بين أن يفعل ذلك لضرورة أو غيرها، لأن إبطاء الأذن لا تخلط بالضرورة في وجوب القصة، انتهى.

قال الطبرقي^(٢): أما الحجامة إذا لم يقطع شعراً فبالحذ من غير بدنة في قول الجمهور، فإن احتاج في الحجامة إلى قطع شعر فإنه قطعها، أما روى عبد الله بن محمد أن رسول الله ﷺ احتجج بمحي جمل في طريق مكة، وهو محرم برسه وأمه، انتهى عليه.

ومن ضرورة ذلك قطع الشعر. ولأنه يباح حلق الشعر لإزالة أذى النفس، وكذلك هذا، وعليه القدية، وبهذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وابن العمير، وقال صاحب أبي حنيفة: يصدق شعر، ولذا قوله تعالى: **لَا تَمْسُكُمْ بِأَفْئُتِكُمْ لَبَائِكُمْ أَن يُحَافُوا أَن يَكُونَ عَلَيْكُمُ الْحَرْبُ أَمَرٌ مِنَّا لَمَعَ غَافِرٌ**، ولا يصدق الشعر لإزالة ضرر غيره، فقوله القدية كما في حلقه لإزالة فساد، انتهى.

وفي «المداينة»^(٣): إن حلق موضع الحجامة فعليه دم عند أبي حنيفة. رحمه الله. وقال: يجب حذوة لأنه إذا لم يصدق لأجل الحجامة، وهي ليست من المحظورات، تكلف ما يكون بسببه لها، فلا أن فيه إزالة شيء من الأذى.

(١) التيسير (٧٨/٢٤)

(٢) التيسير (٧٨/٥٥)

(٣) سورة النحل - الآية ١٢٦.

(٤) (٧٨/٢٤)

وغير منكر، ناسياً أو جاهلاً: إن من فعل شيئاً من ذلك، فعليه التوبة في ذلك كله، ولا ينبغي له أن يحلق موضع الحاجم، ومن جهل حلق رأسه قبل أن يرمي الحمرة، اقتدى.

فتجب الصدقة، ولا يبي حنيفة أن حلقه مقصود، لأنه لا يتوصل إلى المقصود إلا به، وقد وجد إزالة الثمت عن عضو كامل فيجب الدم، انتهى.

وهذا كله في قطع الشعر للحجامة، وأما حكم الإحجام فتندم في ماله (وهو محرم) في هذه الأحوال كلها سواء فعل هذه الأمور المذكورة ناسياً أو جاهلاً (إن من) هكذا في أكثر النسخ بزبداء فقط «من» من بشديد النون. ومن اسمه، وليس في بعض النسخ لفظ «من» فإن سكوت النون شرطية (فعل شيئاً من ذلك) المذكور قبل ذلك (فعليه في ذلك كله التوبة)، وتقدم في الحديث الأول أن السهو والجهل والخطأ والجهل كلها سواء عند الجمهور في وجوب التوبة.

(ولا ينبغي له أن يحلق موضع المحاجم) قال الباجي^(١) يحتمل وجهين. أحدهما: أنه لا ينبغي أن يحلق ذلك للاحتجام إلا للضرورة، لأن إمالة الأذى لا تفعل وإن فدى إلا للضرورة. والثاني: أن حلق الشعر في الجملة محظور على المحرم، وأن هذا من جماعته، فأخبر أن حكمه حكم سائر شعر الجسد، انتهى.

(قال مالك من جهل) قال الزرقاني: وفي نسخة «نسب» (فحلق رأسه قبل أن يرمي الحمرة اقتدى) لأنه حلق قبل أن ينحلق من شيء من إجماعه، فأول التحلل رمي جمرة العقبة. قال الباجي: وقال الزرقاني^(٢): لأنه ألقى الثمت قبل التحلل. وقد أمر كعب بالقدح في الحلق قبل محله للضرورة، فكيف بالجاهل والناسي؟ انتهى.

(١) المستفتى: (٧١/٣).

(٢) شرح الزرقاني: (٢/٢٨٧).

من أتوا بي، وفيها حكمي صاحب الجمع الفرائد من رواية مالك فيها زيادة ما بعد الفرائد: وسأفها عن ابن عباس: من نسي شيئاً من سبكه أو تركه ما بعد الفرائد فليتركها، انتهى.

وذكر صاحب الهداية برواية ابن مسعود: من قدم سبكا على نيك فعله دم، وتعقب عليه شرحه، فقالوا: كونه برواية ابن عباس أعرف. قال الترمذي في نصب الرتبة^(١): روى ابن أبي شيبة في مصنفه حديثنا سلام بن مطيع أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال: من قدم شيئاً من حجه أو آخره فليترك ذلك دماً، وقال الشيخ في «الإمام» إبراهيم بن مهاجر صحيح، وأخرج عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وحابر بن زيد أبي الشعثاء نحو ذلك. وأخرج الطحاوي في «معاني الآثار»^(٢) حديث ابن عباس برواية إبراهيم بن مهاجر عنه، وأخرجه أيضاً ثنا ابن مزيعة. ما الصحيح ثنا وهيب عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله، انتهى.

وقال الحافظ في «المداية» أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن من طريق مجاهد عن ابن عباس: «من قدم شيئاً من حجه أو آخره فليترك ذلك دماً»، وأخرجه الطحاوي في وجه آخر أحسن منه، انتهى. وسأفني شيء من ذلك في أول «جامع الحج».

وقال في «التلخيص»^(٣): حديث ابن عباس موقوفاً عليه ومرفوعاً ممن ترك سبكا عليه دم، أما المرفوع فرواه مالك في «الموطأ» والشافعي عنه عن أيوب عن سعيد بن جبير عنه. وأما المرفوع فرواه ابن حزم من طريق علي بن

(١) (١٢٩/٣).

(٢) (١٢٢/١) باب تعذيبك من نيك.

(٣) «الجميع» (١٢٩/٣).

وقال ابن قدامة في المشرح الكبير: إن أركان الحج الوقوف بعرفة، وطواف الزيارة، وعنه أن إتمام أحدها كنهها أربعة أي الإحرام والمشي بأحد وجهي مكة ثلاثة، وإن المشي منها واحداً التقاضي أنه واجب من ركزي. أما الوقوف بعرفة فركن لا يتم الحج لانه إجماعاً، وطواف الزيارة أيضاً ركن لا يتم الحج إلا به.

قال ابن عبد البر لا خلاف في ذلك من أركان الحج، وإحدى سبعة. والإحرام من البيت، والوقوف بعرفة إلى الليل، والعمرة بغير حجة، نصف الليل، والبيت بمنى، والرمي، والحدى أو التقصير، وطواف الوداع، من عدا هذا من وهو الاعتسال، وطواف القدوم، والرمي، والاصطفاح، واستلام الركبتين، شرب ماء زمزم، الإسراع، والنسي في مواضعها، والحض، والأذكار، والصوم على النصف والصورة.

وأركان العمرة: الطواف، وفي الإحرام والسعي رؤسا على ما ذكره في الحج، وواجبها الثعلب أو التقصير في إحدى ترواسين مكة على العلق في الحج، وحسينات الغسل والسجدة، والذكر وغير ذلك، فمن ترك ركناً لم يتم إحرامه إلا أنه من ترك واجباً عليه فهو من ترك منه فلا شيء عليه انتهى.

وكذا في الرزخ المصريح أن أركان أربعة: الإحرام، والوقوف، وطواف الزيارة، والسعي، والواجبات سبعة: الإحرام من العيكة، السجدة، والوقوف إلى العروب على من وقت يها، والسب يسمى بعير أهل السجدة والوعاية، والعمرة بغير حجة إلى بعد نصف الليل لمن أدركها قبله على غير الحفاة والوعاية، والومي مرة، والحدائق والتقصير، والوداع، انتهى.

وقال النووي في المناسك^(١): أعمد الحج ثلاثة أقسام: ١ - أركان: ٢ - واجبات ٣ - سنن، أما الأركان فحصة: الإحرام، والوقوف، وطواف الإفاضة، والسعي، والحلق. إذا قلنا بالأصح: إنه ركن. وأما الواجبات: فالاثنتان متفق عليهما، وأربعة مختلف فيها، فإنشاء لإحرام من النساء، والرمي واجبان متفق عليهما.

وأما الأربعة: فأحدها: التجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة. والثاني: المبيت بمزدلفة. والثالث: التبيت معنى لائي الرمي والرابع: طواف الوداع، والأصح رموب الأربعة انتهى.

وتعقب ابن حجر على الأول وقال: التجمع في الوقوف بين الليل والنهار سنة. وقال النووي: الرتبة واحدة في الأركان، وبشروط تقدم الإحرام على جميعها، وبشروط تقدم الوقوف على طواف الإفاضة والحلق، وبشروط كونه السعي بعد طواف صحيح، انتهى.

ثم قال النووي^(٢): وأما السنن، فجميع ما ذكر مما يؤمر به الحج سوى الأركان والواجبات، أما أحكام هذه أقسام فالأركان لا يتم الحج ولا يجزئ حتى يأتي جميعها، ولا يحل من إحرامه مهما بقي منها شيء، حتى لو أتى بالأركان كلها إلا أنه ترك طرفة من السبع أو مره من السعي لم يصح الحج ولم يحصل التحلل الثاني.

وكذا لو حلق شعرتين لم يتم حجه ولا يحل حتى يحلق أو يقصر شعرة واحدة، ولا يجزئ شيء من الأركان بالدم وغيره. وأما الواجبات: فمن نزل منها شيئاً لم يرد، ويصح الحج بثبوته. سواء تركها عمداً أو سهواً لكن انعاده

(١) (ص: ٢٧٥).

(٢) مناسك النووي (ص: ٢٧٦).

فَقِيلَ لَتُحْمُونَ حَتَّى تَحْدُثَ حَرَجًا لِّلْأَنْسَاكِ

(٨٠) باب جامع القعدة

٩٣٣. ٢٤١ - قَالَ ذَلِكَ، مُبْدِي الْأَزْدِ أَمَّا الْبُحَيْرُ فَهَيْهَاتَ مِنْ الشَّيْبِ

الَّذِي لَا تَبْعِي

فهو يكون حيث أحب صاحب البيت قال الساجي^(١) يريد أن ما لزم بشيء من ذلك من الهدي على ما تقدم فسر، في هذه فلا يكون إلا مكة. لأن الهدايا لا يكون إلا مكة، قال تعالى: ﴿هَذَا نَحْنُ الْكَافِرُونَ﴾ فلا يجوز أن يجر هدياً إلا بمسعى أو سكة.

ويريد قوله: انسك ههنا فذهب الأدي، لأنه الذي تصاحبه أن يذبح حيث شاء إنما يثبت له حكم الهدي، وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ بَيْنَكُمْ تَرْبَعًا أَوْ بِهَا أَقْدَرُ مِنْ ثَلَاثٍ هَيْهَاتَ مِنْ بَيْنِكُمْ أَوْ كُنْتُمْ أَزْوَاجًا﴾. واسم انسك يصح أن يقع على هديه الأدي، وعلى الهادي، وعلى كل واحد من أحداء الحج والعمرة، وذبح على حصة الحج والعمرة، لكن المراد في هذا الموضع ذبح الدم على وجه القعدة. انتهى

قلت: تقدم في مجمع الهدي أن ذبح حج عند المالكية ثلاثة أنواع وهي مضمة على نوعين: الهادي، والانسك. وهو ذم القعدة، يختص الأول بمسعى أو مكة ولا يختص الثاني بموضع. وأما عند الحنابلة، فكل هدي أو إتمام، فهو لمساكين الحرم ولا من أصاب أدنى من رأسه، فتحوز في الموضع الذي حدث فيه، وفي رواية محل الجميع الحرم، وبه قالت الشافعية والحنفية.

(٨٠) جامع الهدية

أي الأحكام المتفرقة من أبواب التلبية، فهو منزلة مساقاة حتى يكبرونها أصحاب الثنائيم في أواخر الأبواب لا سيما الخفيا، في مصنفاتهم.

٩٣٣/ ٢٤١ (قال عاذا، يعني ألا أن يلزم ثبت من الشايب التي لا ينبغي)

«أَن يَنْسَى» وَهُوَ مُحْرِمٌ، أَوْ يَقْصُرَ شَعْرَهُ، أَوْ يَنْسَى طَبَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، نَسِيًا، أَوْ تَقْصِيرًا، أَوْ لَا يَسْعَى، لِأَخْذِ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَإِنَّمَا أَرَحَصَ فِي الْقَضَائِيَّةِ وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، التَّقْذِيرُ.

أَي لَا يَحُوزُ (لَهُ أَنْ يَنْسَى) وَهُوَ مُحْرِمٌ (أَوْ) أَرَادَ أَنْ يَقْصُرَ شَعْرَهُ، وَهُوَ مُحْرِمٌ (أَوْ) يَسِرَ طَبَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ) دَابَّةٌ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ، بَلْ يَرِيدُ أَنْ يَنْسَى (النَّسْيَ) مَوْثِقَ الْقَدِيدَةِ عَلَيْهِ) أَيِ يَسْتَهْلِكُ لَهُ مَوْثِقَ الْقَدِيدَةِ نَسَاءً (قَالَ) مَا أَتَكَ. (لَا يَنْسَى) أَيِ لَا يَحُوزُ (لَا أَحَدٌ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأُمُورِ (وَإِنَّمَا أَرَحَصَ) بِنَسَاءِ الْمُحْتَوَى (فِيهِ) أَيِ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ نَسْيِ الثَّيَابِ وَقَطْعِ الشَّعْرِ (لِلضَّرُورَةِ).

قَالَ النَّبَاحِيُّ^(١)، يَعْنِي مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْسَى شَيْئًا مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَبِقِصْدِي، وَاسْتَهْلِكُ الْقَدِيدَةَ لَعْنَتُهَا أَوْ لَكُثْرَةِ مَالِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَحُوزُ لَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَهُوَ أَثَمٌ، وَإِنَّمَا يَحُوزُ لَهُ ذَلِكَ بِشَرْطِ الضَّرُورَةِ وَالْأَدَى الَّذِي لَيْسَ بِمَعْنَدٍ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَهَا أَوْ بِهَا أَوْ بِهَا»^(٢) الْآيَةُ، فَانْصَرَفَ فِي اسْتِحْبَاحِ ذَلِكَ الضَّرُورَةِ وَالْأَدَى، وَكَذَلِكَ قَالَ السَّيِّدِي فِي كِتَابِهِ مِنْ حِجْرَةٍ، وَقَدْ رَأَى كَثْرَةَ مَا بِهِ مِنَ الشُّغْلِ: «أَيُؤْذِيكَ هَوْنُكَ؟» فَلَمَّا قَالَ: نَعَمْ، قَالَ لَهُ: «أَحْسِنِ رَأْسَكَ وَأَمْرَهُ بِالضَّرْفَةِ، فَعِنَى إِبْرَاهِيمَ ذَلِكَ بِكَ ذِي رَأْيِهِمْ (وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْقَدِيدَةَ) مُتَدَاً فَعَمَ عَلَيْهِ حَرَمٌ.

فَإِنَّ النَّبَاحِيَّ^(٣)، الْخَطَّابُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ وَالنَّبَاحِيُّ وَالنَّبَاحِيُّ مِنَ الْغَضَائِيَّةِ الْمَحْظُورَةِ لِعَمَلِ ضَرُورَةٍ، فَإِنَّ الْقَدِيدَةَ نَحَبٌ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَلَا يَخْرُجُ بِالنَّحْبِ وَالْإِثْمِ عَنْ وَجُوبِ الْقَدِيدَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ، وَإِنَّمَا أَيْبَحَ لَهُ ضَعْفُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ، وَأَوْجِبَ عَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ الْقَدِيدَةَ، لِتَقْطِيعِ التَّمَعُّقِ فَكَيْفَ مَنْ قَعَلَ لِعَمَلِ ضَرُورَةٍ، انْتَهَى.

(١) وَالنَّبَاحِيُّ: (٧٢/٣).

(٢) مَوْثِقَ الْقَدِيدَةِ: الْآيَةُ ٩٦.

(٣) وَالنَّبَاحِيُّ: (٧٢/٣).

وَمِنْهَا مَا لَكَ مِنْ إِيَّائِهِمْ مِنْ مُعْتَبَرٍ، أَمْ الْغُلَامُ، أَمْ الْتَلْكَ
أَمَّا حَذْرُ الْحَامِ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا تَنْتَسِبُ؟ وَكَمْ تَطْلَعُ؟ وَإِنِّي مَذْهُوبٌ وَكَمْ
الْغُلَامُ؟ وَهَلْ يَدْخُلُ مِنْ ذَلِكَ أَمْ يَمْلِكُ فِي غُرُوبِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَا لَكَ
كَرْسِيٌّ فِي حِجَابِ اللَّهِ فِي الْكُفْرَانِ، نَحْنُ أَوْ كَلَّا، فَضَاجِحَةٌ قَحْبَرٌ فِي
ذَلِكَ، أَيْ شَيْءٌ أَحْتَمِلُ أَنْ يَنْعَمَ ذَلِكَ، فَعَلَى قَوْلِهِ: وَأَمَّا التَّلْكَ وَمَا

وفد تقدم فريضة تحت حديث كعب بن عجرة ان الامام والناهي والمعدوم وغيره سواء عند الجمهور في وجوب المدة، وإن اختلفوا في التحريم ونحوه الخ.

(ومثل ما لك عن) أحكام (العقبة) المذكورة في الآية (من الضميمة أو العقبة أو السك) بيان للعقبة ثم بين الأحكام التي سئل عنها، وهي عقبة، إحداهما (صاحبه) أي القادي (بالخيار في ذلك؟) أي مختار في ذي الثلاثة شاء ينهني أو يمنع عليه شيء في ذلك؟ (أو) ثانيها (ما السك؟) الواردة في الآية. (أو) ثالثها (كم الطعام؟) أي ما مقدارها (أو) رابعها (بأي مد هو؟) أي الطعام بأي مد يودي، فإن الأعداد كانت مختلفة بالمقدسة المستورة، (أو) خامسها (كم الضميمة؟) (أو) سادسها (هل يفرق شيئاً من ذلك) أي نوعاً من أنواع العقبة (أم يفرقها) أي المقادير (في ثوره ذلك؟) المحضوز، أي وجوب العقبة على الثور أو الشراحي.

(قال مالك) في جواب هذه المسائل على غير ترتيب الثلث: (كل شيء) أي حكم ورأى (في كتاب الله تعالى) (في) ياء (الكسرات كلها أو كلها) أي بلامنة (أولاً) (فصاحبه مخير في ذلك) أي في أدائه الذي لك أحب أن يفعل أم مفعول أحب. وفي النسخ المصرية: أي شيء أحب أن يفعل ذلك الفعل) غير لقوله: أي شيء. وهذه حواري المسألة الأولى. وقد وبى ذلك عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن (أولاً) فصاحبه به الحيار كما تقدم في آخر الحديث الأول من باب غلبة من خلق قبل أن يتحرر.

(وأما النسك أي المراد بالتمسك (ضميمة) جواب للمادة الثانية، وتقدم

وأما الضياع فثلاثة أيام، وأما الضعام فيقطع سبعة مساكين، ثم
سكني، فإن كان ما بعد الأذن، عد النبي ﷺ

قال مالك: سمعت بعض أهل انعم يقول: إذا رمى النحر
بماء، فأصابه شيء من النحر، لم يرد، فقله إن غيره أن يغتربه
فما نعت حديثك من عجرة مفصلة. وقد قال الحافظ^(١) قال عمر
بن عبد الله، لأمي عمر: قل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسراً، فإسا
فقدوا شاء، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء، وأما الضياع فثلاثة أيام، سوب
الضمان الضمان، ونقدم أيضاً في حديثك من أن ذلك إجماع خلاف ما
قيل من عشرة أيام

وأما الضعام فثلاثة (فيقطع سبعة مساكين) كما قال،
نحسب منه لأشبه الأربعة (لكل مسكين مائة) صد واحد. وفي نسخة من
بعض النسخ، والمائة حلابة تقدم في حديثك من عجرة مفصلة (بالمد
الأول) جواب المسألة الرابعة بعد النبي ﷺ من الماء الأول تقدم الكلام
عليه مفصلاً في أبواب صدقة القصر. ثم يذكر المصنف جواب المسألة
سابعة، ثم أجاب في العدة ولا (المد) ووجهه على التواضع
عند الحاجة مخرج بذلك الثاني في مخرج النحر^(٢).

قال مالك: سمعت بعض أهل انعم يقول: (إن رمى المحرم ضياعاً غير
نصيد (فأصابه) الرمي (شبهاً من الصيد) ثم يرد) أي الصيد يعني ثم يقصد
محرم الصيد، بل أصابه يدين فصدقه (فقتله) أي الصيد (إن) ما كسر مشور
يقول (عليه) أي على المحرم (أن يغتربه) من المصروف، وفي النسخ المصرية
ويغترفه من لا فعلان في نسخ الهدية، والمعنى واحد.

(١) فتح الباري (٤/٤١٨)

(٢) مخرج النحر (١٢)

قال مالك: ليس نحر الشجر يقطع من الشجر من الحرم
شيء، وإن يقطع من أحد حكم عليه بشيء، وليس ما صنع

لكم كل شيء إلا النساء، وتقدم لبط في ذلك في مبدأ باب الإفاضة.

(قال مالك: ليس على المحرم فيما قطع من الشجر) بيان لما (في الحرم
شيء) لا جواز ولا غيره سوى التحريم، ويؤيد إلى الله عزّ معه (وله يقطع من
أحد) من السلف (حكم عليه) أي على الناس (فيه) أي في شجر الحرم (شيء)
رئيس ما صنع، قال الشافعي^(١): ذكر فيه مسائل، إحداهما: ليس على المحرم
بما قطع من الشجر في الحرم شيء، والثانية: قوله: ليس ما صنع نص على
المنع من ذلك، وتعلق بذلك مسألة ثالثة، وهي تبيين الشجر المسموع قطعه
وتسميته من غيره، فأما المسألة الأولى في أنه لا يجب به شيء فهو مذهب
مالك، وقال أبو حنيفة والشافعي: يجب عليه الجزاء، انتهى.

وقال الشافعي^(٢): لا جزاء على لاطع ما حرم قطعه؛ لأنه قدر زائد على
التحريم محاسن، انتهى.

وأمدد على ذلك الزرقاني^(٣) بأن النبي ﷺ قال في غطبه فتح مكة: «لا
يحل لأبى بكر يومئذ ولا يوم الآخر أن يقطع بها دماً» ولا يعقد بها شجرة،
وكذا في روايات أخر، ليس في شيء منها ذكر جزاء ولا غيره، والكلمات لا
يذكر عليها، انتهى.

وفان المدوني^(٤): يجب في إتلاف الشجر والتحشيش الضمان، وإن كان
لشافعي وأصحاب الرأي، وروى ذلك عن ابن عباس وعطاء، وقال مالك وأبو

(١) «المعنى» (٢١/٢٧٥)

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٢٩٩).

(٣) «شرح الزرقاني» (١٠/٢٣٩٩)

(٤) «المعنى» (١٨٨/١٥)

تور وثابت وابن السكيت لا يسمون، لأن الحريم لا يسمونه في الحل، فلا يخص من الحريم كالأحرار، وإن كان ابن السكيت لا يجد دليلاً لأرجح ما في الجمع الحريم فخصاً من كتب ولا سنة ولا إجماع، وأقول: كما قال مالك نستعمل فيه لغتنا.

الحاشية: أمر هشبة، قال: رأيت عمر بن الخطاب أمر بشجرة كانت في المسجد يسمي أهل الطوائف: «قُطْع» و«كُتِب» ثم أوقفوا بقوله: «وإن كان في اللغة من أجل ابن عباس أنه قال في الموضع: يترك، وهي الحزاة مثلاً، وإن وجد الشجرة الكبرى والحزاة الصغيرة».

وعن عطاء: «سواء» ولأن مخرج من إلفاظ «حريم» الحريم، فكانوا يسمونه كالسهم، ويختلف الحريم منه ولا يخرج من قطع سجد الحل، ولا يرجع الحريم إلا في هذا فإنه يصر الحريم بالكسوة بالفتور والعمرة، والفتور: «الفتور» والعمرة: «العمرة» وهذا قول الشافعي، وقال أصحاب الأدي: «يخص الكل مثلاً، لأنه لا يفتور» فأكدوا الحقيقة، وبما نزل من عثمان وعطاء، لأن أحد من عي ما يجرم الإلفاظ، فكان فيه: «يخص بفتور كالتسديد، انتهى».

وفي «أورد من الله مع» خصص شجرة صغيرة عريضة مثلاً، وإن شوقها شجرة، «تحتل فيها شجرة» مثلاً، «يخص حاشيتي وروفي ببيتها، وعرضها ببيتها» انتهى، «في» «شامك السويدي» يخص الحريم: «الحلال» «شجرة حريم» مثلاً، «من قطع شجرة كبيرة صعدت» مثلاً، «إن كان صغيرة صعدت» مثلاً، «أي» «شجرة» «من» «شجرة» «والشاة» «والشاة» «بأصنافها» «تساوى في» «جود» «تهدى» «وإن كانت» «صغيرة» «حقاً» «لرجبت» «القبلة» «لم» «يحد» «من» «صدام» «ونصام» «وإن» «كان» «من» «الأصناف» «ال» «وحد» «تألف» «حاشيتي» «الحريم» «فإن» «لم» «تعد» «من» «القبلة» «وهو» «مخير» «من» «طعام» «والصيام» «نهي».

وفي «التهذيب»^(١): إن قطع حشيش الحرم أو شجرة تُست بمملوكة، وهو ما لا يسه التامر فعليه قيمته إلا ما جف، لأن حرمتها ثبت بسبب الحرم، وفاز عليه الصلاة والسلام: «لا يخنثي خلاها، ولا يعصد شوكتها»، ولا يكون لنصوم في هذه القيمة مدخل، لأن حرمة تناولها بسبب الحرم لا بسبب الإحرام، فكان من ضمان المحال، والنصوم يصلح حذاء للأفعال، لا ضمان المحال، ويتصدق بقيمته على الفقراء، انتهى.

قال الباجي^(٢): وأما المسألة الثانية في الجمع من قطع شجر الحرم فهو منقطع مالك والشافعي رأيي حنفية، والأصل في ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يخنثي خلاها ولا يعصد شجرها»، انتهى.

وقال المنوفي^(٣): أجمع أهل العلم على تحريم قطع شجر الحرم وإباحة الآخر وما أبته آدمي من البقول والنزوع والبراجين، حكى ذلك ابن المنذر، والأصل فيه ما روينا من حديث ابن عباس: «روى أبو شريح وأبو هريرة نحوه» من حديث ابن عباس، وكلها متفق عليها، انتهى. قلت: وكذلك حكى الإجماع على ذلك غير واحد من فقه المذاهب.

وأما المسألة الثالثة: فقال الباجي^(٤): أما ثيبين ما يستباح قطعه من شجر الحرم أو تمييزها بما هو مسوخ، فإن المسوخ ما هو من شجر ابتدأه ما لا يملك غالباً، وجرت اعتاده بأن يبيت من غير عمل آدمي، كالطبخ، والسر والسعدان، وما جرى مجرى ذلك، وكذلك سائر أنواع المحتبى، والأصل في

(١) (١٧١/٩)

(٢) «مختار» (٣/٧٤).

(٣) «شمسي» (٥/١٨٥).

(٤) «مختار» (٣/٧٤).

ذلك ما روي عنه عليه السلام أنه قال: «لا يختلئ خلاها ولا يعضد شجرها»، فقال العباس إلا الإذخر يا رسول الله، فإنه لصاغنا وقبورنا، فقال عليه السلام: «إلا الإذخر».

قال الساجي^(١): «وانت عبدتي مثله، ولم أر فيه نصاً لأصحاء غير أن الحاجة إليه عامة، لأنه لم يرل يؤخذ وينقل إلى البلاد على سبيل التداوي. ولم يكره أحد فصيح أنه باع، وهذا فيما بين نفسه».

وأما ما عرس منه وتحدث بالعمل، وملكه العامل، معتدي يجوز أخذه، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله -، وقال الشافعي: لا يجوز، ووجه الإباحة عندني أنه بمنزلة ما يأخذ من النوحس، فإن الحرم لا يمنع منه، وأما ما حرم العادة بأنه يملك، ويغرس، ويعمل كالنخل والرمان والجوز وما أشبهه فإنه غير ممنوع قطعه، وكذا ما كان يشق من البقول سواء ست بغسه أو تصنع آدمي لأنه على أصله، ويجري ذلك مجرى الحيوان ما كان أصده للنائب، فإنه لا يمنع من اصطاده في الحرم وإن نوحس: انتهى

وفي «المدونة»^(٢): «لا يقطع في الحرم من الشجر شيء، يمس أو لم يمس، وقال مالك: كل شيء أئتمه الناس في الحرم من الشجر مثل النخل والرمان وما أشبهها فلا بأس بقطع ذلك، وكذلك البقل كله مثل الكزات والخس والسق وما أشبه ذلك، ولا بأس بالسنا والإذخر أن يقطع في الحرم، انتهى. وسعد بن عريق «المدونة» بالتسا بسحب من قول الساجي. ثم أر فيه نصاً لأصحاء. وقال الزردري^(٣): «حرم بالحرم قطع ما ينبت بنفسه من غير علاج كالنخل المبري وشجر الطرفاء ولو استئنت مطلقاً لحشمه، وكما يأتي في حكمه إلا الإذخر

(١) «المنهاج» (٢/٢٥)

(٢) (٣/٣٢٦)

(٣) «الشرح الكبير» (١/٥٩١)

وانسأ ومثلها العصا والسواك وقطع لشجر ليلاء وانسكنى سوصحه أو قطعه لإصلاح الحوائط (كما يستنبت) من حرر وسق وكراث ويضيق ويخرج وإن لم يعالج نظراً لأصله. انتهى.

قال المنسوقي^(١): قوله: «ما ينبت بنفسه» أي ولو كان قطعاً لإطعام الدواب على السعوط ولا فرق بين الأخضر والبس، وقوله: «كما يسب» أي كما يجوز قطع ما يستنبت كالحنطة والقمح والعناب والنخل والبرسيم. انتهى.

وقال العمري^(٢): أجمع أهل العلم على تحريم قطع شجر الحرم وإباحة أخذ الإدام وما أنه الأدمي من اليفوخ والروع والرباحين، حكى ذلك ابن المنذر. وأما ما أنه الأدمي من شجره، فقد أبو الخطاب وابن عقيل له فقه من غير ضمان كالثروع، وقال القاضي: ما نبت في الحقل لم يحرم في الحرم فلا جزء فيه، وما نبت أصله في الحرم ضيق الجراء بكل حال. وقال ابن العربي في شجر الحرم لجروءه بكل حال أنه الأدميون أو نبت نفسه نعوم قوله عليه السلام: «لا يعضد شجرها».

وقال ابن حنبل: لا جزء فيما ينبت لأدميون جندة كالجوز والنوز والذخن ونحوه. ولا يحجب فيما ينبت الأدمي من شجره كالدرج والسلم، لأن الحرم يختص بتحريمه ما كان وحشياً من الصيد كذلك الشجر.

ثم قال: ويحرم قطع الشوك والعموج. وقال القاضي وأبو الخطاب: لا يحرم، ودعي ذلك عن عطاء ومجاهد وعمر وابن سيرين والشافعية، لأنه يؤذي بطبعه، فأشبه السباع من الحيوانات. ولما: قوله **يَلَوَّزُ** «لا يعضد شجرها» وفي

(١) حاشية المنسوقي (٩٢/٢)

(٢) المعنى: (٩٨٠/٥).

حديث أبي هريرة: **ألا يحلني شئها، وهذا صريح، ولأن العائذ في شجر الحرم التوك، قلت هذه الآية قطع شجرها، والتوك عائذ قد طعمه التحريم.**

ولا بأس لقطع الياس من الشجر الحشيش لأنه حرة الثمرات، ولا قطع ما نكره، ولا يبيح، لأنه قد تبيح، فهو بمنزلة الطير المفكك.
ولا بأس بالانزعاج بما نكره من الأعشاب وبيع من الشجر بغير صلح أو سي، إلا ما سقط من التوقي، نص عليه أحمد، ولا أعلم فيه خلاف، لأن الشجر ورد بلفظ القطع، وهذا سم يقطع، وليس له أخذ وزو الشجر وفاء لشايعي: له أخيه لأنه لا يضر به، وكان عطاء يرخص في أخذ ورق الشجر يستش فيه، ولا يخرج من أصله، ويرخص فيه عمرو بن دينار، وما أن النبي ﷺ قال: لا تحبوا شوكها، ولا يؤخذ شجرها، ولأن ما حرم أخذه حرم كل شيء منه، كزيت العنابر، وأولاهم لا يضر به، لا يصلح فيه يصفه، ويرعا أن يسي نهيها.

وبحرم قطع حشيش الحرم إلا ما استباح التارخ من الأبر، وما أسند الأعمش واليحيى، لقوله ﷺ: **ألا يحلني من ماء، من لقط: ألا يحلني حشيشها.**

وهي جوز رعية، جهاد: أكله، لا يجوز، وهو مدعب أبي حنيفة لأن ما حرم إنزاله لم يجز أن يرسل عليه ما يهلكه كالسيد، والثاني يجوز وهو مدعب عطاء، ولشاي لأن الهدايا كانت تدخل الحرم، وتكثر فيه، ولم يمتل أنه كانت تعد أولاهم، ولأن بهم حاجة إلى ذلك، شبه قطع الإبر.

ويجوز أخذ الكدأة^(١) من الحرم، وكذلك لقطع^(٢) لأنه لا أصل له فأنه

(١) الحياء على أرض تصح، حتى إذا قل مطبوخة

(٢) السج من الخضاء أو ما أوعاها.

الشيء . روى حنبل في ذكر مؤكل من شجر الحرم الصديقي^(١) واعتزق^(٢) .
 وروى مسلم في الطهر . وما أشبه ذلك . انتهى .

وعلم أيضاً^(٣) في حرم المدينة أنه يذوق حرم مكة في سبيل أحدعها .
 أنه يجوز أن يؤخذ من شجر حرم المدينة ما يدعو إليه الحاجة لنفسه
 والوسيلة والتركيل . وهو حسيبي . وما أشبه الحاج إلى فتلح حاجات حرم
 مكة . والثاني : أن حرم حاج المدينة فأدخل فيه لم يحرم إيمانه بخلاف مكة .
 انتهى .

وفي الترمذي حريم^(٤) . يحرم قطع شجر الحرم وحشيشه الأندلس
 المشوي مع ما عليها مني . ويجوز قطع الجاهل والعمى . ورواه الأعمش والكنية
 والشيخ والأحرار . وشاخ الأئمة . ما رآه أو انتكر . غير فعله مني ولو لم
 يرضه حسيبي . وروى بقوله . وعنه . غفر . انتهى .

وفي التلح الحارث . يحرم قطع شجرة حتى ما فيه صبرة كعوسج وسوك
 ومولا . يحرم إلا القليل . انتهى .

وفي مسالك^(٥) روى^(٦) . يحرم المحرم والمحال شجر الحرم . ممن قطع
 شجرة كبيرة محدثه شجرة . وإن كانت صمورة حصصاً بشدة . وإن كانت صغيرة
 صما وحسن الجيد . وكذا حكم الأعشاب .

وأما الأمر أن يجوز الحذف . فكل لا يحلها . بخلاف أن يذوق شجرة .

(١) الترمذي . (٢) الترمذي .

(٣) الترمذي . (٤) الترمذي . (٥) الترمذي .

(٦) الترمذي . (٧) الترمذي .

(٨) الترمذي . (٩) الترمذي .

(١٠) الترمذي .

ويحرم قطع حبش الحرم، فإن قلعه لزمه النية، وإن كان يابساً فلا شيء في قطعه، فلو قلعه لزمه الضمان لأنه لو لم يقلعه لنبت، ويجوز تسريح البهائم في حبش الحرم لترعى، فلو أخذ الحبش لعلف البهائم جاز على الأصح، بخلاف من يأخذ للبيع، ويستثنى من البيع الإذخر ولو احتج إلى شيء من نبات الحرم للدواء جاز قطعه على الأصح.

قال ابن حجر: قوله: «يفسد شجر الحرم»، أي بالقطع، والقطع سواء الذي في ملكه والمشموع والمستنبت وغيره، وقوله: «فمن قلع شجرة أي رطبة غير مؤدية كالشوك» وقوله: «يحرم قطع حبش الحرم» أي ليس من شأنه أن يستنبت سواء نبت بنفسه أو استنبت، أما إذا كان من شأنه ذلك، وإن نبت بنفسه كالحنطة والشمر والبقول والخضراوات فيجوز أخذه.

وقوله: «لأنه لو لم يقلعه لنبت محله ما إذا لم يفسد منيته وإلا جاز قلعه أيضاً»، وقوله: «يستثنى الإذخر» الحن يه ما يتخذ به كالرجلة والنبات المسمى بالبقلة ونحوهما لأنهما في معنى الزرع، وكالإذخر فهو إذا احتاج إليه للتقيد، انتهى، وبسط ابن حجر اختلاف أصحابهم في جواز المساويك وعصمه.

وفي شرح الباب^(١): أشجار الحرم ونباته أربع أنواع: الأول: كل شجر أبته الناس حقيقة، وهو من جنس ما ينبت الناس عادة كالزروع. الثاني: ما أبته الناس، وهو ليس مما يتونه عادة كالأراك وهو شجر المصراة.

الثالث: ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس، فهذه الأنواع الثلاثة يحل قطعها وقلعها والانتفاع بها ولا جزء فيها.

وأما النوع الرابع، فهو كل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت

الناس عاده كأم غيلان فهذا محفوظ القلع والقطع مملوكاً كان. بأن كان في أرض مملوك أو غير مملوك إلا أبايس، لعدم إطلاق الشجر والنبات عليه حينئذ، فإنه صار حطباً، وإلا الإضر، فيجوز قطعه رطباً وبأساً. ويجوز أخذ الكمأة، وما نحى من الزهر والثمر، وما انكسر من الشجر بغير فعل آدمي

ويحرم قطع التواء والعرسج ولا ضمان به. ولا يجوز اتخاذ المساويك من أراك الحرم وسائر أشجاره إذا كان أخضر، ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان لا ينضج بالشجر، ولا يجوز رعي الحنشير في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد، وقال أبو يوسف ومالك والشافعي: لا بأس به، ولو ارتفعت دانه حله المشي، لا شيء عليه لوفرع رعيه من غير اختياره. وهذا مما اتفق عليه، انتهى. زاد في «المعينة»: يحل قطع الشجرة المثمرة لأن أثماره أقيم مقام إنبات الناس، انتهى. زاد ابن عابدين^(١): وإن لم يكن من جس ما ينبت الناس، انتهى.

وفي «الهداية»^(٢): قال أبو يوسف: لا بأس بالرعي لأن فيه ضرورة، فإن منع الدواب عنه متعذر، ولنا ما روينا، والقطع بالمسافر كالقطع بالمساجل، قال العيني في «البيان» قوله: قال أبو يوسف: وبه قال الشافعي ومالك، وقوله: «القطع بالمسافر» جواب عما يقال: إن النص في «القطع» لا في الرعي، انتهى.

قلت: وهكذا حكى عن مالك جواز الرعي غير واحد، لكن قال الحافظ في «الفتح»^(٣) في حديث «لا يخلى خلافا» استدلال به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش، وبه قال مالك والكوفيون، واختاره الطبري: وقال

(١) رد المحتار (٢/٦٢٤)

(٢) (١/٣٧١)

(٣) فتح الباري (٤/٤١٨)

الشيء يعني: لا بأس بالرعي لمصنعه البهائم، وهو عمل الناس بخلاف الاحتشاش، فإنه العنهي فلا ينعدي إلى غيره انتهى.

والصواب على الظاهر الأول لما في المدونة^(١) قال مالك: لا بأس بالرعي في حرم مكة وحرم المدينة في التحشيش والشجر، وقال أيضاً: أكره للحلال والحرام أن يحتشاشا في الحرم مخافة أن يبقلا الدواب. فإن سلما فلا شيء عليه وأنا أكره ذلك انتهى.

وسألتني في آخر «جامع الحج»: سئل مالك: هل يحتش المرحل لمدينة؟ فقال لا، وقال أياجي^(٢): لا بأس أن يرعى الإبل في الحرم، والفرق بينه وبين الاحتشاش، أن الاحتشاش تناول قطع التحشيش، وإرسال البهائم للرعي فبس يتناول لذلك، هذا: وقد عرفت مما سبق من مسالكهم أنهم اتفقوا على بعض مسائل الباب، واختلفوا في آخرها.

وإحسان المباحث في ذلك عشرة مسائل: الأولى: الاختلاف في مصداق النهي عنه من الشجر وغيره، فقال مالك: يحرم ما يبت جنبه بنفسه وإن استنته أحد نظراً لجنبه، وقالت الحنفية: يحرم ما يبت جنبه، ولم يستنبه أحد، وقال أحمد: يجوز ما زرعه آدمي من الشجر والتحشيش لا ما لم يزرعه أحد، وعند الشافعي: رحمه الله - يحرم شجر الحرم وحشيشه مطلقاً إلا التحشيش الذي من شأنه أن يستنبت كالنبول ونخضراوات

الثانية: أحجموا على أن ما زرعه آدمي من الزروع والنبول والرباحين يجوز قطعه ولا خلاف في ذلك.

الثالثة: لا فرق في الأخضر والباس عند مالك خلافاً للامة الثلاثة إذ أباحوا قطع الباس.

(١) (٢٣٩/١)

(٢) (المنهاج) (٧٥/٢).

قَالَ مَا ذَلِكَ فِي الَّذِي يَحْتَضِرُ أَوْ يَسُورُ حَيَّامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي
الْمَسْجِدِ

الرابعة: الحوك وغيره سواء في الحرمه عند مالك وأحمد، وبحور قطعه
عند الشافعي وبعض الحنابلة، ويحرم قطعه عند الحنابلة بدون التضامن.
الخامسة: أجمعوا على إباحة قطع الإذخر رطباً ويابساً.

السادسة: لا يحور القطع لإطعام الدواب عند مالك على المعتد به، وفيه
قائل أحمد والحنابلة، ويحور في الأصح عند الشافعية والسماعية في رعي
الدواب، وجهان عند أحمد، ويحور عند الشافعي ومالك وأبي يوسف، ولا
يحور عند أبي حنيفة ومحمد، ولو ابرعت منمها يحور إحصاءاً ولثامته؛
أجمعوا على حواز الإصباح بالأورق السافنة، والثامنة: يحوز السواك من
شعر الحرم عند مالك، ولا يحور عند أحمد والحنابلة، واحتلت فيه الحنفية،
والعاشرة: لا يجوز قطع الورق عند أحمد، ويحور عند الشافعي والحنابلة.

أما ما ذكرنا في الذي يجهل أو ينسى، قال الباقون^(١): أمر مالك على
حكم من جهل أو نسى حيام ثلاثة أيام في الحج، ويحصل قوله: «أو جهل»
وجهين أحدهما أن يكون جهل الحكم، والثاني أن يكون معنى جهل فعل
ما لا يحور، فيكون جهل هاهنا بمعنى نسي، فإن قلنا: إن الجهل بمعنى نسي
فقد استوعب حكم العائد والناسي.

وإن قلنا: «جهل» بمعنى لم يعلم الحكم، فإنه ترك ذكر العائد، وإن عاد
حكمه حكم الناسي، المعظف إعظاماً لعدم وتخليطاً لحكمه، والأفضل أن
نحمل لفظ جهل على الوجهين لاحتتملها لهما، انتهى.

(حيام ثلاثة أيام في الحج) على ما تقدم في أبواب الاستيعاب أن حيام
الاستيعاب الذي لم يجد المهيئ ثلاثة في الحج وسعة إذا رجع، قاله الباقون.

أَوْ يَتَخَرَّضُ فِيهِ. فَلَا نَضُومُهَا حَتَّى يُقَامَ سَلَاةٌ. قَالَ: لِيُجَاهِدَ إِنْ وَجَدَ عَدِيًّا وَإِلَّا فَلْيَضُمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَهْلِهِ، وَنَسْتَعِدُّ بَعْدَ ذَلِكَ

قُلْتُ: وَلَا تَخْطِئُ بِالْمَتَمِّعِ، بَلْ هَذَا حُكْمٌ لِدَمَاءِ الْوُجُوهِ فِي الْحَجِّ غَيْرِ وَدِيَةِ الْأَذَى وَجَرَاءِ انْتِصَادٍ كَمَا مِثْلِي فِي كَلَامِ التَّرْدِيدِ، وَهُوَ يَدْخُلُ فِيهِ صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ أَيْضًا.

(أَوْ يَسْرُضُ فِيهَا) أَيِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ نَصْرٌ عَلَى الْمَرْغَبِ لِمَشْرُوعِهِمْ أَصْنَامُ أَتَارِكِيهِ بِمَكْرِ النِّسْيَانِ وَالْحَمْدُ لِمُتَمِّعٍ عَدِيٍّ، وَالْحَمْدُ لِلْمُتَمَتِّعِ الْعَدَلِيِّ، (وَإِلَّا يَضُومُهَا) هَيْهَذَا الْوُجُوهُ الْمُتَمَتِّعَةُ (حَتَّى يُقَامَ) يَفْتَحُ الدَّالَّ (يَلِدُهُ) عَادِمًا الْهَدْيَ.

(قَالَ مَالِكٌ): الْجَاهِدُ إِنْ وَجَدَ عَدِيًّا وَإِلَّا فَلْيَضُمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَهْلِهِ بَعْدَ الرَّجُوعِ (وَسَبْعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ) قَالَ التَّبَاجِيُّ: وَمَعْنَى ذَلِكَ الْفَصْلُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ، وَقَالَ أَصْبَحُ: إِنْ ذَلِكَ شَرْطٌ فِي صَحَّتِهَا، وَيَعْلَمُ قَوْلُ مَا مَاتَ عَلَى أَنْ التَّرْتِيبَ قَدْ سَقَطَ وَجَوِبَ.

وَقَالَ التَّرْدِيدُ^(١): لَمَّا كَانَ دَمُ الْحَجِّ ثَلَاثَةَ بَعْضِهَا عَلَى التَّخْيِيرِ وَهُوَ دَمَاءُ الْقَدِيَّةِ وَجَزَاءُ الْمَصِيدِ، وَبَعْضُهَا عَلَى التَّرْتِيبِ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ: أَوْغِيْهُ الْقَدِيَّةَ وَجَزَاءَ الْأَصِيدِ، وَذَلِكَ الْعَبْرُ مَا يَحْتَاجُ تَتَرَاءُ وَجِبَتْ أَوْ لَعْدِي أَوْ قَبْلَهُ يَفْعَلُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ. (مَرْتَبٌ) مَرْتَبِيٌّ لَا تَفْلُ عَنْ أَوَّلَاهُمَا إِلَّا بَعْدَ عَجْزِهِ عَنْهَا لَا ثَالِثَ نَهْبٍ (بَعْدِيٍّ) أَوْ عَنِ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى (لَمْ) عِنْدَ عَجْزِهِ عَنْهُ (صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ) وَهُوَ الْعَرَبِيَّةُ الثَّابِتَةُ، وَأَوَّلُ وَقْتٍ مِنْ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ: إِنْ فَاتَهُ صَوْمُهَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ صَامَ أَيَّامَ مَنَى، وَإِنْ أَكْمَرَهَا عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ صَامَهَا مَنَى شَاءَ وَسَلِهَ وَالسَّبْعَةَ أَوَّلًا (وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ) انْتَهَى.

وَقَالَ التَّبَاجِيُّ^(٢): فِي صِيَامِ الْمُتَمَتِّعِ: إِنْ فَاتَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ قَبْلَ يَوْمِ

(١) الطُّرُقُ الْكَبِيرُ (٢١/٨٤).

(٢) الْمُتَمَتِّعُ (٢٣/٢٢).

«لحرم صام أيام منى، فإن لم يصم صامها مدها، وبهذا قال الشافعي، وهو قول عائشة وابن عمر، وإذ قال أبو حنيفة: لا يصوم بعد عرفة، ويستقر الهمدي في ذمته انتهى».

قلت: من حكى عن أبي حنيفة كذلك هو مذهبه، صرح بذلك في التروع. قال صاحب «التهذيب»^(١): إن فاتته الصوم حتى أتى يوم النحر أم يجزه إلا الدم، وذلك لشافعي رحمه الله: يصوم بعد هذه الأيام، لأنه صوم موقت فيقصي كصوم رمضان.

وقال النبي المشهور عن الصوم في هذه الأيام، فنفذ به النص أو يدخله «النقص» فلا يتأذى به ما وجب كاملاً، ولا يؤدي بعداً لأن الصوم بدل، والأبدل لا تنحب إلا شرعاً والنحب خصب يوقت الحج، وحواز الدم على الأصل، وعن عمر - رضي الله عنه - أنه أمر في مثله بفتح الشاة، انتهى.

وقال البيهقي^(٢): إن الممنوع إذا لم يصم الثلاثة أيام في الحج، فإنه يصوم بعد ذلك، وبهذا قال علي وابن عمر وعائشة والزهري ومالك والشافعي، ويروى عن ابن عباس وسعيد بن حمير وطوس ومجاهد إذا فاتهم الصوم في العشر وبه استقر الهمدي في ذمته.

وقال أنه صوم واجب فلا يستقضى بخروج منه كصوم رمضان، وإذا ثبت هذا فإنه يصوم أيام منى، وهو قول ابن عمر وعائشة وعروة ومالك والأوزاعي وإسحاق والشافعي في القديم، وعن أحمد رواية أخرى: لا يصوم أيام منى، روى ذلك عن علي والحسن وعطاء، وهو قول ابن المنذر بأنه يجوز لبي من صوم سنة أيام، ذكر سنن أيام الشريق، فعلى هذه الرواية يصوم بعد ذلك عشرة أيام.

(١) (١٥٢/١)

(٢) الشافعي (٥/٣٦٣)

وكذلك الحكم إذا قلنا بصوم أيام منى، فلم يصحها، واختلفت الرواية عن أحمد في وجوب الدم عليه، فعنه عليه دم، لأنه أمر الواجب من ماسكت الحج عن يومه، فزعمه دم كرمي النحر، ولا فرق بين المؤخر للملأ أو لتخير، وقال القاضي: إن آخره فعدل ليس عليه فدية، وهي أحسن رواية أخرى لا يلزم مع الصوم دم بحال، وهذا اختيار أبي الخطاب، ومذهب الشافعي، لأنه صوم واجب القضاء بنوته كصوم رمضان، فإذا صام عشرة لم يلزمه التطريق بين الثلاثة والمبعدة. وقال أصحاب الشافعي عليه تطريق، لأنه واجب من حيث الفعل، وما وجب التطريق من حيث الفعل لم يسقط بنوات يومه كأفعال الصلاة من الركوع والسجود، ولك أنه صوم واجب في زمن يصح الصوم فيه، ثم يجب لتريقه كماتوا الصوم، انتهى.

في التهذيب^(١) أن فاته الصوم حتى أتى يوم النحر ثم يجزه إلا أنما، وقال الشافعي: يصوم بعد هذه الأيام، قال العيني في البداية: الشافعي في ذلك ستة أقوال: أحدها: لا صوم، ويقتل إلى النهدي، الثاني: عليه صوم عشرة أيام مطلق، الثالث: عليه صوم عشرة، ويقرن بيوم، الرابع: يقرن بأربعة أيام، الخامس: يقرن بملء مكان السير السادس: بأربعة أيام ومدة إمكك السير، وهو أصحها عندهم ذكر ذلك كله النووي في شرح تهذيب، انتهى.

وقال أيضا تحت قول التهذيب: ثم يجزه إلا الدم: روي ذلك عن علي وابن عباس ومعه من خير مضاور ومحاهد والحسن وعطاء، انتهى.

وقد عرفت التعارض في نقل المؤلف والتعليق، ولا يبعد تعدد الرواية عنهم، وصحت التحككات.

(٨١) باب جامع الحج

٢٤٢/٩٣٤ - حدثني محمد بن علي مالان، عن أبي شهاب، عن

عبد بن النخعة، عن عبد الله بن محمد بن أبي العاص،

(٨١) باب جامع الحج

في الروايات المستفادة من كتاب الحج

٢٤٢/٩٣٤ - (مالك)، عن أبي شهاب، عنك، أخبرني البخاري في

الحج^(١)، قال: الحافظ، وندلساني من حديث جابر النخعي عن أبي العاصي
 بن جهم، وقد أضاف أصحابنا له في حديثه عن أبي العاصي، ورواه شافعا
 عنه صاحب من كتابه، أخرجه عنه البخاري، لكن لم يدر الحافظ، وهو عبد
 الله بن محمد، عن شهاب بن عبد الله بن محمد بن أبي العاص، عنك، انتهى.

(عن عيسى بن أحمد الغنوي الميموني، (طلحة بن عبيد الله) وأبو من الخبيخ
 بنسبة أبي عبيد الله، وهي رواية من جريج عن معاذ بن عيسى بن
 شاذان، كلاهما عن أبي شهاب قال: حدثني عيسى بن طلحة (عن عبد الله بن
 عمرو) عن أبي العاص، وهو رواية من جريج ومعاذ بن عيسى بن
 شاذان، أو عبد الله بن جابر.

قال الحافظ، عبد الله بن جابر، هو ابن عبد جابر كذا في رواية
 البخاري، خلاف ما وقع في بعض نسخ المصنف، وأخرج عنه من كتاب
 الترمذي، ومن بعده علي بن عبد الله بن جابر، عن أبي العاص، ورواه
 البخاري من رواية جابر بن جهم عن عيسى بن طلحة عن عبد الله، وكلمة
 من حديثه إلا بهذا الإسناد،

(١) روى الحديث (٩٣٠)، (٩٣١)، (٩٣٢)، (٩٣٣).

(٢) روى البخاري (٩٣٩، ٩٤٠).

أَنَّهُ قَالَ: «وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي فُلَانٍ مِنْ بَنِي قُلَيْسٍ».....

أما قال: «وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع» أي على ما تقدم، كما في رواية صالح عند البخاري ويونس عند مسلم باللفظ «على واحد»، ولذا ترجمه صبه البخاري: «باب انقضى على الدنيا» وأسرير عليه الإسلام علي بأنه يدر في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة، بل في رواية بحير القطاني عنه أن جلس في حجة الوداع، فقال رجل: «ثم قال: الإسلام علي». كان ذلك في شيء من الطريق أنه كان على دابة، فيحصل قوله: «جلس» على أنه ركبا، وحل على عيبه، قال الحافظ: بهذا هو الثمين لرواية صالح بن كيسان باللفظ «وقف» انتهى

وقال النووي رحمه الله: «هذا دليل لحوار القعود على الدابة للحاجة، ثم قال: الإسراعين: أي صالح بن كيسان مراد بقوله: «وقف على واحد» قال الحافظ: «ليس كذلك فقد ذكر ذلك أيضا يونس عند مسلم، وسعه عبد أحمد والنسائي كلاهما عن الزهري، وقد أشار إليه البخاري بقوله: «تابعه بعد أي في قوله: «وقف على واحد»، انتهى».

(للناس يعني) قال الساجي^(١) يحصل أنه وقع لتعلم الناس منهم وبجسمهم عن مسائلهم، فتم علم أنه وقت سزال يسأله في ذلك الوقت الذي عما فيه من حجة، وعما أدركه، وهذا فيه وأخر ويسأله يوم عن المستفتين، انتهى.

ولم يعبر في الحديث الثيم وأنه يعبر في أكثر الروايات المكان أهدى، ووقع في رواية ابن خزيمة عن الزهري عند البخاري باللفظ: «يعطى يوم النحر»، وفي رواية: «وقف عند الجمرة» قال صاحب «جمع مضمر» بين هذه الروايات بأنه مؤلف واحد، وإذ هو أحفظ، أي علم الناس لا أنها من عطف الحج المشروعة.

(١) المستقر: (١٩٣٥).

قال: ويحتمل أن يكون ذلك في موطنهم. أحدكما: على راحته عند الجمرة. ولم يقل في هذا خطب، وإنما فيه وقع ومائل. والثاني: في يوم النحر بعد صلاة الظهر. وذلك وقت الخطبة المندرجة من خطب الحج يعلم الإمام الناس ما يقوم عندهم من مسألتهم. قال السوي: هذا الأحكام الثاني هو العوالب.

قال الحافظ: فإن قيل لا منافاة بين هذا الذي صوِّفه وبين الذي قبله، فإنه ليس في شيء من طريق الحديثين، حديث بن عباس وحديث عبد الله بن عمرو بيان الوقت الذي خطب فيه من النهار، قلت: نعم لم يقع التصريح بذلك، لكن في رواية ابن عباس أن بعض أسائيل قال: رويت بعد ما أميت، وهذا يدل على أن الفتنة كانت بعد الزوال، لأن النساء يطلقن على ما بعد الزوال. وكان الأسافل علم أن الفتنة للحاج أن يرمي الجمرة أول ما يقدم مصعى، فلما اتجهوا إلى بعد الزوال سأل عن ذلك على أن حديث عبد الله بن عمرو من مخرج واحد. لا يعرف له طريق إلا طريق الزهري عن عيسى عنه. والاختلاف فيه من أصحاب الزهري، وغايته أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر. واجتمع من مرويتهم.

ورواية ابن عباس أن ذلك كان يوم النحر بعد الزوال، وهو عن راحته بخطب عند الجمرة. وإذا تقرر أن ذلك كان بعد الزوال يوم النحر فعين أنها الخطبة التي شرعت لتعليم بنو المصالح، فليس قوله: جعل، محاراً عن مجرأ الله، بل حقيقة، ولا يلزم من وقوعه عند الجمرة أن يكون حينئذ راحداً، ففي البخاري: من ابن عمر: أنه سمع وقع يوم النحر بين الجمرات، فذكر خطبته ففعل ذلك وقع بعد أن أفاض، ورجع إلى مصى. انتهى

قلت: لكن شكل هذه حديث الثابت وما في معناه، فإن وخوفه يبيح كسر المناسك، والاحتياط منه أنه كان يتعاطى مع زوالهم لا الخطأ، وأوضح منه لفظ معنهم بهذا اللفظ، وألف رسول الله ﷺ في حجة الوداع منى لمس سائقوه، الحديث. وما أتت الاحتياط كبرها بعد الزوال يأتي عنه ما في أبي داود من حديث رافع بن خديج المزني قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطف الناس من ارتفاع الضحى من ثلثة سبعمائة الحديث.

ويؤيده أيضا ما في أبي داود^(١٩٢١) من حديث عبد الرحمن بن معاذ أن النبي قال: خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى إلى أن حال، ثم أمر المهاجرين، فأتوا في مقدم المسجد، وأمر الأنصار، فزولوا من وراء المسجد، فجلل يده على أنبا قامت في أول ما قدم منى فزول ثلث الناس مائة.

ويؤيده أيضا ما في مسند أحمد^(١٩٢٢) من حديث أبي أمامة قال: أتينا كان في حجة الوداع فأم رسول الله ﷺ وهو يومئذ فزول الفضل بن عباس على حمل آدم، فدل به أيضا ثلث حدود من اعلم قبل أن ينص العلم، الحديث طوله.

ومعروف أن إرداف الفضل كان من العرف لغير منى، فهذا أيضا يشير إلى أن هذه لم صابا كانت في هذا حدوده لغير منى، فالظاهر أن لفظ احتضبه يحسن على أقرب إلى الترابيس، ولا أقل من التعداد كما حكاه بعض الضلال، يؤيد الأول أن البخاري لم يذكر أحد القبط على الدابة عند الجمره وأورد في حديث من جوس يلفظ بخط يوم الجمره، وهذا يشير إلى أن حذمه على الحفدة بل على الإفتاء، وبذا قال الأئمة كما حكاه الزرقاني^(١٩٢٣)، ثم جاء البخاري فاعتبرا على المناقبة، فهو يدل على أنها تكون حذيفة، انتهى.

(١٩٢١) أخرجه أبو داود (١٩٢٨).

(١٩٢٢) (١٩٢٩، ٩).

(١٩٢٣) مروج الذهب (١١، ١٢٩).

وَالثَّانِي سَأَلُوهُ فَمَاذَا رُحِّلَ فَقَالَ زَادَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ.

وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ مَجْبَعَتُوا بِسَأَلِهِمْ، وَأُخْرَى أَفْطَرُ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، وَالثَّامِ عَنْ دَسَمٍ، قَوْلُهُ: «وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَخْتَرُ فِي حُجَّةٍ» وَدَاخٍ بِدَعْوَى النَّاسِ يَسْأَلُونَهُ: (فَجَاءَهُ رَجُلٌ). قَالَ الْحَافِظُ^(١): لَمْ أَفْهَمْ عَنِ اسْمِهِ مَعْنَى الْحُجَّةِ ائْتَدَبُوا وَلَا عَنِ اسْمِ أَحَدٍ مِمَّنْ سَأَلَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ وَكَانُوا جَمَاعَةً، وَفِي حَدِيثِ أَسَدَةَ بْنِ سُرَيْكٍ عِنْدَ الطَّعَنِيِّ وَغَيْرِهِ كُنَ الْأَعْرَابُ سَأَلُوهُ، فَكَانَ هَذَا عَمَ السَّبَبِ فِي عَدَمِ غُطِّ أَسْمَائِهِمْ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَيَذَلُّ عَنِ كَوْنِهِمْ جَمَاعَةً فَتَفَرَّقُوا فِي اخْتِلَافِ أَوَاقِ أَسْمَائِهِمْ مِنَ التَّفْطِيمِ وَالنَّاعِيَةِ، كَمَا سَبَّاهُ.

(فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ) بِضَمِّ الْعَيْنِ أَيْ أَفْطَرُ، بِقَالَ: شَعُرْتُ بِأَشْيَاءَ تَحْوِرُ إِذَا غَطَّتْ لَهَا، وَعَنِ هَذَا، يَكُونُ مَوْدُو الْأَعْظَارِ الْفَسَادَ، وَدَعَاهُ النَّاجِي^(٢) اِحْتِمَالًا فَقَالَ: بِحَسْبِ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَسْتَبِيحَ فَغَطَّتِ الْخِلَافَ وَهُوَ الْأَمْرُ، اِنْتَهَى.

وَمِنْ دَوَعِ التَّحْلِيلِ فِي كَلَامِهِ فِي ذِكْرِ الْاِحْتِمَالِ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّ التَّحْوِرَ بِمَعْنَى الْعَلَمِ، وَعَنِ هَذَا مَا عَمِيَ لَمْ أَعْلَمْ الْمَسْأَلَةَ قُلْتُ ذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُهُ لَفْظُ يُونُسَ عِنْدَ مُسْنَدِ^(٣) «ثُمَّ أَشْعُرُ أَنَّ الْوَدْيَ قَبْلَ الْفَحْرِ فَتَحَرَّتْ قَبْلَ أَنْ تَرْمِي»، وَأَوْضَحَ مَا لَفْظُ اسْ جَرِيحٍ: «كَتَبْتُ أَحِبُّ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا»

وَأَمَّا الْاِحْتِمَالُ سَاعَا أَشَارَ الْحَافِزِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» إِذْ تَرَجِمَ عَلَى الْحَدِيثِ بَابَ إِذَا رَمَى مَعْدَمًا أَمْسَى نَاسِيًا أَوْ حَافِلًا^(٤). قَوْلُ الْعَيْنِيِّ^(٥): «فَزَادَ ذَلِكَ: نَبَذَ التَّارِجَةَ نَكْوَهُ نَاسِيًا أَوْ حَافِلًا»، أَيْسَ فِي الْحَدِيثِ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: سَاءَ بِهِ دَوْلَمَ

(١) - مع السري، ٢/١٢٧، ١٢٨.

(٢) - التلخيص، ١/٢١٠، ٢١١.

(٣) - (١/٢٠٦).

(٤) - العهد، بخاري، ١/١٧١، ١٧٢.

فَقُلْتُ: بَلَى أَنْ أَشْعُرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَشْعُرُ، وَلَا خَرَجَ، ثُمَّ
يَرَاءُ تَخَرُّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ أَشْعُرُ،»

أشعره، وعدم الشعور أصم من أن يكون ناسياً أو جاهلاً، انتهى. وبإلاحتدالين
معاً فصره القاري كما سيأتي قريباً. وكذا المؤلف.

(محلقت) شعر رأسي (فهل أن أشعر). وفي رواية «قل أن أشعر»، وإغاء
سببه جعل الحلق مسبباً عن عدم الشعور اعتذاراً (فقال رسول الله ﷺ: شعر).
هكذا في النسخ المصرية وهو الأوجه، وفي نسخ الهندية «أشعر». وحمله
الزرقاني رواية، وقال: وفي رواية «أشعر» أي الآن (ولا خرج) عليك أي لا
صبر عليك، ثم هو تقي للإتم واعدية معاً بعد من قل بعد الفنية في هذه
الأمر، وفي تلتم حفظ عند القائلين برحوب الدم. كما سيأتي مفعلاً من جان
العناصب.

أب الأول فقد قال عياض: ليس في الحديث أمر بالإعادة، وإنما هو
إباحة لما فعل: لأنه سأل عن أمر فرج منه، فاستعنى الفعل ذلك متى نشر،
وفي الحرج يترى في وقع القليلة عن النعد والساهي، وفي وقع الإثم عن
الساهي، انتهى.

وأما الثاني فقد قال الباجي^(١): يحتمل أن يريد لا إله عليك لأن الحرج
الإثم، ومعظم سؤال المحدث إنما كان عن ذلك خوفاً من أن يكون قد أشعر،
وأعلمه النبي ﷺ أنه لا حرج، إذ لم يقصد المخالفة، وإنما أتى ذلك عن غير
علم ولا قصد مع حجة الأمر، انتهى.

(ثم جاءه) رجل (آخر فقال: يا رسول الله لم أشعر) أي ما عرفت تقديم
بعض لمناسك وحجها، فيكون جاهلاً لقرب وجوب الحج، أو فعلت ما
ذكرت عن غير معهود لكثرة الاشتغال فيكون محطك، كذا في «الترغاة»^(٢).

(١) «معجم» (٣/٩٦).

(٢) «مرآة المفاتيح» (٤/٢٩٦).

فَحَرَّثَ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ . قَالَ : «إِذَا رَأَى الْإِزْمَ ، وَلَا حَرْجَ»

(فَحَرَّثَ) : الْهَدْيَ (قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ) : الْحَصْرَةَ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا رَأَى الْإِزْمَ (وَلَا حَرْجَ) أَيَّ لَا إِسْمَ أَوْ لَا قِدَّةَ أَيْضًا» . وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ الشَّعْبَانِيِّ ، فَنَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَعَالَ . كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا ، ثُمَّ فَمَّ أُخْرَ فَقَالَ : كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ أَنْ أُحْرَ . نَحَرْتُ قُلَّ أَنَّ أَوْمِي ، وَأَنْشَاءً فَذَكَ فَتَنَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «الْقَبْلُ وَلَا حَرْجَ» . لَهْنٌ كُنْهَنٌ ، فَمَا تَنْتَلِ بِوَعْدَةٍ عَنْ شَيْءٍ . إِلَّا قَالَ : «الْقَبْلُ وَلَا حَرْجَ» . وَهِيَ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَلَمَةَ ، قَالَ أُحْرَ . أَفَعَسْتُ إِلَيَّ الْيَتِمْ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ ، قَالَ : إِبْرَمَ وَلَا حَرْجَ ، وَهِيَ رِوَايَةُ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ أَحْمَدَ زِيَادَةَ الْحَلَقِ قَبْلَ الرُّمِيِّ أَيْضًا .

فَحَاسِلُ مَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو السَّوَالُ عَنْ أَرْبَعَةِ شَيْءٍ . الْحَلَقِ قَبْلَ النَّاحِجِ ، وَالْحَلَقِ قَبْلَ الرُّمِيِّ ، وَالنَّحْرَ قَبْلَ الرُّمِيِّ . وَالْإِفَاضَةَ قَبْلَ الرُّمِيِّ ، وَالْأَوَّلِيَّاتِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَسَامٍ أَيْضًا . وَغَدَاةُ الدَّارِقُطِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَسَامٍ أَيْضًا السَّوَالُ عَنْ الْحَقِّ قَبْلَ الرُّمِيِّ ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ الشَّعْبَانِيِّ . وَفِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ السَّوَالُ عَنْ الْإِفَاضَةِ قَبْلَ الْحَلَقِ . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْمُطَّلِحِيِّ السَّوَالُ عَنِ الرُّمِيِّ وَالْإِفَاضَةَ مَعَ قَبْلِ الْحَلَقِ ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَضْرَاءِ ، وَوَصَلَهُ ابْنُ حَبِيبٍ وَغِيَرَهُ السَّوَالُ عَنْ الْإِفَاضَةِ قَبْلَ النَّاحِجِ ، وَفِي حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شَرِيكَ عَنْ عَبْدِ أَبِي تَالُودَ السَّوَالُ عَنِ الْحَبِيبِ قَبْلَ الطَّلَافِ ، قَالَهُ ابْنُ حَفْصَةَ^(١) .

وَقَالَ ابْنُ الشَّيْخِ فِي «الْمُهَنْدِي»^(٢) بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شَرِيكَ : قَوْلُهُ : «سَمِعْتُ قَبْلَ أَنْ تُضَافَ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ ، وَالْمَحْفُوظُ : «فَتَمَّ الرُّمِيَّ وَالنَّحْرَ وَالْحَلَقَ بِمَعْنَى بَعْضٍ» . فَكُنْ .

(١) : مَتَّحُ الْخَضْرَاءِ (٣٦١/٢٠٠)

(٢) : مِزَانُ الشَّعْبَانِيِّ (٣٦٩/٢٠٠)

لا ينبغي عن أي شيء غيره. مثل فري ذلك اليوم، وجوابه إنما كان عن سؤال المسائل فلا يدخل فيه غيره كما لا يدخل في قوله «البحر» لا حرج، أرم ولا حرج. غير ذلك مما لم يأت به، انتهى.

وكذا قال ابن التين: إن هذا الحديث لا ينفي وضع الحرج في غير المألين اسصوص عليهما يعني المذكورين في رواية مانع. لأنه خرج جواباً للسؤال ولا يدخل فيه غيره، انتهى.

وتعقب الحافظ^(١) بقوله: كأنه عذر عن فوائده في بقية الحديث! أقعاً سنن عن شيء قدّم ولا أخر، وكأنه حسن ما أيهه به على ما ذكر، لكن قوله: في رواية ابن جريج وأشباه ذلك يرد عليه.

ونقدم فيما سرناه من مجموع الأحاديث عدة صورة، ونبيت عدة صورة، لم نذكرها (رواية) إما احتصاراً، وإما لكونها لم تقع، وبلدت بالقسيم أربعة^(٢) وعشرين صورة، منها: صورة الترتيب الحقيق سببها، وذلك أن وظائف يوم البحر بالاتفاق أربعة أشياء: رمي الجمرات، ثم سحر الهادي، أو سحره، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة.

(١) دفع البري: ٣٦/٥٧٢.

(٢) ذات وهكذا تصورها.

(١) رمي	بحر	حلق	طواف
(٢) رمي	حلق	طواف	بحر
(٣) رمي	طواف	بحر	حلق
(٤) رمي	بحر	طواف	حلق
(٥) رمي	حلق	بحر	طواف
(٦) رمي	طواف	حلق	بحر

عدة من صور ترتيب الرمي، وكذا حصل ستة صور بتدبير كل واحد من هذه الثلاثة، فيحصل المجموع أربعة وعشرين صورة، كما ذكر.

وقد أجمع العلماء على مطابقة هذا الترتيب (إلا أن أبا حنيفة الماتكي
نسبى لما رواه، فقال لا يخلو حتى ظنوه، ثلثه لاحظ أنه في عمل العبد،
والعبد يتأخر فيها الحقل عن الطواف، ورد قلب البوري بالإجماع، وتأخره
عن دور العبد في ذلك، إذ قال، رتبة اليد، وأنه يتبع في الدور حتى يخلو
منهما جميعاً، ثم يفرض أن لا يحل منهما يتحول في وقت واحد، قد حنوا
في الطواف والتعبد فإنه بهذا الحديث، يقع الحلق قبل الطواف.

وفي هذا الاستشهاد نقرأ، ورد عليه بعض السابغون بصرص الأحداث
والإجماع المستعمل عليه، وكأنه يريد بصرص الأحداث ما ثبت عنده أن
الشيء كان قارناً في آخر الأمر، وقد حنوا قبل الطواف، وهذا إنما ثبت عام
استدلالي لا حصي، أمكن كونه وثيقاً قارناً، وإن الإجماع على ما ذكره، بل
والشافعي، ومن قال بأن الشيء يجوز كان مغفراً، وأما الإجماع معبد التمسك
أراد به الإجماع المتقني المتقني، وإن أراد التسكوي فتية بصرص، وقد سار فيه
أعضاء انتهى

ثم قال الحافظ^(١)، وأحسنوا في حراز تقديم بعضها على بعض،
تأجروا على الإجراء في ذلك كله كما ذكره ابن تيمية في «المغني»، إلا أنهم
أحسنوا في وجوبه في بعض المواضع، وقال القرطبي: روى عن ابن
عمر، ولم يثبت عنه أن من قام تسباً على شيء معناه دم، وبه قال سعيد بن
جسر، ومادة الحسن والتخفي وأصحاب الرأي، انتهى، وفي نسخة أبو حنيفة
وأصحاب الرأي بصرص، فإنه لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما
سألت.

قال: وذهب الشافعي وجمهور السلف وغيره أصحاب الحديث إلى

(١) صحيح البخاري (٣/١٤١٣)

الحجور وعدم وجوب الدم . وقال ابن دقيق العيد : مع ذلك وأيه حيفة تقام التحلل على الرمي والدمج لأنه حينئذ يكون الحاق قبل وجوه التحلل . وإشاعري قول : لا . وإذا بقي التوالد له على أن التحلل سبب أو استباحة معظورة . فإن قلنا : إنه سبب جاز تقديمه على الرمي وغيره . لأنه يكون من أسباب التحلل . وإن قلنا : إنه استباحة معظورة . فلا . قال : وفي هذا الباب بصره . لأنه لا يلزم من كون الشيء مستحاً أن يكون من أسباب التحلل . لأن التمسك به سبب عليه .

وهذا ما نك يرى أن التحلل سبب . ويرى أن لا يُتقدم على الرمي مع ذلك . وقال الأوزاعي . إن أحصر قبل الرمي أهراق دماً . وقال عياض : اختلاف عن ذلك في تقديم الطواف على الرمي . روي ابن ع . الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف . فإن توجه إلى يده ملا إعادة . يجب عليه دم . قال ابن بطال : هذا بخلاف حديث ابن عمر وكأبه لم يبلغه . انتهى .

قال الحافظ^(١) : وكذا في روضة ابن أبي حفصة عن الزمري في حديث عبد الله بن عمرو . وقال مالكاً لم يحط ذلك عن الزمري .

وقال عبد حبب " الصغير " : قال الأثرم عن أحمد . إن كان سائياً أو جاهلاً فلا شيء عليه . وإن كان عالماً ولا يقوته في الحديث . ألم أشعره . وأجاب بعض المدعي أن الترتيب لو كان واحداً لما سقط التسبب كترتيب بين السعي والطواف . فإنه لو سعى قبل الطواف . وجب إعادة السعي . وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحذور على من سعى بعد طواف التذوق . ثم طاف طواف الإفاضة . فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف . أي طواف التذوق . ولم يقل ظاهر حديث أسامة إلا أحمد وعصاه . فقالوا : لو لم يطف التذوق ولا

(١) مع تاريخه (٣٨٠/٣٨٠)

.....

 بعينه. وإنما يسمى قبل طواف الإذنية أمراً، لأنه إخراجها عنه الإزاحة عن أبي
 هريرة عنه.

وقال ابن كثير المبدأ ما قاله أحمد قوي من حيث أن النبي قال على
 وجوب التسبغ المأمور به في الحج، فقولته: «أخذوا خمس مما بينكم وبينه»
 لا يجوزون المرحطة فثبت سقوط المسائل. انتهى الشرح. فحصل الحكم بقوله
 «أخذوا»، ويقطع حالة التمسك على أصل وجوب الإتيان في الحج، وأيضاً والحكم
 أن رتب عن بعده، يمكن أن يكون معبراً أم لا، فخر نظائره، بل لا شك أن عدم
 التسبغ واجب سابق لعدم المواظفة، وفي غير به الحكم، فلا يمكن نظائره
 بمواظفة التمسك به، بل لا بد منه. وإنما الحكم بقوله «أخذوا» مما سبق من
 غيره، فإنه يشعر بأن الترتيب مطبق على مراسي، فجوانه أن هذا (أي من
 المراسي) يتعلق بما وقع التمسك به وهو مطابق (أي من المسائل)،
 والمطلق لا ذلك، بل بعد العدول بعده، فلا شك صحة في حال التمسك، سوى
 ما في «الفتح»^(١)

وقال ابن كثير^(٢): «إن الإقارعة ما جازك. قول مالك إذا قدمها قبل الإرساء،
 قبل حذقه وبهذه، وقيل لا يجوز ويجوز بعد الترمي وهو خمس حج بعض،
 وكذلك حذقت بعده. إذ قدمها على الخلق سواء سمعوا أم لم يسمروا، فقال،
 مرة بعزله، ومرة مرة يبعدها بعد الحلق، وقال أبو النضر: «أحك التي أن
 يزيل دماء البهي».

قلت: تقدم قول مالك من التخصيص، وتلك المسألة قول مالك في
 التحريم قبل الحلق، وتقدم قول آخر أنه حرام في الحل، الأمر الذي لا

(١) فتح الباري (٢/٣٠٠)

(٢) إكمال التلخيص (٢/٤٠٠)

اختلف فيه عداً أن أحداً لا يخلق رأسه، ولا يأخذ من صدره حتى يخرج هدباً إن كان معه، وإشام في "المعول في الشعر"، قال مالك: "لا يجوز لأحد أن يحس رأسه حتى يخرج هدبه، انتهى"، تقدم في شرح الخوارج اختلافهم في ذلك.

وقد عرفت أن أحاديث الباب معمومها لا توافق أحداً من الأئمة، بل حالتها العنيفة والمبالغة في بعض الأمور، وهو قول الشافعي، وعندها أحد يعتمد في قول مع الإجماع على قول أحمد والخلف والسبب في وجوب الدم سواء، والحديث في مذاكر الأئمة في ذلك ما لم يفرغهم.

ففي "السنن" ^(١) في يوم الشعر أربعة أشياء: الرمي، ثم الشعر، ثم الخلق، ثم الطواف، والسنة ترتيبه هكذا، قال النبي ﷺ رقيه كذا وصحه جازاً في حرم نبي ﷺ، وروى أنس أن النبي ﷺ رمى، ثم شعر، ثم حنوا، ورواه أبو جازة ^(٢)، فإن أدخل ترتيبه رمية أو جهلاً بالرسالة فلا شيء عنه في قول كثير من أهل الإمام، منهم الحسن ومطهر ومحمد بن محمد بن حسن، ونظام، والشافعي وإسحاق وأبو ثور وداود ومحمد بن جرير الطبري، وقال أبو حنيفة إن قدم الخلق على الرمي أو على الشعر فعلبه دم، لأنه لم يوجد تدخل الأول، يرميه الدم كما هو على قبل يوم الشعر.

ونظام روى عبد الله بن عمرو عن قوله ﷺ "ادبح ولا حرج"، وفي بعض النسخ: "فما سمعته بذلك يوم من أمر من بني النضر، أو جعل من تقدم بعض الأمور على حديث وإشامها إلا قال: 'اعلموا ولا حرج عليكم'، روى

وعمر ابن عباس عن النبي ﷺ، "إنه قيل له يوم الشعر: 'هو مصر في

(١) سنن أبي داود، ١/٢٥٠ (٩٣٤)

(٢) حديث عبد الله بن عمرو (٩٣٤)، أبو داود (١٩٩٠)، روى ما (٧٤٠-٧٤١).

البحر والحصى والرمي والتقديم والتأخير، فقال «لا حرج»، «نطق عليه، وسنة رسول الله ﷺ أن يُتَّبَعُ مَنْى أَنْ لَا يَلْزَمَ مِنْ رِقْوَةِ الْإِمَامِ بِمَقَدِّ الشَّيْءِ فِي وَقْتِهِ سَهْوُهُ فِي وَقْتِهِ، فَلَهُ أَنْ يَخْلُقَ فِي الْعَمْرَةِ بَعْدَ السَّجْدَةِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الشَّعْرُ مَا حَصَصَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ فِي مَسَائِلَ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْحَلَّ يُحْتَسِنُ الْخَلْقَ، فَقَدْ حُلِّقَ قُلُ الْتَحْلِيلِ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ»

فأما ابن عمه عبداً عاماً بمخالفة السنة في ذلك فيه روايتان:

إحداهما: لا دم عليه، هو قول عصاة وسحقاني لأصلاحي حديث من عباس، وكذلك حديث عبد الله بن عمرو، من روايه سفيان بن عيينة، والثالثة: عليه دم، روي نحو ذلك من سعيد بن جبير وحاضر بن زيد وبنانة، والتخمي، لأنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا بَاطِنَكُمْ مِنْ أَنْتُمْ أَنْتُمْ لَكُمْ﴾^(١) ولأنه ﷺ رتب، قال: «أخذوا عني، مما سكتكم، والحديث المطلق قد جاء مقيداً، فيحصل المطلق على الشئيد»

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل حلق قبل أن يذبح، فقال: إن كان جهلاً فليس عليه، فأما السعد، خلا، لأن النبي ﷺ سأل رجلاً فقال: لم أشعر، قبل لأبي عبد الله: سمعت من عبيدة لا يقول: لم أشعر؟ فقال: نعم، ولكن مالك؟ والسامع عن الثوري: لم أشعر، وهو في الحديث: انتهى.

وهي «الروضة المربع»^(٢) لا يلزمه تأخير الحلق عن أيام منى، ولا تقديمه على الرمي والحج، لا إن حُرِّقَ أو طاف قبل رميه وبعثاً، انتهى. وقال الثوري: الأحكام المشروعة يوم - شجر أربعة: الرمي، ثم الذبح، ثم

(١) سورة البقرة الآية ١٩٦

(٢) (٤٩٥/١)

الحلق، ثم الطواف، وهي عار، هذا الترتيب مستحب، فم حائظ، فقدم بعضها على بعض جازاً، وقامه الفضيلة، انتهى.

وقال القدير^(١): اعلم أنه يفعل في يوم النحر أربعة أمور سرية الرمي، فالحج، والحلق، والإقامة، فتقديم الرمي على الحلق والإقامة واجب، وما عند مندوب، قال المصنف: حاشاه! إذ تقديم الرمي على الاثنين الآخرين واجب، يجزئ بتمام، وإما تقديمه على الثاني، أو تقديم الثاني على كل واحد من الآخرين، أو تقديم الثالث على الترتيب فمستحب، فاستراب من، البحت في الشئ، والذات في أربعة، انتهى.

وأما عمه الحنفية فقال ابن عسبي^(٢): إن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة، وإنما يجب ترتيب الثلاثة: الرمي، ثم كبش، ثم الحلق، لكن لا يفرض لأحد عليه، فيجب عليه ترتيب بين الرمي والحلق فقط، انتهى.

وفي نهجته^(٣) من آخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه ثم عند أس حيفة، وكذا إن أخر طواف الزيارة، وقال لا شيء عليه في الوحيين، وكذا الخلاف أي بين أبي حنيفة وصاحبيه في تأخير رمي، وفي تقديم نكاح على نكاح، كالحلق قبل الرمي ونحر الفار قبل الرمي والحلق قبل الذبح، لهما أن ما فات مستحب بالتقصاء، ولا يجزئ مع التقص، شيء آخر، وله حديث ابن مسعود أنه قال: من قدم نكاحاً على نكاح فعله دم، انتهى.

قال شرح الهداية: قوله: ابن مسعود هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها ابن عمر، وهو أصح، قال الحافظ في شرايفه: لم أجد من يري

(١) - شرح الكرم (٢٦٣)

(٢) - زاد المحتج (٢٦٩/٢)

(٣) - (٢٦٦/٢)

مسيحود، وإنما عر عن ابن عباس، وكذا هو في بعض النسخ، وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن طريق مجاهد عن ابن عباس، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر أحسن منه، انتهى.

قلت: «يُقدم في «الموطأ» أيضاً في «ما يفعل من نسى من نسكه حيث» ، وتكلم الكلام على طريقه، وهو «يحمل عند الكل من الأضحية الأربعة في نرك ترجبات».

واعترض صاحب «الهداية» أيضاً على وجوب هذا الترتيب بقوله «وإن أول نسكنا في يومنا هذا أن نرسي، ثم نذبح، ثم نحلق»، قال الشافعي في «الترغيب»: لم أجده، لكن أخرج النخعي عن أنس، أن النبي ﷺ أتى من ذاتي بحجرة، فراهها، ثم أتى منزلة بني فليح، ثم قال «أحلقوا» فخذ، وأشار إلى حائيه الأيمن ثم الأيسر، انتهى.

ويمكن أن يستدل عليه بما في «البحاري» من حديث المسور بن مخرمة ومروان في قصة الحديبية، فلما فرغ من قصصه الكتاب قال رسول الله ﷺ لأصحابه: «قوموا فاحرقوا ما أحلقوا»، فحدث

وبما في «البحاري» أيضاً من حديث المسور، «أن رسول الله ﷺ حلق ما كان يحلق، وأمر أصحابه بذلك».

وبما تقدم في «جامع التهذي» أن ابن عمر، رضي الله عنهما، كان يقول: «المرأة المحرمة إذا أحببت لم تمشط حتى تأخذ من فروع رأسها، وإن كان لها شيء من الشعر، تأخذ من شعرها شيئاً حتى تهرقها».

في حديث الباب حجة نمرحج من مسلم الإمامين الشافعي وأحمد، ومختلف في بعض النسخ لمسلم الإمامين مالك وأبي حنيفة، واعتذر عن ذلك تأخيرهم بوجوه

١ - منها: ما تقدم في كلام الحاجي من أنه لا يقتضي إباحة ذلك، لأنه إنما سأل عن فعل ذلك جهلاً، وقد بين الترتيب في الحج، فكان ذلك هو المشروع، انتهى.

٢ - ومنها: ما تقدم أيضاً من كلام الحاجي من أنه لا يقتضي ذلك رفع الحرج في تقديم شيء ولا تأخير غير المسألتين المتصورين عليهما، لأننا لا ندري عن أي شيء غيرهما شُئِلَ في ذلك ليبرم، وجوابه إنه كان عن سؤال السائل، فلا يدخل فيه غيره، انتهى.

وبه حزم ابن التين إذ قال: إن هذا الحديث لا يقتضي رفع الحرج في غير المسألتين المتصورين عليهما يعني المذكورتين في رواية مالك، لأنه خرج جواباً لسؤال، ولا يدخل فيه غيره، انتهى.

ونعته المحافظ^(١) إذ قال: وكأنه غفل عن قونه في بقية الحديث: فما مثل عن شيء، قدم ولا أخر، وكأنه حمل ما ألبهم فيه على ما ذكر، لكن قوله في رواية ابن جريج: وأئده ذلك مرد عليه، وتقدم فيما مرده من مجموع الأحاديث عدة صور، انتهى.

وأجاب عنه الزرقاني^(٢) بأن مالكاً - رضي الله عنه - أوجب الدم في تقديم الإفاضة على الرمي، لأنه لم يقع في روايته حديث الباب، ولا يلزم بزيادة غيره لأنه أثبت الناس في ابن شهاب، وأوجب التعدي في تقديم الحلق على الرمي لوقوعه قبل كل شيء من التحلل - انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: يخص منه أي من عموم ما ورد في الترخيص تقديم الإفاضة على الرمي، لتلا بكون وسيلة إلى النساء والتصيد قبل الرمي،

(١) فتح الباري (٣/ ٥٧٣).

(٢) شرح الزرقاني (٢/ ٣٩١).

ولأنه جامع الواقع من التَّجَوُّز. وقد قالوا: نحن نساكنكم، ولم يثبت عنه زيادة ذلك في حديث كعب. فلا يلزمه زيادة غيره، وهو أنث النجس هو ابن شهاب. وممن يرون زيادة الثلثة من لم يكن من لم يردّها أبو نضر عنه. وإن قيل: خصه الثاني روى ذلك عن ابن شهاب فإنه كان صدوقاً روى له الشيخان. فكيف يخطئ، فإن نسخة السملاني، واختلف قول ابن معين في تضعيفه. وكان يحيى بن سعد شكك فيه. انتهى.

٣ - وبها أنها مأمورة بخلاف ما في الشريعة، فقد أحج شعبي ومن معه من مع خدم الحجاز من بني عوف، قالوا: *فَوَلَا تَخْلُقُوا دَوَسَكُمْ حَتَّى يَنْتَمِ تَلَفُؤُكُمْ* ^(١) قالوا: فمن خلقوا قبل التمسح الهوائي الماء، رواه عن أبي شبيب بسند صحيح. كعب لم يسمع بأن السرة ينبغي حبسه وصوبه إلى المحل الذي يحل به حبسه بعد غسله، انتهى.

وأخره عنه الأصبهاني ^(٢) بأنه ليس الجملة التي هي صورة التلويح التي المحل الثاني يدح منه، بل الشبهة الكلية الشاح، ولهذا لم يلم ولم يهجم يجب عليه شدة، انتهى.

قلت: وأيضاً لا بد من تلويح المحل من رقبته كما هو معلوم، ثم يدح قبل التحج لا يحرراً عند أحد عن الخواص من التلويح، ومعلوم أنه روى الحج بعد الرمي إجماعاً.

٤ - ومنها، أنه يلزم عديدهم لعدم تسويج أحكام التمسك، والمكثف على ذلك، من العسري، ما رواه أبي سعيد الخدري قال: *السُّنَنُ سَبْعٌ وَهِيَ* ^(٣) *وَهُوَ يَرَى الصَّخْرَةَ مِنْ رَجُلٍ حَتَّى يَبْلُغَ أَنْ يَرَى قُلَّهَا لَا يَحْرَجُ* ^(٤) *وَرَجُلٌ يَحْرَجُ*

(١) سنن أبي داود (٢/٤٦٦).

(٢) سنن أبي داود (٢/٤٦٦).

قيل أن يرمي قال لا حرج، ثم قال عبادة الله وصنع الله عبادة وحده الضيق ولحرج، وعللوا مناسكتهم، فليها من دينكم.

قال العيني: هذا ذلك على أن حرج الذي رفعه الله عنهم إنما كان بحجبتهم بأمر الناسك لا لغير ذلك، وذلك لأن السائين كسروا أمماً أحراراً لا علة لهم بالعبادة، فأما يوم رسول الله ﷺ يقول لا حرج، يعني فما فعلتم بالحج، لا أنه أباح لهم ذلك فيما بعد، انتهى.

وحديث أبي سعيد أخرج الطحاوي، ثم قال: أفلا ترى أنه أمرهم بتعظيم مناسكتهم، لأنها كسروا بحسبهم، فإن ذلك إذا أخرج والنسب الذي رفعه الله عنهم هو لحجبتهم بأمر مناسكتهم، لا لغير ذلك، انتهى.

٥ - ومنها ما في «البيان» من «المنصفي»: أن هذا في سنة الإسلام حين لم تصفر المناسك ولا غلبه أنه - عليه الصلاة والسلام - سئل في ذلك الوقت سعت قبل أن أضوف فناء «أفعال ولا حرج»، وذلك لا يجوز بالإجماع، واليوم لا يثبت بمثله، انتهى.

٦ - ومنها ما قال ابن المهيمن^(١): إن قول الشافعي ثم أشعر ففعلت ما بعد أنه ظهر له بعد فعله أنه صبر من ذلك، فإذا قدم اعتداله على مؤالته ولا ثم يأتى له، ثم يعتذر، لكي قد يقول، يحصل أن أشعر ظهر له مخالفة تركه لترك رسول الله ﷺ، فقل أن ذلك الترتيب متعين بعدم ذلك الاعتذار، وسأل مما يترتب به فبين عليه الصلاة والسلام في الجواب عدم تعينه عليه معنى الحرج، وإذا ذلك الترتيب مسنون لا واجب، وأشعر أنه بعد ما أن يكون كذلك، وأن يكون الذي ظهر له كان هو الواقع، إذا أنه بخلافه، انتهى. وأمرهم أن يعللوا مناسكتهم، وإنما أمرهم بالحج، لأن حاله إذا كان

(١) فتح القدير (١/٢٢٢).

في بئانه، وإذا حصل كلاهما فلا حياط اعتبار الثمين، والاحتياط واجب في مقام الاحتياط فبم اوجه لآبي حنيفه، انتهى

١٠ - ومنها: ما اجاب به اكثر الشرايع المالكية والحنبلية من أن معنى الحرج الإثم، وهو لم يفي ما ذهب اليه، قال الأبي في «الاحتياط»^(١) وقوله: «لا حرج» عند على من الإثم فقط، انتهى.

قال السج في «التكويك النوري»^(٢): «وقال الإمام: إن أمثال هذه في أمثال هذه لا تعد حرجاً، فإلهم لما سمعنا الحصة، وعلمنا الأحكام، ووجدناهم ياتون ما قال النبي ﷺ، كبر عليهم أن لا يكونوا اكتموا من حجبهم إلا ما شأنا، ونخرجوا عن وجوب القضاء، فنفخه النبي ﷺ، وقال: لا حرج مما تفعلون معه. وأما وجوبه، فلم يثبت عن أبي موسى فيرجح عنه انتهى. وبذلك حرم المطاوي وغيره من لائمة الأئمة أن الرمي هو الإثم فقط دون القدية

وبعبارة الحافظ»^(٣) في «الفتح» بقوله: «والحجب من يحمل منه، فلا حرج» على معنى الإثم فقط، ثم يخص ذلك بحض الأسير دون بعض، وإن كان الترتيب واجب بتركه، فليكن في التجمع وإلا فبما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع التجمع، يعني الحرج، انتهى

وتجرب عنه، انظر قاضي^(٤) بآي «فكأخص من العموم تقدم التعلق على الرمي، فأوجب فيه عقوبة نكاح أخرى، وهي إلقاء النكت قبل فعل شيء من التحليل» وقد أمروا الله ورسوله لعقوبة لعن المبريط أو من برأسه أدى إدا

(١) - إسناده (إمام، الدعاء: ٣٠٤/٣)

(٢) - «التكويك النوري»: ٢١/١٢٢

(٣) - «فتح دارقوت»: ٣١/٣٥٧

(٤) - شرح المرواني: ٢١/٣٥٧

حتى قبل المحل مع جواز ذلك لغيره، فكيف بالتحاحل والثاني؟

ورخص منه أيضاً تقديم الإفضاء على الرمي ثلاثاً يكون وسيلة إلى السهولة والتيسير قبل الرمي، ولأنه خلاف التوافق منه في وقد قال: «أخذوا عني مناسككم» ولم يثبت عنده زيادة ذلك في حديث الباب، فلا يلزم زيادة غيره، انتهى.

وحاصل الجواب أن أحاديث الباب لا تدل إلا على نهي الإثم فقط، وأما وجوب الدم في مواضع إيجابه أرحبه ما دل أو غيره إنما أوجبوه لدلائل وعمل آخر، وقال بن دفيق العبد: ومن قال بوجوب الدم في العمد والنسيان فإن يحمل قوله في «لا حرج» على نهي الإثم، ولا يلزم من نهي الإثم نهي وجوب الدم.

وأدنى معصاة الخارجين أن قوله في «لا حرج» ظاهر في أنه لا شيء عليه، وعلى ذلك نهي الإثم واندم معاً، وفيما ادّعاء من الظهور نظر، وقد يدارعه خصوصه فيه بالنسبة إلى الامتناع لعرفي، فإنه قد استعمل «لا حرج» كثيراً في نهي الإثم، وإن كان من حيث التوضيح الدعوي يقتضي نهي الضيق، نعم من أوجب الدم، وحمل نهي الحرج على نهي الإثم في يشكل عليه تأخير بيان وجوب الدم، فإن التحاحل يدعو إلى بيان هذا التحكم، فلا يؤخر عنها بيانه، ويمكن أن يقال: إن ترك ذكره في الرواية لا يلزم منه ترك ذكره في نصي الأمر، انتهى.

قلت. وذكر هذا الإيراد الحافظ ابن حجر أيضاً، ورّد عليه العيني^(١) بوجه آخر، فقال: قال بعضهم: وأما في فإن وجوبه انفرادي يحتاج إلى دليل، ولو كان واجباً في حينئذ لآل وقت الحاجة، فلا يجوز تأخيرها، قلت:

(١) عمدة المفاري (١٧١: ١٧٢)

الإثم دليل أقوى من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُبُّكُمْ عَلَىٰ يَمِينٍ أَلْفَتْكُمْ بِحُلْمٍ﴾ وبه استحج المنفي . فقال: فمن حلق قبل الذبح أهدأ دماً، وذاك ابن أبي شيبه عنه بسند صحيح، انتهى.

قلت: ونقدم الأجواب عنه أيضاً في كلام الشيخ في «التركيب» بأنه ثابت عن ابن عباس فيؤخذ به، انتهى.

قلت: ومما يستدل به على أن السواد نفي الإثم فقط لا غيره ما رواه أبو حازم في معنى حديث الباب، فكان عليه السلام يقول: لا حرج، لا حرج إلا على رجل افترض عرض رجل مسلم وهو طالم، فذلك الذي حرج وحلك، فهذا ينادي بأعلى صوت أن المنفي هو الإثم فقط، لأنه لم يقل أحد من السلف والخلف بوجوب الدم على من افترض عرض رجل مسلم.

٨ - ومنها: ما هو المشهور على السنة مشايخ النسخ بأن فتوى الراوي إذا كان مخالفاً لروايته يعمل بفنائه، وهذا ابن عباس - رضي الله عنه - الراوي لرواية «باب أفنى بوجوب الدم، وتعقب الحافظ في «الفتح»^(١) بأن الطريق فذلك إلى ابن عباس فيها ضعف، فإن ابن أبي شيبه أخرجهما، وفيها إبراهيم بن مهاجر، وفيه مقال.

وتعقبه العيني^(٢) بقوله: لا سلم فذلك، فإن إبراهيم بن مهاجر روى له مسلم، وفي «الكمال»: روى له الجماعة إلا البخاري، وروى عنه مثل التوري وشعبة والأعمش، فلا اعتبار لذكر ابن الجوزي إياه في الضعفاء، رثن مسلمنا ما أضاف في هذه الطريق فقد رواه الطحاوي من طريق آخر ليس فيه كلام، فقال: حدثنا نصر بن مرزوق، ثنا الحبيب، نا وهيب عن أبوب عن سعيد بن

(١) دفع الراوي (٣/ ٥٧٢).

(٢) عمدة القاري (٦/ ٢٥٢).

حبيب، عن أبي عبد الله عليه السلام، وأخرجه ابن أبي شيبة عن حبيب، عن مصعب عن سعد بن حبيب عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال:

قلت: وقد قرأنا لحفظ سعد في «الدرية» نظيرين محدثين، أحدهما عليه السلام، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر أحسن منه، كما تقدم، وهو: يفعل من شيء من صفة شيطان، ويبرأ من مظاهر قال الثوري بإسناد من حبيب لا بأس به، وروى أحمد بن حنبل بن معين يوم عبد الله بن محمد بن مهدي، وذكر إبراهيم بن ماهر وأخرى، فقال: ضعيفان، فعصم عبد الرحمن، وغيره ما قال، كذا في «التهذيب»^(١).

٩ - ومنها: وما رويها بدلالة قوة الألف، فإن الله عز وجل اسمه بألواح أصنامة لعلم الألف، فكيف يدركها، قال من روى في «التهذيب»^(٢)، وعنده ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق قبل خلق من غيره، والحمد لله، وكذا من غير ضرورة، انتهى.

ولعن ابن أبي عمير^(٣) وقال: أو الاستدلال بدلالة قوله تعالى: «وقل كذبكم شمسكم أو يوم ذي نوء آلهم»^(٤)، فإن إيجاب القدرة لئلا قبل أوامره حاشية بعد بوجوب التحريم مع عدم العلم بطريق المؤثر، فصار على أن ذلك التأنيب تصدوم عنه، بل ما تقول كان تبعه لا لاستدلاله، انتهى.

وسكن أن حجاب شبه ما من قال بوجوب الدعاء، بيت عنده بإجماع، وقد تقدم في ذات الخلاف ما قال: قلت: الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن أحدا لا يخلق الله، ولا أحد من شعوبه، حتى يخلق هذا إن كان معه، ولا

(١) نظم التهذيب للتهذيب - (١٣٤، ١٣٥).

(٢) حاشية التهذيب - (١٣٤، ١٣٥).

(٣) نظم التهذيب للتهذيب - (١٣٤، ١٣٥).

يَحْرُمُ مِنْ سَبِيٍّ حَرَمٍ عَلَيْهِ، حَتَّى يَجْلُ سَعْيُ يَوْمِ الْحَجِّ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ:
﴿وَلَا تَجْلُوا نَفْسَكُمْ﴾ الآية.

١٠ - ومنها: ما في «العدة» بعد ذكر حديث أَسَابٍ وَحَدَّثَ ابْنُ عَبَّاسٍ
رَأْسَ مَارِضٍ بَيْنَهُمَا، فَيَصِيرُ إِلَى مَا بَعْدَهُمَا، وَالْمَرِضُ مَعَهُ كَمَا فِي «التهذيب»،
بَعْنِي أَنَّ الْأَخِيرَ عَنْ إِبْنِ أَبِي حَتْمٍ أَنَّهُ قَالَ: «يَوْمَ مَوْقِفِ بِالْمَكَّنَّ كَذَا (إِحْرَامٌ، فَتَحْدَا
الْأَخِيرَ عَنِ الزَّمَانِ فِيمَا هُوَ مَوْقِفٌ بِالزَّمَانِ، وَذَلِكَ بَيْنَ الْهَدَمِ، وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ
فَوَاسِ الْأَحْرَاجِ عَنِ الزَّمَانِ بِالْإِحْرَاجِ عَنِ الْمَكَّنَّ، انْتَهَى.

١١ - ومنها: ما حقق ابن دقيق العيد من إندت الهمم في العمد إذ قال:
«مِنْ أَسْفَاطِ الدَّمِ، وَحَقَّقَ ذَلِكَ مَخْصُوصاً بِعَدَنَةِ هَلَمِ الشُّعُورِ، فَإِنَّهُ يَحْمِلُ لَا
حَرَجَ، عَلَى نَهْيِ الْإِسْبَاقِ وَالدَّمِ مَعاً، فَلَا يَفْرَمُ بِأَخِيرِ السَّيْرِ عَنْ وَقْتِ الْحُدُجَةِ،
وَمَعْنَى أَيْضاً عَلَى تَعَادُلِهِ فِي أَنَّ الْحَكْمَ إِذَا وَقَبَ عَلَى وَصْفٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
مُضْتَبِراً سَمِ بِحَرَجٍ أَطْرَاحَهُ، وَإِلْحَاقَ بَعْدِهِ مِمَّا لَا يَسَاوِيهِ بِهِ، وَلَا خَلَّكَ أَنْ يَخْدَمَ
الشُّعُورَ وَصِفَ مُنَاسِبَ كَعْدَمِ التَّكْلِيفِ وَالْمُؤَادَّةِ وَالْحَكْمَ عَلَّقَ بِهِ، فَلَا يُمْكِنُ
الْأَطْرَاحُ وَالْحَقَاقِ الْمَعْدُ بِهِ إِذَا لَا يَسَاوِيهِ، فَكَيْفَ نَسَبَ يَقُولُ الرَّبِّيُّ قُلُوباً سَتَرَ عَنْ
شَيْءٍ قَدَمٌ وَلَا أَحْرَاقَ، قَالَ: «الْفَعْلُ وَلَا حَرَجَ» فَيُؤَيِّدُ بِهِ، بِأَنَّ الشَّرِيكَ مَطْلَقاً
غَيْرَ مُوَاضِعٍ فِي الرُّجُوبِ

فجوابه أن الراوي لم يثبت نصاً عنه، أن الراوي يفتني حوا
المتكلمين والتأخير مطلقاً، وإنما أخير عن قوله يفتني: لا حرج بالنسبة إلى كل ما
سئل عنه من التفسير والتأخير حينئذ، وهذا الإخبار عن الراوي إنما يتعلق بما
وقع الصلة عنه، وذلك يعني بالنسبة إلى حال السائل، وكونه وقع عن العمد
أو عدمه، والمطلوب لا يدل على أحد الخامين بعده، فلا يبقى حجة في حال
العمد، انتهى

وأنت غيبر بأنه إذا ثبت الهمم في العمد ثبت في السهو، لا يقول
بالفصل أحد من الأئمة، إلا رواية مروجة عن الإمام أحمد، كما تقدم

۶۲۵/۶۲۶ - وحدثنی عن سالم، عن أبيه، عن عبد الله بن
عبد الوہاب، قال: قال ابن عباس: إذا طهرت من غير أن تحنط، فليحط

١٦ - وسبها ما في التاج^(١) أخرجه صحيحه من بعض النسخ على
الزهرية وأما ما حكى عن ابن شهاب فإنه سأل عنه الملك من مروان علي بن
عبد الله من عداس عن هذه الآية: فَلَوْ أَنَّ جَعَلَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنْ خِزْيَانِ
عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخِرَاجَ أَصْبَحَ جَعَلَ اللَّهُ الْكُفَّارَاتَ مَخْرُجاً مِنْ ذَلِكَ، سمعت
ابن عداس يقول ذلك، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق ابن شهاب أن ابن
عداس قال يقول في يوفه: «فَقَدْ أَغْبِطَ» توسعة الإسلام ما جعل الله من
الثوبة ومن الكفارات، فإنه لأمر عن من عداس يعني أن الكفارات ليست
مضافة لكن الحرم، بل هي المضاف للحرم.

١٢ - ومنها أن أحاديث كتاب سائت عن إيجاب الدم وبعبه، وأكثرها فيها هي لخرج، وهو لا يفي الدم بدماء، بل عامة ما فيه أنه يحتضن نفس الدم، كد، فوجبت، وأحاديث، ابن عمر، وما في بعضها من أن في نزولها، إذا به، هذا، النفس عن المحتل.

٢٤٣٠١٣٥ - (مالك) عن نافع، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ مَاتَ عَلَى رُحَةٍ مَيِّتَ عَلَى رُحَتِهِ» وَكَرِهَ الْعَبْسِيُّ أَنْ يَكُنْ فِي الْقَبْرِ مَيِّتٌ عَلَى رُحَةٍ رَحِمٍ وَمَيِّتٌ، وَالْقَبُولُ الرَّجْعُ وَفِي تَضَرُّعِ الْكُتُبِ: لَأَنْ هَذَا: الْقَاعَةُ الرَّجْعَةُ. وَأَمَّا كُنْتُ حَرَجْتُ فِيهِ لِمَا يَدُلُّ عَلَى تَضَرُّعِهِ عَلَى رُحَةٍ مَيِّتٌ، كَأَنَّهُ: تَضَرُّعٌ كَمَا أَخْرَجَهُ إِلَيْهِ، وَفِي «الْمَعْنَى»: يَقَعُونَ، وَلَا يَكُونُ الْغَافِلُ إِلَّا مُرْجِعٌ إِلَى رُحَتِهِ، كَذَا فِي الْعَبْسِيِّ. قُلْتُ: وَيُطْلَقُ الْقَاعَةُ عَلَى انْتِصَانِ أَهْلِهَا تَضَرُّعًا مُرْجِعًا، (مَنْ شَرِبَ أَوْ حَمَى أَوْ شَمَرَا،

$$(\nabla^2 f)(x) = \sum_{i,j=1}^n \frac{\partial^2 f}{\partial x_i \partial x_j}(x) \quad (3)$$

(7) N_2 : N_2 is a diatomic molecule, and its molecular weight is 28.014 g/mol.

.....

[illegible]

فإن الحاجي^١ فكذلك يحكم متى كان من الأرض حصص الله ومواضعه على ذلك وانما لم يكن له شيء من بعض حركات الأرض من الأرض ما يقع عليه حصوه فكذلك يستحب أن يعمل ذلك ما يرى من الأرض من صفة الله عليه ويستحب ما أكبر واستعظمه ولأن ما سجد في الإحلال من الأرض ولا خلاف في ما خلا من الأرض كالأرض والشيء الذي في ذلك وهو ما لم يكن له شيء من الأرض

وقال ابن أبي شيبة: لعلي المحمدي أن السهم مقدم على راسه لأنه نوع عظمه
فأما عظم راسه فإنه من العظمي ووجه التشبيه على الأناسي أن راسه هو
مستوجب لذلك عند تحريك الأعوار والفتق في الشارب، وكان ذلك نوعي ذلك
في الراس والفتق، لأن ذلك راسه راسي لأن راسي في كل الأناسي، فهو

وقال الخراساني: فقامت له الأسماء بحبوت وفيه ظهير وبغلة، فيعي
المستعمل به في ذلك عدد ان الله اخبر عن كل شيء، انتهى. وفي المجلد
تكملة على عدد الامام الخراساني بحبوت ان الله تعالى، وبمدهما يقع عليه المؤمن من
دفور حده، انه اخبر عن كل شيء.

١٧٩٤. تكملة إلى ذكر الكبير بخطه الشريف، برقم ٢٢٤٢

104 1-6 (2)

$$\Delta \mathbf{v} = \mathbf{T} \mathbf{v} + \mathbf{A} \mathbf{v} \quad (5)$$

(2011-12-20 10:00:00)

وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَتَيُوا ثَابِتُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ،

جميع الحمد لله عز وجل، فإن أحداً لا يستحق الحمد على الحقيقة سواء.
وأما محمد غيره لما أمر الله أن يحمده، انتهى.

وفي رواية للطبراني صحيح ومثبت وهو حي لا يموت بيده الخيرة،
(وهو على كل شيء قدير) إعلام أنه هو القدير على ما كان بعدهم به من نصر
عليه وإظهاره على الدين كله، وإذكار لهم بما أخبرهم به من عظيم قدرته
ثماني، وإنه لا يذهب من بصره ولا ينصرف من حاربه (أيون) بالرفع غير مبتدأ
محدوف أي نحن الذين جمع آتت بوزن راجع معناه أي راجعون إلى الله،
وليس المراد الإخبار بمحض الرجوع، فإنه تحصل التحصيل بل الرجوع في
حالة مخصوصة، وهي تلهم بالعبادة المخصوصة، والانتصاف بالأوصاف
المذكورة، كذا في «الفتح».

وقال العيني^(١): فيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن، وفي المعاني عن
أبي زيد: أب يزوج إياها، وقال غيره: أب ينيب إياها، انتهى. وقسره عامة
الشراح، كالتقاضي والتأجي وغيرهما بالرجوع إلى الوطن فقط.

(ثابتون) من الثوبة، وهي الرجوع عما هو مذموم شرعاً إلى ما هو محمود
شرعاً، وفيه إشارة إلى التفتير في العبادة، فيكون في حق كل رجل حسب
مرتبته، كما أشير إليه في قوله يُخَلِّقُ أَبَدُ ثَبَاتٍ على قلبي. رآني أستغفر الله في
اليوم مائة مرة، رواه مسلم عن الأغر المزني، وأخرج البخاري وغيره بطرف
عن عائشة مرفوعاً: «لا يدخل أحداً الجنة غفلة قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟»
قال: «ولا أنا (لا أن يتغذني بمغفرة ورحمة، أو قاله يُخَلِّقُ تواضعاً، أو تعليفاً
لأمته، أو المراد الأمة، وقد تستعمل الثوبة لإرادة الاستمرار على الطاعة

(عابدون) أي لعمودنا خاصة دون من سواه (ساجدون) أي المقصودون،

كُرِّمُوا حِمَامِدُونَ، فَمَدَى الشَّاةُ رَحْمَةً، وَنَصَرَ عُنْدَهُ، فَوَضَعُوا الْأَحْزَابَ وَشَبَّهَهُ.

أخرجه البخاري في ٢٦ - كذب النعمان، ١٢ - باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزاة.

ومسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٢٦ - باب ما يقول إذا قتل من سفر، حديث ٤٢٩.

وفي رواية أنرمذي: «صاحبون» بدل «صاحدون» جمع «صاح» من صاح السماء بسبح، إذا جرى على وجه الأرض أي مائررون لعلولنا و«أثرون» لحجوبنا، كذا في المعرفة (نربا حامدون) كلهم مرفوع بتفسير نحن، ونربا إما خاص بقوله «صاحدون» أو عام لسائر الصفات على سبيل التلويح كذا في «الغني».

اصلق الله وعده أي فيما وعده به من إظهار دينه في قوله: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَقَالَةً كَثِيرَةً﴾ وقوله عز وجل: ﴿قُلْتُمْ إِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَأَسِيرٌ وَضَعُوا لِيَلْبِسَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية وهذا في سفر الغزاة ومناسبته لسفر الحج أو العمرة قوله تعالى: ﴿وَتَسْتَظِلُّ الْفُجُورَةَ الْحَرَامَةَ بِشَاةِ اللَّهِ﴾ الآية (ونصر عبده) يريد نفسه النفية (وهزم الأحزاب وحده) أي من غير فعل أحد من المؤمنين.

واختلف في المراد من الأحزاب ههنا، فقيل هم كفار قريظة، ومن وافقهم من اليهود والعرب الذين حاربوا أي تجمعوا في غزوة الخندق، وقيل في شأنهم سورة الأحزاب، وقيل: المراد الأعم من ذلك، وقال السدي: المشهور الأول، وقيل: فيه نظر؛ لأنه يتوقف على أن هذا الدعاء شرع بعد الخندق، والحجاب أن غزوات النبي ﷺ التي خرج فيها بنفسه محصورة، والعطين منها لتلك غزوة الخندق، وأصل في الأحزاب أنه جمع حزب.

(١) سورة الزمر الآية ٥٥.

(٢) سورة الفتح: الآية ٢٤.

٩٣٦/٢٤٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ فَاثٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، . . .

وَهُوَ الثَّقَلَةُ الْمُجْتَمِعَةُ مِنَ النَّاسِ، قَالُوا: إِمَّا جَبَدٌ، وَالْمَرَادُ كُلُّ مَنْ تَحَزَّبَ مِنَ الْكُفَّارِ، وَإِمَّا عَهْدِيَّةٌ، وَالْمَرَادُ مَنْ تَقَدَّمَ، ذَكَرَ الثُّرُمُذِيُّ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَبْرُ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، أَيْ كُلُّهُمْ أَلْهَمَ الْأَحْرَابَ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ، قَالَ السَّخَاوِيُّ.

وَقَالَ الْفَارِيُّ^(١)، هَرَمَ لِأَحْوَابِ آتِي الْمَسَائِلِ الْمُجْتَمِعَةِ، وَقَالُوا: إِنِّي عَشِيرٌ أَنْفًا تَوَحَّهُوا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَاجْتَمَعُوا حَوْلَهَا سَرَى مِنْ انْتَضَمَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْيَهُودِ، وَصَصَى عَلَيْهِمْ قُرَيْبٌ مِنْ شَهْرِ نَمِ بَنَعَ بَيْنَهُمْ حَرَمًا، إِلَّا الثُّرَامِي بِالْمِيلِ أَوْ الْحِجَابَةِ زَعَمًا حَتَّى أَنْ الْمَرْمِسِ ثُمَّ يَعْصِفُوا مَقَالَتَهُمْ، فَلَا بَدَّ أَنَّهُمْ يَنْتَبِهُونَ، فَذَمِّلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رِيحًا لَيْلَةً سَفَّتِ الشَّرَابَ عَلَى وَجْهِهِمْ، وَأَطْفَأَتْ بَرَانَهُمْ دَهَائِلَ أَرْبَادِهِمْ، وَأَرْسَلَتْهُمُ مِنَ الْمَلَانِكَةِ، فَكَرِهَتْ فِي مَسْكَرِهِمْ، فَهَامَتْ الْخَيْلُ، وَفُذِفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ، فَاهْزَمُوا، وَبَرَلَ فِيهِمْ نَوْنُهُ نَمَانِي: فَتَوَاتَبَتْهَا الْفَيْرُكَ مَانِيًا أَذْكُرُوا يَسْمَكَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَظِيمًا^(٢) الْآيَةُ، انتهى.

وَقَالَ الْعَيْسِيُّ^(٣)، فِي الْحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ سَبِيحَ عَنِ السَّجْعِ فِي الدُّعَاءِ عَلَى غَيْرِ التَّحْرِيمِ لَوُجُودِ السَّجْعِ فِي دُعَائِهِ وَدُعَاءِ أَصْحَابِهِ، وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ سَبِيحَ عَنِ السَّجْعِ مُقْتَضَا بَوَاقِ الدُّعَاءِ نَحْوِيَّةً أَنْ يَشْتَغِلَ الدَّاعِي بِطَلَبِ الْأَسَاطِ الْمُبَسَّطَةِ لِلْسَّجْعِ، وَرَغَابَةً إِذْوَاعِي عَنِ إِخْلَامِ الدُّعَاءِ، وَتَوَارُغِ الْقَلْبِ فِي الدُّعَاءِ وَالْإِحْتِدَادِ فِيهِ، انتهى.

٩٣٦/٢٤٤ - (مَالِكٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ

الْأَسَدِيِّ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي التَّحْرِيدِ^(٤): مَوْلَى الزُّبَيْرِ بْنِ الْعُيَيْنِ، وَقِيلَ: بَلْ

(١) سُرَّةُ الْمَدِينَةِ (٥/٦١٢).

(٢) سُرَّةُ الْأَحْزَابِ: ٩.

(٣) السُّبُحَةُ الشَّرْقِيَّةُ (٧/٤٣٤).

(٤) (مَرْ ١١).

عَنْ كَرِيبِ مَوْلَى عَبْدِ الْمُؤَيِّنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . .

مَوْلَى أُمِّ خَالِدٍ مَاتَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي زَوْجَ الزُّبَيْرِ مِمَّنْ جَمَاعَةُ مِنَ الثَّابِعِينَ، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ ثَقَّةٌ حَجَّةٌ عِنْدَهُمْ فِيمَا حَمَلَ، رَفَأَ فِي «التَّحْفِيدِ»^(١) : هُمْ ثَلَاثَةُ إِخْوَةِ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ وَمُوسَى، وَإِبْرَاهِيمُ أَسْرُ مِنْ مُوسَى، وَمُحَمَّدُ أَسْرُ عَنْهُ، مَدَنِيَّةٌ مَوْلَى الزُّبَيْرِ بْنِ الْحَوَّامِ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يَقُولُ : هُمْ مَوْلَى أُمِّ خَالِدٍ، وَلَمْ يَنَاسِ يَحْيَى عَلَى ذَلِكَ، وَالصُّوَابُ أَنَّهُمْ مَوْلَى الزُّبَيْرِ كَذَا قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا قَالَ السَّخَّارِيُّ، انْتَهَى. مِنْ دَوَايِعِ مُسْلِمٍ وَالْأَرْبَعَةِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ فَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ : لَهُ عَشْرَةٌ أَحَادِيثَ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ : نَحْنُ فِي «الْمَوْضَأِ» مَرْمُوعُهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ.

(عَنْ كَرِيبِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) زَادَ فِي الْمَسْنَخِ الْمَصْرِيَّةُ^(٢) بَعْدَ ذَلِكَ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّ الرِّوَايَةَ مَرْسُومَةٌ عِنْدَ يَحْيَى كَمَا سَبَقَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) هَكَذَا مَرْسَلًا عِنْدَ يَحْيَى وَغَيْرِهِ مِنْ رِوَاةِ «الْمَوْضَأِ». قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي «التَّحْفِيدِ» : مَرْسَلٌ عِنْدَ أَكْثَرِ رِوَاةِ «الْمَوْضَأِ» مَتَّعَهُمْ مَعْنَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ بَكْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ الْثَنِييُّ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّبَسَاتُيُّوِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّسَائِيُّ أَبُو حُدَّادٍ، وَكَذَلِكَ رِوَاةُ إِسْحَاقَ بْنِ طَطَاعٍ مَرْسَلًا، وَقَدْ أَسْنَدَهُ عَنْ مَالِكِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ وَالثَّلَاثَةِ وَمُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَمْتَةَ وَأَبُو الْمُصَنَّبِ الزُّبَيْرِيُّ فَأَمَّا فِيهِ : عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ كَرِيبَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، انْتَهَى.

وَذَكَرَ فِي «الْمَجْرِبَةِ»^(٣) فِيمَنْ وَصَّاهُ عَظْرَةً وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ الْثَنِييُّ، زَادَ فِي «التَّنْوِيرِ»^(٤) : قَدْ أَسْنَدَهُ عَنْ مَالِكِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ، فَأَمَّا فِيهِ : عَنْ كَرِيبَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ، انْتَهَى.

(١) (٩٨/٦ - ١٠٣).

(٢) كُتِبَ فِي نُسْخَةِ «الْإِسْتِذْكَارِ» (١٣/٣٢٨) زَادَ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ».

(٣) (ص ١٢).

(٤) «تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ» (٣٦٨).

قلت : وقد ذكره مسلم برواية أبي بكر بن أبي شبة وزهير بن حرب وابن أبي عمير جميعاً عن ابن عبيدة عن إبراهيم بن عتبة موصولاً ، وكذلك رواية أبي كريب عن أبي أسامة عن سمعان عن محمد بن عتبة عن كريب عن ابن عباس موصولاً ، وذكره رواية ابن الحنفى عن عبد الرحمن بن سفيان عن إبراهيم بن عتبة عن كريب مرسلاً .

وبسط طرقه البيهقي موصولاً ومرسلاً وأكثر منه ابن عبد البر في التهذيب وقال بعد ذكر طريقه : ومن وصل هذا الحديث وأسنده فقوله أولى ، والحديث صحيح مسند ثابت لاتصاله ، لا يصح تقصير من قصره ، لأن الذين أسندوه حفظ نفقات ، انتهى .

وقال الزرقاني^(١) : هذا الحديث روى النسائي من طريق محمد بن خالد وابن وهب والطحاوي وغيره من طريق الشافعي . وابن عبد البر من طريق ابن أبي مصعب الأربعة عن مالك به متصلاً ، وتابعه حفيظ بن عبيدة عند مسلم وأبي داود والنسائي وغيرهم ، ولم يختلف علي في اتصاله ، وعبد العزيز بن أبي سلمة وسامع بن إبراهيم كلاهما عند البيهقي موصولاً ، وأخوه موسى بن عتبة ومحمد بن إسحاق رواهما بن عبد البر متصلاً ، وسفيان الثوري مرسلاً في رواية ابن مهدي عنه عند مسلم ، وموصولاً في رواية أبي نعيم عنه عند النسائي . اختلف عليه في وصله وإرساله ، كما اختلف عمر مالك في ذلك

والظاهر أن كلا من مالك وشيخه إبراهيم حدث به على الوجهين ، فإن الرواة عن كل منهما بالوصل والإرسال حفظ نفقات ، ويقر ذلك أنه اختلف على ابن القاسم ، فرواه سحنون عنه عن مالك مرسلاً ، ورواه يونس بن عمرو والحارث بن مسكين عنه عن مالك متصلاً ، فكأنه سمعه عن مالك بالوجهين .

(١) شرح الزرقاني ، (٦) ، (١٣٩٤) .

مَرْيَمُ يَا مَرْيَمُ وَهَبْنِي لِي حَفِيظَةً

وقد أخرج مسلم ما رواه جهم بن من طريق السفيانيين، وكان البخاري نزل
تخرجه في صحيحه، لهذا الاختلاف، لكن قال ابن عبد البر: من وصله
وأسنده فقله أولى بالخراب، كما تقدم، وسبقه إلى ذلك الإمام أحمد تصحيح
وصله، انتهى. وأخرجه الترمذي من حديث جابر واستقره.

(عمر بن الخطاب) ولعنهم وشيدهم فأنه **لَعَنَ** لقي راجياً بالروحاء فقال: من القوم؟ فقالوا: المسمىون، فقالوا: من أنت؟ قال: رسول الله، فرفعت إليه امرأة صبيحة الحديث.

وأفراد والذي - نور الله مرده - فيما حكاه عن شيخه وشيخ مشايخنا
القطب الكنهوي - نفس مره - في التفسير الثاني^(١) ما نعه: والذي يحكم
به ملاحظة الروايات أن نسأله كانت عند مقدمه إلى البيت، فالتصور ما هنا
عن المدينة، انتهى. والفراد ما هنا رواية النساني بلفظ: صدر رسول الله ﷺ
فإنما كان بالروحاء لهم قوماً، الحديث.

وجرم الشيخ ابن القيم في الهدى^(١) رحمه شيخنا في الهدى^(٢) أن
القصبة كانت في الرجوع من مكة، ونصه: ثم ارتحل بني واجعاً إلى المدينة،
فلما كان بالبرحاء، لقي ركباً، فذكر قصة الصبي، ويؤيده ما تقدم من لفظ
الشافعي، ويؤيده أيضاً ما في «مسند الشافعي» و«البيهقي» أيضاً بطريق الشافعي
عن ابن عبيدة عن إبراهيم بن علقمة: «أن النبي ﷺ فعل فلماً كان بالبرحاء، لقي
كباً، المحدث.

(وهي في ساحتها) بكسر الميم كما جزم به الجوهري وغيره، وحكى في

(١٤) قد طبع الجزء الأول من هذا التفسير بتعليق الشيخ محمد عذاف الظاهري.

(٢) ا. ب. الجاهلي (٢٧٥)

(7) $\mathcal{A} \models \varphi$ iff $\mathcal{A} \models \varphi$ (7)

میں نے اپنے لیے ایک ایسا ہیٹھن بنایا جس میں ایک طرف ایک کھڑکی تھی اور دوسری طرف ایک دروازہ تھا۔

والمتبركون في الكسرة والفتوح ولا مرجع، قال ابن عبد البر في التمهيد: هي شبه اليهود، وجيل السخط لا يحط عليه، وهي السخنة عن القاموس، بالفتح سربت للنساء اليهود لا أنها لا تحب، انتهى.

(عقيل لينا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم) وتقدم ما في قسم وغيره فقال: ان
القوم فقال: المستمعون فقالوا: من لنا؟ قال: رسول الله، قال القاضي
حذافير: يحتمل ان هذا الكلام كان ليلاً، فلم يعرفوه، ويحتمل انهم لم يسموا
لهم ولم يسموا قال القاضي: اعمد حذافير، فاستمعوا في انفسهم، ولم يهتدوا خيال
ذلك، قد في السوي^{١٠٠} قال القاضي^{١٠١} فقد كانت قيس ابي له، ولو انه
لم يعرف عنه، فذلك احسن.

(فأخذت عصي صبي) فتح القناديل المعلقة وسكرت النيران وفتح الأبواب المعلقة على الساعات، وفي ذلك الحين، عن الانتهاء، يسكب الماء، وهو الغدق، وقبل أن يرحل تحت الإسطباط المعلقة، تثنى سمها، وهي أبي سارة وسرمد، مرأتا، فأخذت عصا صبي، فأخرجته من محبتها، وهو بكسر الحاء أي ذكرك، ثم ألقاها في يده، ويعد، علقها، سارة، ويحسب أن القناديل بالفرق، وهذا الاسم، واللقاب، أي استغاثت به أو نادته، ثم فعلته، ثم

ثم إن الذي

انصابت إليها أحجاء الأعالي انظر من الأعمالي على الجحود وكذا في
السياسة والديار أن يكون مستأجره من الأحرار أو من غيرهم (يا رسول الله)

14471 *Leptothorax curvirostris* (Pisces)

$$Q_{\text{V,T}} = 1 - 10^{-10} \quad (5)$$

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26

في ذلك أخرجه

أخرجه مسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٧٢ - ٧٣ - صححه جمع لقضي وأخر من
صح به حديث ١٠٩.

سؤال عن حكم القصي هل يصح له هذه العبادة؟ وإن لم يردت - الحج
المشروع (فقد) في الجواب نعم؛ وروا ذلك أخرجه ترغيباً بها، ذكر عباسي:
وأخر له فيما نكفهم من أمره في ذلك وتعبه وتعبه ما يحفظ منصرفه
النهي.

وفي الحديث صلاة حج القصي - والكلام في ذلك في عدة أصول

الفصل الأول: في مشروعية الحج بالصغار، وبه ذلك الأئمة الأربعة
والصغير، وقال عباسي: لا خلاف بين العلماء في جواز الحج بالصغار،
وإنما منع حائض من أهل البيت، لا يلتفت إليهم، بل هو برودة بفعل النبي ﷺ
وأصحابه، بإجماع الأمة، وإنه خلاف أبي حنيفة في أنه هل يشك حجة،
وبعد في نقابة ودم الخمر، وسائر أحكام السائغ ثم ذكره في "سوي"،
وبعد من جملة الحج بالصغير حزم ابن حزم في "المحلى"، كما سيأتي في أول
الفصل الثاني.

وفي أبو عبد البر في "المعجم" في الحديث الحج بالصغار الصغار
وختلف العلماء في ذلك، فآخروه ذلك والشمعي، وسائر فقهاء المختار من
الصغار وغيرهم، وأجازة التتوي وأبو حنيفة وسائر فقهاء الكوفة، وآخرون
الأولاهي والفتي يعمرون ذلك مسلمتهما من أهل الشام ومصر، وكل من رتبه
بالحج بالصغار، وبأمره، وبسببته، وعلى ذلك جمهور العلماء في
كل زمان.

وقالت طائفة لا يحج الصبي - وهو قول لا يعمل به - ولا يخرج عليه، لأن النبي ﷺ حج بأبيلة بني عبد المطلب، وحج السلف بصلاتهم، وأحسب الناس، وروينا عن أبي بكر الصديق، أنه طاف بعد الله من الزمر في حرفة، وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الرحمن بن الناسم عن أبيه قال: كانوا يقولون إذا حج الصبي أو حرره، وأن يحبوه عن الطيب، وأن يلبى عنه إذا كان لا يحسن التلبية، انتهى.

وقال الباقر ^(١) الشيبان علمي صريحاً صرح بأنهم لما يبرأ منه، وضرب بصفر عن ذلك، فلا ينهم ما يبرأ منه، ولا يستوي مع أبيه عنه، فأما الأول، فيروي عن السواد وابن وهب عن مالك: لا يحج بالربيع، وإنما ابن أربع سنين وخمسة أعوام، وهذا إنما هو على الاستحباب، فلا أحرم به وأثرم الإحرام لزمه، وإن كان صغيراً حداً لا ينهم، انتهى.

وقال الأسي في «التركيال» ^(٢): أما من حج في العيال احتلص قول مالك في الحج بالربيع ومن لا يهجر، وحصل أصحابه قوله بالنسج على الكراهة ومن المندوبة: حج بالنسج وإن لم يبلغ أدبكم، وفي كتاب معجمه: لا يحج بالربيع، وأن ابن أربع سنين معتمراً، وإذا أرى أن يحج إلا بمن يعتل، أخرجه، وأما الرضيع فهو كالتبعية، قال: وعلى هذا فلا يحج بالعجون، انتهى.

الباقر ^(٣) في بيانه حجة أم لا؟ وأنشد في كلامه النووي الاختلاف في ذلك، وسأله: إن خلافاً أبي حنيفة في أنه هل ينفذ حجه ويجري عليه أحكام الحج، وحج في العدة، ولم يحدد وسأله: أحكم أباي؟ فأبى حينئذ.

(١) «حفظ» (٣٧٨/٣)

(٢) (٣٧٨/٣)

سمع ذلك منه، ويقال: إنما يجب ذلك، مريد، على الصغير، والجمهور
ثوبن، يجزي عنه أحكام الحج في ذلك، وحده معتقد بغير خلاف انتهى.

وراجع الجمهور في ذلك من حرم في المحلى الذي قال: ويجب الحج
بالنسي إذا كان صعباً بلداً ثم كبيراً، وإنه حج وأخر، وهو غلط، ونسائي
يصح به أجرو، وكذلك يبيح أن يبرأ ويعلموا الشرائع من لفظة والحج في
أخافوا ذلك، انتهى.

وهكذا حكى في واحد من تراجم الحديث، مدد الحجة في ذلك، فسمي
الخاص في البيع^(١) إذ قال: قال ابن طلال: أجمع أنه الثوبن على سقوطه
المصرح عن النسي حتى يبيع، إلا أنه إذا حج به كان له تحوطاً عند الجمهور،
وقال أبو حنيفة: لا يصح إجماعه، ولا يلزمه نسي، من محظورات الإجماع،
وإن يبيع به على منه التدريب، انتهى.

وأصبح أن إجماع النسي يعتقد نقلاً عن الحديث، وإليه خلافاً من
حرم التكفير، وإن حكى في المذهب اختلاف من ذلك أيضاً، لكن
الجمهور على الأول.

قال القاري في المرح الفداء^(٢) ويعقد إجماع القيس الميمر الذي لا
تأخر من يبيع أذنه منه، ولا يبيع من غيره في الأداء، ولا الإجماع، بل
يصح من يديه له بركة، وهذا كله مبني على اعتقاده غللاً، لكن في شرح
الصحيح^(٣) وعندهما إذا أخلى النسي أو وليه لم يعتقد فرحاً ولا غللاً.

وفي التهذيب^(٤) ما يدل على اعتقاده غللاً، ثم قال صاحب التهذيب
وأما ذلك المأخوذ، سمع بعضهم اعتقاده غللاً، وقيل يعتقد، ويكون حج
تحريراً وإحياء، انتهى.

(١) مجمع شامي، (١٩٢١).

(٢) (١٩٢١) (١٩٢١).

ويمكن الجمع بأنه لا يتعقد اعتقاداً ملزماً، ويتعقد نقلاً غير ملزم؛ لأنه غير مكلف، ويتفرع عليه أنه لم يفعل شيئاً من المأمورات أو ارتكب شيئاً من المنعورات لا يحجب عنه شيء من انقضاء الكفارات.

وبقوي ما ذكرنا في اختلاف المسائل اختلفوا في حج نفسي، قال أبو حنيفة: لا يصح منه، قال يحيى بن محمد: معنى قول أبي حنيفة: لا يصح منه على ما ذكره أصحابه، أنه لا يصح مسعة يتعلق بها وجوب الكفارات، لا أنه يخرج من نواب الحج، وكذا يؤيد ما قلنا في «العابة» من أن اعتكاف انصي وإدومه رجح صحيح شرعي بلا خلاف، انتهى ما في شرح الباب.

وشرح ما عفا عنه نقلاً صاحب «الذخيرة»^(١) والهاذية والنفية، وابن نجيم وابن عابدين وغيرهم، وفي «المسودة»: «نصي لو أحرم نفسه وهو يفعل أو أحرم عنه أبوه صار محرماً» انتهى.

وقال الطحاوي رداً على من ذهب بحديث الباب إلى أن حج النبي بجري من حجة الإسلام، فقال: وخالفهم آخرون، وكلام لهم من الحجة على أهل الشأن الأولي أن هذا الحديث إنما فيه أن رسول الله ﷺ أخبر أن للنبي صحاباً، وهذا مما قد أجمع الناس جميعاً عليه، ولم يختلفوا أن للنبي صحاباً كما أن له صلاً، انتهى.

وفي «المحلى على الموطأ»: المذكور في معبرات اللغة قول أبي حنيفة مثل قول النجاشي، انتهى، وفي «المحلى» عن «المانعكية»: لو أن النبي حج في البراءة لا يكون من حجة الإسلام، ويكون نفوعاً، انتهى.

فهذه المصروفين يغيرهما مبريحه في صحة حجه واحفاده نقلاً، وإنما خلاف الحجة في وجوب الكفارات، وليسوا منفردين في ذلك، كما مباني تريباً.

(١) «الذخيرة» ٢/١١١.

الثالث. هل يجب عليه الجلاء والكفارات أم لا؟ وتقدم في أول الفصل الثاني ما حوكمه الروي من طهارة الجمهور وجوب ذلك خلافاً لأبي حنيفة، قال المزني^(١) في الحديث: «فقد سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: لا جلاء ولا كفارة» وبذلك من الهمية واليدين من يلزمه. وقد قال الأئمة الثلاثة والجمهور جلاءاً لا يوجب شيئاً انتهى.

قال في عدة^(٢) قال مالك: «إذا كان النجس من صيد أو عسل أو عيب فليكن عمداً وبذلك قول الشافعي» وقد دل أمر بوجبه: لا جلاء عليه ولا كفارة انتهى.

وقال أبو حنيفة^(٣) محضورات الإحرار فسمان من يختلف عمداً وسهواً كالناس والطيب وما لا يختلف كالتعب والحنق ونقاب الأظفار، فالأول لا نجاسة على النجس فيه، لأن عمداً حراماً، والثاني عليه العاقبة وإلا وطئ أقدامه ونجس في نفسه.

وفي الفصا عليه وحسن أحدهما: لا يجب لكلاً نجس عمداً بهيمة على من ليس من أهل التكليف.

والثاني يجب لأنه إفساد موجب للصدقة فأوجب النجاسة كوطء النافع: ثم قال في تلوه من القدم، قال ابن المنذر: «سمح أهل العلم على أن حباب النجس لا رمة لهم في أموالهم» وذكر أصحابنا في الفدية التي يجب على النجس وجهين: أحدهما: في ماله؛ لأن وجهه بحتة أشبهت النجاسة على الأدمى، والثاني: على لونه، وهو قول مالك، أنه حصل ببدله أو بغيره،

(١) شرح لأبوغري^(١٣٤/١)(٢) التمهيد^(١٠٤/١)(٣) النجس^(٥٠/٥٣)

فكان عليه كثيفة حجة، فأما النفقة فقال القاضي: ما زاد على نفقة المحضر ففي مال الولي؛ لأنه كلفه ذلك ولا حاجة به إليه، وهذا اختيار أبي الخطاب.

وحكى عن القاضي أنه ذكر في الخلاف أن النفقة كلها على الصبي؛ لأن الحج له نفقته عليه كالبالغ، ولأن فيه مصلحة له بتحصيل الثواب له. ويضمن عليه، فصار كأجر المعلم والطبيب، والآخر أولي، فإن الحج لا يجب في العمر إلا مرة، ويحتمل أن لا يجب، فلا يجوز تكليفه بذلك ماله من غير حاجة إليه لثمنه، انتهى.

وفي مناسك التنوي^(١): يمنع الصبي المحرم من محظورات الإحرام، فإن نظيب أو لبس ناسياً فلا فدية، وإن كان عامداً وجبت الفدية على الأصح، سواء كان بحيث لئذ بالنظيب والناس أم لا. وإن حلق الشعر أو فلم الظفر أو أنصف صيداً، وجبت الفدية عمداً كان أو سهواً، ومنى وجبت الفدية، ففي مال الولي على الأصح، إن كان أحرم بإذنه. وإن أحرم بنفسه - وصحبه - ففي مال الصبي، وإن جامع الصبي أو جومت الصبية إن كان ناسياً أو مكرهاً لم يفسد حجه، وإن كان عامداً ففسد على الأصح، ويجزئه القضاء في الصبا على الأصح، وقال أيضاً: الزائد من نفقة الصبي بسبب السفر يجب في مال الولي على الأصح، وقيل: في مال الصبي انتهى.

قال ابن حجر، قوله: وإن كان عامداً وجبت الفدية، محله في المميز، أما غير المميز فلا فدية عليه، ولا على وليه. ويؤيده قولهم: إنما يكون عمد المجنون والصبي عمداً، إن كان لهما نوع تمييز، وقال أيضاً: الأصح في المجموع: أن المغمى عليه والمجنون والصبي إذا لم يكن لهما تمييز، لا فدية عليهم؛ ولا على وليهم. وإن خالف قاعدة الإلزام لنسبه نحو الباسي لتقصيره

لشعوره بفعله، بخلاف نحو المجنون، وأيضاً فكل من الحقن وانظم ليس ابتلاً^(١) محصاً بل يتردد فيه وبين الاستماع، فغلب في نحو الثامني شبه الإكلاف، وفي نحو المجنون شبه الاستماع؛ لما ذكره الفرق بأن ذلك نحو المجنون ناقص أي فلا يحتاج للحسم. فلا تأثير له، انتهى.

وقال القردوير^(٢): زيادة الثقة في المنع على المحجور من صبي أو غيره على المحجور، أي في ماله إن خيف بتركه ضيعة عنه، لعدم كفايل عمر من سخر به، وإلا يخف عليه، فولية الخادم لتلك الزيادة، كما إذا لم يكن للمحجور مال، كجزء صيد صاده بالصبي محرم في غير الحرم، فعلى وليه مطلقاً وأما صيده في الحرم محرم أولاً، فزيادة الثقة في التفصيل، وغلبة رجاء عليه ليس أو ضيق مثلاً، فعلى وليه خفاف عليه أو لا بلا ضرورة، وكذلك إن وجبت ضرورة.

قال القردوير^(٣): فونه: فزيادة الثقة في التفصيل؛ لأنه لا تأثير للإحرام في حزام الصيد حينئذ، وأما الذي أثر فيه الحرم، فلذا أحرى به التفصيل بخلاف الصيد في الحل محرم، وإن الإحرام هو الذي أثر فيه، فلذا كان فيه انجزاء على التوالي من غير تفصيل؛ لأنه هو الذي تسبب في إحرامه، وانحاص: أن كل ما لمحه سبب الإحرام، فهو على التوالي، مطلقاً ولو خشي ضياعه.

وقوله: كذا إن وجبت أي التقيد بضرورة كما إذا استعمل انطلب بقصد المتداواة أو ليس الشباب لجر أو مد، وما ذكره من لزوم التقيد للوبي مطلقاً، سواء لزمته بضرورة أو لغيره، هو ظاهر الملونة، وهو المذهب، وما حي

(١) الشرح الكبير (٤/٢)

(٢) معانيه للسيوطي، (٤/٢).

من أنها إذا كانت لصروقة، فهي في مال العصي نحل الجبرام والمبايض
وسنة بهرام "اللعنهم" فلهذا دوح أن صاحب "الجهنم" لم يعي إذا كانت
لصروقة، فهي مال عصي طر من الشجر.

وفي شرح "الحاشية" ولو أفسد أي العصي مسكه أو تركه شيئاً من
أركانها وواحداً لا حراء عليه ولا قضاء، حيث شرعه ليس معترفاً له لأنه غير
مكلف في فعله، انتهى.

وقد عرفت من ذلك أن الحنفية ليست بمنفردة في إسقاط الكهارات من
العصي، بل أسقطوها عنه تماماً أيضاً في أكثر أمواله، وأوجبوها على الولي،
وكذا الشريعة أسقطوها في نصيب واللبس ثامياً مطلقاً، وكذا أسقطوها عن
غير الصبي مطلقاً عن العصي وعن الرمي معاً، وفي المراضع التي أوجبوا النسبة
أوجبوا أكثرها على الولي، وكذا الحاشية أسقطوها في بعض الأنواع كذا تقدم
نصيبه. ولا قضاء عليه إذا أفسد في قولهم.

فمن حكي نورد الحنفية في ذلك وثلاثة الطر على تفصيل مذاهب الأئمة
في ذلك. ووافق الحنفية أيضاً ابن حزم مع خالفه، فقال في "المعنى" (١٩٠)
إذا الصبي قد رجع عنه القلم، فلا حراء عليه في صيد إن قتله في الحرم أو في
إحرامه، ولا على حائل رأسه لأذى به، ولا على بطنه، ولا لأحصانه؛ لأنه غير
مخاطب بشيء من ذلك. ولو لردعه عشي لزمه أن يعرض عنه الصيام. وهو في
المنفعة وحلق الرأس وجراء الصيد، وهم لا يقولون بذلك هذا، ولا بعد حجة
بشيء مما ذكرنا، إنما هو ما عمل، أو عمل به أجرة. وما لم يعمل، فلا إثم
عليه. انتهى.

واستدل الحنفية ومن وافقهم في ذلك بالحديث المشهور مرفوع القلم من

(١٩٠) من ١٢٩.

(١٩١) من ١٣٦.

ويلاحظه نواب ما لم يقصده وأما بعمله مثل الشدائد والصلاة عليه. ونحو ذلك، ألا ترى أنهم أجمعوا على أن القسي إذا عطل الصلاة بصلتيه، وقد صلى رسول الله ﷺ بأشس والبرسيم معه، وأكثر السب على إحياء الزكاة في أموال أبيه، وسجل أن لا يؤجروا على ذلك، والذي خرمه بذلك عنهم أجر، كما للذي بحجه أجر فضلاً من الله عز وجل ونعمه، فلا شيء بحرم الصغير التعرض لفضل الله. وقد روي عن عمر بن الخطاب معنى ما ذكرناه، ولا يخالف له أعلمه من وجه. تدع قوله. ثم ذكر بعده إلى عمر رضي الله عنه - قال: تكتب تصغير حسنة، ولا تكتب عليه سيئة، انتهى.

وبذلك جزم ابن حزم في «المحتمل» إذا كان. والله تعالى تفضل بأجرهم ولا يكتب عنهم إنما حتى يبرءوا، قال تبي: لا مئة للقصي، قلنا: نعم. ولا نؤمره، إنا نؤمر النية المحاطب السامور المكلف، والصغير ليس محاطباً ولا مكلفاً، وإنما أحده تفضل منه تعالى، كما تفضل على نبيك بعد موته ولا يه به ولا عمل بأن يأخذ بدعاء ابنه له بعده، وحاشا بعمله غيره، عنه من حج أو صيام أو صدقة، ولا فرق، ويدين الله ما يشاء، انتهى.

وفي شرح الملوك^(١) اعتقدت الأئمة الأربعة على أن القسي يثاب على طاعته وتكتب له حسنة، سواء كان معبراً أو غير معبر، لكن اختلف أصحابنا على تكون حسنة له دون أبويه أو يكون للأبوين من غير أن ينقص من أجر القول شيء؟ يعني «فأصبحنا»: قال أبو بكر الإسكافي: حسنة تكون له دون أبويه، وإنما يكون للأبوين من ذلك أجر التعليل والإرشاد، لا فعل ذلك، وفي «العناية» أن إسكافي القسي وصومه وحجه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره له دون أبويه، انتهى.

وقال بعضهم: تكون حسنة لأبيه أيضاً بناء على التفسير، والأحاديث يدل عليها، فقد روي عن أبيه - رضي الله عنه - أنه قال: من حمله ما يسع به امرء بعد موته إن ترك ولداً تعلم القرآن، وتعلم، فذكره لوالده، أحر ذلت من غير أن بنفس من آخر التوكيد شيء، انتهى.

والخاص: في حج النبي والصبي هل يجزئ عن حجة الإسلام؟ فإن ابن عباس، وأحمد، وأبو عيسى أنه لا يجزئه إذا بلغ من فريضة الإسلام، إلا فرقة شذت، فقالت: يجزئه. ولم تلتفت العلماء إلى فوجها، انتهى. كذا قاله النووي. قال العمري: وفي الأحكام ابن سبرويه: أما نصي فقد اختلف العلماء هل يعمد حجه أم لا؟، ولقاتلون بأنه سبقد، حيثفوا هل يجزئه عن حجه ففريضة؟ فقال داود وغيره: يجزئه، وقال مالك والشافعي وغيرهما: لا يجزئه، انتهى.

وفي التمهيد: اختلف العلماء أيضاً هل يجزئه من حجه الإسلام؟ فكذلك عليه ففهاء الأمصار الدس ففصا ففهم في هذا الباب أن ذلك لا يجزئه.

وذكر أبو جعفر الطحاوي في معاني الآثار^(١) حديثاً نسب ثم قال: فذهب قوم إلى أن النصي إذا حج قبل بلوغه أحرأه عن حجه الإسلام، واحتجوا بهذا الحديث وخالفهم آخرون، فقالوا: لا يجزئه عن حجه الإسلام وعليه بعد، ففوة آخرون، وكان أهم من الحاجة عندنا على أهل الحفافة الأولى أن في هذا الحديث أن النصي حجاً، ففدا ما قد أجمع الناس عليه، ولم يخالفوا فيه أن نصي حجاً، وليس ذلك عليه بفريضة، ومن جهة القياس فكذلك له صلاة، ففيمت بفريضة، فكذلك قد يجوز أن يكون له حج وليس بفريضة.

(١) معاني الآثار: (٥٥١/٧)

(٢) (١٢٥٥/١) ط الفهر

وإنما هذا الحديث حجة على من زعم أنه لا حج له، وأما من يقول: إن حجاً وإنه غير فريضة، فلم يخالف شيئاً من هذا الحديث، وهذا ابن عباس هو الذي روى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، ثم قد صرف حج النسي إلى غير الفريضة، ثم ذكر سيد الضعيفي حديث ابن عباس يقول: «أيما غلام حج به أهله فمات، فقد قضى حجة الإسلام»، وإن ادرك عليه الحج، وأيما عبد حج به أهله فمات، فقد قضى حجة الإسلام، وإن علق فعليه الحج».

قال أبو عمر^(١): «على هذا جميعه عليه الأئمة وأئمة الأئمة إلا أن وارد بن علي خالف في المسألة فقال: «نحرته حجة الإسلام، ولا نجزي نسي»، وفرق بين المملوك والنسي بأن المملوك محط عليه بالحج، فزومه فريضة، وليس النسي بمن يحط عليه به، لقوله ﷺ: «ربع الفهم عن النسي حتى يعتقه» وبه دليل واضح على أن حج النسي يطلع وله زيادة فريضة، انتهى.

وقد عرفت التعارض بين باقي مذاهبات هؤلاء بين من يرى أن ابن عباس، وقال الشوكاني^(٢) «وتد بعضهم»، فقال: إذا حج نسي أجراه ذلك عن حجة الإسلام لظاهر قوله ﷺ: «نعم» في حديث ثباب، وقال الطحاوي: لا حجة في قوله، نعم على أنه يجوز عن حجة الإسلام، بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له، لأن ابن عباس روى الحديث قال: «أيما غلام حج به أهله ثم بلغ عليه حجة أخرى، ثم ساءه بإسداء صحيح، وقد أخرج هذا الحديث مرفوعاً الحاكم، وقال: «عن شريك»، وأبيهني وابن حزم وصححه، وقال ابن خزيمة: الصحيح موثق، وأخرجه كذلك، وقال البيهقي: «يقول يرفعه محمد بن اسمان، ورواه الثوري عن شعبة موثقاً، ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على

(١) منها: (١٠٧: ١١).

(٢) الخط: «أصل الأوصال» (٩٣٦: ٩٣٧) رقم الحديث (٩٣٦).

١٠٤٢

١٠٤٣

١٠٤٤

١٠٤٥

١٠٤٦

١٠٤٧

١٠٤٨

١٠٤٩

١٠٥٠

١٠٥١

١٠٥٢

١٠٥٣

١٠٥٤

١٠٥٥

١٠٥٦

١٠٥٧

١٠٥٨

١٠٥٩

١٠٦٠

١٠٦١

١٠٦٢

١٠٦٣

١٠٦٤

١٠٦٥

١٠٦٦

١٠٦٧

١٠٦٨

١٠٦٩

١٠٧٠

١٠٧١

١٠٧٢

١٠٧٣

١٠٧٤

١٠٧٥

١٠٧٦

١٠٧٧

١٠٧٨

١٠٧٩

١٠٨٠

١٠٨١

١٠٨٢

١٠٨٣

١٠٨٤

١٠٨٥

١٠٨٦

١٠٨٧

١٠٨٨

١٠٨٩

١٠٩٠

١٠٩١

١٠٩٢

١٠٩٣

١٠٩٤

١٠٩٥

١٠٩٦

١٠٩٧

١٠٩٨

١٠٩٩

١١٠٠

١١٠١

١١٠٢

١١٠٣

١١٠٤

١١٠٥

١١٠٦

١١٠٧

١١٠٨

١١٠٩

١١١٠

١١١١

١١١٢

١١١٣

١١١٤

١١١٥

١١١٦

١١١٧

١١١٨

١١١٩

١١٢٠

١١٢١

١١٢٢

١١٢٣

١١٢٤

١١٢٥

١١٢٦

١١٢٧

١١٢٨

١١٢٩

١١٣٠

١١٣١

١١٣٢

١١٣٣

١١٣٤

١١٣٥

١١٣٦

١١٣٧

١١٣٨

١١٣٩

١١٤٠

١١٤١

١١٤٢

١١٤٣

١١٤٤

١١٤٥

١١٤٦

١١٤٧

١١٤٨

١١٤٩

١١٥٠

١١٥١

١١٥٢

١١٥٣

١١٥٤

١١٥٥

١١٥٦

١١٥٧

١١٥٨

١١٥٩

١١٦٠

١١٦١

١١٦٢

١١٦٣

١١٦٤

١١٦٥

١١٦٦

١١٦٧

١١٦٨

١١٦٩

١١٧٠

١١٧١

١١٧٢

١١٧٣

١١٧٤

١١٧٥

١١٧٦

١١٧٧

١١٧٨

١١٧٩

١١٨٠

١١٨١

١١٨٢

١١٨٣

١١٨٤

١١٨٥

١١٨٦

١١٨٧

١١٨٨

١١٨٩

١١٩٠

١١٩١

١١٩٢

١١٩٣

١١٩٤

١١٩٥

١١٩٦

١١٩٧

١١٩٨

١١٩٩

١٢٠٠

١٢٠١

١٢٠٢

١٢٠٣

١٢٠٤

١٢٠٥

١٢٠٦

١٢٠٧

١٢٠٨

١٢٠٩

١٢١٠

١٢١١

١٢١٢

١٢١٣

١٢١٤

١٢١٥

١٢١٦

١٢١٧

١٢١٨

١٢١٩

١٢٢٠

١٢٢١

١٢٢٢

١٢٢٣

١٢٢٤

١٢٢٥

١٢٢٦

١٢٢٧

١٢٢٨

١٢٢٩

١٢٣٠

١٢٣١

١٢٣٢

١٢٣٣

١٢٣٤

١٢٣٥

١٢٣٦

١٢٣٧

١٢٣٨

١٢٣٩

١٢٤٠

١٢٤١

١٢٤٢

١٢٤٣

١٢٤٤

١٢٤٥

١٢٤٦

١٢٤٧

١٢٤٨

١٢٤٩

١٢٥٠

١٢٥١

١٢٥٢

١٢٥٣

١٢٥٤

١٢٥٥

١٢٥٦

١٢٥٧

١٢٥٨

١٢٥٩

١٢٦٠

١٢٦١

١٢٦٢

١٢٦٣

١٢٦٤

١٢٦٥

١٢٦٦

١٢٦٧

١٢٦٨

١٢٦٩

١٢٧٠

١٢٧١

١٢٧٢

١٢٧٣

١٢٧٤

١٢٧٥

١٢٧٦

١٢٧٧

١٢٧٨

١٢٧٩

١٢٨٠

١٢٨١

١٢٨٢

١٢٨٣

١٢٨٤

١٢٨٥

١٢٨٦

١٢٨٧

١٢٨٨

١٢٨٩

١٢٩٠

١٢٩١

١٢٩٢

١٢٩٣

١٢٩٤

١٢٩٥

١٢٩٦

١٢٩٧

١٢٩٨

١٢٩٩

١٣٠٠

١٣٠١

١٣٠٢

١٣٠٣

١٣٠٤

١٣٠٥

١٣٠٦

١٣٠٧

١٣٠٨

١٣٠٩

١٣١٠

١٣١١

١٣١٢

١٣١٣

١٣١٤

١٣١٥

١٣١٦

١٣١٧

١٣١٨

١٣١٩

١٣٢٠

١٣٢١

١٣٢٢

١٣٢٣

١٣٢٤

١٣٢٥

١٣٢٦

١٣٢٧

١٣٢٨

١٣٢٩

١٣٣٠

١٣٣١

١٣٣٢

١٣٣٣

١٣٣٤

١٣٣٥

١٣٣٦

١٣٣٧

١٣٣٨

١٣٣٩

١٣٤٠

١٣٤١

١٣٤٢

١٣٤٣

١٣٤٤

١٣٤٥

١٣٤٦

١٣٤٧

١٣٤٨

١٣٤٩

١٣٥٠

١٣٥١

١٣٥٢

١٣٥٣

١٣٥٤

١٣٥٥

١٣٥٦

[illegible]

السادس: فيمن حرّم عن نفسه، قال النووي في شرح مسلم: "أما
 وفي الذي حرّم عن نفسه، والمصحح عندنا أنه الذي حرّمه، وهو
 أنه أو حرّم أو توسّس أو التّبسّس به، أو التّعاقد به أو الإقرار به، وأما
 الآخر فلا يصح إجماعاً، عندنا إلا أنه شكوك، وبهية أو مسدود من جهة القاضي،
 وبإياله أو مصاديق إجماعاً، وعدم الاعتناء، وإن لم يكن شهراً ولا مالاً، وهذا
 قلّه إن كان مسدوداً لا يبرأ، قال فافهم أنّ له الأولى فأحرمه فهو أحرم به
 إن توسّس، أو أحرم لكونه عنه، ثم ينعقد على الأصح، انتهى ما في شرح
 مسلم .

وقال في مستنداته: ان تاسيما أحرم بلان وليد، من أحمه بغير ربه
 لم يصح على الأصح، وان أحرم عنه بوجه صحيح على الأصح، فإن لم يكن
 سبب أحرم عنه وليد، وهو أوثق، وكذا العبد عند عدم الأس، ولا يتولاه شرا
 وبعده ودمه على رأسه، كذا قال على الصحيح، ولا يتولاه إلا بالعلم واللام
 على الأصح، إذ لم يكن له وصية ولا ولاية من الخلق

$$f(x) = \sum_{j=1}^n a_j f_j(x) = \sum_{j=1}^n a_j \left(\sum_{k=1}^m b_{jk} f_k(x) \right) = \sum_{k=1}^m \left(\sum_{j=1}^n a_j b_{jk} \right) f_k(x) = \sum_{k=1}^m c_k f_k(x),$$

2010 10 20 11:10

$$d_1 = d_2 \quad (*)$$

قال ابن حجر: قوله: «وهو الأب» ويشترط في الأب - كما قاله الأذري - شروء ولاية المال من العدالة وغيرها، فإن امتنع عنه بعضها انتقلت إلى أحد. وقوله: «عند عدم الأب، أي أو وجوده لا بصفة الولاية، قوله: والأم، اعترض بها في مسلم: أن امرأة رقت صبيًا، الحديث، وقد بأنه ليس في الحديث أنها أحرمت عنه وبغيره يحتمل كونها وصية أو خيمة أو أن الأجر لحاصل، إنما هو أجر الحمل والمفق، انتهى.

وقال الشيخ ولي الدين: لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على صحة الإحرام عنه مطلقاً لأجل أن هذا النصي كان مميّزاً، فأحرم هو عن نفسه، وعلى تقدير أنه لم يميز، فلعلم له ولياً أحرم عنه، وعلى تقدير أنها التي أحرمت، فلعلمها ولياً مال، انتهى.

وقال نسوق^(١): إن كان مميّزاً أحرم بإذن أبيه، وإن أحرم بدونه لم يصح؛ لأن هذا عند يودي إلى ثروم مال، فلم يستفد من النصي بنفسه، كالبيع، وإن كان غير مميّز، فأحرم عنه من له ولاية على ماله، كالأب والنومى وأمين الحاكم صح، فإن أحرمت عنه أمه، صح؛ لقونه بمقتضى: «ولت أجرة» ولا يضاف الأجر إليها إلا لكونه تبعاً لها في الإحرام، وقال الإمام أحمد في رواية سنن: يحرم عنه أبوه أو وليه، واختاره ابن علقم، وقال: المال الذي يوزم بالإحرام لا يوزم بالنصي، وإنما يلزم من أدخله في الإحرام في أحد الوجهين.

وقال القاضي: ظاهر كلام أحمد أنه لا يحرم عنه إلا وليه؛ لأنه لا ولاية تلام على ماله، والإحرام يقتل به إتمام ماله، فلا يصح من غير ذي ولاية، أما غير الأم والبري من الأقارب، كالأخ والعم وأبيه، فيطرح عنهم وجهها، بناء على لقون في الأم، أما الأب، فلا يصح إحرامهم عنه وجهاً واحداً، انتهى.

(١) النصي: (٥١/٥).

وفي الشرح في ذلك حرم التولي في حال عدم التبعير وحرم مسير
بأداء التبعير

وبدل التبعير^(٢١١) يحرم وتولي آت أو غيره من وضع قول الحرام أي مكة،
لا من أداءه، أو شقة، وحرم انصبي التبعير، وهو التولي بغير الحطاب،
ويحتمل رد الحوات بآت التولي من التبعير، وإلا يحرم بآه بل بغيره، كما
نحمله إن رآه مصححه، وإذا قصاه عليه إذا حله، قال الشافعي هو آت آت أو
غيره لو صلى بغيره فاقبل وأد وعادسب وإن لم يكن لهم مس في التبعير، كما
نحمله، لأن من شرح مسلمة وأقره خلافاً له، فعينه جيد، قالوا: الأولى التي
معه، أما هو التبعير الثاني من الحط في التبعير، ويؤيد من وضع التبعير في
التبعير التبعير^(٢١٢) في التبعير

وفي شرح التبعير^(٢١٣) تنفذ الإجماع التبعير التبعير، ويصح الإجماع
بغيره دون غيره، إلا يصح من غير التبعير من الأذى، ولا الإجماع، بل يصح
من غيره، يحرم عنه من آت أو آت، في التبعير، فلو اجتمع آت ووجد يحرم
أنه آت، على ما في التبعير، فاصححناه، في نظرنا أنه لا آت أو آت، التبعير

وفي التبعير، بغيره، يحرم التبعير التبعير، فلو آت أو آت، بغيره، وإذا
غير التبعير، أو الإجماع، فاصححناه، لا يصح التبعير، أو الإجماع، أو الإجماع،
أو الإجماع، أو الإجماع، فاصححناه، فاصححناه، فاصححناه، فاصححناه،
فإذا لا يحل آت، ولا آت، التبعير، فاصححناه، فاصححناه، فاصححناه، فاصححناه،
وبه والآت آت، التبعير

(٢١١) (٢٢٢)

(٢١٢) شرح التبعير (٢٢٢)

(٢١٣) التبعير

٩٣٧/٢٤٤ - **وحدثني عن مالك**، عن **أبي محمد بن أبي حنيفة**، عن **سنان بن عبد الله بن عمرو**، أن **رسول الله** صلى الله عليه وسلم

قال **أبو عبد الله**، **البراء** من كان أقرب إليه بالسنة، فلو اجتمع واحد وأربع مائة، كما في الحجابة، والظاهر أنه شريد الأوبة، انتهى

السابع: إذا أُعزم النفس فبيع في ثمن، حقه حد، بفعل، وهو بخرقه عن حجة الإسلام، هذه الكلمة عبثاً مسروطة في باب، خوف من فائدة الحج بخرقه، فبيده سبب أبحاث لا بد من معرفتها من حديث باب، «هاهنا أبحاث آخر أُعزب عبثاً بحرف الأمانة».

٩٣٧/٢٤٤ - **مالك**، عن **إبراهيم بن عبد الله بن أبي حنيفة**، شكك في جميع النسخ القديمة، وأثبت في نسخ النسخية زيادة **أحمد الله**، بل فيها **إبراهيم بن أبي عبد**، وهو وإن كان صحيحاً في قوله **أحمد الله**، فإنه جمع، قال **لحافظ** في **مقدمة**، «أعرب يحيى بن يحيى النخعي، فله في «موطأ»، **إبراهيم بن محمد**، الله بن أبي عبد الله وعبد الله زيادة لا حاجة إليها، انتهى».

نعلم منه أن رواية يحيى بهذه التريفة، لكثرة من التريفة في النسخ، فإن عامة أهل الرجال ذكروا **إبراهيم بن أبي حنيفة**، وهو يفتح الميم، وسكنون الموحدة، وأسمه شعر بكسر الميم، ابن **سنان** العجلي ثم **الحسن** بن **إسماعيل**، وثلاث أمم **سنان**، و**يونس**، **أبو العباس**، وأبو **إسماعيل** أكثر تابعي ثقة من رواه عنه إلا **الترمذي**، ثباتك عنه مرموقاً هذا الحديث الواحد، وهو موثق عند جماعة رواه **«موطأ»**، **نومي** سنة ١٥١هـ أو سنة ١٥٢هـ أو سنة ١٥٣هـ، والأكثر على الأول.

(عن **عليه** بن **عبد الله**، **يعلم** العس، الإضافة إلى **كبير**، **مناج** الكاف، وكثير الزاد **وإن**، **الحنية** **لراني** **محمدة**، **يحيى**، **ثقة** أن **رسول الله** صلى الله عليه وسلم

«مَا رَأَى الْمَلَائِكَةُ بِرُؤَا، ثُمَّ نَسِيَ الْمَعْمُورَ وَلَا أَذْهَرَ وَلَا الْخَسِرَ وَلَا
الْمُتَّخِذَ وَلَا فِي بَرْقِ عَرَفَةَ، وَدَا أَتَاكَ إِلَّا لَدَا بَاتِي مِنْ نَزْلِ الْوَرَقَةِ،

(س رؤي) بناء المصحول (الشيطار يومه) أي في يوم آخر فيه أصغر
الجمعة سنة يومه، أي أدل وأحق مأخوذ من الصدور - يفتح العبد والمصلحة -
وهو ظهور ذلك، كما جزم به عامة سراج الحديث القاري والزرقاني
ومحب والمجاري وغيرهم.

وقال الباقون^(١) يعتمدون وجهين أن يراد الصفار والحري بلذل،
ويحتمل أن يراد به الخمارك وصغر حسه، وإن ذلك يصح عبد برك الثلاثكة
ورمضان - وليا له، انتهى (ولا أذهر) بسكون الهمزة، وفتح الهمزة، ومانرا،
مفصلات، اسم متصل من الذبح، وهو الضد والإيهاد، والمعنى أي بعد من
الخبر، ومنه قوله تعالى: «فَلَيْسَ كُلُّ عِلْمٍ فَخْرًا» وقوله تعالى: «فَأَنْزِلْ بِهَا مَذْهَبًا
مُذْهِبًا»^(٢) وقال الطبري: الذبح، الضعيف بفتح الهمزة (ولا أذهر) أي أدل وأحق،
بعد نسيه - لأنه عند الناس خير أهد، قال الزرقاني، وقال الباقون، يحتمل
الوجهين لاختلافه بين في أصغر (ولا أخطأ) أي أتهد عيبك بحجبك بكسه، وهو
أشد الخبز (س) أي من الشيطان نفسه (في يوم عرفة) وهو «الصباح» يوم
عرفة، قال الساجه، يصب طروق لأمره، أو لأخطأ، أي الشيطان في عرفة بعد
مباداه في سحر الأيام وتكرار الشياطين للمبالغة في التمدد، قاله القاري^(٣).

(وما شئت) أي وليس ما ذكرناه (إلا لما رأيت) بناء لتفاعل من الماضي،
وهي المستكففة بوزن - والهمزة - لا لما يرى، أي لأجل ما يعلم، قاله
القاري، ويحتمل على التوفيق كما يأتي زمن نزل الرحمة، على الشخص والعم

(١) ابن عس، (٢٩٣)

(٢) سورة الشعراء الآية ٩

(٣) سورة الأعراف الآية ١٨

(٤) سورة الشايع (٣٣٢-٣٣٣)

وَحَدَّثَنَا أَبُو عَاسِمٍ عَنْ الْأَنْبَارِيِّ الْعَقَدِيِّ أَنَّ مَا أُرِيَ يَوْمَ بَدْرٍ مَبْلُورٌ وَهُوَ
رَأْسُهُ يَوْمَ بَدْرٍ
.....
بحسب السموات (وَحَدَّثَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ الْأَنْبَارِيِّ الْعَقَدِيِّ) قَالَ أَفْهَرِي: بِهَا
إِعْدَاءٌ إِلَى غَيْرِهَا الْكِبَارِ.

وَقَالَ الْبَرْقَانِيُّ^(١): أَيْ بَرَى الْمَلَائِكَةُ الْفَارِسِينَ بِهَا عَلَى الْوَاقِعِينَ مَعْرِفَةً،
وَحَوْ - لَعَنَهُ اللَّهُ - لَا بِحَبِّ ذَلِكَ، وَلَيْسَ الْفَرَادُ أَنْ يَرَى الرَّحْمَةَ بِنَفْسِهَا، وَلَعَلَّهُ
رَأَى الْمَلَائِكَةَ تَبْسُطُ أَسْتَحْضَاهَا بِهَا عَادَ الْإِنْسَانُ، وَحُتْمَلُ أَنَّهُ سَمِعَ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ:
غَيْرَ لَهْلَاءٍ، أَوْ سَمِعَ ذَلِكَ، فَعَدِمَ أَنَّهُمْ نَزَلُوا بِالرَّحْمَةِ، وَرَوَى الْمَلَائِكَةُ لِلْعَبْثِ لَا
لِلْإِكْرَامِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ الْبَرْقَانِي

وَقَالَ الْإِسْحَاقِيُّ^(٢): يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَرَى الْمَلَائِكَةَ بِنَزَلَتِهِ عَلَى أَهْلِ عَرَفَاتٍ، قَدْ
عَرَفَ الْبَشَرُ أَنَّهُمْ لَا يَنْزِلُونَ إِلَّا عِنْدَ الرَّحْمَةِ لَمَنْ يَنْزِلُونَ عَلَيْهِ، وَلَعَلَّ الْمَلَائِكَةَ
يَذْكُرُونَ ذَلِكَ، إِمَّا عَلَى وَجْهِ التَّذَكُّرِ بَيْنَهُمْ، أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِغَاظَةِ لِلْبَشَرِ،
وَبَخْلِ اللَّهِ لِلشَّيْطَانِ إِذْ كَانَ يَدْرِكُ بِهِ زُرُوعَهُمْ وَيَدْرِكُ بِهِ ذِكْرَهُمْ. لَيْتَكَ وَلَعَلَّهُ
يَسْمَعُ مِنْهُمْ أَشَدَّ مِنْ أَنَّ اللَّهَ عَلَّمِي قَدْ حَدَّثَنَا أَهْلُ الْمُؤَدَّةِ عَنْ جَمِيعِ دُورِهِمْ،
وَعَمَّا يَوْصِفُ بِالْمُحْظَمِ مِنْهَا، وَحُتْمَلُ: أَنْ يَنْصَرَّ عَلَى ذَلِكَ، وَحُتْمَلُ: أَنْ يَخْبِرَ
بِهِ عَنْ خَيْرِ بَعْضِ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يَنْصَرَّ عَلَى نَفْسِ الْمَعْصِيَةِ شَرًّا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى
عَنِ عِبَادَةِ الْمُعْتَمَرِ لَهُمْ، أَتَمَّ.

(أَبَا مَا رَوَى) بَيْنَهُ لِمُحَمَّدٍ، وَفِي نَسْخَةِ: إِلَّا مَا رَأَى بَيْنَهُ الْفَاعِلُ (يَوْمَ
بَدْرٍ). قَالَ الطَّبْرِيُّ: أَيْ مَا رَأَى الْمُنْبِطِينَ فِي يَوْمِ أَسْرَى خَالًا مِنْ نَيْدٍ عَدَا يَوْمَ
بَدْرٍ، وَهُوَ أَوَّلُ عَرُوفَةٍ، وَقَعَ فِيهَا الْقَتْلُ، وَكَانَتْ فِي ثَابِتِ الْهَجْرَةِ أَقْبَلِيٍّ وَمَا
رَأَى بَيْنَهُ الْمَعْمُورِ، أَيْ قَالَتْ النُّسَخَةُ. وَمَا رَأَى الشَّيْطَانُ (يَوْمَ بَدْرٍ) حَتَّى صَارَ

(١) مَدْحُ الْبَرْقَانِيِّ (٢٩٥/٣)

(٢) الْمُتَفَرِّقُ (٢٩٩/٣)

يا رسول الله؟ قال: «أما إنه قد رأى جبريل نزع الملائكة».

٢٤٦/٩٣٨ وحديثي عن مالك، عن زياد بن أبي زياد، مؤلف عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة، عن طلحة بن عبيد الله بن عمر بن ...

لأجله أسراً حالاً (يا رسول الله) يخبر (قال: أما) بالتخفيف (إنه قد رأى جبرائيل) عليه الصلاة والسلام (يزج) ضجع الياء والزاي المتعجمة، بمعنى مهجة أي يصف (الملائكة) قال الثوري، أصلاً يوزج، أي يكتفهم فحين أولم على آخرهم، ومنه التوازع. وهو الذي يتقدم النصف قبضلحه، ويتقدم في الجيش ويؤخره، ومنه قوله تعالى: ﴿يُؤْخِذُ عَنْهُمْ﴾، قاله الطيبي، أي يؤخرهم، ويؤبهم، ويكتفهم عن الانشمار، ويضئهم للحرب، انتهى.

وفي المحلى عن «الغاموس» التوازع التواجر، ومن يفتقر أمور الجيش يريد من شدتهم.

قال الزرقاني^(١) قيل: معناه يكتفهم، قاله ابن حبيب: وليس كذلك، إذ لو رأى ذلك لأحس، ولكنه رأى يكتفهم للقتال، والسعي بسى وإزعاء، انتهى.

قال البياحي^(٢). ويختصي ذلك أن تكون ملائكة نزلت بالرحمة على أهل بدر مع النصر الذي نصرهم الله - على أعدائهم. وكان الشيطان أدركه الصغار والغيظ يوم بدر، لما رأى من الرحمة مع النصر، ويختل أن يكون ذلك أصابه لما رأى من النصر. وإن أم يدرك معنى الرحمة التي أنزلت عليهم، فأدركه الصغار والغيظ لما رأى من ظهور الإيمان وغلبة الحق، انتهى.

٢٤٦/٩٣٨ (مالك، عن زياد بن أبي زياد) مسند المدني (مولى عبد الله بن عباس) بنحبة ومعجزة (ابن أبي ربيعة المخزومي) تفرسي (عن طلحة بن عبد الله) مصفراً (ابن كريب) بفتح الكاف، قال النقاري: جاء من رواية

(١) مشج الزرقاني، ٢٩٥/٢١

(٢) المستدر، ٢٩/٢٣

عن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفه، وأفضل ما قلت أنا والناسون من قبلي: لا إله إلا الله...»

عبد الله بن يحيى عن أبيه في «الموطأ» بالتصغير، وهو خطأ، انتهى.

قلت: وأخطأ من جعله أحد العشرة كالعدي وغيره (إن رسول الله ﷺ قال: قال ابن عبد البر^(١): لا خلاف عن مالك في إسناده، ولا أحتج بهذا الإسناد مستداً من وجه يحتج به، وأعدت النصائ لا تحتاج إلى محتج به، وقد جاء مستداً من حديث علي وابن عمر، ثم أخرج حديث علي من طريق أبي شيبة، وجاء أيضاً عن أبي هريرة أخرجه البيهقي.

وقال العارفي في «التلخيص»^(٢): «ما كنت في ما عرفت من حديث طلحة بن عبد الله بن كريب سريلاً، وروى عن مالك ماصلاً. ذكره البيهقي وضعفه، وهذا ابن عبد البر في «المصنف»، بوجه طريق آخرى موصولاً، رواه أحمد، وأبو داود، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بإسناد جبر الدعا، يوم عرفه، الحديث. وفي إسناده حماد بن أبي حمزة ضعيف. ورواه أبو عيسى في «المصنف» من حديث زاذع عن ابن عمر، وفي إسناده فرج بن فضالة ضعيف جداً، وقال البخاري: «كثير الحديث». ورواه الطبراني في «المعجم» من حديث علي بن حذاف، وفي إسناده قيس بن الربيع، انتهى.

أفضل الدعاء مستداً وحده (دع) يوم عرفه، الإضافة بمعنى في. قال البخاري^(٣): «أبي أعطه ثوباً وأقربه اجابة، ويحتمل أن يريد به اليوم، وحصل أن يريد الحاج خاصة، قاله الترمذي (وأفضل ما قلت أنا والناسون من قبلي) ونعطف حديث علي أكثر دعائهم ودعاء الأسير، فسلمي يعرف إلا الله إلا بالله

(١) «المصنف» (٢٩/٦).

(٢) «المصنف» (٦١/٦٥٥).

(٣) «المصنف» (٣٤/٢٩).

وحدثنا أبو مالك أنه

قال ابن عبد البر: لا يخلف عن ما ذكره في إسناده ولا أحفظ بهذا الإسناد حسدا من وجه يفتح به

وأحدث الثعلب: لا يحتاج إلى معتح به. وقد جاء مستندا من حديث علي بن أبي حمزة

وحدثنا أبو شريك إذا راد في حديث أبي حمزة: له التملك وله الحمد يحيى ويحيى يده الخير وهو على كل شيء قدير. وكذا في حديث علي، لكن ليس فيه يحيى ويحيى

قال ابن عبد البر: يريد أنه أكثر ثوبا. ويحتمل أن يريد أفضل ما دعا به، والأول أظهر. لأنه أورد في تبيين الآثار بعضها على بعض، فكذا حكمه المرفوعي عن ابن عبد البر.

وهكذا هو لغة الساجي، وإذا، ويحتمل أن يخص هذا الدعاء بأنه أفضل ما دعا به من السبوح قبله، يعني أن الأنبياء - صلوات الله عليهم - يدعون بأفضل الدعاء ويهدون إليه، فإذا كان أفضل دعائهم فهو أفضل الدعاء، انتهى.

وحكى المزياني^(١) عن ابن عبد البر: فيه تفضيل الدعاء بعضها على بعض، وأن ذلك أفضل الذكر: لأن كلمة الإسلام والتقوى، وإليه ذهب جماعة، وقال آخر: إن أفضل الحمد لله رب العالمين؛ لأن فيه معنى الشكر، ويحبه من الإخلاص ما في لا إله إلا الله، ويمنع الله - عز وجل - به كلامه. ويخت به، وهو أكثر دعوى أهل الحسنة، وروى كل طريقة به، فالت أحاديث كثيرة. ساق حصة منها في التمهيد.

وقدم الإمام هذا الحديث بسنده ومنه في الدعاء في آخر كتاب الصلاة. قال ابن التمام: قيل لاس محبة هذا لقاء فلم يسمع رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: الله عز وجل الكريم دعاء؛ لأنه يعرف حاجته، انتهى

(١) شرح أبيه في (١/٢٩٦)

وفي «المصنف الصحيح»^(١): سئل سفيان بن سعيد الثوري عن هذا الحديث، فقبله: هذا ثناء فأين الدعاء؟ فأشبهه ثوب أمة بن أبي الهيثم في ابن جعدان

«لقد حُرِّجَ في أمِّ قَدَمَيْهِ» . ح : «لَوْ أَنَّكَ رَأَيْتَ ذَلِكَ أَحْيَاءَ
بَدَأْتُ نَفْسِي عَلَيْكَ الْحَرَّ يَوْمًا» كَفَّاهُ مِنْ تَعْرِيسِهِ التَّنَادَ

ثم قال: هذا معنوق نسب للوجود، فقبله: كدنا تعرضك بالثناء حتى تأتي على حاجتنا، فكيف بالحناء سبحانه وعالي، وقد دكونا به وجوهاً في كتابنا الموسوم بمطلب الناسك^٩. فإنه الثوري يتي، وقال الضبي: فيه إشارة إلى أن الاستعانة بذكر العولي والإعراف عن الغلب اعتماداً على كرمه تولي، فإنه لا يفتح لغير المحسنين. وقد برز من تعلقه ذكرني عن مسألتي أعطيت أفصل ما أعطني السابقين^٩.

قال الثاقبي^(٢): وأجيب عن الإنكار: المذكور أيضاً بأنه لما شارك الذكر الدعاء في أنه جانب لمثوبات رويته إلى حصول المستطوبات مناع عنه من حسمه الدعوات، فيكون من قبيل التكرارات التي هي المانع في قدرته الخاطبة، وسكن أن تكون إشارة إلى أنه ينبغي الدعاء أن يستغل بذكر المولى، ويعرض عن التسلية في الدنيا والأخرى اعتماداً على كرمه وإحسانه وإعانه وإعتانه.

ويمكن أن يقال: يلزم من الذكر الدعاء؛ لأنه لا بد أن يكون تعرض من الأعراف. والأصل أن يكون قصد الرضا وبرادته لقاء المعنى، ولا يبعد أن يقال: خير ما قلت من الذكر فيكون مطلقاً معاً، وتشهير أفضل الدعاء دعاء في حرفة بأي شيء كان، وخير ما قلت من الذكر فيه، ومن غيره أنا وتسميتي قاضي انتهى.

(١) (٣/ ٢٢٢) إبطر المصنف: ١١/ ١٤٤، ومرواة للمصنف: (٥/ ٢٢١).

(٢) مرواة للمصنف: (٥/ ٢٢١).

وهي ماعلى والتخصيص: شخص المعصية من القول والفعل والاعتقاد بالقلب والقول بالسنان، وإذا في التخصيص برؤية من أبي شعبة عن أبي حنيفة في حديث ثقات بعد ذلك بعدة من الأشكال، والملاحظة الأكثر دعائي ودعوة الأئمة من أبي حنيفة لا يراه ولا يراه وحده لا يبرأ من ذلك، والظاهر أن الأئمة وهو عمرو بن موسى، فقد التفت جعل في قسمي برأ، وهو مستعمل برأ، وهو مصري برأ، اللهم الشرح في مستري، مبسر في أمر في، وأعمد بك من وسواس التفسير، وانتقام الأمر، وعنده الغيرة، أنهم من أبي حمزة بك من شر ما يلج في الأمر، ومن شر ما يج في التفسير، ومن شر ما يجب به التبراج.

ثم قال: ثم قال: "وقع في الحديث الصحيح: أن يبرأ من معاوية لأبي براد عن أبي أولاد، في الأصل الأبرار، يوم عرفة وفق يوم حجة، وهو الفصل من مسير حجة من غير يوم الجمعة، وأفضل الأبرار الحج، فإن التخصيص، حديث لا يعرف حاله، لأنه لم يذكر من معاوية ولا من حجة، بل أدر في حديث الحرفاء، هذا، ونسبت هذه الزيادة في أبي من السبقات، ولا، كما أنه أفضل، فقال: أن يبرأ من معاوية، في السبقات في الكثرة، وعلى كل حال، سجدت العروة، التي

وهي: أن يبرأ من معاوية، هذا، وهذا من أصل الحديث، حتى السنة الموافاة، رفض التوجه، لهذا أن يبرأ من معاوية، لا أصل له من رسول الله، ولا من أحد من الصحابة والتابعين، الذين.

قلت: وفي الجمع، فعند براد، عن أبي حمزة بن حبيب، عن كريب بن محمد: أفضل الأبرار يوم عرفة، وأما في يوم حجة، فهو أفضل من سبقت.

--

(١) - شرح الأئمة، (١٠٦١، ١٠٦٢)

(٢) - براد، (٩٢٨، ٩٢٩)

حجته في غير يوم حسنة، وأفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا
والنبيون في منى: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وقال الفارقي في شرح الحديث: لو قلنا الجمعة مزية على غيره بالنسبة
درجته، وقد أغتني بهذه المصانفة ومكان مستقلة سميتها بالخط الأول في
الحج والتكبير^(١)، انتهى.

وقال: حطب الدين الحنفي في أدعية الحج: إن مزية حمة الجمعة على
غيرها برحمة.

سها: هو فضيلة توفقة التي بيننا التي اخترها الله تعالى لموسى عليه السلام
كانت يوم جمعة بلا خلاف - نصحديس. ومعلوم أن الله فبدك وتعالى لا
يحذر لموسى عليه السلام إذا الأفضل

ومنها: اتفاق اجتماع المسلمين في أفطار لأحد في نفسه الجمعة
وصلاتها واجتماع دون الله تعالى بعرفة له فوف بها، فيحصل فيه الجمعين
الاعتراف من اتفاق المؤمنين في الدعاء والشرح والاستماع إلى الله تعالى ثم
يحل ما هم في يوم عرفة، فكان أكثر يوما وأسر - فبولاً.

ومنها: اجتماع عذابين لأهل الإسلام في يوم واحد، فإن الجمعة لها
الجمعة، وكذلك يوم عرفة عند يوم، وقد ذكر الحفاظ الصحاح في كتاب
الأجوبة السريعة بعد سئل من الأحداث السورية: ذكر رويس في جامع
المراد إلى النبي صلى الله عليه وسلم: أفضل يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة، الحديث
وهذا شيء، أخرجه رويس، ولم يذكر صحابه إلا من أخرجه، وإن كان له أصل
يعمل أن يراد بالمسلمين المتخلفين أو المهاجرين، وعني كل حال فثبت له الصفة
بذلك، انتهى والخ.

(١) قد ضمت هذه المسألة من جملة مائة مسألة.

٢٤٧/٩٣٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

أَسْرِ بْنِ مَالِكٍ؟

وَقَالَ فِي كِتَابِهِ «مُضَاهِي الْأَعْمَالِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَخْلُقُ الْأَيَّامَ، وَاخْتَارَ مِنْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لِكُلِّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَكْتُبُ لَهُ بِسَبْعِينَ حَسَنَةً». الْحَدِيثُ، وَفِي ذَلِكَ اسْتِثْنَاءٌ لِمَصَاعِفِ حِجَةِ الْجُمُعَةِ بِسَبْعِينَ حَسَنَةً. انْتَهَى.

وَفِي «الذَّرِ الصَّخْتَارِ»^(١) تَوْلُفَةُ الْجُمُعَةِ مَرَّةً سَبْعِينَ حَسَنَةً، وَيَغْفَرُ فِيهَا لِكُلِّ فَرْدٍ بِلَا وَسْطَةٍ، وَحَكَى ابْنُ عَابِدِينَ عَنْ «السَّرْتَلَانِيَّةِ» عَنِ الزُّبَيْدِيِّ حَدِيثَ زَيْدٍ، ثُمَّ قَالَ: لَكِنَّ نَقْلَ الْمَنَاقِبِ عَنْ بَعْضِ الْحَفَاطَةِ أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا أَصْلَ لَهُ، نَعَمْ ذَكَرَ الْعِرَاقِيُّ فِي «الْإِسْبَاحِ»^(٢)، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إِذَا وَافَقَ يَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ غَفَرَ لِكُلِّ أَهْلِ عَرَفَةَ، وَهُوَ أَفْصَلُ يَوْمٍ فِي الذَّبِّ، وَفِيهِ حُجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ وَاقِعاً إِذْ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَكَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتَيْتُكُمْ بِتَقْوَى﴾^(٣) فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ: لَوْ أَنَزَلْتُ عَلَيْنَا لَجَدَدْنَاهُ يَوْمَ عِيدِهِ، فَقَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أَشْهَدُ لَقَدْ أُنْزِلَتْ فِي يَوْمِ عِيدِ ابْنِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَوْمِ جُمُعَةٍ.

وَفِي «الْمُنْتَكَبِ الْكَبِيرِ» لِلْمُسْنَدِيِّ: إِذَا قِيلَ: قَدْ وَرَدَ أَنَّهُ يَغْفَرُ لِجَمِيعِ أَهْلِ الْمَرَقَفِ مُطْلَقاً، فَمَا وَجْهُ تَحْصِيصِ ذَلِكَ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قِيلَ: لِأَنَّهُ يَغْفَرُ بِرَمِ الْجُمُعَةِ بِلَا وَسْطَةٍ، وَفِي غَيْرِهِ يَهَبُ فَوْماً لِقَوْمٍ، وَقِيلَ: يَغْفَرُ فِي وَفْقَةِ الْجُمُعَةِ نَحْوَاجٍ وَغَيْرِهِ وَفِي غَيْرِهِ النَّحَاجُ فَقَطْ. انْتَهَى.

٢٤٧/٩٣٩ - (مَالِكٌ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الْحَرَمِيُّ (عَنْ أَسْرِ بْنِ مَالِكٍ) ذَكَرَ

ابْنَ الصَّلَاحِ فِي «عِلْمِ الْحَدِيثِ»^(٤): أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ تَفَرَّدَ بِهِ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ

(١) (٢٨٤/٢).

(٢) (٢١٠/١).

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةُ ٣.

(٤) (ص ٢٨٥).

ومروءة السيفه، قاله في الحديث، وفيه التفسير، وهو ما يحذر من فصل
 درج الحديث على أن ليس مثل التفسير، وفيه التفسير، قاله في خبر من خبر
 عن ذلك من حديث، ولا شيء، أحداً ذكره عن رواد آراء في الموطأ ولا
 فقد روى خارجة عنه عن أبيه، كذلك أخرجهما الرضا، قاله في كتابي.

وقال في الحديث، وفي رواية روى عن الحديث عن مالك بن نويرة، وعنه
 مخرج من حديث، أخرجه النعماني عن النعماني، ولما لم يرد في الإكمال،
 وكذا هو في رواية أبي أوس.

وقال أيضاً في النعماني^(١)، في رواية أبي حنيفة التفسير من موطأ عن
 مخرج من موطأ عن أبيه، قال النعماني، روى عن أبيه
 وهو في الموطأ، في خبر من الخبر مثل الجماعة، ورواه عن مالك جماعة من
 أصحابه خارج الموطأ، انتهى، انتهى من حديثه ثم ساقه من رواية غيره من
 رواة كذا، وكذلك هو عند أبي علي من رواية أبي أوس عن أبي حنيفة،
 وهذا النعماني من رواية شاذة عن سواد غير ذلك.

وقال النعماني^(٢)، هذا الحديث أخذ من أفراد مالك، فخره بقوله: فوطأ
 رأسه المغيرة، وقال النعماني: قد أتت أمادات من رواد عن مالك في
 خبره، وهو في موطأ وعنه عن رواد، وقال أبو حنيفة، وهذا
 الحديث لم يرد به حديث، ولا يحفظ من غيره، ولم يرد عن أبي حنيفة موطأ
 من طريق صحيح.

ولا تمت أهل العلم فيه إسناداً غير حديث موطأ، وروى جماعة منهم
 عن أبي حنيفة الزهري، ومنصور من ملحة الشراعي حديث المغيرة، قالوا.

(١) صحيح النعماني (١٠٠/١١٦).

(٢) صحيح النعماني (١٠٠/١١٦).

قوله: ثم أتته عذبة، رجل فداها له، أو رسول الله، ابن حنبل.....

قال الترمذي^(١): مرعده النحس في الإكثار: تعارض المحدثين لتعطف،
لأنه إمّا: من قول التعارض قد سكن النجس، وقد أمكن ما هنا مخرجاً حسناً.

(أفلحنا سرعه) أي ملئ السحلب وأزفنه عن رأسه فجاءه رجلاً، قال
العلامة^(٢): سم أفق على اسمه إلا أنه يحصل أن يكون هو الذي سافر فله،
وقد حرم التناكبي في مخرج العذبة بأن السبي جاء بذلك هو أبو مرة
الأصمعي، وقائه بما رجح عنه أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء محمداً
بقتله، ويوشحه قوته هي رواية يحيى بن قزفة في السعالي، فقال: أفلحنا
سعيبة الأفراد على أنه خلف أي سم قائه

وقال العيني: قوله: جاءه رجل هو أنه مرره الأصمعي - غنح سم حفة
وسكون آخر، وفتح آخر ي - وسه صعد بن عبد، ومجروه التكراني والتناكبي
في شرح العذبة، انتهى ونسب الترمذي، وقال: كذا ذكره ابن طاهر وغيره،
وقيل: اسمه سعيد بن حريث.

(فقال له) أي: أيها رسول الله ابن حنبل، مبدلاً، وحده، منهق بأنسار
الكعبة، وهو ساجد، المعجبة، والمط، السهمية المحفوحين، كان مصبه
عبد الغري، فلهذا أنه سماه الذي يذا عذبه، ومن قال: اسمه عزال النمس
عذبه ربح أن مسمى دعوات، قيل فالتناكبي في النسب، وقيل: هو عبد الله بن
هلال بن حنظل، وقيل: غاب عن عهد الله بن حنظل.

واسم حنظل عبد مناف من بني سمر بن عامر بن عامر، كذا في الفتح^(٣)،
وهو أحد من أخذوا يوم الفتح وقالوا: لا تؤمنهم في حل ولا حرم، وقالوا:

(١) مخرج الترمذي: (٢٠٠)، (٢٣٦).

(٢) الفتح: (١٧٠)، (١٧١).

(٣) الفتح: (١٧١)، (١٧٢)، (١٧٣)، (١٧٤)، (١٧٥).

جماعة، وقد جمع الواقدي عن شيوخه أسماء من لم يؤمن يوم الفتح، وأمر بقتله عشرة أسرى. ستة رجال، وأربع نسوة. قاله العيني.

وبسط الشيخ في «البيذل»^(١) أسماء من أهدر دمهم وهم إحدى عشرة رجلاً، وستة امرأة على ما ذكره أهل السير، والنسب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قتله: فمن دخل المسجد فهو آمن، ما رواه ابن إسحاق في المعاذي «أن رسول الله ﷺ حين دخل مكة، قال: لا يقتل أحد إلا من قاتل إلا نقرأ سماعهم، فقال: اقتنوهم وإن وجدتموهم تحت أستار الكعبة، منهم ابن خطل، وإنما أمر بقتله لأنه كان مسلماً، فبعثه رسول الله ﷺ مصلحاً، وبعث معه رجلاً من الأنصار، وكان معه مرلي بخدمة، وكان مسلماً، فزول مرلاً، فأمر المولى أن يذبح نساء، ويصنع له طعاماً، ونام، واستغفل، ولم يصنع له شيئاً، فعدا عليه، فقتله، ثم ارتد مشركاً، وكانت له قيتان تُشَوَّن بهجاء رسول الله ﷺ.

وفان أبو عمر: لأنه كان أسلم، وبعثه رسول الله ﷺ مصدقاً، وبعث معه رجلاً من الأنصار، وأمر عليهم لأنصاري، فلما كان ببعض الطريق وثب على الأنصاري، فقتله، ودمى بهاله، وقال صاحب «التلويح»: روي في مجالس الجوهرية أنه كان يكتب الوحي للنبي ﷺ، وكان إذا نزل «غفورٌ رحيم» يكتب رحيم غفور، وإذا أنزل «سميعٌ عليم» يكتب «عليمٌ سميع»، وذكره يزناده إلى النصحاء عن الزوال بن مرة عن علي - رضي الله عنه -.

وفي «التوضيح» كان يقال لاسن خطل: ذا أنفطين، وفيه نزل قوله تعالى ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَبْلِهِ فِي جَوَافِدٍ﴾^(٢)، وفي رواية يونس عن ابن إسحاق: أما قتل ابن خطل قال رسول الله ﷺ: «لا يقتل قريشي صبراً بعد هذا اليوم»،

(١) البيذل المجهول (٢٢٩/١٣)

(٢) سورة الأعراب: الآية ٤.

عن علي بن الحسين رضي الله عنه

وقيل قال صلى الله عليه وسلم، وهو الأخر، قاله النبي^(١)
وقد الحديث^(٢) وأخرج غير من سنة في كتاب مكة عن السائب بن
يزيد قال: رأيت رسول الله ﷺ استخرج من تحت أستار الكعبة ابن عطل.
فصربت عنقه صبراً بين دمر ومقام إبراهيم، وقال: لا يقتل ديني بعد هذا
صراً، ورجاله ثقات، إلا أن في أبي معشر مثلاً، وقال أيضاً: روى ابن أبي عمير
عن ضرير ابن جريح قال: قال مولى ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ دخل من
الأضواء، ودخل من مربة وابن عطل. وقال: أظعن الأنصاري حتى يرجع،
فقتل ابن عطل الأنصاري، وشرب المزي. وقال ابن عبد البر: كان قتل ابن
عطل فوداً من هذه المسألة، كما في السجل على الموضع.

وفي السير^(٣) قال الطبري: وكان قد ارتد عن الإسلام، وقتل
مسحاً^(٤) كان يحده، واتخذ حارث بن عتيان بهجراً إلى مكة وأسجد للكواكب
وأحكام الإسلام. فأمر بقتله بغير قصاص. قال القاري: وظاهر أنه إنما قتله
لارتدائه الفرس، أو مع اتصافه بقتل النفس، ومما يدل على أن قتله لم يكن
للقصاص عدم وجود شروطه من المطالبة، والدعوى والشهادة، انتهى.

(عن علي بن الحسين رضي الله عنه) وكان تعلقه بها اسجدة بها. وذكر الواقدي أنه
خرج إلى الحديفة، ليقاتل على عرس، وسد قناة، فلم يأت حبل الله والفار
دخله رعب حتى ما سمعت من الرعدة، فرجع حتى انتهى إلى الكعبة، فزال
عن عرسه، وخرج سلاحه، وتخلل تحت أسنورها، فأخذ رجل من الترك
سلاحه وعرسه، فاستترى عليه، وأخبر النبي ﷺ بذلك.

(١) عمدة القاري، ١/٢٤٩.

(٢) صحيح ترمذي، ١/٨١، قوله: لا يقتل هذا في الأصل وفي صحيح الترمذي لا يفتقر

(٣) عمدة القاري، ١/٢٤٩، شرح الطبري، (٢٠٤٤/٦)

(٤) عمدة القاري، لا أمل وهو نون والصاد مسند.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوهُ».

أخرجه البخاري في ٢٨ - كتاب جراء الصيد، ١٨ - باب دخول الحرم وبكفة
بغير إحرام.

ومسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٩٤ - باب حواز دخول مكة بغير إحرام،
حديث ٣٤٠.

(فقال رسول الله ﷺ: اقتلوه). زاد الوليد بن مسلم عن مالك: «قتل»،
أخرجه ابن عثام، وصححه ابن حبان. قاله الحافظ، وذلك لما تقدم أنه كان
من أهل دمه، واختلفوا في قائله هل هو سعيد بن حريث أو عمار بن ياسر
أو سعد بن أبي وقاص أو سعيد بن زريق أو أبو برة؟ يفتح الموحدة واسكان
الراء الفصيحة، فإني الميمنة، معجمة، مفتوحة، الأسلمي. وهو أصح ما جاء
في تعيين قائله. ووجه الواقدي، قوله للزرقاني^(١)

وقال الحافظ^(٢) بعد ما ذكر الروايات المختلفة في ذلك: «روى ابن أبي
شبة عن طريق أبي عثمان بنهدي أن أبا مرة الأسلمي قتل ابن حنظل، وهو
متعلق بأستار الكعبة، وإسناده صحيح مع إسناده، وله شاهد عند ابن أبي برك
في «السير والنسب» عن حديث أبي برة نفسه، ورواه أحمد بن وجه آخر، وهو
أصح ما يروى في تعيين قائله، وبه جزم النبالاري وغيره من أهل العلم
بالأخبار، وتعمل فيه الروايات على أنهم «قتلوه» فلهذا فكان السائر له منهم
أبو برة».

ويعتبر أن يكون غيره شاركه فيه، فقد حرم ابن هشام في «السيرة» بأن
سعيد بن حريث وأبا برة «الأسامي» اشتركوا في قتله، ومنهم من سمي قتله
سعيد بن ذبيب. وعكس المحم الطبري أن الحرم من الحوام هو الذي قتل ابن
حنظل، انتهى.

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٩٧).

(٢) معجم الناري (٤/٦٩).

وقال من السعدي^(١): حكى الرازي فيه أبو بكر آخر. منها: أن فلانة شريك بن عبد العجلاني، ورجع أنه أبو يزرة، وحرم ابن إسحاق أن سعيد بن حريث وأبا يزرة اشتراكا في قتله، انتهى.

وتقدم ما قال بن عبد البر والنسفي أن قتل ابن خطيل كان قوداً لقتله المصالح، وما قال الرازي: بل كان ابتداءً، وقال النووي: من الحديث حجة لمانث واتشافعي وموافقيهما في حواز إقامة الحد ونقصان في حرم مكة، وقد أورد حنيفة لا يجوز، وتقول هذا الحديث على أنه داء في الساعة التي أحببته، وأجاب أصحابنا أنها إما أبيت، ثم ساعة الدخول حين استولى عليها وأذن له أهلها وإنما قتل ابن خطيل به، ذلك، فهو ما في «سوي».

وعقب صاحب المحلى على السرطاني قول النووي بما رواه أحمد أن ساعة من أول النهار إلى وقت العصر، وثبت ابن حنبل ذلك، انتهى. وإلى من الحافظ إذا قال: في الاستدلال بذلك نظر، لأن المخالفين تصكوا أن ذلك إنما وقع في ساعة التي أحل النبي ﷺ وقد وقع بعد أحد من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أنها منبهرت من مسحة حرم ففتح إلى العصر، انتهى.

وقال المعيني^(٢): في استدلال بعضهم في جواز الحدود والنقصان في حرم مكة، قلنا: قال الله تعالى: **وَأَمَّنْ ذُنُوبَكُمْ كُلَّ أَمِيْنَةٍ**، ومنى تعمر إلى من التجأ به يكون سبب لأمن عنه، وهذا لا يجوز، وكان قتل ابن خطيل في الساعة التي أخذت ثوبي وثقت، انتهى.

وبسط نقصان في أحكام القود^(٣) في استدلال الحنفية بالأية،

(١) فتح الباري (١/٦٦٩).

(٢) عمدة القاري (٤/١٠٦).

(٣) أحكام القرآن (٢/٢٦٦).

قال مالك: **إِنَّمَا يُكْرَهُ إِسْرَافُ نَحْوِ رَجُلٍ، يُؤْمِدُ، أَخْرَجَ...**

فلو رجع إليه، وقال: قد اختلف الفقهاء فيمن حرم في غير الحرم، ثم لا إله، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وروى والحسن بن زياد: إذا قتل في غير الحرم، ثم دخله لم يقتل منه ما دام فيه، ولكن لا يبيع، ولا يواكل إلى أن يخرج من الحرم، فيقتل منه، وإن قتل في الحرم قتل، وإذا كانت حياته فيما دون الحرم في غير الحرم ثم دخله اقتل منه.

وقال مالك والشافعي: يقتل منه في الحرم ذلك كذا، قال أبو بكر: روى عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبيرة وسطاء وطاوس والشعبي فيمن قتل لم يحل أن يبيع من الحرم، قال ابن عباس: ولكنه لا يبدل، ولا يؤوى، ولا يبيع حتى يخرج من الحرم فيقتل، وإن فعل ذلك في الحرم أقيم عليه، وروى قتادة عن الحسن أن قال: لا يبيع الحرم من أصاب فيه أو نفي غيره أن يقدم عليه، ولا خلاف بين الفقهاء أنه ما أتت به يجب عليه فيما دون الحرم، وكذلك لا خلاف أن الجاني في الحرم مأخوذ بحياته في الدنيا وما دونها، انتهى.

وقال مالك: في سبب يكون المغفر عليه رأسه، وزاد، في جميع السبب الهندية من الثمن، الشروح حد ذلك، قال ابن شهاب: وليس هذه الزيادة في شيء من النسخ المصرية من الثمن، والشروح، والنصوات حذفها، فإن الكلام لأنني رواد البخاري مروية يحيى من فرقة عن مالك عن نفسه دون ابن شهاب، وهكذا حكوا غير واحد من الشراح هذا الكلام عن مالك، لا عن ابن شهاب.

أولم تكن رسول الله ﷺ يوم فتح مكة (محرم) قد لم يرو أحد أنه نحل بوسلة من إهرمه، وقيل: بحبل أن يكون محرماً إلا أنه ليس المغفر للضرورة، أو أنه من حرمه ﷺ، قاله العيني.

وقال الشافعي^(١): دخله مكة، وعلم رأسه المغفر، يقتضي أحد

أشبه. إما أن يكون غير محرم، وهو الأشهر، لأنه لم يرو أحد أنه تحلى من حرام. وقد روى عنه عليه السلام أنه قال: إني أعلم لي ساعة من نهار، فعلى أن دخول مكة على غير إحرام حاصر بالحق عليه السلام ولذا قال مالك: لم يكن النبي عليه السلام يومئذ محرماً، وقد كان يحصل أن يكون غطى رأسه لأذى الخطرة إلى ذلك، واخذنى، ثم ثبت أنه دخل مكة محرماً.

ودخل مكة على ثلاثة أسرب: الضرب الأول: من يريد دخولها للمنسك في حج أو عمره، فهذا لا يجوز أن يدخلها إلا محرماً، وإن تجاوز البيقات غير محرم فعليه دم، والضرب الثاني: أن يدخلها في دريد تاسك، وإنما يدخلها لحاجة تنكر عليه السلام وأصحاب القواكه، فهذا لا يجوز لهم دخولها غير محرمين، لأن الضرورة كانت ما حرمهم بإحرام مني، احتجوا إلى دخولها الكبر ذلك.

والضرب الثالث: أن يدخلها حاج من ربه مما لا تنكر، فهذا لا يجوز له أن يدخلها إلا محرماً، لأنه لا خبر عليه في إحرامه، وإن دخلها غير محرم، فهل عليه دم أو لا؟ الظاهر من المذهب أنه لا شيء عليه، وأنه أئمة انتهى.

وقال النووي في شرح مسلم عليه السلام في الحديث دليل لمن يقول: يجوز دخول مكة بغير إحرام، نحن لم يرد نسك، سواء كان دخوله لحاجة تنكر، كالحظائز والحشاش والنساء، والنسك، وغيرهم، أم لم يكن كالتأخر ونحوه وغيرهما، سواء كان أمناً أو غائفاً، وهذا أصح القولين للمذهب، ربه يعني أصحابه، ونقول الثاني: لا يجوز دخولها بغير إحرام إن كانت حاجته لا تنكر إلا أن يكون ممانلاً أو غائفاً من غنى، أو ظالم، ونقل القاضي نحو هذا عن أكثر العلماء انتهى.

قال الله تعالى: {لَا تَجِدُ أُمَّةَ مُعْتَدِلَةً فِي آدَابٍ} فاعلم في ذلك أي في حروب الأقوام لداخل الحرم وما يشتهر من عادات الأمم في حروبهم مطلقاً، وفي ذلك بعض مطلقاً، ومن يتكرر ذنبه خلاف مراتب وأولئك تعدد الوجوه، والمشهور من الأئمة الثلاثة الحروب، وفي رواية عن علي رضي الله عنه لا حروب بحرم حرمته مستثناة من الحوادث المتكررة، مثل الحروب من كان داخل الحرمات، ورغب الله عنه العر أن تكثر الصلوات والتأمين على القبول بالحرمات.

وقال المؤلف: من حارب الميقات مريد لنفسك خير محرم، فعليه أن يرجع إليه ليحرم منه إن أمكنه سواء تجاوزه أو لم يتجاوز، فلم يحرم ذلك أن يحرم من جميع الميقات، فاعلم أنه لا يرد عليه إلا ما هو في ذلك حلال، وإن أحرم من ذلك الميقات فله دم.

أما الشكوك فيقترب ممن لا يريد أملاكه فليس الميقات حراماً ولا ربحاً وحرم الحرم، بل يريد حاجة فيه سواء، فهذا لا يلزم إلا إجماعهم خلافه، ولا شيء عليه في ترك الإجماع، وقد أتى النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه من قبله، وكانوا يسألون النجباء وغيره، فيجيبون بأنهم لا يحرمون، ولا يرون ذلك بأساً، إنما نهوا الإجماع، وكانوا في الحرم أحرم من غيره، ولا شيء عليه، هذا ظاهر الكلام، وأما في ربه بقرب ذلك والتورق والسفوف، فيباح له شيء حسنة، رحمه الله، وحكي عن النبي عن أحمد بن حنبل، أن من لم يسمع من غيره، ولا قال من غيره، ولا أمر أصح.

الشم الثاني: من يريد دخول الحرم أو إلى مكة أو غيرها معه نسي الصلاة

.....

(١٤) (الفتح المبرور) (١٤/١٤٩)

(١٥) (المعجم) (١٤/١٤٩)

أضرب. أحدهما: من يدخلها فقتل مباح أو من خوف أو حاجة منكورة كالخشاش والحطاب وناقل البيرة، ومن كانت له ضيعة، يتكرر دخولونه وغروبه إليها، فيؤلا لا إجماع عليهم؛ لأنَّ فَقَدْ دخل يوم الفتح مكة حلالاً وعلى رأسه المغفر، وكذلك أصحابه، ولم نعلم أحداً منهم أحرم يومئذ. وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يجوز لأحد دخول الحرم بغير إجماع إلا من كان دون الميقات. ولنا حديث الأب، ومنى أراد هذا المنك بعد مجاوزة الميقات أحرم من موضعه، كالقسم الذي قبله، وفيه من الخلاف ما فيه.

والنوع الثاني: من لا يكلف الحج كالعبد والنسي والكافر إذا أسلم بعد مجاوزة الميقات أو عتق العبد أو بلغ النسي، وأرادوا الإجماع، فإنهم يحرمون من موضعتهم، ولا دم عليهم، وبهذا قال عطاء ومالك والثوري والأوزاعي وإسحاق، وهو قول أصحاب الثوري في الكافر يسلم. والنسي يلح، وقالوا: في العبد عليه دم، وقال الشافعي في جميعهم: على كل واحد منهم دم، ومن أسلم في الكافر يسلم كقوله: ويخرج غير النسي والعبد كذلك، قياساً على الكافر يسلم.

النوع الثالث: المكلف الذي يدخل لغير قتال ولا حاجة متكررة، فلا يجوز له تجاوز الميقات غير محرم، وبه قال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي، وقال بعضهم: لا يجب الإجماع، وعن أحمد ما يدل على ذلك، انتهى مختصراً.

قال ابن العربي^(١) تحت حديث المواقيت: قوله، فمن أراد الحج والعمرة يقتضي أن من دخلها لحاجة لا يريد الحج والعمرة إلا يحرم، ولما لك في ذلك روايتان، وللشافعي قولان، وأبو حنيفة صرح أنه لا يدخلها إلا حراماً، ولو

(١) معارضة الأحمدي (٤/٥٢٢).

«اللَّهُ أََعْلَمُ».

كان من أهلها، ولو كان الكثر سواء لما خص مريد الحج والعمرة بالربان في وقت الحاجة، وعمدتهم قوله: «لم نحل لأحد قطي ولا نحل لأحد بعدي»، وإنما أحلت في ساعة من نهار، وعادت حرمتها اليوم؟ حرمتها بالأسر، ولم يرد به حل القتال لأنه حلال له أيماً بل واجب، وكذلك غيره، فدل على أنه أراد بما يختص به من ذلك حل الإحرام، وينعارض الأدلة اختلف قول العلماء، والاحتياط للإحرام إلا من كثر دخوله، فيرتفع للشك، انتهى.

وفي «الهداية»^(١) الأفاقي إذا انتهى إليها أي المواقيت على قصد دخول مكة عنه أن يحرم، قصد الحج أو العمرة أو تم بقصد عندنا، لقوله ﷺ: «لا يحاور أحد الميقات إلا محرماً»، ومن كان داخل الميقات له أن يدخل مكة بنير إحرام كحاجته، انتهى.

(والله أعلم) هكذا هي جميع النسخ الهندية والمصرية، وزد في النسخ الهندية على ذلك رقم النسخة. والمظاهر أن الإمام مالكا - رضي الله عنه - جزم بما سبق، وزاده شريك لا يتردد. وفي رواية البخاري من يحيى بن قزعة عن مالك المتقدمة فإن مالك: «ولم يكن النبي ﷺ قيعا نرى - والله أعلم - يومئذ محرماً». قال العيني^(٢): قوله: «يعني نرى» على صيغة المجهول أي تظن.

قال ابن رزقاني^(٣): وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جزماً عن ابن قتيبة بإسناد ضعيف نرى والله أعلم، وصرح جابر بما جزم به مالك، أما هو فقال: بنير إحرام كما في مسلم وغيره، ودخولها بلا إحرام من الحصانين أسريه عبد الجمهور، وحالف ابن شهاب، فأجاز ذلك بغيره، قال أبو عمر:

(١) (١/١٣٤).

(٢) احسن الفرائد (١٤/٢٧١).

(٣) شرح الزرقاني (٢/٣٩٧).

فَوَاحِشٌ فَادْخُلْ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

قلت: والأول هو المتعين لما في «الترغيب»: جاءه خبر من المدينة بالغلبة، كما في رواية عبد الرزاق، عن عبد الله عن نافع.

قال العمري^(١): روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن علي بن مسهر عن عبد الله عن نافع عن عبد الله، وسنه يزيد أن حبشاً من حبش الغنم دخلوا بمكة، فخرج إليهم، فرجع إلي مكة، فدخلها بغير إحرام، وفي «المحلى»: جاءه خبر مانع عن التوجه إليها، ولم يكن وقعة الحرة، (فرجع) عن الطريق (فدخل مكة بغير إحرام)، وهو المنصوب بالأثر.

قال الباجي: تقدم ذكر الداحل إلى مكة بغير إحرام ابتداءً، وقد يلزم فيه من الإحرام وما يجوز منه من الإحرام، والكلام هنا في الإجماع إلى مكة لحاجة سببها، أو نقصه ذكرها، وهو لا يريد نسكاً، ولا مقاماً بها، وإنما يريد أخذ ما نسيه، ثم يخرج عنها، فإن هذا عدي مثل من طاف طواف التمتع ثم رجع، انتهى.

قلت: واستدل بأثر الباب من إباح دخول مكة بغير إحرام، كما فعله ابن حبان وغيره ولا يلزم ذلك التحريم، قال صاحب «المحلى على الموطأ»: وتأويله عند الحقيقة أن قديماً واقع بين الميثاق ومكة، ويجوز دخولها عباده غير محرم لأن هو داخل المواقيت، انتهى.

قال محمد^(٢) في «موسمه» بعد أثر الباب: وبهذا يأخذ من كد في المواقيت أو دخولها إلى مكة ليس به دين مكة وقت من المواقيت التي رُكِّبَتْ، فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، وأما من كان خلب المواقيت أي وقت من المواقيت فليس به دين مكة. فلا يدخل مكة إلا بالإحرام، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - والمعاملة من قحاننا، انتهى.

(١) «مصنف الباقري» (٥٣٥/٧)

(٢) «موسم مالك مع التفسير للمسجد» (٢١/٣٥٩)

وَحَدَّثَنِي عَنْ يَحْيَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ جَاءَ بِمَنْفَعَةٍ لِقَوْمٍ فَهُوَ شَرِيكٌ لَهُمْ فِيهَا.

(۱۹۹) - وحیدلہی علیہ السلام۔ علیہ السلام علیہ السلام علیہ السلام

.....

وفي المجلس الممعد^(١) : ربه في المحييين ، قلت : وانه حرم نوراني
وعنه كذا رأيي

الملك. عن ابن شهاب الزهري (مغل ذلك) أني قال ما يقصد عن ماله،
قال المرواني وذكر ما خرج في ابن شهاب والحمد لله تعالى، ودواءه وأما عن
حوا «حوا» لا إجماع، وقالوا: إن موجب الإجماع عليه حجج أو عشرة ثم
يوجه به ولا يوجه ولا يفتقر عليه، وأني ثبت التمسيم، وفلان ابن وصب عن
محدث، حسب أحمد بنون ابن شهاب، وكبره، وقال: إنما يكون ذلك غير من
ما عني من غير من غير إلا رجلا يأتي بالصفة من الظاهر أو يقال
الشمس بعده، مثلا أي بذلك

وقال إن شاء الله تعالى في التماسي كره الكثير وحاولوا ألا يحرموا، ورخصوا
للمختصين، ومن استعملهم، حتى ينشأ مثله إلى مكة، وليس خرج منه يريد
المكة، لم يدا له أن يرجع كما صرح ابن عمر، أن من سافر إليها فذهب إلى
غربة، فلا يذهب إلا محرم، لأنه يأتي الحرم، ويؤكد ذلك أنه أوامر التماسي
إليه وحيد عليه أن يذهب، محرم، يرجع أو غيره، وقد ذهبنا على هذا
محرم، إلا يوم الجمعة، انتهى.

(١٩٩٤/٢٢٩، (مألف، علي محمد بن حموي) - دار الفكر (الطبعة الثالثة)

محاسن الهندية موضحين كيفية (أو إمكانية) التدبير (أو التحوّل) في ضوء
 ومكان العناء الحية (عن محمد بن عمران الأندلسي) قال ابن عبد البر (١٠١٠) ١٠

Figure 14.3

(728.7) 15.2 1.2 1.2 1.2

(1) $\mathcal{L}(\mathcal{A}) = \mathcal{L}(\mathcal{A}^*)$ and $\mathcal{L}(\mathcal{A}) \cap \mathcal{L}(\mathcal{B}) = \mathcal{L}(\mathcal{A}^* \cup \mathcal{B}^*)$.

عن أحمد: أنه قال: عدل إلي عبد الله بن عمر، وأنا نازل تحت
مروحة.....

أما في هذا الحديث، وفي تنزيب الحفظ: ذكره ابن حبان في "الثقات"^(١)
وذكره البخاري^(٢) فلم يذكر فيه حرفاً، وفي الرجال (الوسطاء) لابن الحذاء: قال
بعضهم: هو محمد بن عمران بن شريك حتى روى عنه الواقدي وطفه، وذكر
اليعبري: محمد بن عمران بن شريك عن شريح محمد بن عمرو بن حنبل،
وكذا يرق بينهما ابن حبان وابن أبي حاتم في الطبقة الثالثة من الثقات، قلت
ورقم عنه الحافظ للسناني قلعه (عن أبيه) جاد الزروني^(٣)، إن لم يذكر عمران بن
حبان الأنصاري أو عمران بن سودة فلا أوزي من هو؟ انتهى.

قلت: وهكذا حكاه صاحب "المحلى" والشمس: عن ابن عبد البر.
والظاهر عندي أنه غيرهما، فإنهما ليسا من رواة الحنفية، وهذا من رواة
السناني، قال الحافظ في "تهذيبه"^(٤): عمران الأنصاري عن ابن عمر في فضل
وأبي البراء، روى عنه محمد بن، أخرجه له السناني^(٥) هذا الحديث الواحد،
وقال مسلم بن قاسم: لا بأس به، انتهى. ولما في تفسيره: عمران
الأنصاري مقبول، من الزعم.

(أنه قال: عدل إلي) شد الياء أي رجع إلى حاسي (عبد الله بن عمر) من
الخطاب (وأنا نازل تحت مروحة) هكذا في نسخ نصريه، وهو نسخ مسين
والحاء المبهملتين بينهما زاء مهمل ساكنة، شجرة صويلة لها شبيب، وهي
"المجمع" شجرة غصية، وفي النسخ الهندية: تحت شجرة، والأوجه الأول

(١) (٧-٣٨٥).

(٢) "تذريع الكسوف" (٢٠٤).

(٣) "تذريع الكسوف" (٢٠٤).

(٤) (٨-١٤٣).

(٥) "السناني" (٢: ٢٢٥).

عطريق مكة، فقال: ما أتيتك بحث هذه الشرحة^(١) فقلت: أردت ظلتها. فقال: هل غير ذلك؟ فقلت: لا. ما أتيتك إلا ذلك. فقال: عبد الله بن عمر قال: رسول الله يقول: «هذا كتاب من الأخيارين ...»

(عطريق مكة). قال الباحي^(٢) وإنما عدل إليه عبد الله بن عمر لما كان عنه من العلم نختصر إن كان ذلك أثره أو أثره العزل، فيعلمه بما عنه في ذلك اختصاراً للأخر وحضاً على تعلیم العنبر، ولعل ابن عمر قد قصد مع ذلك ليبين ما يوصلون إليها وذكر الله عندها، ثم كان عنده من علم فضله إن كانت الشرحة متعينة عنه، أو لظنه أنها تلك لعدم ظنها في تلك الجهة، أو لعله رجا أن يكون عند عمران الأنصاري علم عنها.

(فقال: ما) السبب لمي (أقولك) أفاد والذي المرحوم في ما حكى عن شيوخه في تعريب السانني: «سأله لعله أن يرويه هاتين لنفسه أن المذكور في رواية هو هذا المعنى ولم يكن كذلك، انتهى»

(البحث هذه الشرحة^(٣)) نظروا التسخ هاتين ملاحظ الشرحة^(٤) (وقلت: أردت ظلتها) أي رزقت هاتين لأستريح بظلتها (فقال: هل غير ذلك؟) بصب غير أي: هل أردت غير ذلك؟ كما في «المعجم»، وأغرب في السج بالرفع أي: هل أتيتك غير ذلك؟ (فقلت: لا) أردت غيره (وما أتيتك) تحتها (إلا ذلك). وسأل ذلك اختياراً لما عهد عمران في ذلك، فلما قال: أردت ظلتها استنهمه إن كان اقترن بذلك غرض آخر من يريد بها، أو معرفة شيء مما يرجى عنده، فإنه يستقيم فيه الأمران لمن قصد ذلك، وبما

(فقال عبد الله بن عمر): رضي الله عنهما: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كنت) ببيعة الحطاب (بين لأخمينيين) بالمعجمين قال المحدث: هما ميلا مكة:

(١) المنظر (٤٠٢)

(٢) الشرحة السجدة، قال الحليل السج: كسر الحاء الذي في وسط وظل، واحدة شرحة.

صلى الله عليه وسلم، ورفع يده نحو الشمال،
.....

أبو قبيس والأحمر، وجبلأ منى. وفي المجموع: "الأحمر كل جبل حسن
عظمه. وقال ابن وهب: أراد بهما الجبلين اللذين تحت العتبة يسمى فوق
المسجد، والأحمر الجبل. وقال إسماعيل: الأحمر يقال: إنها اسم
جبال مكة ومنى خاصة.

وقال الحصري^(١): الأحمر بالخير المعجمة وإتياء الموحدة، والأحمر
من الجبال الخمس الغنية، ويقال هو الذي لا يرتقى منه، والحشر المخلط
الحسن من كل شيء. والأحمر تبة الأحمر. وقيل جبلان يضافان مكة إلى
مكة، وإنما أمر منى، وهذا واحد، أحدهما أبو قبيس، والآخر قبيعان،
وقال بل هما أبو قبيس والجبل الأحمر المشرف هناك، ويسمى العجبان
أيضاً. وقال السيد عني العلوي: الأحمر الشرفي أبو قبيس والغربي هو
المعروف بجبل الخط، وقال الأصمعي: الأحمريان أبو قبيس وهو الجبل
المشرف على الأزداء، والآخر الذي يقال له: الأحمر، وكان يسمى في
الجاهلية الأعرف، وهو الجبل المشرف رجليه على قبيعان (يعني) وفي السج
الهندية: "من منى"، وتقدم ما قال ابن وهب: إنها تحت العتبة منى.

(ويصح) يحاء معجمة أي جميع السج الهندية والمصرية غير "المشرف"
فما بالحاء المهملة ولم يخطه، وضبطه الرومي بالمعجمة، وفسره بأشار،
وبذلك فسره الباقون وغيره من شراح المصنوع. وضبط فيما بين سطور كسائي
حاء مهملة، وفسره بصرب، وزمى يله أسامة قال الباقون^(٢): يريد أشار،
ولمعه أراد ليعبد عن الموضع الذي كان به حين أشار نحو المشرق، قال
الرومي: أحسب أن ابن عمر، رضي الله عنهما، ظن أن عمر بن بعلم اتواذي
الذي فيه المزدلفة، ولذلك ما كثر عليه السؤال، انتهى

(١) مجمع زادته (١١٩٧).

(٢) السقي (١٣٧).

قَدْ هُنَاكَ وَادِياً يُقَالُ لَهُ: السَّرُّ، بِهِ شَجَرَةٌ سُرٌّ تَحْتُهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي: ٢٤ - كِتَابِ الْحَجِّ، ١٨٩ - بَابُ مَا ذَكَرَ فِيهِ مِنْ:

(فَإِنَّ هُنَاكَ وَادِياً يُقَالُ لَهُ: السَّرُّ) قَالَ الْحَمَوِيُّ: يَكْسِرُ أَوَّلَهُ وَفَتْحَ ثَانِيَهُ وَهُوَ مِنَ السَّرِّ الَّتِي تَقْطَعُهَا الْقَابِلَةُ، وَالْمَقْطُوعُ سُرٌّ، وَالْبَاقِي سُرَّةٌ، وَالسَّرُّ الْمَوْضِعُ الَّذِي سُرٌّ فِيهِ الْإِنْبِيَاءُ، وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ، وَفِي بَعْضِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ مَالِصٌ مِنْ مَسِي كَانَتْ فِيهِ دَوْخَةٌ، وَكَانَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَلِيٍّ اخْتَذَ عَلَيْهِ مَسْجُداً. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: قِيلَ: هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ ذَلَّ لِرَجُلٍ: إِذَا أَتَيْتَ إِلَى مَنَى فَانْتَهَيْتَ إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا، فَإِنَّ هُنَاكَ سَرْحَةً ثُمَّ تَجِدُ وَلَمْ تَسْرِفْ، سُرٌّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا. فَانْزِلْ تَحْتَهَا، فَسَمِي سُرّاً لَذَلِكَ.

وَرَوَى الْمُغَارِبَةُ السَّرُّ وَادٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ عَنْ بَيْنِ قَبِيلٍ، ذَالُوا: هُوَ بَضْعُ السَّرِّ وَفَتْحَ الثَّوَاءِ الْأَوَّلِي، كَذَا وَوَادٍ الْمَحْدَثُونَ بِلَا خِلَافٍ، وَقَالَ الثِّرْيَاوَانِيُّ: الْمَحْدَثُونَ يَصِفُونَهُ وَهُوَ بِالْفَتْحِ، وَهَذَا الْوَادِي هُوَ الَّذِي سُرٌّ فِيهِ سَبْعُونَ نَبِيًّا أَيُّ قُضِعَتْ سَرَرُهُمْ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الْأَصْبَحُ، هَذَا كُلُّهُ مِنَ الْمَضَامِعِ الْأَنْوَارِ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُوَافِقاً لِلْإِجْمَاعِ. نَهَى.

وَقَالَ الْمَجْدُ: السَّرُّ كَطُرْدٍ. مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مَكَّةَ كَانَتْ بِهِ شَجَرَةٌ سُرٌّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا أَيُّ قُضِعَتْ سَرَرُهُمْ أَيُّ رُلِدُوا. وَفِي «الْمَجْمَعِ»: وَادِي السَّرِّ بِضَمِّ سَيْنَ وَفَتْحَ رَاءٍ، وَقِيلَ: يَفْتَحُهَا، وَقِيلَ: يَكْسِرُ سَيْنَ، وَوَقَعَ التَّخْلِيصُ فِي رِوَايَةِ الثَّانِي، وَنَسَخَ فِي ذِكْرِ هَذَا اللفظ (بِهِ سَرْحَةً) كَذَا فِي النُّسخِ لِهَيْدَاةٍ، وَفِي النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ: بِهِ شَجَرَةٌ (سَرٌّ) بِيَاءٍ الْمَجْهُولُ (تَحْتَهَا) أَيُّ تَحْتَ هَذِهِ الشَّجَرَةِ (سَبْعُونَ نَبِيًّا)^(١) أَيُّ وَلِدُوا تَحْتَهَا، فَتَقْطَعُ سَرَرَهُمْ بِالضَّمِّ، وَهُوَ مَا نَقَطَعُهُ الْقَابِلَةُ مِنْ سُرَّةِ الصَّيِّ، كَمَا فِي «الْهَيْدَاةِ» وَ«الْمَجْمَعِ» وَغَيْرِهِمَا.

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (٢/٢٥٥) هَذَا الْحَدِيثُ دَبِيلٌ عَلَى التَّمَرُّكِ بِمَوَاضِعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّاحِبِينَ، وَمَسَاكِنِهِمْ، وَكَأَنَّهُمْ رَأَوْا هَذَا قَدْحَهُ ابْنَ عُمَرَ يُعَدِّدُهُ هَذَا، وَأَنَّ أَعْبَدَ.

٢٥٠/٩٤٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ نُبَاحٍ، عَنْ أَبِي أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مَرَّ بِامْرَأَةٍ مُجْدُوْفَةٍ، وَهِيَ تَطْلُوفُ بِالنَّبْتِ فَضَاكُ لَهَا يَا أُمَةَ اللَّهِ، لَا تُؤْذِي النَّاسَ، لَوْ جَنَسْتُ فِي بَيْتِكَ، فَجَلَسْتُ، فَضَرَبَ بِهَا رِجْلَ بَعْدَ ذَلِكَ.....

وقال مالك: يسروا تحتها بما يشترعون، قال ابن حبيب: فهو من السرو أي تسوا تحتها واحداً بعد واحد، فسروا بذلك. انتهى. قلت: لكن عدة أهل اللغة وشرح الحديث على الأول.

٢٥٠/٩٤٢ - (مالك)، عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو (بن حرم عن عبد الله بن جعفر العيني عن عبيد الله بن عبيد الله بن فضال (ابن أبي مديكة) بنضم الميم مصمراً، كذا في نسخة الزبير وابن الكشي وغيرهما، ولم يذكر بعضهم في نسبة المكنى بعد المصنوع، كان قاضياً لابن الزبير، ومؤيداً له. أدرك ثلاثين من الصحابة، قال امر سعد، ولأه ابن الزبير قضاء الطائفة، وكان ثقة كثير الحديث، مات سنة ١١٧ أو سنة ١١٨ هـ من رواية لثمة.

(أن) أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) - رضي الله تعالى عنه وأرضاه - (سار) بيناء الفاعل من المرور (بامرأة مجدوفة) أصداها داء الجذام يقطع للحجم وسفطه (وهي تطوف بالنبت) الظاهر للتطوع، فإن لطواف الواجب لا يسمع منه (فقال لها يا أمة الله، لا تؤذي الناس) سريح انجذام (لو جلست) بكسر تاء الحطاب (ففي بيتك) كان غيراً لك أو لعضدك أو لعضدك للشمي، فلا سواب لها، ونهيه - رضي الله عنه - (كرو مثلاً) لقوله ﷺ: أفتر من المحنوم قوارك من الأسد، روى البخاري^(١) من حديث أبي هريرة، ولما كان مع الطائفين بأسرها مشكلاً أمرها بالعودة في بيتها.

(فجلست - فمر بها رجل) لم يسم (بعد ذلك) أي بعد نهى عمر - رضي الله

فَتَانِ لَهَا: إِنَّ الَّذِي كَانَ قَدْ نَهَكَ، قَدْ سَأَلَ: فَأَخْرَجَنِي. فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ لَأَطِيعَهُ حَتَّى، وَأَعْصِيَهُ مِثْلًا.

عنه - يزمان (فقال لها: إن الذي كان مهاك) عن الطواف (قد مات، فأخرجني) للطواف، قال الزرقاني^(١): نعله جاهل أو رجل سوء أو يكون مخشياً لها، قاله أبو عبد الملك (فقلت: ما كنت لأطيعه حياً، وأعصيه ميتاً) لأنه إنما أمر بحق قال الباجي^(٢): قوله للمجدومة: يا أمة الله! لا تؤذي الناس على سبيل الترفق بها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عرض عليها بأمرني ما هو أرفق بها، فأطاعته، وقولها: ما كنت لأطيعه إلح نريد أنها إنما أطاعته؛ لأنه أمرها بالمعنى، وذلك يوجب عليها استئصال ما أمر به في كل وقت في حياته وبعد موته، انتهى.

قال أبو عمر^(٣): فيه أنه يحل بين المجدوم ومخالطة الناس لما فيه من الأذى، وهو لا يجوز، وإذا مع أكل الثوم من المسجد، وكان ربما أخرج إلى البقيع في العهد النبوي، فما حنك بالجدام؟ وهو عهد بعض الناس بُعِدِي، وعند جميعهم يؤذي، وألان عمر - رضي الله عنه - للمرأة القول بعد أن أخبرها أنها تؤذي؛ لأنه لم يتقدم إليها، ورحمها للبلاء الذي بها، وقد عرف من أنه كان يعتقد أن شيئاً لا يعدي، وكان يجالس معيقيباً المدوسي ويأكله ويشاربه، وربما وضع فمه على موضع فمه. وكان على بيت ماله، ولعله غلب من عقلها ودينها أنها تكتمني بإشارته، فلم يحتج إلى نهيها، أتم ثم إلى أنه لم تخطئ فواسمه فيها، فأطاعته حياً وميتاً، انتهى.

قلت: وما حكى عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يجالس معيقيباً

(١) شرح الزرقاني (٢/ ١٠٠).

(٢) المعنى (٣/ ٨١).

(٣) الأسماعيلي (١٣/ ٢٥٥).

بحسنه ما قال: العذبة يخرج انطريق من حريق معمر عن الزهري أن عمر - رضي الله عنه - قال: سميت - اجنس من قبد ربيع - ومن طريق سارجه بن زيد كان عمر - رضي له عنه - يقول حمره، وهذا قول منقطعان، انتهى.

ويمكن الجمع بينهما بأن الأمر جالوسه قبد ربيع كان لمصالح فانه من الألفى بربعة السار وغير ذلك، وإذا فالعروف من معصية عمر - رضي الله عنه - أن الأمر بالاجنس عن المعلوم منسوخ.

قد نزل العذبة^(١) تحت حديث ابنهري عن أبي هريرة مرفوعاً عن عمر من المعلوم كما نرى من الأصل: قال عذابي: اختفت أكثر في المعلوم، فحار من حار أن كثيرا من كل مع مجازوم، وذلك ثقة رافق وثوبان عليه، قال: والله عذبة، وجداعة من الساف، إلى ذلك، رافق أن الأمر بالاجنس منسوخ، ومن قال ذلك عسى من نزل من العذبة قال: والصحيح الذي عليه الأكثر، وتعين المعبر إليه أن لا نسخ، بل نكح الجمع بين الحديثين، وحصل الأمر باعتماده وإبرار منه عن الاستحباب والاحتياط، والأصل معه عن بيان الجواز، فكذا انحصر القاضي ومن تبعه على حذفه فحين التوليد.

وسكن حمره مولاً قالاً: هو الفرجح، وقد سلكه فرغان.

أخيراً - من ترجع إلى أخبار الدالة على نفي العذبة وتزبيد الأخبار الدالة على عكس ذلك، والعمود الثاني سلكه في الجمع ما ذكره في المسلك، ودوا حذيت لا عذبة، فثبوا. والأحاديد الدالة على الاجناس أكثر، والحدود أن طريق الجمع أولى، وفي طريق الجمع مسائل أكثر، احذوا في الحدود حسنة، وحصل الأمر بالنسب من المعلوم على رعاية خاتمة المعلوم، فإنه لا رأي الصحيح الذين السليم تعظم نصيبه وترداد حسنة.

(١) الجمع الثاني: ١٠١٢، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢

ثانيها: حمل الخطاب بالتعني والإتيان على حالين مختلفتين، بحيث جاء «لا عدوى» كان المحاسب بذلك من ذوي يقينه ووضح توكله، وحسن التقدير كان المحاسب به من ضعف يقينه، ولم يتمكن من تمام التوكل، فلا يكون له قوة دفع اعتقاد العدوى، فأريد بذلك أن لا

ثالث المالك: فإن أو بكر تافلاحي: ثبات العدوى في الجذام ونحوه محصور من عموم بني العدوى، فيكون المعنى لا عدوى أي إلا من الجذام والحص وئخره مثلاً، لكأنه قال: لا يعدني شيء إلا ما تقدم سببه له أن فيه العدوى

والرابع: أن الأمر بالبراء من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء، بل هو أمر طبيعي، وهو أنفك الباء من لحد تجد بواسطة الملازمة والمخالطة، ونعم الرائحة، وهذه طريقة ابن فييه، فقال: المجذوم تشد رائحته حتى سقم من أطال مجالسته ومخالطته، ولذا دأب الأطباء بترك مخالطة المجذوم لا معنى لطريق العدوى، من على طريق التأثير بالرائحة، لأنها تسقم من واضع تشبهها، قال: ومن ذلك قوله يخطئ: «لا يورد مريض على مصعب».

لنسلك الخامس: أن المراد ببني العدوى أن نشأ لا يعدني بضعه نقياً لما كانت الجاهلية تعتقد أن الأمراض تعدني بطبعها من غير إضاعة إلى الله عز وجل، فأبطل النبي ﷺ اعتقادهم ذلك، وأكرم مع الشجود، ليس لهم أن الله عز وجل يمرض ويشفى، ويحارب عن الشر منه. ليس لهم أن هذا من الأسباب التي أضرى الله، ثمادة أنها تنصلي إلى مساندها في جهه إضاعة لأسباب وفي فعله إشارة إلى أنها لا تستقل، ويحتمل أنها أن يكون أكله يخطئ مع المجذوم أنه كان به أمر يسير لا يعدني منه إذ ليس الجمعي كنهم مواء.

السادس: العمل بقبي العدوى أصلاً وראساً وحمل الأمر بالسجدة على حكم الشدة ومنه الذريعة، مثلاً بحيث شملها شيء من ذلك، فيطمأن أنه

٩٤٣/٢٥١ - وَحَقَّقْتُ فِي غُلِّ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَاسٍ كَذَلِكَ يَقُولُ: «مَا سَمِعَ الرَّكْنَ بِالشَّيْبِ»

بسبب المحافظة، فثبت الثعلوق التي نفاها الشارع، وإلى هذا القول ذهب أبو
عبد ربه جماعة، وأخطب ابن خزيمة في هذا في «كتاب التوكل»

ومع ذلك انضجاري في معاني الآثار: ممالك ابن خزيمة، فأورد حديثاً
«لا يورد مريض على مصحوب» ثم قال: «بناءً على ما مر مع قوله: «مالك
المريض» يثبت الذي أورد: لو أني ما أوردته عليه لم يصب من هذا المريض
شيء» (الواقع أنه لو سم يورده لأصابه لكون الله تعالى قدروه، فنهى عن إيراد
لهذه العلة، ثم ساق الأحاديث في ذلك وأخطب.

وفإن النسخ أبو محمد بن أبي حمزة: الأمر بالغوار من الأسد ليس
موجوباً بل نكسنة. لأنه في كذا ينهي أحمد عن نقل ما فيه ضرر بأي وجه،
كان، انتهى مختصراً، وقد سبقه الحافظ في «الفتح» «أما لا يريد عليه».

٩٤٣/٢٥١ - (مالك أنه لمعه أن عبد الله بن عباس) قال صاحب «المحلى»
أسند عبد البرقي قال: «أسند ابن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد قال
ابن عباس: «أسند البيهقي في الشعب الإجماع» عن ابن عباس مرفوعاً: «انتهر»
قلت: وقد روي عن ابن عباس وعمر غيره في معنى هذا الحديث عدة روايات
سأنتي بيانها (كان يشول ما بين الركن) أي الحجو الأسود (والمقام) هكذا في
«المحلى» و«السنن» وهي جميع النسخ التهامية والمطوية بما بين الركن
والباب (١)، وهو وإن كان صحيحاً في نفسه، فله ليس في هذه الرواية.

وانعجب أنهم كيف أضيقوا على ذلك مع تصريح الشراح بأن الواقع هو
رواية عبد الله بن يحيى عن أبيه «أما بين الركن والمقام» ومن الأصول

(١) النظر: «فتح المبرور» (١٠١/١٤٩ - ١١٢)

(٢) «أما بين الركن والمقام» (١٠١/١٤٩ - ١١٢)

المستقيم.

المعروفة عند المحدثين لا يجوز تصحيح الكذاب بها. تبوء الغلط عن
البصير.

قال الشيخ في «المحلى» كذا في رواية عبد الله بن يحيى عن أبيه «ما
بين الركن والمقام» وهي رواية الأخير عنه وعن غيره «ما بين الركن
والمقام» وهو التصواب. وعنه أهل العلم أن يجتهد في الدعا. هي المواضع
المستقيمة. ويتوزع بين الركن والمقام. انتهى. وعليه بين البوطي شرحه. ثم
قال: قال ابن عبد البر: كذا في رواية عبد الله بن يحيى عن أبيه. وفي رواية
ابن وضاح «ما بين الركن والمقام» وهو التصواب. والأول خطأ لم يتابع عليه.
انتهى. روى الناجي والبرقي شرحهما على «الركن والمقام».

ثم قال البرقي: «... هكذا روى ابن وضاح عن يحيى، وهو التصواب.
وهي رواية ابنه عبد الله «ما بين الركن والمقام» وهو خطأ. ثم تابع عليه
عائده «ما بين الركن والمقام» وروى عن ابن عباس مرفوعاً «ما بين
الركن والمقام» من دعا الله عنه من ذنوبه حاجة أو ذنوبه كبره أو ذنوبه
فراح عنه» قاله ابن عبد البر. انتهى.

(المستقيم) قال الحموي^(١) بالضم ثم السكون ون، موقه شطآن مفرجة.
ويقال له: المدعى والمعتود، سمي بذلك لالتزامه بالدعاء والنمود. وهو ما بين
المنجد الأسود والمقام، وقيل: الأرومي. وقيل: أربعة أذرع، وفي «الموطأ»
«ما بين الركن والمقام المستقيم». كذا قال الناجي ونسيلي. وهي رواية ابن
وضاح. عرواه يحيى «ما بين الركن والمقام المستقيم». وهو وهم، انتهى. كذا
قال الحموي. وهو يوهم شاذي ابن وضاح ويحيى في الرواية وليس كذلك.

(١) شرح البرقي (١: ١٠٠).

(٢) مجمع البحار (١: ١١٠).

٩٤١/٢٥٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَزَّافٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى أَبِي ذَرٍّ

مَنْذُ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهَكَذَا قَالُوا: كَلَّيْ رَاوِ بِسْنَدِهِ إِلَى أَنْ قَالُوا: شَيْعَى أَبُو إِبْرَاهِيمَ عَنْهُ. رَوَايَةُ الْحَشِيَّةِ: قَدْ دَعَوْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا بِدَعَوَاتِ اسْتَحْبَابِ نَبِيِّ بَعْضِنَا وَأَرْجُو إِجَابَةَ بَعْضِنَا. قُلْتُ: وَأَنَا وَأَيْضًا رِجَالُهُ النَّفِيسَةُ وَهِيَ كُنْتُ اخْتِطَامَ ذَلِكَ لِمُجْهَدٍ وَوَفَاتَهُ بِالسَّنَةِ الظَّاهِرَةِ الْعَلِيَّةِ الْمُنِيَّةِ الْمُنِيرَةِ، وَقَدْ وَقَعَ الْأَمْرَانِ حَسْبَ مَا دَعَا.

وَأَنَا أَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ فِيهِ دَعَاءَ كَانَ قَرِيبًا لِمَحَالِّ لِسُوءِ خَاتَمِي، لَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَجَبَهُ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ، وَشَئْنِي، هَذَا وَقَدْ أَشَارَ إِلَيَّ هَذَا الْحَدِيثُ الْحَرَوِيُّ فِي حَقِّهِ، فَقَالَ: قَدْ رَوَيْتُ فِي سِتْحَابَةِ الدَّعَاءِ فِي الْمَعْتَرِمْ حَذِيثًا مُسْتَصْلًا مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَقَالَ فَحَسَنَ الْبَصَرِيِّ فِي رِوَايَتِهِ إِلَى هَلْ مَكَّةُ: إِنْ أَلْفَضْتُ، يَسْتَحْبِبُ هَاكُنْ فِي خَبَرٍ غَيْرِ مُوصَّافٍ، فِي الطُّوُوفِ، وَعَنْهُ السَّلَازِمُ، وَبَعَثَ الْبِزْزَافَ، وَهِيَ لَيْسَتْ، وَعَنْهُ زَمْرَمُ، وَعَلَى انْقِضَاءِ، وَالْحَرَوِيُّ، وَفِي الْحَسَنِ، وَخَلَفَ الْعَدَامَ، وَفِي عَرَبَاتٍ، وَبِزْزَافَةٍ، وَمِثْلِي، وَعَنْهُ الْحَمِيرَةُ الثَّلَاثُ، أَنْتَهَى.

٩٤١/٢٥٢ - مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، الْأَنْصَارِيِّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَزَّافٍ) يَنْحُجُّ النِّجَاءَ الْمَحْصِفَةَ وَالْمَحْجَدَةَ لِحَقْلَةٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَنِّي سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: «أَنَّ رَجُلًا» ثُمَّ يَسْمُوهُ، وَلَا يَعْبُدُ أَنْ يَكُونَ مَالِكُ بْنُ زَيْدٍ أَوْ يَحْيَى أَوْ الْكُوفِيُّ، كَمَا فِي الرُّوَايَاتِ الْأُثْرَى (عَمَّا سَمِعَهُ الْفَاعِلُ مِنَ الْحَرَوِيِّ) (عَلَى أَبِي ذَرٍّ) الْأَنْصَارِيِّ - وَخَصِي اللَّهِ عَلَيْهِ - الْأَصْحَابِيُّ الْمَشْهُورُ، أَسْمَعَهُ حَتَابُ بْنُ جُنَادَةَ عَلَى الْأَمْعِ، وَفِيهِ: «مَوْجِبُ مُصْطَفَرٍ أَوْ مَكْرُورٍ، وَاجْتِدَادُ فِي أَيْدِيهِ، فَذَلِكُ» جَدِيدٌ أَوْ - بِرُفْقَةٍ أَوْ عِبَ اللَّهُ أَنْ لَا يَكُنْ - تَعَامُ بِإِسْلَامِهِ، وَتَأْتَحَرُّ حُدُودَهُ، فَلَمْ يَشْهَدْ بِدَرٍّ، وَمَنْاقِبُ كَثِيرَةٌ جَدَاءُ كُلِّ فِي التَّخْرِيبِ^(١).

بذريته، وأن أبا ذر سأله: أليس لم يده؟ فقال: أردت أن أخج، فقال:
 حين نزعك خيرك؟ فقال: لا. قال: فأنتف العمل.....

وفي رجال المشكاة، من أعلام السجاية وزهادهم أسلم قديماً مكة.
 شأن: كان خامساً في الإسلام، ثم صرف إلى قومه، فأقام عندهم إلى أن قدم
 المدينة بعد الخندق، ثم سكن الريزة إلى أن مات بها سنة ٤٢هـ في خلافة
 عثمان - رضي الله عنه - وكان يتبعه قبل بيعت النبي ﷺ

(بالريضة) بالراء والموحدة المفتوحين: كما تقدم في باب ما لا يجوز
 تدعيم أكاه من الصيدة، وكان عثمان - رضي الله عنه - أنراه دارمة، رحادته
 (وأن أبا ذر) - رضي الله عنه - سأله: أي الرجل المذكور (أين تريد؟ فقال:)
 الرجل (أردت الحج، فقال) أبو ذر (هل نزعك) بزي معجمة وعين مهملة أي
 أخرجك من بيتك، قال لسجد نزعته عن مكانه: قلعه، وقال تعالى: ﴿وَنَزَعَهُ
 نَزَعًا أَيْ أَخْرَجَهَا عَنْهَا﴾ أي غير الحج أي من حيثك على سفرك هذا غيره
 من قصد تجارة أو نكاح أو غير ذلك من الأغراض

ولفظ البخاري في «الأدب المفرد»^(١) كما سيأتي: «أما معي بيع ولا
 تجارة» قلت: لا (قلت) الرجل (لا) قصد لي غيره (قال) أبو ذر. فأستأنف
 العمل (كذا في السبع الهندية، وفي المصرية: فأنتف العمل، فإن السعد:
 الاستئناف والاستئناف: وفي «المجمع»: انتف العمل: استأنف فإن ما
 قدم على ذلك، انتهى.

قال الباجي^(٢): وذلك لما روي عن النبي ﷺ من حج هذا البيت فلم
 يرفث ولم يفسق رفع كيوم ولدته أمه يريد - والله أعلم - أنه لا ذنب له - لا
 ما أتى به العمل فذكر سائر ذنوبه، فصار كيوم ولدته أمه لا ذنب له، انتهى.

(١) رسم الحديث (١: ٢٢٤).

(٢) «البيان» (٣/ ٨٩).

قال الرجل: فخرجت حتى قدمت مكة فمكثت ما شاء الله، ثم إذا أنا بالناس متلفسين على رجل، فضاغطت عليه الناس، فإذا أنا بالشيخ الذي وجدت بالريدة، يعني أبا ذر، قال فلما رأيته عرفني. فقال: هو الذي حدثتك.

(قال الرجل فخرجت) من الريدة (حتى قدمت مكة ثم مكثت) يصيخة المتكلم من ضم الكاف وفتحها أي أقمت (ما شاء الله) أن أمكث، قال الباجي: يستعمل ذلك في العدة الطويلة (ثم إذا أنا بالناس) قال المعجذ: إذا تكون للمعاجاة، فتعصر بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى الحواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحان، كخرجت فإذا الأسد مالباب، قال ندلس: ﴿هكذا في حنة فنن﴾ الأخضر حرس، الميرد ظرف مكان، الزجاج ظرف زمان، (متلفسين) بالنون والظاف أي مزدحمين حتى يفضف بعضهم بعضاً من القصف، وهو الذكر الدفع الشديد لفرط الزحام، كما في «المجمع»^(١) (على رجل) لا أدري قبل الرواية من هو (قال) فضاغطت) بضاء وغيين معجمتين وطاء مهملة بناء المتكلم، أي زاحمت وصافقت (عليه الناس) لأن أراه يريد أنه ضايق الناس حتى وصل إلى الظرف إليه.

(فإذا أنا بالشيخ) وفي النسخ الهندية. فإذا الشيخ الذي وجدت بالريدة يعني أبا ذر قال الرجل: (فلما رأيته) الشيخ المذكور (عرفني، فقال: هو الذي حدثتك)، ولا شك فيه تدكير له بما جرى، وثبتت على قوله، قال ابن عبد البر^(٢): هذا لا يجوز أن يكون مثله رأياً، وإنما يترك بالتوقيف من النبي ﷺ.

قلت: وقد ورد الرفع بصاً فيما رواه الإمام أبو حنيفة، ففي «جامع

(١) «مجمع بحر الأنوار» (٢/ ٢٨٥).

(٢) انظر «شرح الزرقاني» (٢/ ٤٠٠).

لنبيذ. أن حنظل عن محمد بن عائذ الجدي عن أبيه قال: حرجا يريد الحج، لو أنها أتت بالزبد، فسلمت عليه، فودع السلام، لو أنها من أهل الحرم، فسلمت عن الحج المحجل، قال: قال أبو بكر بن فضال: البيت العتيق، قال: الله الذي لا إله إلا هو، ما شخصك غيري؟ فسلم، نعم، قال: فإن رسول الله عز وجل قال: ممن خرج حاجا، واحصر، وقضى نكته، فليست كف لعمل، فقام الله تعالى له غير أنه ما سلم من ذلك.

ثم ذكر هذا باب الحجاب، حرجه عن محمد بن عباد، وأخرجه أيضا الإمام محمد في "الأثر"، هذا السيد بن حرجا في رطل يريد مكة حتى إذا كان في طريقه رفع له حياء، فأتى به إلى دار بغداد، فأدبهم علماء، فرفع حب الحياء، فودع السلام، فقال: من أين أقبل؟ فسلم، فقلت: من الحج العتيق، قال: غلبت لؤمونا؟ قال: بنى البيت العتيق، قال: الله الذي لا إله إلا هو، ما شخصك غير الحج؟ فكرر ذلك عشرين مرارا، فحلبوا به، فقاموا انصفا إلى نكته ثم انصرف العيال.

وفيه الروايات كلها من رواية السوطي، وغيره متضافرة على أنها من خاطبهم بذلك وهم في مكة، ويحتمل ذلك لأن البخاري في "الأثر" الحديث: "فقد أخرج عن أبي نعم بن زهير عن أبي إسحاق عن مالك بن زيد قال: مررت على أبي ذر مبردة، فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من مكة، أو من البلد العتيق، قال: هذا عندك؟ قال: نعم، قال: أما بعد، فإني لا أعرفك، فقاموا فاستأقوا رسول الله، وخرج ذلك من الراوي في هذه الرواية، فأنظر عن أبي إسحاق، وأبى نعم بن زهير، فودع رسول الله هذا الحديث، عن أبي ذر، لا ولا وجه، فلو

.....
(١) (٦٧)

..... (١٧٥) فتح الباري (١/٢٧٠)

١٩٢٥/٦٥٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّ مَالِكَ بْنَ شَيْبَةَ أَخْبَرَنِي أَنَّ أُمَّ بِلَالَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ بَضَلَتْ لَهَا خُضْعًا فَذَكَرَ الْحَرَامَ وَأَتَتْهُمُ ذَاتُ

مَالِكٍ مَالِكًا فَلَمْ يَحْضُرْ

قَالَ الشَّيْخُ فِي الْمَدَائِنِ أَخْرَجَ مِنْ أَمْرِ سَبْعَةٍ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ بِلَالَةَ فَهَلْ جَاءَ مِنْ أَنْفُسِكُمُ إِلَّا الْحَجُّ، اسْتَأْذَنَ الْعَمَلُ وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَعْدٍ، قَالَ لَعَلَّكَ مَنَى ذَلِكَ، وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ حَبِيبٍ عَنْ لُزَيْزٍ، قَالَ هَذَا لَعَلَّكَ أَطْعَمَ أَنْ سَوَّلَ لَهُ ۖ قَالَ اسْتَغْفِرُكَ عَنِ هَذَا الْحَرَامِ قَالَ لَا، رَأَيْتُ عَامِدًا وَأَمْرًا هَرَبًا وَأَخْرَجَ لَيْثِي عَنِ حَبِيبٍ عَنْ الْأَمْرِ الْأَصْهَابِيِّ قَالَهُ أَصَحُّ أَمَّا ذَلِكَ فَكَلِمَةٌ مَعْرُوفَةٌ قُلْتُ وَالْمَرْءُ إِذَا كَانَ مِنْ حَرَامٍ أَوْ مَرَدٍّ أَوْ بَيْتٍ قَالَ السَّهْمِيُّ أَخْرَجَ الشَّيْخُ فِي التَّحْقِيقِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ سَعْدٍ أَنَّ النَّاسَ يَتَوَقَّعُونَ مِنْ جَاءِ رُومَ أَنَّ الْحَرَامَ لَحْدَتٌ وَفِي الْأَمْرِ أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهِ كَثِيرًا وَلَقَدْ أَنَا فَمَذَّابُ الْعَمَلِ

١٩٢٥/٦٥٣ - مَالِكٌ أَنَّ مَالِكَ بْنَ شَيْبَةَ أَخْبَرَنِي أَنَّ أُمَّ بِلَالَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ بَضَلَتْ لَهَا خُضْعًا فَذَكَرَ الْحَرَامَ وَأَتَتْهُمُ ذَاتُ مَالِكٍ مَالِكًا فَلَمْ يَحْضُرْ
 (الحج) (أو يفتح) مع كونه في كعبة أو غيره من الأماكن في أثناء ذلك
 حلقاً على معروف، ومعرفة الاستحمام (أو غيره) في الاستحمام (أو غيره)
 قال: سئل لم يضره ولو ذكر ذلك في الاستحمام، به قال مالك وأبو حنيفة
 خلافاً للشافعي به قال به في الجملة، واحد وإن كان به نصيب، كما تقدم البسط
 في ذلك في أمراء (أو غيرهم)، وكذلك ابن عمر - رضي الله عنهما - في
 الاستحمام في الحج، وفوراً أي حتى يحسبوا أنه يمشي، كما أخرجه
 أبو حنيفة وأبو داود

أَوْسَطُ الْأَمْرِ، الْمُحْتَمِلُ - الْأَمْرُ (مَالِكٌ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (عَلَى يَحْضُرُ)

الرجل لثامته من المحرم؟ فقال: لا.

(٨٦) باب حج المرأة بغير ذي محرم

قال الباقى: الاحتشاش: جمع الحشيش (الرجل لذابته من أبصر الحرم؟ فقال مالك (٧) يجوز: قال الباقى^(١). وهذا كما قيل: أن لا يحصر أحد في الحرم، لأنه لا غير ذلك إلا للأوثر الذى أباحه أسبى^(٢)، ومن أحسن في الحرم، فلا حزام عليه، ولا رأس أن يرمي الأبل في الحرم، والمفرق منه ومن الاحتشاش أن الاحتشاش تناول فصع الحشيش، وإرسال الشاة للرمي ليس شابل لذلك، وهذا لا يمكن الاختيار منه، ولم ينع منه فاستنع السفر من الحرم وانضمام فيه لعدم الامتناع منه والتحرر، انتهى. ويقدم البحث في ذلك في الأحكام العشرة من أشجار الحرم وحديثه قبل جمع الحج.

(٨٦) حج المرأة بغير ذي محرم

في هل يجب عليها الحج إذا لم يكن لها محرم؟ وفي حكمه الزوج، وهل يجوز لها أن تحج بغير ذي محرم؟ وفي المسألة خلاف شديد، قال ابن رشد: احتشد^(٣) هل من شرط وجوب الحج على المرأة أن يكون معها زوج أو محرم معها؟ فقال مالك والشافعي: ليس من شرط الرجوع^(٤)، وأخرج المرأة إلى الحج إذا وجدت زفراً مأمناً، وقال أبو حنيفة وأحمد رجوعاً^(٥) محرم ذي المحرم وهذا عندنا من شرط في الرجوع.

وسب اختلاف دعاء هذا الأمر: ألتحق للنهي عن سفر المرأة، عند ثبت عندنا من حديث البخاري: أنى حبره وابن عباس وابن عمر النهي عن سفر المرأة إلا مع ذي محرم، من يجب عليهم الأمر قال: تصدق^(٦) الحج وإن لم يكن

(١) (ص ٢٠) (٢) (٢٠)

(٢) (ص ٢٠) (٣) (٢٠)

معه في محرم، ومن خصص العموم بهذا الحديث، أو رأى أنه من باب تفسير الاستطاعة، قال: لا تسافر إلا مع ذي محرم انتهى.

وقال الشافعي: وحكم المرأة إذا كان لها محرم كحكم الرجل، وقال المروزي^(١): ظاهره أن الحج لا يجب على التي لا محرم لها، وقد نص عليه أحمد، فقال أبو داود: قلت لأحمد: امرأة مومنة لم يكن لها محرم هل يجب عليها الحج؟ قال: لا، وقال أيضاً: المحرم من السبل، وهذا قول الحسن والنخعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي، ومن أحمد: أن المخرم من شرائط لزوم المسمى دون الرجوع، ففتى فاتها الحج بعد كمال الشرائط سمعت أو سرحس لا يرجع منه أخرجه عنها حجة؛ لأن شرط الحج المكنة به قد تحلت، وإنما المخرم لحفظها، وبعد رواية ثالثة: أن المخرم ليس بشرط في الحج الواجب.

قال الأديم: سمعت أحمد يمان، هل يكون الرجل محرماً لامرأته بخرجها إلى الحج؟ فقال: أما في حجة اليمامة فأرجو لأنها تخرج إليها مع النساء ومع كل من أمته، وأما في غيرها فلا، والمنصب الأول: وحله العمل، وقال ابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي: ليس المحرم شرطاً في حجها بحال، وقال ابن سيرين: تخرج مع رجل من المصحفين لا بأس به، وقال مالك: تخرج مع جماعة النساء، وقال الشافعي: تخرج مع حرة مسلمة ثقة، وقال الأوزاعي: تخرج مع قوم عدول، وقال ابن المنذر: تركوا القول بظاهر الحديث، واشترط كل واحد منهم شرطاً لا حجة معه، واحتجوا بأن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة، وقال شعبي بن حاتم: يقولونك أن سفر الطالبة من الحرة، تؤم البيت لا جوار معها، لا تخاف إلا الله^(٢)، ولأنه سفر

(١) المنبر (٢٠: ١٣٢).

(٢) أخرجه شعاري في علامات النبوة في الإسلام من كتاب الطائف، مصحح البطارقي، (٢٢٩/٢) ج (٢٥٩٥) وأخرجه الرملي ج (٢٩٥٣).

وَأَجِبْ فَاقِ بِشَرْطِ مَا أَلْجَمَ بِهِ كَاتِبُهَا مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ

وكانت لما روي أنه خرجوا قارباً، فذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لأمرأة أن يمس
 رأسه في يوم الآخر من شهر رمضان، ومعها من محرم من ريس ابن عباس
 - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "أما تسلمن امرأة إلا ومعها
 من محرم، فقلت: رجل، يا رسول الله إني كنت في غزوة كذا وكذا، فوجدت
 مرأيتي محرم، فقال: أليس يجوز؟ فقلت: لا، وحجج من المرأته - يعني ⁽⁴⁾ ما يراه -
 وروى ابن عمر وأبو سعيد أنها من حديث ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:
 "ممن هم يوم القيامة يومئذ وأولئك من عذبت من سبب يقربهن إلى الله، فقلت:
 يا رسول الله؟ قال: "أما تراه من قبل؟ ولا تدري إلا ما ذكر من محرم

برزخى الدار فطلب ما ساءه إلى ابن عمه من آل الصفي فآذوا له "ألا تسمع
برأه إلا وجها من محرم وهذا صريح في التحريم. ولأنها أبحاث صغر في دار
السلام عند محرم غير محرم، فتحل الخطوط، ومعدنهم محمود على الرجال.
فأبطل أنهم اشتروا حرم غير حرم، فحفل ذلك لغو السوء الذي ربه
ليس فيه في أصلها أولي ما اشتبهوا به في حاكم من عند ذلك

ويعتقل أنه إذا كان الزمان والمكانية يوجدان التجمع مع كيان أفقية البنية،
وذلك استمرارية تفسر الظواهر. إن كان التفسير وفقد التميز وعقد العيال.
والمشكلة من واحد منهم هي جعل التراجع. إن كان ذلك فلا من كذا ولا
من كذا. إن كان التراجع لا يمكنه، فإن كان التراجع من كذا إلى كذا
والتجمع والالتصاف، وحديثه في هذا الشأن، لا شيء من كذا.
وذلك لم يجرى على التجمع التبعي. ولم يذكر فيه خروج غير من كذا.
قد استمرارية كذا.

33216 *Phragmites australis* (Cav.) Trin. ex Steud.

والأشربة، إذا تمتعت من أمدن الكفار، كان سفرها سفر ضروري لا يقاس عليه حالة الاعتذار، بل هناك خروج فيه وإحدهاء، ولا بها منع ضرراً متعدياً يحمل الضرر المقتض، فلا يبرم تحمل ذلك من غير ضرر أصلاً، انتهى.

وهي الثانية، قال محب الدين الطبري: وأما ما حيفه في الشرائط المحرم أو أروج اصطفاً، فلهذا، وهو فوق الخطمي والنحس البصري والتوري، وأما قول من حمل وإسحاق بن راهوية، واحد قولي الشافعي، وقول من اشتد: المحرم لها من السبل، وقول القوي من الشافعية، لقول بشرط المحرم أولى، بانفردوا على أنها لا يخرج سفر محرم في غير القصر، وقول أحمد لا يأمر أن تسافر مع قوم صالحين غير محرم، انتهى.

وهي الثالثة المبرح^(١)، يشترط الرجوع الحج، والمبرح على التواتر ويعود محرمها، ولا فرق بين الثانية والعمود، وتفسير السفر والطول، وإن حجب بوجه جرم وأجواء انتهى.

وقال القوي في أمارة^(٢): أما الطريق فيشترط أنه في ثلاثة أشياء: النفس والسبل والمضي، ولا يجب غير المرأة على تأمل حتى تنسج بروج أو محرم أو نسوة غلات، قال ابن حجر: فويلهم فقد، أو ادوا به إخراج التمددات والتخافوت لفظ، وأفهم قول أبي القوي: كذا نسوة أنه لا بد من ثلاثة غيرها، ولا رجة وفقاً لشيء هذا حرم أنه يكفي ثلاث نساء، على أن لا يأم، والإسلام، علم الاكتفاء في الرجوع بواحدة غيرها، لكنه ضعيف، ولا قال (القوي): أنه لا بد من، ثم اعتبر ذلك أيضاً من حيث الرجوع الذي للقيام فيه، وإلا غلبها فأجرح مع واحدة لتفهر الحج، كما في شرحي

(١) (٢٢٢)

(٢) (٢٢٢)

• نهضة وامسلم، وكذا وحده إذا أمت، كما في شرح مسلم وغيره، واعتمد السبكي، وعليه حمل ما دل عليه من الأحبار على جوار سفرها وحدها.

أما سفرها وإن قصر أو كانت شهدة^(١) بعير فرضي، كالنطوع بالإحرام من العمرة^(٢) من التمتع فحرام ولو مع النسوة، فقد حمل الشافعي النهي عن سفرها بربداً لا مع الزوج أو محرم على السفر غير الواجب، انتهى.

وفال المردبر^(٣) المرأة كالرجل إلا في زيادة محرم أو زوج لها، فيجب عليها كرفق أمت بعرض عند عدم المحرم أو الزوج أو امتاعهما أو عجزهما، ولا بد أن تكون مأمونة في نفسها، وفي الاكتفاء في الرفقة المأمونة بناءً فقط أو رجال فقط، أو لا بد من المجموع تردّد.

قال النووي: قوله: كرفقة أمت، حاشيته: أو، السفر إذا كان فرضاً، جاز لها أن تسافر مع المحرم والزوج والرفقة، وإن كان مندوباً حاز لها السفر مع الزوج والمحرم دون الرفقة، ولا بد من السفر مع الرفقة أن تكون مأمونة في نفسها وإلا منع سفرها مع الرفقة، وقوله: أو بالمجموع، المعتمد الاكتفاء بجماعة من أحد الحسنيين وأسرى الجماعة من مجموع الحسنيين، وفي «المواقي» عن عياض: «يختلف في تأويل قول مالك: تخرج مع رجال ونساء، هل المراد مجموع ذلك أو في جماعة من أحد الحسنيين؟ وأكثر ما نقله أصحابنا اشتراط النساء، انتهى».

وفي «إكمال الإكمال»^(٤): أبو حنيفة والشافعي بشرطان في وجوب الحج

(١) هكذا في الأصل ونظائر شاذة والله أعلم

(٢) هكذا في الأصل. اهـ. ٥٢

(٣) الشرح الكرم مع حاشية المدبر في (٩/٦).

(٤) (١٣٧/٣).

على المرأة وجود ذي محرم، وقال الشافعي: أو امرأة واحدة نكبة، ومالك: لا بشرطه، ويحفل حديث النبي صلى الله عليه وسلم سرقة على سفر لثقوف، ويشهد لمذهب أنه اتفق على أنها مباحة من بعده انكفر، وما ذاك إلا لأن أهله واجبة والحج واجب، وقد ينعين عن هذا ما يقيسها من انكفر لا يحفل - لأنها تحتمل معها على دينها ونفسها وليس كذلك ما حرم الحج.

وقال عياض: المرأة فيه ثلاث حل، إلا أنه لا يلزمها عدم المني، وإن قدوت عليه بخلاف الرجل، فإن منبها عودة إلا فيمنع فرست من مكة، وأبو حنيفة جعل ذا المحرم من الأسطعاء إلا أن يكون دون مكة بثلاث نال، ووافقه على ذلك جماعة من أهل الرأي، ونسب بشرط عند مالك والشافعي، إلا أن الشافعي في أحد فوكيه بشرط أن تكون مع النساء أو واحدة نكبة، وهو مذهب قول مالك، على اختلاف في جواب قوله: يخرج مع رجال ونساء، هل مراده من مجبور الغائبين أو مع جماعة من أحداهما وأكثر ما يتفق عند شرط النساء، قال أبو عبد الحكم: لا يخرج مع رجال ليسوا بأزوي محرم، ويعنى مراده على الأفراد دون النساء، عتفق ما تقدم، ومن يعتقد أنها لا تخرج في جميع النطاق إلا مع ذي محرم.

قال الناجي^(١)، وقد عتقد في الأفراد والعقد الكبير، وأن الفواقل لعقوبة وهي عندنا كالبلاد تسافر فيها دون قضاء وتزور محرم، وذلك عيبها هنا هي النساء، وأما المتحولة فتسافر في بلاد في العاصم والحقل دون ذي محرم.

قال الأبي^(٢)، ما ذكر عن مالك أن ذا المحرم ليس بشرط، يعني به أنه

(١) المستدرج (٢) ٨٢.

(٢) المال محمد بن السعدي (٢٧٧٢).

لا شعبان، لأن غيره من ربيع أو جمادى بعد شهرته في إحدى شهرها معه، هي «مقطوعة» وكثره ابن رشد ووافقه أن جماعته النساء بمنزلة ذن المحرم، وأنه جماعته الزوجات فقد قال ابن عبد الحكم: لا يخرج مع رجال من فيهم محرم، قال اللحدي: قول ابن عبد الحكم هذا أحسن من قول مالك، يخرج مع رجل أو امرأة لا بأس بهم، وفيه التماس، فمن لم يأتها بالحي حرم مع من تأتيها من الرجال، وتعلق في هذا بالتأويل، وهو الذي ذهبه القاضي، أنه خالف لو دونه عمدة، انتهى.

وفي «التهذيب»^(١) يعتبر في المرأة أن تكون لها محرم أو زوج، ولا يعتبر لها أن حج بغيرها إذا كان بينها وبين تلك مسرة ثلاثة أيام، فحرم عليه السفر، إلا لحصل امرأة إلا وسعها محرم، ولأنها بدون المحرم يطلق ما دونه الفتنه، وتؤاخذ بنقصان غيرها إليه، وإذا لم يجرم الحياء بالأخذ، وإن كان معها غيره، بخلافه، فإذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام، لأنه راجع لها «الخروج إلى ما دون السفر بغير محرم»

وفي «المختار»^(٢) «زوج أو محرم لا يراه حرمه ولو عجزوا عنه، سفره وحمل بالرمية الشرايح» قولان، قال ابن عديم: مباح على أن يوجد الزوج أو المحرم شرط وجوب أم شرط وجوب أدنى، والذي احتاره في «المصباح» أنه مع النصحة وأمر الخطير شرط وجوب الأداء، فيجب الإيضاح، ويجب عليها الخروج عند فقد المحرم، روى الأول لا يصح عليه شيء من ذلك، كما في «البحر» وفي «الشمس» صحيح الأول في «الفتاوى»، وراجع الثاني في «التهذيب» فذهبوا، لأن «الفتح» في «الفتح»، فكان حرم في «الفتح» بأنه لا يجب عليها الخروج مع أنه مفسى على حمل المحرم أو الزوج شرط أداءه انتهى.

(١) (١٢٢/١)

(٢) (١٢٠/٢)

٢٥٤/٩٥٦ - قال مالك، في الضرورة

قلت. ومضى صاحب «النعمة» وغيره أيضاً على كونه شرط وجوب الأداء، والحديث الذي استدل به صاحب الهملة^(١)، وتقدم في كلام المؤلف أيضاً قال الحافظ في «المربية»: «نحرجه لئلا يروى من حديث أبي عباس: أن رجلاً أتاه بكته قائلاً: لا أجد امرأة إلا ومعت محرماً. فقال: رجل! يا بني الله! لم أكننت في عروة كذا وكذا، الحديث، وأخرجنا الذي نطفي بنحوه، وإسناده صحيح، وهو في «المصحيح» من هذا نحوه بلفظ: «لا تسافروا» وروى الطبراني عن أبي أمامة رضى الله عنه: «لا تحل لامرأة مسنعة أن تحج إلا مع زوج أو ذي محرم». وفيه أنك بن أبي عباس مترك. انتهى.

٢٥٤/٩٥٦ - قال مالك في الضرورة: يفتح الصناد ونحوه أثناء التعمدين وإسكاد الوار ونحو أثناء من الصبر. وهو الحسن والشمع، والحرمان من كم يزوج. كما سيوضح به لمصنف، وقد ورد هذا اللفظ في حديث يرفوع عن ابن عباس حد أبي داود بلفظ: «لا ضرورة في الإسلام». واختصوا في تفسيره على أقوال. قال في «المجمع»^(٢): «هو القتل وترك التكليف. أي لا ينبغي لأحد أن يقول: لا أزوج لأن ليس من حيل المؤمنين. وهو فعل الزهاد، وهو أيضاً من لم يجمع قط. من صبر. وهو ليس بالشمع، وغيره. أراد من قتل في الحرم قتل، ولا يثنى قوله. أي ضرورة ما حجبته ولا عرفت حيلة الحرم. كان الرجل في الحاجة إذا أحدث حدثاً، فلقياً إلى التبعة لم يبيع، فكان إذا تبه ولي الدم في الحرم فيرأه هو ضرورة فلا يبيعه».

وقال الطيبي^(٣): «أي لا ينبغي أن يكون أحد لم يحج في الإسلام، وهو

(١) مجمع مدار الأثر: (٣/٣١١).

(٢) المصحيح: (٩٥٥/٩٥٦).

عن النساء التي لم تخرج قنأً (إنها) إن لم تكن لها ذو مخرم

مشديد، وفي لسان العرب^(١): قال اللحياني: رجل ضرورة لا يذوق إلا نالهام. وقال ابن الجني: رجل ضرورة وامرأة ضرورة ليست لهما - ثأنيث الموصوف بما فيهما، وإنما لحنت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما في فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فحلت ثأنيث النصفة إشارة لما تريد من ثأنيث الغاية والمنافة، كذا في اليزال^(٢).

ومن النساء التي لم تخرج قطرة صفة كاشفة للضرورة، أو احتراز عن تعسيره الآخر.

قال الرزقاني^(٣): يسمى من لم يتزوج ضرورة أيضاً، لأنه صر النساء في قهره. ويشن على ما ذهب إليه الرهبانية.

ومنه قول النابغة:

لم أراها عرضت لأشد ما ذهب عبد الإله ضرورة مشلبي

(إنها) إن لم تكن) وفي النسخ الهندية: إن لم تكن بصيغة الثأنيث (لها) ذو مخرم) واختلفوا في مصداق المحرم هاهنا، قال القاري: المراد بالمحرم من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب قرابة أو رضاع أو مصاهرة، بشرط أن يكون مكلفاً ليس بمجوس ولا غير مأمن، انتهى.

وقال العرفي^(٤): المنحرم زوجها أو من تحرم عليه على اليد بسبب أو سبب مباح. كتابها وإنها وأخوها من نسب أو رضاع؛ ثم روي أبو سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تصاهر مفرأ

(١) (٢٤٣١/٤).

(٢) بمل الصحوه (٢٠٩/٨).

(٣) (٤٠٦/٢).

(٤) السقي (٣٦/٣).

يكون ثلاثة أيام فصاعداً، إلا ومعه امرأة أم استب أو ورثتها أو ذو محرم معها، رواه مسلم^(١).

قال أحمد: ويكون زوج أم امرأة محرمة لها ويصح به، ويسافر الرجل مع أم ولد حرة، فإذا كان معها من الصباغة خرجت معه، وقال غير أم امرأة تكون محرمة لها في حج تعرض دون غيره، قال الأوزاعي: لأنه ذهب إلى أنها لم تذكر في قوله تعالى: «وَلَا تُكْرِهَنَّ إِلَيْهَا»^(٢)، إلا أنها قادمة من أجل له في حال كونه، وزوج أختها فليس بمحرم لها، نص عليها أحمد؛ لأنها غير مأمورة بحديثها، ولا تحرم بحديثها غير التأيد، وقد روي عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «سافر المرأة مع عبدتها ضيقة»، أخرجه سعيد.

وقال الشافعي: عبدة محرم لها، وأما أم المملوكة بشبهة أو المملوكة أو استبها، فغير محرم لهما، لأن تحريمهما بسب غير مباح، فلم يثبت به حكم المحرمية، وإنما هو ليس بمحرم للمسلمة، وإن كانت استبة، وقال أبو حنيفة والشافعي: هو محرم لها، لأنها تخاف عليه عن التأيد.

وأما أن إثبات المحرمية تقتضي الخلوة بها، فيجب أن لا تثبت لتمام على مسلمة، كالحضنة للطفل، ولأنه لا يؤمن عليها أن يفشي عن دينها كالمطل، وما ذكره بطي أم المملوكة لها، والمحرمات المملوكات، المحسوس مع ابنه، ولا يسعى أن يكون في نسبي خلاف، فإنه لا يؤمن عليها، وبعته، حليها، نص عليه أحمد في مواضع، ويشترط في المحرم أن يكون بالغ عاقلًا، فلو لا أحمد لم يكن المصبي محرمًا؟ ثوب، لا حذر بحلته، لأنه لا يتم بهت، فكيف يخرج مع امرأة، وذلك لأن المقصود بالمحرم حفظ المرأة، ولا يحصل إلا من ثوب العاقل فاعتبر ذلك، انتهى.

(١) صحيح مسلم: (٩٧٧).

(٢) سورة النور: (٣١).

وقال ابن حجر في «شرح المسالك»: «محرم بنسب أو رضاع أو صهر، ولا يشترط عدالته كالزواج، ويقوم مقام أحدهما عبدة الأمين إن كانت أمينة أيضاً، والمراد بالأمانة العدالة لا العفة عن الزنا فقط، ويكفي محرم مراهق، له وجاهة بحيث يحصل معه الأمن لا احترامه، خلافاً لمن اشترط بلوغه وإل كان ظاهر النص، وكلام «الروضة» في العدد يزيد، انتهى».

زاد في «الشرح المنهج»^(١): يخرج معها زوج ولو ذمياً؛ لأنه مع عسقه يغار عليها من موانع التريب، وكذا المحرم ولو ذمياً، ويكفي على الأوجه مراهق وأعمى لهما حتى يمتنع التريبة، انتهى. واشترط البلوغ في النسوة احتياطاً، انتهى.

قال النسوي^(٢): أطلق في المحرم، نعيم النسب والرضاع والصهر، ولا يشترط في المحرم البلوغ، بل يكفي التمييز، وهل عبد المرأة محرم لها مطلقاً نظراً لكونه لا يتزوجها فتاخر معه؟ ورجحه ابن القفطان أولاً مطلقاً، وهو الذي يبنى المصير إليه، ورجحه ابن الفرات، أو (إنه وعداً)^(٣) فمحرم، فتاخر معه وإلا لا، هراء ابن القفطان لعالمك وابن عبد الحكم وابن القصار.

وفي «إكمال الإكمال»^(٤): هو عام في ذي المحارم، وكراهة ماثل أن يسافر مع ربيها وإن كان مع قوي محارمها، إنما هو لسوء الزمان والنسوة فتنه، قال الأبي: قوله: عام في ذي المحارم، يعني من النسب والصهر والرضاع، وكراهة ماثل سفرها مع قريب، هي له في «العتبة»، قال في سماع ابن القاسم: وكره أن يسافر مع ربيها أو حموها لخلقة الحرمة، وعقل الساجي

(١) أحاشية الدررقي (٩/٢).

(٢) في الأصل وفي أحاشية الدررقي: «رغذه» هو تحريف، والصواب «رغذه» أي نعيم الجسم كما في «الشرح الصغير» (١٤/٢).

(٣) (١٣٦/٢).

يُخْرِجُ مَعَهَا، أَوْ كَذَلِكَ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا، أَفْهَى لَا يَتْرُكُ قَرَابَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ، وَتُخْرَجُ فِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ.

الكرامه معاده المرأة لزوجها وله شقيقه عليه، والصواب ما تقدم من تعذيره بفساد الزمان.

وصبط بقي الذين ذا المحرم بأنه من حرم عليه نكاحها لحرمها عليه على التأنيد بسبب ساج، فقوله: «لحرمها عليه على التأنيد» احتراز عن الإباحة؛ لأن تحریمها عليه لو من لحرمها عليه من التخليط، وقوله «سبب ساج» احتراز من أم الموصومة سببه، فإن وطء الشبهة لا يوصف بالإباحة، انتهى.

وفي «شرح الساج»^(١): الواقع من اشتراط المحرم الأيمن وهو كل رجل مأموء عاقل بالغ متأكد حرام عليه بالتأنيد، سواء كان بالغاً أو الرضاعة أو التصهبة بتذخ أو مداح في الأصح، كذا ذكره الكرخي، وصاحب «الهداية» في باب الكرامه، وذكر قوم الذين شارح «الهداية»: إذا كان محرماً بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم، وإليه ذهب القادوري، ونه تأخذ، انتهى.

قال الشارح: وهو الأحوط في الدين وأبعد عن الشهمة، لا سيما في المسكن خلاف الشافعية في نكوت المحرمه، ثم يستوى هل يكون المحرم معلوماً أو كافراً، إلا أن يعتقد حل مناعتها كالمجوسي، أو يكون سافراً مباحاً معاً لا يائي، أو صبياً، وبعد المرأة ليس محرم ولو خصياً، انتهى.

(يُخْرِجُ) أي المحرم ومن في حكمه (معها) والعملة صفة لأي محرم (أو كذا) لها أي المرأة محرم (وأم) بـ «طع» أن يخرج معها) لا يمنع قيام به من الأعداء، وكذا إن لم يرض أن يخرج معها، (أفها لا تترك فريضة الله) حر وحل (عليها في الحج) عذرته تعالى: «وَلْيَلْبَسْ جِبَّ الْيَتَامَى الْآبَةِ، فَدَخَلَ فِي النِّسَاءِ، وَمِنْ شَرَطِ الْمُحَرِّمِ قَوْلُ: لَمْ يَتَحَقَّقْ فِي حُلِّهَا الْقَرَرُ بَعْدَ (وَلَمْ يَخْرُجْ فِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ)، وَفَدَ تَقْدِمُ فِي

(A²) يا سباع المتع

أول الباب حان مصالک الأنفة فی قلت وحتلا مضم فی جواهر الخروج للحد
الفرصة، بعد مذاقهم عمن أنه لا يجوز لها أن تخرج أصح الطرق.

(١٨٣) رسالة المنهية

علم أولاً أن المنتج، وفي بعض الحالات، يجد عليه الهدى، فإن لم يجد فسيام عشرة أيام. قال تعالى: **وَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ فَمُنَازَلَةٌ إِلَىٰ كُلِّ أَصْحَابٍ مُّطَهَّرٍ** (الأنبياء: ١٠٣). قال المفسرون: لا ندلم بين أهل العالم خلافاً في أن المنتج إذا لم يجد الهدى ينقل إلى سيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع تلك عشرة كاملة، ونفس الصورة في موضع، فسيامه في موضعه حارجه الانتقال إلى سيام، وإن كان قادراً عليه في بيته، لأن رعيته مؤقتة، وما كان وجوبه مؤقتاً اعتبرت القدرة عليه في موضعه، كإتيان في الظهيرة إذا غداه في مكانه انتقل إلى التراب، حتى.

واختلف أهل العلم هنا في المرد بالفتح، والمرد بالجرع أما الأول: فقد قدم في ما جاء في التصريح أن المرد وقت الفجر لا يمسح بكون أعماله صالحة.

واعتدوا في التمراد بوقت، فإن التمراد^{١٣١}، ولكل واحد من اليوم الثلاثة
والسنة وفناء، وقت حواء، ووقت استنساب، أما وقت الثلاثة، فوق
الاختيار لها أن تنسبها ما بين حواء ما نخرج يوم عرفه، ويكون آخر الثلاثة،
قال طبرستان: بصوم ثلاثة أيام آخرها يوم عرفه، وروي ذلك عن عطاء، والتمعي
ومجاهد والخس والبخمي وسعد بن جبير وعلفعة وسمر بن ذيار وأصحاب

الباب السادس: سورة الأعراف: ١٣١ آية

$$(F_1, F_2) \in \mathcal{F}_{\text{max}} \quad (2)$$
$$(\tau_1, \tau_2) \text{ and } (\tau_1, \tau_2)$$

الفرأى، ويرى ابن عمر وعائشة أن يصومهن ما بين يملأه مالحج ويوم عرفة، وطاهر إذا أن يجعل آخرها يوم الثوبة، وهو قول الشافعي؛ لأن صوم يوم عرفة سنة غير مستحب، وكذلك ذكر الشافعي في «المحرم» والمنصوص عن أحمد الذي دفن عليه مثل قول الخرفي، أنه يكون آخرها يوم عرفة، وهو قول من سمينا من العلماء، وإنما أحببنا له صوم يوم عرفة فدعنا لموضع الحاجة، وهذا انقول يستحب له تقديم الإحرام بالحج قبل يوم الثوبة، فيصومها في الحج. وإن صام بها شيئاً قبل إحرامه بالحج حازه من عبه.

وأما وقت جوار صومها، فإذا أحرم بالعمرة، وهذا قول أبي حنيفة، وعن أحمد إذا حل من العمرة. وقال مالك والشافعي: لا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج. ويرى ذلك عن ابن عمر، وهو قول إسحاق ومن المصدرة لقوله عمر اسمه: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ»، ولأنه صيام واجب، فلم يحظر تقديمه على وقت وجوبه، كما أثر النصام لواجب. ولأن ما قلد وقت لا يجوز به المبدل، فلا يجوز المبدل. كتبت الإحرام بالعمرة. وقال الثوري والأوزاعي: يصومهن من أول العشر إلى يوم عرفة.

ولما، أن إحرام العمرة أحد إحرامي التمتع، فحذر الصوم بعده، كإحرام الحج، وأما قوله تعالى: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» فمبطل. معناه في أشهر الحج، فلا بد من إضمار: إذ كان الحج لفعل لا يصام فيها إنما يصام في وقتها أو في أشهرها، فهو في قوله تعالى: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، أما تقديمه على وقت أو جوبه فيجوز إذا وجد السبب، كتقديم الكفارة على النحر وزهوق النفس، وأما كونه بدلاً فلا يندم على العمل، فقد ذكرنا روايه في جواز تقديم التهدي على إحرام الحج، فكذلك الصوم، وأما تقديم الصوم على إحرام العمرة فغير جائز، ولا نعلم قاتلاً مجاوزه، إلا رواية حكاهما بعض أصحابنا عن أحمد، وليس بشيء، لأن لا يقدم الصوم على سبب وجوبه. وبذلك قول أهل العلم وأحمد يرويه عن هذا انتهى.

وفي «الترغيب الجريح»^(١): «لافضل كون تعمره يوم عرفة، وإن أخرها من أيام منى صامها بعد، وعليه دم مطلقاً، ولا يجب تنابحها ولا ترفيقها، انتهى».

وقال الثوري في «مناسكه»^(٢): «إن لم يجد الهدي لعجزه عن الشئ في الحج، أو لكونه يحتاج إليه في نفقته أو مؤونة سفره، أو لكونه لا يداع إلا بأكثر من ثمن المثل في ذلك الموضع، شغل إلى الصوم، فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، ولا يجوز تقديمه على الإحرام بالحج، ولا يجوز صوم شيء من الثلاثة في يوم النحر، ولا في أيام التشريق، ويستحب أن يصوم الثلاثة قبل يوم عرفة، لأنه يستحب للحاج أن لا يصوم يوم عرفة، وإنما يمكنه هذا إذا قدم إحرامه بالحج على يوم السادس من ذي الحجة، انتهى».

قال ابن حجر: قبله: «فلا يجوز تقديمه على الإحرام بالحج هو المذهب، وما في الشرح مسلم مما يخالفه شاذ، بل قيل: سهو، قوله: «ولا في أيام التشريق» هذا هو التحديد المعتمد والمقدم حوازه، واختاره في «الروضة» من جهة الدليل، انتهى».

وقال ابن رجب^(٣): «أول وقته من حين إحرامه بالحج إلى يوم النحر، وهو متى قوله تعالى: ﴿فِي كُلِّ حَجٍّ﴾. وقال الدسوقي: يندب فيها التنازع، كما يندب في السبعة الآثم أيضاً، انتهى».

وفي «الهداية»^(٤): «إذا لم يكن له ما يبيع صام ثلاثة أيام في الحج أخرها يوم عرفة، لقوله عز وجل اسمه: ﴿فَمَنْ كُنْ مِنْهَا﴾ الآية. والمراد بالحج - والله

(١) (١/١٨٧).

(٢) (ص ١٧٠).

(٣) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١/٨٤).

(٤) (١/١٥٠).

أعلم - وقته - لأن فيه لا يصلح طرفة إلا أن الأفضل أن يصوم قبل يوم التروية يوم؛ لأنه مثل عن النبي فيستحب تأخيرها إلى آخر وقته رجاء أن يقدر على الأصح، قال ابن الصمام^(١): وشروط إجرائها وجود الإحرام بالعمرة في أشهر الحج وإن كان في شوال - انتهى.

أما الثاني: فقد قال النعمان^(٢): أما اتسعة عليها أبشاً وفتان، وقت اختيار، ووقت جوار، فأما وقت الاختيار، فإذا رجع إلى أهله، لما روى ابن عمر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «من لم يجد هدباً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله»، متفق عليه. وأما وقت الجوار، فعند مصي أيام التشريق، قال الأثرم - مثل أحمد، هل يصوم في الطريق أو بمكة؟ فاز. كيف شاء، ربهن قال أبو حنيفة ومالك، وعن عطاء ومجاهد. يصومها في الطريق. وهو قول إسحاق، وقال ابن المنذر. يصومها إذا رجع إلى أهله للحبر، ويروي ذلك عن ابن عمر، وهو قول الشافعي، وقيل عنه ثقلنا. وكقول إسحاق.

وناء، أن كل صوم لرمه وجاز في وطه حاز قبل ذلك. تسائر العروص، وأما الآية فإن الله تبارك وتعالى حَرَّزَ له تأخير الصيام الواجب، فلا يمنع ذلك الإجزاء قبله، كتأخير صوم رمضان في السفر - انتهى.

وقال النووي في مسأله^(٣): أما تسعة فوقت وجوبها إذا رجع إلى أهله، فلم يصام في الطريق ثم يصح على الأصح، قال ابن حجر: يؤخذ منه ما في «الروضة» والمجموع من أنه إذا توطئ مكة بعد «واغ» حجه صام بها.

(١) مع تقدم (١٧/٢).

(٢) المعنى (٣٦٢/١٥).

(٣) (ص ٤١٢).

١٩٤٩ ٢٥٥ - حَفَنَتْنِي حَبِيبِي عَنْ بَابِ ثَلَاثٍ مِنْ أَسْرِ سَبَابَةِ الْحَجِّ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَانَ يَدْعِي الْمُحْجِرَةَ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَانَ يَدْعِي الْمُحْجِرَةَ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ

وَلَا تَمْنَعُ فَإِنْ غُتِرَ بِالْأَقْلَامِ كَالْأَسْوَدِ وَمِنْ مَعَهُ مِرَاثُهُ الْتَوَطُّعُ وَالْأَقْلَامُ مَشَى
بَابَهُ وَجَعَهُ صَغِيرًا فَأَقَامَ مَعَهُ فَأَمَرَ أَنْ يُصَنَّفَ بِطَوَلَةٍ إِلَى أَهْلِهِ وَجَعَهُ أَوْ مِثْلَهُ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَانَ يَدْعِي الْمُحْجِرَةَ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ وَصِيَّيْهِ جَعَلَا إِذَا رَجَعَ مِنْ أَسْرِ سَبَابَةِ الْحَجِّ أَمْ لَا
رَبِّهِ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَانَ يَدْعِي الْمُحْجِرَةَ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَانَ يَدْعِي الْمُحْجِرَةَ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَانَ يَدْعِي الْمُحْجِرَةَ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ

وَمِنْ التَّهَابِثَاتِ بِمَنْعِهِ وَارْجِعْ إِلَى أَهْلِهِ وَإِنْ تَمَامَتْ بَعْدَهُ فَرَاغَهُ
مِنْ الْحَجِّ حَتَّى يَصِلَ إِلَى بَيْتِهِ وَارْجِعْ إِلَى أَهْلِهِ وَإِنْ تَمَامَتْ بَعْدَهُ فَرَاغَهُ
قَالَ الْحَدِيثُ لَا يَحِلُّ لِمَنْ كَانَ فِي الْحَجِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِلَّا أَنْ يَتَزَوَّجَ فِي الْحَجِّ وَهِيَ
لَتَعْدُ تَزْوِجًا وَإِنْ أُنْكِحَ فِي الْحَجِّ أَوْ فِي الْحَجِّ أَوْ فِي الْحَجِّ أَوْ فِي الْحَجِّ
الْمَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ فَكَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا نَصَّبَ فِيهِ وَتَهَيَّأَ

١٩٤٩ ٢٥٦ - بَابُ ثَلَاثٍ مِنْ أَسْرِ سَبَابَةِ الْحَجِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَانَ يَدْعِي الْمُحْجِرَةَ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَانَ يَدْعِي الْمُحْجِرَةَ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ

(١) - (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) - (١٠) - (١١) - (١٢) - (١٣) - (١٤) - (١٥) - (١٦) - (١٧) - (١٨) - (١٩) - (٢٠)

(١) - (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) - (١٠) - (١١) - (١٢) - (١٣) - (١٤) - (١٥) - (١٦) - (١٧) - (١٨) - (١٩) - (٢٠)

ما بين أن يبتل بالخضج إلى يوم عرفة، فإذ لم يصم، صام ثم
سى.

طَهْرٌ نَتَجَ بِقَلْبِهِ بِالْحَجِّ الْإِنَاءِ. فَبَدَأَ الصَّيَامَ بِحَبِّ أَنْ يَصَامَ (مَا بَيْنَ أَنْ يَهْلَ
بِالْحَجِّ) أَيْ يَحْرُمَ بِهِ (إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ) وَلَا يَجُوزُ مَرَادُهَا قَبْلَ إِحْرَامِ الْحَجِّ،
وَبِذَلِكَ قَالَ ذَلِكَ (الشَّافِعِيُّ) بِخِلَافِ الْحَنَفِيَّةِ وَأَحْمَدَ، إِذْ أَحَاوُ صِيَامَهَا قَبْلَ
إِحْرَامِ الْحَجِّ بَعْدَ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ، كَمَا نَعْلَمُ ذَرِيبًا فِي بَابِ الْمَدَامِ

إِلَّا أَنْ لَمْ يَصُمْ أَحَدٌ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ (صَامَ أَيَّامَ عَنِ) الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَلِي يَوْمَ النُّحْرِ،
قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١). وَهِيَ أَيَّامُ التَّنَوُّبِ الثَّلَاثَةُ تَلِي يَوْمَ النُّحْرِ، وَهَذَا يَقْتَضِي صِدْقَ
الصَّوْمِ مِنْ وَقْتِ بَحْرِمِ بِالْحَجِّ، وَإِنْ ذَلِكَ مَبْدَأٌ، إِمَّا لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِدَاءِ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ
مِنْ أَيَّامٍ مَنَى وَقْتُ انْقِصَاءِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ فِي غَدِيمِ الصَّيَامِ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ إِبْرَاءٌ لِلشَّعْءِ،
وَبِذَلِكَ مَا نَوَّرَ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ صِيَامَ مِنْ قَبْلِ يَوْمِ النُّحْرِ مَنَاحٌ لِمَنْ يَرِيدُ الصَّوْمَ، وَصِيَامُ أَيَّامٍ
مَنْى مَعْنَى مَعْنَوْجٍ يَبَاحُ الصَّوْمُ فِيهَا لِلضَّرُورَةِ لِمَنْ أَمَّ وَصَدَّ قَبْلَ ذَلِكَ، لِيَكُونَ صَوْمُهُ فِي
حُجَّةٍ، وَمَا بَعْدَ أَيَّامٍ مَنْى فَتَبَسُّ مَحَلًّا لِهَذَا الصَّوْمِ عَلَى وَجْهِ الْإِدَاءِ، وَقَدْ ذَكَرَ
الْمُصَنِّفُ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ صِيَامَ أَيَّامٍ مَنْى إِبْرَاءٌ هُمْ عَلَى وَجْهِ انْقِصَاءِ، وَلَا ظَهَرَ مِنْ
الْمَصْنُوعِ أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْإِدَاءِ، إِنْ كَانَ الصَّوْمُ قَبْلَ ذَلِكَ أَهْلًا، انْتَهَى.

قَالَ الْعَوْدِيُّ^(٢): إِنْ فَاتَهُ صَوْمُهَا قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ صَامَ وَحْدَ أَيَّامٍ مَنْى
الثَّلَاثَةَ بَعْدَ النُّحْرِ، وَيَكْرَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ تَأْخِيرَهَا إِلَى أَيَّامٍ مَنْى إِلَّا تَعَدَّى، قَالَ
الْبُسْتَوِيُّ: أَيْ الْمُعْتَمِدُ مِنَ الْعَذَابِ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ صِيَامَهَا قَبْلَ يَوْمِ
النُّحْرِ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ، وَحِينَئِذٍ تَأْخِيرُهَا لِأَيَّامٍ مَنْى مِنْ غَيْرِ عَذَرٍ مُكْرَهٍ،
وَهُوَ ظَاهِرٌ «الْمَدْرُوسَةُ» أَنْصَابُ، وَمَنْ صَرَّحَ بِمَنْى عَرَفَةَ، فَمَا رَفَعَ لِعَنْ نَعَا لِحَجٍّ
وَلِشَيْخِ أَحْمَدَ مَنْ أَنْ صِيَامَهَا قَبْلَ نُّحْرِ وَاجِبٌ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا لِأَيَّامٍ مَنْى
بِلا عَذَرٍ ضَعِيفٌ أَتَقَرَّبُ، انْتَهَى.

(١) الشَّافِعِيُّ: (٨٣/٣)

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: (٨٤/٦).

وَحَقَّقْنِي عَنْ مَا لَكَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ، مِثْلَ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا.

ولا يذهب عليك أن في الأثر عدة أبحاث، الأول: من لم يصم قبل النحر بثلاثة أيام، هل يصومها بعد ذلك؟ كما قالت بذلك الأئمة الثلاثة، أو لا يصوم بل يستقر على ذمته الهدي؟ كما قالت به الحنفية، وهو أحد الأقوال الستة للشافعي، وتقدم الكلام على ذلك قبيل «جامع الحج».

والثاني هل يجوز أن يصومها في أيام التشريق؟ كما في أثر أبيات، وقد قال مالك، وهو المرجح عند أحمد والشافعي، والتجديد المعتمد عند الشافعية، وقد قالت الحنفية: لا يجوز، كما تقدم في أول هذا الباب وقيل «جامع الحج»، وتقدم فيهما أيضاً هل هو قضاء أو أداء، وهل يجب عليه إتمام أيضاً هذا الأخير، كما هو رواية لأحمد، أم لا؟ وهذا الثالث والرابع والخامس هل يجوز صيام أيام منى بعدل أم لا؟ وتقدم تسعة مذاهب لأهل العلم في ذلك في أبواب الصوم، وتقدم في ما جاء في صيام أيام منى من «كتاب الحج» أن المرجح المعمول بها عند الأئمة قولان فقط، المع مطلقاً، والجزائز للمتنع أو القارن فقط.

- (مالك عن ابن شهاب) المزهري (عن سالم بن عبد الله) عن أبيه (عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أنه كان يقول في ذلك) أي لم ينل بعد الهدي من المشتع (مثل قول عائشة) - رضي الله عنها - المذكور قبل ذلك، ذكره المصنف - تأييداً وتقوية لمخبره، وقد أخرج البخاري في «صحيحه» هذين الأثرين مجتمعاً، فورد بسنده إلى المزهري عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر قولا: لم يرخص في أيام التشريق أن يصوم إلا لمن لم يجد الهدي.

فهرس الموضوعات

الترقيم	الموضوع	الترقيم	الموضوع
٥٢	الموقوف يعرفه والمزلفة	٥٧	السير في الدفعة
٥٣	احتملوا في أوقات الموقوف	٥٨	ما جاء في البحر في الحج
٥٤	وحكمه	٥٩	كل من متع وكل مجاح بكه متع
٥٥	عرفه كلها معقف إلا معرفة	٦٠	مدت عاتقنا نخرجنا نخرجنا نخرجنا
٥٦	المزلفة كلها معقف إلا على مجسر	٦١	سر ذي الشخصية لا نرى إلا أنه
٥٧	وجه تسمية حركه	٦٢	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٥٨	تفسير قوله تعالى فلا وقت إلا	٦٣	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٥٩	المزلفة ما فث	٦٤	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٦٠	السبق المسح للأقسام والتبيل عليه	٦٥	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٦١	الحلال في وقوفهم بالمزلفة وحدهم في	٦٦	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٦٢	٥٤ - وقوف الرجل وهو غير طاهر	٦٧	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٦٣	وقوفه على الآية	٦٨	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٦٤	أجمعوا على أنه لا يشترط له طهارة	٦٩	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٦٥	ولا متارة إلى	٧٠	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٦٦	٥٥ - وقوف من فاته الحج يعرفه	٧١	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٦٧	عن ابن عمر من أم يفض معرفة من ليلة	٧٢	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٦٨	المزلفة قبل أن يطلع الشمس فاته الحج	٧٣	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٦٩	الحمد على يعرفه على يحركه عن حجة	٧٤	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٧٠	الإسلام	٧٥	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٧١	احتملهم في المبد والتبيل في ذلك	٧٦	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٧٢	٥٦ - تقديم النساء والصبيان من المزلفة	٧٧	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٧٣	كان ابن عمر رضي الله عنه يقدم	٧٨	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٧٤	أهله وصحبه إلى	٧٩	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٧٥	حديث أسماء في حديثها بنى بفس	٨٠	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٧٦	وقت رمي الصخرة المنة بداية ونهاية	٨١	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٧٧	من بحر قبل أن يرمي فسادا عليه	٨٢	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٧٨		٨٣	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٧٩		٨٤	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٨٠		٨٥	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٨١		٨٦	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٨٢		٨٧	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٨٣		٨٨	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٨٤		٨٩	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٨٥		٩٠	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٨٦		٩١	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٨٧		٩٢	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٨٨		٩٣	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٨٩		٩٤	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٩٠		٩٥	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٩١		٩٦	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٩٢		٩٧	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٩٣		٩٨	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٩٤		٩٩	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
٩٥		١٠٠	فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج

الموضوع	الترجمة	الموضوع	الترجمة
١٤٢	من أوقات صلاة جليلاً وتاريخاً	١٢٠	تحرره عليه السلام بعض الهدايا
١٤٣	بين الإجابة والحلق	١٢١	بحر علي سائره
١٤٤	٦٢ - التلب وتقول - عمر وشي	١٢٢	أما كانت أرواحهم فيمض فتح عليه
١٤٥	في صبر فاستبحر	١٢٣	السلام - ١٢٤
١٤٦	معنى قول حسن لا تشبهوا رانيلاد	١٢٤	في غير بلد من بلد مروا إلى مناحضنا
١٤٧	٩٢ - الصلاة في البيت وتغير الصلاة	١٢٥	لا يحرق لأحد أن يحلق أحد حتى يحرق
١٤٨	وتجني الخطية بحرقه	١٢٦	وقت ذبح الهدايا بلبه ونهاية
١٤٩	في الترجمة ثلاثة مسائل أولها	١٢٧	٩٠ - ما جاء في الحلق وما هو
١٥٠	الصلاة في الكعبة وفيها بعنان	١٢٨	السلام أم لا
١٥١	جميع الترميز أيضاً	١٢٩	هل كان له عاء في العنقية أو في
١٥٢	وما هي مشيئة أم لا	١٣٠	حجج المذاهب
١٥٣	أشبه الصلاة وعرفة وفيها بخلاف القصر	١٣١	ذلك عليه السلام المذهب أجمع السجلين
١٥٤	لغير أراضك الثاني في تحصيلها	١٣٢	أفلاهم في مقدار الحلق
١٥٥	الثالثة في الحلق لعدمها ونقصها	١٣٣	وكيف ساقط
١٥٦	صلاة عاب للسلام في الكعبة وحرق	١٣٤	بصفت وشوك مكاناً أو نهاراً
١٥٧	عند واد من بعده وعموداً من	١٣٥	مزار تأخير الحلق واستجاب تحصيله
١٥٨	بنايه وقول الحديث ليلحت	١٣٦	لا يستحب الطواف بها فدية قبل الحلق
١٥٩	فعلها عليه السلام في الفتح قبل	١٣٧	أفلاهم في تفسير التفت في قوله
١٦٠	دخل في حجة الوداع أيضاً	١٣٨	تعالى "ثم ليقتضوا فتهتم"
١٦١	فوق ابن عمر روى أنه غت للجمع	١٣٩	من حسن الحلق معنى وهو يحسن
١٦٢	أن يزيد السنة فدخل	١٤٠	عليه دم
١٦٣	نصف الجمع ثلث الألف الأربعة كذا	١٤١	الترتيب بين الحلق والتحرر
١٦٤	وليد وودا	١٤٢	٦١ - التصغير حكم اللحية والشارب
١٦٥	٦٤ - الصلاة بعنق يوم التروية	١٤٣	كالأمر محمد إذ أقصر من رمضان لم
١٦٦	والحمد لله بعنق وحرقه	١٤٤	بأحد من نيته وشأنه حتى يجمع
١٦٧	القبور والحمد لله بعنق وفعل	١٤٥	كان ابن عمر إذا حلق في حج أو
١٦٨	بوم الحنيفة	١٤٦	عمرة أخذ من أعينه
١٦٩	وقت الطلوع من غير شدة	١٤٧	في رجل أفتت وأهني ولم يفتقر
١٧٠	لا يحرق المرأة في طهر حرقه	١٤٨	وأحد من شعرها بأحد من
١٧١	الحظان عت	١٤٩	يكنز لأحد بالأسنان

فهرس أبحر وعات

الرقم	الموضوع	الرقم	الموضوع
٢٤٥	كيف يامر الحاج إذا كان من أهل مكة	٢٠١	خلال أهد حكي عنه
٢٤٧	٦٧ - صلاة العقيم بركة وعنى ..	٢٠٢	صلوات عليه السلام برفه ثالث ظهوراً
٢٤٧	أعصوا الله وأطيعوا أئمة الله	٢٠٢	خلال آس مرم
٢٤٨	٦٨ - تكبير أيام التشريق وجده معناه	٢٠٣	لنقص جنى ورفقة أأجل سلطان أرى
٢٤٨	الآوى من حكمة	٢٠٣	نعم
٢٤٩	الذرية يمين بأبي به	٢٠٣	نفس الحصة جنى ورفقة (ن) وأخو
٢٤٩	الشيء هي ردة وف الله على مذهب ..	٢٠٣	بوا
٢٠١	الزاد فى ألقاب التكبير	٦٥	صلاة العزلة وكلام القديس
٢٠١	الخمسة هي التكبير لسلطان يعنى	٢٠٨	ويضا
٢٠٩	غير انقطاع	٢٠٩	حدث أسمع به وأقول بالشعب
٢٠٩	خروج عمر فكبر فكبر الدس سنرى	٢١٥	أوجوه وأجلى بقاء ومزم
٢٠٩	محل وبنوع مبد	٢١٥	وصوره عليه السلام شأن شرمياً لا
٢٠٩	تكبر البخشي لا يوافق على الإدم	٢١٥	لعمري
٢٠٩	الاحتذاء هم فى الصراط ساداً بهم	٢١٥	الحجج يده وبين من رده من مصاد
٢٠٩	الغصن والنعيم	٢١٥	عداء الأرض
٢٠٩	٦٩ - صلاة العمرى والمحبص	٢١٥	نه أبع كرك الساء بعيره وهل تشرى
٢٠٩	أرج عليه السلام بالطهه يدي العنفة	٢٢٠	عنه السلام وبهنا
٢٠٩	فان ما كان لا ينفى لأحد أن	٢٢٢	ونم بدمى يهنا شياً أما الزود
٢٠٩	بداوى العمرى	٢٢٢	بجلى الجمع بينهما بوحدة أوقانه
٢٠٩	فان ابن عمر بطلنى من الظهر أرى	٢٢٢	وتكره
٢٠٩	اعضاء بالمحبص	٢٢٢	٦٩ - صلاة من أرى هل تقصر أروهم
٢٠٩	اختلافهم فى المحرم	٢٢٢	فان مالك أهلى مكة بصلوى يعنى
٢٠٩	٧٠ - السبوتة ممكن لىالى متى	٢٢٢	كشنى
٢٠٩	والسلام فيه	٢٢٢	سنى عليه السلام وأبو بكر وعمر
٢٠٩	كان عمر رضي الله عنه	٢٢٢	وعنان حرداً من خلافة أبى
٢٠٩	بأحد من وراء الفتى	٢٢٢	أزبيلات إسماعيل طهقان وعائشة
٢٠٩	٧١ - دس الجصار واختلافهم فى	٢٢٢	رضى الله عنهما
٢٠٩	حكمه	٢٢٢	أخذوا فى الأمر وعلى مدعية رجته
٢٠٩	كان عمر - رضي الله عنه - يهت عند	٢٢٢	بلى عمر - رضي الله عنه - لأهل
٢٠٩	أحمد بن حنبل على التام	٢٢٢	مكة أهدوا وأم يقل دس

فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
كان ابن عمر يعرف طاولاً كبيراً	٣١٨	٧٢ - الرخصة في رمي الجمار	٣٦٨
وسبيع ، أي تغيير هذا	٣١٩	حدث أبي اليمام في الرخصة	٣٦٨
عدم لوقوف عند الجسرة انقبية	٣١٧	الرخصة في امسيت بغير مني وهل	
كان ابن عمر - رضي الله عنه - يكبر		بداخل فبهم الحفاة ويخبرهم أصلاً	٣٧٠
كلبت رمي حصاة وفيه مسائل		برموا العذر من بعد العديمين -	٣٧٢
الأرض في وقت التكبير والثناء		الرخصة لدرء في الرمي فانقل ..	٣٧٧
في حكمه والثالثة في خطبه		تدوير ذلك لجمع رمي يومين	٣٧٩
والرابعة - سح - كذا لا تكبر		التي تب في نفس الرمي	٣٨٠
والخامسة في الرمي واحدة واحدة	٣١٥	وجوب ائذام من جسم الشاغر ولا	
لخصني اني برمي بها مثل حصي		يعوز جمع تقديم	٣٨٤
اختلاف	٣٢٤	بعت امرأة فزمت للأ وحكمه ..	٣٨٧
قال مالك وكبر من ذلك أحب		من رمي حبرة كطه الخ	٣٨٩
إبي والحداب فيه	٣١٩	٧٣ - الإفاضة	٣٩٢
أنواع الرمي من الحصاة والجرار		خففت عمر - رضي الله عنه - من رمي	
والذهب	٣٣٢	الحبرة على أنه كل شيء إلا الماء	
اختلاف في الموضع الذي يلتقط		والطيب واختلافهم في القرب والعد	٣٩٣
فيه البعض	٣٣٤	٧٤ - دخول الحائض مكة وحديث	
ولودم يحجر أخذ من الرمي لم يجز	٣٣٥	عائشة فيه	٣٩٩
ما ورد برفع الحيل من الحصى ..	٣٣٩	مختلفهم في إخراج عائشة -	
عن ابن عمر - رضي الله عنهما - من		رمي الله عنها - وما ورد فيه	٤٠٠
هربت به الله مني فلا يضر		من كان معه ماء فلا يضر حتى	
واختلافهم فيه	٣٤٠	يحل منهما	٤٠٥
حكم التجيل في يومين حداً وبدأ		اختلافهم في إضطرار البحر به ..	٤٠٩
أقسام وغيره	٣٤١	مسان من قال برفق العبرة	٤١١
الرمي ذكرناً وماثياً وأول من ركبه		معنى قوله : طافوا طوافاً آخر اعادهم	٤١٨
معاوية	٣٤٥	عن قومه : أما من جمع النجس	
برم اعفاً من حيث يميز والذهب فيه	٣٥٠	والعبرة فلطاف واحداً	٤١٩
الرمي من الصبي والعرس ..	٣٥٥	حديث عائشة بطريق آخر وفيه	
لذي برمي معدناً وغرس الأعداء	٣٦١	(بدء) : ولا بين الصفا والبردة	
دعت رمي أيام التشريق بداية ونهاية	٣٦٣	والكلام على هذه البردة	٤٢٦

